

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ محمد الرحمن بدوي

جمعية د/ محمد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي

القاهرة

مجموعۃ خطب واحادیث و بیانات

مفتی صاحب المدالی رئیس الوفد المصری

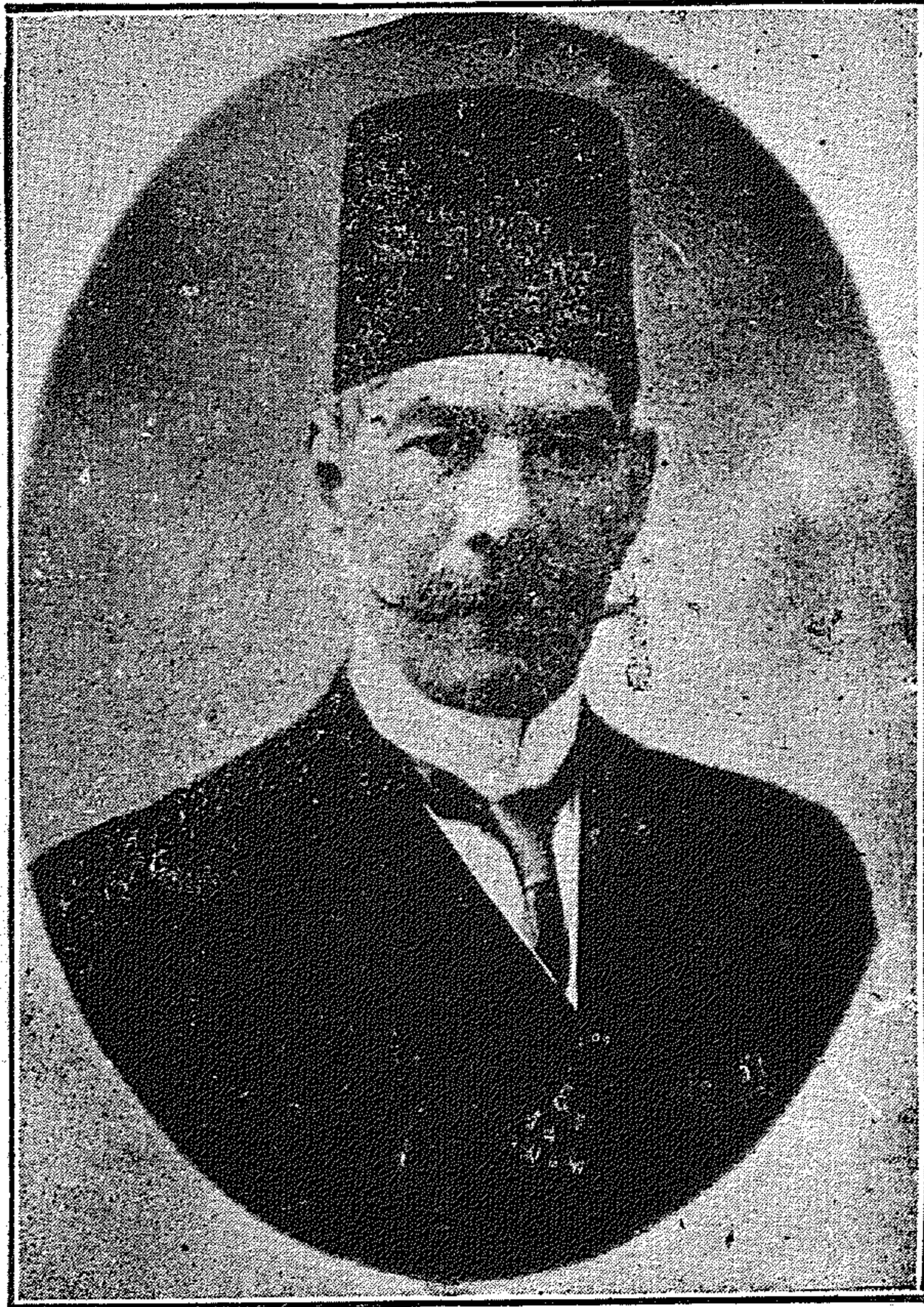


سعد ز غلول باشا

من یوم تشریفه الدیار للمصریا طائداً من اوردوبا



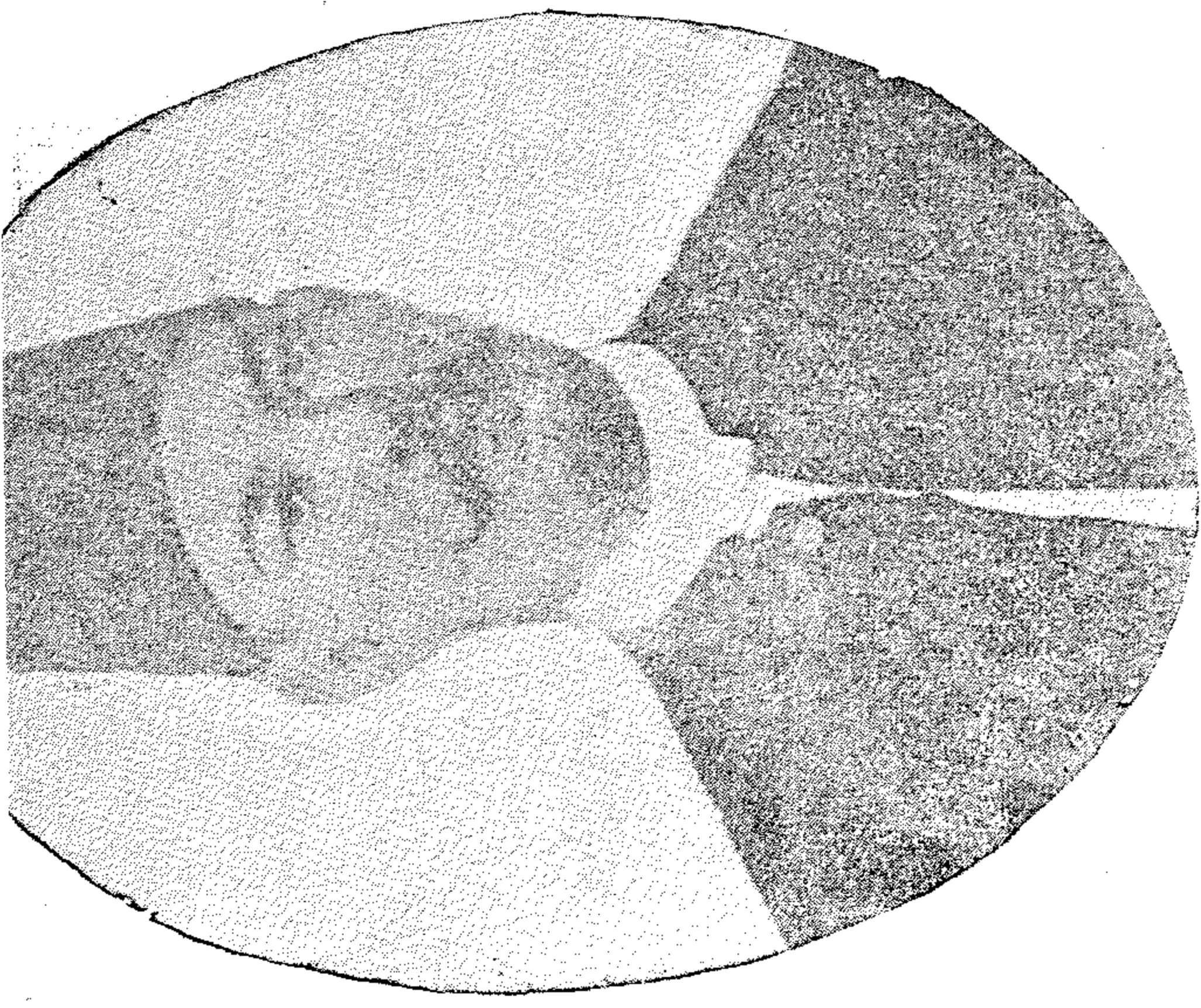
حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا
رئيس الوفد المصري



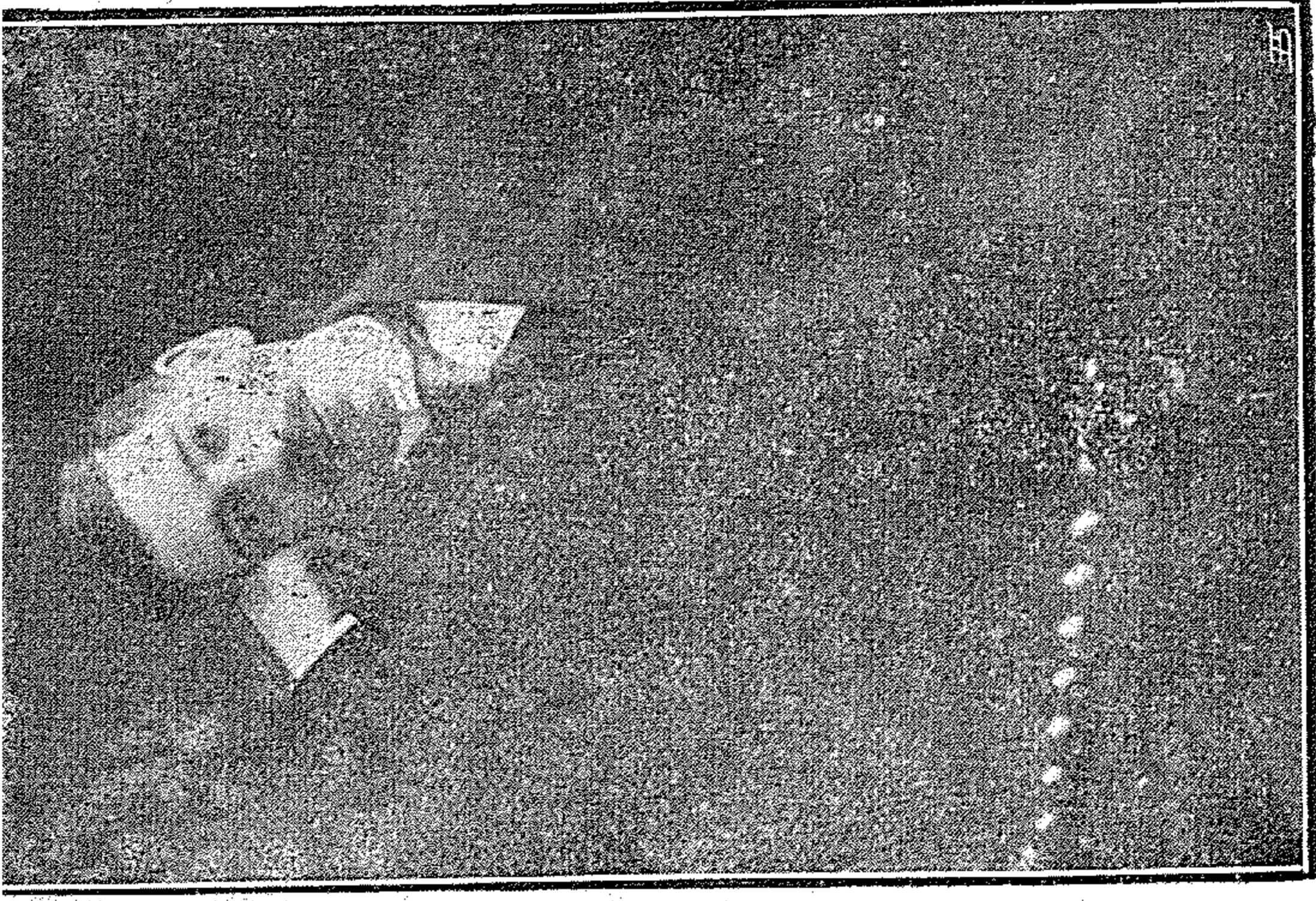
حضرة صاحب المعالي سمد زغلول باشا
أيام أن كان وزيراً



حضرة صاحب العزة .مصطفى بك النحاس
عضو وسكرتير الوفد المصرى

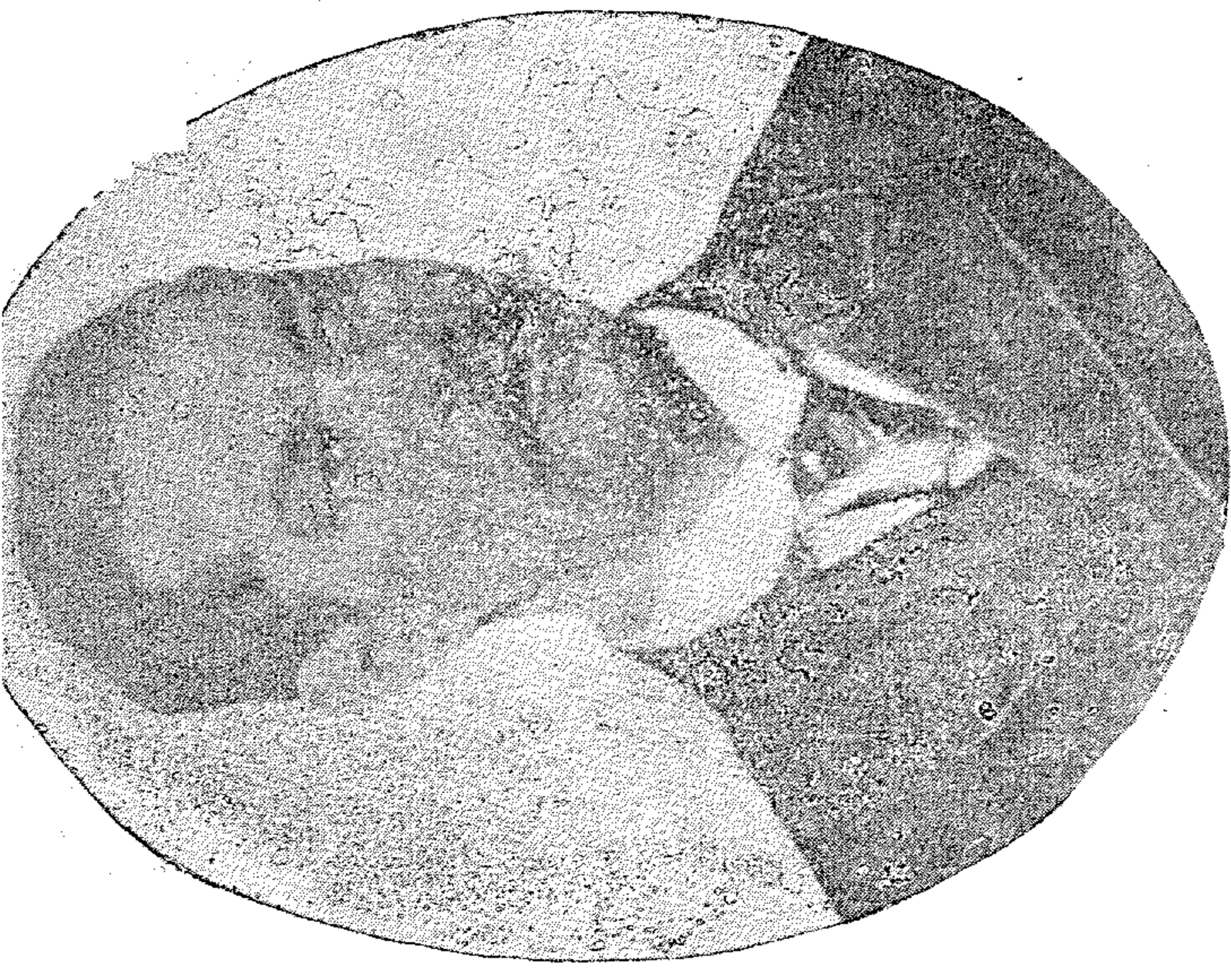


حضرة صاحب العزة سعد زغلول بك
المستشار بحكمة الاستئناف الاهلية



حفرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك

عضو الوفد المصرى



حفرة الاستاذ سعد افندى زغلول المحامى



الاستاذ وليم مكرم عبيد



حضرة صاحب الغزة سيدوت بك حنا
عضو الوفد المصرى والجمعية التشريعية



حفرة صاحب العزة وبعصا بك واصف
عضو الوفد المصري



حفرة الاديب محمد افندي كامل سليم
سكرتير خاص حفرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصري

مجموعة خطب وأحاديث صاحب المعالي سعد زغلول باشا

رئيس الوفد المصري

وردود معاليه على جماعة المتتقين

بتصريح خاص من معاليه

الطبعة الاولى

مطبعة مطر بالروور مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

الى الامة والتاريخ

اقدم هذا السفر الحافل بخطب رئيسنا المحبوب وردوده واحاديثه
قياماً بالواجب على من استطاع . خدمة لابناء الجيل الحاضر والمقبل يرون
فيه صورة من النبوغ المصرى والعبقرية النادرة ويتمشون فيه مع نهوض
الامة من مرقدها الى مهبطها عسى أن يقيض الله لكل عصر رجلاً يسير على
الدرب و(كل من سار على الدرب وصل)

اسأل الله أن يوفقنا لما فيه صلاح الامة واستقلالها

الناشر

خطبة الرئيس في حفلة الشاي

بفندق الماجستيك في يوم الاربعاء ٦ ابريل سنة ١٩٢١ بالاسكندرية

يا سمو الامير • اخواني • أبنائي •
أعذروني اذا أنا لم أقدر أن أخاطبكم كما أريد لاني تعب • أضناني التعب من هذه
الاحتفالات الساهرة • تلك المظاهر الساحرة هذا الاستقبال الذي لا نظير له • واني بكل
قوتي احتج على قول حضرات أبنائي باني أنا الذي وحدي فعلت هذا الذي تمدحوني
عليه • أحتج بكل قوتي لاني لست وحدي فيه بل الامة جميعاً أثر فيه
أريد في وسط هذه المظاهر الماثقة أن أوجه شكرى وثنائى الى الذين اشتركوا في
تأسيس مجدها وتوفير سعادتها وانعاش آمالنا
أتوجه والخشوع بملأ جوارحى الى تلك الارواح الطاهرة ارواح أولئك الابطال
الذين نادوا بالحق والحق منكر

ففاضت ففاضوا والسنتهم تردد ذلك النداء • ففاضوا وشرفونا
بأقدامهم والزموا الكل باحترام مصر واسمها وبيضوا وجوهنا والآن فليناموا هادئين
فقد انبلج فجر الاستقلال مشجعاً بدمائهم وخلفوا من بعدهم من يستحق ذلك الفدا •
بيض الله برحمة أجدانهم وأسكنهم جنات العلا وأرضي عن أعمالنا ارواحهم وأراحهم
بتحقيق آمالنا

لله در الشبيبة ما فعلت فانها قد فتحت ما ضمت صدورها من كنوز الفتوة وملأت
قلب البلاد عزة وحماسة وملأت رؤوسها حكمة وملأت حركاتها نظاما • تلك الشبيبة
التي هي عماد الحركة الحاضرة ومبعث أنوارها الساطعة • أشكرها شكراً جزيلاً وأرتاح
جواً لان المستقبل سيكون بيدها وهي يد ماهرة

وأشكر العلماء والقسس الذين بأنحادهم أبطلوا حجة في يد الخصوم طالما اتخذوها
سلاحاً قاطعة • أزالوا النوارق وأثبتوا أن الديانات واحدة تأمر بالدفاع عن الوطن
وأنه ليس لها تأثير الا في عبادة الخالق جل وعلا أما في الوطن فالكل سواء
وأشكر أيضاً الامراء الذين حملهم ما ورثوه عن آبائهم من المجد والفخر أن ينزلوا

الى صفوفنا وينضموا الى التاجر والصانع والزارع والعامل وكل من يخفى تحت تلك
التياب الزرقاء والبيضاء نفسا كريمة وقلبا أياً انضموا الى هذه الصفوف لاجل أن
يستحقوا بعنوان آخر ذلك المجد الذي ورثوه عن الآباء

فشكرا لهم ثم شكرا والحق ان كل انسان من المصريين قد قام بالواجب عليه وكل
نافس اخاه في القيام بهذا الواجب وزاد عليه ليكون ممتازاً عن أقرانه بشيء في خدمة
الوطن العزيز فكلكم شاكر وكلكم مشكور ومن مجموع هذه المساعي سارت قضيتنا
الى هذه النقطة الحاضرة فانهم لكوننا قلنا الحماية لاغية واليوم هم أعلنوا أنها ليست باقية
وأظهروا استعدادهم لاستبدالها بعلاقة أخرى راضية والفضل في هذا الفرق العظيم
لسعيكم لا لسعيي والتمسك بالمبادئ السامية فاهناً وأبماً نلتهم واثبتوا حتى تفوزوا
بالاماني الباقية

وبلغوا كل البلاد سلامنا وتشكراتنا ورجاؤنا في الله حسن العاقبة

٢

خطبة الرئيس في وليمة العشاء

بفندق كلاردج في يوم الاربعاء ٦ ابريل سنة ١٩٢١ بالاسكندرية

سادتي

لست أملك بياناً يفي شكر كل ما رأيت في هذا البلد الامين والاقرار بالمعجز لا يفي
بالشكر عجزى واضح جداً فاذا انا سكت كان ذلك خيراً لاني عاجز ولهذا لا أعرض
لهذا الشكر مطلقاً لاني كما قلت عاجز والله هو الذي يمكنه أن يتولى شكركم

ماسعد واصحابه بالانبياء فيكم أتوب بالمعجزات ولاهم بأولياء أتوا بالكرامات ولكنهم
أفراد منكم . هم خدام مبادئكم . هم أفراد منكم شعروا بشعروكم وتشبعوا بمبادئكم
فقاموا ليعخدموها فكان لهم من ذلك الشعور أبلغ نصير وان كان للوفد المصري بلاغة
فهي منكم وان كان رفع ذكركم في بلاد الاجانب فذلك منكم وليس له الا فضل الاداة
في يد الكاتب فقط . انتم الذين أملتكم على زملائي وعلى ما أوجب نشر ذكركم في كل
بلد وفي كل مكان فلا نخبر لنا عليكم بل الفخر لكم أجمعين . ولا يمكنني أن أتصور

لا أنا ولا واحد من زملائي ان كل ما رأينا منذ وصولنا الى هذه الساعة من الاكرام والاحتفال — لا أتصور ولا يمكن لواحد من زملائي أن يتصور أن هذه الاحتفالات وتلك الاصوات الهائقات موجهة لاشخاصنا ذلك الاكرام . نحن خدامكم لا أنبياء فيكم وأنا الذي تشيدون بذكرى آخر واحد من زملائي خدمكم

حقيقة قمت بخدمة ولكني ما ضحيت شيئاً لاني كنت عاطلاً كما يعطل كل شخص ترك وظيفة الحكومة عندنا ولكن زملائي لهم مرا كز مخصوصة تركوها . تركوا أعمالهم وتركوا شئونهم وتركوا أولادهم وليس لي ولد (أجابه بعضهم كلنا أبناءك) فقال وان كنتم كذلك أبنائي ولكني أعتبر أن هذه الاكرامات وتلك الاحتفالات الى شيء آخر أعلا واسمى من سعد ومن أصحاب سعد . موجهة الى ذلك المبدأ السامي الذي اتخذتموه راية لحياتكم وهو مبدأ الاستقلال التام

أني أرى تلك الروح الوطنية التي تجلت في جميع هذه المظاهر يحيي ذلك المبدأ المقدس في أشخاصنا وكما أفرح بهذه التحية اذا وجهت الى أشخاصنا أفرح كذلك اذا وجه عكسها الى أشخاصنا اذا انحرفنا عن هذا المبدأ الجليل

لهذا أصارحكم القول ولست بمأثن فيما أقول أني أمر وكنت أمر ولا أزال أمر لصحيفة تنتقدني ولو كذباً لاني مخالفت مبدأكم كما قلت وفي هذا سرور وما بيني وبين عدول هذه الصحيفة عن قولها الا ان يثبت لها اني ثابت على مبدئي ولهذا انا ممتن من الصحافة حبيبتها وعدوها بل لست أعتبر لي عدواً فيها لانها تخدم مبدأ واحداً هو مبدئي هو مبدأ الاستقلال التام

الآن يمكنني أن أقول لكم انكم تشعرون بسؤال تتساءلون فيه بينكم : لماذا حضرت اليكم ؟ هل أتيت مأموديتي ؟ جئت اليكم لا لان مهمتي تمت بل لا يزال باقياً منها الشيء الكثير ولكني جئت لاقوى بعزائمكم عزمي وأشد أزرى باتحادكم ولهذا لم يكن منظر أبهي في ناظري ولا رمز أكرم لقلبي من ذلك العلم رمز الاتحاد رمز الاتحاد بين المسلم والقبطي . بين العنصرين اللذين يؤلفان الشعب المصري المجيد

سلمني العلم وأنا أعده أن احافظ عليه بكل قوتي ومادامت لي في الحياة انفاس فاني اعمل على تأييد هذا المبدأ مبدأ الاتحاد بين العنصرين القبطي والمسلم بل يسرنى أن لا يكون هناك ^{شخص} مختصر واحد ؟ ولقد دعاني أول الخطباء لان اكون مخلصاً اخلاصكم وهذا أسهل

الاشياء عندي بالنسبة لاصل الاخلاص لا مقداره فاني لا يمكنني أن أجمع كل هذا الاخلاص في نفسي ولكني مخلص منكم

جئت ايضا لان حالا طرأت على القضية المصرية التي شرفتمونا بأن نكون وكلاءكم فيها . القضية المصرية واقفة عند حد تعلمونه وهو المفاوضات الرسمية

انتهت المفاوضات الرسمية في لندره على ما تعلمون جميعا أعني كان هناك مشروعاً هو الذي عرض عليكم فأبدتم فيه تحفظات عرضت باسمكم على لجنة لورد ملر فأبث أن تبحث فيها وأحالتها على المفاوضات الرسمية وقد قلنا وأيدتم ما قلنا أنه لا يمكننا أن ندخل في مفاوضات رسمية قبل أن يعدل المشروع بالتحفظات التي أبدتها الامة لأنه يكون حماية اذا لم يعدل بهذه التحفظات ولذلك قررنا بالاجماع ان لا ندخل في مفاوضات رسمية على هذا الاساس قبل أن يعدل ذلك بالتحفظات قررنا ذلك باجماعنا وأعلنناه

للامة فأبدتم في قرارنا . فماذا حدث ؟ حدث ان اللورد ملر نشر تقريره ذلك التقرير الذي شرح المشروع كما تعلمون بطريقة كشفت النقاب عن كونه مشروع حماية مستورة لا استقلال تام ثم حصل ان الحكومة البريطانية دعت عظمة السلطان لان يعين وفداً رسمياً لتأخذ رأيه الحكومة البريطانية في شأن مقترحات لورد ملر ثم ان اللورد اللابي قدم مع هذه الدعوة التي رفعها الى عظمة السلطان كتاباً منه جاء فيه ان الحكومة الانجليزية تنازلت فيما يختص بالغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية وان هذا يدل على حسن نيتها وتلا ذلك ان سقطت الوزارة ووزارة توفيق نسيم باشا وتشكلت وزارة عدلي باشا مكانها وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلكم قرأتموه جاء فيه وعد بانهاستمشي مع ارادة الامة وتسترشد بارشاداتها وجاءت فيه دعوة للوفد المصري بان يدخل في المفاوضات الرسمية والوفد ورئيسه كيهنتون انقسم بانهم يرون وزارة تربع أو تتولى الاحكام في مصر وتريد أن تتمشي على ارادة الامة فانه لا شيء أحب الى الوفد الذي يمثل الامة من أن يرى على منصة الاحكام وزارة مستعدة أن تتمشي مع هذه الارادة وكذلك يتقبل هذه الدعوة بكل حسن استعداد للاجابة عليها متى تحقق ان اشتراكه فيها ينطبق تمام الانطباق على مبادئه التي تعلمونها وهي الغاء الحماية ليس فقط فيما يتعلق بالعلاقة بين مصر وانجلترا بل الغاء الحماية مطلقاً فيما يتعلق بين مصر وانجلترا وبالعلاقة بين مصر وبسائر الدول

هكذا أردتم وهكذا قررنا وهكذا نريد قررتم أو أريدتم ما قررنا من أنه يجب قبل الدخول في المفاوضات الرسمية قبول التحفظات هذا كان شرطكم وهو شرطنا ونحن عند ما كنا .

اشتقنا من هذه المبادئ مبادئكم شروطا باعناها للوزارة وهي الى الآن تحت النظر فحسبنا للمباحثة معها في هذه الشروط ونري ونشعر أنها مستعدة لقبولها لان رئيسها كان معنا واشترك في المفاوضات وهو يعلم خطة الوفد ومبدأه وانه لم يقرر الدخول في المفاوضات الرسمية الا بناء على هذه الشروط فدعوته الوفد الى الدخول في المفاوضات الرسمية بمثابة قبول لهذه الشروط ولذلك فنحن نري أننا على باب الاتفاق نعم الاتفاق ولكن على النزول على ارادة الامة لا على ما يتوهم المتوهمون من أن الوفد يتنازل عن هذه الارادة كلا والف مرة كلا لم تنشر هذه الشروط فيكم ولكنها نشرت في أوروبا وليكونها تتعاق بكم لان المرجع اليكم وانتم اهل الشأن فيها فليس من الحكمة ان تعلم في أوروبا وتكتم عنكم

اني فرح بان اتفق مع الوزارة انا وزملائي اتفق مع الوزارة على ان تضم السلطة التي تمثلها على السلطة التي يمثلها الوفد لتشغل القوتان معاً ولكن لافي معنى السلطة الاخرى بل في معنى سلطنتكم أي سلطة الامة

ومن توهم ان هذا الاتحاد اذا حصل يكون معناه ان الوفد مسلم للحكومة كان واهما ومخطئاً خطأ عظيماً ولكن اذا رأيتم الوفد ورئيس الوفد سار بالاتفاق مع الحكومة فسنلعبكم بهذه الشروط واذا رأيتم ما يخالف مبادئكم فاسقطوا سعدا وأصحاب سعد بعد ذلك عندي كلام كثير اريد ان اقول لكم ولا بد أن يكون عنكم كلام كثير تريدون أن تسمعوني اياه ولكني الآن تعب جداً كما ترون فاسمحوا لي في الختام لا افدر أن اشكركم وليكني اسلم عليكم

٣

خطاب سعد باشا زغلول

في حفلة تكريم نقابة المحامين بفندق شبرد في ١٥ ابريل سنة ١٩٢١

حضرة الاستاذ النقيب

حضرات الزملاء الافاضل

قبل الدخول في الموضوع بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن حضرات زملائي أقدم
لحضراتكم مزيد تشكراتنا على هذا الترحيب وعلى هذه الحفلة التكريمية
ثماني أبدي باني لا يصح لي مطلقاً ان اقترب بأي عمل من الاعمال في القضية المصرية
لاني ما كنت اعمل فيها وحدي بل بمشاركة زملائي واعترف لكم علناً باني لم اكن
العامل الا كبر فيها بل كنت العامل الاخير (تصفيق)

في المحاماة

لاأباهي بهذا الفضل لان حصتي فيه تافهة ولكن الذي أباهي به واستسمحكم ان
اقول باني افتخر به كل الافتخار هو دخولي في صناعة المحاماة (تصفيق)
نعم افتخر بهذا افتخاراً كبيراً ولا ينبغي ان ينسب لي أنانية في هذا الافتخار لاني
اعرف كيف كان الدخول في مثل هذه الصناعة صعباً جداً
دخلت المحاماة أيام كان الدخول فيها ليس مشرفاً كما هو الآن بل ملوثاً بدخل
فيها . لم تكن صناعة المحاماة شريفة في بلادنا كما هي شريفة في ذاتها بل أسيء استعمالها
الى حد ان كان اسم المحامي مساوياً لاسم المزور . نعم كان هذا شأن المحامي وكان
لا يستطيع أن ينسب لاي بيت من البيوت العاليه . كان الصدق غير معروف فيمن يشتغلون
بهذه المهنة ومع ذلك فقد أقدمت على هذه الصناعة مع انها كانت مخالفة في ذلك الوقت
للذمة والشرف وكان لا يقصد المحامي لعله بل لتزويره . فالأقدام على الدخول في هذه

الصناعة في الظروف التي شرحتها بعد شجاعة واقدماء وقد دفعني الى الاشتغال بها اعتقادي انها صناعة شريفة لها صفات جميلة جداً لانها تساعد العدالة في توزيعها فيجب رفع شأنها (تصفيق)

دخلت في هذه الصناعة ونحمت ماتحمت ولم يكن هناك نقابة تدافع عن حقوقها بل كانت المحاماة تحت الاحكام العرفية حقيقة وكان يكفي ان رئيس محكمة يفض على وكيل فيجرمه من صناعة

واذكر يوماً كنت أدافع فيه امام محكمة بنها فطلب وكيل النيابة تأجيل القضية لاستيفاء بعض الاجراءات فقلت لا يجب تأخير الدعوى لانه لا يصح اطلالة سجن المتهمين فقال لي الرئيس اسحب كلامك فان المحكمة لا يجب عليها شيء ولم يكن في هذا الوقت نقابة يرجع اليها ولكن شدة جرأتي دفعتني على أن أقول له بأن لا أسحب كلمة اعتبرها حقاً فتداول مع زملائك وقرروا رفض طابى أو عدم رفضه قلت هذا وانا متخوف ان يجر الى حرمانى من صناعة المحاماة ولكن قدر القدر ان يكون بين القضاة قاض كان صديقاً لنا أخيراً وهو المرحوم على بك نخرى فعمفوا عني

نعم لم تكن المحاماة شريفة في ذلك الوقت كما هي شريفة في ذاتها وكان المحامون مشهورين بمهارتهم في الب يشتموا بعضهم بعضاً وقد أصابني في أول مرافعة أمام محكمة الاستئناف ان زمبلى كان رجلاً قديماً وكنت صغير السن اذ كان عمري ٢٢ سنة وكان مستأنفا فأخذ يطعن على بدون ان يعرفني أو أعرفه ونسب الى انى كنت محامياً قديماً وما كنت كذلك وبعد ذلك اهتمت القول بأن كلام زمبلى ينحصر بعد حلف المطاعن في كذا وما جاريته في شتاعه وجريت على هذا الاسلوب وجرى آخرون

أقول لكم هذا لأدل حضراتكم على أن صناعة المحاماة لم تكن شريفة وكان الدخول فيها يحتاج الى أقدام وشجاعة وتضحية والمثرف بمخاطبتكم تحمل هذه التضحية وهو يستحق ان يفتخر بها ولقد جاهدت حتى علا شأن المحاماة وأصبح فيها من هم صادقون وأصحاب ذمة وشرف ولكن قبل هذا الدور كان لا يذفى لقاض ان يجالس محامياً ولقد صدر منشور من النائب العمومى بمنع اختلاط المحامين بالقضاة ولكن هذه الصعوبات ذلت حتى صار القاضى يرى من شرفه ان يخاطب المحامي ويعاشره ويسلك معه كل مسلك (تصفيق)

ثم كان من هذا السير أن قضاة انتخبوا من المحامين وكنت أول انسان في المحاماة
انتخب قاضيا واني افتخر بهذا ثم حصل اني اشتركت في تأسيس نقابكم التي هي الآن
ملجأكم والحامية لحقوقكم واني أشكر النقيب الفاضل على انه ذكر هذا بأنها مفخرة لي
وأقبلها بغاية كل الشكر



الوفد والوسائل السياسية

ولانتقل الآن الى المسألة السياسية التي قال حضرة النقيب انه يتمتع عن الخوض
فيها وهذا أدب جميل جداً أراد به ان يساعدني على الصحافة وحقيقة ان هذا لا يصدر
الا من حضرات المحامين لانهم يقدرون هذا الامر قدره فالمحامى اذا تولى قضية للدفاع
عنها فلا يود أن زبونه يراقبه في الاجراءات التي يقوم بها فالزبون يعطي القضية للمحامى
قضية استرداد بمشرين فدانا مثلاً أو المطالبة بألف جنيه والمحامى يقدم القضية المحكمة
المختصة وليس للزبون الحق مطلقاً في ان يرشد محاميه الى محكمة الاختصاص أو الاجراءات
التي يتبعها وعلى كل حال فصناعة المحامى تخوله ان يسير بالدعوى بنفسه ولا يحق للزبون
ان يعترض المحامى في هذه الاجراءات

ونحن وكلاء الامة في قضية كبرى وللامه حق في أن تراقبنا بعد ان تشمرنا بمطالبها
وقد أشمرنا بها وعلماها وهي الاستقلال التام فانها الحق في ان تراقبنا لتعلم ما اذا كان
المشروع الذي نحج به اليها يفي بهذه المطالب أم لا فاذا أتينا بمشروع ينافيها رفضته
وعزرتنا أيضاً وفعات ما تشاء واذا وجدت انه واف بمرادها فهمت اننا أدينا واجبنا
ولكن ليس لها ان تقول لا تذهبوا الى لندرة بل الى باريس وادخلوا على هذا الشرط
ولا تدخلوا على الشرط الاخر فان هذا يكون صعباً وكثيراً فاذا مشينا على هذه الطريقة
نرى أن أمين بك الرافعي يقول لا تدخلوا المفاوضات والاهرام يقول ادخلوا والحزب
الديموقراطي يقول توسطوا في الامر فكيف نجتمع الاسماء على الرأي الذي يتبع

فالطريقة الوحيدة ان تقول لنا الامة انا وكلكم فاعملوا ما تشاءون بشرط ان تأتوا
لنا بالاستقلال التام أما اذا ألزمتونا بأن نخبركم عن كل حركة تقوم بها فاننا لا نستطيع
ان نعمل ولا نستطيع الامة ان تبشر مصالحها الاخرى

يقولون أنت قلت للامة عن هذه الخطة فهل كفرنا ؟ لقد قلنا ذلك من قبيل الاحاطة
لسنا ممن يمارضون في ايقاف الامة على حقائق اعمالنا ولكن يجب الانتظار حتى
تظهر هذه الاعمال فنحن لا نريد ان نشوش على الامة بل سنخبر الامة بعد تمام العمل
أما الآن فمازلنا في الطريق ولكن لا يستطيع احد ان يطالبنا بأن نقول له عن كل
مقابلة نقابلها وكل كلمة نقولها فعقلاء الامة وأغلبيتها لا يحرماتنا من شرط حرية العمل
في هذا الامر فأرجو من اخواتنا الصحفيين وقد كنت زميلهم قبل ان اكون محامياً
ان يتأنوا قليلا ولما يحصل الاتفاق على امر نعرضه عليهم ولهم ان يوافقوا عليه واذا
لم يوافقوا فيمكنهم ان يهيجوا الامة ضدنا
واني أطلب من المحامين وأنا أقدمهم ان يكونوا وكلاء عني عند الصحافة ليحققوا
طائي وهذه هي الخدمة التي اطلبها منهم



الاتفاق مع الوزارة

ولا تنقل الآن الى مسألة الاتفاق مع الوزارة . نعم لقد صرحت بالامس وقبل
الامس اني أمد يدي الى الوزارة ما دامت الوزارة تريد ان تجري على شريطة الوفد
والوزارة تظهر لنا ذلك فاذا كانت تريد الاتفاق معنا على ان تكون مصلحة الامة مستوفاة
ومرعية وان تتكاتف معنا لنصل الى هذه المصلحة فأنا أول المؤيدين لهذه الوزارة اما
اذا لم تكن تريد الاتفاق على مصلحة الامة بل لمصلحة أخرى لا تنفي بمحرام الامة فاني
لا أتفق مع هذه الوزارة ولا أية وزارة أخرى (تصفيق)

ولنتكلم الآن على مشروع ملر فقد درستموه وفحصتموه حق الدرس والفحص
وجاء تقريره كاشفا لحقيقة مرماه وتبين أنه لا يفي بطلباتنا بل هو بعيد عنها بل هو
يرمي الى ان يجعل شرعا ما هو غصب فلا يمكن لنا تأييده واذا كان صح لبعض الصحف
الانجليزية ان تقول انه يلزم لزغلول وزملائه ان يعملوا على عقد اتفاق يكون مؤسسا
على تقرير ملر والاضاعت الفرصة من أيديهم فأنا بصفة كوني وكيلنا عن الامة أنا وزملائي
تحمّل هذه المسؤولية ونرفض هذا المشروع بتاتا (تصفيق طويلا حاد) فليعلموا من
الآن انه اذا كان قصدهم ان يؤسسوا معاهدة بيننا وبين انجلترا على أساس مشروع ملر

قبل تعديله بالتحفظات التي أبدتها الامة فهذا بعيد أن ينالوه منا ونؤكد لكم أن في رأينا أن الحالة الحاضرة بمراقبتها بأحكامها العرفية هي خير من التصديق على ذلك المشروع (تصفيق حاد طويلاً)

والوزارة تعلم حق العلم منا هذا. تعلم ذلك ولا يمكنها أن تطمع في أن نحميها على أن تتفق على هذا المشروع أساساً لمعاهدة بيننا وبين انجلترا. قلت وأكررها قلت اننا نتفق مع كل هيئة تساعدنا ولكن على الاستقلال الحقيقي : تساعدنا على أن يكون إلغاء الحماية عاملاً لانسبيا. عاماً لجميع العلاقات بيننا وبين الدول لانسبيا بيننا وبين انجلترا فقط وأن يكون الاستقلال لا موضوعاً خارج الشك فقط بل يكون تاماً كاملاً في الداخل والخارج

المراقبة والاعطاس العرفية

أما من جهة المراقبة والاحكام العرفية فقد قال حضرة النقيب عنهما كلمة موجهة الى الوزارة ولكني اعتبرها موجهة للوفد لان الوفد اشترط هذا الالغاء قبل الدخول في كل مفاوضة وقد قيل لي بأن الاحكام العرفية فيها عقدة ويجب أن تعالج وهي مسألة الحفر والايجارات لان الاحكام العرفية تجعل الزيادة في الايجارات بنسبة ٥٥٠٪ وتلزم الاجانب بدفع رسوم الحفر وقد كان جوابي أنه لا يصح ولا ينبغي لكرامة أمة أن تتنازل عن حريتها في مقابل مبالغ من النقود مهما كان شأنه. (تصفيق حاد) فلنحرم من كل لذة مادية . من كل سعة في العيش . ولكن لا نحرم من الحرية التي وهبها الله لنا (تصفيق حاد)

واذا قلتم ذلك فيما يختص بالاحكام العرفية فماذا تقولون في المراقبة على الصحف ثم قال مازحا « ولكن هذا دفاع عن الصحف على شرط أن لا يستعملوا الحرية ضدنا » فهذه العلة غير موجودة وليس هناك لا ايجارات ولا خفر وخصوصاً اننا رأينا في المجلس النيابي الانجليزى انه كلما يوجه سؤال للحكومة بشأن المراقبة تقول ليس اننا دخل في ذلك بل الامر منوط بالحكومة المصرية فلتستند الحكومة على هذا الاعلان ولتلتغ الرقابة ولتقل ان الاحكام العرفية ليس لها الآن موضع . فانا وزارة الامة ولا أحتاج للاحكام العرفية . أنا وزارة الامة ولا أخشى انتقاداً ولذلك ألغي الرقابة على الصحافة ولقد قلت في بياني أنني سأعشى مع ارادة الامة واني استرشد بهذه الارادة ولا يمكنني أن

عرف هذه الارادة اذا كانت الصحافة مكتمة نعم ما دامت الصحافة مكتمة وهي مرآة
الرأي العام فلا يمكن ان استرشد برأى البلاد فلا بد من الحصول على الوفاء بوعد الوزارة
من الغاء الاحكام العرفية والمراقبة واني أعاهدكم اني لا أدخل في مفاوضة رسمية ولا
أؤيد من يدخل فيها حتى يحصل هذا الالغاء (هتاف)

واسمحوا لي الآن أن أستسمحكم وأن أوجه أيضا تكرار شكرى لكم
(تصفيق هتاف)



خطاب

الرئيس في ولاية الهيئات النيابية المصرية

برئاسة صاحب المعالي احمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية
مساء ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ (بالقاهرة) بفقْدق شبرد الذي كتب على مظلمته العليا
بأحرف من النور الكهربائي الاحمر « سعد باشا زغلول »

يا معالي الرئيس
حضرات الاعضاء الكرام
سأدني

باسم زملائي وباسمى أقدم لمعاليكم ولحضرات شركائكم في هذا الاحتفال عبارات
الشكر على ما تفضلتم به من الترحيب بنا واكرامنا ونمد هذا الترحيب وذلك الاكرام
علامة على رضا الامة عنا . وهذا الرضا أكبر نعمة بفتخر بها أي انسان من أمة
واني أهني نفسي بأن أكون في وسط تمثل فيه كل طائفة وكل صناعة وكل هيئة وكل
أداة اجتماعية من كل ما يمثل مجموع الامة .

الطبقات والامة المصرية

الامة ليست الا قسما من الانسانية ذا تاريخ واحد . ذا ذكر واحد ذا تقاليد واحدة . وذا عوائد واحدة يتكلم باللغة واحدة وينبض قلبه بشعور واحد ونحيش في صدره آمال واحدة . تلك هي الامة . والآمال التي نحيش في صدور الامة الآن هي (الاستقلال التام) (تصفيق)

ليس في الامة طبقات يمتاز بعضها عن بعض بل كلها طبقة واحدة . ليس فيها فلاح ولا باشا بل كذب من زعموا ان للباشاوات طبقة خاصة تريد بهذه الحركة أن تحكم البلاد بالظلم والاستبداد كذب هذا الزعم فينا ليس فينا طبقة تسمى طبقة الباشاوات ولا طبقة تسمى الفلاحين بل كلنا طبقة واحدة فالباشا يجوز أن يكون فلاحا والفلاح يجوز أن يكون باشا وليس هناك طبقة ممتازة عن الأخرى فاني أنا واخوتي وكثيراً من أقاربي فلاحون وأغلبهم من أصحاب الجلايب الزرقاء وأنا باشا . وكذلك كثير من الحاضرين الآن باشاوات اخوتهم ، آباؤهم ، اخوانهم ، اقاربهم من حملة الجلايب الزرقاء أيضا (تصفيق)

الدين . الاجانب . الامة الانجليزية

وكما أنه ليس فينا أثر للطبقات كذلك لا أثر عندنا مطلقا لاختلاف الاديان . فمن يوم ان ظهر فجر النهضة الحاضرة رأينا في أفق مصر الصليب يعانق الهلال . رأينا هذا التعانق رمزا للسلام والاخاء . ليس رمزا للسلام والاخاء بين القبطي والمسلم فقط بل بين المسلم وغيره ممن يدين بديانة أخرى . بين المسلم وكل من يدين بديانة أخرى سواء كان في مصر أو في خارج مصر . سواء كان وطنياً أو أجنبياً .

ليس عندنا أثر للاختلاف بين الاديان كما قلت وهذا التعانق رمز لذلك الاتحاد الذي لا يحور بمحدود بلادنا بل يمتد الى ما وراء حدودها ولذلك كنا متشبعين بروح التسامح نحو كل اجنبي ونحفظ للاجانب عندنا من الاحترام والرعاية ما يستحقونه بما عطفوا به علينا لانني اعترف علنا كما يعترف أبناء جنسي واخواني بأن الاجانب اظهروا عطفاً جميلاً على النهضة الحاضرة

واني بلسانكم بل بلسان الامة جميعاً أوجه لهم عبارات الشكر على هذا العطف كما

أبدي لهم أجمل عبارات التشكر على الترحيب بقدمونا كالوطنيين أيضاً ، ونؤكد لهم أن مصر المستقلة ستكون - ستمعمل - ستبذل جهدها في أن تكون صديقة كريمة لهم وإنها تبذل وسعها في أن تستحق الشرف بأن تكون محل صداقتهم وولائهم (تصفيق)
وكلامي هذا إذا قلته عن الاجانب جميعاً أقوله عن كل الاجانب وفي مقدمتهم الامة الانجليزية الكريمة فتنأ كد. هذه الامة وشعبها أن مصر تكون صديقة ، ان مصر المستقلة تضع يدها بعزة وبكل حرية في يد انجازنا لنمقد اتفاقاً معها مبنياً على العدالة واحترام الحقوق (تصفيق حاد)

مشروع لورد ملزر - الصوفاني

فهل مشروع لورد ملزر واف بهذا الغرض أم لا (أصوات من كل مكان . كلا ! كلا) وكذلك أقول كلا وألب مرة كلا ! ! (تصفيق)
كنت أحب أن أقدم لكم حساباً دقيقاً . أن أقدم حساباً دقيقاً بصفة كون الوفد وكلا عنكم في المأمورية التي كلفتموه بها وهي السعى في الاستقلال التام
كنت أود أن أقدم لكم حساباً دقيقاً عن المفاوضات التي جرت بيننا وبين لجنة لورد ملزر لتنفوا كل الوقوف على كنه هذا المشروع حقيقة ولكن يظهر ان الوقت لم يأت بعد خصوصاً وان الصحافة واقفة لنا بالمرصاد (ضحك)
الصحافة متحفزة قوى مش قادرة على الحكومة بسبب الرقابة بتطلع عليها علينا الصوفاني بك - غير الصحافة اذن هي التي بالمرصاد
سعد باشا - ما دامت الصحافة ملجمة من ناحية الحكومة فهي عاززة تنفس وتطلع همها فينا احنا

ونحن ساعون في الغاء المراقبة حتى يتحول التيار لجهة أخرى

صوت - هذا كلام طيب

سعد باشا - هذا كلام فيما بيننا - وعشمي أن تزول هذه المراقبة قريباً وكل يدي فكيره بكل حرية وكل يحاسب نفسه على كل عمل يديه قبل أن يباشره . وحقيقة ان مراقبة الصحافة من أنجح الوسائل ليمتنع الانسان عن مباشرة الاعمال التي لا يصلح له مباشرتها لو كان حراً من المراقبة ، أعترف بذلك

قلت ان مشروع ملر لا يحقق هذا الغرض ولا يبين ذلك بطريق الاجمال وأترك التفاصيل لفرص أخرى . اتنا نطلب الاستقلال الداخلى والخارجى ومشروع ملر يقضى فيما يختص بالشؤون الخارجية أن تكون مصر تابعة لإنجلترا تبعية مطلقة فلا يمكنها أن تمقد معاهدة بغير رضاها ولا يمكنها أن تجري على سياسة مخالفة لسياسة إنجلترا وقال هذا لورد ملر فى تقريره . ان هذا أمر واجب محتم لا مفر منه وان وضع العلاقات الخارجية موضع المراقبة للحكومة الانجليزية أمر محتم وقضى إليه مشروع ملر ونحن بالطبع لا نريد هذا - هذا فى الشؤون الخارجية - لا نريد أن تكون مصر تابعة تبعية مطلقة للدولة الانجليزية ولكن لا نريد أن تتحالف مع دولة أخرى بدون رضا الدولة الانجليزية وفى هذا القدر كفاية : اذا حالفتنا إنجلترا فلا ينبغي أن نحالف دولة أخرى الا برضاها . ولكننا نكون أحراراً فى عقد أى معاهدة سياسية أو اقتصادية أو تجارية حسبما تقتضيه مصالحنا - انما ان يكون التمثيل الخارجى على حساب تقرير ملر قاصرة وظيفته على كم أفواه المصريين الذين يشكون من الادارة الداخلية هذا لا تقبله مطلقاً لاننا لا نريد أن نصرف مصاريف لان تمتنع شكوانا من الظلم والاستبداد - اذا أرادوا أن نمتنع عن الشكوى فيبلغوا لنا ارادتنا ونحن لا نشكو ونكون أصدقاء أوفياء لهم ولكن التمثيل الخارجى الذى يضع المصريين تحت المراقبة فاذا اشتكوا أعيدوا الى بلادهم ولا سحب القنصل المصرى فهذا لا يمكننا أن نفعله

فى الشؤون الداخلية

ذلك فيما يتعلق بالشؤون الخارجية أما فيما يتعلق بالامور الداخلية فالمشروع يقضى بان يكون للحكومة الانجليزية مراقبة تامة فيما يتعلق بجميع المصالح التى لها مساس بالاجانب وانا استعمل العبارات التى استعمالها لورد ملر فى تقريره - كل مصلحة لها مساس بمسائل الاجانب يجب بمقتضى مشروع ملر أن تكون تحت المراقبة الانجليزية أرونى . نثبتونى . أى مصلحة خالية من المساس بهذه المصالح ؟ حتى الاوقاف ، حتى الازهر ؟ أى مصلحة تصورون أنها خالية من المساس من المصالح الاجنبية ؟ لا نجدون

حينئذ لا يمكننا أن نقبل بأن مراقبة انجليزية تكون في جميع الادارات التي لها
مساس بالمصالح الاجنبية

وكذلك يراد أن يكون للانجليز دخل في التشريع الاجنبي والقضاء الاجنبي بمقتضى
مشروع هرست وسأنتكلم عنه قليلا لاني نسيت أن أتكلم عنه في الليلة السابقة
مراقبة في القضاء والادارة وكل ما له مساس بالاجانب وليس هناك مصلحة خالية
عن هذا المساس فحينئذ تصبح جميع الادارات المصرية باختيارنا ورضانا مراقبة بالحكومة
الانجليزية - ليست هذه حماية مطلقة - بل هذا اشتراك في السيادة الداخلية - نحن
نرفض الحماية ولكنهم يريدون أن يستبدلوها بالاشتراك في السيادة الداخلية وهو ما لا
يرضاه الوفد المصري ولا يقبل أن يتوكل في الغاء الحماية فيعود بمشروع هو اشتراك
الانجليز في الادارة المصرية أو السيادة الداخلية - هذا ما لا يمكننا أن نقبله قبل أن
نلغى عقولنا وقبل أن نعبركم أنعاما ! (تصفيق)

ومن حاول أن يجعلكم تقبلون مشروعاً يقضى بهذه المراقبة على هذه الطريقة فاعلموا
بمحاول محال كما تبينه منكم ومن اجماعكم . فاذا كانت دعوتنا للمفاوضة القصد منها أن
نوافق على معاهدة تكون مؤسسة على هذه المراقبة فليبدشروا بان سعيهم خائب لاننا لا
ندخل في مفاوضة تكون نهايتها تأسيس هذه المراقبة واني بالاصالة عن نفسي وباليابة
عنكم جميعاً وباسمكم وباسم الامة المصرية أرفض كل اتفاق يكون هذا الغرض منه
(تصفيق حاد)

خطة الوفد

ولذلك لما عرض علينا مشروع مانر وتبيننا عنه هذا القصد وذلك المرمى لم قبله
وصرحنا باننا لم نرض عنه وأعلناكم بذلك في بيان نشر عليكم . ولما دعينا بعد أن
استشرتم وأبديت من التحفظات ما أبديت وعرضناها على لجنة لورد ملر وأبت أن تبحث
فيها واحالتها على المفاوضات الرسمية وقالت ان هذه المفاوضات ستجرى على أساس
مشروع ملر قلنا لا يمكننا مطلقاً أن ندخل في هذه المفاوضات على هذا الاساس قبل
تعديله بلك التحفظات ولا يمكن للوفد أن يقبل هذا الدخول كما لا يجترى أى مصرى
للإمة ثقة به أن يتفاوض على هذا الاساس قبل تعديله بالتحفظات (تصفيق)

هذه خطة رسمناها مستأنسين بمبادئكم التي عاهدناكم على أن نلتزمها وتنفيذها - علمنا بمبادئكم ومقاصدكم فجعلنا هذا على القول بأننا لا نقبل ولا نسمح لأي إنسان كان أن يدخل على هذا الأساس قبل تعديله بالتحفظات ولقد حبذتم رأينا وأيدتم خطتنا وعاهدناكم على متابعتها

عالم جبرية

ولكن بعد ذلك صدر تصريح من الحكومة الانجليزية قالت فيه ان نظام الحماية ليس علاقة مرضية - كويس قوى - ويجب السعى في استبدالها بعلاقة أخرى عبارته علاقة أخرى لا تعجبنى قوى كأننا يجب ان نربط بعلاقة ما - ويجوز ان هذه العلاقة تسمى وصفها (الحماية) ولا يكون لها اسمها - اسمها وأسمها - واعتمدوا في ذلك على ما قيل لهم وما ضلوا به من ان المصري يفرح باللفظ - بكره اللفظ ولا يعتنى بالمعنى اضلالا لهم كبير ! انكم لستم ممن تفرهم الالفاظ وبهرجتها . سيان ان كانت استقلالاً حقيقياً وسموه الحماية أو كان حماية وسموها الاستقلال . انما تريدون استقلالاً حقيقياً مهما كان اسمه وترفضون الحماية مهما سموها استقلالاً أو سيادة أو ما شاؤا من الفاظ ضخمة فخمة

لسنا عباد الفاظ • لسنا طلاب عبارات • لسنا نخدع بهذه المسائل ولكننا طلاب معان طلاب حقائق • طلاب الحرية ليس الا (تصفيق حاد)

من شائع

فالمشروع يؤيد المراقبة على كل مصلحة ويجعل لانجلترا حصة شائعة • حقاً شائعاً في السيادة المصرية - حقاً شائعاً لاحماية وكلكم تعرفون ما هو الحق الشائع وما يفعله صاحبه اذا كان قريباً وأنتم فلاحون فاذا كان اقوى حصة شائعة في أرض أوفى مكان فانكم تعلمون ما يفعله هذا القوي - هكذا يراد أن يكن حكم بلادنا بالاشتراك مع الامة الانجليزية ويكون لها حق شائع في السادة • أترضون ذلك (أصوات كلا ! كلا)

خصوصاً وهذا الحق الشائع الذي قبله ونرضاه باختيارنا ومدان نهضنا هذه النهضة
ضحينا ماضينا - استعمال هذا الحق سيكون مستنداً ومرتكزاً على قوة عسكرية في بلادكم
ما الذي نصنع اذا جاءنا هذا الشريك وقال الامن . مختل في مديرية الغربية . السبب
لمدير . الاجانب . مضطربين . اعزوا المدير - يعزل المدير

أو قال السكة الزراعية لا تمر من هنا لانها تضر بالاجانب - لا تمر السكة الحديدية
يمكن ان تمد النخ ولا أستطيع ان أشرح جميع المضار انما الذي استطيعه هو ان
أقول ان هذا المشروع يتخى بترتيب حق شائع لانجلترا في السيادة الداخلية مرتكن
على قوة عسكرية وما وكنم الوفد لياتكم به - ذا الشريك القوي لينا زعمكم في كل قول
ن كل عمل . واذا رضيت أو رضيت اغايبتكم بشيء من ذلك فليسنا معكم مطلقاً
قالوا تغيرت الحال

قالوا أنه بعد التصريح الانجليزي تغيرت الحال لان المفاوضة لا تكون على اساس
مشروع ملزم وانما يؤخذ رأيكم فيه .
هذا جدير بالاعتبار وان كان صاحبي أمين بك ارفعني لا يشاركني في الرأي واذا
كان وحده وأنتم معنا نفعه

اذا كان الاساس ليس مشروع ملزم وانما المراد أخذ رأي المفاوضين المصريين
أخذ رأيهم عن مشروع ملزم - أفرضوا ان المتشرف بخطابكم هو المفاوض المصري
وأني سألت رأيي فيه - أقول رأيي فيه لا تقبل ولا تقبل مصر ان يكون هناك مستشار في
الحقانية - ولا تقبل ولا تقبل مصر أن تكون مراقبة في الامور الخارجية ولا تقبل

مصر ان يكون تنفيذ المشروع معقلاً على قبول الدبل حلول انجلترا محلها
يجري ايه ، جناب مكاتب التيمس جاءني وتكلمت معه وقال لي ماذا تريد قلت
له ما أريده . واذا ذهبت الى لندره وقابلت اللورد كرزون وقال عاوزين ايه تقول
عاوزين الاستقلال - ليس هناك ضرر

انما الضرر اذا دخلنا المفاوضة على اساس المشروع قبل تعديله أما الدخول
على غير هذا الاساس فلا ضرر منه - ان قدموا لنا مشروعاً ليس فيه مشاركة في
السيادة الداخلية قبلناه

وما دمتا غير مرتبطين بهذا الاساس ندخل واثقين حريصين للحصول على الاستقلال

فان وجدناه عندهم تعاقدنا معهم عليه وقبائنا والا نسلم عليهم ونعود - هل في هذا ضرر؟
هل أنتم موافقون ؟ ؟
(أصوات كثيرة موافقون وأصوات أخرى غير موافقين والباقيون سكوت)
هل توافقون يا صحافيين ! ؟
امين بك الراقى - لا
سعد باشا - امين بك وحده في الفكرة

القاعدة

القاعدة عندنا ان كلام أو مخابرة أو مفاوضة لا يترتب على الدخول فيها سقوط حق أو فوات حق فهي جائزة ما دام المفاوض موثوقا به
أما اذا كان الدخول في المخابرة أو المفاوضة أو المحادثة يستلزم سقوط حق أو فوات منفعة فلا يصح لاي مصري وفداً كان أو غير وفد أن يباشرها وعلى كل مصري اذا وجد شخصاً يتقرب منها عليه أن يحاربه سواء كان سعد زغلول أو عدلي باشا يكن ولذلك اسمح لنفسى -
مناقشة وضجة

على بك المتزلاوى - نريد ابضاحا ان كنت تريد أخذ رأى نواب الامة .
سعد باشا - نواب الامة ؟ علي ايه ؟ ؟ من هذا (فقيل له على بك المتزلاوى)
مظلوم باشا - لا نطلب أخذ رأى هذه ولبة (وقد قال الكلمة الاخيرة بالفرنسية)

C'est un banquet

صوت - احفظ اذا الحق في كلمة بعد الخطابة

سعد باشا - طبعاً

صوت - أريد بياناً شافياً

سعد باشا - من أنت ؟

الصوت - أحد النواب المصريين .

سعد باشا - لقد ختمت الكلام

صوت آخر - انه يريد ايضاحا
سعد باشا - اذا كان هنالا ايهام أو اشتباه فانا مستعد أن أقابل في بيتي من يشاء -
مستعد لكل ذلك

وخلاصة جملي اني أقول - في كل موطن . في كل محل . في كل فرصة لا يترتب
علي كلام المصري فيها سواء كان وفداً أو وزارة أو صحافياً أو أي انسان ضياع حق
لمصر يجب عليه أن يتكلم
وفي كل موطن وفي كل فرصة يرى فيها المصري سواء كان وفداً أو غير وفد
فائدة للكلام فليتكلم

أنتم وكلتمونا للسعي في الاستقلال انتم فيجب علينا أن نسعي للاستقلال التام متى
وجدنا للسعي مديلاً (تصفيق وضجة اختلطت فيها الاصوات ولما هدأت عاد فقال)

الرسائل مسجلة للندوات

وطريقة هذا السعي ووسائله وما يتعاق به مساهمة انوا بكم فاذا وجدنا فرصة
للسعي سعيانا كما هو توكلنا وان لم نجد أحجماًنا

هذا الذي نفهمه منكم ونماهدكم عليه ونسعي فيه (تصفيق)
واني اكرر في الختام فائق تشكراني لكم جميعاً حتي المخالفين منكم في رأي
(تصفيق) وأرجوا - - -

(ضجة شديدة)

انما الذي اقول (استمرت الضجة فكف عن الكلام)

صوت - عاوزين نفهم

صوت آخر - عاوزين بيان

صوت ثالث - برج بابل كل واحد يتكلم

وأراد على بك المنزلاوي أن يتكلم فصيح به افعد افعد وأمسكت فوقف معالي مظلوم
باشا وخرج هو والرئيس وتبعهما الناس وهم يهتفون وفي طليعتهم الطلبة يهتفون لبحي
سعد باشا وكيثا سعد وانتهت الحفلة بهذا في منتصف الساعة الثانية عشرة



خطاب معالي الرئيس

في حفلة الطلبة بالقاهرة

التي أقاموها بفندق شبرد في يوم ١٩ ابريل سنة ١٩٢١

سادني

اخواني

ابناني الاعزاء

أقبل والخشوع يملأ جوانحي تحية أولئك الاطهار الذين وهبوا ارواحهم لمجد
البلاد وكتبوا صحيفة وهبها بالدباء (تصفيق) رضوان الله عليهم ورحمته فقد كانوا أول
من اشترك في بزيان مجد مصر وتأسيس النهضة الحاضرة
ثم أقبل والسرور يملأ نفسي تحية الاحياء - تحية أولئك الابناء الذين هم عماد
النهضة الحاضرة . هم أنتم . هم الشبيبة التي نشغل لهم
وأقبل والسرور أيضاً يملأ جوارحي ان أكون على رأس أمة لا تساق سوق
الانعام ولا كنها تسير خائف المبادئ لا الاشخاص (هتاف وتصفيق)
أفتخر بان أكون على رأس أمة حية شاعرة بمفكرة ذات آمال قوية في الاستقلال
التام (تصفيق حاد)

وأقبل أيضاً ان أعاهدكم عهداً لا أحيد عنه بأنني أموت في السعي في استقلالكم
التام فان قوت به فذاك . والا تركت لكم تتم ما بدأت فيه (تصفيق وهتاف ليحي
سعد باشا)

وليس لرئيس جنوده مثلكم ان ياحقه ضف أو يميل به يميل الى غير الخطة التي
تتبعونها حرام علينا وكبير وزير (تصفيق) حرام علينا وكبير جرم أن تأتي لكم

بم شروع بخلد ذالك (تصفيق) جنابة كبرى - نعم جنابة كبرى أن تسلموا لنا أموركم وان نجعل المستقل مظلماً في أعينكم (تصفيق) يجب علينا اما أن نحفظ حقوقكم أو اتنا نترك العمل لكم ولذلك يهمني أن أقول لكم ان مشروع لورد ملر لا يمكن قبوله مطلقاً قبل تعديله بتحفظاتكم أن يكون أساساً لاتفاق بيننا وبين الامة الانجليزية (تصفيق حاد) ومن يحاول ان يجعل هذا أساساً لاتفاق فانما يحاول اضلالكم - يحاول أن يضرب عليكم الذل الى يوم الدين !

وصية للطلبة

واقعد أبنات لاساعين آخرين لم تأتونوا بينهم شيئاً من تفصيل هذه الحقيقة وأشعر بياث من نفسي وأنا بين أيديكم أن ألم بطرف مما قلته لنكون الشبهة التي نشتغل لها والتي هي صاحبة الشأن في مستقبلها على يدة من أمرها واذا مت قبل انتهاء الامر في هذا فوصيتي اليكم ان لا تقبلوا هذا المشروع مطلقاً (تصفيق وهتاف ليحي سعد باشا)

نقد المشروع - الامور الخارجية

ليس الامر لعبة لاعب بل هو جد أمة - جد شعب - ليس الامر مسألة حزب بل هو حياة أمة بنامها

مشروع اللورد ملر قضى بان تكون الامور الخارجية تحت مراقبة الدولة البريطانية بحيث لا يمكن مصر أن تعقد أية معاهدة بدون رضا الحكومة الانجليزية وحينئذ لا فائدة لنا مطلقاً في أن يكون لنا ممثلون في الخارج لانهم لا عمل لهم ولكن الانجليز أبانوا لنا عملاً لهؤلاء الممثلين اذا وجدوا - ما هو ذلك العمل ؟ أظنكم قرأتموه في الجرائد ولو لم يكن واضحاً

قالوا ان الفائدة من وجود ممثلين لمصر في الخارج بناء على ذلك الاتفاق هو ان قناصل مصر وسفراءها يشتغلون في انهم اذا رأوا واحداً يتكلم (كلام بطال وساعي سعي وحش يشتكي) مثلاً من الظلم الحائق بنا يعيدونه الى بلاده يعني يكونون عبارة عن بوليس يضبط كل من يرفع صوته بان بلاده مظلومة

هذه هي وظيفة القناصل في رأى اللورد ملر اذا أمضينا هذا الاتفاق فإذا كان

باب منكم (وأشار الى أحد الطلبة) موجوداً خارج بلاده وجعل يتكلم ويلقى
ناضرات ويقول ان هؤلاء القوم يظلموننا ويحكمون على الناس ظلماً وعدواناً (تصفيق)
ان القنصل يقول له لا يزيد هذا الكلام لانه معاكسة للسياسة الانجليزية ويجب أن
رجع الى بلاده . هذه هي الوظيفة التي أرادوا أن يجعلوها لقنصل مصر . فنحن
نصرف المصاريف لماذا ؟ لاجل أن نساعد الظالمين على ظلمهم (تصفيق)
كلا ؟ لا يليق بكرامتنا أن تكون نتيجة سعيها في أن يكون لنا مظهر خارجي
امام الدول - هذا المظهر الخارجي وظيفته كم أفواه الذين يشكون من ظلم يحل بنا
كلا ؟ هذا لا يليق بكرامتنا ولهذا يجب علينا أن نرفض هذا الوجه رفضاً باتاً -
(تصفيق)

الامور الداخلية

هذا فيما يتعلق بالامور الخارجية . أما في الامور الداخلية فماذا فضي به مشروع
لجنة لورد ملر ؟ قضى بان تكون هناك قوة عسكرية - ما وظيفتها ؟ - وظيفتها تأمين
المواصلات بين الدولة الانجليزية وأملاكها في الشرق الادنى والشرق الاقصى وهذا
التأمين يستلزم أن تمر عساكرها من الارض ومن السماء ومن الماء أي ان تصبح أرض
مصر وسماء مصر وماء مصر ممراً للجنود الانجليزية
ولا يخفى عليكم ما يترتب على هذا من الضرر اليين . ليس هذا استقلالاً لان بلداً
يكون ممراً ومعسكراً لجنود دولة أخرى لا يمكن أن يكون مستقلاً بل هو مهدد على
الدوام بهذه القوة العسكرية
نتج من هذا ان مصر تكون تحت مراقبة حربية بمقتضى هذا المشروع ونحن
لا نقبله (تصفيق)

قضى أيضاً مشروع لورد ملر بان انجلترا ومصر تشتركان في تعيين مستشار مالي
انجليزي تكون له خصائص صندوق الدين وفضلاً عن ذلك يكون تحت تصرف
الحكومة المصرية في ان يشير عليها بكل ما يمس المصالح المالية
والانجليز في التعبير لطاف جداً وشاعرون باتاً أناس تأخذنا العبارات - يقولون
« نحن نصرف الحكومة المصرية » - كلمة تفتحنا وهم قاهمون انهم اذا قالوا لنا هذه
العبارة الفخمة الضخمة يجلبوننا قبلها ! ! لكن لماذا قبل هذا ؟ هل طلبنا هذا الطلب

كلا! ان كنتم تريدون جعل هذا الموظف تحت تصرفنا حقيقة فقولوا له هذا فيها ينكم وبينه فقط حين تعيينه ولكن لماذا تلزموننا بهذه العبارة الجذابة في معاهدة مع اننا لم نطلبها؟ اتنا رتاب في هذه العبارة مهما كان باطها لانها لو كانت بناء على طلبنا نحن المصريين لكان ممكناً ان لا نسيء الظن ولكن هذه الملاطفة غريبة ومع ذلك فاني قلت لهم هذه كرامة وملاطفة منكم أشكركم عليها ولا لزوم لها فقالوا « لا لازم نخذوها غصب عنكم » (ضحك وتصفيق)

وقالوا يجب أن يكون في الحفانية موظف انجليزي يعين باشتراك الحكومتين وتكون وظيفته ملاحظة القوانين الماسة بالاجانب ويكون له حق الدخول على الناظر المصري - هذا شيء لطيف جداً فقد احتاج الدخول على الناظر الى مثل هذا النص؟ طيب أليس كل واحد له هذا الحق؟؟ هل الناظر محجوب؟؟ لماذا يكون الانجليزي في المعاهدة له هذا الحق؟؟ قالوا نريد تنويركم وربما احتجتم الى استشارة فالاحسن ان يكون له حق الدخول عندهم ويجب وضع هذه العبارة في المعاهدة!! قلنا لا تقبل قالوا لا لازم تقبلوا!!

ما عمل هذا الموظف؟ وظيفته الاصلية هي المراقبة على تنفيذ القوانين الماسة بالاجانب وهم يريدون ان يحلوا محل الاجانب ويمكن ان نرضى بذلك تحت شروط خاصة. ولكن هل الاجانب لهم الآن هذا الحق؟ هل لهم وظيف في أي نظارة من خصائصه ان يلاحظ تنفيذ القوانين الماسة بالاجانب؟ كلا! فاذا أراد الانجليزي ان يحلوا محلهم فلماذا يطلبون ذلك الحق الذي ليس للاجانب الآن؟ لماذا يخلقون لانفسهم هذا الحق؟ هذا أمر لا يمكننا ان نقبله!

ان هذا مشروع في تقرير ملر!! وهو ان له الحق في المراقبة على جميع المصالح التي لها مساس بالاجانب. حينئذ اذا قبلنا هذا المشروع فالتا تقبل بطوعنا واختيارنا وبعد أن ضحينا بما ضحينا به وبعد أن قلنا اننا أمة حية نريد أن تعيش عيشة الاحرار - قبل باختيارنا ويقبل سعد زغلول والوفد المصري ان الانجليزي تكون لهم مراقبة على كل المصالح الماسة بحقوق الاجانب يعني جميع الادارات المصرية كما قلت في غير هذا الجمع حتى الازهر حتى الاوقاف!!

مصالح الاجانب غير مفروزة بل شائعة في الامن وفي الرى وفي الادارة - شائعة

مشتركة بيننا وبينهم فالموظف الذى يكون من خصائصه مراقبة المصالح التى للاجانب
مساس بها أو لها مساس بالاجانب يتدخل فى كل شيء لان مصالحهم ليست منقسمة -
ليست منعزلة ، ليست مفروزة ، بناء على ذلك اذا قبلنا هذه المراقبة كما قلت وكما أقول
وأكرر نكون قد قبلنا أن يكون للانجليز حق شائع فى السيادة الداخلية المصرية فهل
لهم هذا الحق الآن ؟؟ لا ! فان أعطينا لهم فانهم ينازعوننا فى كل شيء وهم أقوىاء
ونحن ضعفاء خصوصاً وان الدول والاجانب سيرحلون عن مصر ولا يكون لهم شأن
فى أمور مصر ويكون الامر محصوراً بيننا وبين الانجليز أي بين قوى وضعيف فلن
نشكو ظلمهم اذا ظلمونا ؟؟ لعصبة الامم ؟؟ « مفيدش » . وقد كانوا عرضوا علينا مشروعاً
فيه عصبة الامم ولكن عادوا فاستكثروا هذا علينا وحذفوا حقنا فى الشكوى اليها
وما دامت الدول تقضت يدها منها فلا يمكننا ان نأخذ منهم لاحقاً ولا باطلا لأن
طبيعة الكون تقضى بان يتغلب القوى على الضعيف اذا شاركه وعلى كل حال ستكون
هذه الشركة كشركة الحصان مع الخيال - من يركب ؟؟ الخيال بلا كلام (ضحك
شديد وتصفيق حاد)

لا نخادع انفسنا وانا لو كنت مكانهم لفعلت هذا وركبت ما دمت قويا ومهما قال
الانجليزى غير ذلك الان وربما كان صادقا اليوم ولكن متى رأى انه لا أحد بيننا وبينه
وانه هو قوى فلماذا لا يركب (ضحك وتصفيق)

حيث لا يمكننا ان نقبل هذه المراقبة التى تؤول الى ان يكون لانجلترا حق شائع
فى السيادة الداخلية المصرية ولهذا أوكد لكم ان الامة المصرية جمعها لو قبلت هذا
المشروع فاني أنا لا أقبله مطلقاً (تصفيق حاد)

يمكن هناك من يخالفونى من اخواني الشيوخ أو من هم أكبر منى سناً وان كان
بعضكم قال ان عمرى سبعون !! ضحك . لكن انتم لا تقبلون ولا اصغر منكم يقبل
ولا أكبر منكم وكان احب شيء الى بصفتى تشرفت بان عينت زعماء لكم - انا كنت
أول محب لان ينتهى الامر - أستم تريدون الاستقلال ؟؟ هذا هو جئنا به لكم فانهمل
الافراج واللبالى الملاح واسمى سعد زغلول . لكن سعد يقول هذا ليس استقلالاً
حتى ليس حماية . هذا اشراك فى السيادة الداخلية المصرية

احدي انتين : اما انى انا معجنون أو من يريدون القبول مجانين لكن انا لست

مجنونا لانكم تقولون اني رئيسكم (ضحك وتصفيق حاد وهتاف)
لهذه الاسباب فمشروع ملر لا يمكننا ان نقبله ابداً

التحفظات

عرض هذا المشروع على الامة فأبدت فيه تحفظات ونعم ما أبدت وفرحت انا جيداً
وكنيت على الحياء ولكني اشترت في بياني الذي تشرفت بعرضه على الامة الى أنه
مخالف لامانينا وخارج عن حدود توكيلنا ولذلك رفضناه واعلنا لجنة الورد ملر بعدم
رضانا عنه وسلمنا اليكم الامر في قبوله أو رفضه

ولما أبدت الامة هذه التحفظات فرحنا جميعاً وحملنا هذه التحفظات الى لجنة
لورد ملر وعرضناها عليها وهنا أرجوا ان تلتفتوا جيداً الى هذه النقطة وأدعو الصحابة
على الخصوص الى الالتفات الشديد

قالت لجنة لورد ملر اني لا أبحث لآر في هذه التحفظات وارحأها الى المفاوضات
الرسمية وقالت انه يجب الدخول في المفاوضات الرسمية على هذا المشروع - وهذا
المشروع منف للتحفظات فلو يقضي مثلاً بمستشار مالي وظيفته ما شرحنا وموظف في
نظارة الحفانية اختصاصه ما بيننا فأنحاذه أساساً للمفاوضات الرسمية تنزل عن التحفظات
واذا قبلنا الدخول في المفاوضات على أساس هذا المشروع حينئذ لا يمكن ان تقبل تلك
التحفظات لانها منافية لاحكام المشروع

لذلك قلنا للورد ملر وكتبنا اليه أيضاً انه يستحيل علينا الدخول في المفاوضات الرسمية
على اساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات التي أبدتها الامة. لاننا اذا قبلنا الدخول
على هذا الاساس كان هذا قبولاً منا لاحكام المشروع ولسنا قابلين له حينئذ لا قبل
الا اذا عدل بالتحفظات الامة

وقد عرضوا على ان أولف وزارة تحت رياستي لهذا الغرض فأبيت وقلت لا أقبل
مطلقاً (تصفيق وهتاف ليحيى الرئيس الأبي) أبيت لاني لا أقبل مطلقاً وظيفية رسمية
بعد أن احللتهموني ذلك المحل الرفيع من قلوبكم (تصفيق) ولاني لا أقبل مهما كان
الحال أن أخطو خطوة فيها ضرر لكم. رفضنا وأعلنا خطتنا للامة والامة أبدت هذه
الخطوة وهي ان لا ندخل في المفاوضات الرسمية على أساس مشروع لورد ملر قبل ان
يعدل بالتحفظات

مائدة جديرة

فهل حدث حادث بعد ذلك يستوجب ان تغير هذه الخطة؟؟ حدث ان الحكومة الانجليزية صرحت تصريحاً حديثاً بأن علاقة الحماية غير مرضية وانها تنفي ان تستبدلها بعلاقة أخرى يكون الفرض منها ضمان مصالح إنجلترا الخصوصية و يمكن انجلترا من تقديم الضمانات الكافية للاجانب والتوفيق بين هذين وبين أمانى المصريين الشرعية ودعى عظمة السلطان لان يؤلف وفداً رسمياً ليؤخذ رأيه فى تقرير ملتر وتألفت الوزارة العدلية لاجل المفاوضة

رؤى ان هذه خطوة للامام وان كانت ليست المطلوبة ولكنها خطوة لان الحماية التى تقيناها لاتاقلنا انها لاغية، هم أنفسهم أصبحوا يقولون انها علاقة غير راضية فهذه خطوة الى الامام

وقالوا لنا ان المفاوضات لا تكون على اساس مشروع لورد ملتر حيثئذ لا يعد دخولنا فى المفاوضة قبولاً لمشروع لورد ملتر ولا لاحكامه لانهم يريدون ان يأخذوا رأيتنا فى اقتراحاته واذا كنت أنا المفاوض أقول مشروع ملتر لا أقبله ولا يخرجنى انى ذهبت لابساً الحلة الرسمية فأقول لهم لا نقبل ونبين لهم أنا الحكم الفلانى والحكم الفلانى والفلانى الذى هو موضوع التحفظات

وما دام الامر كذلك والمفاوضة لا تقيدنا بشىء ولا تربطنا بشىء ولا تستلزم اسقاط حق مصر أو اضعافه ولا فوات منفعة عليها فلا تأخر عن الكلام مع أى انسان كان حالزاً لصفة رسمية أو غير حائز واعتمادى فى ذلك أولاً على تقنكم بي وثانياً على تقى بنفسى (تصفيق)

وليس لقائل ان يقول ان هذا تغير للخطة لان الخطة مبنية على الامر الذى شرحناه وهو أن المفاوضات تكون على اساس مشروع اللورد ملتر أما الآن فليست كما يقال على مشروع اللورد ملتر بل أخذ رأى فى مشروعه

يقول أمين بك الرافعى الدعوة لاي غرض ؟ لغرض استبدال علاقة الحماية بعلاقة أخرى . ونحن نقول أننا من باديء الامر عندما القنا الوفد نادينا باتنا نريد الاستقلال التام مع المحافظة على مصالح إنجلترا ومصالح الاجانب فى مشروعهذا برنامجنا قبل ما اتفق

معه ونرفض ما عداه فاذا ذهبنا اليهم قلنا لهم ما هي المصالح التي تريدون المحافظة عليها ؟ ان عندنا لكم جميع الضمانات . وقد أقمنا لهم الدليل على كل ما قلناه ففي مسألة قتال السويس مثلاً قلنا أننا يمكننا أن نحافظ عليه ولا أحب أن أدخل في التفاصيل فقد تكلمنا معهم كثيراً على قتال السويس وذكرنا لهم كل ما يحش في صدوركم من الجحجج لدفع ما طلبوه من اقامة معسكر لهم على القنال ولا فائدة من تكريره الآن

يقولون حفظ المواصلات - نقول لهم كلا لا نقبل هذا لانكم لم تحتواو مهمر لهذا الغرض بل لغرض آخر بدليل أنكم وعدتم بالجلاء عنها والا لما وعدتم بالجلاء وأنتم قوم صادقون في وعدكم ولا يتفق جلاء العساكر مع بقائها لحفظ المواصلات . واذا كان هذا الحفظ يهمكم فلا نوافقكم عليه لان الفائدة من الشيء لا تكسب الحق فيه فقائدني في ما في هذا الطبق مثلاً لا نجز لي أن يترتب لي حق واذا كانت لانبجارتا فائدة فليست هذه الفائدة بصالحة لان يتأسس عليها حق من الحقوق فلا نقبل أبداً (تصفيق حاد)

هذا فيما يتعاق بمصلحة انجارتا الخاصة أما تمكين انجارتا من الحلول محل الدول وتقديم الضمانات للاجانب فقد عرضنا لهذه المسألة حلاً مرضياً في هذا المشروع الذي قدمناه للجنة اللورد ملر ولا يزال نصر عليه

اذا دخلنا في المفاوضات الرسمية بناء على أن الدخول فيها ليس على أساس مشروع ملر وقلنا ان هذه الاغراض نوفيها بهذه الكيفية يقول أمين بك الرافعي لا تدخلوا لان دخولكم في المفاوضات الرسمية مخالف لخطةكم - خطتنا أية ؟ هل هي عقائد دينية ؟ هذه خطة كانت موضوعة لعل وقد زالت هذه العلة . وهي أن المشروع كان أساس المفاوضات ولكن الآن المشروع غير موجود وليس أساساً للمفاوضات ولنا مقيدين به وما دام ان المشروع ليس أساساً للمفاوضة فلا معنى للكلام على التحفظات وانما حينها يقولون لنا نريد موظفا في الحفانية نقول لا نقبل أو تعليق التنفيذ على رضى الدول نقول لا نقبل . أي أن المفاوضات المصرية يستأنس بالتحفظات ويجعلها نصب عينيه لا باسم التحفظات بل بعنوان طلبات من الامة ولكن أمين بك يقول امتنعوا أنتم واتركوا الحكومة لتأني لكم بالتحفظات أولاً - أية الكلام ده ما دام المشروع ليس أساساً للمفاوضة

فاذا اتفقت الوزارة العلية مع الوفد المصري في أن المعنى لدى الحكومة الانجليزية يكون الغايات الآتية

أولاً إلغاء الحماية التي وضعت سنة ١٩١٤ والتي ورد ذكرها في معاهدات الصلح .
ثانياً الاعتراف باستقلال مصر التام الداخلي والخارجي مع ملاحظة ارادة الامة التي أبدتها
في التحفظات

إذا قبلت وزارة عدلي باشا أن تصرح هذا التصريح ويصدر به مرسوم سلطاني
فلا أتأخر عن المفاوضة مطلقاً (تصفيق حاد وهتاف لبحي الرئيس الاكبر)
هناك أيها السادة وأيها الابناء نضع أيدينا في أيديهم ونكون كسبنا أن الامة المصرية
بتامها والحكومة وفي رأسها السلطان يطلبون الاستقلال التام
هنا ما أردت عرضه عليكم وأنا أشكر هذه الفرصة لأنها مكنتني من أن أبدى كل
ما أفكره في هذا الموضوع مما همكم معرفته وأترك لله سبحانه وتعالى عاقبة الامور

خطاب معالي الرئيس

في حفلة لجنة الاستقبال تكريماً لمعاليه وزملائه

التي أقيمت بفندق شبرد في يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١

سعادة الرئيس !

حضرات أصحاب الدولة والمعالي الوزراء !

سادتي !

أقدم أجل عبارات الشكر لسعادة رئيس لجنة الاحتفال وحضرات أعضائها
الكرام لما قاموا به من الترحيب بنا ومن أكرامنا على الوجه الذي رأيتموه
أقدم هذا الشكر بالنيابة عن حضرات زملائي وبالاصالة عن نفسي وإني لسعيد بأن
حفرة صاحب السعادة رئيس لجنة الاحتفال وحضرات أعضائه لجنة هبوا لي فرصة
هبوا لي فرصة الوجود بين حضراتكم أنتم - أنتم كرام الامة - وجهاءها - أعيانها -
أصحابها وكل ما فيها من قوة أدبية

حقيقة أن هذه الفرصة نستحق أن أشكر عليها كل الشكر حضرة صاحب السعادة

رئيس لجنة الاحتفال وأعضاء لجنته الكرام
أشكرهم لانهم هيئوا لي هذه الفرصة لانتع بمرأى هؤلاء الكرام وأناجيهم
بشيء مما يدور في نفسي من يوم أن عدت الى بلادي

مصطفى كامل وفريد بك

عدت الى هذه البلاد فرأيت كل ما فيها تغير عما كنت أعهده . كنت أعهد حقيقة
ان فيها قوى كامنة ولكن ما كنت أظن أن هذه القوى الكامنة من زمان طويل تظهر
بهذا المظهر الذي رأيته وملاً قاي سرورا وملأني أملاً في الرجاء بحسن الاستقبال
كنت أعلم أن البلاد تصبو الى الاستقلال وان حركتها الاستقلالية بدت من زمان
طويل خصوصاً من يوم ان ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل (تصفيق حاد طويل)
وتلاه المرحوم فريد بك (تصفيق حاد طويل) هؤلاء الذين أسسوا أو أيدوا ما أسسوا
في النهضة الحاضرة

ظهرت هذه القوى الكامنة التي بثتها تلك الارواح الطاهرة - ظهرت بمناسبة العودة
الى هذه البلاد . ما وجدت فرعاً من فروع الحياة خالياً من هذه القوى الجديدة بل كل
الفروع رأيت فيها هذه الحياة منبثة كل الانبثات ورأيت لسان العواطف تغير تغيراً كلياً
وهو الشعر وكذلك المغاني

رأيت هذه المغاني تنبر عما يجيش في صدور القوم من الآمال - تنبر عن ان البلاد
تصبو الى امل واحد هو الاستقلال التام (تصفيق)

فعدت بهذا الشعور الى الفتوة . وحقيقة ان هذه الحياة التي أشعر بها كما وجدت في
محفل ، كما وقع بصري على مظهر ، كما حادثت فتى أو شيخاً كل هذا يعيدني الى الفتوة
ويقذف في قاي قوة لا يمكنني ان اعبر لكم عنها

الرد على جواب الطلبة

ولقد راقتني اعجاباً أو عجباً أنه مع هذه الحياة الجليلة - مع هذه الحركات
الجليلة رأيت نظاماً واحتراماً لكل مساكنكم من الاجانب (تصفيق)

زيور باشا - براقوا

سعد باشا - ليست هذه الحكمة في رؤوس الشيوخ منكم ولاكنها في رؤوس شببتكم قبل كل انسان (تصفيق) ولقد كرموني باحتفال امس فرأيت فيه النظام يتجلى وما رأيت أسمى شبانا بل رأيت أسمى شيوخ الحكمة والنظام (تصفيق وهتاف ليحي سعد باشا)

كانت أنوار الحرية تذبذب من أبصارهم وحرارة الوطنية الصادقة تنصاعد من أنفاسهم وأفواههم ، رأيت كل هذا يتجلى ورأيت في خطواتهم ، حركاتهم ، سكناتهم نظاماً جميلاً جداً يستحيل على أي جيش أن يتجلى به (تصفيق شديد) ورأيت أو علمت بأن تلك الشبيبة هي التي في ذلك الزحام الشديد ، في تلك المظاهرات الهائلة ، هي التي قامت بحفظ ذلك النظام الباهر فاعجبت كل الاعجاب وأعجب مثلي كل من رأى ذلك النظام ومن وجدته مذموباً الى أولئك الفتيان رجال المستقبل

فانا أهنيكم - حضور هذه الحفلة - بإنائكم وأقول انكم ستطمعون على المستقبل لانه سيكون بيد أولئك الفتيان الحكماء (تصفيق)

اطمئنوا على هذا المستقبل واعملوا له . اعملوا له لا بشيء كبير بل بشيء صغير هو أن تحفظوا حقوقكم ولا تفرطوا فيها (تصفيق) وأنتم مفرطون في حقوقكم اذا قبلتم مشرعاً يخلد الحماية أو يجعل الاجنبي شريكاً في حق شائع في سيادة بلادكم (تصفيق)

نقر المشروع

ولو انكم حضرتم تلك الحفلات السابقة لما كنت أعيد القول في هذا الموضوع لانه يكون تكراراً لما فات واذا استئذيت رجال الصحافة فاني أرى سماعاً جديداً ربما اشتاقوا سماع رأيي في هذا الموضوع ولذلك أسمح لنفسي بأن اناجيكم بشيء منه . قلت ان ما تعملونه هو أن تجتنبوا أن تقبلوا شيئاً يضر باستقلالكم وأشير الى أن المشروع الذي عرض عليكم وأبديتم فيه ما أبديتم من التحفظات - هذا مشروع ليس فقط يؤيد الحماية بل يجعل للاجنبي حقاً في سيادة بلادكم

أما فيما يتعلق بالامور الخارجية فانه يجعل أموركم ليست لكم بل هي تابعة للدولة الانجليزية فلا يمكنكم أن تتحركوا بحركة تجارية ، اقتصادية ، سياسية ، الا برضا

الدولة الانجليزية . وليس لكم مطالبة فائدة في أن تكونوا مستقلين اسما في الخارج وليس لكم من الفعل شيء الا أن قناصلكم وسفراءكم يكون شغافهم الشاغل جمع من يرفعون أصواتهم بالشكوي في الخارج من ادارة البلاد الداخلية هذا مالا يمكن أن ترضوه أو أرضاه لكم . وأما في الامور الداخلية فالمشروع يقضى بأن تكون مراقبة أجنبية على جميع المصالح التي لها مساس بالأجانب وأن يكون هناك جيش يكون تحت تصرف المندوب السامي الذي يكون له مركز ممتاز عندنا . ثم ان الدول الأجنبية تنفض يدها من عندكم ويكون الامر محصوراً بينكم وبين الدولة الانجليزية

محصل ذلك، أنه يكون هناك مراقبة عامة على سائر المصالح المصرية يديرها موظف سام يستند على قوة حربية في البلاد .

هذه ليست حماية فقط بل هي اشتراك في حكم البلاد أي تقرير لسيادة أجنبية في بلادكم ولهذا فان الوفد المصري الذي ابتموه عنكم قد رفض هذا المشروع ابتداء ولم يرد أن يقبله وعرضه عليكم فأقيم قبوله الا بتحفظات عرضت على لجنة لورد ملتر فأبت بحجها كما تعلمون فرأى الوفد المصري عدم الدخول في المفاوضات الا بعد تعديله بالتحفظات .

دفاع عن الحكومة

هذه حقيقة علمتموها جيداً . ولا أريد أن اطيل القول فيها . قرر هذا الوفد وأيدتم قراره ان لا يدخل في المفاوضات الرسمية الا اذا عدل المشروع بالتحفظات . وهنا كلامي يكون دفاعاً عن الوفد والحكومة . - الاثنين معاً ولا بأس على اذا دافعت عن الحكومة وهي ساكنة لانها حكومة جاءت لان تتمشي على إرادتكم فليتنا ان نسندها كما كان في سندها مصلحة لنا

جاءت هذه الحكومة وتقول بانها تريد ان تتمشي مع ارادة الامة - رحبنا بهذا الاعلان كما رحبتكم ولذلك يجب علينا أن نفهم وان نفهم (بتشديد الهاء) بأن المفاوضات التي رأت الدخول فيها يصح ان تدخل فيها بنفسها أو معنا بنفسها أو مع الوفد

فلنا أن الوفد قرر ان لا يدخل في المفاوضات على أساس مشروع ملتر كما رغبت لجنته الا اذا عدل هذا المشروع . واذا لم يعدل فلا يمكن للوفد ولا لاي مصري للامة

أقل ثقة فيه أن يدخل في المفاوضة
هذا كان قرار الوفد وهذا أيضاً ما قبله صاحب الدولة عدلى باشا وسار عليه (تصفيق)

الحالة الجديدة

ما الذي حدث بعد ذلك؟ حدث أن الحكومة الانجليزية صرحت تصريحاً يؤخذ منه :-
أن الحماية علاقة غير مرضية . ولم يكن بجسر أحد أن يتكلم في حقها والدليل
على ذلك أننا لما تكلمنا في حق الحماية قالوا انقوهم ، لا مناقشة ، ما دمتم ناقشتم في الحماية
فيجب نفيكم (قال معالى الرئيس هذه العبارة بالفرنسية)
حينئذ نقولنا لقولنا ان الحماية لاغية واليوم أصبحوا يقولون انها علاقة غير راضية
هذه خطوة كبيرة

ودعونا للمفاوضة لا على أساس تقرير ملتر - لا على أساس يعد الدخول بناء عليه
قبولا للحماية او لاحكام هذا المشروع بل قالوا نريد ان نأخذ رأيكم في هذا المشروع
يظهر ان الدخول على أساس مخصوص وأخذ الرأى في موضوع خاص التمس
فهمها على بعض الافهام ولهذا أبين هذا وان كانت الحكومة ساكتة ولاكنها تشترك معي
قلبا في هذا (والثقت معاليه الى صاحب الدولة عدلى باشا بجانبه فأومأ برأسه بالايجاب)
الدخول في المفاوضة على أساس معين معناه قبول هذا الاساس وانما يتناقش
وتبادل الاراء في التفاصيل التى تبني على هذا الاساس فاذا قلت ادخل في المفاوضة على
أساس معين فلا يجوز لى عند الكلام في هذا الموضوع أن أناقش في الاساس أو ان
اطلب نقضه وان فعلت كنت جاهلا لا أحق لأعرف شيئا ويمكن ان يقول بصفة
مسألة فرعية ان هناك دفعا بعدم قبول الدعوى fin de non recevoir كما يقول
اخواتنا المحامون . انهم يقولون لا يمكن أن تتكلم في الاساس لانك داخل على هذا
الاساس فاذا كان عندك شيء فوق الاساس تتكلم فيه

هذا هو الذي يمكن أن يعارضنى . ومتى قبلت الاساس فلا يمكنني أن أنقضه .
ولكن اذا دخلت في موضوع لان يؤخذ رأيي في ذلك الموضوع - مارأيك في هذا
المشروع ؟ أهو مفيد أم غير مفيد ؟ كله أم بعضه فيمكن أن أبدى رأيي فيه بكل حرية
أقول معيب من جهة كذا مقبول من جهة كذا . أنه مستحق للتعديل . أنه يجب

حذفه أو استبداله - لي حرية تامة أن أبدى فيه ما يعن لي من الآراء وما أراه
حينئذ إذا كانت المفاوضة على هذا الوجه أى لاخذ رأيي في موضوع فلي الحق
بل على الواجب ان كنت شخصاً منتدباً للسمى للوصول الى هذه الغاية - وجب أن ألي
الطلب واجيب السائل بكل حرية وان امتنعت عن ابدائه بعد أن عرض على كنت
مقصرأ في الواجب بل كنت خائفاً لبلادي
على هذه القاعدة يجب الدخول في المفاوضة - على هذه القاعد أى قاعدة أن أبدى
رأي بحرية في مشروع مانر
ومتى كانت الحرية التامة مضمونة لي فلا أتأخر مطلقاً عن أن أبدى رأيي كما قلت
أمس لثقتكم بي ولثقتي بنفسى

قبول المفاوضة

فانا وزملائي لا نخطيء الحكومة اذا كانت تدخل في المفاوضة لتبدى رأيها في هذا
الموضوع ولتبدية بالتطبيق لآمال الامة ولإبداء الوعد - لتقول اني اطالب بالاستقلال
التام و برفع الحماية عن بلادى . وأرى كما يرى كل عاقل ان الطرف الآخر وهو
الامتناع عن اجابة هذه الدعوة مادام ابداء الرأي حراً ومادام ان الدخول لا يستلزم
اسقاط حق أو قوات نفع - ان التأخر جريمة لا تغتفر
وبناء على ذلك أحل للحكومة وأحل لنفسى أن أشترك في المفاوضة مادامت شرائطنا
التي اشترطناها وهي تحت النظر الى الآن تكون مقبولة
وما كنت لأكلف نفسى أن أتكلم بكل هذا كلام لولا انا عرضنا وسائلنا في
الاول على الامة بطريقة الصحافة » وقالوا حيث انكم عرضتم في الاول لازم تمشوا للآخر
قلنا لهم « ما كفرناش » قالوا « لا كفرتم ولازم تقولوا عن هذه الوسائل »
فنحن نعتقد ان فكرتنا حكيمة صالحة يقول بها كل محب لبلاده . اما اذا كان القصد
نصر مذهب على مذهب أو الظهور برأي مخالف فهذا شئ لا نعرفه ولا يمكن مطلقاً
مهما كان قائل ذلك الرأي ومهما كان مبدية أن اجرى عليه
وأظن اني بعد هذا قد بلغت منكم ما اريده وليس على الا أن اكرر شكرى لحضرة
صاحب السعادة رئيس لجنة الاحتفال واعضائه الكرام واشكركم أيضاً على صبركم على
سماع كلمتي (تصفيق)
ثم خرج معاليه والوزراء بين الهماف والتصفيق .

- ٣٨ -

- ٧ -

خطاب معالي الرئيس

في ٢٢ إبريل سنة ١٩٢١

في الحفلة التي أقامها اهالي قسم السيدّة زينب

بالسرداق بشارع المبتديان تكريماً لمعاليه وزملائه

سادتي :

سادتي الناهيتين : أقدم لحضراتكم وافر شكرى ، وجميل ثنائى ، على ما تفضّلتن به على وعلى حضرات زملائي من الترحيب بنا واكرامنا اكراماً فاق كل حد ، اكراماً فاق كل وصف

ولقد ابنتم بهذا الاكرام عن فضل لكم سابق على في حياتى النيابية . وهو انكم كنتم اول من اظهروني في ميدان العمل النيابى (تصفيق) فانتخبتموني نائباً عنكم وبهذا حزت شرف النيابة في هذا القطر (تصفيق)

اذا كنت قد نفعت وحققت تفقّكم في فذلك الفضل راجع اليكم لا عائدا الى ولهذا أجدد لكم شكرى على هذا الانتخاب (تصفيق)

ولقد تفضل الخطباء الذين تكلموا في هذه الحفلة فأثثوا على هذا العاجز ثناء جميلاً يشعر من نفسه بأنه لا يستحقه كما وأنه لا يجد كلمة يعبر بها عما في نفسه وإن له شركاء ربما كان نصيبهم من هذا الشكر أوفر من نصيبه (تصفيق)

أومأتم الى اننى اول من رفع الصوت في الوكالة الانكليزية باستقلال مصر (تصفيق) ولم اكن وحدي في هذا العمل بل كان لى شريكاً أحدهما حاضر الآن عن عمي وهو حضرة على شعراوى باشا (تصفيق) فكان له كلمات مؤثرة جداً اذ قال : اننا نريد الاستقلال التام « نريد أن نكون أولياءكم ولاية الحر للحر لا ولاية العبد للسيد »

وكذلك كان معي حضرة عبد العزيز فهمى بك (تصفيق) وكان له أيضاً مثل هذا القول وكان الاثنان أكثر منى جرأة على القول وكنت آخرهم في الكلام (تصفيق)
(حاد وهتاف)

فإذا كان هناك فضل في هذه الآونة . في هذا العمل ان كنتم تعتبرون هذا العمل جليلاً وتذكرونه لي فاذا كروا مع هذين النبيلين (تصفيق)
أما الانمال التي تشيرون اليها بعد ذلك فقد اشتركنا جميعاً فيها . وكان لكل واحد نصيب كبير فيها وكان لي أيضاً نصيب ولكنني اعتبر انه أقل من أنصبتهم (تصفيق - حاد وهتاف)

لهذا يجب على وأنا الذي أعرف قبيل كل انسان هذا الفضل أن أدعو حضراتكم لان تقولوا معي (فليحي زملائي) فقال الحاضرون « ليحي زملاء الرئيس » (أصوات فليحي سعد ومن معه ثلاثاً)

واشكر حضراتكم أيضاً شكراً آخر فوق الشكر السابق على اسكم حدتكم الثقة بنا . ونعاهدكم عهداً . عهداً يجب علينا الوفاء به أن نسمي وأن نستمر على السعي في استقلالكم ولا نرجع اليكم حتى يتم هذا الاستقلال (تصفيق حاد وهتاف متكرر ليحي سعد باشا . ليحي رمز التضحية)

واذا كنا قد قمنا وسرور الاسكاف العرفية مسئولة فوق رؤوسنا ولم نكن نشعر بان وراءنا قوة مثل القوة التي رأيناها فانه لا يحل لنا مطامعاً أن نتقاعد أو نضعف ، وهذه القوة الهائلة وراءنا (تصفيق حاد جداً)

اطمئئنا على موقفنا . فسنثبت اتي النهاية . فان لم نبلغها فلنكن ان نعملوا على بلوغها . وتكون ثمرتها لكم أتم . ولا نبالكم ولا بنائكم . ويكون لنا فضل اننا ضربنا أحسن الامثال لمن بعدنا (تصفيق حاد) ولقد أشار بعض الخطباء الى المعارضين . هؤلاء الممارضون لا نعالجهم . ولا نخاصمهم فالرمان سيتول اقناعهم بأن خطتنا هي المثلي . وانهم أخطأوا في أن عارضونا (تصفيق حاد) . ولي يقين بان اخلاصهم للمضية ووضوح الحق من جانبا سيثنيهم عما قريب عن خطتهم ويساعدونا في الغاية التي نشد لها جميعاً

ولقد ذكرتم أيضاً انه يجب على الوزارة ان تسير معنا أو على الوفدان يسير مع الوزارة ونحن نكرر ما قلناه اننا نمد يدنا لكل هيئة تعمل على ما نعمل عليه من السعي الى الاستقلال التام . ولذلك لما عرضت الوزارة علينا الاشتراك في المعارضات لبينا الطالب واشترطنا شروطاً ولا ادري ان كنتم جميعاً تعلمونها أو كثير منكم لا يعلمونها ولكن واجبي وأنا في وسط ناخبي أن أعلمهم بها (تصفيق حاد)

شروط الوفد على الوزارة

الشروط التي اشترطناها هي :-

أولاً - أن تكون الغاية من المفاوضات الحصول على إلغاء الحماية بوجه عام أي فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعاً لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط . إلغاء الحماية التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ووردت في ماهدة فرساي وما تلاها من معاهدات الصلح ثانياً - الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولي والداخلي والخارجي مع ملاحظة ارادة الامة التي أبدتها بالتحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر

ثالثاً - إلغاء الاحكام العرفية والمراقبة على الصحافة قبل البدء في المفاوضات رابعاً - ان تكون للوفد أغلبية المفاوضين وان تكون له الرئاسة « تصفيق حاد وهتاف ليحيي الرئيس سعد باشا » وان يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم ساطاني يبين ويحدد هذه المأمورية حتي بذلك تنضم قوة الحكومة الى قوة الامة وتكون القوتان قوة واحدة تسعى لغاية واحدة . هي إلغاء الحماية والحصول على الاستقلال التام وضع الوفد هذه الشروط وانما اشترط الوفد الاغلبية والرئاسة لانه كما تعلمون هو الساعي لاستقلالكم والمستول امامكم عن هذه المهمة

ولا يمكنه بحال من الاحوال ان يتحمل هذه المسؤولية الكبرى حتى تكون ادارة العمل بيده وحتى يكون بيده وصل المفاوضات ونقطعها على حسب ما يبدو من ظروف الاحوال (تصفيق حاد)

قدمت هذه الشروط للوزارة والغاية الان لم يحصل الاتفاق عليها ان حصل الاتفاق على هذه الشروط وضعنا جميعاً يدا في يد الوزارة وسعينا الى هذه الغاية . فان بلغناها فذلك ما ينبغي وتبغون وأن كانت الاخرى نرجع اليكم لنعمل على حفظ حقوقكم كالسابق (تصفيق حاد)

ماذا يقال

يقال بأننا قررنا سابقاً بان لا ندخل في المفاوضات الا اذا عدل مشروع ملنر بالتحفظات قول جميل . ونحن مع هؤلاء القائلين

الوفد هو الذى قرر هذه الخطة من نفسه ومن غير ايجاء عند ما كان فى لندره وعرض التحفظات على لجنة ملر لبحثها فقالت انى لا أرى مناسبة لبحثها فى الدور الحالى وانما يكون بحثها فى المفاوضات الرسمية ، وقالت أيضاً ان المفاوضات الرسمية ستكون على أساس مشروع ملر أى ان هذا المشروع يجب أن يكون مقبولا من الطرفين وان المفاوضات تحصل على ما يبني على هذا الأساس من التفاصيل فلم ترد أن تقبل هذا لان الدخول على أساس ما - عبارة عن الارتباط بهذا الأساس وقبوله مبدئياً نعرف ذلك من أنفسنا وبدون أى ايجاء

قلنا لا نخاطر بحقوق الأمة لانا اذا قبلنا الدخول على هذا الأساس فانا اذا قابلون لهذا المشروع الغير المقبول فى نظرنا .

فلا تقبل الا بعد تعديله بالتحفظات

قررنا ذلك وعرضناه على الأمة قال استحسنها ونحن ممتنون منها

ما الذى جر

جد انهم قالوا وأكدوا بأن المفاوضة ستكون حرة لا على أساس . وان الحكومة الانجليزية الى الآن لم تتخذ قراراً فى مشروع ملر أى لها الحق فى قبوله أو رفضه اذا كان الأمر كذلك فالمفاوضون المصريون الرسميون يكون لهم مثل هذا الحق بمعنى انهم فى حل من أن يقبلوا هذا المشروع كله أو بعضه أو يرفضونه ولا يعد دخولهم على هذا النحو قبولاً لمشروع اللورد ملر

أما اذا كان الامر بالعكس وقالوا بان الدخول فى المفاوضة هو على أساس مشروع ملر فيحال أن تقبل الدخول فيها من غير تعديل الأساس بالتحفظات . ولكن الامر بخلاف ذلك فان المقصود ابداء الرأى فى مقترحات ملر من غير أدنى تقييد بانها أساس المفاوضات . ولذلك فلا مانع مطلقاً ولا ضرر فى أن الحكومة المصرية تبدى رأيا بواسطة من تثق فيه

بناء على ذلك اذا دخل الوفد فى المفاوضات الرسمية على هذا النحو فانه لا يضيع حقاً وكيف يضيع حقاً هو مؤمن عليه وقد وضعت الأمة ثقها فيه (تصفيق حاد)
انى أبرأ الى الله من الوطنية اذا دعتنى لان اقدم على أمر سيكون فيه أى ضرر بحق

مصر (تصفيق حاد)

ولهذا الوضوح فاني مملوء من العشم بان المخالفين سيعتقدون هذه الفكرة وسيدافعون عنها كما يدافعون الآن عن خطتهم

يقول بعضهم لا يدخل الوفد في المفاوضات بل يدع الحكومة تتفاوض هل تقولون بان الوزارة تتفاوض بتوكيل منكم أى بثقة خاصة منكم أولاً . فان كنتم تقولون بانها تتفاوض بثقة خاصة منكم فليس لكم حق في أن تقولوا بان لكم ثقة بالوفد لأنكم تكونون قد أعطيتهم هذه الثقة لغيره في أهم شؤونكم وفي أخص المأمورية التي عهدتم بها الى الوفد

أن هذا تناقض لا أفهمه ولكن اذا كنتم تقولون بان الوزارة تدخل بغير ثقتكم فهذا لا ينفع بشيء

والوفد لا يمكنه ان يتصرف بهذه الثقة مطلقا الا اذا كانت الوزارة تتفاوض على شروطه وكان المفاوضون من الذين وثقتم بهم ثقة تامة (تصفيق حاد جداً)

هذا كل ما أردت أن أعرضه على ناخبي وأشعر ان الأمة قلقة لان الحكومة لم تبد للان رأيا قاطعاً وأنا مثلكم قلق ولا بد أن ينتهي الامر بسرعة فاما قبول شروطنا فاضع بدي في يدها ونعمل معاً لتحقيق مطالبكم . والا فكل يعمل على شاكلته

ولا يسعني في النهاية الا أن أكرر شكراتي لحضرات الناخبين والمحتفلين وأرجو الله أن يوفقنا جميعاً لان نعيش حتى نحددوا انتخابي في الجمعية الوطنية (تصفيق حاد وهتاف لاثقة الا بالوفد ولا رئيس الاسعد)

خطاب معالي الرئيس

في الحفلة التكريمية التي اقامها امالي قسم شبرا

التي اقيمت لمعاليه في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١

برئاسة سمو الامير عزيز حسن

اصحاب سمو الامراء :

سادتي :

أقدم أجل عبارات الشكر لحضرة صاحب السعادة رئيس لجنة الاحتفال ولحضرات
أعضائها الكرام . أقدم هذا الشكر الجميل لحضراتهم على هذا الترحيب الجميل . على هذه
الفرصة الجليلة التي هيأوها لنا لكي نبدي مزيد اغتباطنا بهذه المظاهر الباهرة

ان لسكان هذه الجهة فضلاً كبيراً على لانهم في سنة ١٩١٤ اشتركوا في انتخاب عضواً
للجمعية التشريعية فكان لهم على بهذا فضل كبير لا أنساء لانه كان سبباً في حياتي النيابية
نعم ان النظام قضى بان انخلي رسمياً عن نيابتهم ولكن قلبي لا يزال مرتبطاً بهم
واني اشارك حضرة الخطيب الاول في الثناء على أمراء البيت السلطاني لاشتراكهم
في الحركة الحاضرة وانضمامهم لصفوف الأمة وعملائهم على تحقيق جهود الجميع في الاستقلال
التمام (تصفيق) تلك الجهود التي اشترك فيها العامل والزارع والصانع والتاجر والحامي
المهندس والطبيب وكل طبقة من طبقات الأمة من أصغر صغير الى اكبر كبر فيها
وأؤكد لكم أن هذا الاتحاد هو أساس نجاحنا في هذه القضية العادلة (تصفيق)

وان قد اشار الخطباء الى الوزارة واتحادها مع الوفد . وقالوا ان الوفد انجز ما وعد به
وعلى الوزارة أن تنجز ما وعدت . وهو قول صائب ولا يمكنني أن أتركه بدون تعليق عليه
جاءت هذه الوزارة عقب وزارة كانت تعاكس آمال الأمة وتجتهد في قهر ارادتها

واكرامها على مالا ترضي . جاءت هذه الوزارة واعلنت انها ستتمشي مع ارادة الامة
وانها ستشارك في المفاوضة مع الوفد

جاء هذا الاعلان موافقاً لهوى في نفوس الامة فخبثها نحية طيبة ولا تزال نحياتها
والهتاف لنا مقرونأ بان الوزارة تشتغل مع الامة

ولقد قلت وأعلنت من يوم أن تشرفت بالعودة الى البلاد أني اضم يدي في يد كل
هيئة تعمل على تحقيق إرادة الأمة . وبلغت الوزارة شروط الاشتراك معها في المفاوضات
الرسمية . وهي شروط وضعتها لضمان مصلحة الأمة

هذه الشروط ترمى الى الغاء الحماية التي اعلنت في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ الغاء تاماً
لا بالنسبة لعلاقة مصر بانكترا فقط بل بالنسبة لعلاقة مصر مع جميع الدول والى الحصول
على الاعتراف بالاستقلال التام الدولي في الداخل والخارج مع عدم الخروج عن ارادة
الامة التي ابدتها بالتحفظات التي وضعها على مشروع ملتر

وظابنا كذلك فضلاً عن هذا ان يصدر مرسوم سلطاني محدد لهذه المأمورية على
هذه الطريقة

وأن تلغى الاحكام العرفية والرقابة على الصحافة . وان تكون اغلبية المفاوضين
من الوفد والرئاسة فيه

وأظن حضراتكم تعلمون هذه الشروط فقد أوضحتم في غير هذا المكان ونشرت
في الجرائد . فلما علمت الوزارة بها قالت اني لا أقبل ان يكون تحديد المأمورية بمرسوم
سلطاني . ولا أن تكون الاغلبية والرئاسة للوفد . وأظنكم قرأتم حديث عدلي يكن باشا
الذي نشر اليوم في جريدة الاهرام . فالوزارة لا تريد ان يصدر مرسوم سلطاني يحدد
مأمورية المفاوضين الرسميين واحتجت على ذلك بقول يخالفها فيه كل مطلع على أصول
القانون وهو ان التقايد الدستورية تتنافر كلياً مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطاني

وإني أخالفهم مخالفة كلية في هذا القول لأن هذه المأمورية يرتبط بها مستقبل
البلاد وما دام المفاوضون الرسميون يجب ان يعينوا بمرسوم سلطاني فيجب اذاً ان يكون
تحديد مأموريتهم في هذا المرسوم نفسه ، لان عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين
فهو المختص بتحديد مأموريتهم . وتحديد ما من جهة اخرى لا يكون له قوة مطلقاً

هذا ليس سراً بل هو معلوم للجميع وحقيقة ثابتة

فالوزارة في مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكماً : بل فوق كل مسئولية . هذه القاعدة يعرفها كل عالم بالقانون وأصوله .

فزعم رئيس الوزارة بان تحديد المأذورية بمرسوم سلطاني مخالف للتقاليد الدستورية في غير محله ولا اشاركه فيه . ولا يجرأ أي متشرع أن يشاركه فيه مطلقاً

الامر ليس بهن حتى يقبل الابهام . الامر أمر أمة بتامها . الامر هو تعيين مهمة

المفاوضين الذين طلب الي عظمة السلطان ان يعينهم . فيجب ان يكون المرسوم مشتملاً على تحديد ما موريتهم والا كان الامر قابلاً للتلاعب والتلاعب لا أقبله مطلقاً

وقال عدلي باشا في حديثه أيضاً عما يتعلق بإلغاء الاحكام العرفية والمراقبة على

الصحافة — اسمعوا يا سادتي ما قال —

قال : « انه لا شيء أدعى الى تحقيقه من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الاراء »

غريب جداً من رئيس الوزارة أن يقول « أن الاحكام العرفية والمراقبة على الصحافة

هي سبيل احترام الاراء »

غريب ان يقول « إنه للحصول على هذه الحرية تجب المحافظة على الاحكام العرفية

على مراقبة الصحافة » .

عيب أن تكون المراقبة على الصحافة من اسباب احترام حرية الآراء

عيب أن تكون الاحكام العرفية من أسباب احترام حرية الآراء

كانه يجب أن نستمر تحت يد الاحكام العرفية حتى لا يكون هناك ضغط على الآراء

هذا كلام له خبيء معناه ليست لنا عقول

ان كانوا يريدون حقيقة إلغاء الاحكام العرفية والمراقبة على الصحافة فلينفوها حالا

ولكنهم انما يستبقون المراقبة على الصحافة لتشر ما يتفق مع آرائهم وتمنع عن

نشر ما يخالفها

هذا مخالف لما وضوه في بيانهم من أنهم يتمشون مع ارادة الامة

قالوا في الشرط الخاص بأن تكون اغلبية المفاوضين من الوفد : « ان الامر ليس

أمر احزاب وشيع ولكن يجب ان يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد متفقين على

خطة واحدة »

كلام جميل جداً . ولكن رئيس الوزراء فاته ان الوفد المصري ليس شيعة فيكم ،

ولا حزباً منكم ، بل وكيلاكم أجمعين فإذا ما طلب ان تكون له أغلبية فأنما ذلك ليتحقق ان تكون الامة التي يمثلها الوفد ممثلة في المفاوضات تمثيلاً حقيقياً . فالمسألة ليست مسألة احزاب ولا شيع بل مسألة أمة بتمامها . يراد ان تكون ممثلة في المفاوضات الرسميين تمثيلاً حقيقياً

وأما عن الرئاسة فقد اجابوا بجواب لا مبرر له

ان الرئاسة لم تطالب لغاية شخصية ولا ارضاء لشهوة في النفس فان الضعيف المائل أمامكم قد أحللتهموه محال ليس فوقه محل يؤمل . وإني أشعر بكل ما في من قوة ان هذه المنزلة لا يتوفر فيها شيء مطلقاً فلا يزيد فيها ان أكون رئيساً لعدلى ورشدي مادمت متشرفاً بتفضلكم على باني رئيسكم

ولكن صحي وانا اشتراطنا هذا الشرط لان عليه معولا في المفاوضات الرسمية فان الرئيس له أن يدير المفاوضات . بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ، ويتلقى الدعوة ، ويجب عليها ، وله وصل المفاوضات أو قطعها لا برأيه وحده بل بالأغلبية التي اشتراطها الوفد ان تكون له ليعتمد عليها في القطع وفي الوصل فاشتراط الاغلبية انما هو لهذه الغاية قالوا « أن اعطاء الرئاسة لغير رئيس الحكومة مخالف للتقاليد المعروفة »

هذا تهجم على التقاليد كما تهجموا على الحقائق القانونية فيما يختص بالرسوم السلطاني الذي تكلمت عنه

ما هذه التقاليد ؟ ! لكل بلد تقاليد ما قبل في مصر ما يمنع ان عظمة السلطان يعطي الرئاسة لمن يشاء . ؟ كلا ! ثم كلا !

هذه دعوي منهم لم يقيموا عليها بينة فلا اعتبار لها على انه اذا صح في البلاد الاوروبية ان رئيس الحكومة يجب ان تكون له الرئاسة دائما فلا يصح ذلك في مصر مطلقا بالنسبة المهمة السياسية التي نحن بصدددها . فان مصر ليست بلدا دستوريا ووزارتها لا ينتخبها الشعب بل هي معينة من طرف الحاكم . فلا يمكنها ان تدعي انها وزارة دستورية نائبة عن الامة فهي معينة من عظمة السلطان بل أجاهر بالحقيقة الآتية : — (المندوب السامي أيضا)

ومتى كان المرسوم السلطاني ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فانهم يكونون هم المسئولين عنه . لان عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المفروضة عليكم رغم أنوفكم

ليس مصر وزارة خارجية الآن وسياساتها الخارجية بيد الدولة الحامية فلا يمكن لرئيس الوزارة ان يدعي انه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في ان يكون رئيسا لأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الامة وبملاقاتها مع الحكومة الانكليزية
فـ رئيس الوزارة ليس الا موظفاً من موظفي الحكومة الانكليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي وهو بهذه الصفة لا يمكنه ان يكون بأزاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حراً في الكلام لانه مدين له بمرأته

فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حراً مرتكزاً على قوة لانهاب شيئاً مطلقاً في المطالبة بحقوقها وهي قوة الامة . لا ان يكون مرتكزاً على قوة مستمدة من الحكومة الانكليزية لان ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه . أي بين الحكومة الانكليزية وبين الحكومة الانكليزية أيضاً

ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الان عليكم ولكني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الانكليزية فقلت للجنة ملتر في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ . من ذا الذي يعين المفاوضين المصريين ؟ فاجاب الحكومة المصرية فقلت اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس قلنا في غير هذا المكان اذا عينت الحكومة رئيساً من غير الحكومة فمن ذا الذي يشكو من هذا التعيين ؟
نبثوني !!! خبروني !! أهى الحكومة الانكليزية وقد أعلنت انه لا شان لها في تعيين المفاوضين المصريين ؟ أم هي الامة المصرية وهي تصبح صباح مساء بان لها رئيساً آخر غير رئيس الحكومة وتقول لا مفاوض الا الوفد ولا وكيل الا الوفد ولا رئيس للمفاوضة الا الوفد

الامة لا تشكو ولا تتضرر من ان تكون الرئاسة للوفد في أمر متعلق بحياتها المستقبلية وباستقلالها التام

الوزارة كما قلت جاءت وقالت انها تمشي على ارادة الامة وتشترك مع الوفد في المفاوضات الرسمية وخابت عقول الامة بهذا البيان . والآن تقول « لا بل افاوض وحدي دون الوفد » . للحكومة رأيها ، وهذا شأنها ، ولكن الوفد الممثل للامة لا يمكن ان يولي ثقته من تفاوض على غير شرطه

الوزارة تظهر امام الامة في بيانها بانها تريد ان تسير بإرادتها . وتشترك مع الوفد

في المفاوضات ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك في المفاوضات

وهذا امر لا تقبله مطلقا . أن الوزارة التي قالت انها تتمشى مع ارادة الامة وتشترك مع الوفد في المفاوضات فقرحت بها الامة - هي التي تأتي في الوقت نفسه وتعمل على ابعاد الوفد عن المفاوضات ويشتغل اتباعها بطرق شتى لهذه الغاية لا يمكنني أن أقبلاها وأقول ان مهمتي فيكم هي أن أفصح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم . وان يسير كل امر طبق ارادتكم فإذا تمكنت من ذلك فخيبي والا فقد قتت بواحي والسلام

- ٩ -

خطاب معالي الرئيس في ٧ مايو سنة ١٩٢١

في حفلة الشاي التي اقامها معاليه

بفندق الكونتنتال

لممثلي الهيئات التي كرمته شكراً لها

أها السادة

أتشرف باسم زملائي وباسمي أن أقدم لحضراتكم أجل عبارات الشكر على تفضيلكم بتسريعنا في هذه الحفلة . وقد قمنا بها لحضراتكم لاجل أن نشكركم على الترحيبات التي تفضلتم بها علينا . ولو كان في إمكاننا أن نجمع القطار كله في صعيد واحد وتكلم معه ونقدم اليه آيات الشكر لفعلنا . ولو كان في إمكاننا أن نزور كل واحد في القطر في بيته لاجل أن نتشرف بشكره لفعلنا بكل مرور

إن الحفلة التي قوبلنا بها لم تكن من طائفة ولا من هيئة معينة بل من أفراد القطار جميعاً لا فرق بين واحد وواحد . واشتركت الامة كلها فيها ولم تشترك فيها الوزارة كما دعت : . والذي اشترك فيها هو الشعب بأجمعه . (تصفيق) . ولو استطاعت الوزارة

أن تقلل من تلك الاحتفالات وأن تخفف شيئاً من تلك الترحيبات لفعلت ، ولكن قوة
الامة وقوة أيمانها وعقيدتها في ممثليها ووكلائها لم تكن تلك الوزارة من أن تفعل بنا
ما تريد (تصفق حاد) . وإن يكن إجماعكم من أن تفعل بالامة ما تشاء وأن تصرف
فيها حسب لاهواء لا حسب المصلحة العامة

ليست الامة المصرية اليوم كالامة المصرية فيما مضى وإنما هي أمة اتحدت أفرادها
وجماعاتها . اتحد مسلموها وقبطيوها على أن يكونوا يدأواحدة . وأن يكونوا أحراراً
لا يطيعون الاضماثرهم . ثم تأتي هذه الوزارة وتقول : « لا . بل أطيعوني أنا وحدي »
بئس ما تفعل !!

أن الامة المصرية التي اتحدت هذا الاتحاد الكلى الذي أعجب به كل انسان
لا يمكنها أن تسلم أمورها لبعضه أشخاص يتصرفون في دمايتها وحريتها كيف يشاءون
كما علمتم أنه أقيمت حفلة بالامس . من أي طريق علمتم ؟ عندنا الجرائد وقد
قرأتم جرائد اليوم فهل وجدتم كلمة عن هذه الحفلة ؟ لا . لماذا وقد كانت حفلة من
أعظم الحملات تجلت فيها الوطنية الصادقة بأجل مظاهرها من موظفي الحكومة الذين
تعتبرهم خداماً لها وترى أنه لا يصح أن تكون لهم آراء خلاف آرائها

لما شعرت الوزارة أن هؤلاء يريدون ان يكرموا رجلاً أحبوه لانهم وجدوه رمزاً
لامانيهم وعنواناً لمبادئهم وقامت في وجههم وقالت : لا تفعلوا لان هذا الرجل عدو لي
فلا ينبغي أن تكرموه

أجابوا كلا . نحن أناس مصريون قبل كل شيء ولنا آراء يجب أن نبديها وأن
نكون أحراراً فيها وإن ظلت الحكومة أنها تحولنا عن آرائنا بما تملكه من قوتنا فلا
كان قوتنا ولا كانت حياتنا

لم يبالوا بهذا التهديد ولا بذلك الوعيد وأقاموا حفلتهم (١) ونظموها وخطبوا فيها

(١) حصل ذلك رغم أن معالي سعد باشا كتب لهم خطاباً يرجوهم فيه بالعيول
عن الحفلة . والحق عليهم بعد وصول هذا الكتاب اليهم مرات عديدة في ألا يقيموها
اكتفاء بما أظهروه من كرم المواطنين نحوه فأبت عليهم وطنيتهم إلا أن يقيموها
وهذا هو نص الخطاب :

خطبا تدفقت الوطنية منها وأعجب بها كل من سمعها . ولا تزال تهز أعصابي هذا .
ما احتفل بنا وترحيباتنا احتفالا جديراً بالاعتبار أكثر من هذا الاحتفال لان
أصحابه أقاموه وسبوف الارهاب معلقة فوق رؤوسهم فلم يبالوا بها وقالوا يجب أن نظهر
أراءنا والا كنا عبيدا لا نستحق هذه الحياة

فانا أجدد لهم شكري . وأقول ان بلدا تحوى أمثال هؤلاء الكرام . هؤلاء
الاحرار . لا ينبغي ان عدلى وشركاءه يطمعون أن يحكموها بالشدة والقوة (تصفيق
حاد وهتاف بسقوط الوزارة) وليعلموا أن سمعهم في اخضاع شعب لارادتهم لا يتفق مع
الاستقلال الذى زعموا أنهم يسعون لتحقيقه للبلاد

تناقض كلى . يقولون انهم يعملون بارادة الشعب ثم هم يغالبون هذه الارادة
فانهم غلبوها وأظهروا للاخصم أنهم غلبوها فلا يمكنهم أن يأتوا بعشر معشار هذا الاستقلال
ليس الاستقلال لعبة . ولا حرية الامم لعبة . ولم تكن مصر هائلة يوم أن ضحت
بتلك الضحايا ولا تزال تضحيها الآن . ولم تفعل ذلك لكى تمهد الطريق لعدلى ومن
معه ليصلقوا الرصاص على كل من همف لعنوان الاستقلال

شعرت الوزارة بتزعزع مركزها فالتجأت الى وسائل القهر والاجبار لكى
تسلب ثقة الناس منهم . وما عهدنا ان تسلب الثقة ولكنها تعطي . وكما قال صوفاني
بك : « الثقة تعطي لا تلتبس » وهذه الوزارة لا تبحث ان تلتبس الثقة التماساً

حضرة صاحب العزة صادق بك حنين

علمت ان الوزارة غضبت من حفلة التكريم التي شرعتم مع اخوانكم فى اعدادها
ونبهت بالعدول عنها وأنكم صممتم على عزمكم رغم تهديدكم لكم فكتبت هذا شاكراً
حسن قصدكم وجميل صنعكم راجياً بكل الحاح أن تعدلوا عن عزمكم خشية أن
تتكدر خواطركم بسببى وهو ما يؤلمنى ابلا ما شديداً

وأؤكد لكم أن شعورك المضغوط عليه بتلك السلطة أرقى فى نظرى من كل شعور
آخر وأنه اذا حجبت القوة مظاهر الترحيب بى فلا تستطيع أن تحجب مما انطوت
عليه جوارحكم من عواطف الحب والاكرام التى يشمر قاي برقها وتمتليء نفسي سرورا
بلطفها وانى أحي ذلك الشعور السكامن وأقدم لكم عليه الشكر الوافر والسلام

سعد حنظل

القاهرة فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٢١

ولسكنها تريد أن تقهر الناس عليها . وهذا ما يضحكني . كيف ان الوزارة بواسطة المديرين ورجال الادارة تحير الناس على أن يكتبوا رسالات برفيسة وبريدية بانهم واثقون بها . وكيف تستعمل هذه الرسائل وان تقدمها ؟
اللامه وهي عالمة انها مأخوذة بطريق الاكراه ؟ أم الانكليز وهم بها أعلم ؟ أم يقدمونها لي وأنا أعرف انها مزيفة

كلكم يعلم أن الوزارة منعت الموظفين من حفلة تم وقات إليها فقلت ذلك لانه لا ينبغي ان يكون الموظف رأى غير رأى الوزير . فهى تريد أن يكون للموظف كل يوم رأى يتغير بتغير الوزارة ومشاربها . ولكن بعض الصحف التى تنطق باسمها قالت إنها أباحت للموظفين الحرية بأن يعقدوا اجتماعهم وقيموا حفلاتهم

قول فى غير محله لان حجيرها على الجرائد أن تشير الى هذه الحفلة دليل على عدم اباحتها . تريد أن لا يعلم الشعب بها وتريد أن تعتقد هى أنها لم تحصل . ولكنها حصلت وحصات بكل معنى وطنى وغاية ما يحبه كل . طنى لبلاد

ولو كانت بلادنا دستورية لهبطت الوزارة من مركزها لانها لا تعتمد الا على قوة الامة . أما هذه الوزارة فانها تعتمد على قوة اخرى . لان الوزارات التى تعتمد على قوة الامة من المحال أن تبقى فى منصبها دقيقة واحدة بعد أن تظهر ارادة الامة ضدها على من تعتمد هذه الوزارة ؟ أعلى الامة وقد أظهرت عدم ثقها بها . أم على غير الامة ؟

أنها اما أن تعزل الاحكام واما ان تعلن أنها تستمد سلطتها من قوة أخرى بينما وبينها حساب !

ليس بينى وبين أشخاص الوزارة شيء شخصى بل يمكننى أن أقول ان قاي لا يحمل عداوة لشخص من خلق الله . ان العداوة خاق الضعيف وقد منجتنى قوة ليس وراءها قوة (تصفيق حاد)

فلا أحمل لاحد فى فؤادى حقدا ولا حسدا . ولكنى أحمل فى عهدي أمانة كبرى حملتنى الامة اياها . فلا يمكننى أن اتفق مع اشخاص يتلاعبون بهذه المصلحة حسب اهوائهم (تصفيق حاد)

كلكم يعلم الشروط التى عرضناها على الوزارة للاتفاق معها على المفاوضات وقد

تداولنا معها فأظهرت في أول الامر استعدادها لقبول بعضها دون البعض الآخر .
ولكنها بعد ذلك صارت في حديث حري لرئيسها مع حرية لاهرام بما قد اتفقت
لم تقبل أغلبها . فقال هذا الرئيس في حديثه : أما ما يخص المرسوم السلطاني
فالتقاليد السياسية تمنعه

وقد لاحظنا ونلاحظ أن هذه التقاليد لا تمنع هذا المرسوم بل توجبه . وانه
مادام المرسوم يحمل امضاء رئيس الوزارة ووزراء فان مسئولية تنفيذه لا تقع الا على
الوزارة لا على عظمة السلطان الذي هو فوق كل مسئولية
هذا ما يعلمه كل عارف بالقوانين والاصول الدولية ولكنهم لا يزالون متشبثين
برأيهم !

وقالوا فيما يختص بالرياسة أفوالا غريبة . قالوا انه لا يليق بكرامة الحكومة
أن لا يكون رئيسها رئيسا تامفوضين

باطل ما قالوا ! فالسيادة هي في الامة وهي تعطى لمن يشاء . فللامة وكيل
أجمعت عليه رغم أنف كل معارض . ومن التواضع أن لا أقول اني رئيس ولكن
بالامة هتفت ولا تزال تهتف بأني رئيسها (هتاف طويل « لا رئيس الا سعد »)

هل يخل بكرامة الحكومة أن رئيسها يكون مرءوساً لوكيل الامة ؟
رئيس الحكومة لم تنتخبه الامة وإنما تعين بالطريقة التي أشارت اليها من قبل كما تعلمون
إنه يقول إن ترؤس وكيل الامة على رئيس الحكومة يخل بكرامة الحكومة ونسي
أن ترؤسه على وكيل الامة يخل بكرامة الامة نفسها

إن كان الامر أمر إخلال بالكرامة فليحفظ كرامه لامة قبل كل شيء (تصفيق حاد)
ما هذه التقاليد التي يستندون عليها وقد رأينا في تاريخ مصر ان رئيس الوزارة
كان مرءوساً لمدير الاوقاف في لجنة حفظ الآثار العربية . ولم يقل أحد إن التقاليد
تمنع رئيس الوزارة من أن يتراأس عليه مدير الاوقاف الذي هو أحد رجاله . وكان
أيضاً مصطفى باشا فهمي رئيس الوزارة عضواً في لجنة الآثار المصرية وكان مسبو
ماسبرو رئيساً لها ولم يكن ذلك ليمس بكرامة الحكومة في شيء . فلاتستروا وراء
التقاليد بل اظهروا حقيقة الامر ولا تدعوا على بأنها مسألة شخصية لي فاني قلت وأقول
وأعتقد بأن أقول قد أحلتني الامة محلاً ليس فوقه مطمع يؤمل (تصفيق حاد وهتاف

ليحي رئيس الامة وهتاف بسقوط الوزارة)

هذا اشترط لم يقبلوه كما لم يقبلوا شرط المرسوم السلطاني . ولكن حلالهم أن يقولوا ، واسطة أعوامهم وأتباعهم أننا قبلنا لشروط كلها . لم يبق الا مسألة شكلية ، وزعلول متشبث بالرياسة . هذا زعم باطل ! ولست ممن يتشبثون بالشكال ولكن بالجواهر ومصاحبة البلاد . فان كنتم صادقين في هذا الزعم فلماذا - وأنتم معتبرون مرنين - تتمسكون بالشكل ولا تتساهلون (تصفيق)

أن كان هذا اعتقادكم فبرهنوا على اخلاصكم بتنازلكم عن هذا الشكل إنكم تتشبثون به وتلقون على غيركم مسئولية . تناقض غريب لم يقبله أحد حتى مره وسوكم قلم قبلنا كل شيء فهل ألغيتم الاحكام العرفية والمراقبة على الصحافة ؟ قالوا بعد الاتفاق يمكن الغاؤها . غريب جدا . كأن الامر رجع الى هذا : يجب على الوفد أن يتفق والافتقاري الاحكام العرفية والمراقبة على الصحافة . هذا تهديد . كأن الاحكام العرفية والمراقبة الصحفية لم توضع الا للوفد مع أنها موجودة من زمان . فكيف يمكنني أنا وزملائي أن نتفق بطريق التهديد ؟ ان كان الامر كذلك فلا كان الاتفاق ولا كانت نتائجه

لا يمكن ان نتفق الا اتفاقا مؤسسا على الحرية والاختيار الصحيح . أما الاتفاق بالاكراه فلا أقبله وبأباه زملائي معي كل الالباء

تسمر الوزارة (ولا أقول الحكومة) بأنها لا يمكنها أن تبقى في مناصبها بدون المراقبة على الصحافة والاحكام العرفية التي تستعملها ضد كل من يبدي رأيا ضد رأيها . فقد استعملتها في حادثة طنطا لمنع المظاهرات البرثية على الطريقة التي تعلمونها واستعملتها ضد الطلبة فحرم البوليس اليوم على المدرسة الخديوية وأصاب بعض طلبتها بجروح بعضها خطر كما بلغنا وربما كان منهم من يلفظ الان النفس الاخير . وكذلك حدثت اليوم حوادث أخرى من هذا القبيل في مدرسة الرشاد وأمام وزارة الداخلية

لما حدثت حوادث طنطا رفعت هذا الاحتجاج باسم الامة المصرية الى وزارة عدلى باشا وهو :

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة بمصر

باسم الامة المصرية أحتج بكل ما في من قوة على تداخل البوليس في المظاهرات

البريئة التي جرت أمس بمدينة طنطا وإطلاق الرصاص على المتظاهرين الأبرياء حتى زهقت الأرواح وسالت الدماء وبلغ عدد المصابين مبالغاً جسيماً كما تدل عليه التلغرافات الكثيرة التي لا تزال تتوالي على من مصادر متعددة . ومما يزيد حزني على هذه الفاجعة أنها حصلت بسبب التصدي لمنع التظاهر لي والهتاف باسمي

وألفت نظركم إلى أن مصادرة الأمة في شعورها بمثل هذه القسوة البالغة مما يملأ قلوبها سخطاً واستياء ويترتب عليه من النتائج ما أترك لكم تقديره . أرسلت باسم الأمة هذا البلاغ إلى رئيس الوزارة التي تدعي وزارة الأمة فلم يتنازل حضرتها أن يجيب وكيل الأمة على هذا الاحتجاج

لماذا ؟ لأن وكيل الأمة الذي يخاطبه هو وكيل الفلاحين أو وكيل الرعاع في نظرهم فقد نقل عن بعض الوزراء أنهم يقولون تقليلاً لأهمية حادثة طنطا أن القتلى من الرعاع فالوزارة لم تجب على هذا الاحتجاج وخالفت بذلك التقاليد الأدبية والسياسة التي تستند عليها في أن تحتكر الرياسة لها . وهي تقضي بأن كل مخاطب بكتاب أو تلغراف يجب عليه أن يجيب عليه ولو كان مرسله عدواً له

تضرب الوزارة باحتجاجي عرض الحائط فهل هذا يرضى الأمة ؟ (هتاف كلا) حدثت حادثة طنطا ولم تحرك الوزارة ساكناً بل علمت بها ولم تعمل أية ترضية بخصوصها . فقارنوا بين هذه الحادثة وحادثة وقعت في فرنسا يوم أن بارح مفوضو الصلح الألمان أعداء فرنساويين مدينة فرساي حيث صفر لهم وألقي عليهم بعض الحصى فبادرت الحكومة الفرنسية قبل كل تحقيق وسؤال برفت مدير الجهة وقد كان غائباً عن مكان الحادثة

قارنوا بين ما فعلته الحكومة الفرنسية عندما أهين أعداؤها في بلادها وبين ما فعلته الوزارة المصرية عند ما قتل المصريون وسالت دماؤهم في الشوارع ولقد حضر عندي أناس أجلاء وأخبروني بأن هناك كثيرين يشهدون بأن المدير كان مع الحكماء وقت ضرب الرصاص وأن هذا الحكماء هدد أحد الوجوه بل عين أعيان طنطا بالرصاص عند ما طلب منه الامتناع عن قتل الأرواح البريئة

هذا الحكماء الذي أعلن قبل المظاهرات أنه تلقى أمراً بمنع المظاهرات بالقوة وضرب الرصاص ثم ضرب الرصاص فعلاً بنفسه على مواطنيه فازهق روح واحد

أوثنتين . وأمر العساكر بأن يهربوا الرصاص على الباقيين : هذا الحكم مدار يبقى تطبيقاً
ويكون الاهالي (الرعاع على قولهم !) في القصور وفي السجون ثم تأتي الوزارة بعد ذلك
فتقول أنها مصرة على تدخل البوليس في قمع المظاهرات لأنها مخلة بالنظام . وما اخل
بالنظام الا البوليس فان في جميع الاحتفالات التي لم يتدخل فيها البوليس لم يحصل شيء
مطافئاً مخذل بالراحة العمومية . ولقد أعجب الناس جميعاً بهذا النظام الذي يرجع الفضل
فيه للشبان الراقين حتى تأثر بذلك قضاة السلطة العسكرية والاحكام العرفية فبرأوا
بعض المتهدين لانهم من ذلك الشباب الذي تولى حفظ النظام

وكل ما أبدت الوزارة من الترضية على هذا الحادث الفظيع أنها اظهرت في بيانها
الاسف عليه

أنهم يأسفون على هذا الحادث لا لأن رعاعاً قتلوا أو جرحوا بل يأسفون لان
السياسة التي اتبعوها وترتب عليها هذا الحادث كانت أشأم سياسة عليهم لأنها أبعدت
القلوب عنهم وعممت السخط عليهم في كل أنحاء البلاد كما تدل عليه التاعرافات الكثيرة
التي تنوأل عاينا بالاحتجاج على هذه الحادثة . وحسنا ما فعلوا . بل لازما ما فعلوا .
لان أمة ترى دماء أبنائها تراق لاهما تنادي بالاستقلال وتسكت ليست جديرة بشيء من
الاستقلال . ولو كنا في بلد دستوري لسقطت الوزارة بلا كلام . ولكننا نقول أنها
تأسف وتتوهم أنها بهذا الاسف تمحووا ذلك الاثر من نفوسكم . هيئات هيئات أن
يمحي ذلك الأثر خصوصاً ما دامت السياسة التي انتجته متبعة في البلاد . وهي متبعة
الى الآن

قرأتم بيان الوزارة واشتغل الوفد بالرد عليه وأتمه ولكن وزارة الثقة . وزارة
الامة التي تريد أن تمشي على ارادتها أوقفت نشره بعد أن نشرت بيانها . تريد بذلك
أن تمنع وكلاء الامة من أن يتكلموا مع الامة وأن تنفرد هي بالكلام معها . ومعنى
ذلك أن تخضع الامة لارادتها

كلا ! ان كانت الامة بعد أن ضحت ما ضحت . وتحملت في سبيل حريتها
ما تحملت . ستخضع لاوامر نفر يحكمها على غير ارادتها فعلى الدنيا العفاء

وبما أن الوزارة منعت نشر بياننا فليس لنا من حيلة الا أن نتلوه عليكم . وأرجو
حضرة مصطفى بك البعاس أن يتلوه هو وبعض نماذج من المستندات التي تدل على

أعمال الوزارة ثم أقول كلمة بعد ذلك (وجلس بن الهناف والتصفيق)
ثم قام حضرة مصطفى بك النحاس ، تلا تلغراف الاسكندرية ، فاحتجاج
الاسيوطي بن فاحتجاج مدرسة الرشاد فاحتجاج المدرسة الخديوية فرد الوفد على بيان
الوزارة

تلغراف الاسكندرية

« الاسكندرية في ٥ مايو سنة ١٩٢١ »
« حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول بمصر »
« نحن الاعيان والتجار والمحامين والاطباء والمهندسين وممثلي كافة الطوائف »
« والهيئات قد اجتمعنا اليوم بدائرة حضرة صاحب السعادة احمد يحي باشا »
« بالاسكندرية وقررنا ما هو آت »
« حيث أنه قرر في اجتماع يوم الثلاثاء ٣ مايو سنة ١٩٢١ التحري عما نبهنا »
« اليه بمضامين أن الادارة تلقت أوامر بالضغط على اعيان البلاد وعمد ما اها اليها »
« لمهام على توقيع عرائض تلغرافات يقررور فيها التهمة بالوزارة وتوكيها »
« القضية المعسرية وأن الاعيان والعمد والاهالي يشكون من ذلك من الشكوى »
« وحيث أنه تقرر في يوم الثلاثاء المشار اليه بحث هذه المسألة والوقوف على »
« ما يؤيدها من المعلومات وعرض ذلك في اجتماع اليوم »
« وحيث انه قد ثبت لنا اليوم بأدلة وواثق عديدة صحة ما أتته الوزارة »
« من ذلك العمل »
« وحيث أن تهر يبع معالي رئيس الوفد سعد باشا المنشور اليوم بالجرائد »
« يؤيد ذلك كل التأيد »
« وحيث أن النجاء الوزارة بطريق الاكراه لمحاولة كسب ثقة الناس مضر »
« كل الضرر بمصلحة الامة فضلا عن مخالفتها الصريحة للمعهود التي قطعتها »
« الوزارة على نفسها يوم تولت مركزها »
« وحيث إن الوزارة ترمى بعملها هذا الى محاولة الحصول على تفويض من »
« الامة بغير حق توكيلها لسعد باشا في المطالبة باستقلالها التام »

« وحيث أن الامة كاهها مجمعة على التثبيت بتوكيلها لسعد باشا ولا تتحول »
 « عن ثقتها » وكل محاولة ترمي الى غير ذلك هي تمويه لا نرضاه »
 « وحيث أن الوزارة بانتهاجها هذا الشهج قد أضاعت ثقة الامة بها ضياعاً »
 « لا مرد له وانها أصبحت في كل تصرفاتها الآن خارجة على ارادة الامة »
 « التي أعلنت أنها نازلة على ارادتها »

« وحيث أن المنشقين على وكيل الامة الحائز لثقتها النامة لم ينالوا شيئاً من »
 « هذه الثقة الا بانضمامهم لسعد باشا فالامة تعتبرهم منشقين عليها ايضاً »
 « وأصبحوا لا يستحقون شيئاً من ثقتها فهي تنزعها منهم »

فيناء على ما تقدم

« نعلن نحن الموقعين على هذا أن الامة المصرية لا تعرف لها وكبلاً غير »
 « سعد باشا وان وزارة عدلى باشا أصبحت غير حائزة لشيء من ثقة الامة »
 « وان كل ما قد تزعمه من مظاهر ثقة هو زعم باطل لان الامة انما ناطت »
 « بسعد باشا ومن معه من الخوصين ومن يثق بهم الدفاع عن حقها في »
 « الاستقلال التام لمصر والسودان. ونحتاج على اتجاء الوزارة للقوة واستعمالها »
 « السلطة الادارية والعرفية لا كراء الناس على الثقة بها وتكاف حضرة »
 « صاحب السعادة احمد يحيى باشا أن يرفع قرارنا هذا بحيثياته الى معالي »
 « وكيل الامة سعد باشا زغلول ليتخذ معاليه ما يراه لاثقاء نتائج العمل الذي »
 « نحتاج من اجله
 احمد يحيى

رد الوفد المصري

على بيان الوزارة

القاهرة في ٢٧ شعبان سنة ١٣٣٩ - ٢٨ برمودة سنة ١٦٣٧ - ٦ مايو سنة ١٩٢١
 ملأ بيان الوزارة الجديد قلوبنا أسمى وحزناً اذ دل دلالة واضحة على انها لا تهدر
 المسئولية الملقاة على عاتقها حتى قدرها في الوقت الذي يتقرر فيه مصير البلاد

انها بدل أن تأتينا ببيان واضح تزيه للحالة السياسية أعلنت بياناً مملوءاً بالمجادلات الشخصية وعوض أن تشتغل بالدفاع عن مصالح البلاد وتدير شؤونها فصرت همها عن الدفاع عن نفسها وتبرير أعمالها المخالفة لأقوالها . وبدل أن تقوم بواجبها الأول من تقوية رابطة الاتحاد بين الجميع واحترام ارادة الامة تختل عن هذا الواجب وتطلب من الامة أن تهني لها جواً صالحاً يسهل عليها المفاوضة

انها فقدت نفوذها في الامة فكيف تلاقى الأحنى وعلى أي قوة تعتمد أمامه ؟

إذا كان عدلى باشا فى شك من هذا فليرجع البصر الى عمله ويقارن بيانه الأول وبيانه الثانى يجد الفرق جلياً . اذ لم يعض خمسون يوماً على ما عاهد الناس عليه من الاسترشاد برأى الامة والنزول على ارادتها حتى تبين أنه يقاوم تلك الارادة ويعمل على محوها فلم تانم الاحكام العرفية ولا الرقابة الصحفية وكثرت عوامل التفرق فى الامة وتقسيم وحدتها . وانتهى الامر به الا اظهار عدم الحاجة الى الاستعانة بالوفد الذى هو ممثل الامة ومظهر ارادتها

اضاعت وزارة الثقة كل اعتبار لها حتى عنوانها بالتجائها الى اكراه الناس بواسطة المديرين والمأمورين وغيرهم من رجال الادارة على أن يبدوا ثقتهم بها وان كان اكثرهم لا ينصاعون لهذه الوسائل ويشكون منها كما تدل على ذلك مئات التلغرافات التى تتوارد علينا يومياً من جميع الجهات

وكيف يسوغ لوزارة تألفت لتضع نظاماً دستورياً للبلاد على أرقى المبادئ المصرية بضمن حقوق الجماعات والافراد والحريه السياسيه ان تفاخر برسائل التأييد التى لم تحصل عليها الا بافساد الاخلاق القوميه بحمل الناس على ذلك ان يظهروا خلاف ما يضمرون ويبدوا الثقة فيمن لا يثقون به !!!

اضاعت الوزارة الثقة بها بقهر الموظفين على أن يغيروا الاراء التى أبدوها تأييداً لحطة الوفد وبالحجر عليهم حتى لا يكرموا رجالات نفوسهم ثقة به ولا يؤيدوا خطة ليست هي خطة الوزارة بل خطة ممثلي الامة

. اضاعت الوزارة الثقة بها لانها لم تف بشيء من عهودها وخالفت بيانها . لم تقبل شروط الوفد وتظاهر أعوانها بمناواته والعمل على افساد خطته . فاصرت الامة على تأييده . ولما قامت المظاهرات السلمية معبرة عن ذلك غضبت الوزارة ونشرت المقيوز

من القوانين الاستثنائية التي وضعت في أثناء الحرب لتطبيقها في زمن السلم . واتهمت المظاهرات السلمية بأنها مضرّة بالحالة الاقتصادية للبلاد وهو ما اعتاد خصوم الحركة الوطنية تردده كلما انتعشت بقصد إطفائها
ولقد كنا أول من دعا الناس للعودة لأعمالهم فلبوا نداءنا ولم تتجدد المظاهرات السلمية إلا بسبب أعمال الوزارة

وقعت مظاهرة طمطا البريئة فقولت بضرب الرصاص وإزهاق الأرواح . ولا يخفى أثر هذه الحادثة السيئة من النفوس ما أعلنته الوزارة من الأسف لأن السياسة التي جرت عليها هي التي سببت وقوعها . وهي مصرة على اتباع هذه السياسة كما يدل عليه تصريح رئيسها المنشور في جريدة الأخبار في عدد يوم ٢ مايو سنة ١٩٢١
لم يكن يدور بخلدنا أن نضطر يوماً إلى إداعة حقائق كنا نود أن تبقى في طي السكتمان حتى ينشرها تاريخ . خصوصاً بالنسبة لأشخاص سبقت لنا بهم صداقة . ولكن مصالحة البلاد فوق كل اعتبار وللضرورة أحكام . ومع ذلك ستقتصر على ما تقضى الضرورة بدينه تنويراً للرأي العام

إن عدلى باشا قبل مشرعه ملزوم سعى في ترويه بكل الوسائل . واجتهد في حملنا على الدخول في المفاوضات الرسمية على أساسه فلم يقبل أن ندخل معها إلا بعد تعديله وعند ما شاعت الأخبار بسلوكه مع الوفد سلوكاً غير مرضي أراد فيها معاهداً ناعلي أنه لن يعمل شيئاً من غير اتفاق سابق مع الوفد . وأعلن ذلك في تغراف نشر في الجرائد . ورغبة في إبعاده عن ترويج المشروع وعن السعي في تنفيذه على ما هو عليه أبدنا تعهده بتغراف نقنا فيه ما نسب إليه

ولكنه ما عزم بعد أن عاد في نوفمبر إلى مصر أن سعي انصاره في العمل على إفساد خطة الوفد التي أقرها . وفي دعوة الناس إلى استحسان الدخول في المفاوضات الرسمية على أساس ذلك المشروع قبل تعديله

ولما شكل الوزارة الحاضرة وكان يعلم أن ثقة الأمة به وبكثير من زملائه الذين اختارهم لأمرهم لا أمل معه ضعيفة وأن لها الثقة السكاه بالوفد وبكل من ينتمي إليه اضطر إلى أن يقول في بيانه أنه يسير على مشيئة الأمة ويشترك مع الوفد في المفاوضات الرسمية ولهذا القول دون سواء قانات الأمة وزارته بالارتياح والحناف . ويمكن اتباع هذه

الوزارة والصحف الموالية لها لم يلبثوا حتى أخذوا يسعون بكل ما في جهمهم في حمل
الامة على ابعاد الوفد من المفاوضات . وحارلوا بوسائل شتى تفريق ككامة الامة
وتقسيم وحدتها

ولما جاءنا بيان الوزارة أرسلنا اليها شروط الاشتراك في المفاوضات . وقررنا العودة
لمصر لمبادلة الآراء معها بطريقة ودادية . فلم يقع نبأ عودتنا . موقع الاستحسان لديها .
وأخذ بعض الملتفين حولها يسعون في منعنا من العودة . كما سعوا في استكتاب عريضة
من بعض اعضاء الجمعية التشريعية بالتمنع فيها بدهن ذكر الوفد

وعم ذلك ، فانه بعد وصولنا تدارلنا معها في شرط طما بالمصراحة والاخلاص فأظهرت
الاستعداد اولا لقبول البعض دون البعض

ولكنها انتهت بأن أعلن رئيسها في حديث حرى له مع حريدة الاهرام بعدم قبول
أهمها . وأنقضا دولة رشدى باشا رسمياً الساعة ٤ بعد ظهر يوم الاثنين ٢٥ اربيل سنة
١٩٢١ بأنها مصممة كل التصبر على عدم قبول الشرطين المختصين بالمرسوم السلطاني
وبالرئاسة ثم انها لم تأغم المراقبة على الصحافة ولا الاحكام العرفية

اذا كان الخلاف قد انحصر في نقطة شكية كما زعم رئيس الوزارة فلماذا وهو الذي
يعتبرها بهذا الاعتبار لم يتساهل فيها ؟ أما نحن فلا نعتبرها الا مسألة جوهرية ولصاحبة
البلاد . اولا لان الخطة التي جرى عليها عدلى باشا في المفاوضات السابقة جعلتنا نعتقد
تمام الاعتقاد بأن سياسته تضمن مركز المفاوضات المصريين امام المفاوضات الانجليزية لسبق
قبوله مشروع منر وسعيه في تنفيذه . والكونه هو قدم حوالى ٢٥ يولييه مشروعاً في

ثلاثة عشرة مادة وضعه بالاشتراك مع دولة رشدى باشا وحضرة احمد بك لطفى السيد
وأرسله بدون علمنا الى لورد مانر ليكون أساساً لاستئناف المفاوضات . وهو مشروع
يرمي الى الحماية في أخص ما فيها . والكونه معروفاً عند الانجليز كما أشار اليه لورد مانر
في تقريره وروته صحف الانجليز مراراً) بأنه رئيس حزب المعتدلين . فرباسته على الوفد
تفيد تغلب هذا الحزب المعروف بقبوله مشروع مانر بحالته . ولا اعتبارات اخرى أهمها
أن رئيس الوزارة في مصر ليس له من الحرية ما اغيره ممن هم بعيدون عن المناصب ولا
يرتكزون إلا على قوة الامة

وليس في هذمالاعتبارات شيء يجرح المواطنين الكريمة . وما قصدنا بها جرحاً

ولكن بيان حقيقة يعترف بها كل عارف بالسياسة المصرية
نعم ان الحقائق مرة ولم بتعود عدلى باشا على يدقها . ولكنه يجب أن يعلم أن
صناعة الوزارة في البلاد التي يحترم تمايلها ويريد أن يذج على منوالها تقتضى تحمل مثل
هذه المراجعة وأشد منها . كما تقتضى عدم معاداة من ينقد السياسات ويبين للناس
حقيقتها باخلاص

ولا تنازع في أن يكون له شعور طيب . ولكنه لا تتكلم عن الشعور بل عن
المراكز وتأثيرها في حرية الآراء . لو كنا نحن فيها لانطبق علينا هذا القول مثل
انطباقه عليه . وهذا هو السبب الذى حمل رئيس الوفد على أباه أن يكون في وظيفة
رسمية مهما كانت سامية احتفاظ بحريته وبالقوة التى يستمدّها من مركزه في الامة .
وفرق بين أن تعين الحكومة للمفاوضات موظفاً مديناً بمركزه للطرف الآخر . وبين
أن تعين لهذه المفاوضات من ليس مديناً له بشئ . فما ذهب اليه عدلى باشا في بيانه من
استحالة المفاوضات بين مصر وانجلترا عند العمل بنظريتنا من الخطأ الواضح .

يزعم عدلى باشا ان مصر وما لها أن تكون دولة مستقلة لا يصح لها أن تتدع في
باب التمايل السياسية . اذا كان الامر كما زعم فلماذا قبل دولته المشروع الذى وضع
لتأليف وفد رسمي تحت رئاسة مظلوم باشا . وكان ضمن اعضائه هو وتوفيق نسيم باشا
مع بقاء هذا في رئاسة الوزارة ؟ أن كانت هذه التقاليد ؟ ولماذا لم بعدها بدعة في ذلك
الوقت ؟ يظهر ان الاستناد الى التقاليد السياسية انما هو ظاهري وان السبب ربما كان
ما بدر على اسان رشدي باشا نائب رئيس الوزارة لوفد طنطا من أن الانجليز هم
المعارضون في ان تكون الرئاسة للوفد

وغريب أن يقبل عدلى باشا تداخل الحكومة الانجليزية في هذا الامر مع انه
خاص بالمفوضين الذين يتوبون عن الامة المصرية ومن حق مصر وحدها تعيينهم كما
صرحت به الحكومة الانجليزية في مجلس النواب . والامة أن نحاسب عدلى باشا على
هذا التفريط في حقوق البلاد الذى يبدأ به أعمال المفاوضات

ومن العجب العاجب أن يزعم عدلى باشا ان رئاسة وكيل الامة للمفاوضات يضر
بكرامة الحكومة وينسى ان العكس يضر بكرامة الامة التي هي صاحبة الشأن في الموضوع
اذا كنا نريد من كل قلوبنا الاتفاق مع الوزارة ولكنها سدت باب الاتفاق بأعمالها

فعلينا وحدها تقع مسئولية عدم دخول الوفد في المفاوضة والنتائج التي تترتب عليه . اما
الامة فلا تضع ثقها الا فيمن عمل على استحقاقها

☆
* *

ثم قام سعد باشا بين التصفيق الحاد والهتاف القوي لالقاء الكلمة
التي وعد بها فقال :

قد تبين الآن جليا وبكل وضوح أنه يستحيل على الوفد أن يشترك مع هذه
الوزارة في المفاوضات ولو قبلت جميع شروطه الاسباب التي تلت عليكم الآن لان
الثقة لا يمكن بعد ذلك أن توجد بين رئيس الوفد وأعضائه والوزارة
ومن المستحيل أن يتألف وفد يجمع بين هاتين الهئتين فان هذا لا يوافق
مصلحة البلاد مطلقا

واصبح أيضاً من المستحيل أن تتفرد هذه الوزارة بالمفاوضات بعد أن أضاعت ثقة
الامة فيها (تصفيق حاد) فلا مناص لها من أحد أمرين : إما أن تستقيل لان الامة
لم تعد تثق بها . وإما ان يعمل على انتخاب جمعية وطنية تفصل في الاور الهامة للبلاد
وخصوصاً المهمة الحاضرة . لانه لا يلبق بنا ونحن أمة قامت ونهضت اطاب الاستقلال
وضحت ما ضحت من دماء أبنائها وحرية شيوخها وفتيانها ولا ينبغي لنا ان نخضع
لحكم ثمانية أشخاص أو نعمة ليس لهم ماض في البلاد (تصفيق حاد جداً وهتاف
بسقوط الوزارة) فلما تسقط هذه الوزارة خضوعاً لارادة الامة واماً أن يجري انتخاب
جمعية وطنية لنلزم هذه الوزارة بالابتعاد عن الاحكام فيتولاها رجال آخرون تثق الامة بهم
فاليكم والى الامة أن تطلبوا وأنا أمامكم أولاً إلغاء الرقابة على الصحافة حتى يسمع
هؤلاء الصم نداء الامة (تصفيق حاد جداً) وثانياً إلغاء الاحكام العرفية حتى تكون
الحرية لنا في انتخاب جمعية وطنية تبدي حكمها وتبين للملا آراء الامة وميولها . اما
بقائه الحال على هذا المتوال فمحال

وليسمع ذلك من يسمع والا فالمسئولية عظيمة (تصفيق حاد)
وما نحن بآثرين على أحد ولا كئنا لا نقبل وزارة لا تريد أن تنزل على ارادة
الامة (تصفيق حاد)

ونحن نود من كل قلوبنا أن تتفق مع الانجليز اتفاقاً مبنياً على العدالة واحترام الحقوق (تصفيق حاد وهتاف ، ليحي سعيد ، ليحي الرئيس ، وهتاف بسقوط الوزارة)

خطاب معالي الرئيس رداً على كلمة عامي

في يوم الاربعاء ٦ ابريل سنة ١٩٢١ استقبل معالي الرئيس في سرداق معاليه وفوداً كثيرة

وقد تقدم **محمد علي الفريادى** واخذ يلقي خطاباً وطنياً بالهجة حسنة مع أنه عامي وكان الرئيس واقفاً بجانبه ينصت اليه ويعجب بأقواله وبعد أن أتم خطابه بين الهمتاف والتصفيق

القي الرئيس الكلمة الآتية

أؤكد لكم أنني ما كنت أقول أحسن مما قال هذا الخطيب فقولوا ممي فليحي هذا الخطيب محمد علي « ورددها ثلاثاً » وإذا كنا ونحن على أبواب الاستقلال نري مثل هذا الخطيب بيتنا فكيف بنا إذا صرنا الى الاستقلال التام . لاشك أننا إذا حصلنا على هذا الاستقلال أصبح لدينا كثير من الخطباء والفصحاء والبلغاء ونري في كل صنعة رجالها وفي كل فن اساتذته وإسكل مجال مقالا ، ومقال في هذا المجال أني اشكركم جميعاً على هذا الهمتاف وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوفق مساعيكم بالنجاح ويحقق آماني وأمانيتكم

- ٦٤ -

- ١١ -

خطاب معالي الرئيس

بسرادق معاليه في وفد الازهر الشريف

في يوم ٦ ابريل سنة ١٩٢١

أما الازهريون الاشراف :

لم يكن أحب الي قاي ولا أروح لحاطري من أن حضوركم هنا وهتافكم لم يكن لشخصي ولا للوفد بل للمبدأ السامي المقدس هذا هو المني بل هذا هو الذي يطرنى وهذا ما يدل على أنه وراءنا من يعتمد عليهم للوصول الى الغاية التي نقصدها وانى أشكر لكم ما قصدتم حياكم الله وبياكم وحيا الاتحاد فيكم واشكركم جميعاً

- ١٢ -

خطاب معالي الرئيس

بالازهر الشريف بعد صلاة الجمعة

في يوم ٨ ابريل سنة ١٩٢١

جئت اليوم لأؤدى في هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة ولأقدم وأجيب الاحترام لمكان نشأت فيه وكان له فضل كبير في النهضة الحاضرة ، تلقيت فيه مبدأ الاستقلال لان طريقته في التعليم تربي ملكة في النفوس فاللميذ يختار شيخه والاستاذ يتأهل للتدريس بشهادة من التلاميذ الذين كانوا يلتفون من حول كل نابغ فيه ومتأهل له يوجه كل منهم اليه الاسئلة التي يراها فالتأجب الاستاذ وخرج ناجحاً من هذا الامتحان كان أهلاً لان يجلس مجلس التدريس وهذه الطريقة من الاستقلال التي تسمى

الآن خلا في النظام جعلتني أنحول من مالكي الى شافعي حيث وجدت علماء الشافعية في ذلك الوقت اكفاً من غيرهم . ولقد كان الازهريين في الحركة الحاضرة فضل كبير بما ألقوا من الخطب وما بثوا من الافكار والمبادئ النافعة في شكر الماضي لدى نشأت فيه والحاضر الذي انتهيت اليه . ورجائي الآن أن توسعوا لي طريقاً للخروج فيتم لكم شكرى

- ١٣ -

تحيات معالى الرئيس

لارواح شهداء الحركة الوطنية الحاضرة

في مدافن الامام الشافعي ومدفن الكنيسة القبطية

في يوم ٧ ابريل سنة ١٩٢١

في مدافن الامام

سلام على هذه الارواح الطاهرة التي وهبت لمجد الامة ونصرتها ! سلام على تلك الارواح التي فاضت وكتبت وثيقة مجد الامة بالدماء ! واثبتت لمن يأتي بعدها أن الحياة رخيصة اذا جد الامر وعز الفدا ! ورحمة الله عليهم ووفقنا جميعاً لخدمة الوطن وذلك الافتدي ! وليهنأوا في مرافدهم فقد خلفوا أثراً صالحاً !

في مدافن الكنيسة القبطية

أني أتوجه الى هذا القبر الذي يضم تلك النفس الكريمة والذي اعتبره رمزاً لجميع تلك الارواح الطاهرة التي فاضت وشرقتنا وأعلنت قدرنا وبيضت وجوهنا ورفعت ذكرنا فيا أيها الارواح الطاهرة نامي هادئة فقد خلفت من ورائك رجالاً يعملون على رفعة لواء الوطن وتأييد اسمه وإنالته الاستقلال التام
حياتكم الله وياكم وأسكنكم الله أعلى الجنان

- ١٢ -

- ١٤ -

خطاب معالي الرئيس

بسرادق معاليه في وفد زفتي

في يوم ٧ ابريل سنة ١٩٢١

أني أظن وطني هذا ليس من الأمم بل هو واجب أن أظهركم لا تطعمون مني في أن
أبلغ شكركم لأنكم لم تعودوا أن تطعموا فلا يمكنني أن أشكركم وأشكر الأمة على هذه
المظاهرات الهائلة والاحتفالات الساحرة والآيات الباهرة هذا شيء لم يخاق إلى الآن
ولم أعلم بعد عبارة تفي به فلادع هذه العبارات لصنع الاستقلال
الاستقلال هو الذي سيضع صيغ شكركم هو الذي سيفي بما صنعتم وهو الذي
سيكون معبراً عن شعوري الآن

- ١٥ -

كلية معالي الرئيس

ردا على خطاب نقيب المحامين

مرفق بك حنا

يوم الجمعة ٨ ابريل ١٩٢١ بيت الامه

يا حضرة الزميل والنقيب

أني أشعر بسرور خاص لوجودي بين المحامين لأنني أشعر بأنني موجود بين أفراد
عائتي ولا تنادي يا حضرة النقيب بالرئيس وإذا كنت ناديت بأن الحماية باطلة بغير وجل
ولا خوف فما ذلك إلا لأن واجبي نحو وطني أذهاني عن كل ما يحيط بي من المخاوف

ففى هذه المواقف لا يرى الانسان أمامه سوى مقصده . ويسرنى ان المحامين كانوا فى
طليعة العاملين لرفعة بلادنا وسنعمل على الاتفاق مع الوزارة كما تطلب ما دامت تعمل
معنا لخدمة الامة والآن فنعود الى عملنا وأنتم خلفنا

الى الامة المصرية

القاهرة فى اول شعبان ١٣٣٩ - اول برمودة ١٦٣٧ - ٩ ابريل ١٩٢١

رحبت الامة بعودة نوابها ترحيباً فاق كل ترحيب ، وأعجز وصف كل كاتب
وخطيب ، فقد أتى اقرارها من كل ناحية يدافع من ضهارهم النيرة وباعت من شعورهم
الحى ترتعش أعصابهم حماسة وتخفق قلوبهم بالوطنية الصادقة للانفاس حول من اتخذهم
رمز أمانهم وعنوان مبادئهم . ولقد رأيت آيات الحكمة والكرامة والثبات تتجلى فيما
استقبلنا به من مظاهر الفرح الباهرة - تلك الصفات التى تضمن للشعب تقدمها وللأمم
سعادتها . وشعرت من قبيلات الترحيب التى غمرونا بها بحرارة قلب يخفق فى جسم شعب
عظيم . وقد اشترك الاموات والاحياء فى أن يملوا على المجموع وكل فرد واجبه نحو
الوطن العزيز . وأجمع الكل على مطالبتنا بمواصلة السير فى الطريق الذى سنه الحق
القوم . وان الشرف والكرامة والاخلاص لوطننا المقدس اما يوجب علينا طاعة هذا
الامر الكريم والتزام هذا الطريق المستقيم

اتنا نشكر البلاد جميعها ، قريبا وبعيدا ، على حلة الثقة التى زينتنا بها وتقدم
بالوطن وشمايره المقدسة - ويشاركنا فى هذا القسم العظيم أصحابنا المخلصون فى جهادهم -
اتنا لا ندخر شيئا من وسعنا لتحقيق هذه الثقة العالية ولا تتحول لحظة واحدة عن
الغرض الذى وضحناه نصب عيوننا حتى نصل اليه

اتنا لم نعد الا لتقوى بعزائم مواطنينا الكرام عزائنا، ونشد أزرنا بانحداهم المتين،
وتتمتع بمراهم بعد طول هذه الغيبة، ونؤكد من أن الاشتراك فى المفاوضات الرسمية التى
دعنا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادئ التى وضعتها الامة وعاهدناها على احترامها
ومع الخطة التى رسمتها وتعهدنا بتابعها ولا شيء أحب الى قلوبنا من أن نخدم بلادنا

بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لان تسترشد بأرادة الامة وعاملة على تحقيق غايتها السامية
لم يبق علينا الا أن يعود كل منا الى عمله ، ويقبل على شأنه ، فالتلميذ الى مدرسته ،
والفلاح الى مزرعته ، والصانع الى مصنعه ، والتاجر الى متجره ، والكااتب الى مكتبه ،
والمرأة الى ادارة بيتها ، وعلى السكل من غني وفقير أن يباشر عمله ، مراقباً أعمالنا ، واضعاً
نصيب عينيه المقصد الاسمى وأن يعتقد انه يزيد بما يعمل في كنوز الوطن كنزاً ويضم
الى قواه قوة

الى العمل جميعاً . لترفع منار الوطن ، وتعالى كلمته ، ولتحيا مصر
سعد زعلول

خطبة معالي الرئيس

في وليمة العشاء التي أعدها حضرات تجار القاهرة

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد القادر باشا الجمال

(من تجار العاصمة)

تكريماً لمعاليه وصحبه المخلصين — في فندق سميراميس

في يوم ١٢ ابريل سنة ١٩٢١

سادتي !

وكنت أود أن أقول سيداتي وسادتي : كنت أود أن أقول ذلك لان للسيدات
دخلا كبيراً في نهضة الاقوام عموماً وفي نهضة مصر خصوصاً واتعشم أن يأتي يوم أرى
فيه خطباءنا يتدثرون بتلك البداية

قد أظهر السيدات في النهضة الحاضرة من الشجاعة والافدام ما اعجب به كل واحد
منا وكل ناظر البنا ، وكن في كل موقف موضوع أعجاب الجميع وكن يملين على الرجال

من اثبات والاحترام مارأينا آثاره الآن ، لقد كتبنا بأعمالهن المجيدة صحيفة من أجل
صحات تاريخ النهضة الحاضرة فلهن الشكر وانصيحوا جميعاً لتحى السيدة المصرية
(فتهف لها الحاضرون)

ثم أن زملائي وأنا نقدم واجبات الشكر لحضرات تجار العاصمة الذين احتفلوا بنا
هـذا الاحتفال ونبدى عبارات الشكر وقلوبنا مملوءة سروراً من أنهم صرحوا بأنهم لم
يكرمونا هذا التكريم الا لاتنا عنوان مبادئهم ورمز آمالهم
حقيقة يتلى قلب زملائي وقابى سروراً كما سمعوا هذه الكلمة توجه اليهم وهي
أن ذلك الترحيب وذلك الاكرام وتلك المظاهرات إنما هي موجهة للمبدأ لأن ذلك
يؤكد لنا أن هـذه النهضة باقية دائمة وليست كما قال خصومنا إنها نهضة مزرمة قليلة ،
وإنها نهضة قوم مخصوصين نهضة سطحية ليست عميقة . كذبتم كل هذه الاقوال
كذبتم بأنحدكم مازعموه من أن النهضة نهضة دينية - كذب اتحاد الصليب واللال هذه
الدعوى واثبت ان هذه نهضة قومية

قالوا - وكثيراً ما قالوا - قالوا ان هذه النهضة مخصوصة بقوم دون قوم لم يشترك
فيها الاعراب - قام الاعراب وكذبوهم حتي شكوا من تهور الاعراب في وطنيتهم
قالوا ان أرباب الجلايب الزرقاء لم يكونوا مشتركين فيها - قام أرباب الجلايب
الزرقاء وأثبتوا بكل وضوح انهم شركاؤهم وأنهم قوتنا وأنهم عدتنا
زعم قائمهم ان الموظفين الذين كانوا يحسبون انهم من جنودهم - لان لهم مطاعم
عندهم - ليسوا مشتركين - قام أولئك الموظفون على بكرة ايهم وامتنعوا عن العمل
احتجاجاً على هذا القول

قالوا ان العلماء ليسوا معهم - قام العلماء وأثبتوا انهم معانواهم أئمتنا في الوطنية كما انهم
أئمتنا في الدين

قالوا سلى اتنا هناك لنحفظ الامراء من تعدي رعاياهم عليهم - قام الامراء وقالوا
ونحن مع الشعب

قالوا أخيراً ان البلد منقسم بين معتدلين ومتهورين - فتم جميعاً واثبتتم في هـذه
الايام أن البلد كله صوت واحد يريدون الاستقلال التام ليس فيه معتدل ومتهور في
الوطنية بل كلهم متهمون فيها

فما الذى يقولونه بعد ذلك . ما الذى يخترعونه ؟ اشعر شعوراً تاماً من يوم ان تشرفت برؤية بلادى انهم امام هذه الحركة الهائلة التى أوجبت استغراب كل من رآها - أشعر بأنهم سيشعرون بأن هناك عدالة في العالم وانهم يجب ان يحترموا هذه العدالة !

ان كنت فرحت بشيء من هذه المظاهر الباهرة . من تلك المظاهرة الهائلة التى لم ير مثلاً الا فى مصر ولا فى غير مصر . ان كنت فرحت بهذا وكنت أود ان يكون فى القاموس أو فى معلوماتى عبارة تعبر عما فى نفسى ازيد من هذا - ان كنت فرحت وسررت . وامتلأت طرباً وفرحاً من هذه المظاهرات فهو لهذا المبنى الجليل الذى تؤديه تلك المظاهرات الفخمة فقط . ولهذا ما كنت متيقناً بالنجاح فيها . بل ما أنا متيقن الآن بعد رؤية اتحادكم وما شعرت به من حرارة انفسكم وما رأيته يسطع من عيون الشيبة والشيوخ من الوطنية الباهرة

حقيقة قلت انى عدت اليكم لا قوياً بعزائمكم عزمى وأشد بانحادكم المتين أذى . وما رجوته قد تحقق وانى الآن أقوى عزماً وأشد ازراً من كل زمان مضى .
(هتاف ليحيى سعد باشا - ليحيى زملاؤه - لنحى الوزارة العدلية)

نعم شددتم أذى وقويتم ضعفى ورفعتم رأى وأطاتم عنقى وانى لأناهى الأمم بكم الان . وبعد الان . جئت لا تمتع بمرآكم وأى تمتع تمتعت ؟ تمتعت بمظاهر ما كنت احلم بها - مظاهر حققت ما رجوته . تمتعت وما زلت أتمتع عند مرآكم وعند تخلى لكم ، وكما شعرت ان المبدأ الذى أجاهر فيه محترم عندكم ومنشود منكم جميعاً - ولقد أطربنى وملاً قلبى سروراً قول وفد شرفنى من أدفو « اتنا جئنا لا لشيء الا لانك رمز امانتنا وعنوان استقلالنا ولانك تعمل على مبادئنا ولو رأينا فيك أعوجاجاً لقومناه بأفلامنا » طربت جداً عند ما شرفنى بزيارته وفد من الفلاحين على اكنافهم المقاطف وفى أيديهم الفؤوس اذ قالوا « اتنا جئنا لنحييك » قلت « وماذا تريدون ؟ » قالوا « نرغب الاستقلال » قلت « تعرفوش الاستقلال ده بيتا كل والا يينشرب » قالوا « الاستقلال يعنى نحكم نفسنا بنفسنا ولا يحكمناش الانجليز »

اشتوني بأى كاتب أو فيلسوف يأتى للاستقلال بمعنى أحسن من هذا المبنى الذى جاء به الفلاح الذى يحمل فى يده الفأس وعلى كتفه المقطف ؟

افتخر بهذا الفلاح وبأنه منى وأنا منه !

جئت أيضاً لان حالة حدثت في مصر بعد التصريحات الحديثة التي صدرت من الحكومة الانجليزية فيما يختص بالمفاوضات الرسمية ولان وزارة جديدة تألفت وأعلنت في بيانها انها تريد النزول على ارادة الامة وانها تسترشد بإرادتها وانها تعمل لتحصل على الاستقلال أو لتجعله خارجاً عن الشك وانها تدعو الوفد للاشتراك معها في المفاوضات الرسمية وانها تعمل جهدها في أن تلغي الاحكام العرفية والمراقبة على الصحافة - فرحت جداً بهذه التصريحات . فرح زملائي وأنا . فرحنا لاننا نود من صميم قلوبنا ان نرى أحكامنا بيد رجال يقدرون الامة قدرها ويريدون أن يتمشوا على ارادتها وانهم يودون أن يشتركوا مع الوفد في المفاوضات الرسمية - وليس شيء أحب الى الوفد من ان يشترك في المفاوضة الرسمية اذا كانت تحتوي شرطه ومبادئه

ان كانت الوزارة مستعدة لان تجري على مبدأ الوفد وشريطته مددنا اليها يدنا وساعدناها وساعدتنا ولكن اذا لم تكن على شريطة الوفد التي هي شريطة الامة فلا نعرف هذه الوزارة مطلقاً .

نعم انها أحسن من سابقتها فيما يتعلق بالادارة - هذا ليس شغلي - ولكن الذي نطالبه هو أن تكون في السياسة عاملة على تحقيق أمانكم

جئت لتحقيق من الوزارة هذا المعنى فان وجدت انها ستجري حقيقة على مبدأ الامة وشريطتها وتمشي على إرادتها حقيقة وتحمل نقد الامة جهرأً وعلانية سرت معنا وكنت خادماً لها . ولكن اذا أراد أن لا تدير الا بالالفاظ والعبارات فقط فأنا أول من يكون ضدها وأنا معتقد كل الاعتقاد انها تعلم منا هذه الفكرة وهذا العزم واننا لانحيد مطلقاً عن مبدأنا ولذلك قلنا انها لكونها تعلم مبادئنا وحرصنا عليها فهي مستعدة لان تقبل هذه الشروط التي وضعناها لتحقيق الغرض الاسمي وهو الاستقلال التام

سادتي

اني بناء على طلب الوزارة لا أريد أن أتوسع في شرح الشروط التي وضعناها لان الوزارة طلبت أن يكون الامر بينها وبيننا وأنا وعدتها بذلك وأنا أريد الوفاء بوعدى . وأريد منكم أن تتمهلوا وأريد كذلك من كل كاتب أو صحفي أن يتمهل الآن وأن لا يكتب شيئاً حتى يستعلم منا ومن الوزارة ثم يبدي رأيه لأنني أرى بعض النكبات

يتسبون في هذا الموضوع - موضوع المفاضة - ويذهبون فيه مذاهب بعيدة أفلا
يجدر بهم خدمة لمصلحة البلاد وحباً في حسن سير العدل وتقديراً مما يوجب تشويش
الافكار أن يترشوا قليلاً حتى يتم الأمر بيننا وبين الوزارة فإذا تم على الاتفاق عرفوه أو
على غيره وقفوا عليه . أما الآن فالأفضل التمهّل وإن تظل المفاضة بين الوزارة والوفد
في جو هادئ وأنا أعلمكم أننا على أتم استعداد للسير في المفاوضات الرسمية إذا تأكدنا
أن الدخول فيها يصل بنا إلى مطالبنا

ولكن إذا رأينا أن الدخول فيها لا يذيلنا شيئاً أو يجعلنا نقبل مشروعاً لا يتفق مع
مبادئنا ولا هو مرض لأماننا اجتنبناها اجتناباً كلياً

أيها السادة

أني متشكر ليس منكم فقط بل من كل المصريين ولا أخص واحد دون واحد
وحقيقة لا يمكنني مطلقاً أن أميز بين الذين أظهروا شعورهم نحوي أنا وزملائي لا بصفتنا
الشخصية بل بصفتنا رمز مبادئكم وغنوان آمالكم - فإن هذا الشعور كان يسطم على
وجوه الجميع وهو في النفوس واحد بلا تمييز وأنا أنجز هذه الفرصة لا كمر شكرى
لجميع طبقات الأمة وسروري العظيم من أنها كلها متحدة على كلمة واحدة وهي
المطالبة بحقوقها الشرعية وهو الاستقلال التام

خطاب معالي الرئيس

في حفلة الشاي التي أقامها أصحاب الفضيلة العلماء

تكريماً لمعاليه بدار السيد عبد الحميد البكري بالخرنقش

في يوم ١٤ إبريل ١٩٢١

ما حيرت الشعر ولكن الشعر حيرنى
هذا الترتيب الكبير : هذا التمايل العظيم والحناف الباهر : كل هذا حيرنى ولا أملنى

شيئاً من العبارات يمكنه أن يصف ما يحتاج قلبي ويدور في خلدي من عواطف الشكر التي أريد أن أقدمها لكم

ما كان يمكنني قبل أن تشرفت برؤياكم أن أتصور في نفسي هذا الجمع الحاشد ، هذا الجمع الذي ضم كل الطبقات من أصغر صغير إلى أكبر أمير ، هذا الجمع الذي أشعر من أعماق قلبي أن كل قلب فيه يشعر بما يشعر به الآخر ، يشعر بشيء واحد هو الاستقلال التام

ما وجدت لهذا الجمع عبارة ألفها ولكن يقذف هذا الجمع في قلبي ويلقى على لساني تلك العبارات التي يجري بها في . انكم معي قلباً وقلوباً ولستم بلاعيين . انكم مجدون تطلبون الحرية وأن تكونوا أحراراً . وأن تعيشوا عيشة الأمم الحرة . هذا المعنى الذي أشعر به من قلوبكم ومن حرارة أنفاسكم وترى إليه عبارات خطباتكم هذا المعنى يقوى عزيمتي ويثمد أزمري ويجمعاني كبير الأمل في النجاح . نعم ما كنت أشد أملاً في نجاح قضيتنا المصرية مني في هذه الأيام التي أرى فيها كل الطبقات مجمعة بقلوب متحدة متجهة نحو ذلك الطالب الاسمي . وما دام فلاحنا صاحب الجلاية الزرقاء ، وعاملنا وزراعنا ، ومهندسنا ، ومحاميننا ، وأميرنا ، وكبيرنا ، وصغيرنا ، كلهم يطلبون هذا الطالب فلا معنى أن لا نصل إليه . ولقد استبشرتم أن في البلاد وزارة تعمل على تأييد مطالبكم وأنا مستبشر استبشاركم وأريد أن أضع يدي في يدها لنسعى في تحقيق مطالبكم وما دامت الوزارة والوفد من تكمنين على قوة اتحادكم فلا بد أن نصل إلى تحقيق مطالبكم ان شاء الله

خطبة معالي الرئيس
بالمدرسة الإعدادية

في ٥ مايو ١٩٢١

أني متشكر لكم واعتقد انه بعد ثمانى سيكون كل واحد منكم سعداً وتصبحون جميعاً
في مباء مصر سعوداً
البلد الآن شبابه وشيوخه ونساؤه كاهم نقرأ واحداً لا يسير الا لشيء واحد وهو
الاستقلال التام ومستنالون رغم كل مكابر وكل مسيء ان لم يكن عاجلاً فاجلاً. يتخذون
كل الوسائل لمصادرة شعوركم ولكنهم لا يمكنهم محو هذا الشعور مهما اتخذوا لذلك من
الوسائل ومهما ضغطوا على شعوركم وبمثل هذه الوسائل يتقوى الشعور في قلوبكم وانهم
لا يمكنهم أن يفعلوا كل شيء ينزع ذلك الشعور
وانني كما رأيت جماعة مثلكم تتجدد عندي القوة وما أقول عنها الا انها قوة الالهية

في الوفد البنهاوي

في ١٥ مايو

أني معجب باخلاصكم ووطنيتكم راجياً الموتي عز وجل أن يعيد علينا وعليكم وعلى
افراد الامة المصرية هذا الشهر المبارك ان شاء الله بالاستقلال التام

خطاب معالي الرئيس

في حفلة موظفي الحكومة المصرية

التي أقاموها بفندق الكونتنتال تكريماً لمعاليه وصحبه الأكرمين

في يوم ٦ مايو سنة ١٩٢١

أيها السادة

أقدم لحضراتكم بالنيابة عن زملائي وبالأصالة عن اسمي عبارات الشكر على هذا الاحتفال الباهر وعلى هذا التكريم الجليل وأنا استسمحكم أن أكون اليوم جباناً فيكم لأنني رأيتكم جميعاً مملوئين بالحماسة والفيرة الوطنية وبالشهامة والاقدام وهذا الذي كنت أريده عند ما كنت وناديت باستقلال البلاد

أؤكد لكم أنني أشعر في هذه اللحظة أنني أقل منكم شعوراً بواجبي فلا يحق لي أن أخطب فيكم فقد وجدت فيكم روحاً أقوى من روحي . وإذا مت اليوم فاني خالدهم فكلكم سعدوا أكثر من سعد . لهذا لا أريد أن أكون خطيباً اليوم ولكنني أريد أن أكون قصصياً أقص عليكم شيئاً من تاريخ المفاوضات لم تعلموه لغاية الآن

في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ وردني تليفراف من صاحب المعالي عدلي باشا يكن يقول فيه : « أرجوك أن لا تبدي رأياً في الاعلان الذي اصدرته لجنة ملتر قبل أن يصل اليكم مني كتاب بالتفاصيل » . لذلك تأخرت بضعة أيام عن ابداء رأيي . ثم وردني كتاب منه مع حضرة زميلي على بك ماهر ومعه صورة من الاحاديث التي جرت بين الوزراء الثلاثة عدلي ورشدي وثروت وبين لجنة ملتر وفي هذا الخطاب يدعو هؤلاء الاصدقاء (وقد كانوا اصدقاء) أن أعود الى البلاد . والخوا على وعلى زملائي في العودة قد اولنا وقررونا أن هذا الاعلان لم يغير الحالة وأجبناه بذلك

وفي ٩ مارس كتب عدلي باشا يقول أن ملتر توجه الى لندرا وأنه يريد المفاوضة في لندرا وينتظر منى جوابا ولكن مسألة المفاوضة في لندن ربما تقتضي بحثاً وتأملًا فهل تسمحون بأن احضر اليكم لا كون معكم مدة البحث والتأمل ؟ فان وجدتم فائدة من وجودي فسأعجل بحضوري اليكم واجعله في شهر ابريل بدل شهر مايو الذي عازمت على السفر فيه الى أوروبا

كتبت اليه تلغرافا بأننا ننظر قدومه . فأجابنا بتلغراف آخر : ارجو أن نخبروني بالتفاصيل

دهشنا لهذا السؤال لانه هو الذي طاب أن يحضر الينا وهو الذي عرض علينا أن يكون معنا مدة التروى فما معنى هذا السؤال ؟

ومع ذلك كتبنا له تلغرافاً بأننا نريد مبادلة الآراء معه .

حضر عدلي باشا ودخل في الوفد . وكان الوفد متجداً . . . ثم حضر جلسات الوفد كواحد من أعضائه بل من اكبر أعضائه ان كان فيهم كبير وصغير

في أثناء ذلك حضر مستر هرست ودعا لوفد باسم لجنة ملتر الى السفر لندرا لأجل المفاوضة للوصول الى اتفاق أساسه استقلال مصر وضمان المصالح الانجليزية ومصالح الجانب

وبعد مناقشات معه اتفقنا على اجابة الدعوى على قاعدة ان يتوجه بعضنا الى لندرا ويبقى الآخرون في باريس . وأردنا إعلان ذلك للإامة فكتبت تلغرافاً قلت فيه : - « دعت لجنة ملتر الوفد بواسطة أحد أعضائها مستر هرست المستشار القضائي بوزارة الخارجية . . . الخ »

كتبت نفسي هذا البلاغ للإامة وفي وقت إرساله حضر عدلي باشا فاطلع عليه قال : - « حسن وليكن ما المناسب لذكر وظيفة المستر هرست المستشار القضائي ؟ »

عجبت بهذه الملاحظة لأن الرجل في الواقع مستشار الخارجية والبلاغ لا يدل إلا على أنه حضر اليها من قبل لجنة ملتر لا غيرها . ونشأ عن ذلك مناقشة انتهت بحسب عدلي باشا غضباً شديداً وبانصرافه لأنه توهم ضرراً من ذكر هذا الوصف في المطابق للواقع . بعد ذلك عاد وحدثنا هذا الوصف طبقاً لرغبته وحسباً للتزاع وأرسل التلغراف خالياً منه .

ومن حسن المصنف ان الجرائد الانجليزية لما نشرت هذا التعارف اضافت من عندها هذا الوصف الذي حذفناه (ضحك)
لا اريد ان اشرح لكم ما قام بنفسى من هذه الحادثة وانتم يمكنكم ان تستتجوه من انفسكم .

ذهب قسم منا الى اندرا وهم حضرات محمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمى وعلى بك ماهر لأجل أن يتأكدوا من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنظر لمطالب الأمة المصرية في الاستقلال التام . ثم كتبوا اليها عدة مرات بأننا نذهب للمفاوضة وألحوا في ذلك غاية الإلحاح بالتعارف والتفون وقالوا إن التخلي عن المفاوضة مسئولية كبرى لا يمكننا أن نتحملها فيجب ان ندخلها

لذلك الإلحاح ترددت كثيرا ولكنني سافرت لاجبراً عني ولكن باختياري خروجاً من كل عهد ولا رى ما وراء هذه المفاوضة فان كان خيراً حملته لبلدى ، والا عدت حيث كنت

ذهبنا لاندرا وكان الاتحاد تاماً بيننا . . . وتداولنا مع لجنة ملتر سبع جلسات من ٥ يونيه الى ٥ يوليه . وكان من المتفق بيننا وبينها أن تكون المداولات لاستطلاع الآراء وتبادل الأفكار حتى يعلم كل فريق ما عند الآخر من الآراء في المسائل المختلفة من غير تقرير شئ ثم يعود فنبتدىء من حيث ابتدأنا أولاً فتبحث كل مسألة وتقرر فيها ما يحصل الاتفاق عليه .

بعد هذه المحادثات اتفقنا في ٥ يوليه سنة ١٩٢٠ على أن يضع كل فريق مشروعاً متضمناً لما فهمه من تلك المحادثات . واشتغل كل بوضع مشروعه ولم يرد أن تقدم مشروعنا حتى نطلع على مشروعهم

وقد أرسلوا الينا مشروعهم في ١٧ يوليه فوجدناه مخالفاً كل المخالفة لما جرت عليه المحادثات .

استغربنا وهممت بمغادرة اندرا ولكن كثيراً من الآراء كان يحيل الى البقاء فبقينا وأرسلنا مشروعنا الذى قررناه بالاجماع (لاننا الى ذلك الوقت كنا متحدين . . .) وقررنا بالاجماع رفض مشروعهم . وبعد ذلك جاءنا من لورد ملتر خطاب يقول فيه :
«اطلعنا على المشروع المرسل منكم اليها فوجدناه يختلف كل المخالفة في المبنى والمعنى

عن كل ما وافقنا عليه أو توقعناه : لذلك لا يمكننا قبوله لان يكون أساساً لاستئناف المناقشة ، واذا كان هذا المشروع يعبر بالدقة عما نسمون بالحصول عليه فان تقديمه جماعى أشعر أكثر من ذى قبل بقلة نجاح محادثتنا ، وكثيراً ما ملنا للتساهل فى أمور تشككتنا كل التمسك فيما اذا كان من الحكمة التساهل فيها ولم يكن هذا الا بقصد اكتساب قبولكم الصريح للنقط القليلة التى نعتبرها تحفظات لا مندوحة عنها والتي نرى أنفسنا مضطرين الى التمسك بها فان لم ترضوا بها فلا سبيل الى استئناف المفاوضات »

بناء على ذلك أردت أيضاً أن نعود الى باريس وبالفعل حصلنا على جوازات السفر وكتبنا جواباً لما نر نبدي له الاسف لحية ظننا فى التوفيق ونستأذنه فى السفر كما تقضى به الواجبات الادبية . وقبل أن نرسله اطالع عليه عدلى باشا فذهب بصورة منه الى ملر وعاد قائداً أن لورد مانر لم يخطر بباله قطع المفاوضات وأنه اتفق معه على أن يبحثنا معاً عن طريقة مرضية للطرفين بقصد استئناف المفاوضات فعدلتنا عن السفر

ثم إن عدلى باشا وضع مشروعاً فى ثلاث عشرة مادة اشترك معه فى وضعه رشدى باشا ولطفى بك السيد وقدمه من تلقاء نفسه حوالى ٢٥ يوليه الى لجنة مانر من غير علم لنا بشئ من ذلك . ثم سمعت به همساً وأطلعت على صورة منه فوجدته يرمى الى تأييد الحماية على البلاد (تصفيق وهتاف متكرر يسقط عدلى باشا)

ويمكنكم أن تطالعوا على هذا المشروع فتجدوا فيه مميزات الحماية بأخص معانيها . ولذلك أنكر عدلى باشا أنه مشروع وقال أنه مذكرة (توتة) كان كتبها أمام مانر يوم أن استلم منه مشروعه الاول . فأعادها اليه تذكرياً له بها ، وهذا مخالف للحقيقة . لان المذكرة قصيرة جداً فيها ثلاث مسائل صغيرة أو اربع وأما هذا فمشروع مبوب مفصل فى ثلاث عشرة مادة أخذ فيه من مشروعاتنا ومن مشروع ملر ومن مذكرته وأضاف الى ذلك شيئاً من عنده فخرج مشروعاً تاماً . وهو مشروع لطيف من حيث هو مشروع حماية !!!

قدمه لان يكون أساساً لاستئناف المفاوضات . وبالطبع ظن ملر ولجنته أن لنا يداً فيه وأتفق به

أخذ بعد ذلك عدلى باشا من ٢٥ يوليه الى ١٠ أغسطس يجتمع ملر ولجنته ويأتى فيحضرنا بما جرى . وكثيراً ما قلل لنا إن البت فى المسألة الفلانية تأجل الى المفاوضات

بين الوفد واللجنة . مسائل كثيرة تأجلت الى المفاوضة بين لجنة ملر والوفد !
وفي ١٠ أو ١١ أغسطس سلم لنا عدلى باشا مشروعاً هو النسخة الاولى
للمشروع الذى عرض عليكم مع تعديل خفيف . فلما قرأته أقشعر بدن لاني وجدته
حماية صرفاً ولا يمكن قبوله . وقلت لعدلى باشا اني لا يمكنني أن أقبل هذا المشروع ولو
قبلته لحكمت على الامة بالاعدام والسكنت مستحقاً للاعدام أمام ضميري وذمى
بعد ذلك دعانا ملر في وزارة المستعمرات لبدء الملاحظات عن هذا المشروع
(الذي عمل ليكون أساساً لاستئناف المفاوضات)

فذهبت مع عدلى باشا الى وزارة المستعمرات وأردت ابداء ملاحظاتي . فقامت عن
النقطة العسكرية

« أنها صعبة ولا يمكننا قبولها وبما انكم حلفاؤنا فبحكم المحالفة نضع على القتال جيوشاً
منا ، واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف فنضع بدلها من عندنا ١٠
واذا كنتم تريدون ١٠ فنضع ٢٠ من رجالنا وبمصاريف من عندنا . » فلم يقبل
فقلت « نضع عساكر من عندنا ويكون لهم ضباط من عندكم » فلم يقبل .
وقال : « نريد أن نكون ضيوفكم »

فقلت : « على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا مكان واسع جداً ندير إدارته
لكم للمدة التي تشاءونها »

فأجاب : « لا نريد أرضاً فعندنا منها الكثير وانما نريد شيئاً آخر »

فقلت : « نأسف فان هذا هو الذي لا نرضاه »

فقال : « وماذا بعد ذلك ؟ »

فقلت : « موظف الحاقية لا لزوم له لان انجلترا نحل بمقتضى هذا الاتفاق محل
الدول الممتازة التي ليس لها موظف في ادارة الحكومة فكيف يكتسب من ينوب عنها
حقاً ليس لها »

فقال : « انك تعارض في أساس المشروع وهو لا يقبل المناقشة فاما أن يترك كله
أو يترك كله »

ومع أن عدلى باشا كان حاضراً تلك المناقشة فانه لم يقل ما كان قد قال لنا من أن
هذه مسائل أقيمت للمناقشة فيها بين الوفد ولجنة ملر ولم يمتنع بأي اعتراض كان

ثم تكلم معه بالانجليزية برهة حدثني نفسي فيها بالانصراف من المجلس ولكن كلفني غيظي فلربما يكون في بقائي مصالحة الامة .

ثم قال لي من بعد ذلك « وماذا عندك أيضا ؟ »

فأجبت : « ما دام الامر كما قلت وان المشروع لا يحتمل المناقشة في أساسه وأما ان يؤخذ كله او يترك كله فلا يمكنني أن أتكلم »

وانصرف أنا واستبقى هو عدلي باشا وبعد قليل لحقني عدلي باشا وركب معي ولم يقل لي شيئاً عما دار بينهما بالانجليزية ولا بعد خروحي

ولما عاتبته على ذلك في باريس أجاب أن ماير كان يقول له : « يظهر أن العمل الذي عملناه ضاع سدى » ولو أن صاحب المعالي أخبرني بهذا الامر عقب حصوله لكان لي خطة اخرى وشأن آخر

والكتم اجتهداً بعد ذلك في أن تنهى المفاوضات وأن تستشار الامة

جاءني رسول من عند ملتر وسألتني عن موضوع الخلاف : فقلت (أولاً) - إلغاء الحماية - (ثانياً) - النقطة العسكرية ، (ثالثاً) - الشرط التعليقي ، (رابعاً) - الموظفين الانجليز في الحفانية ، (خامساً) - مستشار المالية ، (سادساً) - الحقوق التي تعطى لانجلترا لتمكينها من ضمان مصالح الاجانب الى آخر ما هو موضوع تحفظات التي أبدتها الامة فيما بعد وقلت إن تعديل المشروع بها يجعله صالحاً للعرض على الجمعية الوطنية ولكنه بدونها لا يكون صالحاً

يوسفى جداً أن أقول لكم إنني أؤخذت على هذا مؤاخذه شديدة . وأنكروا على ان أمل على هذا الانجليز هذه التعديلات وان أقول له إنه بها يمكننا أن نعرض الامر على الجمعية الوطنية ودونها لا يمكن عرضه

وقالوا « اذا أدخلت هذه التعديلات على المشروع فأذا تمضيه واذا لم تدخل فتعرض الامر على الامة وان هذا هو رأينا . »

قلت « لكم رأيكم ولى رأيي . »

قالوا « التضامن . »

قلت « التضامن مطلقاً في مخالفة الاحساس الذي عاهدنا الامة عليه وافعلوا ما شئتم . أماكم كل ما تشاءون ولكنكم لا تشاءون أن تستلجعون من ظهر وني عليه سوطه وان

أمضى مشروعاً ضد ضميرى واعتقادي ومصلحة بلادى ، وقلت وما أريد انشقاقاً بل أريد أن تبقى الوحدة بيننا ، ولذلك ما أريد أن أشهر بكم ولكنى أطلب اليكم أن تكونوا على الحياد وأن تعرضوا المشروع بالبراهنة والذمة »

جاء حضرات المندوبين وعرضوا الامر على الامة فأتى أن أذكر شيئاً مهماً جداً وهو أن المشروع الاول الذى وصلنا من ملتر مع المذكرة (النوتة) التى كتبها عدلى باشا بحضور ملتر اذا جمعا كان منهما مشروع أقل عبوباً من المشروع الذى عرض عليكم بكثير جداً

وأقل الفروق بينهما انه فى المشروع الاول كان الامر فيها يختص بسريان التشريع على الاجانب . ان الممثل البريطانى له حق المعارضة فيه عندما يكون غير متفق مع قوانين الدول ذوات الامتيازات . وكان لمصر اذا لم توافق على هذه المعارضة أن ترفع الامر الى عصبة الامم . وكان هذا شبه حق اكتسبناه ولكن فى المفاوضة التى حصلت بين اللجنة وعدلى ضاع هذا الحق وسحب منا ما كان أعطى لنا برضاهم . فانه :-

(أولاً) كان يعطى لمصر حق الاستئناف فى عصبة الامم .

(ثانياً) كان يجعل مصرفى صنف واحد مع انجلترا اذ يجعلها تنقضى معها أمام العصبة (ثالثاً) كان فى هذا المشروع ان مصر تعقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات بمساعدة انجلترا ، فجاء المشروع الثانى وسحب هذا الحق ، وجعل انجلترا تعمل وحدها مع الدول ، وليس لمصر الا أن تصدر المراسيم بتنفيذ ما تتفق عليه انجلترا مع الدول

ثم أقول انه من يوم ٢٣ يولييه الى ١٢ أغسطس (سنة ١٩٢٠) لم يحصل مطلقاً بين الوفد وملتر مفاوضات . وهذا المشروع الذى عرضه عليكم وقالوا عنه انه مشروع ملتر وزغلول ليس مشروع زغلول مطلقاً . انى أبرأ الى الله منه . فلم اشترك فى حرف منه . وانما عدلى باشا هو الذى سعى فى احضاره وقد ترنم بذلك أصحابه حتى أنهم غنوه بأنه المشروع الذى توسط فى احضاره عدلى باشا ليكون له وحده خوار احضاره وكانوا يهتفون له . وقال عنه عبد العزيز بك فهمي انه استقلال ونصف وهو أول رجل كان يقول أن هذا المشروع يصلح قاعدة لاستئناف المفاوضات

سمعوا لا تقصمهم وذمهم أن يطعنوا على الوفد وأن يعملوا على هدم الوفد طبقاً للبرامج التى وضعه عدلى باشا ليقهر عليه وزارته

وبهذه المناسبة استطرد الكلام الى نقطتين هولوا فيهما كثيراً وهما الخاصتان بالنقطة العسكرية وبالمساعدة التي تقدمها مصر لانجلترا في زمن الحرب
فمن النقطة الاولى سمعتم دفاعنا فيها وأهملت دفاعاً كثيراً مراعاة للوقت
تداولنا في هذه النقطة مراراً قبل الدور الاخير . وأخيراً قدمنا مشروعنا وذكرنا
فيه « أن لانجلترا اذا رأت لزوماً أن تنشيء على مصاريقها بالشايطي والاسيوى لقتال
السويس نقطة عسكرية المساعدة على صدماء عساه يحصل من الهجمات الاجنبية على
هذا القتال »

« وان تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين
من الطرفين بعدد متساو »

« ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطي لبريطانيا أى حق في المداخلة في
أمر مصر . ولا يخل أدنى إخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي
تبقى خاضعة لسلطة مصر مطابقة فيها قوانينها كما لا يمس بالسلطة الخولة لمصر باتفاقية
القسطنطينية المحررة في اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس »
وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر
لمعرفة اذا كان استبقاء هذه المنطقة لم يعد له لزوم وما اذا لم يكن ممكناً لمصر وحدها
العناية بالمحافظة على القتال وفي حالة الخلاف يرفع الامر لعصبة الامم »

والآن يريدون أن يشوهوا الوفد ويقولوا أضع الوفد استقلال البلاد . وإني وأنا
وكيلكم افتخر كل الافتخار بهذا المشروع الذي به حفظت حقوق مصر . ولكن انجلترا
لم تقبله

وعن النقطة الثانية وهي الخاصة بالمساعدة التي تقدمها مصر لبريطانيا في زمن الحرب
زعموا ، ويؤسفنى أن هذا الزعم يصدر عنهم وهم الذين اشتركوا اشتراكاً فعلياً في المشروع
وفي وضعه ، زعموا أننا قدمنا هذه المساعدة من تلقاء أنفسنا . كلا ! وتاريخ المسألة ان لجنة
ملبر قالت : « نريد أن ندافع عنكم ولا نسمح مطلقاً لدولة أجنبية أن تعتدي عليكم وأن
نقعد معكم محالفة تأخذ بريطانيا فيها على عاتقها الدفاع عن سلامة أرض مصر » عرضوا
ذلك فتداولنا فيه ورأينا أننا اذا نحن قبلنا هذا العرض بلا مقابل فيكون الامر حماية
ويكون لانجلترا الحق على مصر انما تأخذ منها ما تريد أو كرها كل ما تريد ، شأن

الدولة الحامية للامة المحمية

فلذلك، قلنا « لا نقبل أن يكون هذا مخالفة ، فان المخالفة تقضى على الحلفاء بالازمات متبادلة ، ولكن بما أنكم أفوياء ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبيرة جداً فلا يمكننا أن نقدم لكم أموالاً ورجالاً في كل حرب تدخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التي نقدمها في زمن الحرب محدودة »

قلنا ذلك لنزيل الحماية ونحقق معنى المخالفة ولنتقي بالقليل الضرر الكثير ولكن لم نتكلم عن مواصلات ولا طرق نقل حتى جاء مشروعههم وفيه :
وانه نظراً للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى لقيامها بضمان سلامة مصر ونظراً لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ موااصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق والشرق الأقصى فمصر تعطى حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضي المصرية وحق استعمال الموانئ ومحال الطيران المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصري ، ومن المحافظة على موااصلاتها مع أملاكها المذكورة »
فقانا « ذلك ما لا يمكن قبوله »

ولهذا افكرنا في النص الذي وضعناه في مشروعهنا وهو : -

« يوافق الطرفان على عقد مخالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ - تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل

تعد يحصل من جانب أي دولة من الدول

٢ - عند حصول تعدى على الممتلكات البريطانية من جانب أي دولة أوربية ولو لم

تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشرة فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حرياً من تسهيل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد باتفاق خاص »

أظن الوفد لم يرتكب خطأ في هذا فانه يجب أن يأخذ ويعطي ، يعطي القليل وبأخذ الكثير وما دام يجب أن تتحالف فيجب أن تكون المخالفة من الجانبين والا تكون حماية صرفاً

لم نكتف بهذا المميز بل وضعنا مميزاً آخر وهو أن تكون المخالفة مؤقتة لمدة

ثلاثين سنة

وأني أفتخر أنا وزملائي بهذا المشروع الذي منعت الرقابة نشره
فمن هذا يتأخر أن الذين انشقوا وأرادوا أن يقطعوا على الأعمال التي تمت بمساعدتهم
واشتراكهم إنما أرادوا أن يسبوا إلينا شخصياً ولو جر ذلك إلى إساءتهم أنفسهم على حد
قوله : اقتلوني ومالكاً معي ، ولكن مالكاً لا يقتل فليقتلوا هم وحدهم دون مالك
(تصفيق حاد)

تمت الاستشارة على الطريقة التي تعلمونها . حق أني ما تركت وسيلة من الوسائل
في أن يكون عرض المشروع عليكم بالذمة والنزاهة . ولكن ماذا أصنع ؟ غلب القضاء على
والحمد لله على أن الأمة بقضة فانها قيدت القبول بالتحفظات والزمنا بالسعي في ادخال هذه
التحفظات على أساس المشروع . فأتشكر لامتى على هذا الاحساس الطاهر الذي نجانا
من ذلك الشر المستطير

وقبل أن أنتقل من هذه النقطة اذكر أمراً لحضرة زميلي على بك ماهر أشكره
عليه كثيراً فانه اشتغل شغلاً كبيراً في الاستشارة وكان لعمله أهمية كبرى في ابداء هذه
التحفظات (تصفيق وهتاف للى بك ماهر)

جاءت التحفظات على يد المندوبين واستخلصنا منها أهمها . وكان عدلى باشا في
باريس يتوهم أن الأمة قبلت المشروع . وكان يشتغل بالبحث عن إمكانية لاقامة الوكالة
المصرية بباريس (ضحك)

هنا ابتداء الدور الثاني من المفاوضات . سبق عدلى باشا إلى لوندرة وقبل ذهابه عرض
على بعض الانكليز بحضوره وبحضور عبد العزيز بك فهمي أن أشكل وزارة لأجل
تقييد المشروع فرفضت وقالت أني لا أبغي أن أكون وزيراً لا مرءوساً ولا رئيساً
بل خادماً للأمة

ذهبت إلى لندرة مع ثلاثة من زملائي وبقي الآخرون في باريس فقابلني عدلى
باشا في مساء وصولنا وقال أنه تقابل مع ملر وراه مشغلاً بتأليف وزارة الثقة
لتنفذ مشروعه فقلت « لم يأت بعد دور التنفيذ »

قال « ولم لا تقبل أنت ان تؤلف وزارة ؟ »

قلت « مطلقاً ! لان البلاد تحت الحماية ولا يمكن أن أقبل وزارة في حماية والمشروع
على ما هو عليه حماية فلا أقبله ولا أسمح لغيري أن يقبله »

فقال « ستقابل ملر غداً »

قابلت ملتر في اليوم التالي وأخبرته عن تحفظات الامة فأني أن يقبل البحث في شيء منها وقال اني أعلم من الجرائد أن الامة قبلت المشروع فقالت «انها لم تقبله الا مع التعديلات» فقال «اني أريد أن أسمع من عرضوا المشروع على الامة» فقالت «ان هؤلاء مندوبون من الوفد وقد أدوا الوفد حساباً عن مأموريتهم واني أعرض عليك نتيجة هذه المأمورية» فقال «ان هؤلاء ليسوا مندوبيكم ولكنهم زملاؤكم واذا لم يسمعوا يعضبوا وهم منك بمنزلة زملائي مني فلا يمكن أن أميز بعضهم عن بعض والا استاءوا مني» فقالت «انهم زملائي نعم ولكن من كلف منهم بمأمورية فانما يؤدها لحساب الوفد لا لحساب غيره» وانك اذا كلفت بعض زملائك بمأمورية ثم أخبرني بنتيجتها فلا أتجاسر أن أقول لك اني أريد أن أسمع ذلك المندوب» عند ذلك تراجع وقال «اني أريد أن أسمع من هنا» فقالت «حسن» وهؤلاء كنت أريد أن أصحبهم معي، ولكن عدلي باشا أخبرني بانك تريد مقابلي وحدي. ثم اتفقنا على تحديد جلسة في يوم ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ لنحضرها معا

وفي جلسة ٢٥ اكتوبر كنا أنا وعلي بك ماهر ومصطفى بك النحاس وعبد العزيز بك فهمي وعدلي باشا وتكلمنا كثيراً في التحفظات. ولقد هنا فيها لورد مانر مصطفى بك النحاس وعلي بك ماهر على ما قاما به هما وزملاؤهما من عرض المشروع واستمالة الامة الى قبوله خصوصاً بالنفاسير التي أبدوها. فقالت «حقاً انهم يستحقون التهنئة لانهم تعبوا وفسروا المشروع بتفاسير أقررتهم عليها فلتدون هذه التفاسير في المشروع» قال «لا. اننا لا ندون شيئاً ولا نغير شيئاً من المشروع الذي أمضيناه»

أخذت أتكلم عن التحفظات واحداً فواحداً الى أن وصلت للتحفظ الخاص بالمستشار المالي. فقال عدلي باشا أن ملتر سبق أن تشدد في هذه النقطة وأنت قبلتها دون الموظف بوزارة الحفانية. فرددت عليه في الحال بقولي انما أبدي الآن التحفظات التي قدمتها الامة. وكانت هذه هي الكلمة الوحيدة التي نطق بها عدلي باشا في هذه الجلسة

وفي الجلسة الاخيرة التي عقدت في ٩ نوفمبر بحضور الوفد جميعه ولجنة ملتر تكلمت بعد ان تلا علينا مانر مذكرته وقالت له اني أحفظ لنفسى الحق في أن أجيبك بالكتابة بطريقة هادئة

ولكن لى لا أجعلكم تحت أي تأثير يفيد قبولنا بما فيها أسارع من الآن فأقول لكم انه لا يمكننا أن نقبل ولا أن نسعى لاستمالة الامة للاتفاق على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات . ولا يمكن للوفد ولا لاي مصرى للامة أقل ثقة فيه أن يقبل المفاوضة على أساس هذا المشروع قبل تعديله ، ولا أن يدعوا الامة المصرية الى الاتفاق مع الانجليز قبل التحقق من أن الحماية لاغية . ومن يتصدى لذلك فانه يسقط قبل أن يرتفع كلامه الى الآذان . ولقد قلتم انتم لامتكم في ٤ نوفمبر الى مجلس اللوردات انكم ضمنتم لها كل ما تطالب . قلتم لها ان الاصلاحات التي تمت في مصر مضمونة ، وان مصالحكم في مصر مضمونة وأن تصحيح مركزكم في مصر مضمون . فاكتمبتم بذلك استحسان سامعكم من مواطنكم . ولكن أنا اذا عدت الى بلادى فماذا أقول لهم ؟ هل أستطيع أن أقول لهم وقد ناروا ضد الحماية : ان الحماية ألغيت أو ان استقلالكم مضمون وليس في يدي ضمان بذلك ؟

عند هذا قال عدلي باشا - وهذه هي الكلمة الوحيدة التي نطق بها في هذه الجلسة أيضا : - « يمكنك أن تقول أن إلغاء الحماية محتمل جداً . » فرددت عليه « ليس عندي شيء من اللجنة يمكنني الاستناد عليه في هذا التصريح »

كان عدلي باشا والمنشقون من الوفد يشغلون ايل نهار في إقناعنا بأن نعمل على تنفيذ مشروع ملتر . مساعي كثيرة بذلت احسست بها وشعر بها أيضا اخواني المخلصون وتردد صداها عندكم حيث طارت بها الاخبار . ثم رأينا لمصلحة البلاد ألا يعتمد الانكليز على أحد فيها ، وانه اذا كان هناك أحد يحدث نفسه بمساعدتهم في ذلك فيعدل عن هذا الفكر ولهذا فانه لما حامت الشكوك ضد عدلي باشا تحادثنا معا واتفقنا على أن يكتب هو تافرافا بأنه ان يعمل شيئا يغير اتفاقه مع الوفد وأرسلت أنا تافرافا ينفي ما كان نسب اليه ونشر كل منهما في الجرائد

ولكن عدلي باشا بعد ان عاد في نوفمبر الى مصر رأينا أعوانه وأنصاره يسعون بكل الوسائل في تفريق كلمة الامة بدعوتها الى الدخول في المفاوضة على أساس مشروع ملتر تعديله إفساداً لخطة الوفد ومناوأة له وهؤلاء هم الذين سموا دعاة التردد والهزيمة كنت أحب أن أترسل معكم الحديث الى آخره ولكني ان فعلت أخرج عما رسمته لنفسي أمامكم من ان اكون قصباً ولا أريد أن اكون خطيباً ، ولذلك اتعمل

لنفسى خطب خطبائكم ان رضوا أن يشرفوني بهذا
واختتم كلامى بأن اكرر الشكر الجزيل لحضرات الموظفين الذين أراهم أحق منى
بالتكريم فانهم قاموا بهذه الحفلة رغم التجهيزات والخطر فوق رؤوسهم وأما أنا فليست بمهدد
أصلاً (تصفيق شديد وهتاف متكرر)

كلمة الرئيس في عيد الفطر المبارك

في غرة شوال سنة ١٣٣٩ - ٧ يونيو سنة ١٩٢١

كنت أود ان يكون أول عيد أعيده فيكم بعد طول غيبتى عنكم عيد الهدوء والصفاء
ان لم يكن عيد الحرية والاستقلال ولكن أتي القدر بغير المراد وأبت سياسة الوزارة الا ان
تكون البلاد في حزن وحداد اذ فقد الكثير من العائلات قتيلاً في عنفوان الشباب لغير
ذنب جنوه سوى التظاهر بشعورهم الوطني وزادت حوادث اسكندرية هول المصاب
ففاضت عدة أرواح طاهرة من الاجانب والوطنيين وسال كثير من الدماء الزكية
وأوذيت الحرية في أغلب مظاهرها فعم الكدر جميع الأنحاء ولم يبق الا تبادل عبارات
العزاء ولهذا أتقدم الى جميع سكان القطر بلا استثناء بعبارات التعزية الخاصة على هذه
المصائب الفادحة وأضرع الى الله سبحانه وتعالى بحرمة شهر الصوم المبارك وببركة هذا
العيد المجيد أن يحفظ الوطن من شر ذوى الدسائس والفتن ومن خطر الثقة المختلصة
والاعتماد المنصوب وأن يقوي بالمحائب قلوبنا ويشد بالاتحاد أزرنا وأن يبارك في جهودنا
وينير الطريق أمامنا ويبلغنا في القريب العاجل آمالنا انه على ما يشاء قدير

خطابات معالي الرئيس

في بيت الامة في ايام العيد

*
* *

أول يوم العيد

- ٢٢ -

في وفد جمعية اتحاد الشبان المسيحيين

أن رؤياي الشبيبة تبعث في قوة هائلة وتبث في سروراً ونشاطاً وتقوى رجائي في
حسن المستقبل إن شاء الله
ان هناك خصوماً داخليين يبحثون عن هدم البناء الذي تأسس على أسس
الضحايا للمزينة ، يسمعون ليل نهار في هدم هذا البناء ولكن يربح أعدتنا ان هؤلاء
الخصوم قليل عيدهم ، ضعيف في قلوبهم ، شأنهم شأن كل ياحث عن مصاحبه الشخصية
ونحن لا نخشاهم ولا يكنا نخذروهم وسيتلاشون أماينا كما يتلاشى الباطل أمام الحق
» يحاربونا بسلاح مفلول اذ بنهموتنا اتنا نسعي لغرض شخصي ولكن المصلحة
العامة هي التي جعلناها نصب عيوننا ولا بهداً لنا بال حتى تتحقق ، أما هم فيسمعون الى
وظائف والى ترقيات ونحن لا نريد شيئاً من هذه الاعراض الزائلة ، لا نريد الا مصلحة
البلاذ التي هي فوق كل شيء وهي الخالدة

يقولون ان المظاهرات مصطنعة ولكن كبرت كلمة تخرج من أفواههم ان يقولون
الا كذبا وما كادهم منها الا انها طبيعية اذ من ذا الذي يرضى أن يعرض صدره للرصاص
لموت ميتة مصطنعة ؟

يقولون اتنا نقرر بالامة ونضللها والله يعلم والامة تشهد من هم المنزرون وليس ما يقولون هو الواقع الذي يشعر به كل منكم
 اننا ما دمنا متحدين وما دمنا قد تنبنا الى اعمالهم فلا يمكن ان نفتخر باقوالهم مطلقاً
 يقولون انهم حصلوا على ثقة الامة وهذه مضحكات لانهم استعملوا كل قوة للحصول على توقيعات اصحابها ليسوا معهم وسبأني يوم يعرف فيه أمرهم
 انا موقنون ان الانجليز لا يفارضون قوما سحبت الثقة منهم واذا لم تعرض الامة الانجليزية عنهم فان عملهم مرفوض فليذهبوا غير موثوق بهم ولنا مسئولين عن اعمالهم
 وختم معاليه كلامه بالشكر وبالدعاء الى الله أن تعود مثل هذه الايام على مصر وهي متمتعة بالاستقلال ولما أتم معاليه كلمته علا الهاتف
 « لا رئيس الا سعد ، ليحيى الوفد المصري لتحي مصر »

في وفد مدرسة دار العلوم

الماقية لله ولانحدكم ثانياً وليس اليوم يوم خطابة ولكنه يوم بكاء وعزاء وأن
 الامة تشهد من بعد الله أن الضحايا ذهبت فريسة السياسة الفشومة

ثاني يوم العيد

في وفد البورسعيدين

لقد برهنتم على وطنية صحيحة وشعور راق وأنى اشعر بميل خالص نحوكم وأرى
 انكم متضامنون تضامناً حقيقياً على العمل لاستقلال بلادكم وأنا اقدم لكم من صميم
 عواذى تشكرانى القلبية وتسألينى الزكية على من أوفدكم الى قنصرتكم

أنا لم قتلك هبلاً سوى أنا كما تظاهر بما تكنته قلوبنا نحو من خالفت أعمالهم
أقوالهم وأن حركتنا الوطنية حقيقة قمنابها وتعرضنا من أجلها بدون خوف ولا وجل
شكفت من مات وسجن من سجن ونقي من نقي فهل كان كل هذا صناعيا ؟ كلا فليس
بمصر قلوب تشتري ولكن فيها قلوباً مفعمة بحب الوطن ولا عدة لنا إلا حب أوطاننا
والإخلاص فقط وسيأتي يوم يملو فيه حقنا على الباطل

في وفد طنطا

اني اتقبل تمازيكم بكل شكر وثناء وحقيقة نحن جديرون بأن يعزى بعضنا بعضا
على هذه المصائب التي تتوالى علينا من جراء سياسة غشومة
أتت الوزارة فأصدرت بياناً خلب الألباب وسحر العقول وظنت الأمة أن الوزارة
ستنفذ البيان ولكنها عملت على عكسه فقد صادرت الحرية في أخص مظاهرها
يدعون أن المظاهرات البريئة كانت مظاهرات صناعية ، يدعون هذا أمام أمة تعلم

بحقيقة ما يجري بينها

أن المظاهرات لم تكن في قمة واحدة ولم تصدر من طائفة خاصة بل كانت
تتعد في أشهر المدن وفي البنادر وفي القرى وكل من رآها عرف أنها صادرة عن
شعور صحيح

رجوت الأمة أن توقف المظاهرات حقناً للدماء واستبقاء لارواح قياتنا الأبطال
فلبت ولها الشكر على ذلك

أن هذه المظاهرات هي التي كانت معبرة عن شعورنا منذ نهضتنا وكان خصومنا
يقولون ما يقال اليوم من أن هذه المظاهرات صناعية ولما توالى اقتنعوا أن القلوب
مفعمة بالوطنية فخطبوا ودنا وسعوا في مفاوضات

يقولون لنا أغراض شخصية ولكن ما هي هذه الأغراض ؟ أنطاب مالا وعندنا
والحمد لله الكفاية ؟ أم نطلب مناصب وقد عرضت علينا الوزارة فرفضناها ؟ !
أم نطلب جلعاً موقراً أنزلت الأمة من يتكلم عنها ويطلب بحقها منزلة لم يحلم بها عالم

وهو لا يود أن ينزل عنها الا اذا أنزلتموه « الجميع حاشا »
ليس لنا غرض الا المصلحة العامة وهي فوق كل شيء وليس لنا أعوان ولا عمل
ولكن لنا عامل واحد هو اكبر العوامل « هو الاخلاص » الذي يجعلكم تلتفون حولنا
انهم يطعنون فينا ولا يلتجأ الى الشتم الا الضعفاء زادهم الله ضعفا وزادنا قوة
(الجميع آمين)

ثالث يوم العيد

— ٢٦ —

في وفد مديرية الدقهلية

« ليست عندنا عوامل للسعي ، ولكن هناك قلوب مفعمة بالوطنية ، قلوب مخلصه
تأبى أن تسعى مع رجال الادارة وها أنتم أظهرتم بغيره وشهامة أنه لا يؤر على وطنيتكم
مؤثر . وجئتم وفي مقدمتكم نوابكم الكرام واعيانكم العظام ووجهاتكم الاطهار
والفلاحون والتجار لتظهروا وطنيتكم الصحيحة »

ثم تكلم معاليه عن المذكرة التي قدمها دولة عدلى باشا الى مقام كبير
كما ورد في حديث لمعالى مظلوم باشا فقال معاليه

ان هذا المقام الكبير هو اللورد اللبى وان المذكرة تتضمن رأيا فى
المفاوضات الرسمية يقضى بعملها قسمين يذهب أولهما الى لوندرة ويبقى
الثانى هنا يوجه الراى العام الى الوجهة التى يريد بها القسم الاول وقال :

اتنا لا نتوجه الا الى جهة الاستقلال التام ، وادمننا متجهين هذه الجهة فاهى الفائدة
من قسم يبقى هنا ليوجه الراى العام الى الوجهة التى يريد بها قسم لندره هذه سياستهم
فيجب أن يلتفت اليهم ، لانريد أن نمنعهم بالقوة فليست لنا قوة ولكننا نمنعهم بأن نعلن
على رهوس الاشهاد باننا لا نثق بهم لنتركهم يسافروا غير مؤثوق بهم وغير معتمد عليهم
بغير مسئولين عن أعمالهم وانما فى كل وقت وفى كل مناسبة لنثقل بهم

- ٩٢ -

- ٢٧ -

في وفد امبابه

لست وحدى ما دمت معى وما دام هذا الشعور موجوداً فلا يغلب قضيتنا غالب
ولا بد من كسبها ان عاجلاً أو آجلاً

- ٢٨ -

في وفد مجلس ادارة عمال ترام مصر الجديدة

قال أحد الاعضاء وكان كبير السن لمعالى الرئيس (شد حيلك الفقراء وراك وربنا
معاك) فقال الرئيس « نعم المسند »
ان العقيدة الكامنة التى يشعر بها كل اامل منكم هي الاساس المتين الذى نبني عليه
محدثنا وانى نخور بأن اجد فى الامة التى شرفتنى شقتها عمالا يقدون الوطن بأعز عزيز
وهذا جميل جداً وما دام هذا الاساس اساسنا فلا بد وان يعلو بناؤنا

- ٢٩ -

نبذ من خطب معالى الرئيس فى الوفود

بيت الامة

يوم الاثنين ١٢ يونيو سنة ١٩٢١

في وفد الاسماعيلية

مرحباً بالثقة الممنوحة ، مرحباً بهذه الثقة الاختبارية التى بذلتوها لى ولاخوانى

المخلصين ، مرحباً بكم وقد تحملتم مشاق السفر لان تشرفوني بالثقة التي ليست مختلصة ولا مقتصبة كمنهم التي يعملون على نيلها جهاراً نهراً فقد سلطوا رجال الادارة على حمل الناس تارة بالترهيب وتارة بالترغيب على اعطاء الثقة لاشخاص لا يعرف من ماضيهم شيء يمتد به وأصبح هذا مشهوداً للملأ أجمع ولهذا يهمني أن تثبت بكل الوسائل المشروعة أننا قوم لا نخشى مطلقاً قوة ولا سلطاناً في سبيل استقلالنا ، واننا نقاوم بكل جهد وقوة أولئك الذين يحاولون أن يسيرونا كالانعام ، يجب أن تثبت أننا قوم نشعر وتفكر ، وانه لا يمكن لاي انسان مهما عظم أمره أن يخضعنا لارادته الا اذا كانت هذه الارادة مطابقة للحق ولارادتنا

قامت الامة ووقفت في وجه انكسار أكبر دولة وطالبت بالغاء الحماية التي ضربت على مصر بالرغم منها ولم تخش الامة أسطولا ولا جيشاً جراراً بل جاهرت بالحق وبما يحيش في صدرها من الميل الى الاستقلال التام والآن يريد منا بعض أشخاص أن نخضع لاستبدادهم ولكننا لانخضع لرأيهم مادام مخالفاً للحق ، ولا يمكننا مطاقاً أن نقبل أن هؤلاء يسيرونا كيف يشاءون ونشاء اهواؤهم

نحن أمة عرفت حقوقها وعرفت واجباتها وستدل الامة بقاومتها لاعمالهم غير الشرعية ان لها ارادة لاتغلبها الا ارادة الله سبحانه وتعالى ، وانه لا يمكنهم ان يتغلبوا على هذا الشعور الالهي الذي يشبه الله فيكم ، في نسايتكم ، في اطفالكم ، ولا يمكن لاحد اطفاء هذا الشعور

في وفد حي الدرب الاحمر بالقاهرة

حضر الى بيت الامة وفد من أهالي الدرب الاحمر مؤلف من ٢٠٥ شخصاً برئاسة الاب الجليل بولس غبريال وفضيلة الشيخ سيد حسن من علماء الازهر الشريف ولما كان الجمع حاشداً ولم يستطيعوا دخول

غرفة الرئيس قنفضل معاليه فقابلهم في خارج الغرفة وقال لهم :
كنت أود أن أستقبلكم في مكان يسعكم ولكن صدري يسعكم جميعاً

في وفد الفيوميين

ليست هذه الروح بصنع صانع ولاكنها صنع العزيز القدير الذي يريد أن ينيل
الامة مطلبها من الاستقلال التام ومهما عمل الاقوياء فلن ينالوا من صنع الله شيئاً واني
لست غاضباً من الوسائل التي تستعملها الوزارة فاني اراها مذكاة للروح التي في نفوسكم
وممنية لشعوركم

خطاب معالي الرئيس

في اجتماع الامة احتجاجاً على تصريح مستر تشرشل^(١)

الذي عقده برياسة سمو الامير عزيز حسن

بدار السيد عبد الحميد البكري بالخرنقش

يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٢١

سمو الامير الجليل !

حضرات السادة !

اخواني الكرام !

أبنائي الاعزاء !

قد اجتمعنا في هذا اليوم بناء على دعوة الامير الجليل عزيز حسن للنظر في الاحتجاج

(١) القى المستر تشرشل خطبة في جمعية انتاج القطن البريطانية بمنشستر جاء فيها

على ما جاء بخطبة مستر تشرشل وزير المستعمرات الانجليزية
تعلمون جميعاً ان السياسة الانجليزية سياسة الاستعمار ترمي منذ مئات من السنين
الى الاستيلاء على مصر فقد حاولت منذ الحملة الفرنسية ان تمحو النفوذ الاجنبى من
مصر . نفوذ كل ما كان غير انجليزى . حاولت هذا وتمكنت من جلاء الفرنسيين
عن مصر . وبعد ذلك اخذت تناوىء محمد على الكبير في سياسته التي كانت ترمى الى
جعل مصر أمم قوية مستقلة . حاولت مناوأة محاولة طويله وبعد ذلك اخذت تتدخل
في امور مصر المالية وتستبد بها ثم انتهزت بعد ذلك فرصة الثورة المراية التي كان
تدخل في امور مصر من اسبابها فاحتلت البلاد وكان هذا الاحتلال في بدئه مؤقنا كما
قالت ولاكنها لم تقل ذلك الا تخديراً للاعصاب وتطميناً للنفوس بينما كانت تكن في
صدرها الاستيلاء على مصر

اخذت تمنينا مدة الاحتلال بأنها تتدرج بنا الى الحكم الذاتى . ولاكننا كما كنا
تقدم في الزمان كنا نتأخر بمراحل عديدة عن هذا الحكم الذاتى وكانت الانظمة
التي تضعها ترمى الى تفهقرنا يوماً فيوما حتى اذا قابلتم بين النظام الذي وضع عقب
الاحتلال بمعرفة اللورد دورفربن وبين التعديلات التي ادخلت عليه فيما بعد نجدون
اننا كنا نتأخر الى الاستعباد

تفهمنا تفهقراً كبيراً في انظمتنا الدستورية ولم نكن نرقى الى الحكم الذاتى بل
كنا نتدلى الى الحكم الاجنبى

سار الاحتلال بنا على هذا المنوال الى ان اعانت الحرب الكبرى فانهزت انجلترا
فرصتها ووضعت الحماية علينا بدون رضانا ورغم انوقنا ولم نحسب لنا حساباً بل افشكرت

بعد أن تكلم أن أهمية إنتاج القطن المصرى : -
ان الحالة السياسية عرقلت الامور هناك ويأمل أن تنهى هذه المشاكل السياسية
عاجلاً وقال يجب أن يطرأ على العلاقات مع مصر تغيير وأنه يجب بذل كل الجهود
للحصول على نظام سياسي شريف للشعب المصري . ولم تنته أعمال انجلترا في مصر
وهو لا يظن ان الوقت قد حان لمحج الجيوش الانكليزية
وقال أن رعايا الاسكندرية والقاهرة يمكن أن تؤثر على عمل المجتمع والجلابات
الاجنبية والبناء العظيم الذي شيدته الادارة البريطانية في أربعين عاماً وتعبت فيه

انها تضع هذه الحماية وتؤيدها ببعض ارادتها وبمجرد أن تعلنها للدول وتقال قبولها استمرت مرغمة لانوقنا على قبول هذه الحماية حتى وضعت الحرب اوزارها . عند ذلك ظنت انها بحصولها على قبول الدول انتهى الامر لها واصبحت حمايتها شرعية علينا . ولكن شعوركم واعتقادكم وايمانكم بوطنيتكم وبحقوقكم أبي عليها ذلك فقمتم قومة رجل واحد غداة الهدنة وقلتم بلسان نوابكم

« ان حماية وضعت علينا بدون قبول منا حماية باطلة » تصفيق حاد (اننا أمة لنا قومية ولنا تاريخ مجيد . كنا اساتذة العالم في العلوم والمعارف كنا مستقلين استقلالاً يقرب أن يكون تاماً ثم جاءت الحرب فقطعت ما بيننا وبين تركيا من العلاقة الاسمية فاصبحنا بالفعل مستقلين استقلالاً تاماً فلا ترضى - ونحن شاعرون بحقوقنا وعالمون باننا امة حية - ان نكون مستعبدين لاقوي الامم طراً (تصفيق حاد)

قمتم هذه القومية فتوهموا أو أرادوا أن يتوهموا انها قومة شرذمة قليلة منكم فضمتم صفوفكم وجمعت جموعكم واتفقت كل الطبقات منكم لا فرق بين فلاحيك وصناعكم وعمالكم ومحاميك ومهندسيكم واطباثكم وموظفيكم اتفقتكم كالكم على المطالبة بالاستقلال فاخرستم بهذا الاتحاد الذي تم بين جميع العناصر فيكم اسلامية وغير اسلامية السنة خصومكم (تصفيق حاد) وبعد أن كانوا قد استخفوا باعمالكم واستهتروا بقيامتكم خضعوا لاتحادكم وأصغوا لاصواتكم ثم ارسلوا منهم لجنة لتحقيق اسباب الاضطراب عندهم والكنهم رغم ما سمعوه من أصوات الاستقلال ومن اتحادكم على المطالبة به لم يقلعوا عن قصدهم وسياستهم التي ترمي الى ابقاءكم تحت حمايتهم ولكن بشكل آخر

جاءت لجنة ملتر ففهمتم القصد من مجيئها فقاطعتوها واحكمتهم مقاطعتها فلم يتقدم أحد منكم لمخادتها وبعد أن أقامت فيكم أربعة أشهر ألزمت ان تعود الى بلادها وتترك قومها انكم مجمعون على التمسك باستقلالكم وانكم لارضون عنه بديلاً . ثم اضطرت ان تدعو وفدكم . تفاوضه في شؤونكم ولكن الوفد بعد ان تفاوض معها علم علم اليقين أنه لم يكن للراد من التفاوض الوصول الى تحقيق مطلبكم ولكن الى تحقيق سياستهم تحت شكل آخر فوضعوا المشروع الذي عرض عليكم فرأيتم فيه ما رأيتم ووضعت فيه تخطيطات كثيرة ورأي الوفد من واجبه ان يقدمها الى لجنة ملتر لبحثها فأبت النظر فيها وقالت انها ستنظر فيها في المفاوضات الرسمية وأبيننا نحن أن ندخل في تلك المفاوضات

الرسمية الأنحت شروط خاصة كالكم يعلم تفصيلها وما جرى فيها
بعد ذلك تشكل وفد رسمي من الحكومة للمفاوضة التي قالوا انها ستكون حرة كما
قالوا ان المفاوضين الرسميين المصريين لا يتقيدون بقيد في المفاوضات

قالوا ذلك وكان هذا رأينا في أول الامر ، وأنه ما دامت المفاوضات حرة فلا
بأس علينا اذا دخلنا فيها لان الممول يكون حينئذ على كفاة ومبلغ ثقة الامة بهم فجاء
البلاغ الذي اعلنه المندوب السامي مؤبداً لذلك ولكن ما لبثنا ان سمعنا صوت وزير
المستعمرات يقول ان اعمالهم في مصر لم تتم بعد وأن الوقت لم يأت لاجلاء جنودهم
عن مصر وذلك بسبب حوادث الاسكندرية

هذا الكلام يكشف بجلاء عن نية السياسة الاستعمارية نحونا فان القسم الاول
منه يقول ان اعمال الانجليز في مصر لم تتم . وأظن أن هذا القسم ليس له علاقة بحادثة
الاسكندرية فانها لم تحل بين الانجليز وأمام اعمالهم في مصر . فهذه الدعوى تكشف
لنا عن نيتهم وأنهم لا يريدون ترك بلادنا لتأول لا يريدون إلغاء الحماية الفاه حقيقيا وإنما
يريدون البقاء عندنا

وأما فيما يختص بالقسم الثاني فان الوزير يقول اننا لانجلي جنودنا عن مصر بسبب
حادثة الاسكندرية

حادثة الاسكندرية ! كنت أود ان اعتقد أو أتوهم ان هذا القول الصادر من ذلك
الوزير انما يعبر عن فكره الشخصي وأنتم أيضاً كنتم تودون معنى ان تكون هذه الفكرة
فكرة شخصية ولكن الوزراء في خطبهم خصوصاً العامة منها لا يعبرون عن آرائهم
الشخصية وإنما بخطب الواحد منهم ليعبر عن رأى حكومته ويكشف عن رأى زملائه
واذا كان زملاؤه لا يرضون عن قوله فهم الذين يتكرون عليه هذا القول . ولم يحصل
هذا القول من احد منهم . ومع ذلك فقد صرح لوزير مصرى ان يقول « ان ذلك الوزير
الانجليزى انما كان بلا نزاع يعبر عن رأيه الشخصي »

قال تشرشل ان حادثة الاسكندرية تمنع جلاء الجنود الانجليزيه عن مصر « وقال
وكيل الخارجية في مجلس النواب » انه كان يتوقع إلغاء الاحكام العرفية في مصر ولكن
الحوادث الاخيرة تمنع من تحقيق هذا الإلغاء . « وجاءت التفرقات بأنه حصل اتفاق
بين الحكومة الانجليزية وحكومة نروج تنازلت نروج فيه عن امتيازاتها في مصر

لإنجلترا . وجاء فيه أن الاتفاقات النافذة بين إنجلترا وروج تناول مصر . ومعنى هذا أن إنجلترا غامضة على تنفيذ مشروع ملتر الذي هذه نقطة ، وهي التي ترمي الى أن الاتفاقات المختصة بإلغاء الامتيازات تعقد بين إنجلترا والدول الأجنبية بدون دخل مصر . والامة المصرية لم تقبل هذا ووضعت فيه تحفظاً خاصاً رغب فيه ان تكون مصر طرفاً في الاتفاقات التي تعقد بين إنجلترا والدول الأجنبية بشأن إلغاء الامتيازات كل هذه الأقوال تكشف عن قصد واحد هو ما ترمي اليه السياسة الانجليزية من مئات السنين وهو الاستيلاء على مصر بشكل أو بآخر . فالإنجليز لانهمهم الاسماء سموه استقلالاً أو حرية أو ما تشاءون من الاسماء فالقصد منه واحد وهو ان تكون مصر تحت مراقبة الانجليز . ليس هذا استنتاج نستنتجه ولكن صرح لي به على لسان اللورد ملتر اللهم الا اذا كان ملتر في هذا يعبر عن رأيه الشخصي كما يقال الآن « ضحك »

في يوم ٢١ يولييه الماضي اجتمعت على موعد باللورد ملتر في بيته فقال لي :- (وما أقوله أقله لكم عن مذكري التي كتبتمها عقب حديثي معه) « أننا الآن في مصر واضمون يدنا على كل شيء ونريد أن نتخلى عنها في مقابل شيء واحد وهو أن تعترفوا بمركزنا فيها لانه الآن فعلى ونريد أن يكون شرعياً مستنداً الى قوة عسكرية ، نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة سنة وهي الآن في قبضتنا فعلاً ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعياً بقبولكم أفلا تقبلون ؟ »

قلت « أن هذا غير ممكن لي لا بصفة كوني مصرياً ولا بصفة كوني وكيلاً عن الامة المصرية فلا يمكنني أن أقبل تصحيح هذا المركز لان تصحيحه عبارة عن الاعتراف بالحماية التي وضعت علينا قهراً ومعناه رضانا بها مع أننا ما قمنا قومتنا الا لابطالها . فلا مصري بقى ولا نيابتي عن المصريين تسمح لي بقبول هذا الطلب »

فقال : « أن هذا الوكيل الذي تستندون دائماً عليه هو من صنعكم فأنتم الذين استكتبتموه الامة - (وأرجوا حضراتكم في الظروف الحاضرة أن تلتفتوا الى هذا) - فلا يصح ان يكون حجة لكم علينا »

قلت « سواء أكننا استكتبناه الامة فكنتيه أم كانت هي التي كتبته من تلقاء نفسها فقد صار اليوم عهداً بيننا وبينها لا أملك وحدي نقضه »

بعد ما أريد الآن أن أوقف علمهم هذا ان أعرف من الوفد الرسمي الذي يقدم أوراق الامة

المختصة المفصولة ماذا يكون جوابه اذا وجه اليه مثل هذا السؤال. فاذا قيل له : « انك تسيرون الامة كيفما تشاءون فاجعلوها توافق على هذا المشروع الذي هو دون طلبها وهذا في استطاعتكم كما استطعتم ان تستخلصوا منها هذه الوثائق » اريد ان اعرف ما يحجب به الوفد الرسمي اذا تبين ان غرض الانجليز هو الاستيلاء علينا بطريقة أو بأخرى أرادوا ان يتفقوا مع الوفد فلم يمكنهم. ثم أرادوا ان يتفقوا مع الامة بواسطة الحكومة التي استجابت ان تستعمل مع الامة كل الوسائل لحماية على ان ترضى بالحماية تحت اسم آخر ولا يمكننا ان نقبل هذا الاحتيال منهم. وما دامت أقوال تشرشل ووكيل الخارجية والاتفاق مع حكومة نروج كشفت القناع عن نياتهم فلا يمكننا ان نذهب للمفاوضة التي هذه غايتها لان ذهابنا في هذه الظروف عبارة عن السعي في تنظيم الحماية لا في نيل الاستقلال

جاء في كلام وكيل الخارجية . « ان الاحكام العرفية لا تلغى لسبب حوادث الاسكندرية » فان ذهب الوفد الرسمي بعد ذلك أفلا يكون ذهابه تأييداً لهذا القول من من أن حوادث الاسكندرية توجب استبقاء الاحكام العرفية؟ وهل ترضون ذلك؟ (ضجة كبيرة « أبداً ولا نرضى عنك بديلاً » تصفيق حاد)

اذا ذهب الوفد الرسمي للمفاوضة بعد تصريح تشرشل بأن لا يمكن الجلاء عن مصر خشية أن يبيد الرعاع في القاهرة وفي الاسكندرية الاجانب وأن يقضى على الاصلاحات التي أتمتها الادارة الانجليزية في مصر في مدى الاربعين سنة الماضية ففلا يكون ذهابه تأييداً لهذا القول وتنازلاً عن الاستقلال الذي يقولون انهم يسمعون له؟

لذلك يجب علينا أن نعلن بأنه لا يمكن الدخول في المفاوضات حتى يحصل تصريح رسمي بان كلام تشرشل لا تأثير له في المفاوضات وحتى تلغى الاحكام العرفية والا سجلنا على أنفسنا اننا نستحق الاستعباد وبقاء سيوف الاحكام العسكرية مسلوله فوق رؤوسنا

حوادث الاسكندرية تتخذ حجة علينا !!! ظلم بيتس وغدر فادح فانها لم تحدث بتدبيرنا ولا برغبتنا ولا بفعالنا . فما كانت من الممكن ان نتنبأ بها قبل حدوثها فانها حدثت بغتة رغم إرادتنا وعلى غير انتظار منا حدثت ولم تكن سبباً في حدوثها

نعم ان نتيجة التحقيق الرسمي لم تعلن بعد فاذا سأل وزير انجليزي وهو يريدنا ان

ينسب إلينا هذه الحوادث ويلقى مسئوليتها علينا فليس من الخطأ ولا من المبالغة ان يقول مصرى ان هذه الحوادث ليست من عملنا . انى أقول هذا لانى اعتقد انها وقعت لتصيب مقتلاً من مقاتلتنا وليست لنا فائدة فيها ولم ينلنا فيها الا الاسف . وقول وزيرهم بتأييد الحماية فينا بسببها وقد غمرنا الكدر والحزن عند ما بلغت هذه المصيبة أسماعنا . حقيقة انى واياكم تأسفنا جداً على حلول هذه المصائب بنا ولم تكن المعتدين فيها

سار المتظاهرون في مظاهراتهم للبريئة ولم تكن موجهة ضد الاجانب فان المظاهرات توالى في البلاد وكانت نهتف للاجانب ويهتفون لها وترحب بهم ويرحبون بها ولم يشعر واحد في مصر من سكانها اجانب او غيرهم بان فيها شيئاً من العداء للاجانب ويوم ان قدم الوفد مصر حشد الناس جميعاً وجاءوا من كل فج في جموع لا حد لها ولم يحدث أدنى حادث حتى الحوادث الاعتيادية قد امتنع الاشقياء عن ارتكابها « تصفيق حاد »

حصلت هذه المظاهرات فأعجب بها وبمنظماها كل اثناس وطنيين واجانب ثم توالى عدة أيام ولم يحدث أدنى حادث يكدر خاطر أجنبى وكنا نفتخر بذلك وكنت أولكم في هذا الاقتدار وجرى ذلك على لسانى في جميع محادثاتى خصوصاً ما كانت منها مع محرري الصحف الاجنبية

ولكن قوماً لم يرق في اعينهم هذا الصفاء وهذا النظام فأرادوا ان يشوهوه فجاءت هذه الحركة ارغاماً لانوقنا وسرعان ما اتخذوها دليلاً على حكمة سياستهم وعلى انه يجب اعلان السيف فينا حتى يستتب الامن للاجانب وما كان الامن مكدرًا ولكن هم الذين كدروه وسوف يعاقبهم الله عقاباً شديداً (تصفيق حاد)

لسنا انعاما يقتل أبناؤنا ونحن الذين ندفع ديتهم ، قتل منا عدد كثير وأصيب منا عدد أكثر ، وكان عدد الاصابات منا بين قتلى وجرحى أضعاف أضعاف اصاباتهم ، كنا عزلاً من السلاح وكان غيرنا مسلحاً ، كانت اصاباتنا نارية وكانت اصاباتهم غير ذلك . وهم مع ذلك كله يقولون ادفعوا الدية لمن مات منا ومنكم وهذه الدية هي حريتم الى الابد اللهم انت هذا ظلم لانرضاه وكل من ساعد عليه خائن للوطن بل تقول - وتقول بحق - « انه بسبب حوادث الاسكندرية يجب الجلاء » (تصفيق حاد طويل جداً) نحن لسنا في جب بل نحن على ظهر البسيطة عائشون ، فاما ان تنال حقنا واما ان نخوت ، واما ان نعلم وبظلم أهلونا ونظلم بلادنا ثم يقال لنا انكم قوم يجب ان تحضوا

لحكم القوى فـمـذا مالا نرضاهـ والحق معناـ ولسنا وحدنا الذين لا نرضاه بل عقلاء
الاجانب أيضاً، يرفضونه. فلا يرضون عن هذا السبب الذي تبديه السياسة الاستعمارية
تبريراً لبقاء جيوشهم في بلادنا لانه اذا تم فان المصريين يعتقدون ان وجود الاجانب في
بلادنا علة شقاؤنا واذا تمكن منا هذا الاعتقاد فلا يمكن أن يصفوا لنا عيش معهم وهم
لا شك يعتقدون هذا أيضاً فلا بد وان يتحدوا معنا على اظهار الحقيقة وهي اننا نحترمهم
ونحتاج الى مدنيهم ومعوتهم وانهم يحتاجون الينا في معيشتهم بينما فانه ان لم تكن المعيشة
مبنية على تبادل للنفعة بل كانت مبنية على القوة والقهر فلا يصفوا لنا ولا لهم عيش .
ولذلك لا شك في أن عقلاءهم يشتركون معنا في أنه لا يصح لهم أن يعتمدوا في معاملتنا
على احتلال أجنبي

والخلاصة أننا لا نسلم بأن حوادث الاسكندرية تبرر بقاء الجيش الانجليزي عندنا
وانه يجب على كل مصري أن يحتج على قول المستر تشرشل وعلى كل مفاوضة تحصل
قبل أن يصدر تصريح من الحكومة الانجليزية بأن هذا القول لا يؤثر على المفاوضات
أصلاً . فهل انتم موافقون ؟ (نعم وتصفيق حاد ...)

- ١٠٢ -

- ٣٣ -

خطاب معالي الرئيس

في حفلة تذكريم صادق بك حزين

في يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٢١

صاحب السمو الامير الجليل !

سادتي الكرام !

أبنائي !

أخواني !

لا أقول لصادق بك إلا كلمة واحدة : (كفك شرفاً ان رفقتك الوزارة العديلة .)
(تصفيق حاد) كنت في جماعة من اخواني يوم ان اشتغلت محكمة الاستئناف في قضية
حضرة القاضي الفاضل سلامه بك ميخائيل فجاءني الخبر الجميل بان المحكمة بالاجماع أصدرت
حكمها ببراءته . ففرحت بهذا الحكم لانه أيد مبدأ جديلاً جداً هو تقرير حرية الموظفين
في ابداء آرائهم . ولكن ما لبثت أن فكرت أن لوزارة ستتخذ خطوة ربما نجردنا من
سلاح قوى لمحاربتها . فكرت انها ستقول : « نى . وزارة دستورية جئت لأن أعارض
وأنى بالاستقلال التام وأضمر مشروعاً للدستور على المبادئ العصرية ولانى وزارة
لم أرد أن أستبد بالموظفين الذين خالفوا رأيي فقد كنت أملك انذارهم وقطع مرتباتهم
لغاية نصف شهر ولكنني لم أرد أن أكون مستبدة ولذلك أحلتهم على المجالس التأديبية
ومن ضمنها مجلس التأديب للقضاة ومن حيث أن هذا المجلس مؤلف من قضاة عدلهم
الملجأ الوحيد للعدالة في البلاد . ومن حيث أنهم أصدروا حكماً ببراءة حضرة سلامه
بك فاني أحترم ذلك الحكم وأسحب بقية القضايا من مجالس التأديب الاخرى برهاناً
على اني احترم القضاء والعدالة »

قلت ان الوزارة سوف تقول هذا واذا نجردنا من سلاح ضدها . ولكن الله لم
يرد أن يفسد الامه . لان الوزارة لو كانت قالت ذلك وهى هي كما أعلم منها ومن خفايا

صدورها لا نخذت الأمة بقولها واسكنها لم تلبث أن اجتمعت اجتماعاً غير عادي وقررت
رفت صادق بك حنين . ولولا كراهة طبيعية للظلم افترحت بهذا القرار لانه كشف
عما في صدورنا من النوايا للبلاد

وزارة تدعى أنها تسعى لاستقلالنا وتنزل على ارادتنا ثم هي لا تعمل الا لتهرب هذه
الارادة وتطمئن القضاء بغير حق عقب أن طعننا بحق ولو كنت في مركز الوزارة ولطمتني
العدالة هذه الاطمة لحررت مغشياً على في الحال ولفارقت مركزي لان العدالة قضت
على وعلى سياستي ومن هو أكبر من القضاء اذا حكم ؟

استخفت الوزارة بالقضاء وقررت رفت ذلك الفاضل صادق بك حنين لانه قضاء
فلاحين هذا هو اعتقادها ، ولو كان بين أولئك الفلاحين انجائزي لما أمكنها أن تفعل
ما فعلت . عزيز على أن أقول هذا عن وزارة مصرية في الشكل والظاهر ، ولكن
الحقيقة فوق كل اعتبار .

تقول الوزارة في بيانها الاول رداً على فيما يختص بالرياسة « اتنا ونحن نريد أن
نكون أمة مستقلة دستورية لا يسوغ لنا أن نبتدع في التقاليد بل تتبع الدول الدستورية
في تقاليدنا ، ومتى كانت تقضي بان يكون رئيس الحكومة رئيساً للمفاوضين ؟ فلا نريد
ونحن قادمون على هذا العصر الجديد أن نبتدع في باب التقاليد . »

اذا كان هذا هو الذي حمل الوزارة على التثبت بالرياسة حقيقة فهلا كان يحملنا
من باب أولى على احترام حرية الناس وهو مبدأ أعلنته الثورة الفرنسية وقدمته كل
الامم المتعددة ؟! فكيف أيتها الوزارة تحتفظين بالتقاليد فيما يتعلق بالامور العرضية ولا
تحتفظين بها فيما يتعلق بالامور الجوهرية ؟! . أفلا كان ينبغي لك أن تتركى الناس أحراراً
يبدون آراءهم كما يشاءون ؟ .

نحن الآن نكرم رجلاً لانه ضحى وظيفته في سبيل ابداء رأيه بحرية ولو اطلع
علينا رجل متمدين لاستغرب حالتنا ولما كان يقول « هل ابداء الرأي بحرية فضيلة متنازة ؟ .
ومتى كان ابداء الرأي بعد توضحية ؟! ومتى كانت مبدية يستحق التكريم ؟ . »
نقول له : « نعم أن سياسة وزارة قضت بذلك فجعلت الموظف يحتاج لشجاعة ومخاطرة
في ابداء رأيه بحرية وهي فضيلة يستحق عليها التكريم »

كنا نود أن تكون حرية الرأي ملكاً شامعاً بين الجميع كالضوء والهواء ولكن

الوزارة لم تشأ ذلك بل قالت للموظفين « اني أمتنكم عن ابداء آرائكم بحسب اعتقادكم بل لا تبدوا رأياً الا اذا كان موافقاً لرأى . » بل قالت « يجب عليكم أن تبدوا آراء تخالف ضماثركم وتوافقني » هكذا فعلت مع الموظفين في أسبوط وغيرها ومن خالف منهم أمرها نكحت به تنكيلاً شديداً فمنهم من رقت كمدة قلوب ، ومدير الموقية ، ومنهم من نقلت الى مكان سحبق كقضاة دمياط والسمنطه وملوى الشرعيين وكأمور مركز أبو تيج ، هؤلاء لم يأمر واما هو ضد اعتقادهم فما كان من الوزارة الا أن أنزلت بهم هذا العقاب . ولم تكتف بذلك (وهذا موضوع أسف في وكدرى ولا بد أن يكون موضوع أسف السكل) بل دخلت الى المدارس تفسد أخلاق تلاميذها فوعدت من يمشى بالثقة فيها بالنجاح في الامتحان ولو كان خائباً فيه ، وأوعدت من لم يمش لها بالسقوط في الامتحان وان كان ناهجاً . أمر مفسد للأخلاق ، مفسد للتعليم ، مؤخر للعلوم ، لا أريد أن أشق عليكم بكثرة الامثلة واكتفى بمثل صغير من كثير جاءني به الأقادات :-

لم تكتف الوزارة بالمدارس بل دخلت الكتائب أيضاً لافسادها فقد جاءني كتاب بتاريخ ١٥ يونيه يقول كاتبه

« أقدم الى معاليكم محتجاً على عمل رجال الادارة وعلى ضغطهم على حريتنا وارغامنا على الوثوق بالوزارة التي لن تثق بها . وارغام صبيان الكتائب على التوقيع حتى بلغ ذلك الاجحاف ولدى الصغيرين الاول لم يبلغ من العمر الا ست سنوات تقريباً . والثاني أربع سنوات . أمر أثار الغضب في نفوس كل محب لوطنه غيور على مصلحته . ولقد حضر الى أولادى يكون وينوحون مما أرغموا عليه صارخين ألا وثوق لنا الا بمعالي رئيسنا وزعيمنا المحبوب سعد باشا زغلول . فنحتاج بشدة على هذا التصرف السيء ونرجو من الله القدير أن ينصرك نهراً عزيزاً . واني وأولادى جميعاً نكرر ثقتنا بمعاليك ونحتاج بشدة على سفر الوفد الرسمى الذى لا ينوب عنا ولا يمثل الا نفسه فقط كما نحتاج على خطبة تشرشل ضد مصلحة قضيتنا العادلة . ونحن جميع الباقسين براءه من كل وفد يرأسه غير معاليك فليحى الشعب يؤيدك في خطتك الحكيمة ولتحى مصر حرة مستقلة على يدى معاليك

وختاماً تقبل يا معالى الرئيس المحبوب تحياتنا »

امضاء « عبد الحميد حموده ياقاسى »

ان ادارة تختم الصبيان بهذه الكيفية على الثقة بها هي التي تأتي لنا بالاستقلال التام (ضحك) رأت وفوداً تأتي طائفة مختارة لتعبر عن ثقها بالوفد المصري فأوعزت الى رجالها بأن يأتوا لها أيضاً بوفود . جاءت تلك الوفود وعلى رأسهم المدير . وعلى حواشيها المأمير . وفي أوساطها الحفراء . فيستقبلهم رئيس الوزراء ويقول لهم أمام هؤلاء الذين يسوقونهم أو يحوطينهم : « اني مسرور من اخلاصكم ومن انكم جئتم طائعين مختارين » (ضحك وتصفيق)

ذكرني هذا بحاكم من أيام السلاطة العسكرية أثناء الحرب رأى رجلاً مكتوف اليدين والحفراء يحرقونه لاجل أن يوردوه للسلاطة فقال هذا الحاكم ما هذا ؟ قالوا متطوع يا سيدي (تصفيق حاد) .

ورئيس الوزارة أيضاً يقول « اني ممنون من اخلاصكم ومن هذه الثقة الخاصة التي دفعتمكم للحضور عندي (ضحك) وان لحضورك (على هذه الكيفية) دليل صادق على كذب خصومنا الذين يزعمون انكم آتون بطريق الارهاب والتهديد (ضحك) واننا بناء على ذلك وعلى هذه الثقة سنذهب بمنايا الله الى لوندرا لانعام المهمة التي أخذناها على انفسنا . »

ألب هذا أم جد ؟ أيتكلم يشهد الامة المصرية على أن كلامه مخالف للحقيقة أو على الأقل يشهد الذين أمامه على أنه لا يقول حقاً ؟ . انه لا يتكلم بهذا لامتنانها ليست بشيء عنده وانما يتكلم للامة الانجليزية التي يعتمد عليها في حكمنا . أو كد لكم انه لو كان على الامة المصرية وثقتها لما بقي في منصبه . بعد أن سحبت هذه الثقة منه يوماً واحداً ولكنه يعتمد على الحكومة الانجليزية التي تشد أزره .

ترون كل يوم في الجرائد الانجليزية خصوصاً - تتدبداً بنا وتمجيداً لشأن عدلي باشا وشركائه حتى قالت التيمس الصادرة في ٩ يونيه « إن معارضة الوفد شديدة لعدلي وانها اذا استمرت فانها تجعل سفر الوفد الرسمي غير ممكن وانها تجعل المطالب المصرية لا تال »

أن عدلي رجل يمثل المصالح الانجليزية لا المصرية فاننا لم نعود من الجرائد الانجليزية ان تدافع عن رجل أو هيئة تسعى باخلاص لمصاحبة بلادنا .
وقول أيضاً بعض هذه الجرائد الانكليزية « إن المصريين منقسمون الآن فيجب

الاسراع بالاتفاق معهم قبل أن تعود صفوفهم الى الاجتماع والالتئام .
 رأينا أن الجرائد الانجليزية والوزارة هنا ينسبون اليها الثورة قاصدين تشويه
 حركتنا التي هي قذية في أعينهم ويتخذون الثورة شبحاً مخيفاً يهددوننا به . عجباً
 لهؤلاء الناس ! أن حركتنا أو نهضتنا أو ثورتنا التي قامت سنة ١٩١٩ (سموها كما شئتم)
 قامت لاستقلالنا ولتعلن ان الحماية باطلة وقامت في وجه اكبر دولة في العالم غداة انتصارها
 فاعلنت بطلان الحماية جهاراً وبقول هؤلاء الوزراء انهم اشتركوا في هذه الحركة فهي
 لم تكن ثورة عندما اشتركوا فيها ولا لكنها الآن وهي موجهة ضد بعض اشخاص منا
 يريدون أن يغلبونا على أمرنا بغير القانون وبغير ما أراد الله فقد صارت ثورة كما يقولون
 ان كان اعلان الغضب على وزارة وعلى اشخاص معدودين مكوينين لها خالفت
 أعمالهم أقوالهم ثورة ، وان كان طلب اسقاطهم بطريق شرعي ثورة ، فأنا أول المتأثرين
 وعلى المسؤولية (تصفيق حاد جداً)

أنخضع أمة قامت في وجه أكبر دولة لحكم عشرة اشخاص لا ثقة لها باخلاصهم
 للبلاد ؟ من ذا الذي يجبر الامة على ذلك ؟ كيف نسمع أن العداء لهم وان الغضب منهم
 يؤخر مطالبنا ويقهرنا الى الوراة ثم نسكت على ذلك ؟

ان الجرائد الانجليزية - الا واحدة منها - كلها ضدنا ، أرسلنا لبعض وكلائنا في انجلترا
 بمعلومات عن حوادث الاسكندرية وغيرها ، وعن آمال الوزارة هنا وطلبنا منهم نشرها
 بالجرائد فلم تقبل نشرها ، وأما ما هو في مصلحة الوزارة فانه ينشر بالتفصيل . وهذا
 دليل على أن هناك اتفاقاً بين الوزارة المصرية والحكومة الانجليزية على أن تترك
 الحكومة الانجليزية وزرارة المصريين يفعلون بنا ما يشاءون ، على ان يجبرونا على
 قبول المشروع الذي يأتون به مهما كان مخالفاً لمطالبنا ونحن لا يمكننا أن نعتد على هؤلاء
 ولا أن نوليهم ثقتنا لأنه لم يقم برهان على اخلاصهم وانما قام البرهان على مماثلتهم للانجليز
 تقول طائفة منا من حيث أنهم تعينوا فعلاً فأولاً بنا أن ندعو لهم بالسلامة
 ونظر ما يأتون به . ومن الاسف ان هذا القول صدر من بعض العلماء . نحن لا نريد
 ان تمنع سفر هؤلاء بالقوة بل نريد ان نمنع سفرهم منعاً معنوياً فلا نوليهم ثقتنا بل
 نريد أن نعلمهم وتعلم الملا أجمع بأنهم ليسوا وكلائنا وانما يعبرون عن اشخاصهم فقط
 طلبنا أن يكون المفاوضات هم الذين تثق بهم الامة فقالوا بتأروني

في كل بلد دستوري لا يسأل الملك عن أمر أصدره متى كان ممضى من وزارته .
وقد أمضى الوزراء المرسوم المعين للمفاوضين فهم المسئولون عنه أمام الأمة . وهل نعد
ناشرين اذا نحن طلبنا من عظمة الساطان تمديله؟! واذا اجابنا عظمة الساطان فهل هو أيضاً
يعد ناثراً في حكمهم؟!!

كلمة الثورة جرت على ألسنتهم وطبعت بها منشورات ساقطة وزعت وتوزع بواسطة
رجال الادارة وترسل مع الحفراء بدفاتر الاحوال الى البلاد والقرى كأنها من اعمال
الحكومة الرسمية . وسائل صيدانية معيبة وقد ضبط رجال الحكومة يستعملون سلطتهم
في توزيع هذه الاوراق ولهم قضية بالنيابة الآن

وتطبع الجرائد الموالية للحكومة كل حين منشورات وبيانات تكتب تحتها (طبق الاصل)
وتدعى فيها أن الوفد اصطلح مع الوزارة . وتارة تطبعها على حدة وتوزعها في الشوارع
وتلصقها على الجدران

الوفد أمين الأمة ووكيلها والقضية التي عهد اليه بها وأمنتها الأمة عليها هي قضية
الوطن الكبرى . والوزارة تبين من أعمالها أنها تلعب بهذه القضية ولا تريد لها نجاحاً .
فلا يمكن أن الوفد المصري يقبل صلحاً فيها مع هذه الوزارة

تلك الدماء التي أريقَتْ ، وتلك الارواح التي ازهقت ، وتلك الحرية التي خثقت
وأرائك الموظفون الذين نكل بهم ، وهذا الاستخفاف الشديد بالأمة كل ذلك يمنع
الوفد من أن يشترك مع هذه الوزارة ولو قبات جميع شروطه . ولو قبلت الاشتراك معها
لعددت نفسى خائناً لامتى (تصفيق شديد)

تقول الوزارة وانصارها تقريراً وتليسياً أنها قبلت شروطنا الا الرئاسة . فما بال
الاحكام العرفية لانزال قاعة فوق رؤسنا . قالوا كذا سنلغيها لولا حادثة الاسكندرية
ولم لم يلغوها قبل تلك الحادثة ?? كانوا يقولون انهم سيلغونها بسد الاتفاق مع الوفد .
أي أنها كانت سيفاً مسلواً على الوفد حتى يتفق مع الوزارة . أن كرامة الأمة المصرية
تأبى الدخول في المفاوضات وهي خاضعة لاحكام عسكرية قهرها بها الأمة التي تتفاوض
معه ولا تدري كيف سوغ الوفد الرسمي لنفسه ان يذهب المفاوضات تحت هذه الاحكام
العرفية وبعد أن صرحت الحكومة الانكليزية بعدم الغاءها

ليس الغرض من المنقر في الواقع هو الاتيان بالاستقلال بل لشيء آخر يفهموننا

انه الاستقلال ويقهر وتنا على قبوله بواسطة تلك الاحكام العرفية ولكن فاتهم أن الروح التي ودعها الله في الامة لا تقوى على مغالبتها لأحكام عرفية ، ولا استبداد مستبد ، ولا قوة أية مملكة ولو كانت أقوى مملكة في العالم (تصفيق حاد) هذا هو الاعتقاد الذي رسخ في نفسي من كل ما رأيت وسمعت من يوم عودتي الى البلاد الى الآن ان الروح المنبثة في البلاد روح قوية صادقة لا يغلبها غالب ، ولا يمكن لاي خادع - ولو كان عدلى - ان يعموه على البلاد فيجعلها تقبل شيئاً لا يحقق استقلالها التام في الواقع ونفس الامر (تصفيق حاد) فليذهب هو وانصاره اتنا ها هنا قاعدون (تصفيق حاد وهتاف متكرر)

- ٣٤ -

خطاب معالي الرئيس

في حفلة تكريم الامة للموظفين التسعة^(١)

برئاسة الامير الخطير عزيز حسن

يوم الثلاثاء ٢١ يونيو سنة ١٩٢١

سمو الامير الجليل !

حضرات التسعة الكرام !

أيها السادة !

لم يكن عندي شيء كثير لأقوله بعد الخطباء الذين سبقوني فاهم ألو بموضوعات شتى ولم يبقوا لي شيئاً مهماً لعرضه عليكم . وزيادة على ذلك فانه لا بد أن يكون أصابكم

لما أعلنت الوزارة ايقاف تسعة من الموظفين وهم حضرات صادق بك حنين . سلامه بك ميخائيل . احمد بك خشبه . واهم بك مكرم . الدكتور نجيب بك اسكندر محمود بك النفراني . زكي بك جبره . فؤاد بك مري . حسين أفندي قنوح الذين

شيء من الملل لان الوقت طال . وكذلك أحس في نفسي بشيء من التعب فاعذروني اذا أنا قصرت في البيان . على ان لسان الجميع أفصح من بياني . كالكم شاعر بما أنا شاعر به وأنا شاعر بما أنتم شاعرون . كالكم شاعر بأننا محكومون بالظلم والعدوان وان الذنب في الحقيقة ليس على الوزارة فهي درع اتخذته سياسة الحماية لتلقى الضربات عنها . فلنترك أولئك النفر المساكين جانبا فانهم الآن ليسوا أهلا لخصومتنا . ان خصومتنا الحقيقيين ليسوا أولئك الاحدى عشر فانهم لا يقدرون مطلقاً مهما بلغت قوتهم أن يحكموا أمة بنامها أمة قوية بروحها المعنوية رغم إرادتها وأما الذي يحكمنا هم رجال الحماية . هم الانجليز أنفسهم فليبرزوا أمامنا فهم خصومتنا الحقيقيون أما الوزراء فهم تروس لهم (تصفيق حاد)

اني امها السادة لا أغالى اذا قلت انني أشعر من نفسي باحتقار لها اذا استرسلت في خصومة أولئك الوزراء . اهم يمثلون سياسة خصومتنا فلنخاضم خصومتنا ونترك الوزراء جانبا لانهم انما ينفذون سياسة الحماية لقد صح للحماية . صح للانجليز أن يقولوا عند ما توجهت المهمة الفظيعة على سياستهم وإدارتهم مدة الحرب أن رجالنا من مفتشين وموظفين كانوا غائبين مشتغلين بالحرب . وكانت الادارة مسالمة لاطنيين

فهؤلاء هم الذين ظلموا ذلك الظلم الذي عمت الشكاية منه . وأما نحن فلم تلوث أبدينا به . اعتذر الانجليز هذا الاعتذار حين ذاك ولكنهم لا يمكنهم أن يتخلصوا اليوم من هذه الوصمة وهم بين ظهرانينا ولهم مفتشون وعيون يحضرون توقيع عرائض الثقة التي تأخذها بالاكرام . ولا عيب علينا في أن نلقى عليهم مسئولية تلك المظالم لان الحماية ما دامت قائمة وما دام الانجليز هم الواضعون اليد على البلد فليتحملوا مسئولية كل عمل ضرر العدالة فيه

أن هذه التي تستعمل كل وسيلة غير شريفة لحمل الناس على امضائها من القهر والاحتمال والتزوير . وان تلك الوفود التي تجميع للحضور أمام عدلى وشركائه بالقهر

كانوا في طائفة المحتفلين بتكريم زعيم مصر الكبير وبطلها العظيم سعد زغلول باشا اجتمع عدد غير قليل من صادقي الوطنية وفكروا في إقامة حفلة كبرى تكريما لهم وتمجيدا لهم احتهم في الرأي واعترافا بعدم خشيتهم في الحق لومة لائم ورأى أصحاب فكرة الحفلة التكريمية الكبرى أن يوجهوا الى الامة دعوة للاشتراك معهم في اخراج فكرتهم الى حيز الوجود وسرعان ان أجابت الامة الدعوة فبلغ عدد المشاركين آلافا

والاحتياك والوعد والوعيد ليست معدة لنا بل معدة للامة الانجليزية لخداعها بها كل وفد للوزراء وكل عريضة ثقة تقدم في صالحهم يحمل البرق أخبارها الى الجرائد الانجليزية فتقول ان عدلي متوافرة له ثقة الناس . تقول جاءه وفد من أسبوط ومعه عشرون الف توقيع . وجاءه وفد من الشرقية ومعه ستون الف توقيع وجاءه وفد من الغربية ومعه مائة وخمسون الف توقيع وهكذا تنشر كل الجرائد الانجليزية أخبار وفود الوزارة وعرائضها الزائفة لتفخيم من شأنها وتوهم الشعب الانجليزى أنها موضع ثقة الامة المصرية ثم أتت هذه الجرائد بعينها تنهز فرصة حادثة كحادثة الاسكندرية أو معارضة كعمار ضتنا لتقول أن هذه الحوادث وتلك المعارضة من شأنها أن تمنع الانجليز من أن يعطوا الامة المصرية شيئاً أو لا يعطوها الا القليل من مطالبها هذه الوثائق معدة لتودع في ذهن الامة الانجليزية أن عدلي هو موضع ثقة الامة المصرية وأنه معذور اذا لم يأت بجميع مطالب الامة المصرية لان الحوادث التي وقعت في الاسكندرية منعت من ذلك . وكما عارض المعارضون كان ذلك مضعفاً لعدلي

لا أقول هذا جزافاً فقد قالته الجرائد الانجليزية . قالت التيمس نقلاً عن مكاتيبها بالقاهرة في عدد ٩ يونيه سنة ١٩٢١ « مر أول أيام العيد بسلام في كل مكان غير أن الحالة تستوجب أدق الملاحظة والتنبه وأحزم المعالجة الى زمن لان البلاد وان تكن حادثة في الظاهر فان هناك دلائل واضحة على الفاق السكامن في المدن . وهذا راجع الى النشاط المستمر من جانب أنزق أنصار زغلول باشا والى رسائل زغلول وأقواله وكما مفرغة في قالب من شأنه أن يلقى التهييج ومن الامثلة على ذلك نداه الذي وجهه الى الامة بمناسبة عيد الافطار . وقد أبلغت من ثقة بهذه المناسبة أن زغلول كان قد رتب استقبالا مماثلاً الذي يجرى عادة في « القصر » ولكن الفكرة أعدل عنها واستبدلت بنده لما تبين أن الحضور سيكونون قليلين جداً . ومما يستحق الذكر من جهة أخرى . في تشريفات الامس العدد الهائل الذي قصد الى دار عدلي باشا بعد ان أدوا واجبات التشريفات في القصر وقد كان الزوار يشملون اكبر أعيان المدن والاقاليم « هذه أكاذيب يعلم بكذبها كل انسان . ولكن الجرائد الاستعمارية تنشرها لتقلل من شأن الامة ووكيلها وتعظم من شأن عدلي وأنصاره

يجب على ألا أترك مسأله التشريفات تمر دون أن أعاق عليها . سمعت هذه

الاشاعة من قبل ولم أحفل بها ولا بتكذيبها لانها خرافة لم تخطر على بالي . وقد اخترعوا بجانبها خرافة أخرى يجب على أن أردّها . قالوا ان زغلول يريد قلب الحكومة الى جمهورية يكون هو رئيسها . نقلت الى هذه الخرافة فكذبتها لرواتها وأقول لكم ولا أخشى ان أقول ما في نفسي لانه لا يخشى الحق الا الضعيف وأنا قوى بكم (تصفيق حاد) لم يخطر ببالي هذا الخاطر أصلاً ولم يرد بفكرى مطلقاً . والمشروع الذي قدمه الوفد للجنة ملتر ينافيه فقد قلنا فيه أن مصر تكون دولة ملوكية مستقلة . قلنا ملوكية وما قلنا جمهورية . وانا نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطاني ونحتفظ به . قلنا ذلك لكل مناسبة وفي كل مكان من أول يوم تشكل فيه الوفد وليس هذا كل شيء . أريد قوله بل أريد أن أقول اني لا أبتغي عن هذا المركز الذي شرفتموني به بديلاً (تصفيق حاد) لا أريد أن اكون موضع خوف بل أريد أن اكون موضع احترام (تصفيق حاد) فليطعن أعدائي وخصومي ومن يريد الاطمئنان من جهتي فليس لي مطعم في غير ما أنا فيه (تصفيق حاد)

قالت التيمس في مقال لها بذلك العدد : « عاد السكون بعد الاضطراب في القاهرة والاسكندرية ولكن الاحوال السياسية المصرية تبعث على القلق الخطير هنا وقد كانت القلاقل في الاسكندرية على الخصوص كثيرة جداً ولولا وجود الجنود البريطانية لكانت النتائج أشنع . ومثل هذه الحوادث - حتى مع حساب تأثير الظروف المثيرة - تجري في الظن لا محالة »

« ان المشروعات التي ترمي الى ترك الهيمنة على مصر في أيدي مصرية بحتة مبتسرة . ولسنا نذهب الى هذا الرأي ولكننا نضطرون أن نبين للوطنيين المصريين انها نتيجة لا مفر من أن يذهب اليها بعض المفكرين في هذه البلاد (انجلترا) وقد أدت هذه القلاقل الى جعل مركز عدلي باشا في الحطة الراهنة مضاعف الصعوبة (هل يشعر هو بذلك ؟) وقد يكون زغلول باشا - خصمه المصمم - نقي الضمير حين يتنفي ككل شعور بالمسؤولية عن القلاقل الاخيرة ولكن اعتدائه المستمر على وزارة عدلي يوشك أن يكون من آثاره جعل سفر الوفد الرسمي الذي دعتة الحكومة البريطانية الى الحضور للمناقشة في مستقبل المركز القومي بمصر خارجاً عن دائرة البحث (وفي ترجمة أخرى « عديمة الامكان ») ما دام هذا الاعتداء مستمراً »

وانه ليكون من الخرق والظلم إصدار حكم بين هذين الرئيسين في هذا النزاع الذي يؤسف له . ولكن الاحوال الموجودة في مصر اليوم تذكره الراغبين من أبناء هذه البلاد (انجلترا) في تحقيق المطامح المصرية القومية على ان يقولوا للامة المصرية ان الامل في تحقيق غايات كهذه معقودة بدليل الكفاءة فيما يتعلق بالمفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وهذه البلاد وكذلك فيما يتعلق بالحكم الذاتي (كذا ؟) بعد أن تم المفاوضات الخاصة بالاتفاق

وهنا علق الرئيس بقوله : ان الكفاءة عندهم هي المرونة . ولكني أقول لكم ان المرونة اليوم لم تنق موجودة في عدلي فانه اصبح في نظر الجرائد الانجليزية خشنا وأخشن من زغلول اذا قالت المستمتر غازيت أنه صلب صلابه لا مبرر لها . يريدون ان يخلقوا الصفات للرجال وان يحملونا على التصديق بوجودها فيهم

ثم استمر في مقال التيمس : « والمصريون الذين يطلبون قبول كل شرط ممكن تمهيدا لدور المفاوضات الختامي يفسدون الى درجة كبيرة التقدم الذي حدث حتى الآن ومتى كانت النتائج المترتبة على هذا الموقف هي الهياج العام والسب الشنيع (هو حد قادر يسب ؟) الى يقول بحيا فلان يضرب بالرصاص (للوزارة الموجودة والتصميم الظاهر من جانب أجمع العناصر في مصر على طرد كل رجل معتدل من ميدان الحياة العامة - فان أمانى الوطنية المصرية يلحقها ضرراً لا يقدرون : وهذه هي النتائج التي افضى اليها موقف زغلول حيال وزارة عدلي (ان لم يأت عدلي بجميع المطالب يكون الحق على زغلول وانصارة : فافهموا ذلك !) وانا لنشك في أن القوم في مصر يقدرون تأثيرها هنا والرأى العام البريطاني حسن الاستعداد لعقد اتفاق مع الامة المصرية من شأنه أن يعطي رجالا المسؤولين أعظم مقدار من الميمنة على الشؤون المصرية (كذا ؟) ولكنه بعد الدليل على كفاءة الزعماء المصريين وقدرتهم على تسيير حكومتهم بنظام حسن واعتدال وحماية الاجانب وبعج عناصر الاضطراب (كلمة مخيفة) مقدمة ضرورية لعقد أى اتفاق من هذا القبيل . وقد زعزعت الحوادث الاخيرة في مصر ثقة الرأى العام هنا واذا دفع العداء لعدلى باشا وزملاءه الى أقصى حدوده فان الآمال المصرية تستهدف لصدمة خطيرة » هكذا تعظم الجرائد الانجليزية من شأن عدلي وتجعل خصومه مهيجين يعتمدون في ذلك على وثائق الثقة وصفتة عليها

وتقول الجرائد الانجليزية هذه الاقوال وترددها هنا الجرائد الموالية للوزارة لتعلق عليها في المستقبل وتقول «أن عدلى كان سيأتى بالخير العجم ولكن زغلول وانصاره هم الذين أفسدوا الامر عليه» أكد لكم أن هذا هو تديبرهم : تديبرهم ان الجرائد الانجليزية هناك والجرائد الوزارية هنا تقول ان الهياج مضر بنا (والهياج فى عرفهم معناه معارضة الوزارة) وانه يعد ثورة . وأن الانجليز بناء على ذلك لا يعطون الا القليل خاب فآلمهم فان هذه العرائض التي ابتزوها قليلة ولا تنفعهم شيئاً والمقاومة الحقيقة التي تصادفها هذه العرائض من كل الامة دليل قاطع على اننا لا نخشى مطلقاً على مستقبلنا ولا يمكن أن نعد صعاليك أو رعاءا لمعارضتنا الوزارة الا اذا كانت الامة كلها تعد هكذا ولكن الامة بحمد الله ليست كما تريد سياسة الحماية أن تظهرها . فهى امة فيها كل الطبقات مجمعة على طلب الاستقلال وانما هذه الوزارة انجليزية تريد أن تأتينا باتفاق لا يرضى مطالبنا القومية بل ترضى سياسة الاستعمار وحدها وهيئات أن تمكنهم الامة من ذلك هذا ما أردت أن أقوله فى الموضوع العام وأما فى موضوع احتفال اليوم فأقول أنى عند ما علمت بان حضرات الموظفين صمموا على تكريمى أنا وزملائى وان الوزارة حرمت عليهم ذلك أخذنى شيء من الضعف . سموه اشفاقاً أو عطفاً أو جهلاً باحاساسهم سموه ما تشاءون من الامعاء فالحقيقة أنه اعترانى شيء منه : فكتبت لحضراتهم أرجوهم العدول عن هذا الاحتفال لانى لا أريد أن يلحقهم كدر بسببى فأجابونى الامر ليس مختصاً بك لانه راجع لمبدأنا لاتنا رجال ولاتنا مصريون قبل أن نكون موظفين قلت لهم عظيم جداً وشعرت من نفسى بشيء من الخجل أمام تصميمهم وبيانهم . كيف لم أدرك أن هذا متعلق بكرامتهم ولكنى مع ذلك عرضت عليهم أن أغيب عن الحفلة قابوا فخجلت من نفسى ثانية ورأيتهم فى مستوى أرقى من المستوى الذى أنا فيه وقلت اتركهم وما يصنعون ولو كنت اطاعت على الغيب وعلمت بالتناجى التي ترتبت على إقامة حفلهم لشجعتهم عليها من أول الامر لان نتائج تضحيتهم جليلة جداً ونافعة للقضية العادلة نتائج نشرت مبدأ كنت أنا - وأنا من المتوسطين فى الامام بمثل هذه المبادئ - غير ملتفت اليه . فكانت نهضتهم وعزيمتهم منتجة اذ كشف الحجاب عن هذا المبدأ السامى مبدأ حرية الموظفين فى ابداء آرائهم فعرفه الجميع وصار مقررأ فى كل الاذهان وجاء القضاء بنوبجائه (تصديق حاد)

هذه هي النتيجة الاولى وهناك نتيجة أخرى وهي أن هذه العزيمة قضت على الوزارة قضاء مبرما ، يقول انصار الوزارة انها لم تسقط ، لانهم لا يعتبرون الا السقوط المادي فقط ولكنهم لو علموا انها سقطت سقوطاً أدبياً لا قيام لها بعده بسبب هذه الحركة وأمناها لا لجموا .

وهذا الاحتفال في نظري ليس تكريماً لكم لان كل تضحية وفدية تحمل في نفسها المكافأة عليها . وما السرور الذي تشعر به النفس وصوت الضمير يناديهما : - لك الفخر قد أصبت شاكاة الصواب وقمت بالواجب عليك - الا المكافأة لها وأظنكم سمرتم بهذا السرور يوم صممتم تصميماًكم ويوم لافيتهم جزاءكم فليس لكم بعد هذا السرور مكافأة عندنا (تصفيق حاد) . دامت هذه النفوس الكبيرة وهذه المباديء العالية

وانما انعقد هذا الاحتفال تثبيتاً للمتريدين وتشجيعاً لذوي النيات الصالحة . فاهنأوا بما صنعتم فقد ضربتم أحسن الامثال (تصفيق حاد وهتاف متكرر)

نبذ من خطب معالي الرئيس ببيت الامت

(١) في وفود الطلبة

أني انعروني برؤياكم هزة من السرور والفرح وان رؤياكم ورؤيا الشبيبة الناهضة تفيض على قوة كبيرة أرجع لها إلى عهد شبابي فاشعر بها أني شاب مثلكم وهذا ما يشجعني على أن أسير في الطريق السوي الموصل الى استقلالنا التام أن شاء الله وأمة أنتم رجال مستقبلها ، وآباؤكم رجال ماضيها ، وحاضرها آباؤكم الذين عرفت كثيراً منهم ولمست بحوامي ما كان مهم من الاخلاص لبلادهم ، أن أمة أبناؤها كأنتم وآباؤكم كأباؤكم لا بد أن تصل الى غايتها

- ٣٦ -

(٢) في وفد موظفي الحكومة

أرحب منكم بثلاث صفات ، بل بثلاث فضائل هي اخلاصكم واقدامكم ونزاهتكم

- ٣٧ -

(٣) في وفد السيدات والآنسات

أن وطنيتكن صادقة لانشوبها شائبة من مصلحة ومن وظيفة . وما دمتن اتن الاواق
يضمن الحجر الاسامي ، فان البناء لا بد وأن يكون شامخاً ومتيناً . وما دامت قلوب السيدات
معنا ، فقلوب الابناء وقلوب الآباء معنا . وهذا يوصلنا الى غايتنا السامية

- ٣٨ -

خطابات معالي الرئيس

ببيت الامم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٢١

(١) في وفد المحلة الكبرى

أيها السادة

اتقبل وفادتكم بكل هشاشة وبشر . وبكل ثناء وشكر . تلك الوفادة الخالصة
الطاهرة التي هي وفادة الاخلاص والوطنية الصادقة والشعور العالي وقدتم وتحملتم متاعب
السفر ومصاعبه ، ومعاكسات الادارة التي ضنت بتسهيلاتها عليكم . اسكنها سبلها على غيركم .
فعلت ذلك حتى لا تراكم العيون مجتمعين فلا تلاحظ ما في انفسكم من حب لاوطانكم ،
ومن بغض لا ولاءك الظالمين . يريدون بفعلهم هذا ان يخفوا ما في قلوبكم ولكنهم انما

يعملون على اثباته واظهاره بطريقة أجلى وأوضح ، وما يخفى نور الله ظلم أولئك العاسفين . نعم جئتم ونور الله يهديكم ، وشعور الوطنية الصادقة يزجيكم . جئتم لا عن رهبة ، ولا وعيد ، ولا رغبة في منفعة شخصية ، ولكن جاء بكم اخلاص صادق لوطنكم العزيز فرحباً بقدومكم والف مرحب

ان الانجليز هم خصومنا الحقيقيون ولكنهم يدفعون غيرهم الى الامام ليتلقوا طعناتنا فيهم وضرباتنا التي نوجهها اليهم عند ما نرى ظلمهم واعتسافهم . انظروا الى رجال الادارة لاشغل لهم الآن يقهروا الناس على امضاء عرائض الثقة بالوزارة

ما هذه الثقة ؟! نحن سميناها ثقة مختلصة أو مختصبة ولكن شابا حضر الى منذ بضعة أيام وافت ذهني الى أن مكان الثقة في القلوب . وما كان في القلوب لا يقبل ان يكون موضوع اختلاس أو اغتصاب . وانما أوائك الوزراء بأيديهم أوراق لا معنى لها ولا تدل على شيء الا على سخافة اعمالهم

ماذا تنفع هذه الاوراق اذا قدموها ؟ ولمن يقدمونها ؟ . أجبت على ذلك في خطاب سابق بانها معدة لخدعة الشعب الانجليزي ليقرروا في أذهانه أن الامة واثقة بالوزارة لا بمن يزعم انه وكيلها . انهم مخادعون ولكنهم لا يخدعون الا أنفسهم والامة الانكليزية

يريد الانجليز أن يتفقوا ولكن لا على الاستقلال التام ، ولو كان في نيتهم أن يتفقوا عليه لأنوا البيوت من أبوابها . ولكن الاتفاق مع وكيلكم لا مع من لا ثقة لكم فيه ولكن الطامعين في المناصب لا يرون ما نرى ولا يشعرون بما نشعر . فطمعهم في المناصب يستر عليهم الحقائق ويمنع أبصارهم من أن ينفذ اليها ، فهم انما يطمعون في ان يخالوا وان يخدعوا

ضل فهمهم وساء فالهم . انكم لا يمكنكم ان تقبلوا شيئا يضر بكم ولا أن تقبلوا أقل من استقلالكم التام

زعم قوم أن المفاوضات شهوة أشتهاها والله يعلم أني لا أشتها شيئا في هذا الوجود سوى أمر واحد وهو استقلال مصر التام

واني أعتبر المفاوضات حملا ثقيلا واذا انتهت الى رئاسة أمر فلا أنظر الا الى المصاعب التي ألقاها فيه لا الى المزايا التي أتمتع بها . فاذا كنت طلبت الرئاسة فانما طلبتها لمصلحة

القضية المصرية اذ لا يمكننى أن أسلم قيادة المفاوضات التى أنا أول مسئول عنها الى غيرى
من ليس لي فيهم تمام الثقة . ولقد كشف مستر تشرشل عن اصرار الانجليز على
ما كان أبداء لي لورد ملتر بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ وأعلته في مجلس اللوردات
بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من رغبتهم في الاستيلاء على مصر أزيد من مائة سنة وأنهم
الآن في يدهم كل شئ ويريدون التخلّى عنه في مقابل تصحيح مركزهم في مصر وجعله
شرعياً بقبولنا بعد كان فعلياً . ولقد رويت ما قاله لي لورد ملتر في حينه لجميع اخواتي
ولعدلى باشا ولم يكن سرّاً مخفياً وقد أشرت اليه في خطبة منذ أيام في منزل سماحة
السيد عبد الحميد البكرى

ولقد كان هذا وما ورد في الخطاب الذى تلقيناه من ملتر بتاريخ ٢٢ يولييه أى في
اليوم التالى لحديثه معي مما حماني على التصميم على قطع المفاوضات والعودة الى باريس
فسعيت فعلاً في التأشير على جواز السفر ولكن عدلى باشا والمنشقين لم يوافقوني على
ذلك واصرروا على البقاء

ومن هذا يتبين ان ذلك لم يكن سرا خاصاً بل كان يعلمه غيرى وقد ترتبت عليه
النتيجة التى اشترت اليها ، وغيرى هو الذى عارض . وها أنذا قد أعلنت الحقيقة فليرتب
عليها من شاء ما يشاء ، والنتيجة الطبيعية التى يمكن للمنصف استخلاصها من هذه الواقعة
ومن تهريب المستر تشرشل الاخير وجوب عدم المفاوضة لانكشاف نية الانجليز انكشافاً
تاماً بما أبدوه في سرهم واعلنوه في جهرهم ، وان تبقى جميعاً كتلة واحدة في التمسك
بامتناعنا عن المفاوضة ومطالبتنا بحقوقنا كاملة حتى يغير الانجليز ما بأنفسهم ويصرحوا لنا
بهذا التغيير

تعتمد الوزارة في التقرير بالرأي العام الانكليزي على الجرائد الانكليزية التى تنشر
اخبار الثقة بها واخبار وفودها ولكنها لا تنشر من اخبارنا شيئاً فلا تذكر كلمة عن الوفود
المتابعة التى نحضر اليها يومياً ولا عن أوراق الثقة التى تهال علينا في كل وقت لان هناك
اتفاقاً على التصغير من شأننا والتعظيم من شأنها لئيم لهم ما يريدون ولكن هذا لا يؤثر فيكم
فانكم واقفون لهم بالمرصاد متنبهون لحركاتهم تعدون العدة لهم وللملاقاة حينهم بما يفسدها
عليهم حتى انكم لترشحون من الآن النواب المخلصين . واعتقادي في قضيتنا النجاح
لان هذا الاخلاص الذي حملكم على الحضور الى هنا رغم المصاعب يدل على أن الله أودع

هذه القوة فيكم لينجح مقاصدنا . ولا يهولنكم أن ينسل واحد من الوفد أو أكثر لأن الوفد عمل كل جهده في توحيد كلنكم وتوثيق رابطتكم وقد تم الاتحاد بينكم فلا يضير هذا الاتحاد أن بعض أعضاء الوفد تعب ولم يقو على الصبر الى النهاية . ولو أن الوفد جميعاً لم يبق منه واحد ، فاتحادكم باق وهو عماد القضية وممر نجاحها وليس استقلالنا معلقاً بسعد أو بسينوت ولكن باتحادكم في أى مظهر ولو ظهر غداً في محمد أو في بطرس . فاتحادكم ثابت خالد ولا بد أن ينصاع اليه خصومنا . ولذلك فاني معتقد بالفوز النهائي مهما لاقينا من المصاعب والمتاعب

وفي الختام اكرر لحضراتكم فائق تشكراتي وارجو أن تبلغوها الى اخوانكم الذين أمضوا عرائض الثقة وتؤكدوا لهم اننى واخوانى المخلصين ساعون مجدون بكل ما فينا من قوة لتحقيق أمانتنا وأمانيتكم والله المسئول أن يساعدنا الى النهاية

(٢) في وفد مدرسة الخديوية

مرحباً مرحباً بأبنائي البررة الاطهار مرحباً بكم ايها الشبيبة الناضرة الناهضة الحية التي ملئت قلوبها وطنية صادقة وعزيمة ثابتة ، ونباهة ناضرة ،
انى لا سئحى أن أتكلم فيكم بعد أن تكلم فيكم هذا الصغير وسمعت من أفواههم جملاً جميلة وحكما يجب علي أنا الشيخ الكبير أن أتصح بها وأن احتذى مثالها . حقيقة ان في رؤسكم حكمة ، وفي عزيمتكم ثباتاً ، وفي ألسنتكم فصاحة ، وفي قلوبكم نوراً ، اودعه الله فيها لتبنوا الاستقلال بناء شامخاً ثابتاً

انى افتخر بهذه الوطنية الصادقة وهذه الروح العالية وهذه المبادئ السامية وهذه الافكار الجليلة التي أراها منبثة في نفوس الشبيبة ، وكما لاحظت ذلك ازددت يقيناً واعتقاداً بأن لنا المستقبل . لنا المستقبل ولخصومنا الحاضر ، ولكن الحاضر لحظة لا تثبت أن تكون ماضياً ويكون المستقبل كله لنا ان شاء الله

انهم يحاولون أن يضمفوا هذه للروح فيكم ويسلطوا عليكم وسائل غير شريفة ليحلوا بين عزائمكم ويضمفوا من قواكم ولكنهم ليسوا يبالغي مرادهم لان القوة التي فيكم قوة

الهيبة ولا يغلب صنع الله صنع الانسان .
أودع جميعكم مؤقتا لانكم ستعودون الى بلادكم ولكني واثق بانكم سنبثون في البلاد
تلك الروح التي تشعرون بها وسوف تقولون لاهليكم وصحبكم وأن مصر ليست كما كانت سابقا
بلاداً خاملة نائمة لاهية عن أمورها الحقيقية وعن مصالحها العامة بل هي الآن حية راقية
ساعية في استقلالها وسوف تنال هذا الاستقلال على يدنا نحن الشيعة والفتيان . وأنكروا
لهم أني معكم وبأذن كل جهدي وأقصى قواي الى أن نحصل على الاستقلال وانتم
في طريقى فانكم ستستمرون في طريقكم بما فيكم من روح قوية وشعور صادق وبشوا
فيهم مقاومة الباطل بالحق . لا تدعوهم يستسلمون لأعمال الظالمين . لا تدعوهم يعملون
في الضعفاء ما يعملون الآن انما يعملون لاضفاف قوتهم وما هم ببالفى قصدهم
ان الوفد الرسمي يقال انه سيذهب الى لوندرا فليذهب غير مزود الا بالسخط
وغضب الامة فليذهب غير موثوق به من الامة . واذا سافر كذلك فلا يمكن الا أن
يعود بالحياة والفشل

انه يعتمد في نتيجة مأموريته على خديعتنا وعلى استعمال القوة . اما الخديعة فلا
تجوز علينا لاتنا متنبهون لهم وأما القوة ففيها (أشار الى الوفد) ما يقاومها وغاية الله
ترعانا فعودوا الى بلادكم لاحظنكم العناية الالهية

خطاب معالي الرئيس

في الازهر الشريف

في يوم الخميس ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١

سأدتى !

لم أزر هذا المكان لافى خطبة بل لأؤدى فريضة ، وأستمع موعظة ، ولقد أدبث
الصلاة وأرجو من الله قبولها ، وسمعت الخطبة وارتحت لوعظها ، ولكني أريد أن أؤكد
لكم - خلاف ما زعمه بعضهم - أني أجل هذا المكان الشريف وأجل كل من يخرج فيه

ولا أسمع لنفسي ولا لاي واحد أن يمس كرامته أو أن يحط من مقامه أو من مقام أهله لأن له على فضل التربية وله دخل كبير في نهضتنا الحاضرة

وانى لا أريد انشقاقاً بل اتحاداً وأسعى بكل جهدى في تقوية روابط الاتفاق واستمع لدعوة كل داع إليه، ولكن ليس من الدعوة للاتفاق دعوة الامة لأن تنضم الى الحوارج عنها الذين يعتمدون في خروجهم على قوة الاجنبى، وانما الذى يجب على كل مؤمن بحب لبلاده ووطنه أن يسعى بكل قوته لأن يرد الخارجين الى صفوف الامة ويبعدهم عن الاعتماد بالاجنبى والاعتماد على قوته فكل نعيحة ترمى الى هذا الاتحاد أقبلها بغاية الشكر واقتخر بتنفيذها. اما الدعوة الى الانضمام للخارجين فلا يمكنني أن استمع اليها مهما كان مصدرها لأن اتباعها عبارة عن تسليم الذات، والتنازل عن حقوق الامة

سدد الله خطواتنا ووقانا شر خطايانا وهدانا الى سواء السبيل

نبره من خطب معاليه

بيدات الامة يوم ٢٤ يونيه

٤١-

(١) فى وفد المنوفية

ان خصوصاً يشوهون الاخبار لتسوى سمعتنا والوزراء يرتاحون لذلك لان فيه تأييداً لمراكزهم وقد قالت التيمس « قد تحسن مركز الوزارة المصرية بعد حوادث الاسكندرية » كأن هذه الحوادث كانت منتظرة لتأييد الوزارة فى مراكزها . وهذا من غرائب الامور . قبل أن تقع هذه الحوادث كانت الجرائد الوزارية تحذر من المظاهرات وتدعى انها مضره بالاجانب ومقلقة لراحتهم ومعطلة لمصالحهم مع انها كانت تنهب للأجانب والاجانب يهتفون لها ويرحبون بها ويشتركون فيها ولم يقع أى اعتداء على أى اجنبى

ثم نشرت جريدة الامة في عدد ٢٢ مايو الذي يصدر في الصباح أمورا خطيرة وفي مساء ذلك، اليوم ابتدأت حوادث الاسكندرية وقد اطلعت الوزارة على هذه الجريدة فاوقفتها مدة شهر بدون تحقيق مع ان الامور التي اشارت اليها في غايه الخطورة وتبذل أحد الوزراء على الاقل مسئولاً عن هذه الحوادث وكان يجب تحقيقها اظهاراً للحقيقة ان وكيل الخارجية الانكليزية صرح في مجلس النواب انه لا يمكن الغاء الاحكام العرفية بعد حوادث الاسكندرية . وقبل هذا التصريح اشترطت على الوزراء الغاء الاحكام العرفية فقالت انها لاتلغيها الا بعد الاتفاق مع الوفد كأنها تقول: مادام الوفد لم يتفق معها فتبقى الاحكام العرفية . رفضنا هذا لاننا لا نقبل اتفاقاً مبنياً على الاكراه والآن بعد هذا التصريح من وكيل الخارجية الانجليزية في مجلس النواب بصفة كونه نائباً عن الحكومة الانجليزية ولا يمكن أن يقال بان قوله مبرر عن رأيه الشخصي يكون سفر الوفد للمفاوضة مع بقاء الاحكام العرفية اقراراً لهذا الوكيل على ما صرح به من ان حوادث الاسكندرية تستدعي بقاء الاحكام العرفية . وهذا مالا يمكن قبوله من وزارة وطنية .

اصدوت الحكومة اليوم قراراً بمنع الاجتماعات في الحدائق العمومية وغيرها وتعلمون انها لا تبيع اصدار جرائد لأي انسان مهما كان شريفاً اللهم الا اذا كان ممن يروجون سياستها . أفبعد أن نرى حريتنا مضغوطة عليها بهذه الطرق الايجابية والسلبية، أنتعشم بان هذه الوزارة تسعى لاستقلالنا حقيقة؟!

اتنا انما نريد الحياة عزيزة وهم يدعوننا لان نرضى بالحياة ذليلة وهذا لا سبيل اليه . وليس بعبث أن لا أصل الى مطلوبنا فاذا وقفت دونه ولم تمتد حياتنا الى أن اصل اليه فحياة الامة أطول ، وقوتها على مواصلة السعي اعظم . واذا خلا منها سيدقام الف سيد، واذا اختفى الوفد أيضا قامت وفود . ولهذا فاني مطمئن على مستقبل الامة، ولا يمكن أن تطلب على أمرها، ولا أن تقبل بأي حال البقاء تحت رق الحماية .

(٢) في وفد العرب

أني اهني نفسي بتشريفكم واهتشكم بخطباتكم فليس غريباً أن يكون فيكم خطباء

مثل الذين شنفوا مسامعنا بدرر نظمهم ونثرهم، فالفضاحة من أخص صفات العرب. كما أن الكرم معروف فيهم، والشجاعة مشهورة عنهم، وكذلك الثبات والوفاء. وافتخر بقدمكم وبالثقة التي أبدىتموها لي، لأنها ثقة خالصة لاشأن لا كراه فيها. كما افتخر بشباتكم واتحادكم في قضية الوطن الكبرى ومادام هذا الاتحاد ثابتاً فسنصل إلى غايتنا بأذن الله

(٣) في وفد فوه

أيها السادة

أرحب بكم ترحيب المرء بأهله، واستقبلكم استقبال الواحد لفومه، وأشكركم شكراً جزيلاً على هذه الثقة الغالية

أشكركم من كل قاي وافتخر بمرکزكم وبأهلكم لانهم اهلى . شرفوني . رفعوا ذكرى شرحوا الآن صدرى . حققوا فيهم أهلى

سمعت من خطبائكم ما خطر ببالي . وما لم يخطر ببالي من الافكار الناضجة . ومن الآراء الواضحة . ومن الحجج الدامغة على ان خصومنا اهل باطل ونحن على الحق وقف عدلى باشا رئيس الوزارة امام وفد من الدقهلية وسمح لنفسه أن يقول أن خصومه يعنى الوفد المصرى يستعمل التهديد والارهاب والحيلة فى الحصول على الثقة وان دعوانا بانهم هم الذين يستعملون هذه الوسائل دعوى كاذبة . أعنى أن هذا الرئيس المحترم يشهد ذلك الوفد ويشهدكم ويشهد الامة على انه لا يقول حقاً .

وكما ورد فى خطاباتكم ليس لى جنود ولا بوليس ولا خفراء والوزارة فى يدها كل ذلك وأزيد منه البنادق والسنج والسيوف والسهام والرصاص والمدافع . نعم فى يدنا شيء واحد هو أخلاصكم لبلادكم

هذا الاخلاص هو الذى دفعكم والوفود من قبلكم ومن بعدكم الى أن يستمروا فى الحضور غير مباليين بما يوضع فى طريقهم من العقبات . هذا هو ما نملك وهو اكبر قوة نتمتع عليها وأقوى عدة نستعملها فى حمل الناس على الثقة بنا

قال عدلى باشا دفاعاً عن خطة الجريدة الانجليزية نحونا ونشرها أخبار السوء عنا «ان هذه الجرائد تقول الحق لانها وجدت فريقين فريقاً بهوش ويعتدى على النظام وفريقاً يحافظ عليه وعلى مصالح الانجليز ومصالح الاجانب فلم يسمعها الا أن تنتقد الاول وتحبذ الثانى . . ليس في الامة فريقان بل ليس فيها الا فريق واحد وما اتباع الوزارة الا نفر قليل لا يسمى فريقاً

وهذا القول ليس معناه الا أن الامة المصرية هي التي اعتدت على الاجانب وهي التي اخذت بالنظام وهي التي يجب أن يبقى الحيش الانجليزى في بلادها
حضرة رئيس الوزارة يقول إن الفريق الآخر - فريقنا - هو الفريق الخلل بالنظام والمضر بمصالح الاجانب . وأما فريقه فهو الهادي الذي سعى لاستقلال مصر بالمحافظة على مصالح الانجليز ومصالح الاجانب

أى نظام تعدينا أو تعدت الامة عليه ؟ وأى هياج ؟ وأى ثورة ؟ انما الذى تعدى على النظام ، وهتك حرمان القانون هم رجال الادارة فما كانت المظاهرات الا طاهرة بريئة ولم يكن القصد منها الاعتداء على أجنبي مطلقاً بل كانت تهتف للاجانب ويهتف الاجانب لها ويشتركون فيها ووقعت حادثة الاسكندرية في ذلك الوقت ولم يكن حصل تعد على أى أجنبي ولم يكن هناك معنى لهذا التعدى

كان هناك خلاف بين وزارة تريد أن تستبد بالمفاوضات دون الوفد والامة تؤيد الوفد ولم يكن للاجانب دخل مطلقاً ولم يشعر وطني بأى كراهة لأى أجنبي فما معنى أن يقول رئيس الوزارة أن هناك تهيجاً وثورة وتعدياً على النظام

كل هذا باطل يراد به باطل ولا يعود نفعه الا على المصالح الانجليزية

يقول عدلى باشا انما لما فشلنا في اسقاط الوزارة ووجدناها ثابتة الاركان زعمنا أنها ساقطة أدبياً وزاد بأن هذا السقوط لم يصب غيرنا . يقول هذا ويفتخر به وكان له حق الافتخار بثبات وزارته اذا كانت الامة هي التي سندته وأيدته ولاكنه باق معتمداً على القوة الخاصة لبني وطنه وأمته ولو كان الامر بيننا وبينه وليس للقوة الاجنبية دخل فينا لكان لنا وله شأن آخر وما كان يستطيع أن يرفع عقبرته بهذا القول بل كان سقط من فوق كرسيه قبل أن ترتفع أقواله الى آذان الامة

انهم ينازعون في سقوطهم من اعتبار الامة : فتشوا ضمائرهم وضمائر اخوانكم حتى

من يشايعونهم منهم تجدوا مصداق أقوالى .
فاى سقوط يريدون بعد اعتبار الامة لهم آلات فى أيدى الانجليز يحركونها كيفما
يشاؤون؟!!

أى سقوط لوطنى أمام بنى وطنه أكثر من اعتقادهم فيه أنه ليس ساعياً لمصاحبة بلاده
وأنه يعتمد فى الحكم فيهم على قوة خصومهم؟!
أى سقوط بعد ان صار انصارهم اذا ارادوا ان يلقوا خطبة أو محاضرة لا يجترئون
ان يواجهوا الجمهور بها؟!!

أى سقوط بعد سحب الملايين من الامة ثقتهم منهم وبعد امتناعهم فى دهرهم
وتحجيبهم فى دواوينهم لا يجترأون أن يلقوا فى الجمهور خطبة أو ان يظهروا فى أى
احتفال عام؟! أليس ذلك لاهم بنحشون ان يقابل الناس اقوالهم بالازدراء وافكارهم
بالاحتقار؟!!

لقد عقدت الامة فى هذه الايام عدة احتفالات كثيرة ولم يحضروها لان الداعين
اليها من خصومهم . فلماذا لم يعقدوا هم مثلها ليسمعوا اصواتهم وينشروا على الناس
آراءهم؟! أليس ذلك ليقينهم باعرض الناس عن دعوتهم ونفورهم من خطتهم؟!
انى أؤكد لكم كما تعلمون وبعلم كل من حولى انى لا اعرف مطلقاً من هم الذين
يسعون لما ومن هم الذين لا يسعون . ولا اعلم الا انى فى كل يوم أتشرف بمقابلة وفود
تأتى بمحض ارادتها واختيارها وفرط اخلاصها للوطن العزيز

انى زدت نشاطاً ، زدت رجاءً ، قوى امل فى مستقبلى ، برؤية أهل بلادى وكاهم
وطنية وكاهم واقف على ما انا واقف عليه من كذب المنافقين أو خداع الخادعين .
وكلهم يحافظ على النظام العام محترم حقوق الأجانب

فأرجو الله ان يديم هذا الاتحاد وهذا الوئام حتى يتحقق الامل ونيلهم المراد

في وفد طلبة الحقوق يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٢١

أنا معتمد على الانحداد في نجاحنا ، معتمد أولاً على الشبيبة ثم على الذين لا طمع لهم في الحكومة ، ولا مصلحة لهم عندها ، أولئك هم الذين امتلأت ضمائرهم صفاء و إخلاصاً ،
أني لست بخائف ولا وجل على نتيجة قضيتنا ، نعم أنهم يدبرون التدابير لانتخاب
ضعاف القلوب ، ضعاف النفوس ولكني واثق أن تدابيرهم لا يمكن أن تنجح ولا يمكنهم
أن ينالوا شيئاً من هذه الروح لائتـاً رأينا الأمة تقاوم بكل قوة أعمال الإدارة في هذه
الأيام ، رأينا العمد يقاومون ويستقبلون ، ورأينا الحفراء يحتجون ولم نكن نعرف ذلك
من قبل وهذه نتيجة طيبة تدل على روح صادقة

نعمد على الشبيبة التي سمعنا الآن اشعارها وأفكارها ، ورأينا قوتها وحرارتها ،
وأمة هذه شبيبتها ستبرهن للعالم كما قال شاعركم انها لا ترضى الحياة الذليلة
إني أشعر كما تشعرون وقلبي كأنه متصل بقلوبكم وكلما خلوت بنفسي تذكرتكم ،
واعتقدت انه لا توجد قوة في العالم تثنى مصر عن استقلالها
أن الاكثريـة الساحقة معنا وتلك هي الحقيقة التي لا يمكن اخفاؤها واني ممتلئ
قوة بانحدادكم وشعوركم

خطاب معالي الرئيس

في وفد الدقهلية

مرحباً مرحباً بوفد المنصوريين . مرحباً بوفد المنصورة . انها رفعت قدرتي .
اعلت ذكرى . اقامت على الاخلاص الوطني برهاناً صادقاً على كذب ما يفترون ضد

النهضة الحاضرة - نعم لقد أقام المنصوريون دليلاً من الاخلاص على ان الذين يرموننا
بالانقسام هم غير صادقين

حقيقة اني لمعجب بالمنصوريين ونحملهم المشقات . اني لأعلم كما تعلمون صعوبة
الانتقال في مثل هذه الاحوال وأعلم أن الحكام الاداريين يأخذون الطريق على من
يظهر الشعور في سبيل الوطن . لقد منعوا العلم المصري من أن يرفرف على المواكب
والعربات لكل قادم من القادمين الى . فالاجسام يتصرفون فيها ولكن لنا قلوبكم
لان هذه الوطنية أصبحت بحمد الله راسخة في القلوب لاتزول منها مادامت السماء
سما والارض أرضاً . أن وطنية يتغنى بها الطفل في مهده ، والصبي في ملعبه ، والفتي في
غدواته وروحاته ، والشيخ في مصلاه ، لا يمكن أن تؤثر عليها تلك السفاسف وتلك
الباطيل . أن هذه الوطنية التي انبثت في صدر الطفل الصغير والرجل الكبير لا يمكن
أن يقال انها من صنع خطبة قيلت أو مقالة نشرت ولكنها من صنع الله الحكيم
أن يد الله القادر هي التي أودعت تلك الروح الطاهرة في قلوب المصريين جميعاً
جفريهم وبدويهم صعيدهم وبحريهم من أقصاء البلاد الى أقصائها . ان هذه الروح
المنبثة في أعماق القلوب لا يمكن أن تخمد أبداً . قام بعضهم يضلون الناس ويريدون
أن يفهموهم أننا خنا العهد ، وأنا نريد ادخال الاجنبى في شؤوننا . كذبوا فلاي غاية
أمالى . خصومكم ولأى سبب أريد أن أنزل عن هذه المنزلة السامية التي أنزلتوني أياها؟!
فلاي سبب اذاً؟! أأبقي بها ما لا أم جاهاً؟ انى لا أبغى عن هذه المنزلة منزلة أخرى
ولا غاية لى التحقيق ثقكم بى . أماملاة خصومكم ، فهذه فريضة لا أحفل بها ولا أكلف
نفسى رداً عليها . هم الذين حاولوا أن يحملوكم على قبول مشروع هو الحماية فى أخص
معانيها ، ولقد كنت بعد قدومى هذه البلاد أول من كشف القناع عن ضرر هذا المشروع
ومن ضمن سعيانا لمصاحبة بلادنا أننا التجأنا الى الاحرار فى كل أمة وقد عثرنا بطائفة
من احرار الانجليز الذين يرون من مصاحبة امتهم أن تكفى بنفسها وأن لا تبسط يدا
الحكم على غيرها من الامم لان حكمها يهبط عائق الافراد بتفقات لا قبل لهم باحتماها
ولانه لاحق فى الاصل لامة فى حكم أمة أخرى لاتوافقها فى العقائد والعوائد والتقاليد
والتشريع . وقد عثرنا على هؤلاء الاحرار وأنخذناهم لنصرة الحق فلما أن وقع ما وقع
لاغتصاب الثقة كنت أول شخص باغت هؤلاء الاحرار هذه الحوادث . وقد بلغتهم

لقد دفع ذلك عن بنى وطني . ما سمعت أحداً من أولئك الذين ينتقدون تبليغ هذه الحوادث الى الاحرار رفع صوته ضد الظلم - نعم لم يحرك أحد منهم ساكناً ولم يرفع أحد منهم صوته بالشكوي مستنكراً

لقد نكلوا بوظفينا الذين لا ذنب لهم الا انهم جاهدوا بانهم يكرمون انساناً عشقوا مبدأه ، ونكلوا باناس لا ذنب لهم الا انهم كانوا يحملون عرائض الثقة بنا . لاي غاية اغتصبوا الثقة منا ؟ فملوا ذلك ليظهروا ان بعثتهم هي موكلة عن الامة فهم يرغموننا على الثقة بقصد أن ينفذوا مشروعاً هو في مصلحة الاجنبي لا في مصلحتنا

خيانة للوطن . كيف نكشف مظالمنا في عرفهم : الظلم وطنية ولكن الشكوى من الظلم خيانة !! اذا رفعنا شكوانا الى الاحرار الانجليز قالوا خارجون عن الوطن منا هؤلاء لاستقلال البلاد ؛ كيف لا نستقل الا في تحمل الظلم ؟! قالوا « كفرت » . انى أحب هذا الكفر على ايمانهم . قال الاحرار « أن هذه البعثة لا تمثل الامة ويجب عمل جمعية وطنية يركن اليها في الوقوف على مشيئة المصريين » قالوا قد اتيتهم شيئاً اذ الانكم قدمتم للاحرار حجة يأخذها علينا حزب الاستعمار ويحاربنا بها . « من هو حزب الاستعمار وفي أي مكان ؟ ألا فليدلوني على جريدة واحدة استعمارية قد اتخذت تلك الاسئلة التي القيت في البرلمان دليلاً على عدم كفاءة المصريين لحكم أنفسهم ! اللهم لا شيء من ذلك . طلقاً ولكنها بدع جادت بها خيالات أنصار الوزارة ليضلوا بها الامة . « قالوا سيأتى الى هنا أحرار من الانجليز » فليأت هؤلاء الاحرار لانهم لم يأتوا من قبل الحكومة للتحقيق بل من قبل ضمائرهم فعلى الرحب والسعة . ليأتوا ويشاهدوا ظلم بنى جلدتهم وكيف تخلق الحرية السياسية بواسطة الاحكام العرفية . انى لهم من أول المستقبلين - نحن أمة حية نشمر وننالم . نأبى الظلم ونعاف الضيم ولا يمكن أن يتغلب علينا أى ظالم - لا بد في هذا المقام ان أكشف لكم الستار عن وسائل التفرير التي يلجأون اليها ، وضروب التضليل التي يتذرعون بها . فمن ذلك انهم يزفون اليكم التلغرافات تلو التلغرافات ويحملون لكم الخبر في اثر أخيه ليمنوكم بالاماني ولكنها تلغرافات خالية من الماني محاطة بكل صنوف الالهام . خذوا مثلاً : يزفون اليكم تلغرافاً بأن عبدلى باشا قد وقف موقفاً مشرفاً للقضية المصرية . أين ومتى وكيف وماهية الموقف الذى يشرف به عبدلى باشا القضية المصرية ؟! ثم لا يلبثون أن يشفعوا هذا التلغراف

بتلغراف آخر يقولون فيه « اجتمع مستشارو الوفد وقرروا قراراً هاماً خاصاً بالقضية المصرية . » ما هو هذا القرار ؟ هذا مالا يريدون أن يتفضلوا ببيانه لكم . وما علمنا من أمرهم شيئاً سوى ما آدب وحفلات وزيارات الى المدمرات والمدرعات فهل هذا هو الاستقلال الذى لا شك فيه؟! انهم مهما حاولوا فلن يستطيعوا أن يحولوكم عن طلب الاستقلال التام الذى جماعتموه اكبر همكم وأقصى أمانكم . الا انهم لا يستطيعوا أن يطفئوا تلك الشعلة المقدسة: شعلة الوطنية الحقة التى تتأجج بين جوانح الوطنيين جميعاً . ألا أنهم لا يستطيعون أن يخمّدوا تلك الحركة مهما استعملوا من وسائل القهر والارهاب أو يشوا الامة عن غايتها التى تطالبها وضالتها التى تزددها والحرية والاستقلال . وختاماً أقدم لكم أجل عبارات الشكر وأرجو أن تبلغوا اخوانكم تهنئة العيد وأرجوكم أن يكون العيد القادم عيد الحرية والاستقلال التام

خطاب معالى الرئيس

اثر وصوله من مسجل وصيف

بيت الامة في حضرات المحتفلين باستقباله

يوم الخميس ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢١

أقدم لكم شكرى على احتفائكم بى وأطفيء بعشاهدتكم شوقى وأدخل السرور عليكم بأنى وجدت في المدة القصيرة التى أقمتها بعيداً عنكم فيمن أتاحتم الفرصة لى الاجتماع بهم من اخوانكم شعوراً صادقاً بالوطنية مثل شعوركم وان كل ما يأتىه المبتلون من أضاليل وأراجيف لا يؤثر في هذه الروح ضعفاً ولا في التفاهم حول المخلصين شيئاً . وأؤكد لكم ان التلغرافات التى استمضى عمال الحماية الكثير عليها لم تحدث أدنى أثر في نفسى لأننى أعلم أن الذين امضوها لم يفعلوا بقلوبهم بل قلوبهم في الحفيظة مملوءة ثقة بالمخلصين من خدامكم . ولكن من هؤلاء الذين نسبت اليهم من وضع امضاؤه بغير علمه وفي

غيته ومنهم من أثر في ضعفه أرباب عمال الحماية وعلى كل حال لجميع الأمة مقدرة لا خلاصنا قدره . اما ما أرادو المبطلون أن يسبوا به سمعتنا من جهة سعيها في توجيه الاسئلة التي توجهت في البرلمان والبلاغ الذي نشره احرار الانجليز في بعض الجرائد والسرور بعزمهم على الحضور اليها فهو مردود عليهم . لان أولئك الاحرار ليسوا مستعمرين ومبادئهم متفقة مع مصالحنا وهم لا يودون ان يمتد سلطان حكومتهم الى غير امتهم لان هذا يكلف افرادها تكاليف باهظة لا قبل لهم بتحملها . ولا يصح في اعتبارهم لامة قوية ان تستولى على أمة ضعيفة . ولقد كانت لهم مواقف محمودة في كثير من الظروف فهم الذين نهضوا في مجالس النواب للدفاع عن اعتقالوا سنة ١٩١٩ من زعمائكم وصاحوا بحكومتهم قائلين ان هذا ظلم مبین لا تصح نسبته الى الامة الانجليزية . وكان للضجة التي اقاموها حول هذا الاعتقال اثر في الافراج عن المعتقلين . فعلموا ذلك قبل ان تعرف بهم ثم تعرفناهم وكننا جميعاً مقتبطين بهذه المعرفة لافرق بين من انشقوا بعد ذلك ومن استمروا في اخلاصهم . وآخر ما فعلوه ذلك المنشور الذي اذاعوه وزعم المبطلون المتلونون في مبادئهم انه لم يشتمل على شيء مما شكرتهم عليه من الدفاع عن حرية بلادنا واستقلالها وتعاموا عما صرح به ذلك المنشور من طلب الغاء الاحكام العرفية وانتخاب جمعية وطنية للنظر في المفاوضات وعلموا ذلك بأنه لا يصح اكرامه اربعة عشر مليوناً على أن يقبلوا معاهدة أو حكومة لا يرضونها . فهل هذا لا يعد دفاعاً عن الحرية وعن الاستقلال . وهل الغاء الاحكام العرفية وأن يكون للامة حق البت في مصيرها ليس دفاعاً عن الحرية ولا عن الاستقلال

واغرب من مكابرتهم في هذا الامر ما زعموه من أن توجيه تلك الاسئلة في البرلمان موجب من جهة لتدخل الحكومة الانجليزية في شؤوننا الداخلية ومن جهة مشوه السمعة المصريين ويتخذ حزب الاستعمار حجة على عدم اهلية مصر لحكم نفسها بنفسها وقال بالقضية الاولى من قولهم وكيل خارجية انجلترا وبعض المحافظين والاستعماريين واثبت صح هذا القول من مستعمر انجليزي دفاعاً عن انجليز مصر وعن حريتهم في التصرف بامورنا فانه هزه وسخف لا يصح من فم مصري مغلوب على أمره يعلم حق العلم أن حكومته غير مستقلة فعلاً وأن الحماية متغلغلة في الادارة المصرية وجميع فروعها وأنه لا يجرم امر ولا ينقض الا باخبارتها . فاي استقلال نخشى عليه من التدخل بعد هذا التغافل . ألم يلفكم في الايام الاخيرة ما اكده العارفون من أن مستر تينهام وكيل وزارة

الاشغال تحصل بمساعدة الحماية على إلغاء قرارات مجلس الوزراء ووزير الاشغال بخصوص توقيف الاعمال في خزان مكوار وانصاعت الوزارة لهذا الابطال ولم تجد من العزة أن تعارض فيه مع انها كانت سمعت عقب قرار الايقاف أن تقام لها حفلات تكريم على هذا الموقف الشريف

أما ما زعموه من تشويه الاسئلة لسمعة المصريين فان السائلين لم يتعرضوا في مجالس النواب لجنسية من ارتكبوا تلك الجرائم ولم يقولوا أن كل الموظفين ارتكبوها ولا كنهم ذكروا وقائع معينة مستندة الى بعض عمال الادارة فمن أين يأتي تشويه سمعة المصريين عموماً ومن الذي قال بان حزب الاستعمار اتخذ هذه الاسئلة حجة على عدم استعداد المصريين لحكم انفسهم . واذا فرضنا انهم افاموا هذه الحجة . فاية قيمة لها وهي لا تركز على مقدمة حقيقية . أن فعل بعض الموظفين لا يصح أن يؤخذ الباقون بجريته خصوصاً في حالة مصر لان الموظف حتى لو كان مصرياً انما تسأل عن عمله ادارة الحماية لانها هي التي انتخبته وعينه وهو يؤدي وظيفته تحت مراقبتها ولحسابها

عجيباً عجباً من الوزراء ان يستحلون ان يتلمسوا من الانجليز الوظائف التي يتربعون فيها والسلطة التي يتصرفون بها في ارواح اخوانهم ودمائهم وكراماتهم ويهدون كل هذا سائغاً في قانون الوطنية ولكن الشكوى من ارتكاب الظلم الفاحش في ذلك كله لمن له القدرة على رفعه جريمة لا تغفر وخيانة وطنية

يدعون الى مقاطعة أولئك الاحرار اذا حضروا كما قوطعت لجنة ملتر لانهم انجليز والانجليز خصومنا . نعم أنهم انجليز ولكن ليس كل الانجليز خصومنا بل منهم من يجب أن يكونوا أصدقاءنا وهم الذين تتفق مبادئهم مع مصالحنا مثل أولئك الاحرار . أن لجنة ملتر عينتها الحكومة الانجليزية بتصديق البرلمان لتأييد الحماية ووضع نظام لحكومة مصر في دائرة هذه الحماية كما صرح بذلك وزراءهم في مجلس النواب واللورد ملتر في خطبته قبل حضوره وفي الاعلان الذي أصدرته لجنته في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ بعد حضورها وأعلنه الفيكونت اللتي في بلاغ اذاعه قبل قدومها فمقاطعتها كانت لازمة أما هؤلاء الاحرار فلم يعينوا من حكومتهم ولا من مجالس نوابهم بل اقتدبوا انفسهم لتحقيق من اعمال الحماية والمظالم التي عزبت اليها حتى يؤبدوا بما يرونه المطالب التي طلبوها والتي هي متفقة تمام الاتفاق مع مطالبنا . فكيف تقاطع قوماً اذا حضروا وهذه

حالتهم وتلك غايتهم . أنه يجب علينا أن نستقبلهم بكل ترحاب وأنى اتشرف بأن أكون أول المستقبليين لهم . أننا اذا لم نعتد على مثل أوامرك الاحرار من كل الامم عموماً ومن الانجليز خصوصا فعلى من نعتد بعد الله واتحادنا

أن الوزراء اذاعوا بان لجنة تألفت من اللوردات والنواب واساندة الجامعات لتأييد المفاوضات فهل هؤلاء ليسوا انجليزاً وما هولونهم . أن كانوا احراراً فهم اصدقاؤنا وان كانوا غير احرار مستعمرين أو محافظين فكيف يؤيد هؤلاء المفاوضات في مصلحتنا اللهم ان الوزراء لم يريدوا باشاعة تأليف هذه اللجنة الا للمقابلة والمفاضلة ليوهموا ان لجنهم انفع لمصر من اللجنة التي يعتمد الوفد عليها ولكنهم وقعوا في تناقض عجيب فان كانوا سمعوا حقيقة في تأليف لجنة من هذا القبيل فانهم يكونون سمعوا فيها عابوه علينا وزيفونا به . وان كان هذا ليس بصحيح كما هو الظاهر فهو تباه بما يعتبرونه جرعة أن الانجليز ويشايهم الوزراء يريدون أن يجردونا من كل سند ونصير ليفترسوا استقلالنا وقد رأوا أن العقبة السكوتية في طريقهم هي قيام المخلصين في وجههم وفي وجه البعثة الرسمية ومعارضة كل ما تأتي به مما لا يتفق مع هذا الاستقلال فلم يكن منهم الا أن أجمعوا رأيهم على محاربتهم حتى يسقطوهم ومتى أسقطوهم تمكنوا من تنفيذ المشروع الذي يريدونه مهما كان مضرراً بالبلاد وتذرعوا لذلك بوسائل شتى منها استعمال الاحكام العرفية في ارباب الناس وحملهم على سحب ثقتهم بامنائهم وبث الاضاليل والمفتريات في نفوسهم بواسطة المذشورات التي يلفقونها والتلغرافات التي يرسلونها من لندره والشروح التي تعلقها الجرائد الوزارية عليها

ومن توغاهم في التضليل والتمويه أنهم في الوقت الذي صرح فيه رئيس الوزارة الانكليزية بمجلس النواب بان الاتفاق تم مع البعثة الرسمية أو سيتم على أن انجائنا تشترك مع مصر في حكمها يسمعون في حمل الناس على تأييد هذه البعثة . وتقول بعض جرائدهم اليوم أن هذا التصريح مما يوجب حسن التفاوض . أي استخفاف بالقبول أشد من هذا الاستخفاف . أن كان هذا تفاؤلاً فما هو التشاؤم . يريدون بمثل هذه الوسائل ازالة تلك العقبة ولكن الله تأني حكمته البالغة أن تضيق جهود المخلصين بمثل هذه الوسائل وأن ينطفئ ذلك النور الساطع المنيب في جميع النفوس وبها ذلك البناء الشامخ الذي تأسس فوق رؤوس كثير من الضحايا وسوف نكون كلنا يداً واحدة ضد كل

مشروع لا يتفق مع مصلحة البلاد وفي الدعى بكل ما فى وسعنا للحصول على أمنيتنا من
الاستقلال التام

- ٤٧ -

خطاب معالى الرئيس ببيت الامة

في طلبية الازهر عند ابتداء دراستهم

يوم الخميس أول سبتمبر سنة ١٩٢١

أبنائي البررة

أشكركم والحزن يعلأ قاي على وجود القوة العسكرية التي جاءت لتطاردكم وهي
موافقة من أبنائنا الذين أعددتناهم للدفاع ضد أعدائنا فاستعملتهم الوزارة للحبولة بيننا
وبين اخواننا وللضغط على الاماني التي تدور في صدوركم والشعور الذي يعلأ قلوبكم
نحو استقلالكم ولكن هذه الاعمال التي تقوم بها الوزارة لاطفاء تلك الروح في نفوسكم
لا يمكن أن تزيدها الا قوة ونماء . انهم بر تكبون كل هذه الاعمال . ينكرونها وانفذت
من ضابط تلك القوة التي جاءت لتطاردكم كتابة تدل على حضورها لمنزلي ومنعكم من
الوصول الى فلم يستطيع أن يجيب هذا الطلب لانهم يقتربون الآتاه ويحبون أن تبقى
مستورة على الافهام والكنها لا تبقى مستورة زماناً طويلاً فسوف يأتي يوم يحاسبون على
ارتكابها حسايأ عظيماً

انهم بوجهون كل مساعيرهم ليحملوا الناس على سحب الثقة منا ولكنها أعمال أطفال
لا تؤثر شيئاً وانى واثق كل الثقة بان الذين بمضون بسحب هذه الثقة قلوبهم مملوءة
بالاخلاص لنا وبالثقة فينا وسيأتي يوم يظهر فيه هذا الاخلاص في اكبر مظاهره
ويكون اصحاب الامضاءات شهوداً على اوائك الظالمين . اننا لا نتعافد باسم الامة على
هبة او رهن أو بيع ولكننا نصيح باستقلالكم ونسعي اليه جهداً ونطالب به في كل
موطن فلا يمكن سحب الثقة منا الا في إحدى حالين : في حالة ما اذا عدلت الامة عن
طلب استقلالها ورغبت في تأييد الحماية عليها وهذا ما أعيد الامة عن أن تفعله أو تميل
اليه مهما تقلبت الاحوال وتغيرت الظروف . وحالة ما اذا قصرت أنا واخواني في
السعي الى هذا الاستقلال ورغبت عنه الى الحماية . هنالك لا يحق للامة أن تسحب

منى ثقتها بل يحق لها أن تقضى على بالاعدام ويكون قضاؤها عادلا . أما ما تذرعه به الخصوم من مسألة البرلمان الانجليزى وتوجيه الاسئلة عن الفضائح التى يرتكبها عمال الحماية لاختلاس الثقة واغتصابها فلا أهمية له وهو تدبير معكوس لانه يجب كشف حقيقة المخازى التى ترتكب لتحقيق الثقة فى اناس لا يستحقون من الثقة شيئا وبوجب ماضيهم أن لا تعتمد عليهم البلاد فى مهمة كالمهمة الحاضرة . وأما ما يقال ويكرر من أنى أحارب البعثة اغرض شخصى وهو حصر المفاوضات فى يدى فهو كلام منقوض ومردود لاني لا أبتغي المفاوضة شهوة بل لمصلحة البلاد . والله يعلم انه لا لذة لى فيها واني اعتبرها حملا ثقيلا وأعتبر مركز المفاوض من أخرج المراكز وأدفعها . وإذا وصل المفاوض المصري الى تقرير الاستقلال التام لبلادنا فاني أكون أول شاكر له خلاف ما زعموا لان الاستقلال هو غاية الغايات عندى . ومهما كانت اليد التى تأتي به اليانا فاني أكون أول المقبلين لها ولو كانت يد أعدى أعدائي . ولكنى يستعجل على وأنا متمتع بعقلي أن أتصور أن البعثة الحالية تأتي للبلاد باستقلالها لانت كيفية تأليفها والاشخاص المؤلفة منهم والظروف التى تألفت وسافرت فيها والاعمال التى ارتكبت ضد الحرية فى سبيل تأليفها وسفرها كل ذلك يأتي على العقل أن يتصور انها تأتي باستقلالنا . ولقد قال لى ولد صغير فى سن السابعة « كيف يمكن أن عدلى يأتي بالاستقلال وهو يضر بنا » فامة يقول طفلها هذا القول لا يتانى أن تعقل أن هذه البعثة نحمل لنا الاستقلال التام

لهذا نحاربها ونبذل كل جهد فى اسقاطها حتى لا يكون عملها حجة علينا بحال من الاحوال وحتى لا تؤثر العوامل المختلفة التى يستعملونها لتمهيد الطريق امامها وحمل الامة على قبول المشروع الذى تأتي به مهما كان دون مطالبنا . ومن تلك التمهيدات ما أبداه حضرة عبد العزيز بك فهمي فى خطبته من شدة الانزعاج لقطع المفاوضات والتتوبه بشدة رغبتنا فى الاشتغال بأمورنا الاقتصادية والمالية والتعليمية وقوة انجلترا وضعفنا . فان قطع المفاوضات اذا حصل لا يزعج القلوب المملوءة بالوطنية ما دامت نتيجة المفاوضات لا تكون تحقيق استقلالنا بل تأييد الحماية علينا

ومن الوسائل التى يستعملونها ضدنا بعد القوة الفاشمة تضليل الافهام بالجرائد التى اشتروها والمذمورات التى يلففونها والمبشرين وغير ذلك من الوسائل التى يصرفون

في سبيلها القناطير المقنطرة من أموال الأمة ثم يدعون علينا ظلماً أننا نحن الذين نصرف الأموال في هذه الوجوه وكذلك يعلم مقدار مخالفة هذا الادعاء للواقع ولعلم الوزراء أنهم مهما موهوا ومهما استعملوا من الحيل والدهاء والضغط والشدة لا يمكنهم أن يجملوا الأمة قبل مشروعاً دون مطالبتها . ويسرني أن الأمة متيقظة وملفتة لهذه التصرفات فلا تعيرها جانباً من الأهمية وهي لا تفيد إلا عكس المقصود لأنها قد دلت في كثير من المواقف على أنها تضرب عرض الحائط بكل اكذوبة ولا تقبل من المأجورين ودعاة التردد والهزيمة صرفاً ولا عدلاً ولا تحترم غير الحقيقة يرفع رايها المخلصون الصادقون من أبنائها . قالوا جب علينا أن نتركهم يعمهون في غيهم ونسير في طريقنا لا نأوى يميناً ولا شمالاً متحدين متوكلين على الله وعلى اتحادنا في الوصول إلى استقلالنا

إذا فرضنا المستحيل لا قدر الله ونجح الوزراء في سعيهم لاقعاد النهضة الوطنية وإطفاء نورها فحمدت الهمم وفترت العزائم فعلى أية قوة تعتمد البعثة الرسمية في المجادلة عن حقوق البلاد والمطالبة بالاستقلال التام . أظن أن الانجليز يحترمونها بما بعد ذلك رأياً أو يقبلون منها طاباً . كلا إنه لا يكون لها أو غيرها في حالة هذا الضعف الاكل احتقار من الانجليز . فليتنبه الوزراء وليملموا أنهم إنما يسعون لمعاونة الانجليز على رفضهم والوصول إلى غايتهم وإن الأمة ملتفتة كل الالتفات لحركاتهم وسكناتهم وإنها لا تنصر الا المخلصين ولا تلتف الا حول الصادقين

خطاب معالي الرئيس

في الازهر الشريف

يوم الجمعة ٢ سبتمبر سنة ١٩٢١

سادتي !

أخواني !

أبنائي !

لم أشرف اليوم بالحضور اليكم لأخطب فيكم بل لأصلي معكم وأشكركم على إيفاد

الوفد الذي شرفني بالامس لتبليغ تحياتكم ولاشتف مسامحي بخطبكم وأنتفع بحكم أقوالكم التي طال انقطاعي عن سماعها . لكم مني على ما أبدى وفدكم وأبديتهم فحوي خالص الشكر وتعظيم الامتنان . واقعد مازج سروري لشهود وفدكم أمس شيء من الحزن عند ما رأيت جنوداً تحوط بداري وتحاول أن تحول بالقوة القاهرة بين وفدكم والدخول فيها وكانهم يظنون انهم يمثل هذه الوسيلة يتوصلون أن يمنحوا شعوركم من أن يتصل بنفسى وقلوبكم من أن تتلى بالاخلاص لمن جعلتهم عنوان أمانيتها ورمز استقلالها ولكنهم لم يكونوا الا واهمين في ظنهم وما وقع منهم لا يزيد قلوبكم الا اخلاصاً ولا يزيد حبكم لمن وثقتكم به الاناء . واني معتقد كل الاعتقاد انه كلما وقعت هذه الاعمال عليكم واتصل علمكم بوقوع مثلها على غيركم شعرتم بانها موجهة لمساءدة خصومكم فلا يزيدكم وقوعها الا نفوراً منهم وميلاً الى زعمائكم

أن أعداءنا كانوا يحقروننا ويعتبرون اننا كمية مهملة فلما قمتم في سنة ١٩١٩ تلك القومة التي اهتزت جوانب الارض لها وغضبت تلك الغضبنة الكبرى وأعلمتموهم أن في السويدياء رجالاً يأبون الضيم ويفضلون الموت الشريف على الحياة الذليلة ابتدأوا يحرمونكم وأنوا يبحثون عن استرضائكم فظهرتم لهم اتحادكم ونحسكم باستقلالكم فلم يسهم الا احترامكم والدخول في المفاوضة مع زعمائكم الذين أوليتموهم ثقبتكم فلم يروا من هؤلاء الا تشدداً في حقكم ومحافظة على عهدكم فلجأوا الى الحيلة يستعملونها وحاولوا تقسيم وحدتهم وتفريق كلمتهم فنجحوا مع الاسف الشديد وانحاز اليهم بعض من نزل الملل بنفوسهم وألم الهزال بهمهم فظاهرهم على قصدهم وعاونوهم في سعيهم ولكن الامة بحمد الله لم تتأثر بصنعهم ولم يزل اليهم الا القليل رغم الوسائل التي يستعملونها وهي كثيرة فمنها القوة الغاشمة . أزهقوا الارواح . أسالوا الدماء . سجنوا الابرياء . اعتقلوا . ابعدوا . اهانوا . هددوا ايرهابوكم وليفضوكم من حول زعمائكم وعناوين استقلالكم . فعلوا كل هذا ولكنهم لم ينجحوا في سعيهم بل احبط الله أعمالهم . استأجروا الكتاب . اشترى الجرائد . وزعوا المنشورات . اختلقوا الاكاذيب . رمونا بأبشع التهم وأنظمتها . حشوا كل ما كتبوا من أنواع الوقاحة والبذاء ولكن كل ذلك لم يفد الا تصغيرهم ولم يكسبهم الا احتقاراً في اعتباركم . أما نحن فبقينا متشرفين باحترامكم لم يلحقنا شيء مما كتبوا

ولما علموا اننا عاملون على فضح أعمالهم وهتك أستارهم تألبوا علينا وأخذوا يحملون الناس على أن يقطعوا صلتهم بنا ويسحبوا منا ثقتهم كان الثقة كرة في يدهم يلعبون بها كيف شاءوا ويرمون بها حيث أرادوا مع انها كما تعلمون حالة تقوم بقلب الانسان نحو من رآه جامعاً للصفات التي يعتبرها كفيلة بالسير نحو الغاية التي يقصدها . أليس كذلك ؟ (الجميع نعم . نعم) ليست الثقة بعمل اختياري بل تلقى في الضمير بحيث لو أراد صاحبه أن يضعف منها لما قدر على ذلك مادامت الاسباب التي ولدتها موجودة فيه . بناء على ذلك لا يمكن لوسائل الاكراه والتهديد أن تنتزع ثقة من قلب انسان . والثقة التي شرفتنى الامة بها لا يمكن أن تنعدم كما قلت لو قدم بالامس الا في واحدة من حالتين . احدها أن تعدل الامة نفسها عن طاب حريتها واستقلالها وترضى بالحماية وأنى أعيدها من هذا الخيال . الثانية أن يكون موضع ثقة الامة خالف مبادئها وبطل أن يسعى للاستقلال الذي وضعت أمانة السعى له في عنقه سعى في غيره وعمل لسواه وفي هذه الحالة لا يصح أن يكون جزاؤه سحب الثقة منه فقط بل يجب أن تحكم الامة عليه بالاعدام . ويكون حكمها من أعدل الاحكام . وأنى أصبح دمي اذا رأيتم منى انحرافاً عن قصدكم ، أو تسامحاً في حقوقكم ، أو خروجاً عن حدود المأمورية التي عاهدتكم على القيام بها وما عدلت ولن اعدل عنها ما دام في عرق ينبض أو نفس يتردد . وأنى احارب كل شخص يسير ضد هذه الخطة ويضع العقبات في طريقنا مهما كانت ربطته معنا وحاله من الصداقة لنا . ولقد قاطعت كثيراً من اصدقائي لاسباب شخصية بل غير على القضية العامة وحرصاً على التمسك بحقوق الامة . فكل من رأيت فيه تمهلاً في السعى وتواكلاً في العمل أو تسامحاً في الحق واعتنى العجيلة في اصلاح شأنه قطعت ما بيني وبينه كل صلة ولو كانت أقوى الصلات وأمتنها . افعل ذلك غير آسف لان حقوق الامة لا تقبل مجاملة ولا مسايرة الصاحب . والكتب التي قرأت بعضها في الجرائد وستقرأون بعضاً آخر منها تشهد بانى كنت دائماً محافظاً على أمانتكم وأن الخلاف الذي اجتجكم بيني وبين زملائى لم يكن لشخصيات كما زعموا بل لاسباب جوهرية تتعلق بالمبدأ الاسمى . قالوا اننى أثبتت بالمفاوضة والرياسة حباً في العلو والفخار . نعم تشبثت بذلك وكان هذا التشبث من حقى بل من واجبي لان الامة وكلتني عنها وألقت على مسؤولية كبرى في المفاوضات فلم يكن لى بعد أن وضعتني في هذا الموضع أن أتخلل عن

الرياسة لغيري وأن أدع الرأسة في المفاوضات لمن أختبرته ودانى اختبارى على ضعف شديد فيه وتهاون في حقوق الامة فيكون العمل لغيري والمسئولية على . واقد أبدت الامة عند استشارتها في مشروع ملئ ثقتها بالوفد وأظهرت شدة رغبتها في أن يكون هو المفروض دون سواه وتنفيذاً لهذه الرغبة قبينا الدخول في المفاوضات حتى اذا وجدنا من ورائها خيراً جليلاً لامتنا ، والا عدنا من حيث ذهبنا محافظين على حقوق البلاد

وما كان لى بعد أن تشرفت بأسمى منزلة في الامة أن أطمح لغيرها وان أجند في رأسة المفاوضات ما تشرف به . واني أعلم أكثر من كل واحد أن مركز المفارض حرج وموقف الرئيس في المفاوضات من أدق المواقف وأصعبها فما طلبته تلذذاً بمصيرها . ومن غير المفهوم أن يكون من الامة من يفضل أن تكون الرياسة في المفاوضات الاستقلال لمن علمته الحماية دون من وكلته الامة . لان البعثة الرسمية انما عينتها الحماية ولا قوة لها الا بالحماية ، ولو لم تكن الحماية صاحبة السلطة في بلادنا لما بقى رئيس البعثة في مسنده دقيقة واحدة بعد أن أعلنت الامة عدم الثقة به

كيف يتصور أن شخصاً يعتمد على قوة خصمه يمكنه أن ينال من ذلك الخصم حقه ؟ أن الوزارة لو كانت تسعى للاستقلال حقيقة فمن الحال أن تستخف بالامة التي تطلبه لها ، وأن تعمل على خنق حريتها وليس كرامتها . اننا قبل أن نصدق أن الوزارة العبدية وأعمالها - ما تعلمون - تسعى للاستقلال التام يجب علينا أن نخرج عقولنا من رؤوسنا

لقد ارتفعت الاصوات من كل جانب بالشكوي من عمال الحماية وحماهم الناس على الثقة بالوزارة بالوسائل المختلفة من الاكراه والاحتياك فلم يتحرك ساكن ولم تفتح أذن لهذه الاصوات عندنا ، ولكن لما أخذ الاحرار يسألون حكومتهم عنها في مجلس نوابهم ارتعدت فرائص الوزراء بين واسقط في ايديهم وراحوا يولولون ويمولون قائلين ان الوفد المصري ارتكب اكبر الجرائم لانه سلك طريقاً توجب تدخل الانجليز في أمورنا الداخلية ، كأننا مستقلون بها وكأن الحماية لا سلطة لها علينا وكأن كل ما نعمله بإرادتنا وكأن القوم لا يهتدون

ألم يعلموا أن أمورنا كلها بيد السلطة العسكرية ؟ ألم يأتهم نبأ الاحكام الصادرة بالاعدام على بعض الوطنيين ولا تفهم الامة من أمر المحكوم عليهم ومن تهمة شيتا ؟ ألم يعلموا أن حوادث الاسكندرية جرت فيها تحقيقات ولا تفهم الحكومة المصرية من أمرها شيتا ؟ اللهم الا من طريق الحكومة الانجليزية ؟ ما هذا التضليل ؟! اننا لانريد أن نمكن الانجليز من أرضنا بل بالعكس نريد أن نخرجهم من ديارنا وهذه مهمتنا التي أخذنا على عهدتنا القيام بها ، وانما الاحرار الذين تتساعد بهم على كشف النقاب عن أعمال الحماية هم قوم اتفقت مبادئهم مع مصالحنا فلزمنا أن نتساعد بهم وما يضرنا أن نستعين بمنأوانهم لحكومتهم على رفع ظلمها عنا. فان نجح سعيونا ، وارتفع هذا الظلم ، وصلنا الى بغيتنا والافى ضرر علينا من اخبارهم بالامر ومن حضورهم بصفة كونهم أحراراً عندنا ، ليتحققوا بانفسهم مما اتصل بهم من أحوالنا ؟ ولكن عمال الحماية لا يريدون أن تكشف أحوالهم حتى ينفردوا بالامر ويستقلوا بظلمنا تمهيداً لحملنا على قبول ما نكره من المشروعات التي تجرى المفاوضات لتقريرها

أصبح أن يعتبر ارتكاب الجريمة سابقاً في قانون الوطنية ، والشكاية منها محرمة فيه وجريمة لا تغفر ؟! ليقول الوزراء كيف شاءوا فما لقولهم من قيمة وما هو الا دفاع المذنبين الذين بعد ارتكاب الذنب يسعون جهدهم في اخفاء أثر الجريمة وتضليل العدالة عن الاهتداء الى مرتكبيها

أن عمال الحماية مع شدة خوفهم من تلك الاسئلة البرلمانية وانزعاجهم من عزم بعض الاحرار على زيارتنا لم يكفوا عن حمل الناس على الثقة بالوزارة بل زادوا حيلهم على سحب الثقة منا ، ولهم وسائل في هذا الجمل كثيرة منها وضع الاسماء في التفرقات من غير علم أصحابها اعتماداً على اسمهم لا ينجحون على وضعها خوفاً أو تورطاً ، ومنها التهديد ومنها المفاوضة على مصالح أرباب الامضاءات . ومنها استرحامهم بادعاء الموظفين تعليق بقائهم. في وظائفهم على الحصول على الامضاء وغير ذلك من الوسائل المخجلة والمفسدة للاخلاق التي عندنا كثير من الأدلة على ثبوتها

سادتي : أخشى أن اكون أطأت القول عليكم وآملتكم . (الجميع أبدأ . أبدأ) وعلى كل حال فاني تعبت فاسديكم فائق شكرى على حسن أصغائكم وأرجو الله أن يديم هذه الروح العالية فيكم حتى تنال بفضلها الحرية الكاملة والاستقلال التام

خطاب معالي الرئيس

في حفلة عيد النيروز الكبرى

تحت رعاية غبطة بطريرك الاقباط الارثوذكس ورياسة سعادة ابراهيم باشا سعيد

صاحب السمو الامير الجليل !

أما السيدات !

أما السادة !

أقدم وافر شكرى لحضرة صاحب السعادة رئيس لجنة الاحتفال وحضرات أعضائه الكرام الذين هياؤوا هذه الحفلة وجهازوا الى هذه الفرصة لاجتماعكم بمصر الشريفة عما يجول بخاطرى بالنسبة لهذا العيد السعيد . وافتد أخجل حضرة الاستاذ مرقس بك حنا تواضعى بما نسبته الى من الفضل الذى لأشعر به من نفسى بالنسبة الى القضية المصرية حقيقة أخجل تواضعى . جمل العبرة تخذنى مما قال ومما أملاه عليه لطفه وضميره لان أعمالى التى شاد بذكرها اليوم لم تكن شيئاً مذكوراً بالنسبة لعمل المصريين جميعاً ، صغرها الذين قدموا أنفسهم ضحايا لحریتنا واستقلالنا (تصفيق حاد) كما قارنت بين عملى وبين أولئك الذين كانوا يعرضون صدورهم لغيران خصومنا ويقولون اضربوا هذه الصدور « المملوءة بالوطنية » فلن نترك بلادنا ذليلة لكم . كما قارنت بين عملى وبين رجال ونساء وبين عملى استحييت وأخذنى الخجل من قول الاستاذ مرقس بك حنا أننى كنت أنا العامل فى هذه النهضة العالية . لا بل هو عمل جميع المصريين . بل هو كما اعتقد عمل الاله الحكيم الذى أودع هذه الروح فى قلوب المصريين جميعاً وهى علامة على أن الله سبحانه وتعالى سيدبنا حقنا ولو كره الظالمون (تصفيق حاد)

سادتى ! قد تفضل حضرة الاستاذ بأن تكلم فى المفاوضات والزراع الذى وقع فيها بين الوفد المصرى وبين غيره . وشفى الغليل بما قال . وان أؤكد لكم أن منازعى فى هذه المفاوضات لو كان استمد قوته وسلطته من الامة لكنت شاكرآ له وجملت نفسى فى ركابه . ولكن الذى ينازعنى فى خصائصى لم يأت من قوة الامة ولا بسلطتها

ولا تتوكل منها ، لكنه أتى من طريق الحماية

اختاره الحماية وعينه مفاوضاً . الحماية ! الحماية ! ما هي تلك الحماية ؟ هي خصمنا ، هي التي تنازعنا استقلالنا . تعير لنا مفاوضين فيأتى أئلك المفاوضون ويقولون نحن وكلاء الأمة تسلمنا صبغتنا منها . يأتى أئلك من قبل خصومنا ويقولون نريد أن نترأس عليكم في المفاوضات لنصل بكم الى لاستقلال التام . شيء غريب جداً ! خصومنا يعينون المفاوضين عنا فالنتيجة أن خصومنا يفاوضون مع خصومنا كما قت من قبل واكرر القول الآن ان جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس . لهذه لم يكن منى وأنا الامين على حقوقكم أن أنزل عن ارادتكم واسلم الرأسة لمدوب الحماية فتصبحون ولا مفارض لكم ويتحتم أن تقبلوا ما يفرضه عليكم خصومكم . لذلك لم أقدر لاطمئناً في الرياضة كما تفضل بديابه حضرة مرقس بك حنا حقيقة لان المنزلة التي تشرفت بها بين الأمة أعلى منزلة في العالم ؟ والاستقبال الذي استقبلتم به شيخى الضعيف لم يسبق له مثال . بعد هذا ماذا يكون لى من مطعم ، لم يبق لى الا مطعم واحد وهو تحقيق تلك الثقة التي كان هذا الاستقبال مظهرها . ولكن خصومنا اتخذوا القضية هزواً وامباً ، وحملوها من المسائل النافذة التي يتنازع الناس فيها لشهوات واغراض . كلا ! ليس الامر كذلك أنها مسألة حيوية . حقيقة لا يمكنى ولا يمكن لواحد من زلائي الذين يعملون معى أن يفرطوا فيها لمجاملة او لمحاباة أو « لنظاكة » . ان حقوق البلاد لا تقبل مجاملة ولا رعاية خواطر بل يجب أن يكون الانسان فيها متشدداً والا كان خائناً لبلاده كما نال الاستاذ مرقس بك حنا . وما اريد أن اكون خائناً . تصفيق حاد طويل)

بعد ذلك أرجع الى عيدنا . هذا العيد الذي نحتفل به هو عيد قديم كان يحتفل به آباؤنا الاقدمون منذ آلاف من السنين وكان يوم عيد للجميع . وحكي المفرنزى بان اتخذ هذا اليوم عيداً يرجع الى الحفيد الخامس لسيدنا نوح من زمان بعيد جداً ولكن العلماء يتساءلون لماذا يحمل هذا العيد وهو مصرى محض اسماً غير مصرى وأما هو فارسمى مركب من كلمتين « نيو » ومعناه حديد و « روز » ومعناها يوم فنيروز معناها يوم جديد . وقد تساءل العلماء فيما بينهم كفى أن كلمة فارسية تسمى بها عيد مصرى محض يرجع الاحتفال به الى اسبق المصور واقدمها فلم يهتدوا الى حل ولكن حضرة الفاضل زمسلى واصف بك غالى وجد حلاً لهذه المسألة ولكن تواضعه لا يجعله ينسب هذا الامر الى نفسه . قال أن هذا كما يظن يرجع الى صفى التمايح والسكرم للمتين

امتاز المصريون بهما في قديم من الزمان فكما اعددنا لضيوفنا منزلة من الاكرام في قلوبنا كذلك اعددنا لالفاظهم في لغتنا مكانا . هذا هو التفسير الذي أعطاه هذا الفاضل وهو تفسير بروق لى كما بروق لكم لانه حقيقة مطابق لا خلافتنا وعاداتنا . نكرم الضيوف وتنزلهم عندنا منزل الامان والسلام

ولكن المحاورة والعشرة تقضى في بعض الاحيان أن تحدث بعض الحوادث التي لا رتاح كل طرف لها ومن هذا القبيل حادثة الاسكندرية التي حدثت أخيراً فان مثلها يحدث بين الاصدقاء والمناخين بل بين الاقارب ولا يمكنها لا تلبث أن تزول وبزول أثرها وبعد الكدر يعود الصفاء والسلام . سحابة صيف لا يمكن أن تكدر الصيف كله بل عما قبل تنقش . فخاته الاسكندرية حصلت وبعلم الله أن ما من قاب استنكرها واصل لها عند وقوعها أكثر من قلوبنا نحن المصريين . نحن الذين كنا نباهى وتفاخر في العالم أجمع بأن حركاتنا قامت بالاوصمة تعصب ديني ، ولا كراهة لاجنبي ، ولا مساس لمصالح أجنبي . تصدعت قلوبنا عندما مست اسماء أخبار الحادثة المشيومة وعلى أثر حدوثها قامت لجنة رئاسة الأمير الجليل المشرف لهذا المكان محمد على باشا) فسعت جهدها في تهدئة الخواطر وفي القاء السكينة في القلوب واجتهدت في أن تجمم الكلمة . كما الكثير من الوطنيين والاجانب على اصدار قرار لكل بترك الخصام واحلال الوثام محلة فتجسدت نجاحاً جميلاً وصدر بداء باضاه الكثيرين من الجاليات الاوربية ومن الوطنيين يدعو الى السكينة والهدوء واستتار الهدوء وعادت المياه الى مجاريها من الوثام والسلام ونزلت السكينة على قلوب الجميع . وعلى أثر ذلك أصدرت الجاليات الايطالية بياناً أتصفت لنا فيه من نفسها ، ونصفنا أيضاً أمام غيرها ، واسترقت وأكدت بأنه لم يكن في قلوبنا كره للاجانب ولا تعصب لدين . ولهذا انتهز هذه الفرصة وابتدى شكرى لها على احترام الحفظة ، وكذلك أكد لها ولكل زل عندنا أننا لا نسلم بغیضة ولا ضغينة للاجانب عنا ، بل نبقي كما كنا محافظين على العطف عليهم وعلى حسن معاملتهم والوفاء لهم . تصفيق) وليس أحب لمصر والمصريين عموماً من أن يكونوا محطين بقلوب مصادقة ، نائم نحنا ونحبها . نائم تتبادل معها المودة والصفاء حتى الانجليز أنفسهم نود من صميم قوادنا أن نضع أيدينا المستقلة في أيديهم الوفية ونعقد معهم اتفاقاً يكون أساسه الاستقلال المصريع التام « الذي لا شك فيه » (تصفيق حاد ، ضحك)

عقب هذه الحادثة التي بأسف لها والتي أهم لها الاروبيون قناصلهم ووكلاؤهم عندنا

واخذوا يجمعون الادلة لتبرئة رعاياهم مما عساه أن يلحق بهم ويدفعون غيرهم ممن يحبون
أدانتهم قان حكومتنا - ويؤسفني أن أقول - لم تفعل شيئاً من هذا القبيل مطلقاً كأن
الذين قتلوا ، والذين جرحوا ، والذين اهينوا ، لم يكونوا من أهل تلك الحكومة . أو كان
تلك الحكومة لم تكن من أهل أولئك المساكين فلم تهتم لهذا الحادث مطلقاً ولم بتوجه
احد من أعضائها ليؤاسي جريحاً ، أو ليوالي أرامل وأيتاماً . أو ليسأل ما الذي كان من
قتل الوطنيين وهم أضعاف قتلى الاجانب ، ومن أسالة دماء الكثيرين منهم ، ومن امتلاء
السجون بهم ، مع أنه لم يكن في السجن أحنب واحد

لم تهتم الوزارة بذلك لأنها كانت مشغولة بهدم الوفد المصري . بل أغرب من ذلك
أنها لم تهتم بأن تستعلم عن التحقيق الذي جرى ولغاية الآن لم تعلن هذه الامة المسكينه
بنتيجة تلك التحقيقات التي جرت في الحفاء ولم تعلم شيئاً عنها . بل أقول لكم أن
الحكومة المصرية نفسها لم تعلم شيئاً عنها على ما بانني من أن كرزن تفضل على عدلى
باشا واخبره بشيء من نتائج التحقيق ليستند اليه في بقاء الجيش الانكليزي بمصر

أبليق هذا بنا . (اصوات كلا ! كلا !) حادثة يقولون أن لها تأثيراً كبيراً في
مصرنا ولا يهتم وزراؤنا الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عنا وعن استقلالنا بمعرفة
الحقيقة فيها حتى يقولوا لخصومنا أنكم تهتمون بهذه الحادثة وليس لكم حجة فيها . بل
هي حجة لنا على وجوب جلائكم

لم يفعلوا شيئاً من ذلك لأنهم ليسوا وكلاء الامة بل وكلاء الحماية وخدامها ولو
كانوا وكلاء الامة ومستندين الى قوتها الهائلة لأمكنهم أن يسألوا ، وان يعلموا ، وأن
يتخذوا من هذه الحادثة حجة لنا أو على الأقل أن يجتنبوا أن تكون حجة علينا
ولكن أولياءهم وأنصارهم يتبجحون ولا يستحون من أن يقولوا ان هذه الحادثة
حدثت من المظاهرات . يريد هؤلاء الذين يدافعون عن استقلالنا أن يساعدوا المحتجين
بها ضدنا فيقولون إن هذه المظاهرات كانت سبباً فيها . ولكن الله يعلم وأنهم تعلمون
وكل مصر يعلم أنها لم تحدث من المظاهرات بل كانت أجنبية عنها وقد حصلت رغماً
منا لغرض خاص وسيكشف الزمان عن اليد التي لعبت فيها . ويقول التاريخ وتطبق
الحقيقة قبل التاريخ بأنها لم تكن من صنعنا ورغم ارادتنا وأن قلوبنا تظردماً لذكرها .

عقب هذه الحادثة « التي ابتدأت في ٢٢ مايو » بأربعة أيام اصدر للورد اللبي
بلاغاً في ٢٦ مايو نشرته الجرائد قال فيه بعد أن اكده انه لا يتدخل في أمورنا الداخلية

وان حفظ النظام في النهاية يرجع اليه . (ان الحكومة الانكليزية تود أن يكون
للمعوقات التي بين الامتين الانكليزية والمصرية حل مرض) فما هو ذلك الحل المرضي
ولاى جانب يكون مرضيا ؟ وفي مصلحة من من الطرفين

لقد تكرم علينا مستر تشرشل بالجواب عن هذا السؤال حيث قال في خطبته
المشهورة التي احتججنا واحتجت الامة عليها - « انه يجب بقاء جيش الاحتلال في
مصر للمحافظة على حياة الاوربيين وأموالهم وكذلك المحافظة على الاصلاحات التي
تمت تحت الادارة الانجليزية مدة الاربعين سنة الماضية » قال هذا وزير المستعمرات
واسكن عدلى باشا رئيس الوزارة المصرية الذي يعلم أمرار السياسة الانجليزية والوافى
بالطبيعة على دلائلها قال لما في بيان عن احتجاج لطيف قيل إنه قدمه لى المستدوب
السامى « أن هذا التصريح (تصريح وزير المستعمرات) لا يعبر الا عن رأى شخصي !!
فهذا الوزير قال هذا في احتجاج ودى قدمه في الخفاء كما زعم لائقا لانعرف من أمره
شيئا واسكننا عرفناه من جانبه ولما الحق في أن نشك فيه لان هذا الاحتجاج لم يعلن
لالامة المصرية التي هي صاحبة الشأن الاول فيه

هذا الاحتجاج لم نر له جوابا . رئيس وزارة يحتج على أمر هام كهذا ولا يستلم
جوابا (صوت يقول هذه حجة) حقيقة كما قال هذا الصوت حجة يراد بها التهديد
للدخول في المفاوضات . ولذلك فان رئيس وزارتنا تحدث مع بعض حضرات المحامين
في الاسكندرية وكلفهم أن يعلنوا أن هذا السكوت عن الجواب يعتبر اقراراً بأن المستر
تشرشل لا يعبر الا عن رأيه الشخصي . فرح الوزراء بذلك وقالوا حقيقة ان أحسن
جواب لمثل هذا الاحتجاج السكوت (ضحك) وجدنا أن هذا الكلام بعينه أي التصريح
الذي احتججنا واحتجت الامة عليه وجاء في خطاب من اللورد روزبرى الى اللورد
كرومر في سنة ١٨٩٣ يقول « انه يستحيل الانسحاب من مصر لضرورة المحافظة على
حياة الاوربيين وعلى أموالهم ولضرورة استيفاء الاصلاحات التي تمت على ايدينا في
مصر » . هذه بالحرف الواحد ما صرح به اللورد روزبرى ثم جاء المستر تشرشل بعد
ثمان وعشرين سنة بكرر هذا القول ثم يجيب عنه العالم بخفايا السياسة الانجليزية رئيس
وزارتنا ويقول إن مستر تشرشل انما عبر عن رأيه الخاص وأن قوله لا يربط الحكومة
الانجليزية

ليس هذا كل شيء فقد سمعت وسمع عدلى باشا من اللورد بلتر ما يقرب من هذا

المعنى مع ذلك يقدم رئيس وزارتنا على أن يفسر تفسيراً أقل ما يقال فيه ، وصادر عن خفة ورعونة لا تليق برئيس وزارة خصوصاً قبيل سفره للمفاوضة في أمر يتعلق بحياة الأمة المصرية ومصيرها . فإى خفة — أن لم أقل أكثر من ذلك — صدر عنها هذا الاستنتاج بعد أن أسافر من هنا وقبل أن يصل إلى لوندرا اجتماع المجلس الإمبراطورى وقرر ماقرر وشرح من قراره ما فهمنا منه أننا ضمن الدائرة المرنة

وصل إلى لوندرا رئيس وزارتنا ، رئيس مكتبنا ، رئيس وفدنا الرسمى . الذى سيدافع عن حقوقنا فجاء إليه مكاتبو الجرائد يسألون عن موضوع بعثته . قل لا استطاع الكلام حتى أقابل كرزن . ولو كان ، كدلا عن أمة وليس موظفاً انجليزياً لنطق بمهمته وقال جئت لا طالب بالاستقلال التام . أو « الذى لا شك فيه »

ولكن رئيس وزارتنا لا يملك حتى كلاماً إلا يادن ! قال كرزن . فمادام قال بعد أن قاله ؟ ما قال شيئاً . فظهر أن كرزن لم يأذن أو أنه لم يجزؤ على أن يستأذنه . وماذا جرى في المفاوضات ؟ لم يصلنا شيء . لكننا رأينا تصريحاً من لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية قال فيه : « اننى متأكد وواثق من أن الاتفاق تم (وفي رواية أخرى سيتم) على أن تعمل انجلترا مع مصر لحبر مصر » أى أنت نشترك انجلترا مع حكومة مصر فى حكمنا . لم يقل عدلى فى ذلك شيئاً حتى ولا أن لويد جورج كان يعبر عن رأيه الشخصى لم يقل لنا شيئاً مطلقاً ولكن الأمة المصرية احتجت على هذا التصريح احتجاجاً شديداً ولا تزال نحتج ويجب أن نحتج لأننا لا قبل مطلقاً أى اتفاق لا يشمل على الاستقلال التام . ولكن فى أثناء هذا السكوت العميق من بعثتنا رأينا تلغرافات تأنى وحواشى الوفد ومكاتبى الجرائد يقولون فيها إن الوفد وقف موقفاً شريفاً جداً « الله يطيل عمره » « ادعوله »

ولكن قوالنا ما هو هذا الموقف ؟! أن مستشارى الوفد اجتمعوا جميعاً معه وقرروا قراراً مشرفاً لمصر . عظيم جداً . ولكن ما هو هذا القرار ؟! لعلهم يرجعون إلى مصر . فانهم قالوا لنا بعد هذا أن مسأله حلول انجلترا محل الدول تأجأت فلم يعد للمستشارين القضاة لزوم فتقررت عودتهم . وعلى رواية أخرى أنهم كانوا قد اجتمعوا ليقرروا جواباً على خطاب من كرزن يتعلق ببقاء الاحتلال فتداولوا وكتبوا ثلاثة مشروعات للرد . لكنهم لم يقرروا شيئاً . أهذا مشرف لمصر ؟! نعم فى عرفهم لأنها وزارة سكوت والسكوت مشرق لنا (صوت يقول تكلمت) اسمع صوتاً ، نعم تكلم

عدلى باشا أخيراً مع الحاج خليل عفيفى الناحر بالزقازيق . فقد توجه الحاج خليل عفيفى الى صاحب الدولة وسأله السؤال الآتى وتلا السؤال من جريدة الاهرام وهو « أن الامة المصرية في أزميتها الحالية تشك في أن دولتكم قبلتم أن يكون مشروع ملتر قاعدة في مفارضتكم مع الانجليز وهذا تثبيت للحماية المبعوضة والحكم الاجنبى الذى لا يرضاه كل حر بحرى في عروقه دم مصرى وان دولتكم سوف تعملون على تأليف جمعية عمومية الغرض منها الموافقة على تلك المعاهدة التى تبنى على الاساس الذى قررت الامة بالاجماع أن لا تقبله قاعدة لمفاوضتها »

موضوع السؤال هل مشروع ملتر قاعدة المفاوضات أو لا . اسمعوا الجواب : فتفضل دولته بالاجابة قائلا : (ن مهمته هي خدمة مصر قبل كل شىء . وان غرضه الوحيد هو نجاح القضية المصرية وليس له مطلب الا استقلال مصر التام » الذى لاشك فيه « او تفضل دولته أيضا وذكر شيئا عن السودان فقال « ان مصر سيكون لها اليد العليا على السودان وفى وادي النيل من منبعه الى مصبه واذا لم يتمكن دولته مع زملائه من الاتفاق على ذلك فليس أمام الوزارة حينذاك الا طريق واحد وهو الاستقالة قبل أن تعرض على الامة مشروعاً مخالفا لرغبة الشعب ولا ترى انه الاستقلال التام »

هل هذا جواب على السؤال ؟! أين أساس المفاوضات ؟! هل يمكننا أن نستنتج من هذا أن المفاوضات حارية على اساس مشروع ملتر ؟! نعم وعلى أوهى منه . ولكن رئيس الوزراء يقول « ارعده اولا . بعد ذلك فى النجاح !! أمل مبدئى » من أبس هذا الامل ؟ أمن التاريخ وقد عرفتموه ؟! أم من الحاضر وقد رأيتهموه ؟! ام من تشدد كرزى وقد سمعتموه ؟! كنا نود أن نشارك رئيس ووزارتنا فى هذا الامل ولكن اذا كان عندك هذا الامل فلماذا يعمل زملاؤك هنا على ارهاق الناس وارغامهم على أن يظهروا خلاف ما يضمرون ؟! ولماذا تهددون اذا كان عندكم أمل فى الاستقلال ؟! اتخشون اذا اقيم بالاستقلال التام أن ترفضه الامة ؟! من أبكم كلا ! أن الامة متشوقة اليه تشوق الظمان الى الماء بل الفريق الى النجاة ، تقابل بالترحاب ، بكل السرور ومع كل الشكر كل من يأتي لها بهذا الاستقلال التام . والواقف بين أيديكم بتشرف بان يكون أول من يقبل يد من يحمل الاستقلال التام ولو كانت يد عدلى (تصفيق حاد) . اذا لماذا ترهبون اخوانكم ؟ لماذا تستعملون القسوة مع أبناء وطنكم ؟ لماذا تجرئون الغريب الاجنبى على أن يستخف بناء ويستبيح حمانا ، ويرى استعمال القوة معنا هيناً لنا ؟ لماذا تجرئون هذه

الحرائم ؟ ولاى شيء تمهدون ان كان هذا هو قصدكم ؟!

اليوم نشر منشور من وزير الداخلية ينبه فيه الى منع الناس من القاء خطب سياسية وتنفيذ هذا المنع بالقوة فى المساجد حفظاً للنظام العام

النظام العام !! ما الذى اخل بالنظام العام من الخطب فى المساجد ؟ ومتى كانت الخطب محرمة ؟ وأنتم أيها الوزراء قد ندبتم رجلاً من خدامكم ليلقى خطبة سياسية فى مسجد بمدينة من مدن الارباف ولم يستطع أن يلقيها خوف غضب الشعب الا بعد ان احطم المسجد بجنودكم واسلحتكم وصحبتموه بمدركم ورجالكم وان كنتم تحرمون الخطابة فلم استبحتم لانفسكم قهر الناس على سماع خطبه مسلحة تخالف مبادئهم وتناقض معتقداتهم ؟! انما حظرت الخطب لانها تؤلمكم وتكشف الستار عن مخبائكم وتظهر من انتم ، وتحرك فى النفوس الحساسية وتوطد العقيدة التى تريدون ان تنزعوها من صدور اخوانكم ولا لكنها ليست بمنزعة . والمنشور الذى اصدرتموه عقب الخطبة التى القيتها فى الازهر الشريف يساوى عندى الف ، خطبة وخطبة . لانه يدل على انكم تأخذون الطريق على الحرية وان تظن على الشعور ان يبدو وعلى الامة ان تقول رأيها فيكم . وان كنتم اذا منعتم لامة من أن تسمع الخطب فى مسجد فستسمعها فى كل مكان . فى بيوتها . فى خدورها . فى ملاهيها . وفى كل مظهر من مظاهرها تبسدى السخط عليكم وعلى أعمالكم

ولما شعرتم بان قوما من الاحرار سيفدون الينا ليروا مبالغ الحركة القومية فينا ، والدرجة التى وصلنا اليها من المدنية والرقى ، وذلك الاتحاد الذى نباهى به والذى هو عدتنا وعمادنا ، اخذتم تفرقون الكلمة ، وتقسمون الوحدة ، وتحملون الناس على أن يقولوا ان الوفد ليس وكلامهم وانهم يسحبون منه ائمة لانه التجأ الى المستعمرين . وأخذ اعوانهم وما جوروهم يثبون فى الازهان ان أولئك الذين ينتصرون لنا لا يريدون الا استعمارنا وأنهم انما يحضرون للاطلاع على شئوننا ، وليقولون عنا إنما لسنا أهلاً للاستقلال . هكذا قالوا وبئس ما قالوا ولقد دلوا بما قالوا على سوء نيتهم

هؤلاء الاحرار قوم مبادئهم حرية الانسان والاقوام . يرون أنه لاحق لقوم أن يستعبدوا قوماً آخرين . ولاحق لانبجارتنا على الخصوص ان تمد سلطتها على امم اخرى لان ذلك يجعلها فى حرب دائمة مع تلك الامم . ولانه يحمل الامة الانجليزية ضرائب لا قبل لها بها ، ولهذا السبب يكرهون ان يمتد سلطان امهم علينا فهم يسعون جهدهم

أبيل نها في أن تقنعوا حكومتهم بكل الوسائل بان لا تطعم في الاستيلاء على الأمم الأخرى، وأن تترك الشعوب أحراراً في الت في مصيرها . هذه مبادئهم ولذلك رأينا بل وجب علينا أن نطالب مساعدة هؤلاء، كما تساعدنا بغيرهم من جميع الاطوار فنصروننا وكنا بانتصارهم لنا مباحين وفاقحين . وارء ورننا ليكون اكبر ونفخا أنظم اذا وجدنا في بلاد خصومنا من نصير لنا هذا هو الذي عمت أبا واخواني عليه قبل انشاقهم فسمعنا لان نتعرف بالاحرار من كل أمة وملة فوجدنا في كل البلاد من قام بمساعدتنا كما وجدنا في انجلترا نفسها من الاحرار عدداً كنا نتمنا أن يكون كبيراً يرفع صوته في وجه حكومته لكل مناسبة مطالباً برفع الحلف عنا وبرد حريتنا التي هي حق طبيعي للأمم . واقد نشر هؤلاء الاحرار في جرائدهم منشوراً استأذركم في أن أتتوهم عليكم ولو أن الوقت قد طال بالكنى لا أرى للوقت قيمة في الحديث معكم في القضية المصرية (تصفيق) وهذا هو المنشور :

« وصل الوفد الرسمي الى لوندرد ليعقد معاهدة مخالفة باسم مصر مع بريطانيا العظمى وقبل أن يبدأ بالمناقشة في هذه المعاهدة وقبل أن ينتهي منها نرى من المصلحة اذاعة بعض الحقائق التي تأكدنا صحها مبينين النتائج التي تتجم عنها »
« ان هذه الجماعة المصرية ليست مطناً وقد من قبل الشعب المصري لانها معينة من قبل الوزارة التي عينها السلطان الذي عينته الحكومة الانجليزية »
« ان هذه الجماعة غير ممثلة للرأي العام المصري وفوق ذلك فان الاغلبية العظمى من المصريين تعارضها »

« ان الوزارة الحالية تستعين بالاحكام العرفية (التي وضعتها بريطانيا العظمى على مصر سنة ١٩١٤ واستمرت الان) لتضييق الخناق على الرأي العام في مصر ولا تتزاع ثقة الناس بها وتأيدهم لها على كره منهم »

« ان المفاوضات مع هذا الذي يسمونه وفداً لا يمكن أن تؤدي الى حل مرض للمسألة المصرية ذلك لان الوزارة امتعت عن اجراء انتخاب جمعية وطنية فضلاً عن استعمالها وسائل الاكراه التي ولدت العداء في قلوب اغلب المصريين وجماعتهم يعتقدون أن الوزارة ووفدها خاضعان لمراقبة الحكومة الانجليزية التي بتفاوضون معها »

« ان وضع معاهدة على هذه الطريقة يجر الى اضطرابات لاحد لها وربما الى ثورة »
« زد على ذلك احياء العداء في صدور المصريين نحو الانجليز مما يؤدي حتماً الى زيادة »

الإعلاء المالية على عاتق الشعب الانجليزى. ومن العبث احبار أربعة عشر مليوناً من الناس على التسليم بمعاهدة أو حكومة لا يرضون عنها

ليس هناك من وسيلة لعمل معاهدة يمكن لمصر بها قبولها الا احراء انتخابات عمومية به أن رافع الاحكام العرفية . والجمعية التي تنتخب تدير وفداً يتوب عنها « الامضاءات وعددها تسعة عشر (هدف محي احار الانجليز)

هذا هو المنشور الذى اذاعه أولئك الاحرار . يمكن صحاحه زرايين واشياءهم أن يدعوا بأن هؤلاء مستعمرون آمن يطلبون هذه الطلقات المتحدة مع امانينا ومطابنا مستعمرون؟! ومن هم الاحرار ان كل صحاب هذه العبارات من المستعمرين؟! انما أنهم أيها الوزراء المظاهرون للمستعمرين لا أولئك الاحرار

لما طلبنا كما طاب هؤلاء الاحرار عقد جمعية وطنية قال قائلهم أن هذا احلال للثورة محل النظام وتبعه فى هذا القول رئيس وزارتنا فى احد بياناته

هل يصح فى العقل أن جمعية وطنية ينتخبها الشعب بأمر عظمة السلطان لنبحث مسألة خاصة وتنظر فى أمر المفوضة يكون طلبها احلالاً للثورة محل النظام؟! ليس هذا أدخل فى باب الدستور والانع فى لدلالة على ملل لامة وارادهم ملل التفكرات التي تنشر فى الجرائد ويطوف عمال الادارة الممدون بها على الناس لامضاءاتهم نارة بالهديد واخرى بالوعيد ومرة بالنذل والانكار؟!!

يقولون للناس ان حياتنا فى امضاءكم ، فان امضيتهم بقينا فى وظائفنا ، وان رفضتم قطعت ارزاقنا وجاعت اطفالنا . هذا بعض ما يستعملونه فى الحصول على الامضاء . ولا اطيل القول عليكم فقد أطلعكم حضرة زميلىفاضل واصف بك غالى على مؤلف أقام صاحبه فى مصر من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٧٥ وقال فيه بمناسبة عيد النبروز انه فى هذا العيد كانت العادة القديمة ان كل قرية وكل بلد تنتخب ملكاً لها لمدة ثلاثة ايام ثم يلبسون لباس الملك ويصير ملكاً لمدة ثلاثة ايام وبعد ذلك يأخذون ثيابه ويحرقونها فتنتهي دولته . فالوزراء هم ملوك عيد النبروز وسيسقطون عما قريب . يحرق ثيابهم وتنتهي دولتهم ألفي هذه العبارة وأشكر حضرة زميلى على انه وجدها ، كما أشدكم كل الشكر وفوق الشكر على حسن اصغائكم لى واكرر الشكر لحضرة الاستاذ مرفس بك حناقيب المحامين وارحور جاء بحقه لله سبحانه وتعالى لانه صادر من قلب خالص - ان واحد بيتنا ، وان ينزل عوامل الشقيق منا ، وان يوفقنا الى ان نعمل ما به استقلال هذا البلد . آمين

احاديث وبيانات معالى سعد باشا

(١) حديث معاليه مع مكاتب النيمس أرسله لجريدته في ١٣ ابريل سنة ١٩٢١

الرقابة على الصحف والاحكام العرفية

أنه لا سبب اليوم يستوجب بقاء احدها وقد صرحت الحكومة البريطانية أنها لا علاقة لها بالرقابة الصحفية التي هي من عمل الحكومة المصرية في حين أن الحكومة المصرية حملت بقاء الاحكام العرفية والرقابة من برنامجها السياسي. ان قانون الصحافة العادي سلاح قوى جداً في أيدي السلطات العامة وعلى ذلك فان الرقابة على الصحف ليست الا وسيلة ضيقة والحال كذلك أيضاً بالنسبة للاحكام العرفية اذا لم يكن ابقاءكم لها بقصد أن تكون سبوقاً مسلوطة على رقائنا فاني أقول لك بهراحة أي لا ادرى كيف تبررون بقاءها الى اليوم. قد انقطع وقوع حوادث العنف انقطاعاً عاماً وهدأت الملاد وسكن الرأي العام

لقد قيل إن بقاء الاحكام العرفية ضروري لتطبيق بعض القوانين على الاجانب وللمساعدة الحكومة على جمع ضرائب معينة ولكنني أقول لك إن أرفض بيع الحرية مقابل بضعة الوف اصابه من الجنمات لا يستطيع جمعها من الاجانب الا بالاحكام العرفية. ان وجودها ماس بكرامتنا فاذا أردتم أن تبرهنوا على اخلاصكم ورغبتكم في العمل مع المصريين بهراحة ومودة فيجب عليكم أن تبادروا حالاً الى إلغاء الاحكام العرفية والرقابة على الصحف وغير ذلك لامجال الاتفاق بيننا

(٢) الى احبابنا المنزلاء (١)

أن بلادنا نحفظ لكم أنجل ذكر ، وتذكركم باجزل شكر ، لما نعمتموه بأنتم وشعوبكم الكريمة من الضحايا والمتاعب في الحرب الهائلة الماضية دفاعاً عن الحق والعدل ، وما

أرسلها معاليه الى جريدة الاجيبسار ميل كرسالة لي قرائها بناء على طلب مندوب الجريدة ونشرها بالزيتكوغراف

أظهر نمو من العطف على نهضتنا الحاضرة ، وما لاقتنونا به من أنواع الترحيب عند عودتنا الى بلادنا . وأؤكد بكل اخلاص أن مصر المستقلة تود أن تكون محاطة من كل جانب بالاصدقاء ، وتبذل غاية وسعها في أن تقال الشرف العظيم والالة جميع الشعوب وفي مقدمتها الشعب الانجليزي الكريم . واني ابادى قومي بكل ما أملك من قوة أن يعقدوا معه اتفاقاً على قواعد العدل واحترام الحقوق . واصرح أن مصر المستقلة بعد هذا الاتفاق تضع يدها العزيزة بكل اخلاص في يد الامة الانجليزية الكريمة الموفية بعهودها

سعد زغلول

(٣) حديث معاليه مع الاستاذ امين عز العرب المحامي في ٢١ مايو سنة ١٩٢١

الاستاذ - لا بد أن تكونوا معاليكم قد أطلعتم على الجورنال دي كير بتاريخ اليوم وقرأتم فيه انكم عرضتم على المندوب السامي بواسطة محمد سعيد باشا ، اسماعيل مري باشا تأليف وزارة تحت رئاسة ، ظلوه باشا ، تنازلتم عن رئاسة الوفد الرسمى مكنتين بأن تكونوا عضواً ثانياً فيه وتنازلتم أيضاً عن طلب إلغاء الاحكام . وفيه والرقابة على الصحافة وأن المندوب السامي لم ينجح الى هذا وإن ثقة عظمة السلطان بالوزارة عظيمة والحكومة البريطانية لا نجد سبباً لان تطلب تغييراً وزارياً وإن المصير بين اذالم بتهزوا الفرصة السانحة فانهم يحرمون من استقلالهم

معالي الرئيس - ان هذا الخبر غير صحيح وسخيف للغاية فلم أكلم محمد سعيد باشا ولا اسماعيل مري باشا لعرض أى شيء على المندوب السامي ولم أفكر في هذا الموضوع أصلاً ولم أعرض عن طابى إلغاء المراقبة والاحكام العرفية ولا أعرض عنه حتى بتحقيقه ، لأن الحرية عندي أعز من كل شيء . ولقد صرحت وجوب اسقاط الوزارة علناً لأن الامة غير راضية عنها فاذا هي الآن بقيت اعتماداً على السلطة الانجليزية التي يظهر ان صناع الخبر يتمدحون بسندها فلا يكون ذلك الا مصداقاً لما قلته في حفلة شبرا من أن رئيس الوزارة المصرية موظف انجليزي يدين بمركزه للحكومة الانجليزية فلا يكون حراً في الدفاع عن القضية المصرية

ولقد صرحت لرشدى باشا وعدلى باشا غير مرة انى رجل جبار لا رجل دس . فكل ما يكون حيلة مستورة لا أعرفه ولا أستعمله حتى ضد خصومى ولست بمن يسامون في حقوق بلادهم فاذا بقيت هذه الوزارة أو سقطت فلا تحول من مطالبي الذي

هو مطلب الأمة ولا اكون مندهشا لبقائها ولا مستغربا منه لاني أعلم انها تركز على القوة الانجليزية لا على ثقة الأمة فتبقى ما دام لهذه القوة مصلحة في بنائها
أما فوات الفرصة على الاستقلال فان كان المراد به فوات الفرصة على قبول مشروع ملتر فان الأمة المصرية نجد امامها فرصة في كل وقت لضباع حقوقها بالتصديق على ذلك المشروع

الاستاذ - وماذا تقولون معاليكم فيما تكتبه بعض الجرائد الاوروبية هنا من أن الاحوال الحاضرة يخشى منها على الأمن العام وعلى مصالح الاجانب في مصر
معالي الرئيس - أن هذه نعمة تعود لخصوم مصر الضرب عليها تشويها لجمال الحركات القومية وايس في الاحوال الحاضرة ما يحس بالأمن العام ولا بمصالح الاجانب الا ما تقبله الحكومة من التدخل فيها لا محل للتدخل فيه من مقالة المتظاهرين بالأذى طورا بضرب المعنى وطورا بطلاق الرصاص وما سمعنا قبل هذا أن المظاهرات أوجبت ضررا بالمصالح ، بالجارة ، وما نزعونه من أن هبوط أسعار القطن ناشى عن مثل هذه الاحوال فهو زعم باطل لان هبوط القطن موجود من أول السنة الحاضرة وناشئ عن أسباب أخرى عنيت الوزارة السابقة ببيانها وأثبتت انها عالمية اكبر منها محلية ولكن اتباع الوزارة لحالها الذين يشعرون بزعة ثقة الأمة فيها وسخطها عليها يريدون أن يجعلوا لها سنداً عند الاوروبيين بما يذعونه من أخبار السوء عن الحركة الوطنية والعاملين عليها ولهذا اكتبوا في تلك الجرائد من القول باضطراب الاحوال وسوء المآل ولكن تؤكد لهم كل التأكيده أن الأمة المصرية لا تحفظ للاجانب الا كل احترام ، والوفد المصرى أعلن من أول تأليفه أنه يحترم امتيازاتهم ويرعى مصالحهم وهو باق على عهده وايس عدلى باشا وشكاؤهم الحاخون لمصالحهم فسواء بقى أو ذهب فان مصالحهم معصونه بما في الأمة من الارتياح اليهم ، والعطف عليهم ، وبما تحرص عليه من استبقاء ودهم ، والحفاظة على عهدهم .

(٤) تليفراف معاليه الى عظمة السلطان في ١٨ مايو سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة

تجرى الوزارة على سياسة الشدة والاحراج ليكم أدواء الأمة ، وكنتم شعورهم ، وجمالهم

على مالاريد، في وقت يتقرر فيه مصيرها وتشعر فيه بحوب إطلاق الحرية لها في أداء
أركانها ويولها. وبصفة كونها وكيلًا عنها أيت من الواجب على أن ألفت نظر عظمتمكم
الى النتائج السيئة التي تترتب على استمرار الوزارة في هذه السياسة المضادة لإرادة الأمة
ومصلحتها، والمخالفة لمقاصدكم السامية وإلى المسؤولية الكبرى التي تتحملها الوزارة أمام
عظمتكم وأمام العالم والتاريخ

سمر زغالول

(٥) حديث معاليه مع مندوب جريدة الغازيت يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣١

اعان معاليه للمندوب أنه يرى من المشقة ومذهب الكومونة وأنه لا يعرف
شخصياً المستر لا نسرى محرر جريدة لدبلى هيرالد التي عبرت عن رأى المصريين وقد
كان من السهل إيجاد مثل هذه الصلة مع جريدة التيمس أو غيرها من الصحف لو أنها
أخذت تعبر عن الرأى الوطنى المسمى

المحرر - ما الحل الذى يفض المشكل الحاضر ؟

معالي الرئيس - ليس من شأنى أداء أي اقتراح وبن واجب الحكومة إيجاد طريقة لحل
المسألة

المحرر - أن الحكومة الانكليزية لا يريد الا أن توفد مصر الى لوندرة وفداً
مؤيداً من الأمة بأمرها

معالي الرئيس - أن الوزارة ضعفة جداً وأنها ليست مؤيدة من الأمة ولهذا لا تكون
وفدها موثقاً به عند سفره الى لوندرة كما ان مفاوضاته هناك ستكون
غير مجدبة نفعا

المحرر - اذا ما العمل ؟

معالي الرئيس - لبيداً في تأليف الجمعية الوطنية وليس تأليفها بالأمر الصعب فانه من
الممكن اجراء الانتخاب في شهر أو شهرين وبعد ذلك مباشرة يمكن عقدتها

المحرر - أنكم تفضلون جمعية جديدة عن الجمعية الحالية

معالي الرئيس - لقد انتهى أمر الجمعية الحالية

المحرر - كيف يكون الانتخاب ؟

معالي الرئيس - أن لكل شخص مبلغ الواحد والعشرين من عمره حق التصويت ما عدا الذين سبق لهم ارتكاب الجرائم

مندوب الغازيت - هل يسمح للسيد المصرية بحق التصويت؟

معالي الرئيس - لم يحن الوقت بعد

مندوب الغازيت - هل تبقى الحكومة الحالية في مركزها بينما تكون الانتخابات جارية؟

معالي الرئيس - لا فإني أفضل أن تقدم استقالتها حتى لا يكون هناك أدنى تأثير على

الشعب في الانتخاب ويمكن إحلال حكومة جديدة محلها

مندوب الغازيت - هل ترى أن يكون محمد سعيد باشا رئيساً للوزارة؟

معالي الرئيس - أني لا أشرح احداً لرياسة الوزارة

مندوب الغازيت - هل تظن أن نتيجة الانتخابات تكون في جانبك

معالي الرئيس - ليس هناك أدنى شك في أن غالبية الأمة المطابقة تؤيدني (قال المندوب

أن معاليه قال هذا بنعمة تدل على التوكيد)

مندوب الغازيت - هل لك أن تحيطاً علماً بالمسائل التي تتكلم عنها إذا سافرت الى لوندرا

واخذت في مفارضة الحكومة البريطانية

معالي الرئيس - رداً على هذا السؤال أقول إنني أريد زيادة إيضاح بعض المسائل. لقد

كتبت الصحف كثيراً عن مطالبنا في السودان فاذا ذهبت الى لندرا فأبين

حقوق مصر في السودان وسيكون هذا الموضوع الذي لم أبحث فيه وأنا في

لوندرا موضوع اتفاق خاص

أريد أن تكون المحالفة بين مصر وانجلترا محالفة حقيقية لأن تكون مشوبة

بأدنى شائبة من الحماية

تريد بريطانيا محالفة تمنع الدول الأخرى حق التداخل معنا وهناك محاولة

منها تقضي وضع حقوق الامتيازات في يدها. نحن نوافق على ذلك اذا عمل بما

اقتناه بهذا الخصوص في مشروعنا الذي قدمناه للجنة ملتر في العام الماضي

ويمكنني القول إننا نفضل كثيراً ابقاء هذا الموضوع الذي تتكلم فيه على حاله

(٦) تعريب كتاب معالي الرئيس لجريدة الغاربت

بخصوص علاقة معاليه بجريدة الديلي هيرالد يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢١

أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحى لحطة الديلي هيرالد الاجتماعية ولكني أقول لكم ولقرائكم إنى لست ممن مهتمين بالمباحثات فى مثل هذه الشؤون الاجتماعية وأنا لا أجهد نفسى فى أمر الكومونية أو البلشفية ولا أبحث عن أيهما المذهب لحياتنا الاجتماعية اذ لست عندى أى فكرة من هذه الوجهة

وان العلاقة الموحودة بين الوفد المصرى والديلي هيرالد علاقة سياسية غير قائمة على قاعدة الارتياح لآرائها الاجتماعية

لم نجعل علاقة لنا بها لآرائها الكومونية ولكننا اتصلنا بها لأنها قيت أن تكون وسيلة لنشر آرائنا السياسية وقد طلبت إلغاء الحماية ولا تترف بالاستقلال تمام . ولو أبدت أى جريدة انجليزية مثل هذا القول لتقم لمشاه منها بمزيد الفرح ، لو تفضلتم اتم وساعدتمونا على نشر آرائنا السياسية أو على نشرها فى الصحف الانجليزية فانا نكون ممنونين منكم وشاكرين لكم خدمتكم

وأما بخصوص الوزارة فانى اؤكد لكم كما أعلنت كثيراً - أنى لا أرغب مطلقاً فى احراز مركز حكومى مهما سما قدره . واذا اعتزل عدلى باشا الوزارة فانا لا أحل محله وكل ما أريده هو أن أرى فى مكانه رجلاً يحترم أمته الاحترام الكلى ويعمل بما تمليه عليه ارادة الامة ويعتمد على معونة أمته لا على معونة الاجنبى

سعد زغلول

رئيس الوفد المصرى

(٧) من معاليه الى عظمة السلطان فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢١

يا صاحب العظمة السلطانية

تزداد الحالة التى عرضت عنها لعظمتكم شدة وسوءا فان رجال الحكومة يتكلمون بالناس تنكيلا تأباه كل مدنية وتجفل منه الانسانية . لأنهم يهجمون على الناس فى ما منهم ويسوقونهم الى السجون فى ملابس نومهم بعد أن يوسعوهم ونساءهم اهانة

وض بآء . وثقتهم كثافتا وبر بطونهم بالحوول تجرهم أيضاً . ما لغة بالتركيب بهم . هو يون
ح . بهم في مقاتلتهم لازعاق أرواحهم لا في قون بين احد منهم حتى من لم يكن له دخل
في المظاهرات البرية . اتى تمثيلها لوزارة جرائم تستحق أن تقابل بمثل هذه الوسائل
البرية وترب على ذلك أن مات شخص في دكانه بطعمة حربية ومنع الضابط الذي كان
يدير حركة هذه القصة من دخول الاسعاف من اسعافه . وأتى اتى بأن هذه افظاع لا ترضى
عظمتكم فارجو بلسان شعبكم الهادى . تدارك هذه الحلة سيئة بما بقى البلاد أخطارها

سمر زغالول

(٨) من معالى الرئيس

الى صاحب المظمة السلطان في يوم الثلاثاء ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

يا صاحب معظمة

انكرت الوزارة اوقائع التي عرضتها على عظمتكم وزعمت أن لا صحة لها وان
تدخلها في المظاهرات لم تكن الا بالمحافظة على الامن والسكينة . ورغم الامر بها أن
نسبت في الملاحظات الرسمية الى اتباعى تسليح الرعاع . تنظم صفوفهم لغرض التعدي
على اوليس

وهي تعلم أن المظاهرات لم تفهم الا لإعلان سحق الامة على آص فيها في موضوع
المناضات و مخالفتها للوعود التي وعدت الامة بها . فسياستها هي التي أوجتها . فذازم
أن تكون هي المسؤولة عنها . وكذلك هي المسؤولة وحدها عن التعديت التي وقعت
فيها على الارواح والاحسا لانها هي الامر باستعمال القوة فيها . وليس بصحيح
ما زعمته من دعوى المحافظة على الامن باستعمال هذه القوة ان كل المظاهرات التي لم
يتدخل رجالها فيها تمت بسلام وبأحسن نظام . على أنه من السهل جداً للمحافظة على
النظام بدون الانجاء الى وسائل القسوة التي يستعملها رجالها . والله ض الحقيقى
للوزارة من استعمال الشدة هو اخفاء غضب الامة عليها ، ومنع شعورها من الظهور
بطريقة واضحة . ولم تكن هذه المظاهرات قاصرة على مدينة مصر حتى يسهل للوزارة
أن تتم اتباعى بها ، بل هي حاصلة في اكثر مدن القطر وأشهرها بطريقة لا تدع
لأشك مجالاً في كونها صادقة عن شعور حقيقى يتأصل في البلاد واندفاع طبعى
لاصناعى كما تحاول الوزارة التعميه به

لا تزال تطارد هذه المظاهرات بكل أنواع "قسوة" كما حصل في مصر، الاسكندرية أمس الاول مما ملاً قلوب جزعا واضطرابا، الفوس فرغا واكتئابا اما انكار الوزارة للوقائع التي أوردتها ولا يفي صحتها، لنوفر أدلة اثباتها لدمنا ونظراً للمسؤولية الخطيرة المترتبة عليها، واتباعاً لسنة لمدان الدستورية التي تستند الوزارة على تقاليدنا أرفع لمظمتكم بإسار شعبكم المغلوب على أمره الرجاء في أن تأمروا بتأليف لجنة تختبرها الجمعية التشريعية لتقوم بتحقيق حراظهاراً للحقيقة التي حاولت الوزارة اخفاءها عن عظمتكم تخلصاً من المسؤولية الملقاة على عاتقها

سعد زغلول

(٦) من سعد باشا الى أُمته في ٢٣ مايو سنة ١٩٢١

بني وطني !

ملأت حوادث الاسكندرية قلوبنا غماً وحزناً ، فنستمطر الرحمة على كل من قضى فيها ، ونستنزل الصبر وجميل العزاء لاهله وذويه ، ونطلب لجرحها عاقل الشفاء وطول البقاء ، كما نرجو ان يعود الامن لهذه المدينة الزاهرة وأن يسود السلام جميع البلاد ومهما يكون من أسباب هذه القاحلة التي سيكشف تحقيق بالطبع عنها ، فانه لا ينبغي أن يستولى الجزع على الفوس حتى يخرجها عن قصدتها ويشتتها عن اعتدالها . فعلينا للاوروبيين حرمة يجب رعايتها ، ، لما منهم مودة ينبغي استدامتها . أيها المصريون ! انا شدمك الوطنية الصادقة ، والا حلاص الصبح لبلادكم ، أن تقالموا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزاة والسكينة ، وأن تستمروا في اكرام ضيوفكم من الاوروبيين ، وحسن الرعاية لهم ، وأن لا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم ، فذلك أقي لمودتهم ، ، أبقى بكرم أخلاقكم ، وا- فظ لقصيتكم العادلة من أن تموق سيرها عوامل الاضطراب

سعد زغلول

(٠) حديث معالي الرئيس مع رئيس تحرير الاهرام بشأن

المفاوضات الرسمية في ٢٣ مايو ١٩٢١

شروط الوفد مع الوزارة

المحرر - هل اتفق الوفد مع الوزارة ??

الرئيس - لم تتم حتى الآن أى اتفاق بين الوفد والوزارة
المحرر - وهل يمكن أن أعرف شيئاً عن الشروط التى اشترطوها ؟
الرئيس - لا أرى إلا أن نأخذ من التكلم عن تلك الشروط . لقد اشترطنا أن تعين
مهمة المفوضين الرسميين ونحدد بمرسوم ساطنى تحديد ما يتفق مع مطلب
الامة ومبادئ الوفد . أما هذه المهمة مهمة المفوضين فيجب أن تكون
(أولاً) - الوصول الى إلغاء الحماية إلغاء تاماً صريحاً أى إلغاء الحماية التى وضعت
على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ والتى وردت في معاهدة فرساي ومعاهدات
الصالح الأخرى التالية لها - (ثانياً) - الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دولياً
عاماً - سواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة ارادة الامة التى أيدتها
بالحفظات المدخلة على مشروع اللورد مونتز عندما عرض عليها قبل الدخول
فى المفاوضات - (ثالثاً) - إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل
الدخول فى المفاوضات - (رابعاً) - أن تكون غلبة المفوضين الرسميين
للوفد وان تكون رئاسة الوفد للمفاوض من الوفد - هذه هى الشروط التى
قرر الوفد اشتراطها للاشتراك فى المفاوضات - وقد بلغت للوزارة

المحرر - هل قرر شيء بشأنها حتى الآن ؟
الرئيس - لا لم يقرر شيء فيها جميعاً . القول أن الوزارة قبلتها على شرط لاخير
لها . بل في غير محله لأننا لم نتفق مع الوزارة على شيء منها
المحرر - وهل يرى الوفد أهميته كبرى لرئاسة المفاوض ؟
الرئيس - نعم لأن الوفد هو المسئول أمام الامة عن المفاوضات وتبجتها فيجب حتماً
أن تسكور بيده ادارتها حتى تصرف فيها بأداء كل ما يراه صالحاً ويوصلها
ويقطعها على حسب الاحوال ولا يمكنه أن يتمكن من ذلك اذا كانت الرئاسة
بيد غيره

المحرر - ولكن هذا ليس منطبقاً على التقاليد المرعية .
الرئيس - أى التقاليد تريد من ؟
ان لكل بلد تقاليد خاصة به ولم يقع لمصر حادث كالحدث الذى نذكر
فى صدره حتى تكون لنا فيه تقاليد سابقة نرجع اليها ويقال بالتمسك بها .
ان حادثنا نادرة في بابها واصحاب العظم السلطان أن يجرى فيها طبقاً لما تقتضيه

المصلحة وما دامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان بالامه فما هو المانع الذي يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرئاسة لمن سمات ثقة الامة ؟
 فاذا منحها عظمة السلطان لا فائدة من ذلك الذي تضرر من ذلك . يتقدم ؟
 أهم الاسكندر ؟؟ وليس لهم من ذلك من شأن كما هو الحال في الامة المصرية
 وهي تود بل نختم ان تكون الرئاسة في اليد فائدا ومحقا نفقاتها فمن يكون
 له بعد ذلك الحق في التناهي ؟

المحرر - هل الدخول في المفاوضات والقضية على ما هو الآن لا يكون مفضا بمصر ؟
 الرئيس - اني لا أرى منه ضرراً ولا أختص به راي من جهة واحدة وهي حدث
 الانشفاق في الوفد الذي بين المفاوضات . ونحن نأمن هذا الانشفاق بان يكون
 المفوضون من مبدأ واحد ومن الذين يرمزون الى غاية واحدة . هي
 غاية الامة

اذا توافر ذلك لا يكون من وراءه المفاوضة ادنى ضرر لان المفاوضة بعد
 تحديد غايتها بالامم السامات انما تتقدم فلا تضر .
 اني لم اسمع وان اسمع في أن يكون مفاداً ولك الحكمة رأيت ضرورة
 اشتراك الوفد في المفاوضات فرائي انه لا يمكنه قبول الا ان يكون في تلك شروط
 كما اني لا أستطيع أن أقبل أي مصري يدخل في المفاوضات اذا لم يحسن مهمته
 بالرسوم السلطاني على الوجه الذي تقدم حتى اكون متقناً ان الغاية التي
 يسعى اليها هي غاية الامة . وانما قول فوق كل ما تقدم ان الوقت قد حان
 لعلن الوزارة رايها أما قبول هذه الشروط . أما دعائها لان الامة قلقة
 والوفد ايضا قلق

المحرر - اذا لم تقبل هذه الشروط ما ذا يكون موقف الوفد ؟
 الرئيس - يكون موقف الوفد ان لم تقبل شروطه المحافظة على حقوق الامة وارشادها
 الى ما فيه مصلحتها

المحرر - واذا انفردت الوزارة بتولي المفاوضات ما ذا يكون مسلك الوفد معها ؟
 الرئيس - اذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد أي بغير رسوم سلطاني تتعين فيه
 مهمتها تعييناً دقيقاً كما بينت لك ذلك في ما تقدم . فان الف لا يؤيدها بل
 لا يمكنه تأييدها أيضاً اذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزاً لثقة الامة حيازة تامة

المحرر - هل يأذن معاليكم بنشر هذا الحديث
الرئيس - أنا أفعل ما ألقا على ضوءها أنا أفعل . لانا نعمل للامة وباسمها فلا نضن عليها
بشيء من عملنا أو آرائنا وان كان هناك سياسة لاولى ان نرداد اتحاد الامة وتأثر
هياتها لان هذا الاتحاد مصدر القوة ولا ترون ان احبنا دعوة الوزارة الى العمل على
الشروط التي تضمن الوحدة . النجاح في أضاً من داعي الاتحاد حتى تتضمن جميعاً
وتأثر في تحديد ما تحدد بدأ تتفق مع ارادة الامة و مصحتها فتشعر الهيئة الحاكمة انها
مترابط مع الامة ولا يمكن ان يكون لها سياسة خاصة بل هي اداة لخدمة الامة واحدة وترجع
اذا رجعت الى الامة . انما هي اداة لخدمة الامة وتريد ان يكون لها سياسة خاصة
نجد جميعاً مطالب الامة متوافراً ولا عرق في ضمها . لا نريد ان يكون لها سياسة خاصة
مادة لنا جميعاً نأخذ واحد ونعرض واحد . نرى فيه رغبة في الوحدة . وقد أدت الصحافة
خدمة خيراً في هذا السبيل وأبلى . تراكم فيها سياسة لانا نأخذ الامة في الله يوفقنا
جميعاً الى ما فيه الخير

(١) حديث معالي الرئيس مع الاستاذ امين بك عز العرب

الاستاذ - اصحح ما يقال من أن رئاسة المفاوضين في امر سياسي يجب ان تكون
لرئيس الوزارة وما هي المسؤولية التي تتروك على الخيبة في المفاوضات ؟
الرئيس - ان هذه الندوى لا يمكن اثباتها الا بالاستقراء وهذا الاستقراء لم يقم به احد
في مصر على أنه ان يصح في امة من الامة فلا يصح مطلقاً في مصر
أولاً - لانها ليست دستورية ووزارتها لا تملك الامة لا حقيقة ولا حكماً .
ثانياً - لانها تحت حماية الدولة الانجليزية فعلاً وليس لها وزارة خارجية وسياستها
الخارجية بيد انجلترا وحدها ولا يمكن لرئيس وزارتها ان يدعى ادارة هذه السياسة
ومهمة المفاوضة تخص بموضوع رجع الشأن الاول فيه لعلاقة الامة المصرية مع الامة
الانجليزية ، فلا يصح ان تكون ادارة هذه المهمة وما يتعلق بها في يد غير وكيلها الذي
يمثلها حقيقةً فعلياً . أما رئيس الوزارة المحمدي فلا يمثل الا السلطة الحامية فلا يمكنه
ان يرأس مهمة المفاوضات . الا رجح الامر لان تكون المفاوضات بين السلطة الانجليزية
وفروعها وقد صرحت بشيء من هذا المعنى الى اللورد مائر في جلسة ٢٥ اكتوبر الماضي
بوزارة المستعمرات

أما بالنسبة للمسئولية التي تترتب على المرسوم السلطانى عند عدم نجاح المفاوضات فما دام هذا الامر يصدر من منظمة السلطان ممضياً من رئيس الوزارة زملائه فلا تقع تبعه عدم النجاح فيه. لا على الوزارة كما هو الشأن في جميع الاوامر التي تصدر بهذه الكيفية اذ عظمة السلطان ووفى المسئولية بالنسبة اليه يصدره من الامر توابع الوزراء

(١١) رجاء الى الامة المصرية اوقف المظاهرات

باسم الوطن الذى واصل الصحناء التى امتلأ روحه بمزعة مر دة اسم الوطن العزيز يتقدم لواء المصريين الى الشعب الكريم كظام عيظه الذى استهله عليه بحق وأن يقف ظها سخنة على الوزارة بالمظاهرات انهاء لما رتبته فساد فيها من المظاهر المفزات واكتفاء بما اظهرته لعدالة الآن من شدة سخط الامة على الوزارة وبما يدل عليه الرسائل والتفاريقات التى تدل على شير من انقابات والوفود التى تنوارد من كل الجهات معبرة عن آرائها وغير ذلك من مظهر تنضب الامة عليها

القاهرة في ١٧ رمضان سنة ١٣٣٩ - ١٧ بشنس
٢٥ مايو سنة ١٩٢١
سمر زغلول

(١٣) جواب مصر

اطاع الوفد المصرى على ملاح نخامة اللورد الانبى وبرحب كل الترحيب بما جاء فيه من حرص فحامته على سياسة الصداقة للامة المصرية والتصريح بعدم حصر مواضع البحث في المفاوضات وعدم تقييد المفارضين المصريين فيها بوجه من الوجوه ويشكره جميل الشكر على الرغبة التى أبداهها فى الاتفاق والوثام ويسره أن يؤكد لفخامته أن الامة المصرية تتقبل يد المصالحة والمصادقة التى مدتها اليها حكومة جلالة الملك بالشكر الامتنان ، وترغب شديد الرغبة فى عقد اتفاق معها يتأسس على العدالة واحترام الحقوق وان اهتمامها بالوصول الى هذا الاتفاق هو الذى جعلها ته غاية الاهتمام باختيار المفارضين الذين يتوون عنها فى المفاوضات الرسمية من أهل ثقها . وهى متحدة الكلمة فى هذا الحصر . ولا انقسام يستد به بين أفرادها وانما الخلاف بينها وبين الوزارة . وهو مع شديد الاسف خلاف لا يمكن الاتفاق فيه لبنائه على عدم ثقة الامة بها ولا بحسبه الاستقالة الوزارة أو انتخاب جمعية وطنية على القواعد الدستورية لتبت رأيا فيما يختص بالمفاوضات ونتائجها

أما المظاهرات فالوفد أول الأسفين على ما حدث فيها من التعدييات ويلاحظ
انها مع مجرد الاهالى من الاسلحة النارية وغيرها لم تأخذ الشكل الذى أشار اليه فخامته
الا بسبب تدخل البوليس واستعماله الشدة البالغة لقمعها والا فانها كانت قبل هذا التدخل
بريئة وغاية فى السلام

كما اننا نعتقد ان الامت المعتدين فى حوادث الاسكندرية أيا كانوا ويستنكر مجموع
ما وقع فيها ويستغرب كل الاستغراب لحدوثها فى هذه المدينة فى الاوقات التى كان
المنظاهرون فيها وفى جميع البلاد يهتفون للاجانب والاجانب يحبونهم ويشتركون معهم
فى الهناف ولهذا فانه قوى الرجاء ان هذه الحوادث التى لم تكن لها صفة سياسية لا تؤثر
شيئا فى علائق الود والاحترام السائد بين المصريين والنزلاء من قديم الزمان والتى يعمل
على توكيدها العقلاء من الطرفين فى جميع الاوقات

رئيس الوفد المصري
سعد زغلول

١٨ رمضان سنة ١٣٣٩ — ١٨ شمس سنة ١٦٣٧
٢٦ مايو سنة ١٩٢١

(١٤) حديث معالى الرئيس

مع الكونتيسة كولتو صاحبة حريدة روما التى تصدر فى القاهرة

ونشر بالعربية فى ٧ يونيو سنة ١٩٢١

الكونتيسة — لم يخطر ببالنا فى أى ظرف من الظروف أن نعتقد بمسؤولية الشعب
المصري الامين عن هؤلاء القتلة واللصوص الذين جعلوا العالم المتمدين
يهتز فزعاً ورعباً

معالى الرئيس — أن لكلماتك هذه أعظم وقع فى نفسى خصوصاً ونحن الآن أحوج
ما نكون الى عطف أوروبا

الكونتيسة — أن الوقت الذى وقعت فيه هذه الحوادث لم يكن مناسباً أليس كذلك ؟
معالى الرئيس — لم يكن مناسباً أبداً ولقد تأملت من العمل المرذول الذى قام به أفراد
قليلون وكما كانت دهشتى عظيمة عندما بلغنى انباء الحادثة الاولى وقد بذلت
جهدى لتهدئة خواطر أبناء وطنى وأرى أن كلمتى سمعت ونصائحى عمل
بها ولكن يسؤنى جداً أن أعلن أن الصحافة الأوروبية لم تتبعنى
طريق التهذبة

الكوتة - أن الصحافة الأوروبية قد استنكرت عمل الأفراد القلائل بكلمات نارية على أنه كان من الواجب عدم التعميم

معالي الرئيس - مهما يكن الأمر فإنه يجب عليكم تهدئة الخواطر لكي تتجنب حوادث أخرى ولقد عشنا معكم كاخوة وسنعيش كذلك طول حياتنا متحدين وعلى واثم قام ولا نريد أن نسد طريق الحرية على وطننا بمصاعب جديدة

الكوتة - هل عرف معاليكم حقيقة الحادثة

معالي الرئيس - لا واسلموا أن هذا الكاوس يمر بحياتي ولكني الآن لا - باب أخرى أصبحت ممنونا قليلا ولقد اكدوا لي أن المتظاهرين كانوا يهتفون في طريقهم للاوروبيين فاذا بطلقات نارية تطلق عليهم من نافذة يوناني ومن هنا نشأت الاضطرابات التي تعرفون نتائجها الوخيمة ولكن لننظر التحقيق بكل هدوء فإن الحقيقة لا تلبث أن تظهر وأرجوكم أتم أن لا تنقطعوا عن تهدئة خواطر مواطنيكم وتطمينهم

(١٥) حديث معالي الرئيس مع (البروفسير) دكتور كولوسانتى

مراسل جريدة المساجيرو التي تصدر في رومه

نشر بالعربية في مصر يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٢١

لقد عشنا ولا نزال نعش مصريين وأجانب مرتبطين بروابط المحبة والألفة وقد فقدت الحكومة المصرية الحالية ثقة مواطنيها وأخذت الصحف الاستعمارية تبث دعوة سيئة ضدنا ونحن نقف في سبيل هذه الدعوة لمعارضتها بكل قوانا وضد هذه المحاولة التي يراد بها الادعاء بأن المصريين يكرهون الاجانب . ونحن في المساجد وفي المجتمعات وفي كل الجرائد نطالب التزام الهدوء والخلود الى السكنة ومصر لا يجب أن تقع في الشرك الانجلزى الجديد

ويمكنك الاطلاع على البلاغ الذي نشرته بين مواطني طالبا منهم احترام الاجانب الذين لا يجب أن نعاملهم بالمثل حتى اذا اعتدوا علينا

٢١١ الى لامة

بنى وطني :

سافر وفد الحكومة وسيوف الاحكام العربية تظلم من دم الاحرار ، وسجون
الحكومة ترد دم بالابرار ، وجنود الاء داء تحمية من صبيحات السخط تخفيه عن
نظرات الاحتقار

سافر الوفد بعد أن حرحت الوزارة لاء في عزها ، وضقت الواسع من حريتها
وبعد أن آذت الحقيقة في وضوحها ، وأغمت الحمر في اخفاء نورها

سافر ورثيده بخادع الامة بأنه سيعمل على تحقيق امالها وفاء بالوعد الذي قطعه
لها . وانصاره يشيعون في عرض البلاد وطولها اسم لا يريدون الا الاستقلال كاملا .
واتحادا شاملا . انهم يستمدون للتحويل عن نصرتهم اذا ان بما هو دون ذلك الاستقلال
ويطالبون أن تضم الامة صفوفها وتنتظر نتيجة تلك المفاوضات حتى اذا كانت
في صالحها قبلتها والا رفضتها

حق يراد به باطل ، يراد به تحدير الاعصاب ، وضء الامة الى الخارجين عليها
لاضعفهم اليها : واسكتها عن اظهار عضها على لوزارة التي ظاهروها في بغيتها ، وعلى
وفدها الذي سافر رغم اادها بمساعدة قوة الانجليز وبحث حميتها فهل ينتظر
للبلاد خير من سفره ؟

أن الانجليز لم يعودوكم أن وبدووا الخصة بين فيكم ، ولا أن يرغموكم على ما فيه
خيركم وهم دون سواهم خصوصكم في قضية استقلالكم . فلو شاءوا لاعترفوا على يد
من وتقتم بأنهم وتمسكتم بوكالهم ولا أقروا الظالمين على ظلمهم . وأيدوهم على
حكمهم . فلا تنتظروا من هذه البعثة الجربة استقلالكم والا كنتم كمن يتمس في
المساء جذوة نار . وافيتم عقواكم وسهاتم دخول المغلة عليكم . ووعتكم في شرك
الانوياء والخادعين

ان خير ما يعمل لانجاة من خطر هذه المفاوضات هو أن ينضم اليكم أولئك
الخارجون حتى يكمل اتحادكم . وتنظم صفوفكم وتمسكوا في التمسك بحقوقكم .
والاحتجاج للراي العام الانجليزي على الوزارة واعمالها . والوفد وتأيفه ليتحقق
ضرر بقائها في الاحكام . وينأ كد أن هذا الوفد ليس بأبأ عنكم وأن المفاوضات معه لا

تعود بفائدة على المراد الاتفاق عقده بين الامتين . وأن تستعدوا استعداداً تاماً لما عساه يحصل من الانتخابات للجمعية الوطنية حتى لا يهضم لها قانون مدني ان يكون لنوابكم اشتراك في وضعه وحتى لا يقع انتخابكم الا على من توافرت فيه صفات الاخلاص لوطنه . والكفاءة للنيابة عنكم ، البعد عن التعصب من الافواه ، واتقوا في المبادئ .

وفضلكم لله للصواب وهذاكم الله سبيل الرشاد
رئيس الوفد المصري
٢٧ شوال سنة ١٣٣٩ هـ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ ق
سعد غايل
٣ يوليو سنة ١٩٢١ م

(١٠) شكر الرئيس للامة في ٢٠ اغسطس سنة ١٩٢١

أن العناية التي شمتني بها بنو وطني الكرام على تفاوت اقدارهم وتباعد امدانهم ملأت قلبي سروراً لجميل ولائهم ولساني شكراً لحسن ضياعهم . ولقد استجلبت من هذه العناية التي فاضت بالدلالة عليها رسائلهم وشكرت وحووها . فودهم آيات الوطنية صادقة والثقة الكاملة بالمخلصين من خدامهم . وتأكدت من قدور وفودهم رغم بعد الشقة وعظم المشقة التي تحملوها بسبب العوائق التي ألقتها ادارة الحماية في طريقهم ، أن الروح الوطنية التي أودعها يد الحكماء الهية قلوبهم ، أثمة لكاملة التي أولوها لمن أحلصوا السعي في قضيتهم العادلة لا تنال منها تلك الاعمال ضعفاً ولا تؤثر فيه أضاليل الحاقدين شيئاً ولا تدل تلك الاعمال وهذه الاضاليل الا على الحق السام في نفوس المشيرين بها والحق الظاهر في سلوك المنفذين لها والعامين على ترسيخها . وسعلم كل هؤلاء اهم انما يلعبون بشعور حي في امة يقظة وما يكسب اللاعبون بشعور الامة الحمة الاخيارا ولا يزيد تبهم هذا الشعور الا قوة واثار . أما ما أخذنا علينا حصوننا من مد الاحرار بالمعلومات التي فضحت أعمال الظالمين ومرشكرهم على دفاعهم عن حرية بلادنا واستقلالنا وعلى تصديهم لنقد الظالمين من عمال الحماية . فانا لانفاله غير الاحتمار . وفتخر بما أخذنا علينا أوائك الخصوم ان كان يصح لنا أن نفتخر بواجب تؤديه الوطن العزيز ونصرج باننا سنستمر على هذه الطريقة ما استمر الظالمون في ظلمهم . وما انتصر الاحرار لقضيتنا العادلة . ولا أحرار لدينا من حضورهم البنا لتأكدوا بانفسهم ما علموه عن طريقنا من أن الامة كلها تصبو الى الحرية والاستقلال . وأن عمال الحماية يستعملون الاحكام العرفية للضغط على هذا الشعور وحمل الناس بوسائل الغش والاكراه على الثقة بالبعثة

الرسمية وابعادهم عمر كمات فبهم ثقتهم . ولينحفظوا صحة ما قالوه من أن هذه البعثة غير ممثلة للرأي العام المصري وأنه من العبث اجبار أربعة عشر مليوناً من الناس على التسليم بمعاهدة أو حكومة لا يرضون عنها

ليقل خصومنا مد ذلك ماشاءوا . فما يقولون الا باطلا ما دام الحق معنا . وايستعينوا عمال الحماية في اكرام الناس على الانفضاض من حولنا . فهم لا ينفذون وان طفت بالانفضاض السنهم . لاسم انما يلتفون بقلوبهم . وهي لا تنحول عن لم يرفيهم الا اخلاصا لفضيتها . وتمسكا بمطالبها العادلة . ولا ترك الى من يظاهرون أعداءها عليها وينقربون من الاقوياء على حسابها ويتخذون اسم مصلحتها وسيلة لشفاء غليلهم وسد مطامعهم ولولم يكن غير اتفاقهم في القول مع زعماء حزب الاستعمار كالاوردون وتوتون ورجال الحكومة الانكليزية كالستر هارمسورث من أن موضوع تلك الاسئلة من خصائص مصر لكفى دليلا على سوء ما أخذوا وبطلان ما أعطوا ولولم يكن سوء دفاع الجرائد الانكليزية وفي مقدمتها جريدة الشمس عن خطتهم وتمدحها لكل من يعارضنا لكفى برهانا على أن بين هؤلاء الخصوم والانكليز اتفاقا مدبراً بقصد تفريق وحدتنا وتقسيم كلمتنا لئتم حكم الاحبي علينا
ولكن الله لا يفلح عمر الميطلين
« سعد زغلول »

(١٠) تهنئة رئيس الوفد المصري للامه بالعام الهجري الجديد ٤ سبتمبر

بني وطني :

استفتح العام الجديد بأن أقدم لكم بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أوفي عبارات الهممة والتبرك اقبال هذا العام الذي نرجوا أن يكون سعيداً . وأن يجعله الله خير الاعوام بتحقيق طلب الامة في الاستقلال التام وأن يقي البلاد شر الحماية وعمالها ويمحو منها آثار ظلمها . وبصاق حرية المظلومين من سجونها . وحرية المظلومين من سجونها . وحرية الموظفين من استبدادها . وحرية المطبوعات من قيودها . وحرية الناس من احكامها العرفية . وقوانينها الاستثنائية

ويجمل بنا في هذا المقام أن نتصح للوزراء أن ينتهزوا فرصة اقبال العام الجديد . وهلول هذا الشهو الحرام . ليكفوا عن قتل الامة في حيتها ومحاربتها في شعورها . وعن جرح عزنها بتلك الاجراءات الشائنة . وأن يحلوا ذلك الجيش الذي عقيدوا لبواءه

للسفهاء . فهاجم على الازدهار بضالها . والحقائق بمكدها . والاداب ثلثها
وليعلموا أن الناس يقولون اليوم فيهم أشد مما كانوا هم يقولونه بالأمس في حلفائهم
فلا تفرهم قوة هي لا محالة زائلة

وليتنا كدوا أن مركز الوفد الذي يحاولون امقاطه هو أثبت مركز في الامة
لانه تزيل منها . ووكيل عنها . وهو لسانها الناطق . وترجمانها الصادق . فلا بالاضف
الا اذا ضعف . ولا مقول الا اذا سقطت : وهي لا تضعف . بل تزيد كل يوم قوة
وقد صممت أن تستقل . أو يكون الموت خيراً لها
سعد زغلول

(١٩) حديث معاليه مع مكاتب التيمس نشر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢١

المكاتب - لماذا . عالياكم اعظم الحب على على باشا بالرغم من أن لا خير قد أعلن
عن عزمه على الحصول على استقلال لاشك فيه

الرئيس - اذا أتى عدلى باشا باتفاقية مع الحكومة الانجليزية تضمن الاستقلال التام
الذي أذمه اما لا تردد في الانضمام الى جازمه . ولكن أجده بالرغم من
برنامجها السياسي الذي هو مثل برنامجها في الظاهر يستعمل هنا وسائل
عديدة من الخيل والاكرام ثم ذلك الاتفاقية وأني واثق أن أتى ان
تقبل اتفاقية لا تخفى كل امانها . مهما استعمل من الوسائل لحماها على ذلك .
هذا وأن كنيته تكون البعثة من رجال ليست لهم مواقف في الاستقلال
النام . والطريقة التي سارت بها رغم ارادة الامة وهي محبة بالقوة الانجليزية
فضلا عن وسائل الاكرام المختلفة التي استعملتها لاغتصاب الثقة من الناس
بمعشيتها وتضيقها الخناق على الحرية في جميع اشكالها . كل ذلك بجمعاني
اعتقد أن هذه البعثة ليست ساعية في اتفاقية تحقق الاستقلال الصحيح

المكاتب - ماذا يكون الحال اذا فشلت المفاوضات ؟

الرئيس - ان ذلك يكون معناه استمرار الجهاد واستبعاد مصر مع انجلترا . كما تفعل
ايرلندا في الوقت الحاضر

المكاتب - اشك ان الامة قد لا توافق على هذه السياسة

الرئيس - أن هذه هي سياسة الامة وأؤكد لك أن الامة معي كمنلة واحدة

المكاتب - ما السبب اذن لوضع اتفاقية ؟

الرئيس - اذا كانت الحكومة الانجليزية تريد حقيقة الوصول الى اتفاقية مع الامة المصرية فانه يجب عليها أولاً رفع الاحكام العرفية وان تترك البلاد تنتخب نوابها الذين يتفاوضون عنها في وضع المعاهدة التي تبتش بها الامتان في المستقبل في سلام ومحافظه على المصالح واؤكد مرة أخرى بانى لست عدوا لانجلترا ولكنى لا يمكنى أن أسمح بسياستها الاستعمارية ازاء مصر . وسنكون بصفتنا حلفاء ومستعدين لحراسة قناة السويس على نفقاتنا كما عهدت بذلك الينا معاهدة الاستانه المنعقدة سنة ١٨٨٨ . ولقد ذهبنا الى أبعد من ذلك اذ افترحنا على اللورد ملر أن نيرانجلترا شبه جزيرة سيناء عدداً من السنين تقيم فيها حاميات ولكنة رفض . على ان الامة لم ترتج لهذا الاقتراح وهى تصر على عدم بقاء جندي انجليزي واحد على أرض مصر

المكاتب - مارأى معاليكم في مصالح انجلترا المالية

الرئيس - أنى لا اعترف ان لانجلترا مصالح مالية أكثر مما للدول الاخرى وأرى أن هذه المصالح مضمونة تمام الضمان بقاء المحاكم المختلطة ، وأما الدين العموم فليس هناك ما هو أضمن له من أن مصر مداينة لانجلترا لامدينة لها . على انى مع ذلك مستعد أن أسمح بتعيين موظف مالى انجليزي تكون له اختصاصات صندوق الدين الحالية فقط . ولا يجوز له أن يتدخل فى مالية البلاد الداخلية . وأرى أن اقتراحات لورد ملر بهذا الخصوص لا تنفق مع رأي فى الاستقلال الحقيقى . أن الامة تريد (وتصر على ما تريد) إلغاء الحماية فى لفظها ومعناها وجميع نتائجها وتريد أن تكون مستقلة فى داخليتها بدون أن يكون لدولة اجنبية أى تدخل مطلقاً فى شؤونها الداخلية وأن تكون لها السيادة الخارجية وحق التمثيل الخارجى والحرية فى عقد المعاهدات من أى نوع مع الدول الاخرى ما عدا المعاهدات الحربية وأن تقضى المعاهدة مع انجلترا بان تساعد هذه مصر فى الدفاع عن نفسها ضد الهجوم الاجنبى وأن تساعد مصر انجلترا فى حالة الاعتداء عليها من دولة أوربية وذلك بان تضع تحت تصرفها ، واصلاتها مدة الحرب فاذا استطاع عدلى باشا أو غيره أن يضم اتفاقية على هذه الاساسات فانى أكون مستعداً لقبولها وان توافق عليها الامة باخلاص

وكانت في حياتك لي عظات وأنت اليوم أوْعظُ منك حيًّا



”هذا الزعيم الفلاح، الذي تحدّى جميع القوى، وظلّ يواصل سعيه وجهاده،
حتى فاز بحمل الدولة التي استقرت في مصر أربعين عاماً على أن تعترف لمصر
بالاستقلال الذي فقدته منذ ألفين وخمسمائة عام“ .
(جريدة التيمس)

إِنَّا نَسْتَعِينُكَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ

عَهْدُ وَزَارَةِ الشَّعْبِ

جمعها ورتبها

مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْيَمَ

البحر الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م

الى أم المصريين

لقد كنتِ بجوار سعد، في عزّة الحياة وعظمة المجد، في أنس فرد هو عالمٌ
في فرد . فليست تعزيّيك فيه دموعُ هذه الأمة الباكية ، بعد ما زهّتك به بسماؤها
الحالية ؛ وليست تسليّك عنه جوانحُها الدامية، بعد ما شَرّكتك في محبته قلوبُها الحانية .
وهذه آثار سعد المحبوب الأعزّ : هذه أحاديثُ الطريفة ، وكلماته الحكيمة ،
وخطبه الرائعة ؛ هذه سيرته العاطرة ، وشخصيته الساحرة القاهرة ؛ هذه عظمتُه
الخالدة ، وعبقريّته الراشدة ؛ هذه حكمتُه البالغة ، وسياسته الغالبة ؛ هذا يقينه الذي
اقتحم به كلّ قلب دون استئذان ، وهذا إخلاصه الذي أشعّ نورا في نفس كل
إنسان .

هذه روحُ سعدٍ العظيمةُ ، في قوتها وعافيتها وأنضر حياتها ؛ فهل يغيب عنك
من سعد إلا رسمُه وشخصُه ؟ وما كان سعد إلا معنىً روحيا ، وإيمانا قدسيا ، تُشرق
به القلوبُ ، وإن لم تعرفه العيون !

أحبيّ سعدا في روحه ، وطالعيه في آثاره ؛ فكَذلك أحبه ويحبه أبنائُه الطائِحون
في نواحي الوطن ، ولم يروا منه شخصا أو يسمعوا له حسا .

يا أم المصريين :

هذان عزاءُ وسلوان ، كتبهما لك اللهُ بردا وسلاما ما

خادم سعد

محمد ابراهيم الجزيري



[عن المصور]

أم المصريين تحمل الأزهار الى قبر الزعيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكرى سعد

بعد أن وقعت المصيبةُ العظمى ، واحتسب هذا الوطنُ في سعد قائده الأمين ، وبطله المرجى ، وزعيمه المفرد ، فكر الناس في تخليد ذكراه بشتى الوسائل ؛ ورأيت أن الصلة التي وفقني الله اليها بحياته في سنها الأخيرة ، منذ تفضل رحمه الله باختيارى سكرتيرا خاصا له في رياسته للوفد المصرى وللمجلس النواب ، تمهدُ لى ما لا تمهدُ لغيرى من جمع آثاره القولية في مختلف عهوده : فقد كان رحمه الله يخصنى من زيادة المعرفة بهذه الآثار ؛ وقرأت عليه منذ سنتين جميع مقالاته التي نشرها بغير إمضاء في الوقائع المصرية ، أيام كان محررا بها ، فأرشدنى اليها واحدة واحدة ، ونشرت بعضها باذنه في مجلتى التي أصدرها "مجلة القضاء الشرعى" ، وكذلك له رحمه الله مقالات قيمة عديدة ، كان يبعث بها في أيام الانتخابات الى "البلاغ" كثيرا والى "كوكب الشرق" أحيانا ، فتُنشر بغير إمضاء أو بامضاء مستعار ، وقليل منها كان يترجمه عن كتب أجنبية لما فيه من الحكمة الطريفة التي كانت تروقه . وهناك بعض مقالات أخرى ، كان يُوحى لى بفكرتها مختصرة ، ويترك لى تفصيلها وكتابتها في مقال واف ، أعرضه عليه قبل نشره ، ثم أنشره بإمضاءى أو بغيره ... الى كثير من آثاره في الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية التشريعية ، والجامعة المصرية ، ومجلسى النواب والشيوخ ... الخ .

رأيت أن أجمع ذلك كله، إلهام الرئيس ووحية وعنوان مجده، وأن أضيف إليه ما تقتضيه المناسبات مما كتبه في مذكراتي عنه رحمه الله ؛ فذلك أجل ذكرى نُقيمها للزعيم، وما تُقام الذكريات إلا لِتُقرأ فيها عظمة العظيم .

وأخذًا للعمل في إبانهِ ، شرعتُ في تنفيذ هذه الفكرة بدارًا عقب الوفاة . غير أن العمل كبير ، ويحتاج الى زمن طويل لإخراجه جملة ، والترتُّب فيه لا يسدُّ شوق الناس اليه ؛ فاعتزمت أن أخرج تلك الآثار في أجزاء متتابعة ، لا ألتم فيها الترتيب الزمني اطرادًا أو انعكاسًا ، بل أبدأ بالأهم فالمهم من عهود الرئيس ، بحيث أصدر كل جزء في المناسبات التي تقتضيه .

وقد كان عهدُ الرئيس رحمه الله ، وهو على رأس وزارة الشعب ، خيرَ ما تُبدأ به سلسلةُ عهوده الذهبية : لأنه وُضِّح القضية المصرية فيه رسميًا ، فوق ما وُضِّحها شعبيا ، ورسم طريق الوفد في المفاوضات رسماً ينفعنا أجلُّ نفع في العصر القريب الذي سندخله ؛ ثم هو قد أعطى في ذلك العهد أحسنَ المثل للحكومة الديمقراطية ، وأدقَّ التنفيذ للنظم الدستورية ، وأعدلَ الحُكم للحياة النيابية ؛ وكان فيه رجلُ الأمة والحكومة ، مجتمعةً فيه كُلُّ القوى ، صادرًا في نطقه عن العرش والبرلمان والأمة .

على أن هذا العهد النفيس كان كُلُّه دفاعًا عن الحق والدستور وسلطات الأمة ، وكان أوضح منار وأبين هدى يُعين المؤتلفين اليوم على نهج السبيل القويم للخدمة الوطنية المشتركة . ولم يكن الحوار البرلماني ، الذي كثر فيه بين الرئيس الجليل رحمه الله وبين كرسى أو كراسي في المعارضة ، إلا مترنًا عن المطاعن الشخصية ، خالصًا للمصلحة العامة ، وإلا منتهيا بالتسليم للحق ، وبالتصافي والتصالح .

واتخذتُ سبيل أن أقدم كل أثر من "آثار الزعيم سعد زغلول" بما يمهّد له ويشرح الظرف الذي قيل فيه ، حتى يتمّ البيان ، ويكون للقارئ إلمام بمقام الكلام ، ويمكن أن يكون الجزء من هذه السلسلة تاريخاً للعهد الذي تضمنه .

واخترتُ لطبع هذه الآثار الجليلة "مطبعة دار الكتب المصرية" : لأنها خير مطبعة بمصر تُخرج الكتب ؛ ولأن الرئيس رحمه الله كان يُعجّب دائماً بكتبها التي تطبعها ، وكان في عامه الأخير يشغل فراغه بالقراءة في كتب "نهاية الأرب ، والتاج ، والأغاني" وهي كتبٌ طبعتها الدار ، وكثيراً ما أثنى على حسن طبعتها ، وكان يقول : "إن الجمال والعناية في طبع الكتب ، تحبّب إلى الناس قراءتها ، وتكون خيراً إعلاناً ونشيراً لفائدتها" .



وقد يحسن بي أن أُمهّد لهذه العظمة الخالدة ، وهذا النور الفياض على أرجاء البلاد ، بوصف موجزٍ مما وعته ذاكرتي عن حياة الرئيس القلمية واللسانية ، تَصِحُّ منه حالاته في التفكير والكتابة والمطالعة والخطابة ، وغير ذلك مما يتعلق بالقلم واللسان اللذين هما قُرصُ هذه الشمس المنيرة .

لم يكن رحمه الله في أوقات العمل يعرف للتعب اسماً أو معنى ! فكثيراً ما عمل في الظروف العصيبة إلى ما بعد منتصف الليل ! وكثيراً ما كان يملئ على ساعات متوالية ، يلتفت في أثنائها فيقول : "لا تؤاخذني ! أنا جبار" ثم يأذن لي في الانصراف حيناً ، لأستريح وأسترد نشاطي .

وما كان أشقّ على نفسه أن يمنعه الأطباء في أيام مرضه من القراءة والكتابة ، ولكنه يُحلُّ رأيهم فوق كلّ رأى له ، ويحترمهم ، ويحبهم .

وقل أن ينام قبل الساعة الحادية عشرة مساءً، وينام في حالاته العادية ثلاث ساعات أو أربعاً كل ليلة، وفي أيامه الأخيرة، كان يتحایل على النوم نصف ساعة بعد الغداء، وساعة أو اثنتين في الليل .

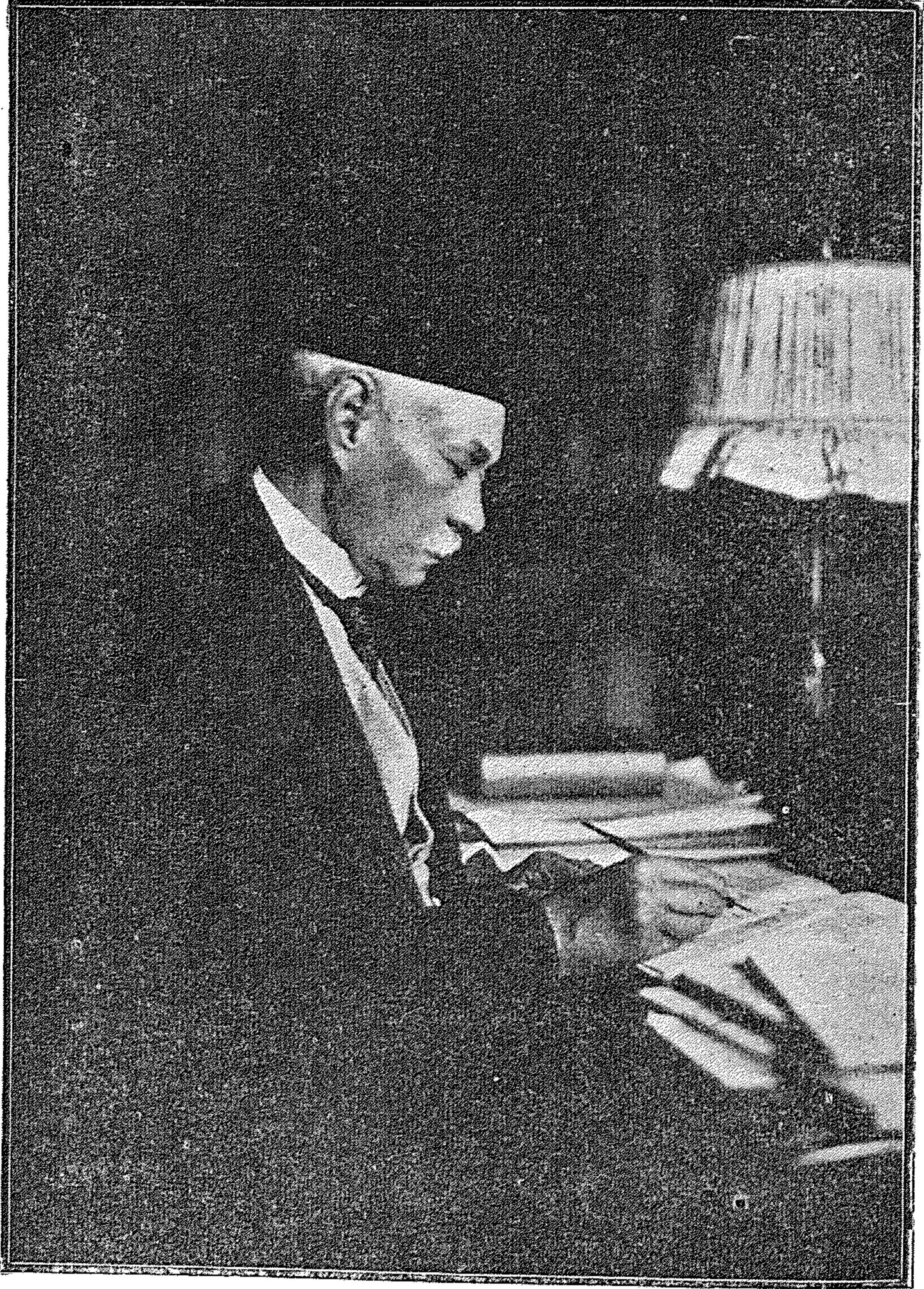
كان يستيقظ مبكراً، ويتناول طعام الإفطار، ثم يحلق ذقنه بنفسه، وبينما هو يحلقها، يمل على مقالاً أو خطاباً، أو يصنى الى ما أتله من الرسائل، أو يتناقش مع جلسائه . وكذلك يفعل وقت الأكل أيضاً .

وأول ما يعمل في الصباح أن يقرأ الصحف العربية : فيبدأ بالمعارضة منها ، ويراجع فيها ما يختص بالسياسة المصرية أولاً وآخرها، وقلما يعطى مثل هذا الوقت لغيرها، ثم يتناول سائر الصحف : فيقرأ فيها ما يختص بالوفد المصرى، ثم يلقي نظره على الأخبار الأخرى، وإذا كان لديه متسع من الوقت، قرأ الصفحات الأدبية والعلمية، والمقالات عن أحوال البلدان الأجنبية . وكان يتصفح يومياً جريدة "الاجيشان غازيت" الانكليزية، ولا يتصفح من الفرنسية بانتظام إلا "البورص اچيسيان" و"لِسبوار" أيام ظهوره . وقليل ما كان يقرأ "الجورنال دى كير" . أما "الليبرتيه" فأمسك عنها منذ أصبحت لسان حزب الاتحاد .

بيد أنه رحمه الله كان يملؤه الزهد في قراءة الصحف المعارضة حين تقصر مقالاتها على المطاعن العقيمة، فلا يعطيها تلك العناية الكبيرة . وتجلى هذا الزهد في أيامه الأخيرة، حيث رغب عن الصحف المعارضة جميعاً .

وكان يميل عادةً الى الكتابة بعد قراءة الجرائد، فيرجو من جلسائه أن يتركوه وحده، ويعكف على كتابة خواتمه — وكان يكتب بالقلم الرصاص أكثر ما يكتب، فإذا كان على مكتبه كتب بالحبر — ثم يمل على ما كتب : فيكون حيناً مقالاً

انتخابيا ، أو قانونيا ، وحيناً ردّاً على خصومه السياسيين ، أو شرحاً لنظرية وفدية ، وأحيانا قليلةً قطعةً يترجمها عن كتاب أجنبيٍّ ، فيكلّفني بإرسال ما أملى الى ”البلاغ“ ، أو الى ”كوكب الشرق“ ، أو يحفظه بين أوراقه .



الرئيس يكتب

أما مذكراته فكان يكتبها بالحبر بخطه ، وقد حظيتُ عنده رحمه الله مرات كثيرة ، فأسمعى أبواباً شتى منها في وقت فراغه أو أثناء بحثٍ أو ترتيبٍ لأوراقه . وكان خطُّه غير مستقيم الرسم ، لا يكاد يقرؤه إلا من مرن على قراءته ؛ ولم يكن يتَّضح من كتابته غيرُ إمضاءه ، فإنه يكتبه مُبيناً قريباً الى الجمال الخطي . وكان يشهد لنفسه بقلّة الجودة في الخط : أرسلت اليه إحدى شركات الأقلام الكاتبة مندوبها ، ليهدى اليه نموذجاً من أقلامها ، بديع الصنع دقيق التركيب ؛ وبعد أيام جاء هذا المندوب ، ورجا أن يتفضل الرئيس بالليل فيخطّ جملةً بذلك القلم ، يردفها بإمضاءه ، لتتخذها الشركة شهادةً لقلمها وإعلاناً عنه ؛ فكتب رحمه الله وهو يمازح المندوب هذه الجملة : ”خطّ هذا القلم جميلٌ في غير يدي“ .

قطع البراءة التي منحنيها شخصاً بانسطف من وسمه
هذه دمرر هذا السبب ! صبراً به تخرني لفرانبا صر

”جملة جاءت في ذيل خطاب أرسله الرئيس بالليل رحمه الله من جبل طارق الى حضرة الدكتور حامد محمود بتارنج ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ، وفي آخرها امضاؤه (سعد) .“

نزع

”صورة امضاء الرئيس بالليل“

وكان رحمه الله من قوّة الذاكرة وحضور البديهة في غايةٍ لا غاية وراءها ! في اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، زار ”بيت الأمة“ لفيفٌ من المحامين بمدينة الاسكندرية ، وفي مقدّمتهم تقييهم الأستاذ حسين والي ، وكان الرئيس بالليل في رياضته المعتادة ، فترقبوه ، حتى اذا عاد تلقّوه على رأس السلم

من آراءكم ، ووعدت بامهلات كل السعيا - ، ولم تجد

فما حصة في الأخذ به . وهكذا سأل المجلس محط سير المتن الصغير المأثور

الرفيع المنسوب
الظنون، رسالت هي

الشيخ والسيد الحبيب
سيد الرئيس طه التتلك وتولد عرفة

نوعی سے اکلم : لطیف و آسانوہ ، عادل و موضوعی ،

• جملة من خطبة الرئيس الجليل التي ختم بها الدورة البرلمانية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وهو رئيس مجلس النواب .

• وأصلها مكتوب بخط سكريته (الجزيري) في دور تحضيرها ، والتغيير والشطب فيها بقلم الرئيس رحمه الله .

„GRAND HOTEL PUPP“
KARLSBAD

١٩٥٠ م. مع. ب. بولسبولس

عزیزی حنین الفاضل عبد الله سید اباض
عقب السلام ، اجد انك قد اقصيت انك
واثر اوكب وارق نيك وشكر مع القصد
التي عملت مع نيك ، ونسخت ما لا فقد قرا لا رقيب
بل اني اشكر مع الكنية التي تتركها لني الحادثة
استدني التي اشرت مع قد حاسا ، ها حبت قد روي
اشفت مع صحتي ظلم الظالمين ، ولهم العزة ، كيد الاكره
سهرت مع فكم نيك ، من ربيب امره وان شئت
بملاسه ، نشوت الاحباء ، فلهذا سكونه ، والله
ما تبادر الى الخلد
نقدم صحتي من قرب ، بدمي ما يدمي من ربيب
الله ما من ربيب من ربيب ، وسأبذل ما اقدر
من ربيب ما من ربيب ، والله ما من ربيب
من ربيب ما من ربيب ، والله ما من ربيب
من ربيب ما من ربيب ، والله ما من ربيب

حنين حنين
السيد حنين

”خطاب أثيري بخط الرئيس الجليل ، أرسله بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٦ من
كرلسباد الى حضرة صاحب العزة عبدالله بك أباطة عضو مجلس الشيوخ . واتصال البك
بالرئيس قديم يرجع الى ما قبل ذلك التاريخ ، وكان الرئيس رحمه الله يقدر صداقته
ووفاءه له ، ويقربه في مجلسه ، ويرتاح الى سمره وأنسه . والحادثة التي يشير اليها
الرئيس في هذا الخطاب هي حادثة دنشواي“ .

بالتحية، وقدمهم الأستاذ النقيب بأسمائهم، ثم تقدّم هو باسمه، فما أسرع ما مرت ببال الرئيس رحمه الله ذكرياتٌ متدافعة، استوقف إحداها فقال، وهو لا يزال على رأس السلم معتمداً على عصاه: ”أتذكر أنك (مخاطبا الأستاذ النقيب) ترافعت أمامي ... في سنة ١٩٠٤ ... فأعجبت بمرافعتك ... وعزمت على أن أهنتك ... ولا أدري هنأتك أم لا ... واني أتذكر جيداً موضوع القضية ووجه دفاعك ...“، وطفق رحمه الله يقص عليهم، وهم في دهشة بالغة وإعجاب حائر، حديث ذلك الظرف، كأنه يقصُّ شيئاً من حوادث الأمس !!

وقد كان إذا أراد كتابة مقال هام أو نداء خطير، أكثر فيه من التبديل والتحويل، وربما غير بعض جملته أو غيره كلّ ثلاث مرات أو أربعاً. على أن كلّ صورة من هذه الصور المتعددة بلاغةٌ وحدها، قلّ أن يجد فيها الذوق منفذاً للنقد. وكان رحمه الله يتحرّى الأسلوب الصحيح والكلمات العربية الفصيحة، جهد البحث؛ وإلى جانبه دائماً معجمٌ ”أقرب الموارد“، ودر أن بحث في ”لسان العرب“.

ووزنُ الجمل والمقاطع عنده جزءٌ من كتابته، فقد كان يُعنى جدّاً العناية بالمطالع والمواقف، ويقرأ الجملة مرات ليتذوّق نغمها في سمعه، وليعرف ان كانت نابية عما قبلها وبعدها في الانسجام والاتزان.

وقال عنه خصومه في بعض الأحيان انه متشبّث برأيه، متعصبٌ لفكرته !! فوالله ما كان أحبّ إليه أن تُساق أمامه الملاحظات على ما يكتب ويقول. غير أن ذلك الظاهر، الذي سمّوه استبداداً، انما كان منه في الفكرة التي قتها بحثاً وقلب فيها وجوه الرأي جميعاً، فاذا جادله عليها مجادلٌ، كان رحمه الله في رسوخ اليقين، ومجادلُه صاحب رأيٍ فطير وبحث قصير.

لقد كان شغوفاً بأن يُطلع أعضاء الوفد وأصدقاءه المقربين على ما يكتبه قبل نشره، فكثيراً ما كان يستدعيني، لأقرأ عليهم ما أعدّه، ويسمع منهم ملاحظاتهم، أيا كانت، من حيث الأسلوب أو المعنى أو المناسبات . ولا يدهشك أنه رحمه الله كان يستدرّ هذه الملاحظات، ويتقبّل صوابها بصدر رحب، ولو كانت من شخصي الصغير ! بل كان يقول لي دائماً عند البدء في الإملاء : ” لا تتأخر أن تنهني الى ما ترى من النقد“ .

وكان رحمه الله قوى الارتجال، نتحدّر الخطبة من فيه على الناس، بأسرع مما تتحدّر المقالة من قلمه على القرطاس ! ولم يُعدّ من خطبه إلا الرسمية، أو شبهها، فيكتبها ويراجعها مراراً على النحو الذي قدّمته، ثم يتلوها مكتوبة، وكان ذلك منه قليلاً نادراً، حيث كان الأكثر العظيم من خطبه ارتجالاً .

وقد كان تعبيره في الارتجال أقوى من تعبيره في الزوية، ولاحظت ذلك كثيراً فصارحته رحمه الله مرة به، فأجابني : ” صحيح . أنا أجد ذلك في نفسي“ .

أما أوقات فراغه، وهي نادرة جداً، فكان رحمه الله يقضيها بالمطالعة في كتب عربية، لا علاقة لها بالسياسة، ولها كلُّ العلاقة بالقلم والخطابة . وكان في السنتين الأخيرتين يرتاح الى القراءة في كتب ”نهاية الأرب، والتاج، والأغاني“ .

وكثيراً ما كان يقرأ كتباً فرنسية أو ألمانية أو انجليزية، ولكنها دائماً قانونية أو تاريخية أو فلسفية .

تعلّم رحمه الله الفرنسية من قديم، وتلقّى مبادئ الانجليزية في ”عدن“ على المرحوم محمد عاطف بركات باشا والأستاذ وليم مكرم عبيد، وهم في طريقهم الى منفى سيشل، وتعلّم الألمانية منذ عام ١٩١١ - ١٩١٢ بمساعدة ”مدموازيل فريدا“ .

وكان يقرأ عليها كتب اللغتين الألمانية والانجليزية فتصحح نطقه وتساعد على فهم الأسلوب . وكان دائماً حفيًا بقصاده الذين لا يعرفون إلا الألمانية أو الانجليزية ، فكان يقابلهم مهما كان لديه من العمل ، ويحادثهم قدر امكانه بلغتهم ، ليستريد من المران عليها ، ولا يجد غضاضة في أن يخطئ التعبير الصحيح أو يذبه أحد اليه . وما كان أبرعه رحمه الله حين يمزج كلامه في هاتين اللغتين بالنكات الطريفة والمداعبات التي تُجمل خطاه فيهما وتملأ نفس محدثه بالسرور !!

كان رحمه الله يرقب باهتمام وعناية ما يُنشر من الكتب الحديثة بمصر ، فيكلفني بشرائها ، ويقرأ منها ما تسمح الفرصة به . وقرأتُ له كتاب ” الإسلام وأصول الحكم ” للشيخ علي عبد الرازق ، وأدلى إلى برأى فيه قيده عندي . وكذلك قرأتُ له كتاب الأستاذ مصطفى صادق الرافعي في ” إعجاز القرآن ” ، وكتاب الدكتور طه حسين ” في الشعر الجاهلي ” ، ورد الأستاذ محمد فريد وجدى عليه ، ومحاضرات المرحوم الشيخ محمد الحضرى بك في نقده .



وبعد ، فذلك موجزٌ صغير أقدم به ” آثار الزعيم سعد زغلول ” . وإن رجلاً ملأ الأبصار نورا ، والأسماع ذكراً ، والأفواه ثناء ، ليس في شأنه نكرة فتعرف ، ولا مجهل فيعلم ، وإنما الكلام عنه لتبين طرائق التأسي به ، والاستمساك بأسباب عظمته . وقد كان الرئيس الجليل رحمه الله مؤرخ نفسه ، وناشر مجده وسؤدده بلسانه ، لا يحتاج في معرفة حياته وحوادث أيامه ، إلا الى قراءة كلامه . وأنت تعلم أن الرئيس مصر ، شعورها وإرادتها ولسانها ، وأنه صفى روحه وأخلص عمله لمصر ، أحوج ما يكون الى رعاية جسمه المتهدم بالأدواء ، وقواه الفانية بالشيخوخة . فاقراً اذن في آثار

الرئيس تاريخ الوطن ، مصره وسوادنه ، واقرأ فيها ارادة شعب النيل ؛ واقرأ
وحي الوطنية ، وإلهام الاخلاص ، ونور الله نشره على كنانته الأمانة .

هذه هي الذكرى الخالدة التي يجب أن نقيمها لسعد ، هي عظمتُه وزعامتُه
والروحُ الكبرى لجسم الوطن . فلنُحي هذه الذكرى ، وليقرأ كل مصري صفحتها
البيضاء ؛ فسنكون يومئذ أدنى الى البر والوفاء ، وسيكون سعدٌ في كل قلب ، ونوره
في كل بيت ؛ ولن تنال منا وحشةُ فقدِه إلا أن تحفزنا الى رسم مجده ، والى إحياء
تعاليمه الحكيمة ، ومبادئه القويمة .



أيها الرئيس المحبوب :

لقد أحللتني منك في مكان النجوى ، وقربتني اليك زلفى ، فتقلبْتُ في حياتك ،
وزَهَوْتُ في نَعَائِكَ ، وخدمتك فَنَبَهُ ذكري ، وارتفع قدرى ، وفاض على عطفٍ
من حبِّ الأمة لك ؛ فأى رُزٍ أتقيهِ بعدك ؟ وأية فاجعة أقنئ لها الدموع ؟

لقد بكت الأمة فيك مناحى شتى ، وبكيت معها فيك هذه المناحى ؛ ولكنى
بكيتُ فيك أكثر مما بكت ... بكيتُ فيك أباً براً رحماً ، لم تسمع منه أذناى إلا الرضا
والحنان والعطف ... بكيتُ فيك أستاذى ، مَنْ لَقَّننى أعلى دروس الحياة وأعلى آيات
الوطنية ... بكيتُ فيك مهذبَ روحى ومصنِّفى نفسى ... وبكيتُ فيك واهبَ نخري
ووليَّ نعمتى .

هذه روحك أنشُرُها على الوطن العزيز ، ولعلَّ الله الذى وَسَّعَتْكَ رحمتهُ ، وظلَّلتك
جنته ، قد وفَّقنى الى مرضاتِكَ فى رضوانك ، والى الوفاءِ ببعض إحسانك ما

خادمك الأمين

محمد ابراهيم الجزيرى

ميلاد الحياة النيابية

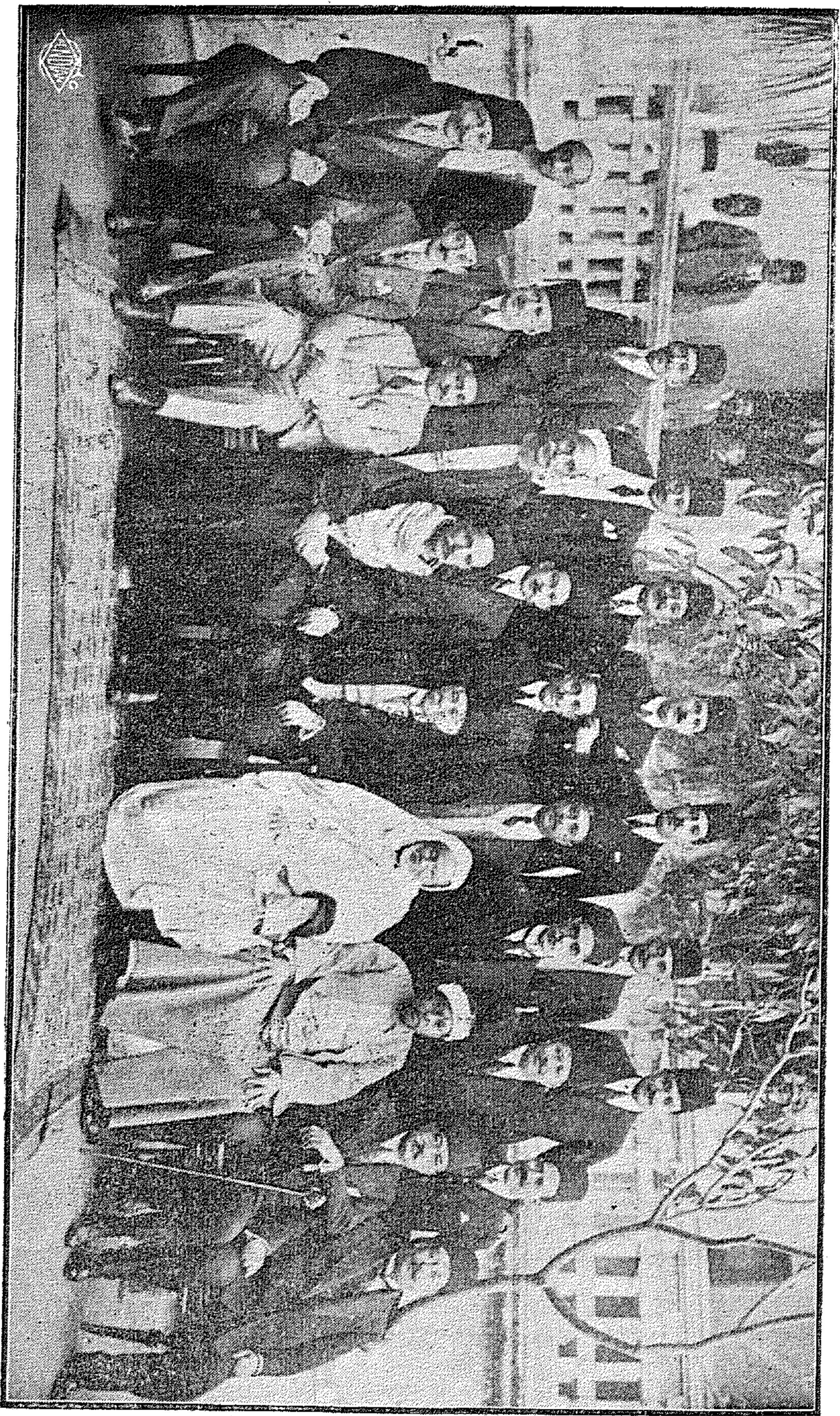
بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤

من الرئيس الجليل الى الأمة

أعلنوا حرب الانتخاب، وحددوا ميدانها، واختاروا بأنفسهم زمانها، وانتخبوا بأيديهم أسلحة القتال ! فلم تتردد في نزالهم، بل أقدمنا واليقين بالنصر يملاً قلوبنا، والاخلاص للوطن العزيز يقودنا، والاعتماد على الله يسندنا . وما زلنا بهم حتى انكسر غاربهم، واندحر جانبهم، ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه، ولا تأويل تعسفوه، ولا نفعتهم قواعد ابتكروها، لدرجات في الانتخاب عدوها، ولا قيود لنحق حرية الاجتماع فتلوها، ولا خطب ألقوها بالقذف والسباب، ولا صحف نشرها بالكذب والضلال ! بل ارتد كل هذا عليهم نكرا، ولم يزد هم الا خذلانا وخسرا ! وما أكسبهم التحالف مع الحاقدين إلا ضعفا، ولا الأموال التي طافوا بها على المعدمين من الناهخين إلا فقرا ! اذ أبوا أن يغتنوا بها على حساب الوطن، وفضلوا الإعدام على بيع الذمم ! ! روح من الله زكاه في نفوسهم ليرد بها كيد المفسدين، وعصمة خصمهم بها ليم الفوز للمخلصين .

ان علينا، بعد تلك الضربة القاضية، وهذا النصر العزيز، أن نتوجه الى الله بقلوب خاشعة، ونسجد لعزته شاكرين، ثم نستغفر الله لنا، وللذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا، واتبعوا غير سبيل المخلصين، ونرحب بعدولهم عنه الى الصراط القويم، صراط الذين اهتدوا وأخلصوا لله وللوطن الكريم .

وبعد، فانا نتقدم بأخلص عبارات التهاني الى أمتنا الكريمة، على تلك النظرة الصائبة، وعلى ذلك الإجماع المهيّب، ونرفع الى جلالها الأسمى آيات الشكر الأوفى،



الوفد المصري في سنة ١٩٢٤

”ويلاحظ أن معالي فتح الله بركات باشا ليس في الرسم لأنه كان مريضاً يومئذٍ“

على هذه النعمة الكبرى، التي فاقت كل النعم، ولم يسبق لها نظير في سائر الأمم،
نعمة الثقة الغالية التي خصتني مع أصحابي بها . وكلنا يحدّد العهد الوثيق لها، بأن
نحيا لخدمتها، ونفنى في رغبتها، ولا نتخذ لنا من دونها وليا، ولا نجعل لغير كلمتها فينا
علوا، وأن نجاهد في استقلالها ما استطعنا، ونرى هذا الجهاد أقدس واجب علينا .
إن الاتحاد قاعدة أعمالنا، والاخلاص أكبر قواعدنا، ومجلس نوابنا هو مركز
العمل الخطير، وقد وفق الله الأمة أن تختار أعضائه من أكرم أبنائها، وهذا أحسن
فأل على أنه تعالى قدر النجاح لسعيها، إذ هم في هذا المعنى متحدون، يشعرون بشعور
واحد، ويمثلون ارادة واحدة، وينطقون بلسان واحد، وما يكون الاختلاف
إلا على ما دون ذلك من الشؤون . والله المستعان في كل الأمور

بيت الأمة في ١٨ يناير سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

الرئيس الجليل

يصرح ، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات ،
أنه يجب على الوزارة الابراهيمية التخلي عن الحكم

طلب مراسل روتر في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ من الرئيس الجليل سعد زغلول باشا أن يصرح له
برأيه فيما يمكن أن يترتب مباشرة من النتائج على الانتخابات التي أكتبته الأغلبية الساحقة ، فقال :

إذا اتبعت القواعد الدستورية، وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام
تحقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ،
والثانية أن رئيس الوزارة قد هُزم في الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد .

فقال مراسل روتر : ان المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل اليك
جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة، فهل تقبلون في هذه الحالة رئاسة الوزارة؟
فأجاب الرئيس : سأعمل عندئذ ما أراه واجبي نحو الأمة .

حديث آخر للرئيس الحليل

نشرت جريدة الأهرام الغراء في تلغرافاتها الخصوصية أن جريدة (دايلي تلغراف) نشرت بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ تلغرافاً من مكاتبها في القاهرة جاء فيه ما يأتي :

”... أما زغلول باشا فإنه يرتاح الآن من عناء الأعمال التي تراكت عليه في الأيام الثلاثة الأخيرة . وقد استقبلني مساء اليوم ببشاشة عظيمة، ورحب بي ترحيباً قلبياً، ولكنه رفض رفضاً باتاً أن يبحث في الخطط التي يتخذها أو سيتخذها. وقال لي ما يأتي :

إن الانتخابات لم تنته كلها بعد ، فما زال ينتظر ظهور النتائج في أربعين مركزاً، وما زال أصدقائي منهمكين في الأعمال ، فلم أستشرهم جميعاً بعد .
ثم قال زغلول باشا مبتسماً :

لا فائدة من توجيه الأسئلة إلى ، لأنني صممت على ألا أقول شيئاً .
فسأله : هل يريد أن يجاوب على بعض ماوجه إليه من الأوصاف التي وردت في مقتبسات من بعض صحف لندن أرسلت تلغرافياً إلى القاهرة ؟
فهز زغلول باشا كتفيه قائلاً :

تريد مني أن أقول انني لست مهيجاً ! ولكنني أريد أن أتجاهل هذه الحملات !...
إذا كان المهيج هو الشخص الذي يقول رأيه ، فأنا في مقدمة مهيجي العالم ! ولكنني أظن أن كل واحد في بلادكم حرّ في إبداء رأيه الذي يعتقده ... اقرأ جميع خطبي ، تجد أنني لم ألق كلاماً على عواهنه ، بل جعلت لكل كلمة مستنداً ، فقررت وقائع وقدمت أدلة .

وقال زغلول باشا أنه تعلم من اللغة الانجليزية في المنفى ما يكفي لمطالعة الجرائد، ولكنه لا يستطيع أن يتحدث بها بسهولة . على أنه ختم حديثه قائلاً لي بلهجة انجليزية فصيحة : مساء الخير، أشكرك .

الرئيس الجليل في قصر عابدين

في الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، حظى الرئيس الجليل عليه رحمة الله بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك في قصر عابدين ، واستمرت المقابلة الى الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥ ، أى ساعة ونصف ساعة ، وكان الرئيس الجليل فيها محل العطف والرعاية ، ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات ومسئلة الوزارة الجديدة ، ثم أجل البت في مسالة الوزارة الى ما بعد عودة جلالة الملك من رحلته في القنال وسينا .

هل يقبل الرئيس الجليل تأليف الوزارة ؟

شغلت الأمة بعد ظهور النتيجة الباهرة للانتخابات بمسئلة تأليف الوزارة الجديدة التى ستفتح أول برلمان مصرى بعد الدستور ، وترسم للبلاد طريق النجاح فيما تقدم من مثل صالحة فى الحياة النيابية الجديدة .

وقد زاد اهتمام الناس بهذه المسئلة بعد مقابلة الرئيس الجليل لحضرة صاحب الجلالة الملك ، وامتلات أعمدة الصحف بالآراء فى هذا الموضوع الخطير ، ما بين رغبة وكارهة . فرأينا توضيحا لهذا الحين وللظروف السياسية التى ستليه ، أن ننقل جانباً له خطره من هذه الآراء ، مكتفين به فى شرح وجهة النظر بين المتخالفين .



رأى محمد سعيد باشا

نشرت البلاغ الغراء فى عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة سعيد باشا فى الموقف السياسى الآن ، وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتى نصه :

أهم المسائل التى تشغل رأى العام فى هذا الوقت هى مسالة الوزارة ، وهل يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة أولاً ؟ ولا تزال الآراء منقسمة فى هذا الموضوع :
ففرق يفضل أن يبقى سعد باشا نائباً فى مجلس النواب وبعيدا عن الوزارة ، وفريق

يرى أنه يجب على سعد باشا أن يحمل عبء الوزارة، وألا يدع هذه الفرصة السانحة لخدمة بلاده .

ولهذا أردنا أن نستطلع في ذلك رأى رجل من رجال مصر المعروفين بطول التجربة وبعد النظر وصواب الرأى، وهو صاحب الدولة محمد سعيد باشا . فانتهزنا فرصة وجوده هنا في القاهرة، وعرضنا عليه فكرتنا، فقابلها بالترحاب .

وحينئذ سألناه : ما هو رأيه في الموقف السيامى الحاضر ؟

فقال : ان الموقف حرج ودقيق ؛ فمن جهة توجد أعباء ثقيلة تركتها بعض الوزارات السالفة، والحالة التى نشأت عن الحرب وما تقلب على مصر بسببها ؛ ومن جهة أخرى أن البلاد دخلت بفضل جهادها وجهاد الوفد فى عهد جديد، هو عهد تمتع الأمة بسلطانها، أى عهد انشاء نظام حكم لم تألفه البلاد بعد، وهذا عبء يضاف إلى الأعباء الأخرى .

س — اسمحوا لى اذن أن أسألكم : هل ترون أن يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة ؟

ج — نعم، أرى ذلك، بل أرى أن القبول لامناص منه فى الأحوال التى نحن فيها الآن، لأن الأمة وضعت فى سعد باشا كل ثقتها لى يتولى حل قضيتها السياسية . فالآن، وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية، أرى أنه يجب عليه أن يخوض هذا الميدان، لأنه يكون فيه أقدر على خدمة القضية منه اذا كان بعيدا عنه ؛ فقبوله للوزارة الآن هو استمرار منه فى تأدية المهمة التى وكلت الأمة فيها الوفد، ولكنه استمرار فى ظروف أفضل للنجاح .

س — ولكن بعض الناس يحبون ألا يقبل رئاسة الوزارة .

ج — نعم، أن بعض الناس يحبون ذلك ، ولكنهم فى اعتقادى منساقون فى رأيهم هذا بشعورهم لا بعقلهم . والسبب فى تكون شعورهم هذا، هو أنهم ألفوا منذ عام ١٨٨١ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للتنفيذ الانجليزى، فمن الطبيعى

أنهم لا يحبون أن تكون وزارة برئاسة سعد باشا خاضعة لهذا النفوذ . ولكنهم لو فكروا بعقولهم قليلا لوجدوا أن الوزارة الجديدة ، وخصوصا اذا كانت برئاسة معالى سعد باشا ، ستكون وليدة ارادة الأمة ، مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها ؛ وحينئذ ينتفى السبب الذى كان منشأ الخوف من الوزارات فى الماضى ، ولا يبقى إلا شئ واحد هو أن الوزارة مصرية وطنية ، تمثل ارادة الأمة ، وتعمل لخدمتها معتمدة عليها ، تحقيقا للاستقلال التام .

س — اذن أتم ترون من المصلحة للقضية المصرية أن يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة ؟

ج — نعم . أرى أن قبوله ضرورى لمصلحة القضية المصرية ، وهو كذلك ضرورى لمصلحة البلاد من كل الوجوه الأخرى ؛ اذ كفاءته ، وصفاته ، والثقة التى وضعتها الأمة فيه ، تجعله الوحيد الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليد الصالحة . ثم ان وجوده فى رئاسة الوزارة ينشر فى البلاد جواطمئنان تراح له النفوس ، ومن شأن هذا الاطمئنان أن يعود على البلاد بالخير والبشر . ولهذا كله أعتقد أن قبوله رئاسة الوزارة واجب عليه ، لا بل أعتقد أنه اذا تأخر عن تأدية هذا الواجب يحمل نفسه مسؤولية تضييع فرصة سانحة الآن قل أن تسنح فرصة مثلها فى كثير من الأحيان ؛ فان وجود سعد باشا فى رئاسة الوزارة المصرية ومستترامسى مكدونالد فى رئاسة الوزارة البريطانية — كما هو متظر — هو فال حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع .

وبالاجمال ، ان على سعد باشا فى اعتقادى أن يتقدم لرئاسة الوزارة ليواصل جهاده . ومثله فى ذلك كمثلى الغازى مصطفى كمال وفتريلوس وموسولينى ، وكل الزعماء الذين قادوا النهضة : فان هؤلاء الزعماء لم يحجموا عن تقلد الحكم فى الوقت المناسب ، ولم يرواحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك ، بل رأوا بالعكس أن تقلدهم الحكم استمرار للواجب الذى أخذوه على أنفسهم ووكلت اليهم أمهم أن يقوموا به لخدمتها .

وإذا تقلد سعد باشا رئاسة الوزارة، كما هو رأيي، فسيجد من تأييد البلاد له، ثم من العطف الذي يعرف الخاص والعام أن صاحب الجلالة الملك ينحصر به أمته ونهضتها وزعيمها، ما يساعده على العمل لا بلاغ مصر في عهد هذا الحديد ما يتمناه لها المخلصون الصادقون .



رأي محمد توفيق نسيم باشا

ونشرت البلاغ الغراء في عدد ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة نسيم باشا في الموقف السياسي الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتي نصه :

نشرنا أمس في هذا الموضوع حديثاً لصاحب الدولة محمد سعيد باشا . وقد أردنا بعد ذلك أن نحادث في الموضوع نفسه صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا، لما هو مشهور به من دقة الحكم على الحوادث، ومتانة الاخلاص وحسن العقيدة . فقابل دولته ما عرضناه عليه بالايجاب، وحينئذ سألناه رأيه في هل يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة أو لا يقبل؟ فقال :

تسألونني رأيي ان كان يقبل معالي سعد زغلول باشا رئاسة الوزارة ؟ ويجدر بكل سائل ومسئول أن يرجع الى نفسه يستشيرها فيمن هو الأصلح لها، والأقدر على هذا الأمر، وفيمن هو الراجح في ميزان الكفاءة ليتبوأ مقعد الحكم . وحسبي أن أقول لكم انه، وقد وجد للبلاد نظام جديد وكيان عظيم، وهي تجتاز الآن دوراً من أصعب أدوارها في حياتها السياسية، وموقفاً من أدق مواقفها، فليس في معتقدي من هو أقوى من زعيم الأمة على تولى زمام حكمها، في عهد هذا الحديد الذي وصلت اليه بمجهوداتها، وبرعاية صاحب عرشها المعظم، وبهدى زعيمها الجليل ومرشدها الحكيم . لقد كان سعد باشا في طليعة الأمة وعلى رأسها، فأحيا نهضتها القومية، فليكن كذلك في طليعة حكومتها، وعلى رأسها، ليسير بها الى خدمة الوطن والعرش، يضيء بين أيديها مناهج الصواب، ويهديها الى خير العمل .

وإذا كان حميدا منه أنه تحمل في إنهاض البلاد والدفاع عن قضيتها ما تحمل من
عناء وآلام ، فأحمد منه أن يتابع خدمتها في ظروف جديدة وعلى صورة أخرى ،
بعزيمته الصادقة ، لا تثنيه المصاعب عن النهوض بتلك الخدمة في كل آن وعلى
أية حال .

وإذا خيف أو اعترض بأن للحكم ظروفا قد توجب على متوليه الابتعاد عن
التصادم ، فهو اعترض أو خوف لا تبرره الأحوال الحاضرة . وإن سعد باشا الذى
خدم أمته بجهده ، ووقف مواقفه المعروفة وهو خلو من كل قوة وسلطان غير قوة
الحق وسلطان الأمة ، لأقوى على تلك الخدمة وأشد ثباتا فى مواقفه عند ما يجمع بين
قوة الحق وقوة الحكم ، ولأقدر على تصريف الأمور فى مناهج الصواب وتمشيتها
فى سبيل الرشاد . ولو جد الأمر شدت الأمة أزره ، وكان هو مرجعها كلما عز
الرأى . كلنا يعرف أن سعد باشا ليس بالرجل الذى تغره المناصب ، ويستفزه فضل
يناله منها ، أو حول يختص به فيها ، وليس هو الذى تخيفه المخاوف فيتهيها ، فقد
كان فى جميع أعماله على بينة من أمره ، ويقين من ربه . وقد بلغت به الكرامة
من الله له ما لم تبلغ الآمال إليه ؛ فهو لا يرتقب بعد ذلك جزاء على عمله ، بل ليس
هو الذى يرغب فى منصب لا يدوم هناؤه وليس فيه هناء ، ولا ينقضى عناؤه وكله
نصب وعناء . ولقد لحقه فى سبيل خدمة أمته ، التى يطلب لها الحياة سعيدة ، من
الأذى ما لحقه . فاذا قبل الحكم مع الزعامة ، وكان حقا عليه قبوله ، لارتباطهما ،
فانما يضحى بشئ كثير من راحته وصحته ، ويحمل من المسئولية أضعاف ما حمل ؛
ولا سيما أن المشاكل التى تستعرضها البلاد عويصة ، والعقد التى ستتكلف بحثها
وحلها وثيقة ، والاصلاحات التى تنتظر البلاد اجراءها كبيرة ؛ فهو إذن الرجل الذى
يجب عليه أن يتبوأ مجلس الحكم عند الملهمات وحين البأس . نسأل الله أن يهيئ له
من أمره رشدا ، ويقوى عزيمته ، ويستد خطواته فى طريق اسعاد أمته ونصرة
حقها .

س — ولكن بعض الناس يرون أن يتنحى عن رئاسة الوزارة .

ج — ان الظروف التى نحن فيها الآن وتحيط بنا ، لا تسمح بالتضارب الفكرى والمجادلات فى أمر اذا استقبل الانسان وجوه الآراء فيه لا يرى غير الذى قدمته لك . نعم أن فريقا من الناس يستخرج من مختلف القول عللا وأسبابا ، ليس للحق ولا للواقع فيها من مجال . فانكم تعلمون أن الأساس فى الحكم هو الثقة ، وقد بلغ سعد باشا فى أمتة المقام الأوفى ، فنال ثقتها وثقة مليكها ، وكتبت له صك وكالته ، وثبتت فيما كتبت بما أبدته فى الانتخابات من الآراء ، لا عن رغبة مائلة بها ، ولا عن رهبة قاهرة لها . وكذلك حباه مولاه بعطفه ورعايته ، جزاء إخلاصه وأمانته . ومن كان هذا شأنه ، لا ينبغى له أن يتردد فى قبول الحكم ، وهو أصدق ما يكون إيمانا بحق أمته ، وأصح ما يكون عزيمة فى الجهاد الوطنى والكفاح فى سبيل القضية المصرية . واذا اجتمعت له القوتان : مؤازرة الأمة ، وقبضه على زمام الحكم ، كان ذلك بادرة الخير وطليلة التوفيق المبشر بمستقبل حسن ، مبناه استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً كاملاً ، فى عهد يعتبر اليوم أنه خاتمة الماضى وفاتحة المستقبل .

ان سعد باشا ليس بالرجل العادى الذى لا يهتم الناس بقوله أو عمله ، بل هو ذلك الزعيم العظيم والوزير الكبير ، الذى اذا تكلم أنصت له خصمه قبل صاحبه ، وهو الذى عرف الملاء أنه لسان مصر الناطق الذى يحسن الإعراب عن مطالب أمته ، بل هو ذلك الذى يقف موقف الصابرين الذين أعدوا أنفسهم للدفاع عن حقوقها ، فلا خوف عليه من عنت يرهقه فيقعد به عن أداء الأمانة ، ما دام معتمدا على ثقة الأمة ومليكيها به ، وتكاتفها معه .

فلا ينبغى إذن أن ندعن لوهم ممّوه ، ولا ظن مرجّم ، ولسوف يزول هذا الوهم ويعلم الذين ذهبوا الى هذا الرأى أنهم كانوا فيما ذهبوا اليه خاطئين .



رأى أحمد مظلوم باشا

ونشرت البلاغ الغراء أيضا في عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ تحت ذلك العنوان ما يأتي نصه :

بعد الحديثين اللذين نشرناهما لصاحبي الدولة محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا، في الموقف السياسى الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة، أردنا أن نعرف رأى صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا، رئيس الجمعية التشريعية سابقا، والنائب الآن عن قسمى الرمل ومحرم بك بالاسكندرية . ولمعالى مظلوم باشا دائما رأى كبير القيمة، لما اشتهر عنه من الاخلاص والصدق والصراحة، ولذلك يكون رأيه فى الموضوع الذى يشغلنا الآن رأى الرجل المجرب الواقف على دقائق الأمور . وهذا هو رأيه الذى أفضى به إلينا، قال :

رأى هو أنه يجب على معالى سعد زغلول باشا أن يقبل رئاسة الوزارة اذا كُلف بتشكيلها، لأن عمله فيها إنما يكون استمرارا للجهاد الذى قاد فيه الأمة من سنة ١٩١٨ الى اليوم . ومن البديهي أن عمله وهو فى الحكم يجب أن يكون أقوى من عمله وهو مجزء منه . وها قد عينت وزارة العمال فى لندرة، وتولى مستر مكدونالد رآستها، وأنا أعرف العلاقات الحسنة التى بين سعد باشا ومستر مكدونالد، وأعتقد أنها لا بد أن تعود على مصر بالخير، ولكن لا بد لحصول هذا أن يكون سعد باشا فى رئاسة الوزارة .



رأى الأمير الجليل عمر طوسون

ونشرت الأهرام القراء في عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ أنها أوفدت أحد محرريها لمقابلة حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون في الاسكندرية ، والوقوف على رأيه في مشكلة الوزارة الجديدة ، وسؤاله : هل يرى مصلحة البلد في قبول الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها ، أو في بقاءه بعيدا عن الحكم الى أن يجتمع البرلمان ؟ فقال سموه مندوب (الأهرام) بما عهدته فيه الأمة من اللطف وكرم الأخلاق ، ودار بينهما الحديث الآتي :

س — استقالت وزارة يحيى إبراهيم باشا ، فاختلفت الآراء فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الأهرام أن تطلع على رأى سموكم في هذا الموضوع الخطير ، الذى أصبح شغل الأمة الشاغل ، وتنقل هذا الرأى الجليل الى الجمهور .

ج — رأى هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س — أليس من رأى سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد باشا الوزارة الجديدة ؟

ج — إن الحيلة تقضى على معالى سعد باشا ، وعلى كل من انتخبهم الأمة للنياحة عنها فى البرلمان ، أن يتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل .

س — ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز للأغلبية البرلمانية أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج — نعم ، هذا صحيح ووجيه فى غير بلادنا ، وأما عندنا فان الأمر يحتاج الى إنعام النظر والتفكير . وعلى أى حال فان برلماننا لم يجتمع بعد ، وهذه المسألة ، مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية ، لا تكون إلا بعد انعقاده ، وهى الآن سابقة لأوانها .

س — وما السبب في أن سموكم ترون هذا الرأي وتريدون أن تحرموا على نواب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج — ان السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير؛ فأتهم تعلمون أن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة، وأنها غير معترفة به الى الآن؛ فتأليف وزارة من نواب الأمة — ونحن لا نزال في ظل هذا التصريح — يكون اعترافا به منهم، يؤدي الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه . وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة، فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س — ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة، بأن تعمل الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل استلامها زمام الحكم ؟

ج — ان التحفظات في هذه المسألة لا تغني شيئا، ولا سيما أنها تكون صادرة من الفريق الضعيف، ولا يحتمل أن يصدق الفريق القوي على هذه التحفظات .

س — ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول في مفاوضات سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج — كلا! فليس لأحد الآن حق التفكير بالدخول في مثل هذه المفاوضات، وإنما الحق في ذلك للبرلمان فقط، فهو الذي يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأيي الذي لا أحيده عنه، فهو ما قلته لكم آنفا، وهو أن يترك تأليف الوزارة في الظروف الحاضرة الى من يقبل تأليفها من غير نواب الأمة، وبدون تدخل النواب .

كلمة الرئيس الجليل

في حفلة تجار القاهرة

دعا تجار القاهرة الى حفلة يقيمونها في مساء الخميس ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرتى التاجرين الشهيرين حامد الماوردى بك وعبد الغنى سليم عبده بك بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس النواب . وقد شهد الرئيس الجليل هذه الحفلة ، فتقدم اليه مدعووها بالرجاء أن يلقي عليهم خطابا فى الظروف الحاضرة يتبينون منه رأيه فى مسألة الوزارة . فألقى عليهم رحمه الله هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

ليس فى الوقت متسع للكلام ، وما تشرفت بالحضور لأتكم ، ولكنى تشرفت به لأشارككم فى الابتهاج بانتخاب حضرتى النائين الجليلين عبد الغنى سليم عبده بك وحامد الماوردى بك . أشكركم على دعوتى لهذا الاحتفال ، وانى مبتهج مرتين : مرة بانتخاب هذين الفاضلين ، ومرة بأن للوفد دخلا فى هذا الانتخاب . (تصفيق) . أقابل بكل سرور ذلك الترحاب الذى قابلتمونى به ، ولكنى أبدى لحضراتكم أن الوقت لم يحن بعد للنظر فى تلك الأمنية التى أبدىتموها ، فان الوزارة الحالية باقية الى الآن فى مراكرها ، ولم يكن عندى علم رسمى بأنها قدمت استعفاءها ، وكذلك لم أكلف رسميا بتأليف الوزارة . واذا استقالت الوزارة الحالية ، وقُبلت استقالتها ، وكُلفت رسميا من قبل جلالة الملك ، فعند ذلك أستشير إخوانى ونفسى وصحتى ، وأسائل جميع الظروف التى تحيط بى ، ثم أقبل ما تمليه على مصلحة البلاد . (تصفيق حاد) .

وسواء قبلت أم بقيت بعيدا عنها ، فانى قد عاهدتكم فيما نشرت عليكم وفيما أعلنته للأمة أنى وزملائى سنقفى فى خدمة البلاد ، وقد آلىنا على أنفسنا ألا نتخذ من دون الأمة لنا وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا . (تصفيق حاد) .

وأختم كلمتى بالشكر لكم ، كما بدأتها ، والله يكون فى عونى وعونكم على الوصول الى ما نبتغى من الاستقلال التام . (تصفيق حاد) .

حفلة النواب لتكريم الرئيس الجليل

عقب أن ظهرت نتيجة الفوز الباهر الذى ناله الوفد فى انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، تنادى النواب بتكريم الرئيس الجليل ، وحددوا موعدا لذلك مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير بفندق شبرد بالقاهرة . وما وافت الساعة السابعة حتى أقبل النواب يحيى بعضهم بعضا ، وعلى وجوههم أمارات الاغتباط بهذا المظهر الجديد من مظاهر الحياة المصرية .

ولسنا نعرض هنا لوصف هذه الحفلة الكبرى ، فشأنها الجليل مفصل فى صحف ذلك الحين ، ولكننا ننقل للقراء نص الخطبتين النفيستين اللتين ألقاهما فيها حضرتا صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا وصاحب الدولة محمد سعيد باشا عضوا المجلس ، ثم نتبعهما بالخطبة الجليلة التى ألقاها بعدهما الرئيس .



خطبة أحمد مظلوم باشا

سادتى :

باسم الله أفتتح هذا الاحتفال ، وبحمد الله أبدأ المقال ، حمدا كثيرا على ما أولانا من نعمة الفوز ، وما توج به جهادنا من اكليل النصر . انى لأقلب نظرى فى الحاضرين ، فلا أرى إلا وجوها طالما عهدتها فيما كنا نعقد قبل اليوم من الاجتماعات ، ونقيم لمختلف المناسبات من الحفلات . فاذا كنتم ، بعد أن ذهبتم الى الأمة ، بحددت عهد الثقة بكم ، ووثقت مناط الأمانة فى رقابكم ، قد عدتم ثانية الى الاجتماع ، ففى هذا دليل ساطع وبرهان جديد على أنكم لا تزالون لسان الأمة الناطق ، وترجمانها الصادق ، عن ارادتها المقدسة تعربون ، ولطمحها الأسمى تترعون . ولئن كان الفضل فيما وصلت اليه يرجع الى شدة تمسكم بمبادئ الوطنية الحققة ، فلا يعزبن عن البال أن الفضل كل الفضل فى انتصار هذه المبادئ يرجع الى الأمة ،

الأمة التي أظهرت في جميع مواقفها من آيات الثبات والحكمة الوطنية والنضج السياسي ما أصبح مضرب الأمثال بين شعوب الأرض .

سادتي النواب :

لست أخفى عليكم أن المهمة أمامنا شاقة، والمسئولية علينا هائلة؛ ولكن أملى الوطيد أننا بفضل ما فطرتم عليه من نصيح وإخلاص، وما تظهرون من حكمة واتحاد، سوف نوفق إلى تذليل ما يعترضنا من العقبات، حتى نصل برعاية مليكنا المعظم وبحسن تعهده لهذه النهضة المباركة، إلى استخلاص حقوق الوطن موفورة.

سادتي :

إن الغرض من هذه الحفلة هو تكريم الرئيس الجليل، وزعيم الأمة، حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا . ولقد جرت العادة في أمثال هذه المواقف أن يعتمد الخطيب إلى تعداد مناقب المحتفل به، والإشادة بآثره . ولكن ماذا عسى أن يقول القائل، ولو كان أبلغ الخطباء، إذا كان كل جهد هو باذله بجهد المعنى بأن يضيء الضياء؟! كلا! لن أحاول أيها الرئيس احصاء محامدك، فحسبك أنها قد كتبت لك في سجل التاريخ صفحة زهراء! وكفاك بالتاريخ الخالد ممجدا، وهو أصدق المجدين .

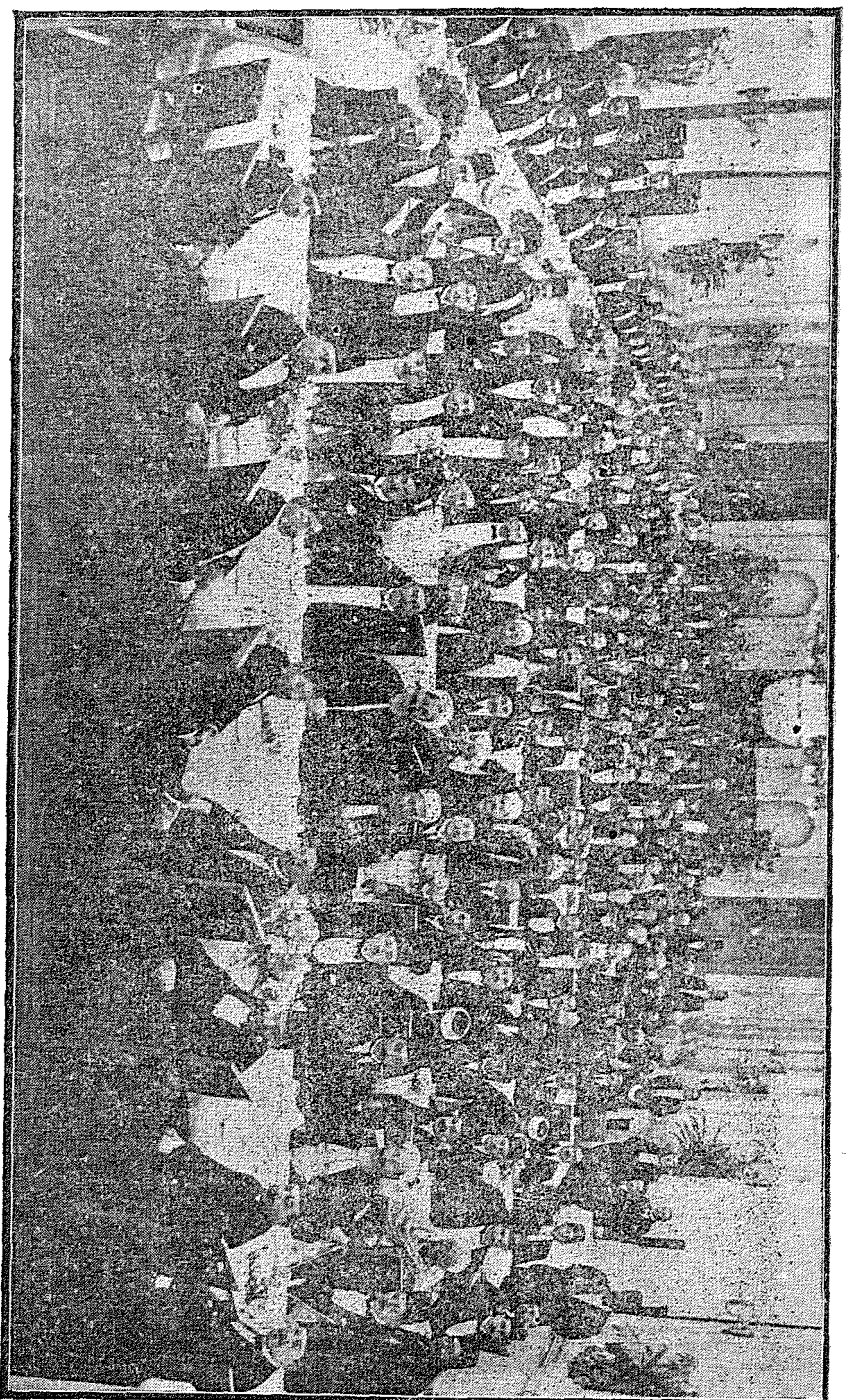


خطبة محمد سعيد باشا

أيها الزعيم الجليل، أيها النواب المحترمون :

لى الشرف كل الشرف أن أقف اليوم في هذا الاجتماع، الذى هو أول اجتماع للنواب المصريين، مترجما عما يحول فى صدورهم، معبرا عن آرائهم وأمانيتهم .

إن هذا الاجتماع ثمرة من ثمار الحركة الوطنية المباركة، التى قادها معالى سعد باشا منذ عام ١٩١٨ قيادة الربان الماهر، فلم يبال المتاعب يتحملها، ولا الأخطار



الحفلة الكبرى التي أقامها النواب بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ تكريماً للرئيس الجميل

يصادها ، ولم يزل يسعى لها ويغذيها من روحه ومن تضحياته ، حتى بلغ بها هذا النجاح العظيم ، الذي رفع ذكر مصر في كل بلاد العالم ، واضطر خصومنا أنفسهم ليعترفوا به ويحترموه .

وجدت مصر في ابنها البار سعد باشا قائدا صادقا العزم ، فوثقت به ، وأعطته كل جهودها ، ووثق هو بها وبقوتها ، فأعطاهما كل جهوده ، وخاض بها غمرات الكفاح ، رافعا علمها ، مطالبا بحقوقها ، فكان لا بد لهذه الثقة المباركة بينه وبين أمته ، ولهذه الشجاعة منه ومنها ، ولهذه التضحيات من جانبه ومن جانبها ، أن تكمل بمثل هذا النجاح الذي نرفع الآن به رؤوسنا ، مباشرين مفاخرين . ولا عجب بعد ذلك اذا أعطت الانتخابات ، لا أقول أغلبية سعدية ، وانما أقول ، والواقع يؤيدني ، مجلس نواب سعديا ! أعطت الانتخابات مجلسا سعديا ، أي مجلسا وطنيا ، يدين بما يدين به سعد من المبادئ ، ويطلب ما يطلبه سعد من المطالب ، ولا يدين سعد إلا بالاستقلال التام ، ولا يطلب سعد غير الاستقلال التام .

فالمجلس السعدي ، الذي سيجتمع فيه غدا ان شاء الله ، هو مجلس الاستقلال التام .

وهذا هو النجاح الصحيح للحركة الوطنية ، هو النجاح الذي نرجو أن يستمر بعناية الله ورعاية جلالة ملك البلاد ، حتى تحقق الأمة كل ما تصبو اليه من الآمال . وإنها لغبطة لنا نحن النواب أن اجتمعنا هذه الليلة لتقديم لرئيسنا سعد باشا ، باسم الأمة ، تحية الشكر والتكريم ، اعترافا بالفضل الذي له على الحركة الوطنية .

ولعلني أنطق باسم زملائي النواب جميعا ، اذا أنا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه ألا يتردد في قبول رئاسة الوزارة ، ليقود البلاد في عهدها هذا الحديد بنفس الحزم الذي قادها به الى اليوم فأوصلها الى هذا النجاح .

نسأل الله تعالى أن يحقق آمالنا ، إنه سميع مجيب .



خطبة الرئيس الحليل

سادتي، زملائي :

ما تهيبت القول في محفل تهيب منه في هذا الاحتفال ؛ ولعل السرّ في ذلك أنه أول احتفال تمثلت فيه الأمة تمثيلا صحيحا، وظهرت فيه وحدتها أكل ظهور . ولا اتحاد الأمم خشية تملأ النفوس ، وهيبة تفيض بها القلوب . لذلك لا أرتجل كعادتي ، ولكني أتكلم من مكتوب ، ولهذا أعددت ما سأتلوه عليكم .

قبل أن أقدم لكم عبارات شكرى على تكريمى بهذا الاحتفال الشائق ، أريد أن أهنيئكم من كل قلبى على فوزكم الباهر في الانتخابات لمجلس النواب . وإني أهنيئ البلاد بحسن نظرها فيكم ، وثقتها بكم ، إذ كنتم من خيرة أبنائها وأخلص خدامها .

للأمة مبدأ واحد

وأهنيئ نفسي على العمل معكم في أول برلمان سيجتمع قريبا ان شاء الله ، للاشتراك الفعلي في الحكم وتدير شؤون البلاد . وعلينا جميعا نحن الوطنيين ، افرادا وجماعات ، نوابا وغير نواب ، أن نتهاذى عبارات الغبطة والسرور ، على اجتماع كلمة الأمة والتفافها حول مبدأ واحد ، هو مبدأ الاستقلال التام .

وان انتخابكم ، أتم الذين تدينون بهذا المبدأ دون سواه ، وأخذ المواثيق عليكم من ناخبكم بالاخلاص له ونصرته ، أكبر مظاهرة دلت بها الأمة على تمام هذا الاجتماع ؛ فأثلجت بهذه المظاهرة الكبرى قلوب المحبين ، وكبتت الماكرين ، وأحرصت السنة الحاسدين ؛ وأظهرت للناس جميعا أن الأمم متى صحت إرادتها ، وانعقدت عزيمتها ، تغلبت على كل صعب ، وأبطلت كل تدبير ، وقهرت كل غادر ، ولم يحل بينها وبين ما تريد عقبة مهما قويت ، ولا حيلة مهما اتسعت .

تمت كلمة ربك للمخلصين

انهم لم يريدوا بتقييد حرية الاجتماعات إلا كتم الشعور الوطني أن يظهر ، ومنع صوت الحق أن يعلو ، وتمهيد السبيل لحلفاء القوة وعباد السلطة ، وسدّه على الأحرار المخلصين . وما ابتكروا تعدد الدرجات للانتخاب ، إلا ليحصرُوا حق الاختيار لأعضاء البرلمان في عدد محدود ، يسهل التأثير عليه بوسائل الترغيب والترهيب ، فلم يكن من القلوب التي فترقوا أجسامها إلا أن اجتمعت وتناجست بما يملؤها من طاهر الشعور ، ولا من الأعداد التي استهانوا بمعدوداتها وحاولوا استمالتها اليهم إلا أن مالت عنهم ونفرت منهم ، وتمت كلمة ربك للمخلصين ، ولا يحقق المكر السيئ إلا بأهله ، وما ربك بظلام للعبيد .

أنا خادم الأمة

وبعد ، فإنني أشكركم أوفى شكر على هذا الاحتفال ، وأعده فوق ما أستحق ، وإن كنتم تعتبرونه دون ما تشعرون .

وأشعر في نفسي بنجل عظيم عند سماع تلك الخطب التي فاضت بالثناء على ، وامتداحي بما أرى نفسي غير جدير به . وفي الحق أني لم أعمل شيئاً يستحق كل هذا الثناء ، وما أنا إلا خادم ، وكل استحقاقه أنه أمين قطع على نفسه عهداً بالأمانة ، فلم يخن عهده ، وليس في نيته أن يخون ، وهذا أقل ما يجب على كل خادم أن يتصف به .

مسئولية النواب

زملائي :

إن الفرح بانتصارنا ، وإن كان الانتصار عظيماً ، لا ينبغي أن يلهينا عن عظيم المسؤولية التي ألقاها هذا الفوز الباهر على كواهلنا ، وحصرها فينا . فيجب علينا أن نتمثلها أمام أعيننا ، ونشتغل بإعداد الوسائل لحسن تحملها ، وأن نوطد العزم على مجانبة الراحة وتحمل المتاعب ، حتى نخرج من عهدتها كراماً شرفاء ، كما تحملناها كراماً شرفاء .

تركة الماضى مثقلة بالديون

لقد خلف لنا الماضى تركة مثقلة بالديون ، ومملوءة بالمشاكل ؛ ولم يمكننا من استلامها إلا بعد أن أسرفوا فى ديونها ، وزادوا فى مشكلاتها ، حتى صارت تصفيتها من أصعب الأمور ، وصار الانتفاع بصافيها يكاد يكون من مواقف الكد للعقول . ولكن الله القدير جعل لكل عسر يسرا ، ولكل صعب سهلا ، وخلق العزائم على قدر المصاعب . انه بتوفيقه الأمة الى الاتحاد ، والى أن تنتخبكم من أكرم أبنائها لتولى النيابة عنها ، قد دلنا على أنه قدر التذليل لهذه المصاعب ، وقدر النجاح لمساعي الخاصين .

الاستقلال قبلة الأمة

إن أهم مشكلة على البرلمان حلها ، هى مشكلة الاستقلال الذى تتوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائج الحقيقة وثمراته الطيبة ؛ وأكبر مسهل لحلها اتحاد الأمة عليها بلا استثناء ، وعقدها العزم على أن تصل الى المرغوب منها ، مهما كلفها هذا من المتاعب والضحايا . فوزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسود فيها الاتحاد ، ... قُوى لا يضيع الله لها سعيها ، وأنفاس لا يخبى لها رجاء .

وزارة العمال والمفاوضة

ومن علامات اذن الله بنجاح سعيها أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية ، معروفة بالميل الى مطالبنا الحققة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل . واننا مستعدون للمفاوضة بروح الحق ، للوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذى ننشده ، مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة .

تعهدات الوزارات السابقة

ويتبع هذه المشكلة مشكلة التعهدات التى تعهدت الوزارات السابقة بها ، ولم يكن للأمة دخل فيها ، بل اعترضت عليها بلسان وفدائها وجرائدها وخطبائها ،

ولم يكن هناك من ضرورة لإعطائها قبل انعقاد البرلمان، ومن غير أن تكون للذين أعطوها صفة تصحح لهم أن يربطوا البلاد بها . وفي ظني أن الحكومة الانجليزية لا تنتشبت كثيرا بها، لأنه ليس من تقاليدنا أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية، خصوصا اذا كانت هذه الحكومات تحت سيطرتها، وخاضعة لسلطانها، ولم يكن لرجالها صفة نيابية عن أهلها، وفي وقت تقرر فيه وجوب تسليم أمورهم اليهم .

اصلاح الادارة

هذا بالنسبة للمشاكل الخارجية . أما الداخلية، فالتناجد أنفسنا أمام ادارة مرت بها أزمان طويلة، وهي موضوع لتجارب مختلفة ونظم متعددة، نتنازعها سلطات متباينة، ونتحكم فيها أهواء متغايرة، وتقيدت حرية العاملين فيها بقيود شتى، وضعف فيهم الشعور بالمسئولية الذي يبعث النشاط في النفوس، ويدفعها الى تحرى الدقة والاتقان في العمل . وقد زادها اختلالا واعتلالا فكرة الفناء التي استولت عليها من بضع سنين، اذ دفعت الكثير من العمال الى ترك المصلحة العامة جانبا، والاشتغال بالمنافع الخاصة، وضمنان المستقبل لهم، ولأصدقائهم وأنصارهم؛ فشحنوا الوظائف بالعمال، وأسرفوا في المرتبات والمعاشات والترقيات والمنح والتعويضات، بما ارتبكت معه الأعمال وناءت به الخزينة ولم يوجد له نظير في العالم . فمعالجة هذه الادارة، واصلاحها بتنقيتها من الأدران، وادخال النظام فيها، وبث روح الجهد والاجتهاد في فروعها، وتوجيهها الى وجه المصلحة العمومية،... من أدق الأمور وأحوجها الى الزمان والحزم والعزم وسعة الحيلة .

تعديل القوانين وغيرها

ولقد صدرت في البلاد قوانين شتى من وقت ايقاف الجمعية التشريعية، وكلها ستعرض عليكم لتبدوا رأيكم فيها بتعديلها أو تغييرها أو الغائها، وكل هذا يحتاج الى تأمل ومراجعة وتعب كثير .

هذا بعضٌ من كَلِّ من المشا كل والصعوبات التي ستلاقونها في طريقكم ، وأنتم مكلفون بالقيام بتذليلها ؛ فنطلب من الله لكم المعونة عليها ، والتوفيق لما تقتضيه مصلحة البلاد .

ولا بد من اشتغالنا الآن بتحضير اللائحة الداخلية لمجلسنا ، والتفكير في تعيين رئيسه ووكيله وموظفيه ، حتى اذا جاء وقت العمل نكون مستعدين لمباشرته بلا إبطاء .

الدعوة الى الجد والسلام

ذهب بعض من لا يروق لهم تقدّمنا ، ويتطلعون من آن الى آن لخبيتنا ، أن عصرنا سيكون عصر اختباط واختلاط ، ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات ! وأنه يجب ترقبه بكل احتياط وحذر !! ونحن ندفع هذا التشاؤم ونستفيد منه : ندفعه بأننا عاقدون العزائم على أن نجعله عصر نظام وصفاء ، عصر جدّ وعمل ، عصر اجتهاد في الترقى والتقدّم والمساعدة على خيرنا وخير الانسانية جميعا ؛ ونستفيد منه بأن نحذر كل الحذر كل ما من شأنه أن يوجب اضطرابا أو اختلالا ، وأن نضع النظام في كل عمل من أعمالنا نصب أعيننا ، وأن نحاسب أنفسنا في كل خطوة من خطواتنا ، حتى لا نجعل لهذا التشاؤم محلا ، وحتى نضطر المتشائمين الى أن يكونوا متفائلين ، وحتى نجتد خصومنا من كل سلاح ضدنا مهما كان ضعيفا .

إننا سنفعل كل ذلك ، لا لأننا مأمورون به من حاكم قاهر ، ولا من جبار غاشم ، بل لأن كل واحد منا يراه واجبا عليه ، ويشعر بأن الأمانة التي استغرقت قلبه ولبه ، وألفت بينه وبين أبناء وطنه ، لا يمكن أن تنال إلا بهذا الثمن ، ثمن الجد والاجتهاد والعمل على حسن النظام وتأبيد السلام .

ولهذا سنعمل ما استطعنا لتقليل أسباب الخصومات الفردية والعائلية ، وبث روح الاتفاق والوئام بين جميع السكان ، وتناسي الهفوات التي فرطت من بعضنا في حق البعض الآخر ، حتى تصفو القلوب ، وتتق السرائر ، ويكون كل منا لأخيه مساعدا ومعينا .

مصر والأجانب

وكذلك سنستمر على معاملة نزلائنا، بما عرف عنا من جميل الشيم وكرم الأخلاق، ونزيد في حسن معاشرتهم ومجاملتهم؛ لأن حسن المعاشرة، فضلا عن كونه واجبا إنسانيا عاما، هو واجب وطني أيضا؛ لأن النزلاء فينا قد ساعدوا كثيرا على تقدّمنا، ويساعدوننا دائما عليه؛ فنحن في حاجة الى معوتهم، وهم في حاجة الى معونتنا وحسن معاشرتنا، وعلينا محتاج لأن يعيش بجانب صاحبه عيشة هدوء وسلام وتعاون على ما فيه الخير العام.

الرئيس الجليل يؤلف الوزارة

بعد أن عاد حضرة صاحب الجلالة الملك من رحلته في سينا والقنال، أمر كبير أمنائه بتبليغ الرئيس الجليل أن جلالته حدّد موعدا لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤، فأبلغه معالي كبير الأمناء هذه الرغبة العالية في صباح اليوم المذكور، وكان رحمه الله في فندق مينا هاوس، فنزل الى بيت الأمة واجتمع بأعضاء الوفد.

وفي الساعة المحددة حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك، فلقى من لدنه كل عطف ورعاية، وأعلن له جلالته أنه يقبل استقالة الوزارة الابراهيمية، وأنه عملا بالقواعد والتقاليد الدستورية يعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة؛ فقبل الرئيس أن يؤلف الوزارة شاكرا، ووعد أن يقّدّم في الغد برنامجا وأسماء الذين يختارهم للعمل معه.

استقالة الوزارة الابراهيمية

كتابها المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة :

أوليتموني جلالتم ثقتكم العالية ، باسناد رئاسة مجلس وزرائكم ، في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لاتزال ذكرها حاضرة في الأذهان ؛ فصدعتُ بالأمر قياماً بواجبي نحو الوطن ، مستعيناً بالله عز وجل ، ومعتمداً على تعاضيد جلالتم ؛ وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول . وقد أتمت الوزارة في عهدتها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تثوق اليهما الأمة في عصركم السعيد ، ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد ؛ وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية ، فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة ؛ واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتمدينة .

وتوصلا الى تحقيق مبدأ إحلال المصري محل الأجنبي ، عاجلت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة ، بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد ، وذلك بإصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيرا من وطأة الطريقة التي رسمت بتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة ، بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال في مختلف الإدارات .

ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور ، جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام ، فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق

حرية الآراء ، الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب . ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام .

وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى الى تغيير الوزارة ، إلا أنى رأيت أنا وزملائي عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه الى الآن أن نرفع الى جلالتم هذه الاستقالة . وانى لجلا لاكم على الدوام العبد الخاضع ، والخادم الأمين ٥

يحيى ابراهيم

الأمر الملكى بقبول الاستقالة

أمر ملكى رقم ١٣ سنة ١٩٢٤ بقبول استقالة

حضرة صاحب الدولة يحيى باشا ابراهيم

عزيزى يحيى ابراهيم باشا :

ان ما أعربتم عنه فى كتاب دولتم المرفوع الينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، من التماس اقالتم من مهمتم ، كان له عظيم الأسف لدينا . وإنا لمقدرون صدق إخلاصكم ، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الأعمال الجليلة التى أدتتموها أثناء قيامكم بمهمتم . وأصدرنا أمرا هذا لدولتم بذلك ٥

فؤاد

صدر بسرارى عابدين فى ٢١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٧ يناير سنة ١٩٢٤)

تأليف الوزارة السعدية

أمر ملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤

صادر الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزي سعد زغلول باشا :

لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائماً نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته ؛ وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً ، من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ؛ ولما أتم عليه من الصدق والولاء ، وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الأمور ، وبما لنا فيكم من الثقة التامة ؛ قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم ، للأخذ في تأليف الوزارة ، وعرض مشروع هذا التأليف علينا ، لصدور مرسومنا العالى به .

ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة ؛ إنه سميع مجيب ما

فؤاد

صدر بسرأي عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)



[تصوير شارل]

الزعيم رئيساً لوزارة الشعب

برنامج وزارة الشعب

خطاب الرئيس الى جلالة الملك

مولاي صاحب الجلالة :

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف ،
توجب عليّ - والبلاد داخلة في نظام نيابي ، يقضى باحترام ارادتها ، وارتكاز
حكومتها على ثقة وكلائها - ألا أتحنى عن مسئولية الحكم التي طالماتهيبتها في ظروف
أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتم تكليفني بتشكيلها ، من غير أن يعتبر
قبولي لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أوحق استنكره "الوفد المصري" الذي لا أزال
متشرفا برياسته .

ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ، أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على
تمسكها بمبادئ الوفد ، التي ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال
الحقيقي لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا
الاستقلال ، كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير
من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من
حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية
والادارية ، ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية
والاقتصادية ، وغير ذلك من وسائل التقدم وال عمران . فكان حقا على الوزارة التي
هي وليدة تلك الانتخابات ، وعهدا مسؤولا منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ،
الأهم فالأهم منها ، وتحصر أكبرهما في البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق

رغبات الأمة فيها، وإزالة أسباب الشكوى منها، وتلافي ما هناك من الأضرار، مع تحديد المسؤوليات عنها، وتعيين المسؤولين فيها، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل، وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا، وهي تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد! وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها! لا ويكلا أمينا يسعى لخيرها. وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم، أثر تأثيرا سيئا في إدارة البلاد، وعاق كثيرا من تقدمها .

فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة، تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها، بحسب ما يقتضيه صالحها العام .

ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات، وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم . كما يلزمها أن تبت الروح الدستورية في جميع المصالح، وتعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة، وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه .

هذا هو بروجرام وزارتي، وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهيئات، خصوصا مع ضعف قوتي، واعتلال صحتي، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا . ولكنني أعتمد

فى نجاحه على عناية الله؁ وعطف جلالتم؁ وتأيد البرلمان؁ ومعاونة الموظفين؁
وجميع أهل البلاد ونزلائها .

فأرجو؁ اذا صادف استحسان جلالتم؁ أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل
الوزارة على الوجه الآتى؁ مع تقليدى وزارة الداخلية :

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف ؛
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية ؛
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف ؛
حسن حسيب باشا	لوزارتى الحربية والبحرية ؛
محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة ؛
مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية ؛
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات ؛
واصف بطرس غالى افندى	لوزارة الخارجية ؛
محمد نجيب الغرابلى افندى	لوزارة الحفانية ؛

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم؁ ويمد فى ظلالكم؁ حتى تنال البلاد فى عهدكم كل
ما تُمناه من التقدم والارتقاء .

وانى على الدوام شاكر نعمتكم؁ وخادم سدتكم ما

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب

نحن ملك مصر :

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛ وبعد
الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ و ٢٨ يناير
سنة ١٩٢٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ - عيّن :

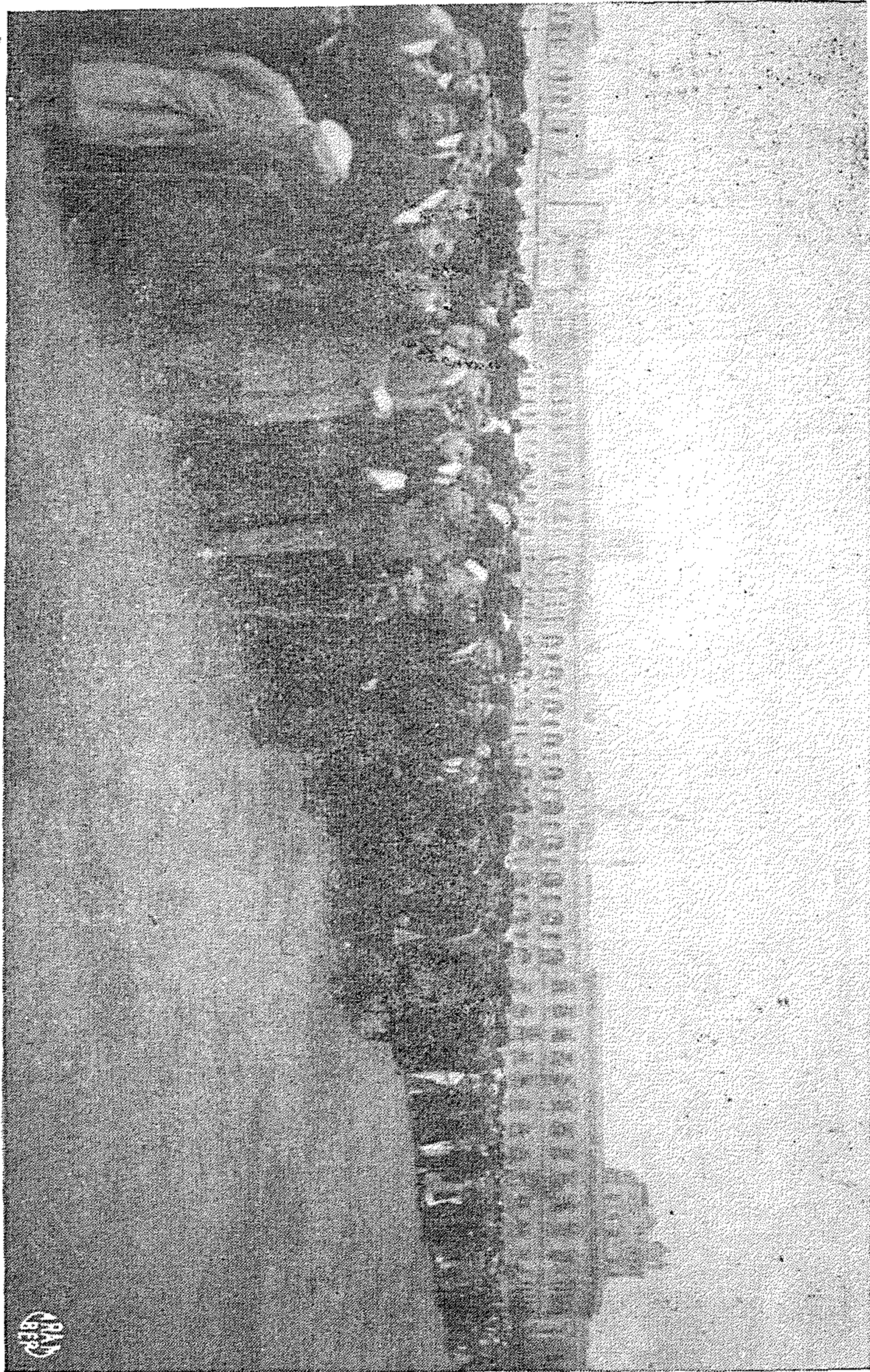
للرياسة ووزارة الداخلية ؛	سعد زغلول باشا
لوزارة المعارف العمومية ؛	محمد سعيد باشا
لوزارة المالية ؛	محمد توفيق نسيم باشا
لوزارة الأوقاف العمومية ؛	أحمد مظلوم باشا
لوزارة الحربية والبحرية ؛	حسن حسيب باشا
لوزارة الزراعة ؛	فتح الله بركات باشا
لوزارة الأشغال العمومية ؛	مرقص حنا بك
لوزارة المواصلات ؛	مصطفى النحاس بك
لوزارة الخارجية ؛	واصف بطرس غالى افندى
لوزارة الحقانية ؛	محمد نجيب الغرابلى افندى

المادة ٢ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا

فؤاد

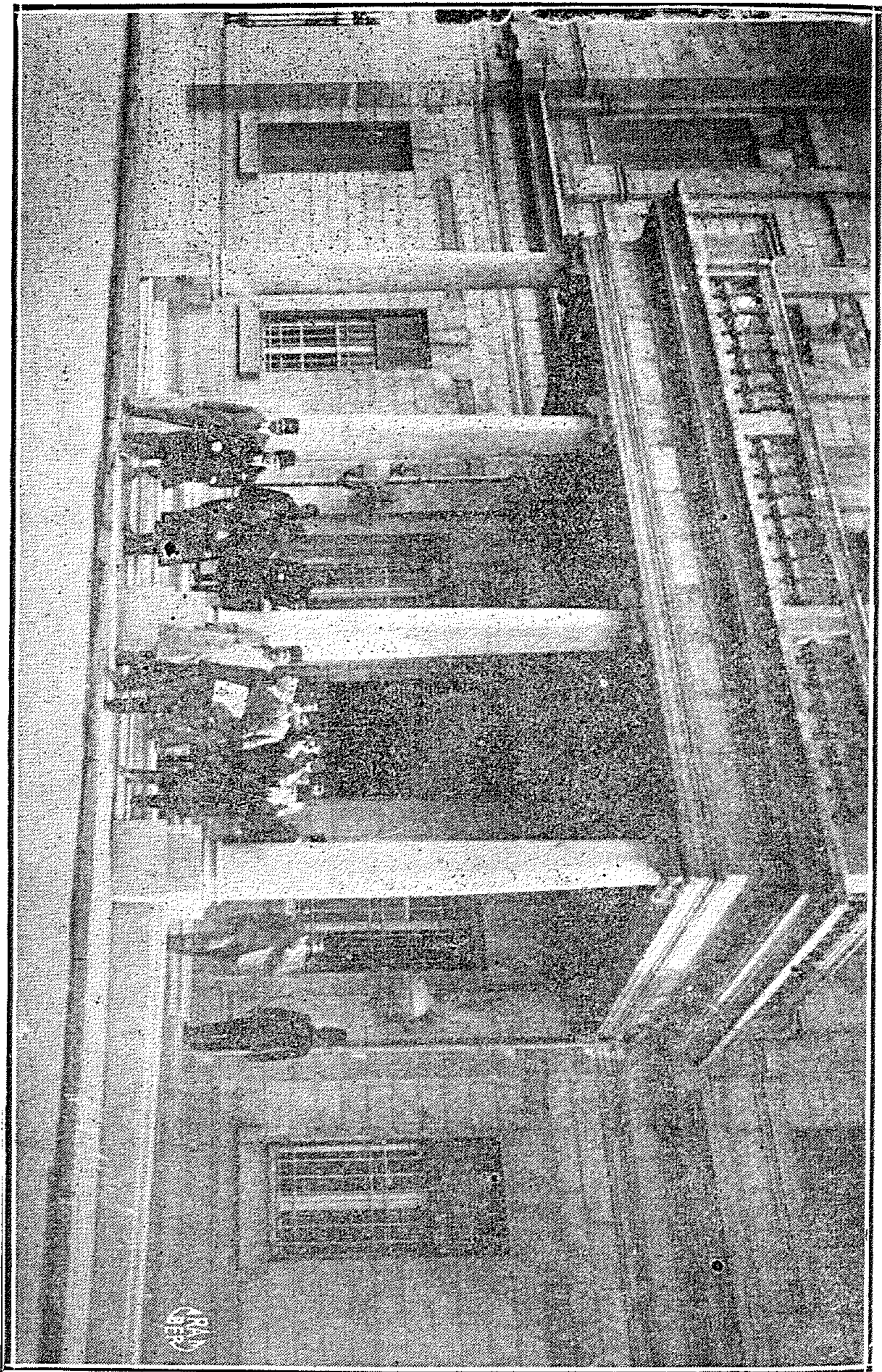
صدر بمرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[عرف البلاغ الأسبوعي]

الشعب ينتظر خروج الزعيم من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة



[صف الملاحج الأسبوعى]

الرئيس خارجا من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة

من الرئيس الى زملائه الوزراء

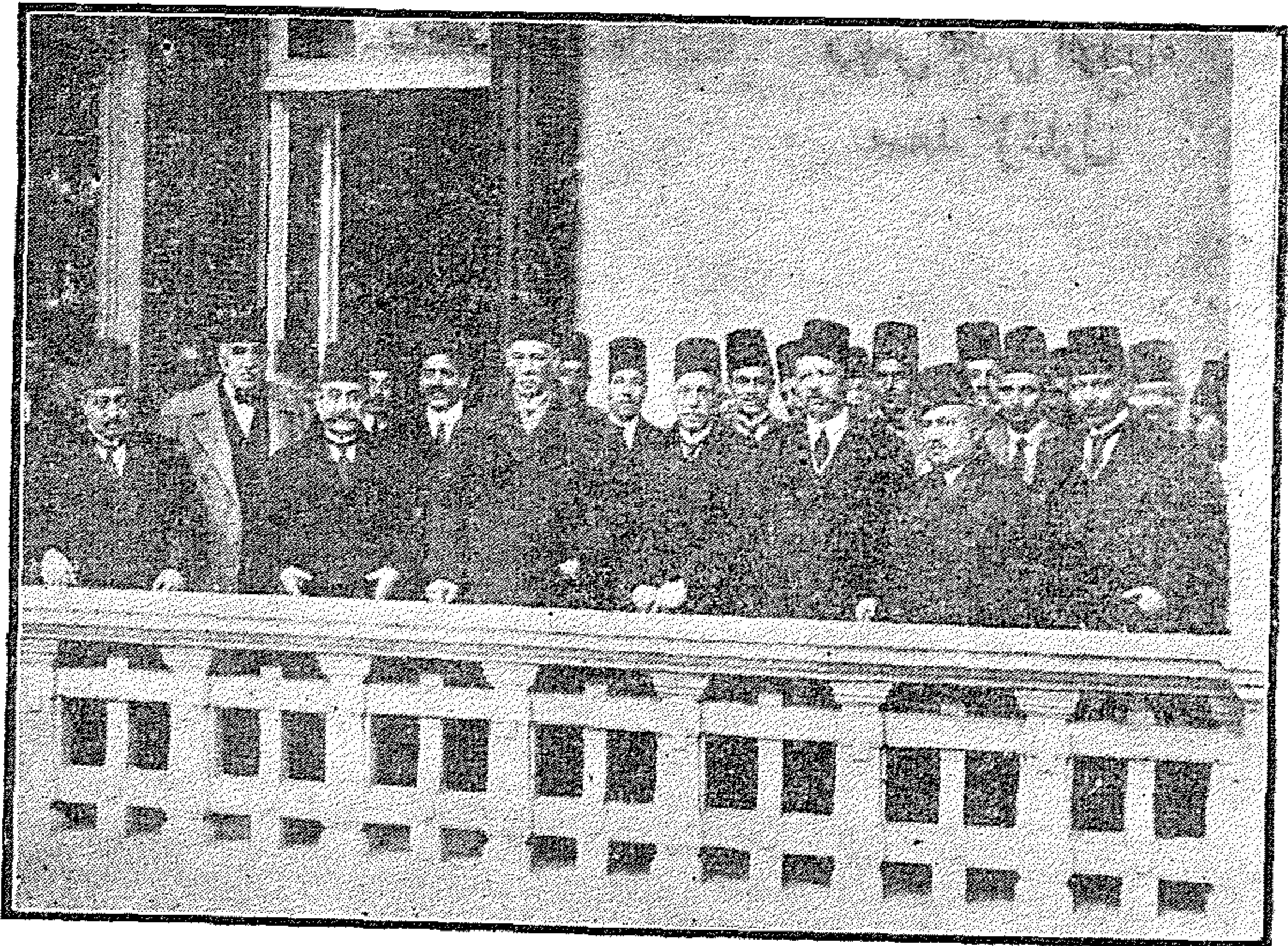
بعد صدور المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب ، أرسل الرئيس الجليل رحمه الله الى زملائه الوزراء كتابه الآتى ، يبلغ به كلامهم اسم الوزارة التى أسندت اليه فى هيئة وزارته ، وهذه صورته :

حضرة صاحب

أتشرف بإبلاغكم صورة من المرسوم الصادر فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) بتأليف هيئة الوزارة الجديدة وإسناد وزارة الى عهدتكم .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأهنتكم بالرعاية السامية التى خصكم بها مولانا وولى نعمتنا جلالة الملك ، كما أننى أسديكم عظيم شكرى ، على تكممكم بمعاونتى فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا ، للقيام بما يفرضه علينا واجب الولاء للعرش والاخلاص للوطن العزيز .

وتفضلوا
كم بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[تصوير شارل]

وزارة الشعب يوم تأليفها (وزير الخارجية كان بباريس فى ذلك الحين)

بلاغ الرئيس الجليل الى المديرين والمحافظين

وأول يوم تسلم فيه الرئيس رحمه الله زمام الحكم (٢٩ يناير سنة ١٩٢٤) أرسل بالتلغراف الى جميع المديرين والمحافظين في القطر المصرى بلاغه التالى :

ان من أحب الأشياء الينا أن يكون الناس أحرارا في إبداء شعورهم نحونا .
فلا يتدخل المديرون والمحافظون في إيفاد الوفود اليها ، لأن أصدق المظاهر ما كان
دافع الوجدان لا بوحى من الحكام . على أنه مما يزيد في غبطتنا ألا يتجشم أفراد
الأمة مشاق السفر لإبداء عواطفهم ، وقد يكون خيرا لنا ولهم أن يكتبوا بارسال
تهانئهم بالبريد أو التلغراف ، لأنها أحفظ في الذاكرة وأبقى . وعلى أية حال فإن نتيجة
الانتخابات لأبلغ في التعبير عن ثقة الأمة بنا وتأيدنا لها من أى سعى يراد به التدليل
على هذا الشعور .

فالمرجو مراعاة ذلك وتعميم نشره
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

وزارة الشعب في صحف أوروبا

حديث عنها لوزير مصر في باريس

جاء في التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام الغراء تلغراف من مراسلها الخاص في باريس بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، هذا نصه :

وصلت الى باريس أخبار تأليف الوزارة المصرية الجديدة ، فأحدثت تأثيرا حسنا ، ولا سيما خبر إسناد وزارة الخارجية المصرية الى واصف بطرس غالى بك المعروف في باريس منذ مدة طويلة بميوله نحو فرنسا .

وقد زرت في صباح اليوم معالى محمود نخرى باشا وزير مصر المفوض ، وكان تلقى في مساء أمس خبر تأليف الوزارة الجديدة ، فأكد لى صحة الأنباء التى نشرتها صحف باريس ، وقال : ”إنى عظيم التفاؤل بالمستقبل ، وأتمنى من صميم قلبى للوزارة الكبرى التى ألفت فى مصر أن تصادف أعظم نجاح فى سبيل خير مصر وسعادتها وتحقيق أمانها الوطنية . وجميع الوزراء من النواب ، وهم فى وقت واحد حائزون لثقة الملك وثقة الأمة ، ويرجى منهم أعمال عظيمة بالنظر الى ما سيكون لحكومة سعد زغلول باشا من النفوذ والمكانة . وإنى أعلم أن جلالة الملك فؤاد يسره جدا قيام الوزارة الدستورية التى كان يتمنى قيامها منذ جلوسه على عرش مصر ، كما صرح فى منشوره الصادر الى الأمة المصرية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما تبوأ العرش“ .

أما الصحف الفرنسية فقد قابلت تأليف الوزارة المصرية بالارتياح ، ونشرت جريدة (البتي باريزيان) حديثا لمعالى محمود نخرى باشا مع أحد محرريها وصف فيه شخصية الوزراء الجديدين ، قال :

” ان الوزارة مؤلفة من عشرة وزراء : منهم خمسة تولوا مناصب الوزارة من قبل ، وخمسة يتقلدون هذه المناصب لأول مرة . وسعد زغلول باشا مشهور لدى جمهور الباريسيين ، فهو رئيس الوفد المصرى ، وقد أحرز حزبه

في الانتخابات النيابية في ١٢ يناير الحالى أغلبية تكاد تكون إجماعا ، وقد تولى قبل الحرب العالمية وزارة المعارف العمومية ووزارة الحقانية ، وكان وكيلا منتخبا للجمعية التشريعية ، إذ كان رئيسها معينا من الحكومة . وسعد زغلول باشا حائز للثقة التامة من جلالة الملك ومن الأمة ، وهو من رجال القانون المعروفين بالنزاهة المطلقة . وقد أحرز شهادة الحقوق من باريس ، وكان في كل أدوار حياته يسترشد بمبادئ الحق والعدل . وبعد عقد الهدنة قابل ممثل الحكومة البريطانية في مصر ، طالبا الذهاب الى مؤتمر الصلح للمطالبة باستقلال بلاده والدفاع عن القضية المصرية . ولا حاجة الى بيان الحوادث التي توالى على أثر ذلك فهي لا تزال ماثلة في الأذهان .

أما محمد سعيد باشا ، وزير المعارف العمومية في الوزارة الجديدة ، فقد تولى رئاسة الوزارة مرتين من قبل . ومثله محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية في هذه الوزارة ، وقد كنت أحد معاونيه في الوزارتين اللتين تولى رياستهما . وأحمد مظلوم باشا وزير الأوقاف هو أقدم رجالنا السياسيين عهدا ، وقد كان من قبل رئيسا للجمعية التشريعية التي كان سعد زغلول باشا وكيلا لها . وحسن حسيب باشا ، وزير الحربية والبحرية ، ممتاز بخبرته في شؤون الادارة في مديرياته التي كان من قبل أحد مديريها ، وتولى رئاسة الوفد المصرى لدى مؤتمر لوزان . ويوجد بين الوزراء الحديدين محمد فتح الله بركات باشا وهو من كبار أصحاب الأطيان ، وقد أسندت اليه وزارة الزراعة ، ومرقص حنا بك ، الذي أسندت اليه وزارة الأشغال ، محام مشهور ، وقد كان رئيسا لنقابة المحامين ، ومصطفى النحاس بك ، الذي أسندت اليه وزارة المواصلات ، كان من رجال القضاء ، وقد اعتزل وظيفته ليوجه كل جهده الى خدمة قضية الاستقلال ، وواصف بطرس غالى بك ، الذي أسندت اليه وزارة الخارجية ، هو نجل رئيس سابق للوزارة المصرية ، وله بضع تأليف معروفة ، وهو موجود الآن في باريس ، ويعتد صديقا كبيرا لفرنسا ، وقرينته فرنسية ، وقد

كانت له عوناً ثميناً في أعماله ؛ ومحمد نجيب الغرابي افندى ، الذى أسندت اليه وزارة الحقانية ، من كبار رجال المحاماة في مصر .

ولقد قال سعد زغلول باشا في إحدى خطبه الأخيرة انه لم يبق في مصر مسلمون ومسيحيون وإسرائيليون ، بل جميعهم مصريون فقط ؛ وقد أقام البرهان على ذلك بتعيين وزيرين من الأقباط الأرثوذكس ، هما مرقص حنا بك وواصف بطرس غالى بك ؛ وهذا على خلاف العادة التى كانت تقضى بأن يكون للمسيحيين وزير واحد يمثلهم في الحكومة .

وقد أعرب معالى محمود نحرى باشا في ختام حديثه عن ثقته بنجاح وزارة سعد زغلول باشا .

الرئيس ووفود المهنيين

لم يثن بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين عزيزة الأمة عن تجشم مشاق السفر من جميع جهات القطر الى العاصمة ، لتهنئة وزارة الشعب ، ولمكاشفتها بآمالهم في الخير العظيم في عهدها .



راحة الرئيس

خطب رحمه الله في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ وفد وزارة المالية ووفوداً أخرى بهذه الكلمة الوجيهة :
انى عالم أنى سألاقى تعباً عظيماً ، ولكن التعب في خدمة الأمة راحة ، وأنا أريد الراحة من طريق التعب ، واللذة من طريق الألم .

ولقد أخذنا على عاتقنا عبثاً ثقيلاً ، نعمل الآن بكل جهودنا للنهوض به ، ممثلين بقول القائل : على المرء أن يسعى الى الخير جهده . ونحن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكلل عملنا بالنجاح ، وأن يحقق أمنيته .



نداء للرئيس

وخطب رحمه الله في اليوم نفسه وفدا آخر، فقال :

ان مظاهر الترحيب والتهليل التي قابلت بها الأمة تأليف وزارتنا ، والدعوات التي تصاعدت منها في كل مكان لجلالة ملك البلاد لمناسبة الرعاية التي شملها بها ، لما يملأ قلوبنا لله شكرا على هذه النعمة الكبرى .

وانى وزملائى لشاكرون من كل قلوبنا لأمتنا الكريمة هذا الشعور الذى نستمد منه قوتنا وتشتد به عزيمتنا ، ولم يبق علينا الآن إلا أن ينصرف كل إلى عمله ، وأن يقوم كل بواجبه نحو الوطن العزيز . وفقنا الله جميعا لما فيه الخير العام .

ثم طبع هذا النداء ووزع بأمر الرئيس على الصحف .



الرئيس والنقابة الزراعية

استقبل الرئيس الحليل رحمه الله يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ في ديوان رئاسة مجلس الوزراء أعضاء مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة ، فألقى حضرة صاحب العزة أحمد حمدى سيف النصر بك بين يديه كلمة بالنيابة عن النقابة أجاب عنها الرئيس بما مؤداه "أنه شاكر ومغتبط ، وأنه يرجو للنقابة كل خير . فأما من جهة اشتغال النقابة بالزراعة والأعمال الاقتصادية ، فهذا ما يحمدها ويرجى أن تستمر فيه للمصلحة العامة ، وأما من حيث عدم اشتغالها بالسياسة ، فهو يرى أن كل مصرى فيما خلا أعماله العادية جدير بأن يشتغل بالسياسة التي تؤدى الى الاستقلال التام للبلاد" ،

انى أحب الاتحاد

واستقبل رحمه الله فى اليوم نفسه بديوان الرئاسة أيضا وفدا كبيرا من مديرية الغربية ، من نوابها وأعضاء الهيئات النيابية فيها ، ومن المحامين والعلماء والأطباء والأعيان وغيرهم ، وصادف حضورهم حضور وفود أخرى مهتة ، فاستقبلهم الرئيس جميعا وألقى فيهم الكلمة الآتية :

إنى أشكر لكم كل الشكر : أشكر لكم أولا ما أبديتوه من مزيد العناية بحرية الانتخابات التى كانت نتيجتها باهرة زاهرة ، وكانت مدعاة الى إعجاب الجميع ، فقد أثلجت صدور المحبين ، وكبتت الحاسدين ، نعم انها جديرة بذلك الإعجاب العظيم ، جديرة بالحمد لله تعالى أن جعلها كما كنا نتوقع . وأشكر لكم ثانيا أنكم تجشمت مشقة السفر والانتقال ، مع أنى سبقت فرجوت أن يكتفى بالمراسلات عن الأسفار والانتقالات ، تفاديا من المتاعب ، واقتناعا بما أعرفه من شعوركم نحوى ، شعور الاخلاص والوفاء ، فلم يثن الرجاء عزيمتكم عن الحضور ، انقيادا لشعوركم الحى ، لا خضوعا لشارة حاكم من أولئك الذين كانوا يمنعونكم أن تزورونى !

نعم إنى أعرف أنكم جئتم مدفوعين بشعوركم ، المنبعث من قلوبكم ، المتدفق من نفوسكم ، وهو شعور صحيح ، يزيدنى نشاطا ، ويدفعنى الى الأمام .

وكنتم أود أن أقابل كل وفد من وفودكم على حدة ، ولكن رغبتى فى زيادة الوحدة بينكم قوة على قوتها ، ومثانة على مثاتها ، هى التى حدت بى لملاقاتكم جميعا فى صعيد واحد .

إنى أحب الاتحاد ، وأدعو الى الاتحاد ، وأعمل بكل قوتى على الاتحاد ، وإن اجتماعكم جميعا الآن لمظهر عال من مظاهر ذلك الاتحاد . (هتاف : لتحيي وزارة الشعب ، ليحيي الرئيس الجليل) . وكنتم أود أن أحادثكم طويلا ، لولا أن الوقت ضيق ، ولولا أن عظم مهمتنا يستنفد كل وقتنا .

إنى أشكر لكم أولا وآخرا ، وأحييكم ، وأحيي إخوانكم الذين أنا بؤكم ، وأؤكد لكم أنى على عهدى مقيم .

الرئيس في الوزارات

وفي منتصف الساعة الأولى بعد ظهر اليوم نفسه توجه الرئيس من ديوان الرئاسة الى وزارة المالية ، فزار حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا في مكتبه ، واستصحبه في سيارته ، وتوجه الى وزارة الحقانية فزار معالي وزيرها ، وخاطب موظفيها ومستخدميها بكلمة فخاها : (ان تنصيب افندى وزيرا للحقانية هو تشريف لجميع أفندية الحقانية ، وبرهان قاطع على الديمقراطية الحقة التي تخدمها الوزارة السعدية ، وزارة الشعب) . ثم زار حضرات أصحاب المعالي وزراء الأشغال العمومية والمواصلات والأوقاف العمومية في وزاراتهم ، وألقى على موظفي وزارة الأشغال العمومية كلمة مفادها : (ان الرى ذو أهمية لا تخفى على مهندس مصرى ، وأنه يعتمد عليهم في تنظيم شؤونهم والاحتفاظ بكل قطرة من مياه النيل تحتاج اليها مصر) ، وأبلغهم بمناسبة وصوله اليهم في الساعة الأولى بعد الظهر ، أى بعد انتهاء ساعات العمل الأولى من النهار بنصف الساعة (أنه سينظر في مسألة مواعيد العمل ويقررها على الوجه الذى تبين منه الفائدة لمصلحة العمل والراحة التامة للموظفين) . وقد قبل رحمه الله عند وصوله الى ديوان رياسته ، وعند انصرافه منه ، وفي جميع الوزارات التي زارها ، والطرق التي اجتازها في ذهابه اليها ، بالهتاف والتصفيق المتوالى .

الرئيس وتحرير المرأة

استقبل الرئيس الخليل رحمه الله في مكتبه بيت الأمة في اليوم الأول من فبراير سنة ١٩٢٤ وفد طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية ، فخاطبته الطالبة الآتية أليس صقال بالفرنسية مهتة بالنيابة عن الطلبة من الجنسين ، فرد عليها رحمه الله بالفرنسية بكلمة نفيسة هذه ترجمتها :

أيها الأنسات :

إننى مبتهج بزيارتكن ، وأعبر لكن بدورى عن سرورى برؤيتكن راغبات فى المعاونة فى العمل الاجتماعى والفكرى المفروض على الجميع .



الرئيس امام مكتبه ببيت الأمة واقفا يخطب الوفود



الرئيس على مكتبه بيت الأمة يتحدث الى الوفود
وخلفه منظر بحرية ماهي سيشل

إني من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به؛ لأنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا . ويقينى هذا ليس وليد اليوم، بل هو قديم العهد، فقد شاركت منذ أمد بعيد صديق المرحوم قاسم بك أمين فى أفكاره التى ضمنها كتابه الذى أهدها إلى (يريد كتاب المرأة الجديدة) ، فضلا عن أن الدور الذى قامت به المرأة المصرية فى حركتنا الوطنية كان عظيما ونافعا . فاستمررن إذن فى العمل الذى بدأتن به، وأنا ضامن لكنّ النجاح التام .

شكر الرئيس الى الأمة

نشرت رئاسة مجلس الوزراء بعد ظهر السبت ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتى :

يتقدّم سعد زغلول الى جميع هيئات الأمة المصرية الكريمة وأفرادها بالإعراب عن مزيد شكره، لما أبدوه نحوه من رقيق الشعور وشريف العواطف، بحضورهم أو بارسالهم رسائل التهانى البرقية والبريدية .

طلبة مدرسة المعلمين العليا

فى حضرة الرئيس الجليل

زار بيت الأمة طلبة مدرسة المعلمين العليا فى يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤، مهنيين بتولى وزارة الشعب زمام الحكم؛ فاستقبلهم الرئيس الجليل شاكرا، وخطب فيهم خطبة جميلة فاتنا الحصول على نصها، قال فيها ما معناه :

”كونوا وطنيين، وعلموا أبناءنا الوطنية؛ ولا تسمعوا قول الذين يقولون لكم: اشتغلوا بدروسكم فقط ولا تشتغلوا بالوطنية؛ بل اجعلوا الوطنية أساس أعمالكم، وأقبلوا على علومكم ففصلوها، فإننا محتاجون للعلم والعلماء، ولكن لا خير فى العالم اذا لم يكن وطنيا . واعلموا أننا ما تقلدنا ذلك المنصب إلا لنقودكم الى الاستقلال التام، فان وصلنا فتلك غايتنا، وان كانت الأخرى رجعت اليكم وصرت جنديا معكم“ .

مسئلة المسجونين السياسيين • برنامج الوزارة

وجاءته بعض الوفود في وزارة الداخلية يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ لتحيته وتهنئته بتوليته الحكم ، واستطردت من ذلك الى المطالبة باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فخرج الرئيس الجليل اليهم وخاطبهم بما يأتي :

انا شاكرون لكم ثقتكم بنا ، مدركون مقدار ما تتجشمونه من المشاق في الحضور الينا ، ورجاؤنا اليكم أن تريحوا أنفسكم وتريحونا ، وأن تتركونا نشتغل لمصلحة الأمة . تطالبوننا باخلاء سبيل المسجونين ، وتلحون في ذلك ، ونحن مثلكم ندرك شقاء هؤلاء المسجونين ، ونريد التعجيل على قدر الامكان باخلاء سبيلهم وتمتعهم بالحرية ، ولكن يجب أن تفهموا أن الحكومة السابقة قيدتنا بقيود فيما يتعلق بهؤلاء المسجونين وغيرهم ، ويجب أن نلقى عنا هذه القيود قبل أن يتيسر لنا تحقيق أمنيته وأمنيتنا بل أمنية الأمة .

واستقبل الرئيس رحمه الله مساء ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية وفدا من مدينتي بور سعيد والاسماعيلية ، وطلب أحد أفراد هذا الوفد الى الوزارة التعجيل باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فقاطعه الرئيس رحمه الله ثم ألقى على الوفد كلمته الآتية :

أشكر لأهالي مدينتي بور سعيد والاسماعيلية حفاوتهم بي ، وإني لحافظ لهم في قلبي على الدوام أجمل ذكرى .

لقد قاطعت خطيبا منكم في مطالبته إياي باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، ومنعته عن الاسترسال في ذلك ، لأنني من اليوم التالي لتوليتي الوزارة أنا وأصحابي الوزراء ، وضعنا نصب أعيننا أمر هؤلاء المسجونين ، وبدأنا التفاوض في شأنهم على أمل أن نخلي سبيلهم ، لأنهم مسجونون فقط ، والمسجونون يطلبون الحرية ، بل لأن فريقا كبيرا منهم محكوم عليهم بالسجن بلا حق ، وأرجو بإذن الله أن يتوج سعينا بالنجاح في أقرب وقت .

وأريد أن أضيف الى ذلك كلمة أخرى ، هي أننا وضعنا لوزارتنا برنامجا ، وهذا البرنامج يجب أن تتحققوا أننا لا نحيد عنه ، وأنا نعمل بكل مجهودنا لتنفيذه بجميع

مشتملاته ، ونرجو بمعونة الله وبتعاضيد حضرة صاحب الجلالة الملك أن نتجح في ذلك .

لقد كان السواد الأعظم من الأمة لا يريدون أن أتحمّل أعباء الوزارة ، أما أنا فقد قبلت التضحية براحتي وصحتي ، وقبلت الوزارة ، لاعتقادي أنني مطالب أمام ضميري بتحقيق ما قطعت على نفسي للأمة من العهود .

نداء من الوفد المصرى

حق للبلاد أن تغتبط أشد اغتباط بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين ، وحق لها أن تطمئن كل الاطمئنان على حقوقها ومستقبلها لأول مرة في تاريخها الحديث ، إذ ولى أمرها من أثبتت الأيام أماتهم ، ومن عجز النفى عن اضعاف إيمانهم ، ومن فشل السجن عن زعزعة ثباتهم ، ومن لم يزدحم التعذيب إلا وطنية وصدقا .

وحسب البلاد وزارة لتكون من سعد وأصحاب سعد ، وتستند على برلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل ، لتكون وزارة النضال والأمانة والاقدام ، ولتكون ثقة الأمة بها تامة ، واطمئنانها اليها ضافيا ، وليذكر كل مصرى على الدوام أن أعز أمانيه الوطنية ، وأقدس حقوقه القومية ، قد أصبحت فى أيدي أعظم الناس حرصا عليها ، وأكثرهم اهتماما بتحقيقها ، وأشدّهم شعورا بقداستها وخطورة مسؤوليتها .

وبعد ، فلم يبق إلا أن تكتفى الأمة بما قامت به من مظاهر الأفراح وزيارات التهئة ورسائلها : فيفرغ الطالب الى درسه ، والزارع الى زرعته ، والصانع الى عمله ، وكل طائفة الى اختصاصها ، وتنصرف الوزارة بكل ما أوتيت من قوة ، وما تمتعت به من ثقة ، وما اعتمدت عليه من سند ، الى تنفيذ برنامجها التاريخى الجليل ، واستمرار الجهاد فى تحطيم الأصفاد ، وتحقيق أمانى البلاد فى الحرية والاصلاح والاستقلال التام .

ويكل الوفد المصرى

حمد الباسل

٥ فبراير سنة ١٩٢٤

كلمة للرئيس الجليل

استقبل الرئيس رحمه الله يوم الخميس ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية جمهورا كبيرا من الحوذيين على خيول ملفوفة بالأعلام المصرية، وهم في موكب مبتهج، فأطل عليهم الرئيس وألقى الكلمة الآتية :

أنا شاكر لكم حفاوتكم بي، مدرك ما تحلموه من المشاق والمتاعب في الحضور البناء، ومبتهج كثيرا لأنني أشاهدكم مسرورين مبتهجين، وأبشركم أنني أرجو أن أصل بمعونة الله وبتعاضيد حضرة صاحب الجلالة الملك الى تحقيق مطلبكم في الاستقلال التام . وكنت أتمنى أن أطيل الكلام معكم، لكنني ضعيف (أصوات : شفاك الله . اللهم قو زعيم الأمة) .

أشركم . ان قلبي معكم ما دمت متحدين . وأسألكم أن تهتفوا معي ثلاثا : يعيش الملك ويحيى الوطن .

فرددوا الهتاف وعزفت موسيقاهم النشيد الملكي .



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في طريقه الى مكتبه بوزارة الداخلية

خطاب سياسى للرئيس الجليل

فى حفلة نقابة المحامين

لتكريم وزراء الأشغال والمواصلات والحقانية

أول حكومة نتكلم — نصائح للمحامين — موقف الحكومة
فى مسألة وادى الملوك — برنامج الوزارة مشتق من شعور
الأمة وآمالها، وهو برنامج وضع لينفذ لا ليطوى ويحفظ .

دعت نقابة المحامين الأهلين الى حفلة تقيمها فى يوم الجمعة ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرات
أصحاب المعالي الأساتذة (مرقص حنا بك نقيب المحامين ، ومصطفى النحاس بك ومحمد نجيب الغرابلى أفندى
المحامين) بمناسبة تعيينهم أعضاء فى وزارة الشعب ، أولهم اوزارة الأشغال ، وثانيهم لوزارة المواصلات ،
وثالثهم لوزارة الحقانية .

وقد حضر الرئيس الجليل ، وسائر أعضاء وزارته ، هذه الحفلة الكبيرة ؛ فما كاد خطاباؤها يفرغون
من خطبهم ، حتى تطلعت الأنظار اليه رحمه الله ، وجاء أن يلقى كلمة فى مناسبات ذلك الوقت ، فلم يسعه
تلقاء هذه الرغبة إلا أن يجيبها ، فارتجل الخطبة الآتية :

زملائي الكرام :

وكل من أرى زملائي : فان كانوا محامين فقد كنت محاميا ، وان كانوا مجاورين
فقد كنت مجاورا ، وان كانوا صحفيين فقد كنت صحفيا ، وان كانوا وزراء فقد كنت
من الوزراء ؛ ولذلك أدعوكم كلكم زملاء .

لم أحضر مستعدا للكلام ، ولى الآن صفتان : صفة حكومية ، وصفة أهلية ؛
ولا تزال الصفة الأهلية غالبة على . لقد سمعتم منى كثيرا بصفتي الأهلية ، سمعتم كلمات
فى الوطنية وفى الاستقلال ؛ والتكرار معيب . وأظنكم مشوقين لأن تسمعوا منى
شيئا بصفتي الحكومية ، فقد كانت الحكومة لا تتكلم ! (تصفيق حاد . هتاف : لتحي
حكومة الأمة) .

إنما قبل الكلام بهذه الصفة ، أريد أن أؤكد منكم أنكم لم تجدوا في أنفسكم حرجا من الجملة التي وردت في البيان الوزاري أن على الحكومة أن تسعى جهدها في إحلال السلام محل الخصام ، فهل هذا يرضيكم؟ (أصوات من كل جانب : نعم نعم) قلت ذلك وأنا معتقد أن زملائي المحامين يساعدوني على هذا ، وفي ذلك مكسب كبير لهم وللأمة .

أفكر أنى عند ما كنت محاميا — ولا أقول ذلك مفاخرة أو مباهاة ، بل حكاية للواقع ، يسمعه المحامون الذين هم أحدث منى سنا ليروا رأيهم في اتباعه — ويأتى موكلى مريدا للصلح لخشية خصمه من توكيلي عنه ، أرحب به وأسهل الأمر عليه ، بأن أرد إليه مقدم الأتعاب التي قبضتها منه ... لماذا سكتكم؟ ! (ضحك وتصفيق) . يجب عليكم أن تساعدوا على الصلح ، ولو برد بعض الأتعاب إن لم يكن كلها . وعلى أى حال أرجو ألا تكون قيمة الأتعاب مانعا لكم من تحقيق الصلح والسلام . انى ما كنت أقيد مقدم الأتعاب فى باب الإيرادات ، بل فى باب الأمانات ، لأقضى نفسى ضعف نفسى ، حتى اذا أراد الموكل الصلح أرد له الأتعاب وأقول له : هذه أمانتك ردت اليك . فعليكم أنتم أن تتصرفوا فى الأمر كما تشاءون ، وقوا أنفسكم من طمعكم كما ترون ، وهذه نصيحة محام قديم لمحامين حديثين .

سلوك كارتر وموقف الحكومة

أنتقل الآن الى ما يتعلق بالحكومة ، فأحدثكم بالمسألة الشاغلة للأذهان ، وهى مسألة مستر كارتر ، الذى له امتياز الحفر ، ومكتشف مقابر توت عنخ آمون .

انه سلك سلوكا لا ترضاه الحكومة ، ولن ترضاه ؛ لأنه اتفق معها ، بمحضر رسمى امضى عليه ، على مواعيد الزيارات وأنواعها ، فلم يحترم الاتفاق ، وأراد أن يدعو للزيارة سيدات فى وقت لم يكن مخصصا لهن ، فعارض رجال الحكومة فى ذلك تنفيذ الاتفاق . عز عليه أن يرى الحكومة معارضة لرغبته ، فأمر باغلاق المقابر من

تلقاء نفسه ، وكتب لى تلغرافا يقول إن تصرف رجال الحكومة معه بمنع الزائرات غير لائق ، وإنه أمر باغلاق المقابر (على ألا تفتح إلا فى العام القابل) ، وأنه سيقم دعوى على الحكومة !! فأجبناه فى الحال بأن رفض رجال الحكومة انما كان تنفيذا لاتفاق ممضى منه ، وأنه ليس له الحق فى أن يأمر باغلاق المقابر من نفسه ، لأنها ليست ملكا له ، وأن مصلحة العلم تأبى هذا التصرف ، وأن له أن يرفع ما يشاء من الدعاوى ، ولكن الحكومة — رعاية للمصلحة العامة — لها أن تتخذ كل إجراء فيه المحافظة على حقوقها وعلى كرامتها ، وعلى العلم أيضا (هتاف) . والحكومة مصرة على أن تسير فى هذا السبيل ، لأنه سبيل الحق ، وهو السبيل الموصل لحفظ كرامتها وتعهداتها ولرعاية خاطر الجمهور ، ولن تحيد عنه قيد شعرة ارضاء لفرد واحد يريد أن يتصرف ضد اتفاقاته وضد ما يجب عليه للحكومة وللجمهور ! (تصفيق حاد) .

الحكومة وبرامجها

أما فيما يختص بالمسائل الأخرى ، فالحكومة جادة كل الجدة فى تنفيذ برنامجها ، فانها لم تضع ذلك البرنامج لتخلب به الأبواب ، فقد كانت الأبواب مغلوبة نحوها من قبل (تصفيق حاد) . انها ما كانت تريد أن تخدع الأمة ، ولم يكن تلقيا هذا العبء الثقيل الا توضحية لارغبة فى لذة أو نعيم (تصفيق) .

أتت الحكومة لأن عصرا جديدا فتح أمامها بسعى رجالها وسعى غيرهم من رجال الأمة ، لتسلم فيه زمام الأمور لإتمام مساعيها التى ابتدأتها ، ولتمتع البلاد بنتيجة المجهودات التى كانت هى أول من تعرضت لها وبذلتها .

لذلك أخذت الوزارة على عاتقها هذا الحمل الثقيل ، من تلقاء نفسها ، وبدون إيجاء موح ولا إيعاز موعز ، وبدون أن تكون منقادة فيه برغبة مرغّب ، أو برهبة مرهب ، ولا بتشويق مشوق ، بل إجابةً لصوت ضمير تسمعه هى (تصفيق حاد) .

فلذلك كانت حريصة أولا وبالذات على أن تبين للناس نهجها ، وما نهجها
إلا منهاج الأمة جميعا .

انها لم تضع برنامجا مخترعا من عندها ، بل ان برنامجها مشتق من شعور الأمة
وآمالها (تصفيق حاد) .

لذلك تجدد الحكومة نفسها مندفعة بقوة شعورها ، الذى هو جزء من شعور
الأمة ، للعمل لتنفيذ برنامجها . فليست فى حاجة لأن يحرّضها عليه محرض ، فكل
تحريض من هذا القبيل انما هو تحصيل حاصل !

لقد وضعنا برنامجنا لينفذ ، لا ليطوى ويحفظ (تصفيق حاد) .

ولكننا قلنا فى بياننا ان تنفيذه ليس من الهنات الهيئات ، فان بعضه متعلق
بغيرنا وليس الأمر فيه موكولا لنا وحدنا . فعلينا أن نعالج الأمور التى من هذا القبيل
بوسائل الحكمة والإقناع ، مع الأناة والثبات . ولكن لكل أمر وقته ، ولكل شىء
طرقه ووسائله ، وكل ما للأمة عندنا أن نسعى جهدنا ، وألا نترك وسيلة للوصول
الى غايتنا الا اتخذناها ، فاذا قصرنا أو أهملنا فللأمة أن تؤاخذنا . وعلى الله النجاح ،
وهو الذى نعتمد عليه فى بلوغ غايتنا ، وقد عودنا سبحانه وتعالى من أول الحركة
أن يكون معنا (تصفيق حاد) .

التركة مثقلة بالديون

وأما ما هو متعلق بنا وحدنا ، فعلينا تنفيذه ، ونحن سائرون فيه يوما فيوما .
ولكن التركة كما سبق لى القول مثقلة بالديون ، ويلزم لنا وقت طويل لتصفيتها ،
مالها وما عليها ، فهى تركة آلت إلينا بعد أن لعبت بها الشهوات من أزمان بعيدة
بما لا يمكنكم أن تتصوروه .

والذى يحزننى أنا وزعملائى من هذه التركة ، هو ما نشاهده من تغلب الروح
الشخصية على الروح العامة ! فقد رأينا كثيرين لا يهمهم إلا منفعة أشخاصهم ،

سواء عمرت البلاد أم خربت ! ونحن ساعون في إبدال هذه الروح بروح أخرى ،
هى روح التشبع بخدمة الوطن ، بقطع النظر عن أى اعتبار آخر (تصفيق) .

الوظيفة للعمل لا للترزاق

يطلب كثيرون ترقية أو نقلا من وظيفة الى أخرى لتحسين معاشهم ! مثل
هؤلاء يجب أن يفهموا أن الوظيفة لم تكن للارتزاق ، ولكنها محل للعمل العام .
هؤلاء لا نجيبهم الى طلبهم ؛ ولكنى أشجع كل من يعملون فى الوظيفة للصالح
العام وفيهم كفاءة .

الطلب سهل والوصول صعب

ان الناس يتعجلون الحكومة فى حل المسائل العامة ، والحكومة باذلة فى ذلك
جهدها ، ولكن للقوى حدود . فالطلب سهل ، والإرشاد سهل ! ولكن الصعب
هو الطريقة العملية للوصول اليه . فترجو ممن يقترحون اقتراحا أن يدلّوا على الوسيلة
لتنفيذه ، فان ذلك يسهل علينا مهمتنا .

يطلبون الإفراج عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية عموما ؛ ولقد أفرجنا
عن المسجونين السياسيين ، ولكن يوجد غيرهم ممن حكم عليهم لارتكابهم جرائم
عادية كالسرقة ؛ وهؤلاء نبحث فى مسائلهم لتبين جرمهم ونسبة الحكم للجرم ، وذلك
يستدعى وقتا .

والخلاصة أن الحكومة تعمل وتعمل ، تنفيذا لإرادة الأمة ، وارضاء لها
لا لشيء آخر . وقد قلت فى بعض مواقف اننا نحيا لنخدم الأمة ، ولقد آلينا على
أنفسنا ألا نجعل لغير كلمتها فينا علوا (تصفيق حاد) .

أما الشئ الذى اختصنى به الخطباء ، فانى أتقبله بكل تواضع ونجل ، وأشكرهم
شكرا جزيلا على هذا الاحساس الشريف ؛ وأفتخر بأنى كنت غصنا فى شجرة
الحمامة ، وأنى أجد فى نفسى حنانا كلما وجدت فى وسط زملائى ، وكأنى أشعر كلما
وجدت معهم بأنى لم أتفصل عنهم (تصفيق وهتاف) اه .



تلغراف مستر كارتير ورد الرئيس الجليل

تكلم الرئيس الجليل في خطبته السابقة عن موضوع الخلاف بين مستر كارتير والحكومة المصرية . وندكر هنا نصي التلغرافين اللذين أشار اليهما الرئيس في كلامه ، تلغراف مستر كارتير وتلغراف الحكومة :

الأقصر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالقاهرة .
أسمح لنفسى أن أوجه أنظار دولتكم الى إهانة كبرى لحقتنى من موظفى مصلحة الآثار الذين منعونى فى صباح اليوم من تمكين أشخاص من أسرمعاونى من زيارة قبر توت عنخ آمون . وانى واثق بأن دولتكم ستتكرون هذا العمل ، القليل المجاملة ، الذى هو فى الوقت نفسه غير مشروع ولا يمكن تبريره .
وبناء على ذلك أحتج زملائى وأبوا الاستمرار فى متابعة التنقيبات العلمية .
وأسف لأننى مضطر فى هذه الحالة الى إقفال المدفن ، والى مقاضاة الحكومة المصرية ما
هوارد كارتير

القاهرة فى ١٤ فبراير

المستر هوارد كارتير بالأقصر .

ان رفض طلبكم الخاص بزيارة بعض العائلات للمدفن فى اليوم المخصص لزيارة مندوبى الصحف له ، هو رفض مبنى على اتفاق سابق اشركتم فيه . فموظفو مصلحة الآثار لم يقوموا إلا بتنفيذ التعليمات التى تلقوها ، فلا يمكن اذن لومهم على أى وجه من الوجوه . ولكم الحرية فى أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصنونة ومحترمة . وأما ما يتعلق بإغلاق المدفن كما تقولون ، فانه يشق على أن أضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذى تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم بإقدامكم مع زملائكم ، من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التى لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا ما
زغلول

تصريح لمستر ماكدونالد ورأى الرئيس الجليل فيه

وزعت شركة روتر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ البرقية الآتية :

لندن في ٢٥ - مجلس النواب :

أجاب المستر ماكدونالد على سؤال من المستر أورمسي جور، فقال : ان الحكومة المصرية لم تتخاطب معه الى الآن في نظام الحكم الذي يقرر للسودان في المستقبل ، ولا في موضوع الحماية البريطانية والمسئوليات البريطانية الخاصة بحماية الأجانب في مصر ، وهي الأمور التي اعتبرت الحكومة البريطانية الحاضرة أنها مقيدة فيها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أما في حالة اعلان الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة في العلاقات المستقبلية بين مصر وبريطانيا ، وفي حالة انتهاء هذه المفاوضات بوضع معاهدة ، فان هذه المعاهدة ترفع الى البرلمان .



وفي صباح اليوم التالي لدش هذا التصريح في الصحف ، ألت جماعة من الطلبة مظاهرة قصدت الى وزارة الداخلية ، فخرج الرئيس الجليل الى لقائهم ، ولما علم الغرض من تظاهرتهم ومجيئهم اليه قال لهم :
اننى لا أرى في تصريح مستر ماكدونالد شيئاً يجب أن نحتج عليه ، ولو أننى رأيت فيه شيئاً ضد حقوق مصر لاحتججت عليه من نفسى .

ان مستر رامسى ماكدونالد ، رئيس الحكومة البريطانية ، حرّ في أن يصرح بما يراه ، كما أننى أنا أيضاً حرّ في أن أصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا . وقد قلت في برنامجى الوزارى اننى لا أعتبر نفسى مرتبطاً بالتعهدات السابقة ، فلا الحكومة البريطانية ولا رأى العام البريطانى احتجا على تصريحى ؛ فلا محل حينئذ لأن نحتج على تصريحات لاتربطنا .

وبناء على ذلك أرجوكم أن تعودوا الى مدارسكم ، وألا تكونوا آلات في أيدي الذين يريدون أن يعطلوا عمل الحكومة .

انى أعرف المسئولية الملقاة على عاتق معرفة تامة ، وأقدر الثقة التى وضعتها البلاد فىّ ، فكونوا على ثقة من أننى لأقبل قط أى مساس بحقوق مصر .
وأعود فأقول مرة أخرى : أرجوكم أن تتركونا نشتغل ، وأن تثقوا بنا .
فانصرف الطلبة مطمئنين بهذا التصريح ، شاكرين ، هاتفين .

حديث للرئيس الجليل

مسألة كارتير — مسألة الأقليات

ورد فى التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام القراء من مراسلها الخاص فى لندن بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٤ أن مراسلا لجريدة « وستمنستر غازيت » أرسل إليها تلغرافاً ضمنه خلاصة حديث دارينيه وبين الرئيس الجليل سعد زغلول باشا جاء فيه ما يلى :

... لما دار البحث بيننا عن النزاع الذى وقع بين مستر كارتير ووزارة الأشغال فى الأقصر ، تكلم زغلول باشا بلهجة صادقة على ما يشعر به من الصداقة والمودة نحو الحكومة البريطانية والشعب البريطانى . وأعرب عن قلقه من أن يتعكر صفو العلائق الودية بين البلدين ، قائلاً انه لا يفتر عن العمل على توثيق عرى المودة مع جميع الأمم ، ويرغب فى تقوية صداقة مصر بالدول بكل الوسائل الممكنة . وقد قال زغلول باشا : ” إننى أعترف بما قدمه الأجانب من الخدمات لمصر ، وأريد أنا وزملائى أن يكون بيننا وبين أممهم وحكوماتهم أحسن تفاهم واتفاق . ومن الضرورى جداً أن تعيش الشعوب مع بعضها على أحسن حال ، وأن نتذرع بالصبر والتعاون ، وهذه أضمن وسيلة للاحتفاظ بالسلام فى العالم “ .

وأعرب زغلول باشا عن تألمه لاضطراره الى تطبيق القيود القانونية على مسألة الأقصر ، قائلاً : ” إننى أظهرت كثيراً من الصبر والجلد نحو مستر كارتير ، ولكنه (أى كارتير) تجاوز الحد فى نقض العقود المبرمة والاستخفاف بالحكومة . أما نحن فلن ندخرو سعا فى الاهتمام بتعصيد العلم ، ولم ننس العلاقات الودية التى احتفظنا بها دائماً مع اللورد كارنارفون . على أن مستر كارتير رأى ، على ما يظهر ،

دلائل الضعف في ما أظهرناه من الرعاية والاهتمام به ، واعتقد أنه حُرِيفعل ما يريد !
وانى لسعيد لأن رأى العام ، على ما أعتقد ، أدرك تماما أننا لم نتجاوز في عملنا القيود
الدقيقة لحق الملكية والاتفاق المبرم معنا . وهذا يطابق شعور حكومة جلالة الملك
فؤاد وشعبه ، ورغبتهم في توثيق عرى الصداقة التي تربط مصر بانكلترا بكل وسيلة .

وسئل زغلول باشا عن الأقليات الدينية ، فقال :

”إن للمصريين على اختلاف مللهم ونحلهم أمانى وطنية واحدة ، وهم يتمتعون
بموجب الدستور بحقوق واحدة ، وعليهم واجبات واحدة . والأقليات المصرية
تعرف ذلك حق المعرفة ، ولم تفكر أية أقلية منها في ابداء أقل ملاحظة على هذه
النقطة . أما الدور الجليل الذى لعبه مواطنونا من غير المسلمين منذ ابتداء الحركة
الوطنية ، فينطق عن نفسه ببلاغة يندر أن يكون لها مثيل . وأخيرا نرى أن النسبة
التمثيلية الكبيرة التى منحها الشعب والحكومة للأقليات فى البرلمان ، أحسن دليل
عمل على أن جميع المصريين فى نظر القانون سواء ، وأن التقدم والرقى لا يتألفان إلا
أقدر الرجال الذين يستحقونهما عن جدارة واستحقاق“ .

من الرئيس الى العمال

احترام الخلاف بين طائفة من العمال فى اسكندرية وبين صاحب عملهم ، حتى احتلوا مكان العمل
وأبوا أن يفارقوه إلا بعد تسوية مشكلاتهم واجابة مطالبهم . فوجه الهم الرئيس الجليل رحمه الله فى الرابع
من شهر مارس سنة ١٩٢٤ هذا النداء :

انكم ان احترمت ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فإنكم تُعاملون
معاملة المخلصين للقانون والوطن . وان أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا ، فإنكم
تُعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون .

فلما تلى عليهم هذا النداء قرروا من فورهم اخلاء المعمل ، وانصرفوا يهدوء وسكينة . ثم أرسلوا زعماءهم
الى المحافظة للداولة مع أصحاب المعمل وولاة الأمور فى التسوية المطلوبة .

قبل خطبة العرش

نشر البلاغ الأغر في عدد ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حول خطبة العرش) هذه الكلمة الآتية :

شاعت في هذه الأيام اشاعة بأن هناك ، أو أنه كانت هناك ، أزمة بشأن خطبة العرش ، لأن الانجليز طلبوا أن يطلعوا على هذه الخطبة ، وأن يقيدوها بما لا يتنافى مع تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الوزارة قد تجاريهم حينئذ فتصوغ الخطبة في ألفاظ مبهمه ! فنحن نقول ان هذه الإشاعات غير صحيحة ، ولا وجود لشيء منها على الاطلاق . وقد حدثنا في ذلك صاحب الدولة الرئيس الجليل ، فأظهر دهشته منه ونفاه نفيا باتا : فلا الانجليز طلبوا أن يطلعوا على خطبة العرش ، ولا هنالك أزمة أو شبهها في شيء يختص بخطبة العرش . والوزارة هي المسئولة عن هذه الخطبة ، عملا بالتقاليد الدستورية ، وستتلى على النواب ، وتكون لهم الحرية المطلقة في إبداء آرائهم فيها والرد عليها .

ومن قول الرئيس الجليل لنا في الإشاعة المختلقة عن تدخل الانجليز ، وفي علاقات مصر بالدول الأجنبية على العموم : "انه اذا كان للقضية المصرية أن تستفيد في وقت من الأوقات من حسن العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبينها وبين الدول جميعها ، ثم من اجتماع ذلك الى الثقة التامة من صاحب الجلالة الملك في وزارته ، فهذا هو الوقت الذي يجتمع فيه لمصر كل ذلك " .

فعلى الذين يشغلون أنفسهم بالإشاعات الكاذبة ، أن يتردوا هذه الوسوس ، وأن يعتقدوا أن وزارة الأمة لا تعمل إلا للأمة . أما الذين يظنون أن الوزارة قد تفعل مالا يرضى الأمة ، وينتظرون ذلك ، فانهم يستطيعون أن ينتظروا طويلا !

أعضاء مجلس الشيوخ يكرمون الرئيس الجليل

كان يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ موعداً للانتخاب العام لأعضاء مجلس الشيوخ ؛ ولما تم انتخابهم دعوا الى حفلة عشاء يقيمونها في فندق الكونتنتال ، مساء الخميس ١٣ مارس سنة ١٩٢٤ ، تكريماً للرئيس الجليل رحمه الله ؛ فكان لهذه الحفلة شأنها السياسي الكبير ، وكان لها وقارها وجلالها . وقد خطب فيها الشيخ المحترم الأستاذ محمد عز العرب بك ، مرحباً ، فقوبل بالاستحسان ؛ ثم تلاه الشيخ المحترم صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا فألقى الخطبة البليغة الآتية :

خطبة محمد توفيق نسيم باشا

صاحب الدولة الرئيس ، أيها السادة :

وان لم أكن من خطباء هذه الليلة ، غير أنى أرجو أن تسمعوا لى بالقاء كلمة يدفعنى اليها ما يـكـنه صدرى وئتناجى به نفسى من عبارات الاجلال لشخص الرئيس الكريم .

إنكم لا تجدون لدى لسانا يسيل عذوبة ، ولا تسمعون بيانا حسنا ، ولكنكم تسمعون عبارات هى صبيب المهج وذوب القلوب . ولو كان لى من فضل البيان والقدرة على القول ما أصف به اجلالى له وثنائى عليه ، لبلغت النفس من ذلك منها ، ولكن عجزى ، وبعدى عن رياضة اللسان وصناعة الكلام ، وان شئت قلت : ان صمتى الطويل أقعدنى الليلة عن القيام والوفاء بهذا الواجب . وحسبى أن أقول اننى اذا نطقت فانما أنطق عن قلب يشعر بما يشعر به قلبه الطاهر ، واذا عبرت فإنى أعبر عن نفس تحس بما تحس به نفسه الزكية ؛ فأنا اذن أكل ذلك الى علم قلبه ، فإنه أصدق منى بيانا وأفصح لسانا . بل حسب الرئيس الجليل فخرا وثناء وبشرا واطراء ، أن يتحقق الغرض الأسمى الذى يسعى اليه بهمته التى تضطرم بين جوانحه ، ذلك الغرض الأسمى هو استقلال البلاد وإسعاد أهلها .

أيها السادة :

ان سعد باشا زغلول مثل من تلك النفوس التي استخلصها الله لنصرة الحق ، واصطفاهها واصطنعها لبث روح الفضيلة والوطنية في القلوب ، فكانت مستقر الكمال ، وجمع أشات الفضائل .

لقد رفع سعد باشا صوته عاليا ، رفع صوته حراً نديا ، فماذا أسمعكم ؟ أسمعكم صيحة الحق ، وأراكم نور اليقين ، حتى انجلي لكم الأمر ، وتبين لكم الرشد . وها هو ذا سعد باشا يقبض على البناء بيده وقد تعب — نعم لقد تعب ، بل قد كان أمعن في محنته ، واشتد في أذاه ، بدون أن يوهن ذلك شيئا من عزيمته ، ولا أن يعيث بشيء من قوة ارادته . فأعينوه ، ساعدوه ، مدوا أيديكم اليه ، حتى يبلغ بكم المقام الأوفى ، ويصل بكم الى المكان المكن من الاستقلال والرقى والاقبال ، للبلاد وأهلها وصاحب عرشها .

نعم لقد لاقى سعد باشا صحبه من العناء والمتاعب في سبيل خدمة الأمة ، مالا يتحمله الا كل ذى جأش رابط وصدر فسيح . لاقوا في سبيل خير البلاد شرا ، لاقوا ذلك فصبروا ، حتى اذا رأى الله منهم جد الصبر على الأذى ، جعل القدر الحاضر يزيل أثر ما أنزله بهم القضاء الماضي ، وهيا لهم الوسائل لخدمة أمتهم ، فقاموا يخدمونها بصدق عزيمة ، وهو على رأسهم ، عامر القلب ، قرير العين ، مرفوع الرأس ، موفور الكرامة .

أيها الرئيس :

لقد قمت تطلب الحياة سنية لأمتك ، تدفعك عوامل الحب لها والولاء لصاحب عرشها الى العمل على ما فيه نفع البلاد وخيرها . فاذا نزعت الى الكمال ، وهو الله وحده ، فان لأمتك فيه من القدم نسبا عريقا ، وسبيلا بعيد المدى ، وهذه آمالها فيك ، وبغيتها التي ترجوها منك . حقق الله آمالك وآمالها ، وأحسن توفيقك ،

ورعالك بعنايته ، بقدر ما أنت جدير بشرف نزعتك وسمو مطلبك : «ولمّن انتصر بعد ظلمه ، فأولئك ما عليهم من سبيل » .

أيها السادة :

ان شيئا عظيما من آمالك المقدسة وأمانيك المباركة قد تحقق اليوم على ما ترغبون : فخل الأمل محل اليأس ، واليقين محل الشك ، والعزم محل التردد ، وأصبح للبلاد كيان ثابت ونظام قويم ، وبعد غد سينعقد البرلمان المصرى ، وهو اليوم وبعد اليوم ملاك أمرنا ، ونظام حكمنا ، ان أعوزنا رأى أوجد بنا الأمر استطلعنا رأيكم ورأى النواب ، فاحتفظوا به ، واعملوا على استبقائه ، وانزعوا عنه شرك العوائق ، بل ردّوا عنه كيد الخطوب .

ان هذه الخطوة الدستورية لها ما بعدها من الخطوات السديدة ، التى مبنها حب البلاد ، وسداها الإخلاص لصاحب العرش . فلنخطها فى عزم ، فى حزم وإخلاص وبعد نظر ، حتى تكفل لنا بلوغنا ما بعدها من أطوار الحرية الفسيحة والاستقلال الصادق المنشود .

أيها السادة :

انى أمزج تكريم الرئيس الجليل وتهنئته وتهنئتك بفوزه وفوزكم بثقة الأمة ورضاها — أمزج كل ذلك بالدعاء بالفلاح والنجاح لأبناء مصر البررة الذين شاطروها ما عانت فى الأيام السالفة ، وبينهم فريق تحمل فى الدفاع عن قضيتها عذاب الإبعاد ، وعناء النفى ، وألم السجن ، وهجرة الوطن ، بل وخسارة المال . فهؤلاء يلقون اليوم جزاء ما تحملوا وما عانوا ، بما نالوا من ثقة الأمة بهم ، وما يشعرون به من ارتياح الضمير فى أداء الواجب ، ولم يبق مما مضى سوى الذكرى التى يهونها ما هم قادمون عليه من اتساع المجال لإكمال الخدمة فى ظروف جديدة . وإذا كان الماضى مفعما بالمتاعب والآلام ، فإن المستقبل مفعم ومثقل بالتبعات العظمى والمسؤوليات الكبرى ، التى يشعر بها كل من يقدر الأمانة قدرها ، ويعتزم السهر على الوديعة الثمينة

التي طوقت بها أعناقكم ، تلك الوديعة الثمينة هي النيابة عن الأمة لخدمة الوطن ،
والوطن أثمن ما في الحياة .

الوطن هو حياتكم ، هو روحكم ؛ وكل ما في الوطن هو لأبناء الوطن جميعا ، وهم
فيه اخوان يتعاضدون ويتناصرون . وأنا موقن بأن صحيفة الشقاق ستطوى ، وتحل
محلها صحيفة الوفاق ؛ حتى يعلم الناس طرأ مبلغ المصرى من قوة النفس وعزرة الجانب
وسماحة الفكر ونبل القصد .

يا سعد : ان الله آثرك بوفرة العقل ، وفضلك بطهارة القلب ورجاحة الفكر ،
وجعلك أمينا على حقوق قومك ، وحريصا على أمانهم ؛ فأى قوة تلك التي أيدك الله
بها ! وأى قلب ذلك الذى أودعه فيك ! بل أية عزيمة تلك التي خفقت في نفسك ،
بفعلت نتعلق بحق بلادك ، حتى أذعت ذكرها ، ونهبت قدرها ، ورفعت شأنها ،
وجعلتك تبت في نفوس أبنائها من روحك ومن مبادئك ما أصبح حكما نافذا ،
وعقيدة راسخة ، وبقينا ثابتا ! ... ذلك حكم للحقيقة والتاريخ .

أيها السادة :

ليس سعد باشا زغلول بالرجل العادى الذى لايهتم الناس بأمره ! بل هو ذلك
الزعيم الكبير ، والوزير القدير ، الذى اذا نطق قال مالا يستطيع غيره أن يغتصب
مكانه ! هو ذلك الرجل الذى لا يمتري اثنان في صدق عزمته وتعلقه بحق أمته !
هو ذلك الذى لا يختلف أحد في إخلاصه لبلاده ولعرشها .

ومن كان هذا شأنه ، وتلك غايته ، لا يتطلع الى شىء سوى إرضاء الحق ،
وضميره النقي ، ونفسه الطيبة .

وماذا عسى أن أقول ! أقول ان سعد باشا كان الاخلاص مجسما ، والتضحية
ناطقة ، والإقدام حيا ؛ ومن كانت هذه صفاته ، وذلك حاله ، لجدير بأن يكون حياة
للقلوب ، وبصرا للعيون ، وسمعا للأذان .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل ، بين تصفيق يصرم الآذان ، فألقى الخطاب الآتي :

أيها السادة، شيوخنا الكرام :

أشكر حضراتكم على هذه الحفلة المملوءة وقارا، وعلى هذا التكريم الجامع لأسباب البهجة والسرور؛ وأشعر في نفسي بنجل شديد عند ما أتصور أن شخصي الضعيف هو موضوع هذا الاحتفال الشائق، وأنه المعني بمدح خطبائكم، والمقصود من ثنائكم، اعتقادا مني أني دون ما تصفون! . ولا شك في أنكم انما تغرفون لى من بحار فضلكم، وأنكم انما تنظرون الى بالنظرة العاطفة، لا بالنظرة الكاشفة . جزاكم الله أحسن الجزاء، وأقدرنى على أن أستحق هذا الشاء .

وبعد، فإنى أهنيكم من كل قلبى بالثقة التى اكتسبتموها من البلاد ومليكها المعظم لأن تؤلفوا مجلس الشيوخ فى أول برلمان تشكلى فى بلادنا على الطراز الحديث . وأعد نفسى سعيدة بأنى أول وزير مصرى لحكومة دستورية، تستمد قوتها من ارادة الشعب، وتستند فى بقائها على ثقة نوابه، وتستظل فى سيرها برعاية ملك دستورى، يحترم كل الاحترام المبادئ الدستورية، ويرى فى تنفيذها أقوى ضمانة لحقوق الأفراد، وأقوم طريقة لحكم البلاد .

البرلمان ضمير الأمة

ستصبح هذه المبادئ بعد يوم واحد نافذة المفعول فىنا، ويصبح أمر الكل للكل؛ ويشعر كل مصرى أن حياته، وحرية، وشرفه، وماله، وولده، ... كل ذلك تحت حماية القانون، وأن على القانون حارسا قويا أميننا من البرلمان، وأن البرلمان تحت حراسة أمة يقظة، والكل فى ذمة الله وعنايته .

بعد يوم واحد تجدد الوزارة نفسها مسئولة أمام نواب البلاد، وأن عليها أن تبرر أعمالها العامة أمامكم، كما تبررها أمام ضمائرها الخاصة؛ وتشعر من جهة أخرى بنخفة

ثقل المسؤولية الملقاة عليها ، لوجود قوة بجانبها تقاسمها هذه المسؤولية ، كما تشاطرها النظر في ادارة أمور البلاد .

بعد يوم واحد يحل احترام الحكومة محل الخوف منها ، ويشد القرب منها بعد البعد عنها ، إذ يستيقن الكل أنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لخدمتها العامة ، حسب القانون والمبادئ الديمقراطية ، وأن لكل واحد حصة فيها مباشرة أو بالواسطة ، فيبذل الكل جهودهم في معاونتها على القيام بمهامها الخطيرة .

الاستقلال لمصر والسودان

وأكبر هذه المهمات شأنا ، وأخطرها قدرا ، وأشغلها لعقل ولي ، هي مهمة الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف وتصفيق) . وأتجح وسيلة للقيام بها هي اتحاد عناصر الأمة بعضها ببعض ، والتفاف الكل حول العرش ، وانعطاف العرش على هذا الاتحاد .

اتحاد العناصر وعطف الأجانب

فأما اتحاد العناصر ، فهو بحمد الله حاصل بين المسلمين وغير المسلمين من الوطنيين ، إذ أصبحوا جميعا مرتبطين أشد ارتباط برباط الوطنية ، وأصبح كل فريق يرى أن مصلحة الوطن قبل كل شيء ، وفوق كل اعتبار . ويسرنى ويسر كل محب لبلاده أن نزلنا يعطفون كل العطف علينا ، ويرحبون بنهضتنا ، وينظرون اليها بنظر الإكبار والإجلال ، ويمننون لها التقدم والنجاح . ولهذا الانعطاف كما لا يخفى عليكم شأن كبير في مساعدتنا على تحقيق آمالنا .

الأمة والعرش

أما الالتفاف حول العرش ، فموجود ، وفي كل يوم يقوم دليل على قوته ومثانته . وأما انعطاف العرش على هذا الاتحاد ، فأمر نراه كل لحظة في مقاصد ملك البلاد وأعماله . ولقد تأكدت ذلك من جلالاته ، وكلما حادثته زدت يقينا بسمو مداركه وشرف مقاصده .

وفي هذا الاتحاد والانعطاف قوة كبرى ، يتدلل بها كل صعب ، وتتحل بها كل عقدة ، ونصل به إن شاء الله الى تمام المراد .

لهذا نسير الى الأمام بقلوب ملؤها الرجاء في تحقيق الآمال .

ولم يشعر قلبي بسرور مثل شعوري به عند تصوّري هذا الاتحاد ، حتى تجاسرت أن أقول لجلالته بالأمس ، عند ما تفضل بإهدائي أكبر نيشان : إني لا أهتم برتبة أو نيشان ، فإن انعطافك نحوي ونحو الأمة ، والسير بها الى الغاية التي ننشدها ، أسرّ على قلبي من كل امتياز .

الانجليز لا يتدخلون

يتلو هذه المهمة مهمة القيام بالإصلاحات الداخلية ، وحل ما عقده الماضي من المشكلات ، وتذليل ما أقامته السياسات الغابرة من العقبات في طريقنا ، وما هذا بالهينات الهيئات . نعم أننا لغاية الآن لم نشعر بمدخلة أجنبية ، بل نشعر بأننا أحرار في أعمالنا ، ولكننا لانحاول فك مشكلة إلا بعد أن ندرس حقيقتها تمام الدرس ، ونهيئ الوسائل لحلها ، وذلك يحتاج الى جد وتأن وزمان .

طبيعة الأشياء تأبى الطفرة

فعلى الذين يحملهم فرط الحب للبلاد على تعجلنا أن يترشوا بنا ويتمهلوا ، لأن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة ، ولكل شيء وقته ووسائله . وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن هناك عقولا مشغولة بهذه المهام ، وعزائم معقودة على معالجتها ، وأن التأخير فيها ليس قصورا أو تقصيرا ، ولكنه جرى مع الطبيعة على حكمها . ولينا كدوا أننا نزداد كل يوم قوة في الارادة ، ومضاء في العزم ، وثباتا في الخطة ، وغيره على الصالح العام . فليصبروا ، ان الله مع الصابرين ، وليثقوا بنا إننا لا نقصد إلا خيرهم ، ولا نفتر طرفه عن خدمتهم ، ولا نترك فرصة تمر حتى ننتهزها لبلوغ المراد . حقق الله أملنا ، ووفقنا جميعا لطريق الرشاد .



وكانت كل جملة من خطاب الرئيس الجليل تقاطع بالتصفيق الشديد والهتاف .

الدورة البرلمانية الأولى (١٥ مارس - ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

خطاب العرش

الرئيس يفتح الحياة البرلمانية ويلقى أول خطاب للعرش بعد الدستور

في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ (١٥ مارس سنة ١٩٢٤) انعقد أول مؤتمر لأعضاء مجلسي الشيوخ والتواب بعد صدور الدستور؛ وكانت الجلسة في قاعة مجلس التواب المعدة لعقد جلسات المؤتمر، ورئيسها المرحوم المصري السعدى باشا أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سناً، لتغيب حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ .

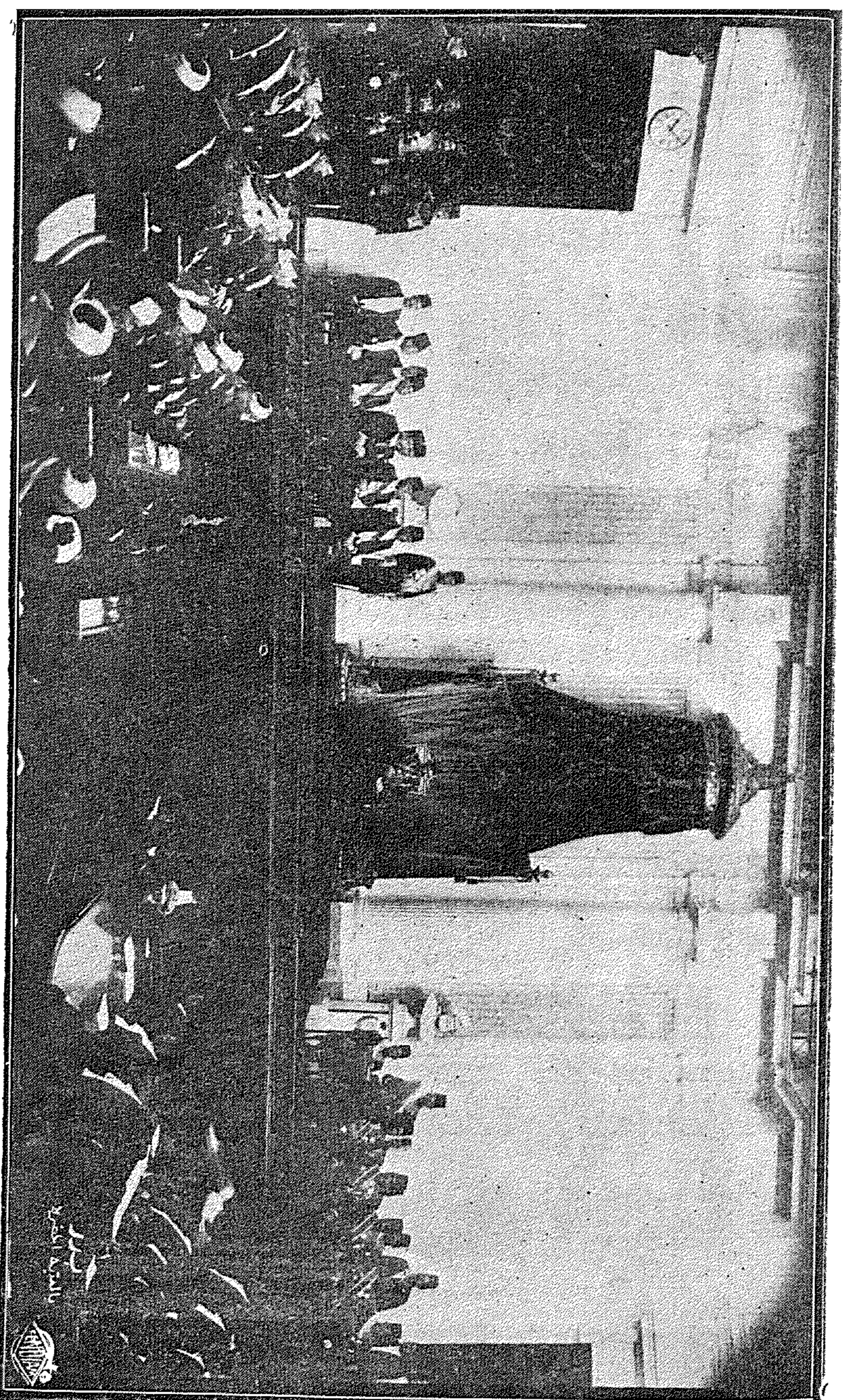
وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر، وأقسم اليمين ، أعطى بيده خطاب العرش للرئيس الجليل سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، وألقاه على حضرات الأعضاء ، وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات التواب :

أهديكم أطيب سلامي ، وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم ؛ وأهنيكم ، متخبين ومعينين ، بالثقة العظمى التي حازتموها ، لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ العصرية ؛ وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى ، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظمات النيابية التي قترها الدستور ، ولا ريب في أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى ؛ فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد ، وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ؛ ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة



[تصوير بدر]

الرئيس المجلس يلقى خطاب المشر

والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة، والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذى أقسمناه، وستؤدونه أتم عما قليل .

لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم، أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد، لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان، مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير .

ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة، وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور، وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية .

ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات : فعليها تنفيذ مبادئ الدستور، وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية؛ وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها، خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة . ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية؛ غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

ويجب إصلاح الإدارة الداخلية، بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة، وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه،

ويبعث في نفوس الموظفين روح الجهد والنشاط والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم، ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات .

أما الضرائب الحالية، فيجب تجنب الزيادة فيها، غير أنه ينبغي النظر في مراجعتها، وتكامل نظامها، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعاً عادلاً، بل أيضاً لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب في الوقت الحاضر .

وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه، وتقوية نظام الضرائب، يضمنان انتظام الميزانية وثباتها، ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات .

ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية، وتنميتها بنسبة زيادة السكان؛ وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها .

ومن الواجب تحسين طرق المواصلات، وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها، واستثمار المناجم، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد، والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي، وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية، وترقية المرأة أدبياً واجتماعياً، وحماية الأمومة، والعناية بالأطفال، واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى .

وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول، بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام .

والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

أيها الشيوخ والتواب :

إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة، منها ما أشرت اليه، ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها . ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمة تتم تدريجاً، بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة، وملاؤه حمية للعمل، وغيرة على خير الوطن .

ويملاً قلبى سروراً أن أفتح الدور الأول للبرلمان، وأدعوكم للبدء فى أعمالكم، داعياً الله تعالى أن يسدد خطواتكم، وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد .



وكان أعضاء البرلمان يقاطعون الرئيس أثناء إلقاء الخطاب بالتصفيق والهتاف بحياة جلالة الملك تارة، وبحياة جلالة ملك مصر والسودان تارة أخرى، وخاصة عند تلاوة العبارات الآتية : (لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان) ، (وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار) ، (ورعاية الاقتصاد فى الوظائف، حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها) ، (لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب فى الوقت الحاضر) ، (المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها) ، (وترقية المرأة أدبياً واجتماعياً) ، (ونشر التعليم بنوعيه الأوقلى والراقى) ، (بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام) ، (دخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال) .

وبعد انتهائه من تلاوته تقدم به الى جلالة الملك وسلمه اياه، فأعطاه جلالته لحضرة صاحب المعالى كبير الأمناء ، الذى سلمه لحضرة صاحب السعادة رئيس المؤتمر، وعندها هتف سعادته : ليحيى جلالة الملك ، ثلاثاً، فردد الحاضرون هتافه . ثم نهض جلالة الملك للانصراف ، فقام الحاضرون اجلالاً هاتفين ، بتحيته قائلين : ليحيى جلالة الملك . ليحيى جلالة ملك مصر والسودان .

في الجلسة الأولى لمجلس النواب

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس النواب بعد انتهاء جلسة المؤتمر في اليوم نفسه ، وألقى الرئيس الجليل على حضرات الأعضاء بضعة تلغرافات وردت للحكومة المصرية من الحكومات الأجنبية تهنيئاً فيها بافتتاح أول برلمان مصرى ، ونذكر من بينها تلغراف الحكومة البريطانية ، الذى أرسله مستر رمزى مكدونالد رئيس مجلس وزرائها ، وهذا نصه :

لندن — ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ ، وصل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، بالقاهرة :

باسم حكومة جلالة الملك جورج الخامس ، أحيى دولتكم والحكومة المصرية والبرلمان المصرى الذى يجتمع اليوم ، وأهنئ عن طريق دولتكم الأمة المصرية التى منحها صاحب الجلالة ملكها فؤاد دستورا حديثا حرا ، ويمثلها الآن لأول مرة برلمانٌ منتخب على أساس عريض من التصويت العام .

وإنى أؤكد لدولتكم حسن النية وروح الصداقة التى نستقبل بها أحدث البرلمانات ، ونعبر عن ثقتنا فى أن يكون هذا اليوم خطوة مهمة فى طريق تقدم مصر ، وريثة أقدم المدينيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة فى العالم ، ونأمل أن تتمتع الأمة المصرية تحت حكومتها البرلمانية بعصر من السعادة والسلام فى الداخل والخارج . وإنى أعتقد أن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برباط متين من الصداقة ، وأن رغبتنا هى أن نرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان . ولهذا الغاية فإن حكومة جلالة الملك مستعدة الآن وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

رمزى مكدونالد

وبعد أن تلا الرئيس تلك التلغرافات ألقى الكلمة الآتية :

”هذا ، وإنى أيها السادة أهنتكم وأهنئ نفسى وأهنئ الأمة المصرية باقبال هذا اليوم السعيد ، الذى أرجو أن يكون فاتحة إقبال ومقدمة لتحقيق الاستقلال التام“ .

فقابل أعضاء المجلس هذه التلغرافات وكلمة الرئيس بالتصفيق الشديد ، وهتفوا هتافا متكررا بحياة جلالة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وحياة الرئيس . ثم استأذن لتلاوة تلك التلغرافات على أعضاء مجلس الشيوخ .

في الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ بعد انتهاء جلسة المؤتمر أيضا، وبعد أن تلا الرئيس على حضرات أعضائه التلغرافات التي أشرنا إليها، ألقى الكلمة الآتية :

أهنيء حضراتكم وأهنيء نفسي بافتتاح البرلمان، وأدعو الله أن يكون هذا عصرا جديدا للأمة المصرية، وأن يكون مقدمة لحصولنا على استقلالنا التام لمصر والسودان .

من الرئيس الجليل

الى المستر مكدونالد

وقد أرسل الرئيس الجليل الى مستر رمسي مكدونالد التلغراف الآتي ردًا على تلغرافه الذي سبق نصه :

أهدي سعادتكم، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد، مزيد شكرى على تلغرافكم الرقيق الذي تفضيتم بارساله الينا بمناسبة افتتاح البرلمان .

وان تحيات الترحيب القلبية التي وجهتموها الى أحدث البرلمانات عهدا، قوبلت بحماسة، وكان لها أجمل وقع في النفوس، لاعتبارها تحيات أخوية، صادرة الى شعب في دور النهوض من بلد عظيم، كان أول من قرّر مبادئ الحرية السياسية وعمل بها، وكان مصدرا لانتشار الديمقراطية الصحيحة .

وقد كان لتصريح سعادتكم الخاص بالدخول في المفاوضات ما يقابله في خطاب العرش، لأن كلينا يرى في آن واحد أنه من الملائم أن نبحث معا عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبلدين لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما .

وإنا لو اتقون من الوصول الى هذه الغاية، لأن كلا منا مسترشد بروح العدل وحب الوثام، متشبع بالثقة المتبادلة على حد سواء .

سعد زغلول

بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب

أسفرت نتيجة انتخاب رئيس مجلس النواب (الجلسة الثانية : ١٦ مارس سنة ١٩٢٤) عن انتخاب حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا أحد أعضاء وزارة الشعب ، فالتقى الرئيس الجليل رحمه الله في هذه المناسبة كلمته الآتية :

أقدم لحضراتكم أخلص التهانى القلبية على حسن اختياركم لهذا الشيخ الجليل حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا لأن يكون رئيسا لهذه الجمعية الموقرة ، لمجلس النواب المصرى . ولقد اشتغلت تحت رياسته مدة الجمعية التشريعية ، فوجدته خير مثال للرؤساء فى الصداقة والاستقامة وحرية الرأى . لهذا هنأت نفسى وهنأتكم بحسن اختياركم .

وإنى أرجو ، بل أنا متأكد من أنه سيسير فى هذه الجمعية بالعزم الثابت وبالاخلاص الكامل ، كما سار فى الجمعية التشريعية معنا . ونسأل الله مدبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لأحسن الآراء وأصوبها ، حتى نؤدى المهمة الشاقة الملقاة على عواتقنا ، نؤديها كما ينبغى أن تُؤدى ، ونصل بها الى الغاية التى يتمناها كل واحد منا ، وهذه الأمنية هى أن يتحقق استقلال بلادنا مصر والسودان (تصفيق حاد) .

وإنى بكل قلبى أهتف مع رئيسنا المحترم لحلالة الملك ملك مصر والسودان (تصفيق حاد) وقولوا معى : ليحى ملك مصر والسودان (هتاف عال : ليحى ملك مصر والسودان . ليحى رئيس الحكومة المصرية . ليحى رئيس الأمة المصرية السودانية) .

تصريح للرئيس الجليل

نشرت الأهرام الغراء في تلغرافاتها الخصوصية تلغرافاً لمراسلها الخاص في لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ يقول ان مكاتب التيمس في القاهرة أرسل الى جريدته تلغرافاً جاء فيه ما يأتي :

استقبلني زغلول باشا ، فأبلغته التمنيات الطيبة التي أعربت التيمس عنها في مقالها الافتتاحي ، وبعد ذلك أعطاني التصريح التالي :

« أرجو أن تبلغ تشكراتي الخالصة على التمنيات الودية التي أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقد كان لعواطفها أثر عظيم في نفسي . اننى أرى أننا على باب عهد جديد توطد فيه العلائق الطيبة بين انكلترا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة . اننا نريد أن نرى في بريطانيا العظمى صديقاً عظيماً لنا في السراء والضراء ، وأن يتهيج كل منا بسعادة الآخر ويسره .

وانى شديد الأمل في أن أذهب الى انكلترا في صيف هذا العام . ويلوح لى أن الشعور الموجود في كلا البلدين هو في حالة تمكنا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الأمتين . وقد جعلتنى الرغبة في المفاوضة التي أعرب عنها جلالة الملك فؤاد في خطابه ، والتلغراف الودى الذى بعث به مستر ماكدونالد ، أعتقد اعتقاداً صادقاً بأننا سنبلغ هذه الغاية التي ننشدها » .

خطبة العرش وموقف الوزارة

نشر البلاغ الأغر في عدد ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت العنوان السابق ما يأتي :

بعد أن كتبنا كلمتنا التي كتبناها أمس، وقلنا فيها انه اذا حدث أن النواب قرروا تعديل خطبة العرش فان هذا الطلب يعتبر في التقاليد الدستورية اقترعا بعدم الثقة، وحينئذ يجب على الوزارة السعدية أن تستقيل — بعد أن كتبنا تلك الكلمة أردنا أن نستجلي رأى صاحب الدولة الرئيس الجليل في ذلك، فسألناه : ما هي النتيجة التي ينتجها إقرار النواب تعديل خطبة العرش إذا هم قرروا ذلك؟ فقال :

”ان التعديل يدل في عرف البلاد الدستورية على عدم الثقة بالوزارة التي هي مسئولة عن الخطبة، وعدم الثقة بالوزارة يستلزم حتما استعفاءها، وهذا ما أنا مصمم عليه، احتراما لإرادة نواب الأمة، وعملا بالمادة الـ ٦٥ من الدستور التي هي صريحة في وجوب الاستقالة عند عدم الثقة“ .

هذا هو ما أجابنا به الرئيس الجليل، أما المادة الـ ٦٥ التي أشار إليها فهذا هو نصها :

« اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة، وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

ونشر البلاغ أيضا في اليوم التالي تحت عنوان (الرئيس الجليل وموقف الوزارة في مسألة خطبة العرش) هذا التصريح الآتي :

نشرنا أمس التصريح الذي صرح لنا به صاحب الدولة الرئيس الجليل في موقف الوزارة اذا حدث أن قرر النواب تعديل خطبة العرش؛ ومؤدى هذا التصريح أن الوزارة تستقيل، احتراما لإرادة النواب، وعملا بأحكام الدستور .

ونضيف الآن الى ذلك أننا فهمنا من دولته فوق ذلك أن الوزارة تستقيل أيضا اذا كانت الأغلبية التي يصادق بها النواب على خطبة العرش أغلبية قليلة .

في خطبة العرش

الأمانى القومية هي الاستقلال التام لمصر والسودان

امتلات الأندية الخاصة والعامة بالمجادلات والمناقشات في خطبة العرش ، وانبث نقر هنا وهناك يشكون في معانيها ومبانيها ، ويوقعون الابهام فيها . وفي مساء اليوم العشرين من شهر مارس ، اجتمع جمهور عظيم من الطلبة من شتى المدارس بحديقة الأزبكية ، ولبنوا زمنا يخطب بعضهم بعضا ، ثم انصرفوا جمعا الى بيت الأمة ، وكان الرئيس الجليل رحمه الله في مكتبه ، فخرج الى الشرفة لاستقبالهم ، وعرف منهم شاغل بالهم ، ثم ألقى عليهم بين هتاف بصم الآذان وتصفيق كأنه الرعد القاصف ، هذه الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

ان للبرلمان الحق التام في بحث خطبة العرش ومناقشتها ، وله الحرية التامة في ادخال ما يريد ادخاله من التعديلات . هذا حق ، وهذه حرية ، لا يمكن أحدا أن ينازعه فيهما . . ولكن على الوزارة واجبا بإزاء هذا الحق ، وهو أن تمتنع عن الأعمال عند حصول هذا التعديل ؛ لأن الوزارة ليست إلا قسما من مجلسى البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره والتعبير عنها في خطاب العرش ؛ فاذا أدخل النواب تعديلا عليه ، دل ذلك على أن الوزارة لم تحسن التعبير عن أفكاره ، وأنها عبرت عنها تعبيرا غير صادق ؛ وفي هذا دلالة على سوء الظن بها وعدم الثقة فيها . وبما أن القوة التي تركز عليها ، هي هذه الثقة ، فاذا فقدتها أصبحت بغير سند ، فلزمها أن تترك مناصبها .

هذه قاعدة دستورية معروفة في جميع البلاد الدستورية ، التي تقضى دساتيرها بوضع خطبة للعرش ، وبالرد عليها . وقد كان الحاصل عندنا قبل العهد البرلماني الحالى أن الوزارة تبقى في إمرا كرها ، حتى رغم ارادة الأمة ! بل رأينا أن الوزارة كانت تزداد تشبها بمرا كرها واحتفاظا بها كلما اشتد سخط الأمة عليها ! غير أن الوزارة السعدية ، التي أخذت على نفسها في بيانها الوزارى العهد بأن تبث روح الدستور

في المصالح، وأوضحت أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة، أرادت أن تأخذ بتلك القاعدة الدستورية، فتتخلى عن الأعمال اذا قرر النواب تعديل خطبة العرش .
فهذا التخلي ليس تحكما في ضمائر النواب ، ولكنه قيام بواجب دستوري .
والزامها بالبقاء مع حصول التعديل ، هو الذي يصح أن يعتبر تحكما في الضمائر، والزاما بما لا يلزم .

إن خطبة العرش لا يمكن حملها إلا على ما تضمنه برنامج الوزارة والخطب التي تقدمته وصاحبته وتلته ، وفي كل هذا تصريحات جلية بأن مهمة هذه الوزارة هي السعى في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . ولقد عبرت عن هذا المعنى في خطاب العرش بعبارة، ان لم تكن أوسع وأشمل وأصرح، فهي على الأقل مساوية لها، وهي "الأمانى القومية لمصر والسودان"؛ والذي يقول بغير ذلك : إما جاهل بمدلول هذه العبارة، أو بما يجيش في صدور أمته من الأمانى . والذين يشكون في وطنية الوزارة الحالية واخلاصها لمبادئها، عليهم أن يثبتوا أولا وطنيتهم واخلاصهم للمبادئ الحققة ! إنهم يوهمون بما يقولون ان الوزارة أبهت في تعبيرها ، ميلا للانجليز ! فلماذا تميل لهم ؟ وبأى ثمن يمكن الانجليز أن يستميلوها ؟ ! ان لها في قلوب ١٤ مليوناً من النفوس منزلة رفيعة لم يحلم بها حالم ؛ فهل أعدوا عددا أكثر من هذا العدد من القلوب ؟ وبنوا فيها منزلة أرفع من هذه المنزلة ، حتى تستمال ؟ وهل هذا في مقدور البشر ؟ أظن أن هذا رابع المستحيالات !!

وان زغلولاً، الذي يراد التشكيك فيه ، لا يمكن أن يتحزح عن مبادئه ، ولم يخلق الله لغاية اليوم من يمكنه أن يحوله عن عقيدته أو يتحكم في ضميره . وهو باق على عهده، مخلص لبلاده ، يردّد آناء الليل وأطراف النهار ذلك المبدأ الذي بثه في طول البلاد وعرضها، حتى صار شعارا عاما للأمة ، ألا وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .



[عن المصور]
الرئيس الجليل في بعض مواقفه الخطابية بيت الأمة مُطلًا على المتظاهرين
من الشرفة التي أمام مكتبه . ووقف عن يساره النحاس باشا
والغرابلي باشا، وعن يمينه (الجزيري) سكرتيره الخاص

اتركوا النواب يعملون في هدوء

واجتمع جمهور كبير من الطلبة أيضا بعد ظهر السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ بمدينة الأزبكية ، وأخذوا يتناوبون الخطابة في شأن الدعوة المنشورة ضد خطاب العرش ، ثم ساروا مظاهرة الى دار البرلمان ، فحبوا الرئيس الجليل عند اقباله وعند انصرافه ، ثم تبعه فريق كبير منهم الى بيت الأمة هاتفين لتأييد خطاب العرش ، فألقى رحمه الله عليهم هذه الكلمة الآتية :

ان النواب شاعرون بالمسئولية الملقاة على عواتقهم ، ومهتمون كل الاهتمام بالنظر في الشؤون الموكولة الى عهدتهم ؛ وهم يبحثون فيها بروح الحرية والاخلاص . فلا تهوشوا بالمظاهرات أعمالهم عليهم ، بل اتركوهم يعملون في هدوء وسكون وصفاء ، فان ذلك يؤدى الى أن يصلوا بأبحاثهم الى تقرير مافيه الصالح العام .

الرد على خطاب العرش

١ - في مجلس الشيوخ

جرت مناقشة مجلس الشيوخ في مشروع الرد على خطاب العرش في جلسته الرابعة (٢٤ مارس سنة ١٩٢٤) ، فلى كتاب اللجنة ومشروع الرد الذى أعدته ، وقد تضمن تفسيراً لعبارتين في الخطاب ، وتكلم بعض الأعضاء فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

أيها السادة :

انى لا أريد من هذا الموقف أن ألقى خطابا سياسيا ، ولا أريد أن أبين غامضا في خطبة العرش ؛ فان خطبة العرش قد تليت عليكم يوم افتتاح المجلس ، تليت عليكم فصفقتم لها تصفيقا حادا في أكثر من موضع ، وكانت أول جملة صفقتم وهتفتم لها هي الجملة التى يُدعى بأنها مبهمه ، تلك الجملة هي : ” الدخول في مفاوضات حرة من كل قيد بقصد تحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان “ ! أليس كذلك ؟ (أصوات كثيرة : نعم) .

المعنى الذى فهمتموه فى ذلك الوقت، المعنى الذى استفزكم للتصفيق والهتاف، هو المعنى الذى قصده الوزارة من تلك الجملة !

أريد أن أقول اننا نحن الوزراء لسنا أجنب عنكم ، نحن قسم منكم ، قسم من البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره وآرائه والتعبير عنها به فهو فى خطبة العرش انما يعبر عن أفكاركم ، أى أن الوزارة فى خطبة العرش تعبر عن أفكار البرلمان وآرائه : فان كانت أحسنت التعبير فيها ونعمت ، وان لم تكن قد أحسنت التعبير فالبرلمان يرد بما يدل على أنها لم تحسنه . هذا الرد قد يكون تعديلا ، وقد يكون تفسيراً ، وقد يكون تأويلاً ، ... كل هذه عبارات معناها أن الوزارة التى تولت وضع هذا الخطاب ، وتولت التعبير عن أفكار البرلمان ، قد أساءت التعبير عنه ، فاذا كان الأمر كذلك ، فالوزارة التى تخصصت للتعبير عن أفكار البرلمان وتنفيذ آرائه لا يمكنها أن تبقى بعد هذا فى مراكرها .

التفسير المراد ادخاله : إما أن يكون مفهوماً من الخطبة ، أو لا يكون مفهوماً منها . فان كان مفهوماً منها فهو عبث محض ، لأنه اذا كان كل قارئ للخطبة يفهم منها ما يفهمه من التفسير ، فاذن لا حاجة للتفسير . وأما اذا كان لا يفهم منها المعنى الذى يراد تفسيره ، ويراد أن يلقى فى ذهن السامع أو القارئ شىء جديد ، فهذا ما لا تقبل الوزارة معه البقاء ، لأنه يكون بمثابة لطمة لا تتحملها وزارة أجهدت نفسها فى وضع المبادئ وتحرير المعانى لخطبة العرش .

نبئونى يا حضرات الأعضاء ، نبئونى ، أخبرونى : ما الذى يراد بالأمانى القومية؟ هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام؟ كلا! الأمانى لغة جمع أمنية ، والأمنية هى ما يتمناه الانسان ، والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم المصريون ، والمصريون : ما الذى يتمنونه؟ يتمنون الاستقلال التام!! (تصفيق حاد) .

حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان .

ان كان للأمانى القومية معنيان : معنى هو الاستقلال التام ، ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال ، ... كنت أفهم لهذا التفسير معنى ! ولكن اذا كان ليس هناك تعدد فى المعنى ، والعبارة لا تدل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام ، فأنا لا أفهم مطلقا معنى لتفسير هذه العبارة إلا الرغبة فى إرضاء الخصوم ! أترضون بذلك ؟ أترضون أن وزارة تجهد نفسها ، وتضع خطبة مثل هذه الخطبة ، وتعبر تعبيرا واضحا غير غامض ، وتصفقون لهذا المعنى الذى فهمتموه عند ما ألقى عليكم ، ثم يأتى معترض من الخارج ويقول ان هذا المعنى غامض ، ... تلغون عقولكم ، وتقولون : نعم ؟ ! (تصفيق حاد) . لا أقبل على شرفى وشرفكم أن نتطوح الى هذا الحد ، فتجرح كرامتى أنا الواقف بين أيديكم اذا كنت أقبل تفسيراً لكلمة واضحة ، خصوصا على يد مجلس عال كمجلسكم ، أتعشم فيه كل خير ، وأعتمد على ثقته فى ادارة شئون البلاد . كيف يمكننى أن أقبل أن أشارك فى عمل مع مجلس يضمن على بلفظة ، ويقول انى رغما عنك وارضاء للخصوم أفسر كلامك مع كونه واضحا ! (أصوات : حاشا ! حاشا !) أنا لا أقبل ذلك مطلقا ! ان الواقف بين أيديكم هو الذى يصيح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان ! (هتاف شديد جدا) .

ماهى خطبة العرش ؟ خطبة العرش هى عبارة عن الخطة السياسية التى تجرى الوزارة عليها . هذه الخطة السياسية أيها السادة معروفة ، خطة الوزارة الحالية ، خطة كتبت بدماء الشهداء ، كتبت على قلب كل مصرى ، وهى ترمى الى السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه هى الخطة التى جرت الوزارة عليها ، قبل أن تتولى الحكم وبعد أن تولته . نخطبة العرش هى خلاصة للخطب التى سمعتموها ، والمقالات التى قرأتموها ، والبيانات التى نشرت عليكم ؛ هى خلاصة كل ذلك . هل يخطر فى بال أحد عند قراءتها أن الوزارة تريد أن تتلاعب بالأفهام ؟ وأن تغمض وتبهم لكى ترضى قوما لحساب قوم آخرين ؟ ! ...

(أصوات : كلا ! كلا !) .

كلا! وألف مرة كلا! انى أشكر اللجنة كل الشكر على أنها قالت انها واثقة كل الثقة بالوزارة ، وأشكرها أن قالت ان هذا التفسير فوز للوزارة ، أى أنها لا تشك فى أن تفسيرها موافق كل الموافقة لمقاصد الوزارة ! أشكر اللجنة وحضرة المقرر ، ولكن أرجوه وأرجو حضرات اخوانه أن يلتفتوا الى أن هناك فوزا أجدر منه وأليق ، وهو التصديق على خطبة العرش بغير تفسير ! (تصفيق حاد) .

تقول انك واثق بى ! ولكن تأتيني بما يرضى خصومى وتقول كما يقول الخصوم ! تقول اننى واثق بالوزارة ، ولكنى أطلب التعديل !... الوزارة لا تحتل هذا ! لا يمكننى ، بصفة كونى وطنيا ، وبصفة كونى رئيسا للحكومة ، وبصفة كونى معتنقا للمبادئ الدستورية ، أن ألمح ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة ، مهما غُطيت ، ومهما لُفت ، ومهما سُترت !! لا يمكننى بعد هذا أن أبقي دقيقة واحدة فى منصة الحكم ! وأنا عوضا عن أن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة ...

حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) - أقدم لحضرة صاحب الدولة جزيل الشكر على الكلمة التى تفضل بأن يلقيها علينا فى موضوع خطبة العرش . وقد قدّمت فى كلمتى السابقة أن النتيجة التى خرجت بها اللجنة كانت فوزا للوزارة ، بمعنى أن المجلس يتفق مع الوزارة فى خطاب العرش لفظا ومعنى . قلت ان الوزارة قد فازت فى هذا الموضوع ، وكان فى هذا القول ما يغنى عن مدح الخطاب واطرائه . وليسمح لى صاحب الدولة أن أقول كلمة :

إنى أرى وأنا أتكلم بلسان اللجنة ، واللجنة تقرنى على ما أقول ، أننا سائرون فى طريق واحد ، واعتقد أننا سنصل الى غاية واحدة . أقول ان اللجنة عند ما فحصت خطاب العرش لترد عليه وجدت أمامها وثيقة واحدة ، هى خطاب العرش . نعم ان للوزارة برنامجا عاهدت البلاد عليه ، قالت فيه انها نتمسك بالمبادئ التى ترمى الى تمتع البلاد بحقها الطبيعى بالاستقلال الحقيقى لمصر والسودان . هذا برنامج الوزارة ، عاهدت عليه البلاد وعاهدتها البلاد عليه . ولكن ليسمح لى صاحب

الدولة أن أقول ان هذا البرنامج لم يكن للآن وثيقة برلمانية ، لأنه صدر قبل افتتاح البرلمان وتنفيذ الدستور؛ فهو لم يكن عهدا بين الوزارة وبين المجلس ، وإنما العهد هو الذى ورد فى خطاب العرش ؛ فنحن ، أعضاء اللجنة ، معذورون فى ألا نبني حكما إلا عليه . وقد كنا ملزمين بحكم الأمانة التى ألقينموها فى أعناقنا أن نحصر بحثنا فى الوثيقة الرسمية ، وهى خطاب العرش . أما الآن ، وقد تفضل دولة الرئيس وصرح أمام المجلس بأن الأمانى القومية هى الاستقلال التام ، فهذا هو عهدنا مع الوزارة (تصفيق حاد) .

نحن الآن فى مقام تحديد قاعدة للمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، كما جاء بخطاب العرش ؛ فيجب أن نتفق على هذه القاعدة . وقد جاء خطاب العرش ذا كرا الأمانى القومية ، ويكمله الآن دولة الرئيس بتصريحه بأن هذه الأمانى هى الاستقلال التام لمصر والسودان ، فنحن على هذا العهد . لذلك أرى أن الخطاب الذى ألقاه دولته الآن يعتبر متمما لخطاب العرش . وأتكلم الآن بصفى الشخصية ، فأقول انه يمكن الاستغناء عن التفسير بتفسير دولة الباشا ، ويكون تفسيره أماننا هو العهد .

الرئيس الجليل — ما معنى هذا ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — معناه أن كلمة الأمانى القومية ...

الرئيس الجليل — هل لك أن تقول لى : كم معنى للأمانى القومية ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — يمكن أن يفهم منها الأجنبي معنى الاستقلال التام لمصر والسودان ، أو الاستقلال التام لمصر وبعض الحقوق فى السودان ؛ ويمكن أن يفهم منها غير ذلك . على أننى قلت ان هذا التفسير أصبح لا محل له بعد التصريح .

الرئيس الجليل — ليس للأمانى القومية غير معنى واحد .

أحمد زكى أبو السعود باشا — أرى أن الرد الذى أعدته اللجنة أكثر وضوحا ، والكلمة التفسيرية يمكن حذفها .

الرئيس الجليل — الحكومة تمسك بالرد الذى اقترحه حضرة على بك عبد الرازق؛ وأظن أن هذا محل اتفاق، خصوصا أن فى خطاب العرش أشياء أهملتها اللجنة، فانها لم تتعرض لما تناوله الخطاب من حماية الأمومة والعناية بالأطفال .

أحمد زكى أبو السعود باشا — قد أشرنا الى ذلك جميعه فى الرد الذى أعدناه.

الرئيس الجليل — أرى أن رد حضرة على عبد الرازق بك أوفق .

أصوات — موافقون .

رئيس المجلس — تمت المناقشة؛ وأمام حضراتكم نصان للرد على خطبة العرش: النص الذى أعدته اللجنة، والنص الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك.

أصوات — تؤيد حضرة على عبد الرازق بك .

رئيس المجلس — من يوافق على اقتراح حضرة على عبد الرازق بك يقف .

(وقف الأعضاء جميعا) .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس — هل يوجد بين حضراتكم من يخالف هذا رأى؟ ان كان كذلك فليقف المعارض .

(لم يقف أحد) .

(فأعلن الرئيس أن المجلس قرر بالإجماع الموافقة على الرد الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك) .

حافظ بك السيد — أرى أن خطاب العرش جدير بأن يكتب بمداد من الذهب .

الرئيس الجليل — لا يسعنى أمام هذا القرار الإجماعى إلا أن أقدم عبارات الشكر لمجلس الشيوخ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه وأن يوفق الوزارة مع البرلمان الى أن يشتغلوا بخير البلاد، يشتغلوا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .

(تصفيق طويل حاد) .



وهذا هو نص الرد الذي اقترحه حضرة على عبد الرازق بك :

يا صاحب الجلالة :

يتقبل مجلس الشيوخ تحية جلالكم بعظيم الابتهاج ، ويحيي في شخصكم الكريم أول ملك دستوري جلس على عرش مصر ، ويبدى اغتباطه بالتهنئة السامية التي تفضلتم بتوجيهها الى أعضاء أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ الدستورية ، ويحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعزّ أمانى البلاد . ويرفع المجلس عبارات الشكر الوافر لجلالكم ، على ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادئ النفيسة ، التي يرى في تنفيذها أقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والأدبية ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان . ويرجو الله أن يُمد في عمر جلالكم ، حتى تصل أمتكم تحت ظلالكم الى أن تستعيد مجدها السابق ، وتحل المقام اللائق بها بين الأمم الراقية (تصفيق حاد) .



٢ - في مجلس النواب

وجرت مناقشة مجلس النواب في مشروع الرد على خطاب العرش في جلسته التاسعة (٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، فتلى كتاب اللجنة ومشروع الرد ، وهو لا يبل تعديلا أو تفسيراً في الخطاب ، وتكلم أعضاء كثيرون فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائي الكرام :

أقدم واجبات شكرى وشكر الوزارة : أولا للجنة التي شكلت لوضع الرد على خطاب العرش ، وثانيا لحضرات الخطباء الذين أعلنوا أنهم واثقون تمام الثقة بالوزارة الحالية . أشكرهم من كل قلبي على هذه الثقة التي أعلنوا أنها تامة ، وباسم هذه الثقة وبالاستناد اليها أؤكد لكم أن خطاب العرش واضح ، وأنه معبر عن أمانى الأمة جميعها (تصفيق طويل) .

وإني في وضعه مع زملائي حافظت كل المحافظة على الإبانة عن أمانى الأمة كما ينبغي، والدليل على ذلك أنكم استحسنتموه عند ما سمعتموه، وكنتم متروكين لعواطفكم الشريفة . استحسنتموه استحسانا تاما ، ذلك لأنكم رأيتموه معبرا عن آرائكم . وقد قال بعض خطبائكم ان التفسيرات التي تريدونها غير مخالفة لنص الخطاب، أعنى أنها داخله فيه . فان كانت داخله فيه، فلماذا تلك الإضافات؟ مم تخشون؟ أرجوكم أن تتأكدوا أن الخطاب لا يقيد غير الوزارة الحاضرة، بحيث لو استقلت فالخطاب لا يقيد وزارة أخرى . فما معنى الإضافة التي تريدونها أو يريدونها بعضكم؟

لماذا تطلب؟ ولمن تقيد؟ أالشخص الذى تعانون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة؟ أليس كذلك؟ ان هذا العاجز المتشرف بخطابكم، لا يستطيع مادام متشرفا بثقتكم التامة أن يقبل شيئا يضعفها أو يشوبها (تصفيق طويل) .

لوقبلت ذلك — مهما حسنت نيات القائلين — لكنت غرأ! ولا يليق بكم أن يكون زعيمكم غرأ، ولا يليق بى أن أكون غرأ تحذعنى الأقاويل !

يقولون : نحن مقبلون على مفاوضات . ليست هذه أول مرة تفاوضنا فيها وحفظنا حقوق الأمة كاملة قبل أن يكون للأمة نواب غيرنا ! (تصفيق وهتاف) فمن يخشى الخاشون؟ ومن يخاف الخائفون؟ وأى عبارة فى الخطاب يمكن لنا أن نركز عليها ويكون معناها اذا تركت كما هى مضرا بمصلحة البلاد؟ أرونى! فإننى لا أرى أى عبارة اذا تركت وشأنها تكون محلا للتلاعب، أى لتلاعب زعيمكم الذى تثقون به! (أصوات : حاشا! حاشا وكلا!)

أنا فخور بهذه الثقة! فخور كل الفخر! وهذه الثقة ضمانه لأن أكون دائما عندها، لأنه ليس فى الوجود أئمن ولا أنفس ولا أغلى من أن تثق أمة بابنها! (تصفيق حاد) هنا أريد أن أتحدث لحضرة زميلى صوفانى بك فيما أشار اليه من الأقوال ، لأريحه ، وان كان ما سأقوله ليس داخلا فى الموضوع .

نحن قلنا في خطاب العرش "إن الدستور تأسس على المبادئ العصرية". فلم نقل انه تأسس على أحسن المبادئ العصرية، ولا قلنا ان كل مبادئه طبق المبادئ العصرية. قلنا "تأسس" ولم نقل "جاء طبق المبادئ العصرية". حقا أن أساسه من المبادئ العصرية، لأنه حفظ حرية الفكر، حرية القول، حرية العمل، حفظ المساواة، حفظ للأمة سلطتها، قرر مبدأ المسؤولية الوزارية. تأسس على هذه المبادئ، ولكن جاءت فيه أحكام وقيود تضعف من هذه المبادئ وتقيد بها... هذا شيء آخر.

يحق لي أن أقول انه تأسس على المبادئ العصرية، ويمكن أن أقول بعد ذلك ان فيه عيوباً.

أعتقد بصفة كوني إنساناً، وزعيماً، ورئيس حكومة، أن في الدستور عيوباً. وقد أوافقكم اذا طلبتم التعديل، وللتعديل طريقة في الدستور؛ فاذا كنتم ترون أن هناك أوجهاً للتعديل، فعليكم أن تناقشوها وتقدموا اقتراحاً بها ليتناقش فيه مجلسكم ومجلس الشيوخ، والحكومة، بل أنا أعدكم أن أكون معكم في تعديل ما سبق لي أن استنكرته. أيها الإخوان، أيها الفضلاء :

هل كان يروقنا في أول يوم انتخابنا فيه مجلس النواب، واحتفلنا فيه بالدستور، أن نقول ان الدستور معيب، ونجعل الملك هو الذي يقول ذلك ؟

نتنقل الآن للنقطة الأخرى الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير : اعترضت على هذا التصريح ؛ وبصفة كوني رئيس الحكومة أقول اننا لسنا مرتبطين به . ولقد أشرت الى هذا المعنى في خطاب العرش ، إذ جاء فيه : "اننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد". فان كان هذا التصريح قيداً فقد صرحنا بأننا ندخل في المفاوضات أحراراً منه، وان لم يكن قيداً فلا شأن لنا به.

زيادة الجيش وقوته : ألم نطلب شيئاً يتعلق بذلك ؟

نحن ننادى بالاستقلال التام لمصر والسودان . ومعنى هذا أننا نسعى لنكون دولة مستقلة ، لا يحمينا حام ، ولا يمنع الاعتداء علينا أجنبي . فإذا كان هذا هو ما نسعى اليه ، فكيف يقال أننا لم نشر إلى الجيش وقوته ؟ أيتحقق الاستقلال إذا تركت حدود البلاد بغير جيش يحميها ؟ !

عندكم طريقة لتقوية الجيش ، ولزيادة البحرية ، بل الطيران أيضا . سيعرض عليكم مشروع الميزانية ، فإن كانت هناك رغبة ومصلحة للبلاد في زيادة الاعتمادات فاطلبوها لتقوية الجيش وغيره ، ولا شيء يمنعكم من ذلك .

إخوانى :

أرجوكم أن تلقوا سمعكم لما أقول ، كلامكم هنا ليس كلام رجال غير مسئولين ، بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ، فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلبا ، وكان القصد منه تعجيزها — لا سمح الله — فهذا التعجيز لا يكون لها وحدها ، بل يكون لكم أيضا ! أما إذا كان الأمر يتعلق بى وحدى ، وكان قصد الطالب تعجيزى ، ولم أفعل ، فيكون قد أعجزنى فعلا .

ولكن هناك طلبات — لا أقول ذلك بمناسبة الجيش — لا تتعلق بى وحدى ، ولا بالوزارة ، بل تتعلق بالأجانب وبالدول الأجنبية ، فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية . إذا طلبتم طلبا ، فعلى أن أنفذه ، ولكن يجب عليكم أن تبصروا فى : هل يمكنكم أن تسيروا فيه الى النهاية ؟ وأن تتحمل البلاد مسئوليته ؟ ... فإذا كنتم بعد إنعام النظر وتدقيق الفكر ، تجدون فى تنفيذه مصلحة فأقدموا عليه ، ومرونى بتنفيذه ، وأنا أنفذه وأرى الشرف فى تنفيذه ! (تصفيق حاد)

يمكن لكاتب فى جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول . يستطيع أن يكتب ما يجعله أشد وطنية منى ومنكم ! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده ، وإنما يطلب بما وراء السودان ! بل بقطعة من أوروبا أيضا ! ... يمكنه أن يقول ذلك ، لأنه غير مسئول ! ... ولكن نائبا فى مجلس النواب المصرى ، يدعو الى أمر ، ويحمل إخوانه

عليه، يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه إذا قبلوه ، وإذا كان في رأيه خطر على البلاد، كان هو وإخوانه مصدر ذلك الخطر، وعليهم تقع نتائجه .

أشير بعد هذا الى قانون التعويضات :

استنكرت أنا وزملائي قانون التعويضات ، ولا زلت الى الآن أستنكره (تصفيق) .

لم تكتف الوزارة السابقة بأن جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا ! فهل يمكننا أن ننقض معاهدة ، بمجرد أن زغلولا تسلم الحكومة ، وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ينفذ هذه المعاهدة !

هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا في الحال أنذر الدولة الانجليزية به ؟

لقد بحثت أنا وزملائي الأمر كما ينبغي ، وحفظنا فيه حقوق البلاد . قلنا ان الوزارة الحالية لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرهقا للخرينة ، مخالفا للدستور ، ولكن ، اجتنابا لسوء التفاهم ، تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها في مناقشة هذا القانون في المفاوضات المقبلة (تصفيق) .

هذا ما استطعنا فعله ، وقد قمنا به قبل أن يطلبه منا طالب ، لأننا استنكرناه ونستنكره .

وهناك ظرف آخر ، يمكن أن يكون في مصلحتي أن أبوح به ، ولكن اعلانه ليس في مصلحة البلاد ، فأرجئه لوقت آخر . وستعلمون منه أننا حافظنا كل المحافظة على حقوق البلاد .

أبشركم ، أيها السادة ، أن الثقة التي وضعتموها في وأعلتتموها هي في محلها ، وأسأل الله أن يمد في حياتنا جميعا حتى نحصل على حقوقنا جميعا .
(أصوات : آمين آمين) .



وبعد أن انتهى الرئيس الجليل من خطابه ، أقفل باب المناقشة ، وتقررت الموافقة على مشروع الرد الذي عرضته اللجنة ، موافقة من جميع الأعضاء ، إلا ثلاثة ، هم حضرات : المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك ، ومحمد عبد الجليل أبو سمرة بك ، وعبد الحميد سعيد بك .

ثم وقف الأستاذ وليم مكرم عبيد (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) قائلاً :
 "إن لجنة الرد على خطاب العرش تقترح بهذه المناسبة أن يقام أثر تاريخي لسعد باشا
 داخل البرلمان تخليداً لذكراه ، يقال فيه انه استحق تقدير الأمة وشكر الوطن .
 فمن يوافق على هذا الاقتراح فليقف" . فوقف الأعضاء ، فقال الرئيس الجليل :
 "أنا كلّي شكر لحضراتكم"

وهذا نص الرد الذي عرضته اللجنة ووافق عليه المجلس :

يا صاحب الجلالة

يتشرف مجلس النواب بأن يرفع لجلالتكم أسمى عبارات الولاء لعرشكم ،
 والإخلاص لشخصكم ، ويحمد الله تعالى أن أراد بالأمة خيراً ، فحباها في إبان نهضتها
 ملكاً دستورياً ، يؤيد حريتها ، ويرفع كلمتها ، ويجتهد سالف مجدها . وانه لمن
 بواعث غبطتنا ، وعوامل قوتنا ، أن يتوفر ذلك الاتحاد المقدس الذي لا انفصام
 له بين الأمة والعرش ، والذي لن يزيده الزمن إلا توثقاً ، والحوادث إلا قوة .

ويتقدم المجلس الى جلالتكم بخالص الشكر على ما تفضلتم به من تهنئة نواب
 الأمة بتلك الثقة العظمى ، التي وضعتها البلاد فيهم ، والتي ألفت بها عليهم أمام الله
 وأمام ضمائرهم مسئولية خطيرة ، وواجباً مقدساً ، هو أن يتخيروا أقوم السبل وأحكم
 الوسائل لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق) .

وانه لمن دواعي البشر أن يفتتح عهدنا النيابي ، بخطاب العرش الذي تفضلتم
 فأودعتموه من المبادئ وطرائق الإصلاح ما يتفق مع مطالب الأمة ، ويساعد على
 تحقيق الأمن القومي (تصفيق) . وقد زادنا بشراً وطمأنينة على مصير بلادنا ،
 أن عهدتم جلالتكم بتنفيذ تلك الأغراض النبيلة الى وزارة من صميم الأمة وخيرة
 أبنائها ، يرأسها زعيم نهضتها وقائد فكرتها ، صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا
 زغلول (تصفيق) .

وانا لنبتهل الى الله تعالى أن يحيط بالعناية عرشكم ، وبالأقبال ملككم ، وأن
 يجعل عهدكم عهد يمن وعز وبركة (تصفيق)

المرحوم الصوفاني بك

كان المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك كبيرا في الحزب الوطني ، وكان على رأس نقاب هذا الحزب في المعارضة ؛ وقد كثرت الحوار والجدل بينه وبين الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الدورة البرلمانية . ولهذه المناسبة رأيت أن أقل من مذكراتي هذه الجملة الخاصة به :

الاثنين ٨ يونيه سنة ١٩٢٥

حزن الرئيس حزنا صادقا على المرحوم الصوفاني بك ، وكان نعيه اليه مفاجأة ظاهرة للإعلام . أملى على ، والكدر باد على وجهه ، هذا التلغراف الى ابنه عبدالعزيز الصوفاني بك : ” اشتد أسفى لوفاة والدكم الكريم ، الزميل القديم ؛ فأعزيكم وجميع أفراد بيتكم المجيد أجمل العزاء ، وأرجو للراحل العظيم الرحمة الواسعة ولكم الصبر الجميل “ . وكان ذلك في مساء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ . وفي يوم ٢٦ مايو جاء هذا التلغراف من عبد العزيز الصوفاني بك : ” خففت تعزية دولتكم كثيرا من آلامنا ، وكانت أعظم تسلية لنا في تلك الفاجعة . فنشكر لدولتكم من أعماق قلوبنا وبكل جوارحنا ذلك العطف الأبوي . ونبتهل الى الله بقلوب مفعمة بالأسى أن يقيقكم مصدرا للوفاء ويمتعمكم بالصحة “ .

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم ، زار عبد العزيز الصوفاني بك بيت الأمة ليكرر الشكر بنفسه ، وكان دولة الرئيس خارجا من مكتبه معتزما الركوب للرياضة كعادته ؛ فسار عبد العزيز بك معه من باب المكتب الى باب المنزل ، وكان ملخص الحديث بينهما ما يأتي :

قال الرئيس : ” البقية في حياتكم . لقد تألمت كثيرا لوفاة المرحوم ، فانه كان طيب القلب جدا رغم كل شيء ، وكان لا يتأخر عنا في كل مهمة ؛ رحمه الله رحمة واسعة . وأملى أنك ستسير على سنته واخلاصه ، وفي بيتكم العوض “ .

فأجاب عبد العزيز بك : ” دولتك تعرف مقدار حبه لك . وأرجو الله أن تنزل عندك المكانة التي كان يترها والدنا “ . ثم ترحما على الفقيد طويلا في تأثر شديد .

القوانين التي صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية (١٩١٤ - ١٩٢٤)

(الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب : ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

قدّمت الحكومة في هذه الجلسة مجموعة القوانين التي صدرت منذ وقف الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وقال المغفور له الرئيس في تقديمها الى المجلس كلمته الآتية :

رئيس الوزراء (الرئيس الجليل) — يتشرف رئيس مجلس الوزراء بأن يعرض على مجلس النواب ، طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور ، الأعمال التشريعية التي يمكن اعتبارها من القوانين وكان من الواجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عملا بأحكام المادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، والمادة ٩ من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، ومرافق لهذا المجموعات الرسمية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وهي تحتوي على القوانين المشار اليها ، وتشمل هذه المجموعات أيضا أعمالا تشريعية أخرى ، لا تنطبق عليها النصوص السالفة ، أو يُشك في انطباقها عليها .

غير أن الحكومة رأت من المناسب ، بالنظر الى غموض تلك النصوص ، ألا تتولى اختيار القوانين التي يجب عرضها بدون أن تشرك البرلمان في هذا العمل ، تجنبنا للوقوع في الخطأ . فضلا عن أن للبرلمان الحق المطلق على أى حال في أن يعدل أو يلغى الأعمال التشريعية السابق صدورها ، بالكيفية المبينة في الدستور ، فالعرض بهذه الطريقة قد أملاه علينا روح الاحترام لهيئة البرلمان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لاشك في أن الذي أبداه دولة رئيس الوزراء ، هو العمل بالقانون ، والوفاء المنتظر من حكومة هي أول الحكومات الديمقراطية في البلاد ، لأنها حكومة الشعب . انما مجموعة القوانين التي جاءتنا الحكومة بها مغلفة في محفظة كبيرة ، ولا يعرف منها إلا ما كان له أثر مؤلم في نفوسنا ! فكيف تطلب

منا الحكومة أن ننظر فيها جميعها دفعة واحدة؟ كأنها تريد أن يبقى قائما منها ما لا يمكن أن نطبقه . . . (مقاطعة) هذا رأي ! وبالطبع الحكومة تريد أن تحملنا

رئيس مجلس النواب — القوانين ستحال على اللجان المختصة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ! لا ! انما أقصد أن أقول بأن البرلمان يجب ألا يتحمل مسئولية قوانين قائمة وبعضها مضر، ولا وقت عنده يمكنه من نظرها . وكان أملنا أن الحكومة تبحث هذه القوانين، وتترك الضار منها، وتقدم لنا ما هو ميسور نظره . وكيف يمكن في دورنا هذا أن نبحث كل هذه القوانين، ونبين ما يحسن بقاءه منها، والدستور يجعلها كلها ان لم تقدم لنا في هذا الدور لغوا ؟ !

رئيس مجلس النواب — أتريد رفضها كلها ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ، يا باشا ! لم أفهم جيدا ، وقولي هو أن الحكومة تريد أن تحملنا مسئولية هذه القوانين ، مع أن نظرها كلها في هذا الدور غير ممكن ، فهي تريد أن تجعلنا نحن المسئولين عن بقائها قائمة ، وعما يترتب على ذلك من الأثر السيئ .

الرئيس الجليل — نحن لم نهرب من المسئولية ! بل يجب علينا تقديم هذه القوانين للبرلمان، وإلا صارت لاغية . وقد خفنا إذا نحن اخترنا واحدا منها أن تقولوا: لماذا هذا الاختيار؟ فقدّمنا الكل، فاخترنا المهم، وقدّموه على غيره . وفي المجموعة بعض قوانين قد لا يكون من حقكم نظرها، ولكم أن تفصلوا فيما هو من حقكم، وما ليس من حقكم . ولم أجد غير الصوفاني بك من يشتكى من أن يكون حكما في قضيته ! فهل هو واثق بالحكومة أكثر من ثقته بنفسه ؟ !

احتراما للبرلمان، ومبالغة في هذا الاحترام، أرادت الحكومة أن تشترك مع البرلمان في هذا (تصفيق) . فليأخذ المجلس أى قانون أرادته، وليبحثه، وليقل فيه ما شاء .

عبد اللطيف الصوفاني بك — غرضي هو أن

الرئيس الجليل — المعارضة في هذا ليس لها محل .

عبد اللطيف الصوفاني بك — البرلمان ليس عنده وقت يكفي لكل ذلك .

الرئيس الجليل — وهل استعجلك أحد ؟ أنت غير مقيد بوقت ، فانظر ما شئت ، وما لا يمكنك نظره أجله ، لأن كل قانون يصير لاغيا ، اذا لم يقدم للبرلمان في هذا الدور .

عبد اللطيف الصوفاني بك — بعض هذه القوانين ، إلغاؤها أفيد من وجودها .

الرئيس الجليل — هذه معارضة غير مفهومة !

.....

ابراهيم غزالي بك — أشكر دولة رئيس الوزراء على عرض هذه القوانين ، واحترامه لرأى المجلس . ولكنى أود أن يبين لنا دولته هذه القوانين التى قال عنها انها من قسمين ، لأن التنوير عند العرض يفيد فى الحكم .

الرئيس الجليل — قد جعلناكم أنتم القضاة .

*
*
*

ثم عُرِضت اقتراحات كثيرة وافقت أغلبية المجلس على أحدها ، وهو يقضى بأن يعرض مكتب المجلس القوانين الواردة واحدا بعد واحد ، مبينا رؤوس موضوعاتها ، ليحيلها المجلس على اللجان المختصة . ومقدم هذا الاقتراح هو حضرة النائب المحترم (أحمد محمد خشبة بك) .

الرئيس يستأذن من المجلس فى التغيب

(الجلسة الرابعة عشرة : ٦ أبريل سنة ١٩٢٤)

قال رحمه الله ، مخاطبا أعضاء مجلس النواب :

أريد أن أستودعكم الله ، وأن أستأذنكم فى التغيب عنكم مدة أسبوع ، لأنى تعب ، وقد أشار على أطبائى بالراحة هذه المدة ، فجئت لأستأذنكم فى ذلك ، وأشكركم .
(أصوات : شفاك الله) .

شكر للرئيس الجليل

قصد الرئيس رحمه الله الى مسجد وصيف ليمضى بها أيام الراحة التى استأذن من مجلس النواب فيها .
وأصدر عقب وصوله اليها هذا الشكر الآتى ، وقد نشرته الصحف فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

يقدم سعد زغلول جزيل شكره لحضرات الذين احتفوا بمرور الباحة فى طريقها
الى مسجد وصيف ، ولحضرات الذين تكبدوا المشاق لزيارته ، ويعتذر لهم عن عدم
استطاعته مقابلتهم تنفيذاً لأمر الطبيب ، ويرجو من حضرات الذين يريدون زيارته
ألا يحملوا أنفسهم مؤوتها ، وأن يقبلوا شكره دونها ، ويسأل الله أن يبارك فى الجميع ،
وأن يحقق أمانهم .

بين وكيلى مجلس الشيوخ

والرئيس الجليل

على أثر ظهور نتيجة الانتخابات فى مجلس الشيوخ لوكلى المجلس ، ولتغيب الرئيس الجليل سعد زغلول باشا
فى مسجد وصيف ، أرسل وكيلا المجلس المنتخبان حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وحضرة
صاحب العزة محمد علوى الجزاوبك اليه رحمه الله التفراف الآتى :

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا بمسجد وصيف :

بمناسبة انتخابنا وكيلى لمجلس الشيوخ ، نقدم لدولتكم جميل التحية ، ونتمنى لكم
دوام الصحة ، لتقوموا بمداومة عملكم المجيد فى حياتنا الدستورية ، وإتمام مجهوداتكم
الجليلة فى خدمة القضية المصرية . ولنا الشرف أن نعلن بهذه المناسبة تأييد ثقتنا
بكم ، ونعمل على تأييدكم لتحقيق الاستقلال التام ٥

أحمد زكى أبو السعود محمد علوى الجزار

فورد على كل من حضرتيهما الرد الآتى :

سرنى انتخابكم وكيلا لمجلس الشيوخ ، فأهنتكم بهذه الثقة الغالية ، وأرجو أن
يحقق المجلس بمعونتكم أملى وأمل الأمة فيه ٥

سعد زغلول

تأليف الهيئة الوفدية

١ - في مجلس النواب

اجتمعت الآراء على أن تنظيم النواب والشيوخ الوفديين في هيئة تجمع كلتهم ، واجب ضرورى تدعو المصلحة العامة اليه . فقام بالدعوة الى هذا العمل الجليل في مجلس النواب حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد المصرى ، فأعد لفريق كبير من زملائه النواب مأدبة أقامها بينه في مساء السبت ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، ليتبادلوا الآراء في وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ، فلبوا دعوته في موعدها ، وبينهم الرئيس الجليل والوزراء . ثم ألقى سعادته الكلمة الآتية :

كلمة حمد الباسل باشا

زملائي المحترمين :

اسمحوا لى بأن أشكركم أعظم الشكر لتبلييتكم دعوتى ، وليسمح لى رئيسنا الجليل بأن أشكره لحضوره اجتماعنا هذه الليلة . إنكم أبها الإخوان لستم الآن فى بيتى ، وإنما أنتم فى بيت سعد ، فانه اذا كان بيت سعد بيت الأمة فان كل بيوت الأمة بيوت لسعد (تصفيق) .

لقد كانت علينا أيها الإخوان ، ونحن وفد ، مسئولية كبيرة ، فالآن وقد صرنا وفدا كبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم . ولا بد أنكم توافقوننى على أننا ما زلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا حينئذ أن نتفاهم ونتكاتف على نصرة رئيسنا ورئيس مصر ، أى على نصرة المبادئ الوطنية (تصفيق) .

وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . إننا كلنا على مبدأ واحد ، ونسعى لغاية واحدة ، ولا ينقصنا إلا شىء واحد ، وهو النظام . فلنضع فى هذه الليلة هذا النظام . وأدعو الله بعد ذلك أن يؤيد رئيسنا بالحن ، وأن يجعل تضامنا مستمرا (تصفيق طويل) .

وحينئذ وقف الأستاذ على أفندى نجيب وقال "ان الوفد يُعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، بان كان قد أعد مشروع نظام فيعرضه علينا الآن" .

تأليف الهيئة الوفدية

١ - في مجلس النواب

اجتمعت الآراء على أن تنظيم النواب والشيوخ الوفديين في هيئة تجمع كلمتهم ، واجب ضرورى تدعو المصلحة العامة اليه . فقام بالدعوة الى هذا العمل الجليل فى مجلس النواب حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد المصرى ، فأعد لفريق كبير من زملائه النواب مأدبة أقامها بينه فى مساء السبت ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، ليتبادلوا الآراء فى وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ، فلبوا دعوته فى موعدها ، وبينهم الرئيس الجليل والوزراء . ثم ألقى سعادته الكلمة الآتية :

كلمة حمد الباسل باشا

زملائي المحترمين :

اسمحوا لى بأن أشكركم أعظم الشكر لتبليتكم دعوتى ، وليسمح لى رئيسنا الجليل بأن أشكره لحضوره اجتماعنا هذه الليلة . إنكم أبها الإخوان لستم الآن فى بيتى ، وإنما أنتم فى بيت سعد ، فانه اذا كان بيت سعد بيت الأمة فان كل بيوت الأمة بيوت لسعد (تصفيق) .

لقد كانت علينا أيها الإخوان ، ونحن وفد ، مسئولية كبيرة ، فالآن وقد صرنا وفدا كبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم . ولا بد أنكم توافقوننى على أننا ما زلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا حينئذ أن نتفاهم ونتكاتف على نصرة رئيسنا ورئيس مصر ، أى على نصرة المبادئ الوطنية (تصفيق) .

وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . إننا كلنا على مبدأ واحد ، ونسعى لغاية واحدة ، ولا ينقصنا إلا شىء واحد ، وهو النظام . فلنضع فى هذه الليلة هذا النظام . وأدعو الله بعد ذلك أن يؤيد رئيسنا بالحق ، وأن يجعل تضامنا مستمرا (تصفيق طويل) .

وحينئذ وقف الأستاذ على أفندى نجيب وقال "ان الوفد يُعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، بان كان قد أعد مشروع نظام فيعرضه علينا الآن" .

فوقف الأستاذ مكرم عبيد وقال : "نعم ان هناك مشروعا" ، وأخذ يتلو على الحاضرين هذا المشروع ، ليقروا ما يقترونه ، ويعتدلوا ما يريدون تعديله فيه . فبعد مناقشات صادق الحاضرون ، الذين اعتبروا جمعية عمومية ، على قواعد أساسية عامة ، توضع على أساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية للهيئة .

وتقضى هذه القواعد الأساسية ، بأن يطلق على الوفدين اسم (هيئة الوفدين) ، تحت رئاسة الرئيس الجليل سعد باشا . وقد اقترح بعض النواب أن يكون اسمها (حزب الوفد) ، فأوضح الأستاذ مكرم أن هذا لا يطابق المراد تماما ، وذلك أن الوفدين اعتبروا دائما أنهم هم الممثلون للأمة ، وأن من عداهم أفراد قليلون ، وقد أقرت الأمة دائما هذا الاعتبار . ولذلك فضل الذين وضعوا كلمة (هيئة الوفدين) هذه الكلمة على كلمة (حزب) لأنها تعطى المعنى المطلوب ، فوافق الحاضرون على ذلك بالإجماع .

ومن هذه القواعد الأساسية أيضا أن ينشأ لهيئة الوفدين ناد يسمى (النابى السعدى) ، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء فى مجلس النواب ، وثانيا من ممثلين للإداريات تنتخبهم الجمعية العمومية ، ويكون عددهم على قاعدة نائب واحد لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائبا فأقل ، ونائبين لكل مديرية يزيد عدد نوابها على ذلك . وتجتمع هذه اللجنة كل أسبوع مرة . وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة ، فلا يحق لهم أن يخالفوها . ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للمجلس ، فتتصرف فيها وتقرها قبل تقديمها .

وفي أثناء المناقشة في هذه القواعد وقف الرئيس الجليل سعد باشا ، وألقى الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

حضرات النواب :

أنا أوافق على ما اقترح عليكم الليلة ، أى على أن تضعوا نظاما تسير عليه الأغلبية التى تستند اليها الحكومة فى مجلسكم ، فلقد هال خصومكم أن يقوم هذا النظام ، لأنهم ليسوا أصحاب مبادئ يروجونها ، بل هم أصحاب مصالح خاصة يعملون لنيلها ، وقد تلمسوا كل باب يلجونه اليكم لينفروكم من هذه الدعوة ، فقالوا ان هذا لا يتفق مع حرية الرأى ، وان هذا تحكم فى إرادتكم !! يريدون بذلك أن يصرفوكم عن المبدأ الذى ارتضيتموه لأنفسكم ، وقبلتموه شعارا لكم ! على أنه كيف لا يتفق النظام مع الحرية ، والأصل أنه لا حرية بلا نظام ، ولا نظام بلا حرية !! والنظام يتطلب من كل منكم أن يتزل عن جزء يسير من حريته ، حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها . والحرية متوافرة من قبل ، فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها ، واختيار النظام الذى تسرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم ، وأتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ، ليتمكن أن يكون سير الحكومة منظما .

لقد زرت البلاد فوجدت أن الأهالى غير راضين عن عدم تنظيم هيئتكم فى المجلس ، وأنا أصر على ضرورة تنظيم هيئتكم ، لأن الحكومة أيضا يجب أن تشعر بقوة الهيئة التى تسندها ، خصوصا أننا قادمون على مفاوضات يحاول المعارضون بكل الوسائل أن يفسدوا جزؤها ويعكروا عليها ، وهى مفاوضات ندخلها لتحقيق أمانى البلاد ، أى استقلال مصر والسودان . فسواء وفقنا أم لم نوفق ، فسنخرج منها كما دخلناها أعزة كراما .

ان المفاوضات ما هى إلا محادثات ، وأنا مستعد لأن أتحدث مع أى كان فى شئون مصر ، فتنظيمكم يقضى على خصومكم وخصوم البلاد فى الداخل والخارج .

* *

وما أتم الرئيس رحمه الله كلمته حتى دوى المكان بالتصفيق ، ثم صادق المجتمعون على تلك القواعد التي ذكرناها ، على أن تكون كما قلنا قواعد أساسية تبنى عليها اللائحة الداخلية للهيئة . وتنفيذا لذلك شرع الحاضرون في انتخاب ممثلي المديريات لتكملة تأليف اللجنة التنفيذية .

* *

٢ - في مجلس الشيوخ

وقام بالدعوة الى الغرض نفسه في مجلس الشيوخ حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكيل المجلس وعضو الوفد المصرى ، فأعد لزملائه الشيوخ مأدبة أقامها في ردهة مجلس النواب الكبرى مساء الأربعاء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ، وبعد أن اكتمل جمعهم وبينهم الرئيس الجليل والوزراء ، ألقى حضرة الداعى كلمته الآتية :

خطبة علوى الجزار بك

أيها الزعيم الجليل ، أصحاب الدولة والمعالى ، أيها السادة :

قبلتم دعوتى ، فلكم على فضل المحسنين ، ومنة المتفضلين . وما جمعنا إلا أكرم ما ننوى من جلائل الأعمال ؛ فان شكرتكم على تلبية الدعوة فإنى سأحمد لكم مغبة تمحيصكم لهذه النية ، فيجربى الخير على يديكم ، وتزداد المنى في جهادكم .

أيها السادة : لقد دخلنا البرلمان على خير مبادئ هام بها المصريون ، ووطنوا النفس على تحقيقها ، فكان علينا أن نكون قوى متضافرة متساندة منظمة ، إن أصدر واحد منها رأيا فعن بحث ناضج وفكر متداول . وليس في الدنيا عمل ينال الفوز والنجاح حتى يكون النظام والتساند والتعاون أساسا له ؛ وما خير وسيلة لهذا التعاون إلا أن نكون هيئة واضحة الخطى ، هيئة لا يكون كل أمرى فيها شيعة نفسه وعنوان حزبه ، وإلا تفرقنا شيعا وأحزابا .

علينا أن نجتمع خارج البرلمان في أوقات الفراغ والإجازات ، نتداول رأى ، ويستئنس بعضنا بفكر بعض ؛ فما تحضه البحث وأقره الحق كنا جميعا نصراه

وأعوانه ، وما زيفه الرأي نبذناه وأعرضنا عنه ، من غير انفصام لوحدتنا وتفكيك لعروتنا . لا نبغى في عملنا هذا لامرئ أن ينزل عن رأيه ، وإنما نود ألا يرمى عن قوسه حتى يتحقق من إصابة الهدف ، بائقتناسه برأى غيره ، ونطقه عن إرادة زملائه ، وتشاوره معهم من قبل . قد يكون في هذا حدٌ للحرية ، ولكن الحرية المطلقة ليست خيرا ، بل هى شر . أليست البرلمانات واجتماعاتها وأوامرها حداً لحرية الأمة ؟ وإن فى ذلك الخير كله للأمة ؟ نحن جميعا على أمل واحد ورغبة واحدة ، فعلينا أن يكون رأينا عن وحدة مجتمعة ، لا عن آراء متفرقة وشيع متباينة ، فتتعدد لنا مظاهر مختلفة ، قلوبنا تنكرها ، ومبدؤنا يرفضها .

ولقد سبقنا اخواننا فى مجلس النواب فى تكوين هيئتهم الوفدية ، وإنى لأقترح على السادة الأجلاء من أعضاء مجلس الشيوخ أن يحذوا حذو إخوانهم ، فيعمل المجلسان على اتفاق لا اختلاف فيه ، وعلى نظام لا ضلال فى سبيله ، فتزداد بذلك قوة على قوة . فان تفضلتم بقبول اقتراحى ، اخترنا منا من يعمل على تنفيذ الفكرة وتنظيم أساس العمل ، وبذلك تم الوحدة وتنظم الصفوف . وإنى لكم شاكر ولفضلكم ذاكر .

هذا ، وإننا نبتهل جميعا الى الله تعالى أن يديم عز مولانا جلالة الملك ، وأن يجعل عهده على شعبه عهد يمن وسعادة ، كما نضرع اليه أن يوفق زعيم مصر ورمز أمانها فى جهاده ، حتى تنال مصر والسودان على يديه استقلالاً تاماً كاملاً إن شاء الله .

خطبة للرئيس الجليل

وبعد أن انتهى حضرة محمد علوى الجزار بك من كلمته ، تلاه خطباء آخرون تكلموا فى تأييد الفكرة التى اجتمعوا من أجلها . ثم قام بينهم الرئيس الجليل رحمه الله ، فألقى خطبة استغرقت أكثر من ساعة ، قال فيها : ” إن تأليف هيئة فى مجلسكم ، تضارع الهيئة الوفدية التى تألفت فى مجلس النواب ، لا ينافى استقلال مجلسكم ، ولا يمنع أعضاءه من أن يؤدوا الأمانة التى تعلقت فى أعناقهم ، كما هى معلقة فى عنق كل

مصرى ، وهى أمانة السعى للاستقلال التام “ . ثم أبان أن فى تأليف هذه الهيئة معنى كبيرا لظهور الاتحاد ، خصوصا فى الوقت الحاضر الذى يجب أن تجتمع فيه قوى الأمة وتصير كتلة واحدة ، حتى تكون كلمتها نافذة وسعيها مشجعا .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات وعن أساسها ، وكرر ما فاه به أمام مجلس النواب ، من أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه لا يدخل المفاوضات إلا حرا من كل قيد . واستغرب كل الاستغراب من أنصار هذا التصريح الذين كانوا يجذبونه صباح مساء ، كيف انقلبوا يبدون الخشية من الدخول فى المفاوضات على أساسه ، ويشككون الناس فى نيات المفاوضين ، ويوهمون أنهم اذا دخلوها إنما يدخلونها على أساس هذا التصريح ! ! واتخذ الرئيس هذا الانقلاب دليلا على كذبهم فى الماضى بالنسبة لمدح هذا التصريح ، وفى الحاضر بالنسبة لقصد المفاوضين الدخول فى المفاوضات على أساسه . وأبان أن الخطر إنما هو فى قبول احتفاظ إنجلترا بالنقط الأربع المبينة فى التصريح المذكور ، وبحق التصرف فيها بالطريقة المطلقة حتى يتم الاتفاق ، لأن قبول الأمة المصرية لهذا الاحتفاظ يصحح مركز إنجلترا فى مصر ، ويجعل لها حقا فى التصرف فى هذه النقط لم يكن لها من قبل . والتوقيت بحصول الاتفاق يساوى التأيد ، لأن الاتفاق لا يكون إلا بين إرادتين : إرادة مصر وإرادة إنجلترا ، وقد لا تريد إنجلترا أن تتفق على ما يكون فيه منفعة لمصر . ويين أن الوزارة الحالية ليست مسئولة عن حالة السودان ، ولا عن كل أثر من آثار السياسات الماضية . وقال ان الوزارة الحالية لا يصح أن تسأل الا عن عملها ، وهى لاتعمل الا ما فيه خير للبلاد .

شكر الرئيس فى عيد الفطر

(١٣٤٢ - ١٩٢٤)

سعد زغلول يشكر جميل الشكر حضرات الذين تفضلوا بالحضور لديه أو بإرسال الرسائل اليه ، مهتئين بعيد الفطر المبارك ، أعاده الله على حضراتهم وعلى سائر الأمة المصرية بالنجاح الباهر والخير الوافر .

في المفاوضات بين مصر وإنجلترا

(الجلسة الخامسة والعشرون لمجلس النواب : ١٠ مايو سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة استجواب بخصوص المفاوضات موجه من المرحوم السيد فوده بك الى رئيس الحكومة ، وبعد أن ألقى الرئيس الجليل جوابه عنه جرت مناقشة بينه رحمه الله وبين بعض الأعضاء المحترمين . ونحن ننقل فيما يلي نص الاستجواب فالجواب فاتبهما من مناقشة :

السيد فوده بك — لا يخفى على دولة رئيس الحكومة أن تركيا قد تنازلت عن السيادة التي كانت لها على مصر ، وبذلك أصبحت دولة ذات سيادة في الداخل والخارج ، طبقا لقواعد القانون الدولي . وقد اعترفت إنجلترا بذلك الاستقلال ، وكذلك دول أوربا . فاذا كان الأمر كما ذكر ، فلائى سبب لم تخرج الجيوش الانجليزية من أرض مصر والسودان لغاية الآن ، مع أن إنجلترا وعدت مرارا بجلاء جنودها متى استتب الأمن ، والله الحمد الأمن مستتب ، والأمة المصرية السودانية هادئة مطمئنة ؟

هل توجد حقيقة مبادئ مفاوضة بين دولة الرئيس وحكومة إنجلترا بخصوص جلاء الجنود الانجليزية عن أرض مصر والسودان ؟ فاذا كان الأمر كذلك ، فهل لإنجلترا مطالب من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ؟ وهل يمكن دولة رئيس الحكومة أن يقول لنا ما نوع هذه المطالب ، حتى يتحقق المجلس من أنها لا تمس استقلال البلاد في الداخل والخارج ؟ وعلى هذا أطلب من دولة الرئيس أن يبين خطة الحكومة نحو المفاوضات ، حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من أمرها .

الرئيس الجليل — ليسمح لى حضرة العضو المستجوب أن أشك كثيرا في أن يكون هذا استجوابا ، لأن الاستجواب يرمى في الحقيقة الى نوع من الاتهام ، أعنى أنه عبارة عن تحريك مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب . وما أظن أن هذا الاستجواب ينطبق على حقيقة ما يقصد منه ! ومع هذا أجازى حضرة العضو في اعتباره استجوابا ، وأجيب :

يقول حضرته : بما أن مصر صارت دولة مستقلة ، فما هو السبب في بقاء العساكر الانجليزية ؟ ! وأنا أيضا لا أفهم معنى لذلك ! لأننى أرى أن هناك تناقضا بين الاستقلال ووجود الاحتلال ! إذن فالسبب غير مفهوم ! وهذا جوابى عن السؤال الأول !

أما الجواب عن الجزء الثانى ، الخالص بوجود مبادئ مفاوضة ، فبالسلب . وبناء على ذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب ، لأنه مبنى على أن يكون الجواب عن القسم الثانى بالايجاب .

أما طلب إيضاح عن خطة الوزارة في المفاوضات ، فأقول ان خطة الوزارة مبنية بكل وضوح في بيانها الوزارى الذى نشر على الأمة ، وفيما أظن أنه حاز استحسان الأمة جميعا ، كما أن المفاوضة لها غاية معينة تعيينا تاما في خطاب العرش الذى صدقتم عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن ما يمكن أن تؤدى اليه المفاوضات سيعرض على البرلمان ، وله حينئذ الرأى الأعلى في أن يقره أولا يقره .

ولا أرى هناك فائدة لبيان أزيد من ذلك ، لأن مبدأ الوزارة معلوم ، وهو مبدأكم جميعا : السعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولا يختلف في ذلك اثنان ، وغاية المفاوضة هي تحقيق هذا المبدأ . وأزيد على ذلك أننا لا ندرى الى الآن ما اذا كنا سندخل في مفاوضات أم لا ؟ لذلك أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه .

السيد فوده بك — أشكر دولة الرئيس ، وأرجوه اذا ما عولت الحكومة على الدخول في المفاوضات أن تحيط المجلس بذلك وبالأساس الذى تدخل عليه .

الرئيس الجليل — اذا أرادت الحكومة أن تدخل في مفاوضات ، فإنها ستخبركم ، ولكنها لا تخبركم بأكثر مما قلته الآن .

السيد فوده بك — ولكننا قرأنا في الجرائد...

الرئيس الجليل — لا تصدق ما تقرؤه في الجرائد، وصدق ما أقوله لك !
(تصفيق)

السيد فوده بك — قرأنا في الصحف أن انجلترا لا تدخل في المفاوضة إلا على أساس تصريح ٢٨ فبراير (ضجيج) .

الرئيس الجليل — لا محل لسوء الظن ، فكلنا وطنيون ؛ وعلى أى مبدأ انتُخبت ؟

السيد فوده بك — على مبدأ دولتكم (تصفيق طويل) .

الرئيس الجليل — اذن اتهمنا .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — هل تنوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء في المفاوضة ؟ وهل وجود الجنود البريطانية في أية بقعة من وادي النيل لا يتنافى مع الاستقلال ؟

الرئيس الجليل — هل هذا استجواب جديد ؟ !

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — أريد استفسارا بناء على استجواب السيد فوده بك .

الرئيس الجليل — نحن متفقون على أن هذا تناقض ، وأنه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — وبرنامج المفاوضات ؟ !

الرئيس الجليل — أريد أن أفهم معنى هذا ! وهل تقصد به : من أى طريق نذهب الى لوندرة ؟ من طريق باريس أم من طريق آخر ؟

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — ان هناك مسائل جدية يريد الانجليز الاحتفاظ بها ، كنقطة عسكرية على قناة السويس للحفاظ على طرق المواصلات (مقاطعة وضجيج) .

أرجو من المجلس أن يسمح لي بالكلام، لأن هناك مسائل هامة تتناهى مع الاستقلال، وانجلترا تريد أن تتفاوض معنا على أساسها. لذلك نريد أن نعرف اذا كانت الحكومة ستعرض على البرلمان برنامج المفاوضة أم لا (مقاطعة).

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد أن ما أثار الكلام فيما يتعلق بالمفاوضات المنتظرة — مع احتفاظى برأى بشأن المفاوضات أصلا عند سnoch الفرصة — هو ما نقله البرق الينا من التصريحات الصادرة من مصادر رسمية : كتصريح المستر مكدونالد أخيرا فى البرلمان البريطانى، الذى قال انه يتمسك بالسياسة التى أقرها البرلمان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢، وهى الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير. نعم لهم أن يقولوا ما شاؤا، ولنا أن نقول ما نشاء. فلا حرج علينا اذا أزلنا من نفوسنا ومن نفس من يتأثر بمثل هذا التصريح ما علق بها. لهذا أرجو دولة الرئيس أن يصرح بأن المفاوضة المقبلة لا تكون على هذا الأساس (مقاطعة).

اخوانى : نحن أولى الناس بالحدز، وأكثرهم حاجة الى الايضاح.

الرئيس الجليل — قل ما تشاء وأنا أريحك.

عبد اللطيف الصوفانى بك — أرجو أن يصرح دولة الرئيس بأننا لسنا ملزمين بتصريح ٢٨ فبراير، وأن أساس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان.

الرئيس الجليل — وهل اذا أجبتك لذلك ترضى بالمفاوضة؟ (ضحك).

عبد اللطيف الصوفانى بك — أرجو ألا تشترط على.

الرئيس الجليل — قال رئيس الوفد المصرى انه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير، ويقول رئيس الوفد المصرى ورئيس الحكومة الحالية انه يستنكر هذا التصريح.

(هتاف وتصفيق طويل).

فليصفق الصوفانى بك أيضا وليترك سوء الظن.

الصوفانى بك — أصفق اذا كانت المفاوضات طبقا لمبدئى ، وهو الجلاء قبل المفاوضات .

الرئيس الجليل — واذا ما دخلت الوزارة الحالية فى المفاوضات ، فلا تدخلها مطلقا إلا حرة من كل قيد .

الصوفانى بك — حتى من التحفظات ؟

الرئيس الجليل — أقول لا تدخلها إلا حرة من كل قيد ، وإلا مستنكرة محتجة على أن لانجلترا حقا فى الاحتفاظ بالنقط الأربع .

اخوانى ! نحن كلنا هنا وطنيون ، ولنا قصد واحد كما قلت فى بيان الوزارة وكما جاء فى خطاب العرش . وهذه مأموريته التى عاهدت الأمة عليها ، وهى السعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق طويل) .

لا أدرى ماذا يراد منى ؟ هل يراد أن أقول كل يوم ، وأصبح كل صباح ومساء ، انى أنكر تصريح ٢٨ فبراير ؟ يحسن بنا أن نسير بثقة تامة ، لأنكم انما تثقون بشخص وقف حياته على خدمتكم (تصفيق) .

عبد الرحمن الرافعى بك — أرجو من دولة الرئيس الجليل أن يعتقد تمام الاعتقاد أن كل سؤال أو استجواب ، يوجه الى الوزارة عن المفاوضات أو غيرها ، لا يدل على الشك أو عدم الثقة بالوزارة . انما الغرض من ذلك أن نستثير فيما يتعلق بالمسائل العامة التى تشغل بالنا ، وعلى الأخص اذا أُلقيت فى مجلس العموم البريطانى تصريحات تتعلق بالمسألة المصرية وبالمفاوضات ، لأنه لا يجوز أن تلقى هذه التصريحات فى برلمان إنجلترا ونمر عليها ساكنين ، بل يجب أن يكون لها صدى فى مجلسنا ، حتى تشعر الحكومة الانجليزية والجمهور البريطانى أننا نتمسك بحقوقنا .

ومن غرائب الصدف أنه بعد أن تقدم هذا الاستجواب بمدة طويلة ، أُلقيت فى ٨ مايو سنة ١٩٢٤ تصريحات فى مجلس العموم البريطانى ، فاه بها رئيس الوزارة الانجليزية ، وقال صراحة ان المفاوضات التى ستجرى بين الحكومتين الانجليزية

والمصرية ستكون قائمة على السياسة التي أقرها البرلمان الانجليزي في ١٤ مارس
سنة ١٩٢٢

سادتي : لا يصح مطلقا أن نسكت على هذه التصريحات ، لأننا اذا رجعنا الى
السياسة التي أشار اليها رئيس الوزارة الانجليزية نجدها قائمة على تصريح ٢٨ فبراير .
فالحكومة الانجليزية قد دعت الحكومة المصرية رسميا للمفاوضة ، وتلغراف رئيس
الوزارة الانجليزية الذي تلاه دولة الرئيس الجليل يوم افتتاح البرلمان هو دعوة صريحة
للمفاوضة . فهذه الدعوة مقيدة بشروط ، وهذه الشروط هي تصريح ٢٨ فبراير .
فمطلوب منا أن نقول ان كنا نقبل هذه الدعوة أم لا .

يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كل المفاوضات التي دارت بين مصر وانجلترا
كانت كلها بناء على دعوة من الحكومة الانجليزية : إذ المفاوضات الأولى مع
الوفد المصري كانت بناء على دعوة من المستر هرست ، وكذلك المفاوضات الثانية
مع الوفد الرسمي كانت بناء على خطاب ورد على جلالة الملك ، والمفاوضات الأخيرة
تطلبها أيضا انجلترا . فاذا ما قبلنا هذه الدعوة ، نكون قد قبلنا ضمنا الشروط التي
يشرطها صاحب الدعوة . لهذا أرجو بكل اخلاص وصدق أن تنتهز هذه الفرصة ،
فنجيب على تصريحات رئيس الحكومة الانجليزية ، حتى تنقل الأسلاك البرقية الى
جميع الأنحاء أن تلك التصريحات تقابلها مصر بالرفض التام .

واسمحوا لي أن أقول لحضراتكم ان تصريحات المستر مكدونالد الأخيرة قاسية
وشديدة جدا ! واذا قارنا بينها وبين التلغراف الذي أرسله المستر ماكدونالد لدولة
الرئيس نجد أن تصريحه الأخير أشد دلالة على سوء نية الحكومة الانجليزية ، لأنه
حينما يقول ان المفاوضة القادمة ستكون على أساس السياسة التي تقررت في ١٤ مارس
سنة ١٩٢٢ ، فمعنى ذلك أن الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح
٢٨ فبراير . لذلك يجب على البرلمان المصري أن يعرب عن رأيه صراحة ، وإلا عُدَّ
سكوته اقرارا ضمنا بقبول التحفظات الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة
بهذه التحفظات .

الرئيس الجليل — أظن بعد الكلام الذى ألقته على حضراتكم أنه لا داعى ولا اقتضاء للمناقشة ، لأننى كنت صريحا جدا . وإنى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى ، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد الى : فاذا كانت الدعوة مطلقة ، وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد ، دخلتها . ولغاية الآن لم أتقبل دعوة تفيد التقييد ، وإنما الذى تقبلته دعوة غير مقيدة ؛ فيصح لى أن أقول انى اذا قبلت الدخول فى المفاوضات انما أدخل فيها حرا من كل قيد . اذا تكلم رئيس الحكومة الانجليزية بأن المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، فلا يقيدنى هذا اذا كانت دعوته لا تشمل هذا القيد . فأرجو حضراتكم تثقوا كل الثقة بما أبديته من أنى لا أدخل فى المفاوضة إلا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وإن لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها ، ولا أقرب منها ، بل لا أبقى فى الحكومة أيضا .

فهل أنتم موافقون على هذه السياسة ؟ (تصفيق جاد متكرر) .

السكرتيرية النيابية — ورد من حضرة حامد افندى الشواربى الاقتراح الآتى ، وهو :

”بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء ، يعلن المجلس عظيم ثقته بالحكومة ، وموافقة التامة على سياستها ، ويقرر الانتقال الى نظر غير ذلك من الأعمال“ .

رئيس الجلسة — الغير موافق على هذا الاقتراح يقف .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أثق بالوزارة ، وأرفض المفاوضات قبل الجلاء .

عبد الرحمن الرافعى بك — مع ثقى بالوزارة تمام الثقة ، أرفض دعوة المفاوضات على الأساس الذى بينه رئيس الحكومة الانجليزية .

الرئيس الجليل — اذن اثنان .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — اذن المجلس وثق بالإجماع .

كلمة للرئيس الحليل

في حفلة الصيادلة

أقامت نقابة الصيادلة في يوم الخميس ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم لحصرة محمد بك عبد اللطيف عضو مجلس الشيوخ ، فخطب فيها خطبائهم ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله كلمته الآتية :

أيها السادة :

أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم إياي الى هذه الحفلة الزاهرة ، كما أبدى اغتباطي باتحادكم وباجتماعكم على رفع شأنكم ، وعلى البحث عما يضمن لهيئتكم مستقبلا سعيدا . وأرجو أن تهتم كل طائفة من طوائف القطر المصري اهتمامكم ، حتى يكون من وراء اهتمام كل منا اهتمام واحد : هو السعي لخدمة البلاد (تصفيق) . لست طبيبا حتى أعرف الطب ، ولست صيدليا حتى أدعى معرفة فضل الفن ، ولكني مريض ! (أصوات : شفاك الله) ، والمرضى أعرف الناس بفضل الأطباء والصيادلة ، فأنا أعرف فضلهم . لذا أجد من نفسي ، من حالي ، باعثا قويا يبعثني على أن أساعد الأطباء في طبهم ، والصيادلة في فنهم .

انني سمعت من خطبائكم أن هناك لجانا مؤلفة في الحكومة تبحث القوانين المتعلقة بكم ، وما هي إلا فترة من الزمن حتى تقدم تلك القوانين الى البرلمان لينظر فيها . وانني أعدكم أنا وزملائي ألا ندخرو سعا في تأييد كل قانون يضمن لكم حقوقكم (أصوات : ليحيي سعد باشا نصير العدل) .

ان سعدا يفتخر بأنه نصير كل طلب عادل (أصوات : ليحيي سعد باشا نصير الحق) . أرجو من الله أن يطيل أعمارنا كلنا حتى نمتنع بما وعدنا به مندوبكم الآن . انني لا يمكنني أن أعد بتأييد التفاصيل في قانونكم ، لأنني لست اختصاصيا ، ولكنني أعدكم ، أعدكم بتعصيد ما تجمع عليه طمة العارفين منكم ، والعارفين من

المشرفين على تصحيح هذا القانون . وسيكون لرأى نائبكم حضرة محمد عبد اللطيف بك شأن كبير في البرلمان ، فأوجه اليه أنظاركم من الآن ، لتساعدوه على اقتراحاتكم وتقديم البراهين ؛ وما علينا نحن إلا اتباعه في ما يطلب ويقدم .

واننى أود من صميم فؤادى أن تعمل كل طائفة دون أن يعتدى الغير على اختصاصها (تصفيق) .

هناك أناس لا يقفون عند حدهم : فأنا مريض والناس كلهم أطباء ! هنالك المجربون وغير المجربين ! وربما كان هذا ما يشكو منه الأطباء .

أعرف كثيرين من الناس لا يقفون عند اختصاصهم : فأرى المهندس يدعى معرفة القانون ! والقانونى معرفة الهندسة ! لذلك أرغب فى أن يقتصر كل منا على اختصاصه .

أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى للحضور الى حفلتكم ، وأرجو أن يمد فى حياتى حتى أنفذ ما وعدتكم به .

الجيش والسودان في مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والعشرون : ١٧ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الجلسة ، نائبا عن وزير الحربية ، عن أسئلة وجهها أحد النواب الى معاليه . وهذا هو نص الأسئلة والجواب عنها :

الرئيس الجليل — وجه حضرة النائب المحترم حسن عبد الرحمن افندى أسئلة لمعالي وزير الحربية هذا نصها :

- (١) ما عدد الجيش المصرى العامل الآن ؟ وما هى وحداته ؟
- (٢) ما هو العدد المعسكر منه فى مصر ؟ وما هو العدد المعسكر منه فى السودان ؟
- (٣) هل سردار الجيش المصرى موظف مصرى ؟ وهل هو مرءوس لوزير الحربية ، ومسئول أمامه عن أعماله ، ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبا من خزانة مصر ؟
- (٤) ألا يرى معالى الوزير أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتماشى مع روح استقلالها ، أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؟

السؤالان الأول والثانى : سبق أن أجاب عنهما معالى وزير الحربية بجلسة

١٢ مايو .

أما السؤال الثالث فجوابه : نعم أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، ومرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزانة المصرية .

والسؤال الرابع جوابه : نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ! ويجب علينا أن نمحوه . كما أن إقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؛ وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن نتخذ الوسائل لإزالة ذلك (تصفيق) .

حسن عبد الرحمن افندى — انى مع ارتياحى العظيم لاجابة صاحب الدولة الرئيس الجليل ، يخيل الى أن القوة الغاصبة والضعف الذى استولى على نفوس الحكام السابقين هما اللذان سلبانا مزايا هذا المركز الذى ترى فيه مصر رمز استقلالها وعنوان سيادتها على جيشها . نعم يخيل الى أن الغاصب عندما عقد الاتفاقية المشنومة — اتفاقية سنة ١٨٩٩ — وضع فى المادة الثالثة منها ذلك النص الذى يفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بالحاكم العام .

رئيس الجلسة — هذه خطبة يا حضرة العضو !

حسن عبد الرحمن افندى — انى أريد أن أقول ان هذه حالة محزنة ، وأرجو الحكومة الحاضرة التى تمثل الشعب أن تعين للجيش رئيسا مصرية . وعلى كل حال فإنى مغتبط بجواب دولة الرئيس ، ونأمل أن ننال آمالنا القومية على يد الوزارة التى تحس بإحساسنا وتشعر بشعورنا .

الرئيس الجليل — كلنا ولا شك متألمون ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصرية . هذه أمانيتنا وهذا ما نسعى اليه (تصفيق) .

حديث للرئيس الجليل

المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان

دار حديث في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بين الرئيس الجليل سعد باشا رحمه الله ومكاتب جريدة التيمس في القاهرة، نشر فيما يلي ترجمته الرسمية . قال المكاتب :

تشرفت في صباح هذا اليوم بمقابلة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فلاقاني بما هو معروف عن دولته من الرقة وحسن المجاملة . وكان يبدو على محياه ما يدل على أنه شاعر بعظم المسئولية الملقاة على عاتقه ، ولكن لم يطل بنا الحديث حتى تجلت الصفات التي امتاز بها الزعيم المصري ، من سرعة الخاطر وحدة الذكاء .

بدأته بالسؤال عن صحته ، فأجاب بأنه مرتاح لانتقضاء فصل الشتاء ، وأنه يشعر الآن بتحسن في صحته ، ثم استطرد مبتسما وقال : ” أنا والشتاء ضدان لا يتفقان “ . والواقع أن دولة الرئيس من يوم أمضى بعض أسابيع في الحلاء في ضيعته في مسجد وصيف يشعر بشيء كثير من النشاط .

ثم سألت دولته اذا كان يرغب في أن يصارحني بشيء بمناسبة احتمال سفره الى لندن للمفاوضة مع الحكومة البريطانية، فأجاب دولة الرئيس : ” بأن ليس لديه ما يزيده على التصريح الذي أبداه أخيرا في مجلس النواب ، والذي يظن أنني قرأته . ان الحكومة المصرية مستعدة للدخول في المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، بشرط أن تكون المفاوضات مطلقة من كل قيد ، وأن الغرض الذي ترمى اليه انما هو الوصول الى اتفاق محقق للمطالب المصرية ، مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة “ . وقد أكد دولته ” أن دخوله في أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال ، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة متميزة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر . وقد قال مستر مكدونالد في تصريحه الأخير إن المفاوضات المقبلة ستكون وفقا للخطة السياسية التي اعتمدها البرلمان

البريطاني في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن الحكومة المصرية لاتستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس .

وقد وجهت نظر دولة رئيس الوزارة بهذه المناسبة الى أن الدعوة التي تلقاها دولته من المسترمكدونالد ليست مقيدة بشرط ما ، من شأنه تضيق نطاق المباحثة ، وأن دولته لا بد أن يكون قد قرأ التصريح الذي فاه به فيما بعد المستربونسونى بمجلس النواب بأن أوضح للمجلس فكرة المسترمكدونالد بأكثر جلاء ، وأن هذا الايضاح كاف فى نظرى لدحض الاعتراض السابق . فتبسم حينئذ زغلول باشا وقال "إنه قرأ فعلا رد المستربونسونى ، ولكنه لا يرى فيه مايزيد أو ينقص كثيرا من تصريح المسترمكدونالد . ان الحكومة المصرية وسعد زغلول باشا نفسه لايدخلان المفاوضة ، إلا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها ، وأنها لاتعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن" .

وقد أشار دولة زغلول باشا الى "أنه فى انتظار بيان جديد فى هذه النقطة من قبل الحكومة البريطانية" .

فسألت دولته حينئذ عما اذا كان قد أجاب على دعوة المسترمكدونالد . فقال لى دولته "إنه يأسف لعدم امكانه الرد على هذا السؤال ، لأنه ليس فى وسعه أن يذيع أى شىء مما يتعلق بمخاطبة سياسية ، وأنه لا يستطيع كذلك أن يخبرنى اذا كان قد حصل تبادل مخاطبات بينه وبين المسترمكدونالد فى هذا الشأن" .

ثم سألت دولة رئيس الوزراء اذا كان يرى أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق مرض للمطالب المصرية والمصالح البريطانية معا . فأشار دولته الى "أنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية" . واستطرد دولته الى ذكر المصالح البريطانية فى هذه البلاد : "ان دولته يعترف بأن حماية القنال هى ذات أهمية للواصلات العالمية ، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه ،

فهو طريق عام للملاحة . والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها ، وهي مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضروري أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى .

وقد دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية في إنجلترا ، ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر مكدونالد إزاء حزب المحافظين وحزب الأحرار . وقد أبدى زغلول باشا موافقته عند ما قلت ان الوزارة الانجليزية الحالية ، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر ، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا . ولكن لا يرى دولته أن يكون ضعف حكومة المستر مكدونالد سببا للتخلي عن أى حق من حقوق مصر أو الحاق أى ضرر بالمسألة المصرية . وقال دولته مبتسما : "إنك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر" .

واستطرد القول بأنه واقف على الحالة السياسية الحالية بإنجلترا ، ولكن الوقوف على حالة شىء ، وقبول النتائج المترتبة عليها شىء آخر . ثم عدت بالحديث الى المفاوضات ، وسألت دولته اذا كان يظن أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق بشأن السودان . فقال : " نعم . إن هذا الاتفاق سهل اذا لم يكن لإنجلترا بشأن السودان مطامع استعمارية لن تستطيع الحكومة المصرية طبعاً أن توافق عليها . ان السودان ليس ضرورياً لبريطانيا العظمى ، ولكنه حيوى لمصر " .

وقبل أن يأذن لى بالانصراف طلب الى دولته مرة أخرى أن أوقف قراء جريدة التيمس على وجهة النظر المصرية . وقد أعرب عن الرغبة الشديدة لحكومته فى الدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات مطلقة من كل قيد ، وقال إنه يهمل كثيراً الوصول الى اتفاق على الأساس الذى سبق أن أشار اليه ، ولكنه كرر بتأكيد بأن احتمال قبول الدعوة الى المفاوضة يجب ألا يفهم منه بحال من الأحوال أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر ، ولا أن يؤخذ منه أى اعتراف لبريطانيا العظمى بمركز ممتاز إزاء مصر ما

السودان ومشروعات الري

في مجلس النواب

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس رحمه الله في هذه الجلسة عن أسئلة لأحد النواب بما يلي :

الرئيس الجليل — الأسئلة الموجهة من حضرة النائب المحترم محمد عبد الجليل أبو سمره بك نائب المنصورة هي :

“(١) هل تستطيع الحكومة أن تؤكد للمجلس بأنها لا تؤجل النظر في مسألة السودان عند المفاوضات المقبلة، لارتباطها بالمسألة المصرية نفسها؟“

والجواب عن هذا السؤال هو عين الجواب الذي أجبت به عن سؤال حضرة السيد فوده بك .

“(٢) هل اطلعت الحكومة المصرية على الاتفاقات التي أبرمت بين الحكومة السودانية والشركات الانجليزية التي تعمل في السودان ؟“

والجواب عنه هو أن الحكومة قد اطاعت على بعض الاتفاقات، وتجرى البحث للحصول على البعض الآخر .

“(٣) واذا كانت الحكومة المصرية تعرف هذه الاتفاقات، فهل لها أن تطلع المجلس عليها ؟“

والجواب عنه أنه عندما تجتمع الاتفاقات كلها عند الحكومة فلا بأس من أن يطلع المجلس عليها .

“(٤) واذا كانت الحكومة المصرية لاتعرف شيئاً عن هذه الاتفاقات، فهل تطلب الآن من الحكومة السودانية الاطلاع عليها حتى يمكن عرضها على المجلس ؟“

لا أرى محلاً للإجابة عن هذا السؤال بعد جوابي عن السؤال الثالث .

” (٥) هل تقدم الحكومة للمجلس إحصاء ببيان مساحة الأقطان التي تستغل بمعرفة الشركات الانجليزية في السودان، ومساحة ما يستغله المصريون والسودانيون، سواء كان هذا الاستغلال آتيا من طريق الملكية أو من طريق الإيجاد لأمد بعيد؟“

” (٦) هل يتمتع المصريون القاطنون بالسودان أو الراحلون اليه بنفس الحقوق التي يتمتعون بها في مصر؟ وهل محظور على الأفراد وعلى الصحافة المصرية الدخول في الأقطار السودانية بغير اذن وتصريح خاص؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب الداعية الى ذلك؟“

الجواب أن الحكومة طلبت البيانات من حكومة السودان، ونحن في انتظار ورودها، ومتى وردت سنقدمها للمجلس .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — أمام تصريحات صاحب الدولة رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ والقواب، وبعد حديثه الأخير مع مكاتب جريدة التيمس، أصبح السؤال الأول لا فائدة منه . أما عن السؤالين (٢) و (٣)، فكما نريد الاطلاع على رأى الحكومة في أمر هذه الشركات التي استولت على جميع الأراضي المصرية، وعن الطريقة التي سنتخذها ضدها .

الرئيس الجليل — وما رأيك أنت في الطريقة أو السياسة التي يجب أن نتخذها الحكومة؟ أخبرنا حتى نسترشد منك، فإن كنت تعرف طريقة فقل لنا عليها .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — بما أني لم أطلع على هذه الاتفاقات، فكيف يمكن أن أشير عليكم برأيي ! وأنتم وزارة الشعب، وأدرى من كل واحد منا بمصلحة الأمة .

الرئيس الجليل — هل وزارة الشعب من أولياء الله ! ... (ضحك) .

ما وزارة الشعب إلا منكم، ورأيها رأيكم، فأشيروا عليها .



وأجاب وزير الأشغال العمومية في هذه الجلسة أيضا عن أسئلة وجهها إليه حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الرافعي بك في موضوع مشروع رى الجزيرة في السودان ؛ فبعد أن أجاب الوزير وعلق على اجابته حضرة النائب ، جرى هذا الحوار بين النائب وبين الرئيس الجليل رحمه الله :

عبد الرحمن الرافعي بك — أطلب من الحكومة أن تهتم ، وأطلب أن يكون اهتمامها عظيما . هذا من جهة ، ومن الأخرى فإن الوزير قد صرح بأنه اذا كان المالك واحدا فلا ضرر ؛ وأنا أوافق على رأيه ، وأطلب أن نحرص على أن يكون المالك واحدا .

الرئيس الجليل — قل لنا أنت على الطريقة ، ويمكنك أن نتفق مع وزير الأشغال عليها .

عبد الرحمن الرافعي بك — أطلب تدخل الحكومة .

الرئيس الجليل — كيف يكون التدخل ؟ أبكتابة جواب ! أو تقديم احتجاج ! أو غير ذلك ؟ ان الحكومة على استعداد لإجابة كل ما يشير به المجلس .

عبد الرحمن الرافعي بك — قال معالى الوزير ان موظفى الرى بالسودان تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — الحكومة تقول ان المشروعات مضرّة اذا اختلف المالك ، فهلا تدلنا على الطريقة التى بها يكون المالك واحدا ؟ ان ما نريده هو هذه الطريقة ، ولسنا بمقصرين فى شيء ، بل نريد حياة السودان دون الانجليز ، فما هى الطريقة العملية التى توصلنا الى ذلك ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — الوزارة يمكنها وقف هذه الأعمال .

الرئيس الجليل — المسألة ترجع الى أمر واحد ، وهو : من الذى يجب أن يضع يده على السودان ؟ نحن أم الانجليز ؟ ... فما هى الطريقة التى بها نحوز

السودان دون الانجليز؟ (تصفيق) . أما سياسة ونز الإبرفلا أعرفها! ونحن قوم عمليون . نحن نقول ونكرر ونؤكد وتقيم الحجج على أننا ما لكون للسودان ، وهم لنا معارضون؛ فما هي الطريقة العملية للتفرد بالسودان؟ ان كنت تعرف هذه الطريقة ، ولا تريد أن تفضي بها علنا ، فتعال وقلها لى سرا ! (ضحك وتصفيق) . نحن لا نفرط فى حقوق الأمة، ولا نتهاون فى أمر السودان . انما قوة وزارة الشعب مستمدة من قوة الأمة؛ فما هي الطريقة التى بها نحوز السودان بدون منازع؟ وكلنا يسعى لهذه الغاية !

عبد اللطيف الصوفانى بك — لى كلمة .

رئيس الجلسة — لم آذنك بالكلام .

الرئيس الجليل — كلنا يقول بأن السودان لنا، وهذا حقنا . ففكر وتعال اتفق معنا على أحسن طريقة . أما الكلام، فكل واحد يمكنه أن يتكلم .
عبد الرحمن الرافعى بك — أنا عملي أيضا ، وأطلب من الوزارة وقف المشروعات .

الرئيس الجليل — لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الأعمال، فكان الرد وقف الأعمال النافعة لمصر على النيل الأبيض ! واستمر العمل فى مشروعات النيل الأزرق، وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسئوليتهم!
عبد الرحمن الرافعى بك — هناك فرق بين حكومة الشعب والحكومات السابقة !

الرئيس الجليل — واذا قلنا لهم: أوقفوا العمل؛ فقالوا لنا: لا! كما سبق؟ دعونا ندبر الأمور كما تقضى به مصلحة البلاد .

عبد الرحمن الرافعى بك — ولكن المهندسين تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — تعال نولك الوظيفة التى تعجبك ، ونفوض لك أمر وقف هذه المشروعات .

عبد الرحمن الرافعي بك — أنا لا أريد وظيفة، وأطلب من الوزارة أن تقوم بعملها، لأن معالي الوزير يعلن أن مصلحة الري بالسودان تابعة لوزارة الأشغال، وعمالها تابعون لها .

الرئيس الجليل — أتريد سحبهم؟ أتشير بذلك؟

عبد الرحمن الرافعي بك — هذه اللهجة لم تكن لنتظرها من دولة الرئيس! فمنه يُنتظر الأمل لا اليأس .

الرئيس الجليل — لا تقف موقف المعجز، فقوتي من قوتك! وقل لي ما يمكنني تنفيذه . انك تسأل! فما هو الغرض؟ وهل نتوقف نحن عن عمل ما هو في حيز الإمكان؟ اننا نريد السودان، ومحال أن نتركه غنيمة باردة؛ وإن ما تراه يا بني ليس تقصيرا .

عبد الرحمن الرافعي بك — واللجنة الفنية، لماذا لم تعين؟ فهل يُنتظر حتى تنتهي المشروعات فتعين ونصبح أمام الأمر الواقع؟

الرئيس الجليل — نحن نعرف ونقول بأن المشروعات مضرّة إذا اختلف المالك، فما فائدة اللجنة وهي لن تقرر أكثر مما نعرف!

في تأسيس النادى السعدى

اجتمعت الجمعية العمومية للهيئة اللوفدية البرلمانية في مساء الثلاثاء ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ بقاعة مجلس النواب برئاسة الرئيس الجليل رحمه الله، فألقى في افتتاح عملها هذه الكلمة:

”اننى أتهز هذه الفرصة لأهني نفسي أولا وأهنيكم ثانيا بهذا الاتحاد الذى نظمتموه، وأشكر الله الذى وفقنا له، لأنه يسهل علينا كثيرا من الأعمال فى المجلسين . من أهم الموضوعات التى أتشرف بأن أدعو حضراتكم للبحث فيها، هو إنشاء ناد يكون محلا لمداولتنا، ونجاز أعمالنا، ومساهماتنا . وقد وضع مشروع فى الهيئة التنفيذية هو الذى يوزع عليكم، وأردنا أن نحيطكم علما به فى هذه الليلة حتى تبدوا ملاحظاتكم عليه . فهل أنتم موافقون؟“ .

فقال معالى مظلوم باشا: المخالف يقف . فلم يقف أحد .

المفاوضات بين مصر وإنجلترا

في مجلس النواب

وجه حضرة النائب المحترم أحمد فهمي إبراهيم افندى هذا السؤال الآتى الى الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) :

” متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟ “ .

فأجاب الرئيس الجليل رحمه الله في الجلسة الثالثة والثلاثين لمجلس النواب (٢٥ مايو سنة ١٩٢٤) عن هذا السؤال بما يلي :

تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا في طريقها من العقبات ، فإذا زالت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضات وإعلانه للأمة (تصفيق حاد) .



وتقدم استجواب من حضرة النائب المحترم عبد الخالق عطيه افندى الى رئيس مجلس الوزراء بشأن المفاوضات أيضا ، وأجاب عنه الرئيس الجليل رحمه الله في الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب (٢ يونيو سنة ١٩٢٤) . ونأتى فيما يلي على نص الاستجواب ثم الجواب :

عبد الخالق عطيه افندى — يا دولة الرئيس الجليل : إن هذا المجلس هو وليد ارادة الأمة ، فهو الذى يحس بإحساسها ، ويشعر بشعورها ، ويترجم عن مكنونات ضمائرنا . وفي كلمة جامعة مانعة أنه قد أصبح من جسمها بمثابة القصبة الهوائية التى يتنفس منها كلما جدَّ أمرٌ صغير أو كبير .

والشغل الشاغل للأذهان الآن ، بل مسألة المسائل التى أصبح يُعنى بها كل مصرى في حركاته وفي غدواته وروحاته ، هى المفاوضات المنتظرة بين الأمتين : فمتى تبدئ؟ وماذا يعترضها؟ وفي أى مجرى ستسير؟ وعلى أى حال تنتهى؟ ... والمفاوضات كما يعلم الجميع هى وسيلة لتحقيق أمانى البلاد ، لا غاية . وهى وسيلة شريفة ، يحض عليها العقل ، ويستوجبها المنطق ، ولا تأبأها مصالح البلاد ، خصوصا اذا

كان القابض على ناصيتها والمدير لدفتها رجلا موثوقا به منكم ، وخصوصا اذا كان القاضى الأعلى وصاحب الحكم النهائى فى نتيجة المفاوضات هو الأمة التى تقدر كل ما يتعلق بمصيرها .

لهذه الأسباب مجتمعة ، يرى كل مخلص لبلاده ، كل من يزن الأمور بميزانها الصحيح ، كل من يبنى نتائجه على مقدمات صحيحة ، يرى ويتمنى أن تتجح هذه المفاوضات ؛ لأن فى نجاحها احلال الوثام محل الخصام ، وتسلب مبادئ الإنسانية على الأطماع الجائرة ؛ ولأن فى ذلك رد الحقوق المغتصبة الى ذويها ، ثم قيام سياسة تبادل المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين ، ثم على قواعد العدل والإنصاف .

إننا نرجو أن نتحقق المفاوضات ، لأننا نريد أن ننسى الماضى ، وأن نمحو من الذاكرة المصائب والفظائع التى صُبت على هذه البلاد مدة خمس سنوات ، وكان بكل أسف يعمل ويدبر هذه المصائب أيدي تعرفونها جميعا .

نريد أن نتحقق المفاوضات ، لأن بذلك ، بذلك وحده ، يُطوى نهائيا بساط الصراع بين الحق والباطل ، بين الأمة المصرية التى سرى ماء الحياة فى جسمها فلم يعد فى الإمكان أن ينسى ، نريد أن ينتهى هذا الصراع بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى ، وفيها أيضا رجال عقلاء يقدرّون الظروف قدرها .

فاذا كان الأمر كذلك يادولة الرئيس ، فلي أن أصارحك بأمرين :

الأول أن الأمة استقبلت بارتياح تام جوابكم عن سؤال الأستاذ أحمد فهمى ابراهيم أفندى ، لما قلتم إن المفاوضات تبدأ حيث تنتهى العقبات التى استجدت . نعم أن الأمة ارتاحت لهذا الجواب ، لأنه دل على صدق نظرها فيكم ، وعلى أنكم الحريصون المستمسكون بحقوق البلاد والذود عن كرامتها .

والأمر الثاني الذي أصرحكم به ، هو أن هذا الارتياح كان ممزوجا بشيء من القلق ، معاذ الله ! بل بشيء من الثوران في النفوس . وهذا الثوران يفهم سببه من الأسباب التي ذكرتها .

ومن هنا أخذ الناس يسألوننا عن علة هذا الثوران . استجداد عقبات لم يتبينوها ولم يعرفوها ! ونحن لا نستطيع أن نجد جوابا ، لأننا لم نتبين هذه العقبات .

من هنا اضطررت أن أطرح هذا الاستجواب ، طمعا في البيان لا متحديا ، لأن التحدي غير لائق برجل ينتسب الى هذه البلاد ، فإننا في هذه المواقف ، المواقف الكبرى التي يتعلق عليها مصير البلاد ، يجب أن نكون كلاً غير قابل للتجزئة ، وكلنا وراءك متراضين مرتبطين ارتباطا تاما ، لأن أساس النجاح يرجع الى الاتحاد ، والاتحاد قوة كبرى كما تعلمون (تصفيق حاد) . لم أكن متحديا ، لأنه ليس من البر بهذه البلاد أن يتحداك متحد ، بعد أن بلوناك واختبرناك خمس سنوات طوال كتبت فيها تاريخك بالحوادث التي لا تقتضي جدلا ولا تأويلا ، فجرت هذا الامتحان بنجاح باهر ، وكنت ابن الأمة البار بحق وصدق !! وإنه مهما فسدت الضمائر ، ومهما كانت الوطنية عند بعض الناس ثوبا أوزيا — جاء وقت قيل عن سعد فيه انه نائر متطرف ، نخلع هؤلاء القوم أثوابهم ، ولبثوا ثوبا جديدا أظهروا به أنهم أكثر تطرفا منه — فلا يمكن منافسا ، ينظر الى الورااء والى ظروفك الخاصة ، إلا أن يقتنع بأنه لا غاية لك إلا التماس أشرف الغايات لهذه البلاد (تصفيق) ، وفي هذا منتهى شرفك ، وأنت تفهم معنى الشرف .

فيادولة الرئيس : نطلب منك بيانا نطمئن به ، لأننا شركاؤك في شعورك واحساسك وأغراضك ، فيجب أن نشاركك فيما تواجهه من الحوادث . يجب أن نعرفها حتى نرى رأينا فيها ، واذا كانت الاعتبارات السياسية التي تلامسها وتلامسك ، والتي لا يمكن أن تذلل ، تدعو الى تأجيل الرد ، فلا أقل من أن النواب ، ولهم حق الدالة عليك

بحجة أنك الأب الأكبر، يعرفون ولو في جلسة سرية ماتم حتى الآن . فان أجبت
طلبي أو لم تجب، فأنت الموثوق بك بلا شك . وإني أدعو الله لك بالتوفيق .

الرئيس الحليل — لايسعني أمام هذا القول الكريم إلا أن أقدم واجب
شكرى لحضرات القائلين ولحضرات المستحسنين . واني لتأخذني هزة من الطرب
عند ما أسمع أن البلاد تهتم كل الاهتمام بمصيرها (تصفيق)، ولا شيء أحب الى قلبي
من أن أعلم الأمة بما يكون موضوع اهتمامها، ولكن للسياسة أحكاما، وللخبارات
آدابا . لهذا عند ما أجبت عن سؤال حضرة العضو المحترم أحمد فهمي ابراهيم افندى
نائب الشهداء لم أستطع، وهذه الظروف نصب عيني، أن أبدى كل ما في نفسي .
ورعاية لهذا الذوق السياسي، ولتلك الاعتبارات، لم أتمكن إلا من أن أقول اني سأفضي
اليكم بموعد المفاوضات عند ما تذال العقبات التي قامت أخيرا في طريق المفاوضات
بما يصون كرامة الأمة ويحفظ حقوقها .

هذا كل ما وسعني أن أجيب به السائل من حضراتكم . وحقبة قامت
صعوبات في سبيل المفاوضات كادت تقضي عليها، ولكن الوزارة التي وضعت ثقتكم
فيها قابلت هذه الصعوبات بالحزم والعزم، وتمكنت من تذليلها (تصفيق حاد مستمر).
نعم تذلت هذه الصعوبات بما صان كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد
(تصفيق حاد). ولم يكن شيء أحب الى قلبي من أن أوقف حضراتكم والجمهور معكم
على مفصلات ما عملنا وما قابلنا، ولكن تلك الاعتبارات تمنعني من أن أبدى ذلك
في جلسة علنية. فان دفعكم حب الاستطلاع الى أن تسمعوا تفصيلات أوفى في جلسة
سرية، فإني عند ما تريدون (تصفيق حاد) .

رئيس الجلسة — هل توافقون على جعل الجلسة سرية ؟

أصوات — نعم ، الآن، الليلة .

رئيس الجلسة — ترفع الجلسة عشر دقائق .

فرفعت الجلسة ثم أعيدت وتلا حضرة السكرتير النائب ما يأتي :

انعقد المجلس بصفة سرية الساعة ٦ والدقيقة ٤٥ ، ولم يعارض أحد من الأعضاء في انعقاده بهذه الكيفية ، وقرر المجلس عدم كتابة محضر لهذه الجلسة السرية كما تجيز ذلك المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية . وبعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وافق المجلس عدا محمد عبد الجليل أبو سمرة بك على اقتراح قدمه بعض أعضائه ، ونصه :

”المجلس ، بعد سماع البيانات التي أبدتها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، يرى أن الخطة التي جرى عليها حققت أمل الأمة في وزارة الشعب ، ويؤكد كمال ثقته بها ، ويعتمد عليها في مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، ويوافق على أن يعود الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والنظر في بقية الأعمال“ .

الرئيس الجليل — إزاء هذه الثقة الغالية ، وإزاء هذا الإجماع تقريبا ...

أصوات — هو إجماع ، إجماع .

الأعضاء — (هتاف وتصفيق حاد) .

الرئيس الجليل — أشكر حضراتكم من كل قلبي على هذه الثقة التي أوليتموني إياها . وإني أعتبر أن هذه الثقة منكم ضمان كبير لي على أن أواصل السعي الذي أوصيتموني به الى أن أصل بالبلاد الى متمناها من الاستقلال التام لمصر والسودان .

الأعضاء — (هتاف طويل وتصفيق حاد) .



في مجلس الشيوخ

ثم توجه الرئيس الجليل رحمه الله في الليلة نفسها الى مجلس الشيوخ ، حيث كان يعقد جلسته الثانية والعشرين ، فألقى فيه التصريح الآتي :

عقب تصريح ألقيته في مجلس النواب بخصوص موعد المفاوضات ، كثر الشك وتسرّب القلق الى النفوس ، بالنسبة لما أشرت اليه في ذلك التصريح من أن هناك كرامة مُست وأن حقوقا لم تُصن ، فتوجه اليوم الى سؤال أو استجواب بطلب بيان ما أشرت اليه من العقوبات التي قامت في طريق المفاوضات ، وما اعتبر مسا للكرامة واخلاقا بالحقوق ، فأبدت تصرّحا علنا في مجلس النواب ، ولكن يظهر أن هذا التصريح لم يكن وافيا بالغرض ، ولذلك طُلب مني زيادة في البيان ، فزدت هذا البيان في جلسة سرية . أما التصريح الذي ألقيته في مجلس النواب ، ورأيت أن أتشرف بإلقائه على حضراتكم أيضا ، فهو :

ان تلك العقوبات التي أشرت الى قيامها أخيرا في طريق المفاوضات ، قد ذلت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد .

واذا كنتم تريدون ، كما أراد حضرات النواب ، أن أطلعكم على تفصيلات أتم ، فإنني عند اشارتكم ، على شرط أن يكون الأمر سرا بيننا (تصفيق حاد) .

فقرر المجلس أن تكون الجلسة سرية ، ثم أعيدت الجلسة العلنية ، فأعلن معالي الرئيس القراز الآتي الذي صدر في الجلسة السرية ، بناء على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك ، وهو :

”بعد سماع التصريحات التي فاه بها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، يبدى المجلس تمام ارتياحه الى طريقة الحزم التي جرى عليها في صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد ، ويؤيد ثقته بوزارته واعتماده عليها

في الوصول بالأمة الى غايتها المنشودة، ويرجع الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والسير فيما بقي لديه من الأعمال“ .

فألقي الرئيس الجليل على المجلس هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

أقدم شكرى لحضرات خطباءكم ، ولحضراتكم ايضا ، على تلك العبارات الجميلة التي خصوني بها ، وعلى تلك الثقة الغالية التي أبديتها لشخصي ولأشخاص زملائي ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا بتناصرنا وتعاضدنا الى أن نصل الى ما نتمناه البلاد من تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق حاد) .

سفير مصر في لندن

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلا السكرتير النائب في هذه الجلسة اقتراحا لحضرة عبد الصادق عبد الحميد افندى نائب الدر ، هذا نصه :

”بما أن تصريحات حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا ، سفير مصر بانجلترا ، مطابقة لأمانى الشعبين الشقيقين المصرى والسودانى ، أقترح تسجيل ارتياح المجلس لهذه التصريحات ، وارسال تلغراف شكر لسعادته“ .

ثم قال حضرة السكرتير النائب ان لديه اقتراحا آخر بهذا المعنى من حضرة نائب معصرة سمالوط محمد شريعى باشا .

الرئيس الجليل — لما اطلعت الوزارة على هاتين الخطبتين أرسلت الى سعادة عزيز عزت باشا تلغراف تهنئة وشكر منى بصفتي رئيسا للحكومة (تصفيق) .

عبد الستار الباسل بك — أرى أن تكتفى هيئة المجلس الموقرة بتصريح دولة رئيس الوزارة ، لأن السفير موظف ، والحكومة هي التي تشكره .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد يا اخوانى أن هذا الاقتراح صدر من حبة قلب المقترح ، فيجب أن يكون لاقتراحه وقع فى نفوسنا... (مقاطعة) ومن رأي أنه

يجب علينا أن نقر هذا الاقتراح، ونكتب باسم المجلس تلغرافا بالشكر والعطف الى عزيز عزت باشا . وقد رأى دولة رئيس الوزراء أن هذا واجب فقام به بدافع من نفسه، فلا معنى ألا تؤدى واجبنا نحن بالنيابة عن الأمة . بماذا تعللون عدم اجابة هذا الطلب نحو أخ لنا وراء البحار قام بواجب كلنا ندرك مبلغ رضائنا عنه ؟ وإني أؤيد هذين الاقتراحين .

عبد الصادق عبد الحميد أفندى — انى أقدم شكرى الجزيل لصاحب الدولة الرئيس الجليل، ولو كنت أعلم أن دولته أرسل هذا التلغراف لما كنت قدّمت هذا الاقتراح، لأن دولته على كل حال هو رئيس الحكومة، ورئيس الأمة، وفي عمله الكفاية .

الرئيس الجليل — أرسلت تلغرافا لحضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا بالتهنئة والشكر، وقد رد على تلغرافيا يشكرنى على تهنئتي له، وكلنا مسرورون مما قام به . وما دام أن رئيس الحكومة قد قام بما تطلبون، فأظن أن فى ذلك الكفاية .

وانى أود الآن أن ألفت نظر المجلس لمسألة مهمة جدا، وهى فحص الميزانية، فأرجو من حضرات الأعضاء أن يتركوا جانبا كل المسائل التى ليست لها هذه الأهمية، ويحصرها همهم فى نظر الميزانية، وأن يولوها حقها من الاهتمام، فقد اشتد الحر، ولكل منا أعمال يريد انجازها : فمننا من يريد السفر للاستشفاء، ومن له عمل يود الالتفات اليه . فأرجو أن توجهوا الى الميزانية كل اهتمامكم، أما الأسئلة والاقتراحات وما دون ذلك فى الأهمية فيمكن ارجاء النظر فيها لوقت آخر، إلا ما كان منها مستعجلا جدا، لأن أعمال الحكومة جميعها متوقفة على تقرير الميزانية . وأظن أنى بطلبى هذا أعبر عن رأى كثير منكم، ان لم يكن عن رأيكم جميعا .

* *

وهذا هو نص التلغراف الذى أشار اليه الرئيس الجليل رحمه الله فى كلامه :

مصر فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٤

سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندن :

قرأت بسرور الخطبة التى ألقيتها فى ما نشستر، فأهنيكم بالوطنية النيرة والأسلوب الدقيق فى دفاعكم عن قضية مصر .

زغلول



في الميزانية

تلى في هذه الجلسة أيضا الكتاب الوارد من سعادة يوسف قطاوى باشا رئيس لجنة المالية ، وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب :

أتشرف بأن أرفع لمعالكم القسم الثانى من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المشتغل على المصروفات ، راجيا عرضه على المجلس . وقد انتخبت اللجنة حضرة أحمد ماهر افندى مقتررا عاما لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

محمد شوق الخطيب افندى - أريد أن أتكلم عن مسألة في الشكل ، وذلك أن ينظر المجلس في المصروفات أولا حتى نعرف مقدارها ، وبعد ذلك ننظر في الإيرادات ونرى ما اذا كانت زائدة أو ناقصة عما نطلبه المصروفات .

الرئيس الجليل - لقد أصدر المجلس اليوم ...

شوق الخطيب افندى - الكلمة لى ، وكلمتى خاصة بالشكل .

الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) - لى الحق في الكلام في أى وقت شئت ، وقد استأذنت رئيس المجلس وأذن لى . لقد أصدر المجلس اليوم قرارين : (الأول) أن تنظر الميزانية الآن ، وأن تنظر بالاهتمام ، (والقرار الثانى) أن يبدأ بنظر القسم الخاص بالإيرادات . ولا يمكن أن تتجزأ أعمالنا ، اذا تكلمنا اتخذنا قرارا عدنا الى المناقشة فيه ، وكلما أخذ الرأى على أمر طلب بعضنا أخذ الرأى فيه ثانيا ، ناسين أنه تقرر قبل ذلك بقليل ! ! فهذه طريقة يطول شرحها ، ولا تؤدى الى ما نطلبه من النظام . فأرجو من حضراتكم أن تعدلوا عنها ، اذ الواجب علينا أن نظهر بمظهر المحبذ في أعماله ، وأن نلتزم ما تقرره ، ولو كانت هذه القرارات ضد رأى البعض منا .

وانى بصفتى أحدكم، ويهمنى جدا أن تكون أبحاث مجلسنا الموقر منتجة، أرجوكم ألا نضيع الوقت فى مناقشات لا طائل تحتها، فنعيد ما بدأناه ونبدأ ما أتمناه! وأؤكد لحضراتكم أن كلامى هذا صادر عن إخلاص جَمِّ وحبٍّ شديد لإعلاء شأن المجلس الذى يجب أن يتفترغ للنظر فى أهم ما لديه الآن وهى الميزانية . وأرجو أن توافقونى على ذلك، فنسير فى أعمالنا سيرا حسنا . وأسأل الله تعالى أن يوفقنا الى ما فيه الخير العام (تصفيق حاد) .

ميزانية السودان . المفاوضات

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفانى بك — أنا من رأى زميلى شوقى الخطيب افندى فى احتجاجه على عدم تقديم ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة المصرية، خصوصا وقد لاحظت أثناء مراجعتى لأرقام الميزانية أن هناك مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م تقريبا لموظفى حكومة السودان .

أصوات — ليس هذا وقته .

عبد اللطيف الصوفانى بك — انى أقصد المسألة السياسية، لأن المبلغ المذكور ترك تفصيل انفاقه الى حكومة السودان دون أن نقف على شىء من بيانه، مع أن العلاقة بيننا وبين السودان لم يطرأ عليها شىء مطلقا من الوجهة القانونية كما هو معلوم . أما من الوجهة العملية فأذكر، وقد كنت عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية، أن ميزانية السودان كانت تعرض علينا كل سنة وبها التفصيل الوافى عما يختص بمصروفات السودان وإدارته . فماذا جد حتى أن الأمر المألوف لا يتبع ولا يراعى الآن! ولا نعلم سببا نعلل به ذلك أو يرجع اليه لمعرفة هذه المخالفة! فإلى متى نُحرم حق الإشراف على السودان، ويقال لنا ان حاكم السودان هو الحاكم بأمره هناك! اذا طلبت منه الحكومة بعض البيانات لا يجيب طلبها! أو سأله شيئا

لا يرد! مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية بدون أن يأخذ قرشا واحدا من لندره! حتى اذا ما طلبنا شيئا أو معلومات سكت، وكان سكوته أبلغ من الجواب!.. أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعلوا هذا، وألا تقولوا لنا: ماذا نصنع؟ فإن الأمة من ورائكم، وهذه قوة عظيمة، فاذا ما قلتم تقدمت. واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة، وما القوة المادية إلا هباء يتلاشى أمام الحق.

الرئيس الجليل — هل تريد أن نتفاوض معهم على ذلك لنقول لهم ان هذه حقوقنا؟

رئيس الجلسة — الأوفق أن تأخذ الصوفانى بك معك! (ضحك).

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا أذهب ولن أذهب.

الرئيس الجليل — حقنا قوى جدا، ونحن نقول ونكرر دائما ما نقول، ان السودان لنا، ويجب أن نحوزه، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه. هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها، ولكن بأى طريقة؟ واضعوا اليد على السودان أقويا، فهل الطريقة التى نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لاحق لهم فى ذلك؟ أم هناك طريقة أخرى لإسماعهم صوتنا، وتعريفهم حقنا، والإدلاء لهم بحججنا، وإقامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — أتريد جوابا؟ انى مستعد للإجابة.

الرئيس الجليل — لا أريد منك تنويرا، انما أريد أن تقر بأن لا طريق للوصول الى غرضنا إلا بالمفاوضة، ما لم يكن لديك طريقة أخرى!

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا أقتر، لأن حجتي قائمة.

الرئيس الجليل — انى معك فى أن السودان ملكنا، ويجب أن نحوزه وأن نسعى الى ذلك. وأنا أعرف الطريق التى توصلنا الى أغراضنا، وأود سلوكها، وهذه الطريقة هى المفاوضة، فهل عندك طريقة أخرى؟

الصوفانى بك — هل يثق دولة الرئيس بنتيجتها؟

الرئيس الجليل — ليس عندي طريقة لأدلى بحجتي ولأحافظ على حقوقى ، بل لأزحج خصمى عن مكانه ، إلا بمناقشة ذلك الخصم وإقناعه بأنه مستولٍ على السودان بغير حق ، وأن السودان من حقنا ؛ ولنا على ذلك ألف دليل . هذا طريقى ، وهو واضح ، فهل هذا يضر بنا ؟

الصوفانى بك — هل تود إحراجى ؟

الرئيس الجليل — لا أود إحراجك ، انما أنت الذى تريد الإحراج . لما قبلت الوزارة وتوليت الحكم ، قلت اننا نسعى للاستقلال التام لمصر والسودان بكل الوسائل المشروعة ؛ والكلام مع الغاصبين ، المفاوضة ، هى إحدى هذه الوسائل ، وأنا أويدها ، فهل أنت معى فى هذا ؟

الصوفانى بك — أعتقد أن المفاوضة غير منتجة ، لأننا جربناها ؟

الرئيس الجليل — قد أسلم لك بذلك جدلا ، ولكن ماذا أصنع اذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم ، وهم واضعوا اليد على السودان ، وهم الذين يضعون ميزانيته ، وحاكم السودان ينفذها ، وأنت تريدها ؟ فكيف أحضرها اليك بدون أن أخاطبهم ؟

الصوفانى بك — رجالك هناك ، والقوة المصرية أيضا ؛ ولك أن تتصل بالشعب السودانى ... (مقاطعة) لا تخرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال ، بل وجهوه الى العمل ، لأننى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها .

أصوات — ما هى الطريقة العملية ؟

الرئيس الجليل — يا حضرات الأعضاء : يجب أن نعمل بجهد . تريدون منا ، أو بعضكم على الأقل ، أن تقدم ميزانية السودان ، ونحن لم نضع له الميزانية ! بل السودان هو الذى يضع ميزانيته ؛ فنحن لانستطيع أن نقدمها ، لأنها ليست تحت يدنا ولم نضعها . وأنا أقول بأنه كان يجب أن تكون ميزانية السودان معنا ، وأن نكون نحن واضعيها ، بل يجب أن نكون واضعى اليد على السودان ، ويجب أن نسعى

لذلك، وأنا ساع له، ومررتكن على قوة الأمة وعلى حقها في هذا، ولدى الأدلة القاطعة والمجج القوية، ولكن لمن أقدمها؟ الحضرتك! بنى وبينك؟ أم لمغتصبى حقوقنا؟ نحن نريد حقوقنا، ونريد الوصول إليها، وأنا أولكم، وفي مقدمتكم، ما وهن عزمي، ولا ضعفت همتي، بل أريد أن أصل الى هذا الحق بأية طريقة كانت، وأمامى طريق مفتوح أريد سلوكه لأصل الى غايتي: فان وصلت اليها فيها ونعمت، وإلا عدت اليكم وقلت لكم: اخواني، فُتحت أمامى طريق سلكتها، ولم أصل الى غايتي، والذي تريدونه الآن، من تقوية ايمان الأمة، ورفع كلمتها، وشد أصرها، وتقوية عرى الاتحاد بين أفرادها، أنا أعمل معكم عليه. أتريد ذلك؟

أنت (مخاطبا الصوفاني بك) لا تريد ذلك، فماذا أصنع والضرورة تقضى بتوجيه هذا السؤال! لأنك تقول بعدم مخاطبة واضعى اليد على السودان، وفي الوقت ذاته تطلب ميزانية السودان!! وأنا أقول إنها ليست تحت يدي، والسودان كله تحت يد قوية! فماذا أصنع؟ إما أن نبتع طريقتي، وإلا فدلّني على خير منها. اذا تكلمت في مجلس النواب فأنت مسئول عما تقول، وعن الطريقة التي تريد أن تتخذها لتنفيذه، فإن أقرت المجلس على ما تقول، فكلكم مسئولون، أما أنا فمستوليتى تكون على قدر اقرارى وموافقتى على كلامكم.

أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادى، وعلى قدر فكرى أرى أن الطريق المفتوحة أمامى لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة. فان كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة، فوضّحه لى، وأنا أكون أول العاملين في هذا السبيل ان كان محققا لأغراض الأمة.

أما أن تطلب منى أن أفعل شيئا، ولا تدعنى حرا في أن أسلك الطريق الذى أراه موصلا لما تريد، فذلك فوق مقدورى! وان أردت أن تطاع فربما يستطاع.

اخواني! المسألة مسألة جد لا هزل، وعمل لا كلام. نحن هنا نتحمل مسؤولية كل أمر نقرره، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها، وألا نطيع الهوى، بل نستشير العقل والحكمة. فكر

في ذلك جيدا ، ولا تسع لإحراجي ، لأنني إحراجي للأمة ، لأنني أقول وأنا صادق فيما أقول اني لا أريد إلا ما تريده الأمة ، فإن أخرجت زغلولاً فقد أخرجت الأمة (تصفيق حاد) . أنا لا أسعى في سياسة غير سياسة الأمة ، والذي يرشدني ويدفعني الى ذلك هو صوت في ضميري صرخ قبل أن يصرخ في قلب أي إنسان ، (تصفيق طويل) وهذا الصوت يناديني دائماً أن أقوم بواجبي ، بدون أن يحضني عليه حاض ، أو يحثني عليه حاث ، ولكن في موقفى هذا ، يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ، ليس منها المحافظة على مركزى ، لأننى لى مركزاً أعلى من المركز الرسمى (تصفيق حاد) . ولكن اذا لم أعمل الآن ، فلا اعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصلحتى الشخصية ، فإن كنت لم أقدم ميزانية السودان فالأمر بسيط وسهل ، لأن الذى يضع ميزانية السودان هى حكومة السودان ، ولكمك تطلب منى ألا أخاطب حاكم السودان !!

وفما يتعلق بالسودان ، فاختر لك أحد أمرين : إما أن تأمرنى بالمفاوضة ، أو لا تأمرنى . وفي الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وتكتفى بأن نتكلم معاً ! إنى أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة ، كتقوية إيمان الأمة ، وشد أصرها ، وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال ... !! يمكننى أن أقول كل هذا وزيادة ! وأنا أخطب منك !!

الصوفانى بك — بلا شك .

الرئيس الجليل — دعونا من هذا واتركونا نعمل ! نحن فى مراكرنا ، لا ندين بها إلا للأمة ، ولا نخشى إلا صوتها (تصفيق) .

فإن رأيتم فىنا اعوجاجاً فقوموه ، لا بالسنتكم ، بل بسيوفكم (تصفيق حاد) . تاهدتكم ، وعاهدت الأمة من قبلكم ، وأعاهدكم الآن ألا أحيد مطلقاً عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتى ، وليس على المرء أن يكلف إلا ما يستطيعه . فعليكم ما دتم وطينين أن تساعدونى ، لأننى فى ذلك مساعدة للأمة ، ووصولاً بها الى الغاية المطلوبة (تصفيق حاد جداً) .

احتفال الشيوخ

بتهكريم فتح الله بركات باشا

احتفل حضرات أعضاء مجلس الشيوخ في يوم الاثنين ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ بتكريم حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير الزراعة في وزارة الشعب ، بمناسبة إبلاله من مرض كان ألم به . وقد دعى الى هذا الاحتفال كثير من العضاء ، في مقدمتهم الرئيس الجليل وأعضاء وزارته . وبعد أن خطب المحتفلين أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، فحمد علوى الجزار بك وكيل المجلس ، وقف الرئيس الجليل رحمه الله بين التصفيق الطويل ، وارتجل الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة المحتفلون :

أشكركم من كل قلبي على هذا الاحتفال الجليل الذي يمسنى منه بعض الشيء ، بمالى من الصلة بالمحتفل به . شكركم شكرا جزيلا بعد أن هنأت نفسي بشفاء ذلك العليل ، ولا أريد أن أقول شيئا أكثر مما قلتموه ولخصتموه .

والكنى أوجه أطيب التهاني الى حضرات الأفاضل الأطباء : سعادة حسن ظيفل باشا ، وحضرة على بك ابراهيم ، وحضرة سليمان عزمى بك وحضرة ابراهيم الشوريجى بك ، وحضرة على رامن بك ، أولئك الأفاضل اللذين اعتنوا بصحة علينا اعتناء كبيرا ، حتى أخذ الله بأيديهم وأثاله الشفاء (تصفيق) . وانى لفخور بأن يكون فى أمتنا رجال كهؤلاء ، ماهرون أمينون صادقون ، لهم فى صناعتهم القدم الراسخة . وكل من شاهد العملية التى أجروها ، وكل من شعر بما كانوا يشعرون به ، يقدر مجهوداتهم حق قدرها ، وكل من شاهد كذلك حالة المرض الذى ألم بفتح الله باشا ، والعناية التى بذلها أولئك الأطباء الأفاضل ، يشاركنا فى شكرهم ، وفى تقديرهم حق قدرهم ، وفى الفرح والسرور بأن فى مصر أطباء قادرين ماهرين .

لكم أيها الأطباء الأفاضل شكرى وتهائى ، ولكم شكر الأمة جميعها ، وهى تفخر بكم ، وتسأل الله أن يكثر من أمثالكم ، حتى تبلغ بلادنا من الصحةأكملها ، ومن الاستقلال أوفاه (تصفيق) .

مرتبات الموظفين

(الجلسة الرابعة والأربعون لمجلس النواب : ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

نظر المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن أبواب (الماهيات والأجور والمرتبات) في الميزانية . وبعد كلام طويل من بعض الأعضاء في تخفيض مرتبات الموظفين ، قام الرئيس الجليل رحمه الله وألقى التصريح الآتي :

عند ما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور، هالتها حقيقة زيادة المرتبات، ووجدت أنها خارجة عن كل حد، وأن الطريقة التي سارت عليها غير عادلة، وغير مناسبة لروح الاقتصاد . وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل مفيد للدولة، بل كان معظمه منحصرا في زيادة مرتبات أو تعديل درجات! ... هذا نظام مختلف جدا، ومعتل للغاية، تأملت منه أنا وإخواني كل الألم، ولهذا فإني أوافق حضرة العضو المحترم على المقدمات التي قالها، وإنها لمقدمات يؤسف لها . ولكن الزيادات التي حصلت في هذه الفترة، وإن كان من أثرها تحسين حالة الموظفين، إلا أنه قد ترتب عليها ضرر كبير حتى بالنسبة للأخلاق . ولكنا وجدنا أمام الأمر الواقع، وأمام حقوق يجب علينا أن نحترمها، فلا يمكننا أن نمس هذه المرتبات، لأننا لو مسسناها بأية كيفية كانت لترتب على ذلك انقلاب عظيم لا يحسن بنا أن نسعى إليه، لأننا وإن كنا نرى أن الحالة مضرة وغير عادلة، ولكن من طرف آخرهمنا جدا أن نبقى في الموظفين روح النشاط والجد في العمل . لا يجوز لنا أن نأتي لموظف قد رتب نفسه على صرف ١٠٠٠ جنيه في السنة ونقول له : لانعطيك إلا ٦٠٠ جنيه! .. هذا ضرر يجب علينا أن نتوقاه . ولذلك لم تقدم على أي تنقيص في مرتبات الموظفين، ولن نقدم على هذا، اللهم إلا إذا وجدت ضرورة قصوى بحيث لا يمكننا المحافظة على هذه الحالة . وكما قدمت لا يمكن أن نقول لموظف يأخذ ١٠٠٠ جنيه : سنعطيك ٩٠٠ جنيه! ولكن إذا خلت وظيفة راتبها ١٠٠٠ جنيه، وعيناً موظفاً جديداً فيها بمرتب ٨٠٠ جنيه، فإن هذا لا يضر بحق الشخص الموجود ولا بحق الحكومة .

لذلك ترى الحكومة أن اللجنة التي اقترحت لجنة المالية تشكيلها لا تنظر في تقيص مرتبات الموظفين ، لأن هذا يوجب خلافا كبيرا جدا ، وتكون نتيجته الاعتداء على الحقوق المكتسبة ، والآمال المشروعة التي لها الحق أن توجد ولها الحق في أن تُحترم . وعلى هذا تكون القاعدة التي يجب أن تُرسم للجنة ، هي أن تنظر في ترتيب حالة اقتصادية بالنسبة للموظفين ، لا تضر بحقوق اكتسبت ، ولا بآمال مشروعة خلقت ، وتوفر على الدولة المبالغ الطائلة . يجب أن يكون هذا هو الأساس ، لا التقيص ، لأننا لا نرى هذا أساسا صالحا .

هذا ما يمكن للحكومة أن تعرضه كأساس لعمل اللجنة المطلوبة .

فمع موافقتي على تشكيل هذه اللجنة ، أرى أن يكون موضوع بحثها قائما على إيجاد طريقة تحفظ على الموظف حقه المكتسب ولا تضر بصالح الحكومة من الوجهة الاقتصادية (تصفيق) .

حق الحكومة في الكلام

(الجلسة الخامسة والأربعون لمجلس النواب : ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤)

رئيس الجلسة — هل من معترض على إقفال باب المناقشة ؟
أصوات — لا .

وكيل وزارة المعارف العمومية — أطلب الإذن لي بالكلام .
رئيس الجلسة — لقد أقفل باب المناقشة .

الرئيس الجليل — للحكومة الحق دائما في الكلام .

رئيس الجلسة — حتى بعد إقفال باب المناقشة ؟

وزير الأوقاف — نعم ، فإن النص الوارد في الدستور نص عام .^(١)

(١) يشير الوزير إلى المادة ٦٣ من الدستور ، وهذا نصها :

«لوزراء أن يحضروا أي المجلسين ، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ، ولا يكون لهم رأي محدود في المداولات إلا اذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم ، أو أن يستنيبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته » .



حقوق السلطة التنفيذية

وتلا السكرتير النائب في الجلسة المذكورة أيضا نص اقتراح مقدم من النائب المحترم وليم مكرم عبيد :

”أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإجبارى للبنين والبنات في أقرب وقت، على أن ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس في أوائل الدور العادى المقبل“ .

أصوات — اقتراح حسن نوافق عليه .

أصوات — يجب أن يحول الاقتراح على لجنة المعارف مباشرة .

الرئيس الجليل — نعارض في هذا الاقتراح، لأنه تدخل في أعمال السلطة التنفيذية، إذ مسألة التعليم ووضع خططها حق من حقوق هذه السلطة، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر في أعمال هي من اختصاص الحكومة .

أصوات — هذا مشروع قانون .

الرئيس الجليل — اذا كان المقصود هو مشروع قانون فلا مانع، أما الاقتراح بنصه الحالى فيعتبر تدخلا في أعمال السلطة التنفيذية .

وليم مكرم عبيد افندى — تلك رغبة، ولا مانع من أن نضع مشروع قانون .

الرئيس الجليل — الرغبة في محلها، ولكن تأليف لجنة برلمانية للنظر في خطط التعليم، لا يمكن الموافقة عليه. والواقع أن لديكم أعمالا كثيرة، ويسرنا أن يشار لنا الطريق بإبداء الآراء .

محمود علام افندى — سيعمل مشروع قانون .

الرئيس الجليل — هذا شيء آخر!

مشروع الجامعة .

(الجلسة السادسة والأربعون لمجلس النواب : ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

أحمد المليحي بك . — ألفت نظر سعادة نائب وزارة المعارف الى ضرورة الإسراع في تحضير مشروع الجامعة، لأن هذا المشروع في غاية الأهمية، ونحن في حاجة اليه كحاجتنا الى التعليم الأولي؛ وسنلفت نظر دولة رئيس الوزراء الى ذلك .

الرئيس الجليل — أنا لا أفهم مشروع الجامعة لغاية الآن! قد سمعت عن هذا المشروع، ولكنني لم أفهم الغرض منه ولا فائدته للبلاد! ورجائي أن نتفضل بتفهيمة لي .

أحمد المليحي بك — أنا أفهم أن مشروع الجامعة يغني المصريين عن أن يقصدوا أوروبا لتكميل الدراسة العالية؛ وظاهر من ميزانية المعارف أنها تصرف سنويا ١٩٢٠٠٠ جنيه من أجل ارسالياتها، فالعناية بمشروع الجامعة تغنيها عن صرف هذا المبلغ الذي سيزداد في المستقبل بنسبة احتياجنا الى التعليم الأولي .

الرئيس الجليل — ليس الأمر كذلك .

أحمد المليحي بك — اذن لا معنى لدرج شيء بالميزانية بخصوص مشروع الجامعة .

الرئيس الجليل — على حسب فكرى، الجامعة موجودة وهى وزارة المعارف العمومية .

أحمد المليحي بك — اذن هل في نية الحكومة عمل جامعة تغنيها عن التعليم في أوروبا؟

الرئيس الجليل — هذه مسألة ترجع الى سياسة التعليم الكبرى .



الأدوات والمصروفات المدرسية

(في الجلسة نفسها)

ويعصا واصف افندى — أريد الكلام عن الأدوات التي تصرف في أول كل سنة دراسية للتلاميذ : فإنه يعطى للتلميذ الواحد أدوات قيمتها قد تبلغ ٢٠ جنيهاً، وهذا يكلف وزارة المعارف أموالاً كثيرة، فأوجه نظرها الى الطريقة المتبعة في فرنسا : فهناك في أول كل سنة دراسية تصرف الكتب للتلاميذ على سبيل الإقراض، وعلى التلميذ أن يدفع تأميناً قدره جنيهان ، وفي آخر العام المدرسى تسترد هذه الأدوات، وما فقد منها أو تلف ينخصم ثمنه من التأمين. وهذه الطريقة عملية قد توفر على وزارة المعارف لو اتبعتها من ٤,٠٠٠ جنية الى ٥,٠٠٠ جنية في العام ... (مقاطعة) أرجو تجربة هذه الطريقة، واعطاء الأدوات الى التلاميذ كعارية ترد في آخر السنة، لأننى أعتقد أن التلميذ لا يستفيد من هذه الكتب بعد انتقاله من السنة الدراسية الى غيرها، والتلميذ يدفع من المصاريف خمسة عشر جنيهاً سنوياً، وقد تعطى له أطالس جغرافية لا تقل قيمتها عن ثلاثة جنيهاً ، وهذا تبذير من الوزارة لا لزوم له ... (مقاطعة) أرجو أن تفكروا في الوفرة العظيم الذى ينجم من وراء هذه الطريقة، وألفت نظر الوزارة لذلك .

الرئيس الجليل — وهل تريد انقاص المصاريف المدرسية التي يدفعها التلميذ ؟

ويعصا واصف افندى — لا أريد انقاص المصاريف .

الرئيس الجليل — ان المصاريف تدفع أجرة للتعليم، وثنماً للأكل والكتب، فاذا أبقى المصاريف كما هي وحرمتهم من الكتب تكون قد ظلمتهم، واذا خصمت ثمن الكتب من المصاريف فلا فائدة من وراء اقتراحك .

وأيضا واصف افندى — وماذا يفيد التلاميذ اذا لم تنقص المصاريف المدرسية وأعادوا الكتب التي صرفت لهم بعد أن لم تصبح لهم بها فائدة؟ وخصوصا أن هذه الطريقة توفر لوزارة المعارف العمومية من ثمن الكتب مبلغا عظيما يصرف في رقى التعليم .

الرئيس الجليل — ليس من العدل أن نأخذ من التلاميذ ثمن الكتب ولا نصرفها اليهم .

وأيضا واصف افندى — قد لا يكون ذلك عدلا، ولكنه مفيد للمصلحة العامة، وأظن أن المجلس يوافق ... (أصوات : لا لا) .

قوة القرارات

(الجلسة الثامنة والأربعون لمجلس النواب : ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤) .

الرئيس الجليل — هل حصل قرار في هذا الموضوع بالأمس؟ فإذا كان قد اتخذ قرار بالأمس فلا يصح العودة اليه .

رئيس الجلسة — هذا اقتراح جديد .

الرئيس الجليل — هل هذا من شأنه أن يعيد المناقشة في القديم أولا؟ رئيس الجلسة — لا .

الرئيس الجليل — أرجو حينئذ من معاليكم أن تأمروا بتلاوة القرار السابق .

موظف السكرتيرية — (يتلوه) .

الرئيس الجليل — اذا كنتم قد اعتمدتم هذا الاقتراح، فكيف لا تسمحون بطلبكم اليوم تعديلا لما فات؟

أصوات — أقفل باب المناقشة .

في ميزانية السودان أيضا

(الجلسة الخمسون لمجلس النواب : ١٨ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — ان كلام حضرة العضو (عبد الرحمن الرافعي بك) عادل، وأرى أنه لا يصح أن تدفع حكومة مصر رسوما لحكومة السودان (تصفيق) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل ستمنع دفع هذه المبالغ ؟

الرئيس الجليل — نعمل كل ما في وسعنا لمنعها .

أحمد حمدى سيف النصر بك — وضعت فى سنة ١٩١٠ آخر اتفاقية مالية بين الحكومتين، موقعا عليها من رجناد وينجت عن السودان وهارفى باشا المستشار المالى عن مصر، أى أن جورج الخامس يتفق مع جورج الخامس ! وقد جاء فى البند الرابع منها أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل عام الى وزارة المالية لتعرض على مجلس الوزراء فى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة؛ وهذه الاتفاقية سرية، وموجودة الآن، ولم يصدر ما يلغىها، فهل هى منفذة أولا ؟

صادق حنين بك (وكيل المالية) — هذا الكلام كله صحيح. البند الرابع هو كما قال العضو المحترم ينص على أن ميزانية السودان يجب أن تعرض على وزارة المالية كل سنة لغاية ٢٠ نوفمبر لعرضها على مجلس الوزراء، ولا يسمح بدرج اعتمادات خصوصية لها اذا كانت من الإيرادات الدورية أو احتياطي السودان بدون مصادقة سابقة من وزارة المالية، ولكن هذه التعليمات غير معمول بها من سنة ١٩١٣

عبد اللطيف الصوفاني بك. — وما السبب ؟

وكيل المالية — لا أعلم السبب .

الرئيس الجليل — السبب هو أن الوزارات الماضية لم تكن وزارات

الشعب .

عبد اللطيف الصوفاني بك — والآن كيف يكون الحال ؟

الرئيس الجليل — الآن يجب أن نعمل كل ما فيه مصلحة الأمة، وعلى الحكومة أن تبحث كيف وضعت هذه الاتفاقية ؟ وكيف نفذت ؟ وكيف وقف تنفيذها ؟ وما سبب ذلك ؟ وما هي الوسيلة لإعادة تنفيذها ؟ ونحن لا يسعنا إلا أن نشكر حمدي بك وكل من يرشدنا الى مثل هذه المسائل .

أحمد حمدي سيف النصر بك — البند ١٥ يقول ان المالية لها الحق في مراقبة كل الإجراءات المالية وميزانية السودان في أى وقت شاءت .
وكيل المالية — لوزارة المالية في كل وقت الحق في الإشراف والمراجعة الحسابية والتفتيش على جميع الإجراءات المالية لحكومة السودان .

المرحوم أبو شادي بك

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤)

حضر المرحوم محمد أبو شادي بك نائب قسم الخليفة في هذه الجلسة ، في صحوة من مرضه الذي توفي به ، فأقسم اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور ، وبعد أن حياه الأعضاء بالتصفيق ألقى الرئيس الجليل رحمه الله هذه الكلمة :

أرى قبل أن نبدأ أعمالنا أن أقدم خالص التهئة لهيئة المجلس الموقر ولنفسى ولحضرة الأستاذ محمد أبو شادي بك على تماثله للشفاء ، فقد ألم به مرض حرم المجلس منه من أول انعقاده الى اليوم ، والآن وقد رأيتـه والسرور يملأ قلبي جالسا بيننا ، فأني أطلب منكم جميعا أن تشركوا معي في تهنتته ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمن عليه بتمام الشفاء حتى يتم اشتراكه معنا في خدمة البلاد (تصفيق) .



تعديل درجات الموظفين

وألقى الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الجلسة ، أثناء نظر ميزانية الحقانية ، كلمته الآتية :

مسألة تعديل الدرجات مهمة جدا ، وما نودّه أن يكون القضاء حائزا على كل لوائمه ، ومستريحا من جهة المعيشة ، ونحن أول من يسعى لأن يصل القضاء الى هذه الغاية ، ولكن هناك اعتبارات يجب على الحكومة وعلى حضراتكم أيضا ألا تغفلوها .

يجب على الحكومة أن تاتى نظرة عامة على القضاة والمهندسين والأطباء والمعلمين ، وعلى كل موظفيها ، وأن تضع نظاما عاما لتعديل درجاتهم . وإني آسف جدا لأن الحكومة لما شرعت في تعديل الدرجات لم تنظر نظرة عامة ، بل نظرت نظرة جزئية فقط ، فعذلت الدرجات في بعض المصالح دون الأخرى ، ولم تلاحظ التوازن بين هذه المصالح ، فنشأ عن ذلك اختلال كبير . فاذا عدّلنا درجات القضاة اشتكى المهندسون ! فاذا ما نظرنا اليهم اشتكى رجال الإدارة ! وهكذا بلا نهاية ! ... أمر لا ينتهى ، وأنا أول من يتألم لهذا الخلل ! وكان يجب أن يكون تعديل الدرجات على قاعدة واحدة . ولذلك أرجو حضراتكم ألا تقصروا نظركم على القضاء فقط ، بل يجب أن تنظروا الى جميع فروع الحكومة . وهذا ما يجب عليها أن تفعله ، وخصوصا الفئات التي لم تتحسن حالتها حتى الآن ، بشرط أن يكون كل هذا على قاعدة عامة للجميع .

لذلك يجب أن نتمهلوا ، لأن الحكومة جادة في تنظيم هذه المسئلة ، ولكن وراءها كثيرا من المشاغل الهامة ، مما نتصوّرونه ولا نتصوّرونه . وأكرر أنه يجب علينا جميعا أن نتأني ، وهذا وأمثاله سيأتى وقته ويكون كما ترغبون . أسأله تعالى أن يحسن أماننا المستقبل ، لتكون أمدنا حرة طليقة ، لنعمل ما نحب لتنظيم ادارتنا ومصالحنا (تصفيق) .

سفر المحمل في عام ١٩٢٤

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩١٤)

محمد مغازى البرقوقي أفندى — بمناسبة ما ورد في ميزانية الداخلية، صفحتي ١٨٤ و ١٨٥ والفصل الرابع والخامس، بخصوص الكسوة الشريفة؛ هل للحكومة أن تصرح للمجلس عن الاتفاق الذى حصل بينها وبين حكومة الحجاز، وأدى الى سفر المحمل في هذا العام ؟

الرئيس الجليل — الاتفاق الذى حصل بين الحكومتين هو أن يعود المحمل الى السفر الى الأقطار الحجازية كعادته، وأن تسير معه البعثة الطبية حيثما سار؛ وإذا تأخر بعض الحجاج المصريين عن المجيء مع المحمل فلا بأس من بقاء بعض الأطباء هناك للاعتناء بهم لحين عودتهم . ولا تعارض حكومة الحجاز فى بناء صيدلية على أرض تعينها لصرف الأدوية للحجاج المصريين . وسيقابل المحمل بغاية الترحاب والإكرام فى الأقطار الحجازية، وقد نلنا الترضية الجديرة بنا . فهل أتم موافقون ؟

(تصفيق حاد) .

قانون التعويضات

(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

جرى في هذه الجلسة كلام طويل لبعض النواب في قانون التعويضات ، كان ختامه بيانا شافيا للرئيس الجليل رحمه الله عن رأى الحكومة في هذا القانون . غير أنه أشار ، قبل القاء هذا البيان ، الى مناقشة قصيرة (ستأتى بعد) سبقت بينه وبين المرحوم الصوفانى بك في هذه الجلسة عن موضوع الحوادث السودانية ، فقال :

أيها السادة :

قبل أن أبدأ كلامى فيما يختص بموضوع المناقشة الحالى ، أريد أن أقول كلمة فيما جرى مع صوفانى بك في هذه الجلسة بخصوص مسألة السودان . عندما عرضت هذه المسألة واستلقت نظر الحكومة اليها ، قلت ان الحكومة ستعمل الواجب وفوق الواجب فيها ، فكرر الصوفانى بك الرجاء ، وقال : يجب أن تعمل الحكومة في هذه المسألة ! ... أنا أيها السادة لست محتاجا في سبيل القيام بواجبى أن يأمرنى أمر أو أن يكلفنى مكلف (تصفيق) ، لأننى أشعر من نفسى باحتقار نفسى اذا كنت أفصر فى واجب مفروض على أدائه ، ولهذا أنفر كل النفور من شخص يقول لى بكلمة مجملة : ”قم بالواجب عليك“ ، وانما أرحب بكل شخص يقول لى : أطلب منك أن تفعل كيت وكيت ، ولكن قوله : ”قم بواجبك“ لا أقبلها مطلقا . أنا أعرف واجبى ، واذا كنت لا أعرفه فلا أستحق أن أكون فى هذا المركز . ولو جاء لى صوفانى بك أو أى شخص آخر ، ولو من غير النواب ، وقال : أطلب منك أن تعمل كذا : فإننى أشكره وأرى من الواجب على أن أقوم بهذا العمل شاكرًا ، ان كان ممكنا وصالحا عمله .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولماذا لا تقبل من الصوفانى ؟

الرئيس الجليل — لا أقبل ذلك من الصوفانى ولا من غيره . ولكن اذا حضروا وقال لى : حدثت مسألة فى السودان ، فأرجوك أن تحتج عليها أو تكتب كذا

أو ترسل كذا — فهذا أقبله ، ولكنى لا أقبل منه ولا من أكبر منه أن يقول لى :
 ”قم بالواجب“ ! فكونه يحضنى على واجبى لأقبله ، لأنى محرض ومندفع للقيام بواجبى
 بدافع من نفسى . فهل حصل هذا من الصوفانى بك ؟ هل يريد أن يخبرنى بما
 يجب علىّ وأنا أقوم به ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — جواب دولة الرئيس عن كلامى فى أول الأمر
 سمعه تماما .

الرئيس الجليل — سمعه اخوانك ، وقد قلت : سأعمل الواجب وفوق
 الواجب .

الصوفانى بك — صدقنى لأنى لا أكذب .

الرئيس الجليل — أصدقك .

الصوفانى بك — والباشا يقبل من الصوفانى ، لأنه يعلم أنه لا يريد الإحراج
 بما يقول .

الرئيس الجليل — لم اعتبره إحراجا ، بل حسبته أمرا للمجلس أن يأمرنى
 بأمر خاص ، وعلىّ أن أفعله أو أتجنى ، ولكن كون الصوفانى بك يقول : ”يجب
 أن تفعل كذا“ ، فلا أقبل ذلك ، بل له أن يطالب من المجلس أن يتمرر إلزام
 الحكومة بأمر خاص .

الصوفانى بك -- إنى أقتصر الطريق وأوجه كلامى لدولة الرئيس بماطفة الزمالة .

الرئيس الجليل — لا أقبل من زميل أو رئيس أن يأمرنى ، بل اعتبر هذا
 احتقارا لأقبله . فللمجلس أن يقر أمرا خاصا ، فأخضع لأمره ان كان موافقا
 لضميرى . بناء على ذلك أكرر أنى سأعمل واجبى ، بدون احتياج لتنبيه من
 الصوفانى بك .

الصوفاني بك — إني أسأل الله أن يوفقك دائماً الى عمل مافيه الخير، وأتمنى من صميم قلبي أن تكون محلاً للتوفيق والإلهام والنجاح في مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — متشكر للصوفاني بك الآن .

ثم انتقل رحمه الله الى قانون التعويضات الذي تدور فيه المناقشة ، فقال :

وأما فيما يختص بقانون التعويضات ، فلا أقول اني أول شخص انتقده ، ولكني من الذين انتقدوه بكل شدة واستنكروه ، وقد بينت عيوبه ، ولا أزال أستنكره ، وأعدّه ضربة على الخزانة ، ونكبة على أموال الأمة ، وأنه سابق لأوانه ، بل أقول أيضاً انه مخالف للدستور . ولم أقل هذا الآن فقط ، بل قلت هذا قبل الآن بزمان طويل ، وقبل خطبة العرش ، قلته رسمياً ، وكتبت به للحكومة الانجليزية . فأنا بصفتي منكم ، وبصفة كوني رئيس الحكومة ، أعتبر هذا القانون باطلاً ، ومخالفاً للدستور ، ومجحفاً بحقوق الخزانة ، وسابقاً لأوانه .

أعتبر كل هذا وأستنكره من كل قاي وجوارحى . ولكن فرقاً بين ان يستنكر الإنسان شيئاً ويحتج عليه ويعتبره باطلاً ، وبين أن يتوقف عن تنفيذه . مثل ذلك مثل حكم يصدر على نافرذ المفعول : قد أستنكره وأحتج عليه ، ولكن أنفذه رغمًا مني !... فهذا القانون الذي هذه صفاته ، أعتبره معاهدة واتفاقاً مأذونا به من السلطة الشرعية في البلاد ، وبهذا انعقد الاتفاق بين الطرفين . واني أوافق حضرة الرافعي بك في أن هذا ما كان ينبغي أن يعمل به ، ولكنه عمل وارتبطنا به ، ففهما كان في هذا الارتباط من البطلان القانوني فقد انعقد سياسياً ، ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحلل منه إلا باتفاق مع الطرف الآخر . ولا يمكننا أن ننهي الأمر بيننا وبين الطرف الآخر بمجرد القول ببطلان هذا ، بل ينبغي أن نتحدث مع الطرف الآخر ونتفاهم معه حتى نصل الى الاتفاق على بطلانه والامتناع من تنفيذه . هناك دولة ارتبطت معنا ، فإذا تشبثنا بالبطلان وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ولنرجع

الى الحالة التى كنا عليها قبل هذا الارتباط ؛ فهل يمكن أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟
أصوات — حاشا .

الرئيس الجليل — ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة ألجأتني اليه . نعم أن المبلغ باهظ ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب . لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية ، لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما . لذلك لما جاءت طريقة أخرى للحكم قالوا : لا يمكننا أن نعيش كمحكومين أو مسودين ، ويجب أن نخرج ونأخذ تعويضا . فهذا منشأ قانون التعويضات .

حقا أن المبلغ يهبط الخيانة ؛ ولكن مادما حصلنا على منفعة فلا يضرنا أننا دفعنا فى مقابلها ثمنا كبيرا . قانون التعويضات ألزما بمبالغ باهظة ، لا باعتباره قانونا ، بل باعتباره اتفاقا بيننا وبين الحكومة الانجليزية . ليس محل البحث بطلان القانون أو صحته ، بل محل البحث هو مناسبة الامتناع عن تنفيذه ، والتأجيل التى تترتب على هذا الامتناع . فهل اذا اعتبرنا الاتفاق باطلا ، يمكننا أن نوقف مفعوله من أنفسنا ؟ أو يجب أن تناقش الطرف الآخر فى بطلان هذا الاتفاق ؟ وماذا يقول الصوفانى بك فى ذلك ؟

اذا قلت ببطلان المعاهدة وأردت إلغائها ، أفلا يجب أن أئين للطرف الثانى الأوجه التى قالها الرافعى بك وباقى الخطباء ؟ وما يريد أن يقوله الصوفانى بك ؟

تقولون انها معاهدة باطلة ، وربما كنت موافقا على ذلك ؛ ولكن لا يمكن لى وأنا طرف واحد أن أوقف تنفيذ معاهدة سياسية بينى وبين دولة أخرى ، بل يجب للوصول لبطلانها أن أتفق مع الطرف الآخر . فهل نسلك هذا الطريق ؟ أو نتكلم هنا فيما بيننا ثم نمتنع عن الدفع ونقول لهم : اذهبوا للمحاكم ؟؟ أظن أن المعقول أننا نتكلم مع الطرف الآخر . وعلى فرض أن المحاكم لا تحكم للموظفين الأجانب ، فلا يجوز أن تترك المسألة تصل الى المحاكم فى هذا الوقت .

يجب علينا ، وان كنا متألمين من هذه المعاهدة ، وإن ألحقت بنا ضررا كبيرا ، وإن تعددت لدينا وجوه بطلانها ، ألا نبطلها من أنفسنا إلا بعد التكلم مع الطرف الآخر والاتفاق معه عليها وعلى غيرها . بهذا نكون قد حفظنا حقوقنا وشرفنا ، وأظهرنا أن لنا حقوقا نطالب بها ، أما التوقف عن الدفع فإنه يعرضنا لتأنيج لا نحمدها . وما كنت أحب أن أتعرض لشرح هذه النتائج ، ولكن ألقت نظركم الى أن هذا القانون يشترك فيه الانجليز وباقي الأجانب ، فالتوقف عن الدفع يجعل الدول ضدنا ، ونحن في حاجة الى عطفهم .

لسنا في هذا الموقف قضية أو محامين فقط ، بل سياسيين أيضا ، فيجب أن نلاحظ اعتبارات كثيرة . فهل من حسن السياسة أن نكسر كل هذه الصفوف من أجل مبلغ من المال ؟ كلا ! فإني ، بصفتي وطنيا محبا لبلادي ، لا أريد أن أتعرض للسخط العام ، لأني في حاجة للعطف العام في هذه الظروف الحرجة التي تتجاوزها البلاد . فلا نضيع حقوقنا احتفاظا بالمال ، فانه خسر المال محافظة على حقوقنا في الاستقلال (تصفيق) .



وبعد إلقاء هذا البيان ، تقدمت جملة اقتراحات بشأن الاعتماد المخصص لتعويض الموظفين الأجانب بناء على هذا القانون ، فوافق المجلس ، بأغلبية ١١٠ أصوات ضد ١٦ صوتا رافضين و ٥ أصوات ممتنعين عن اعطاء الرأي ، على الاقتراح الآتي :

” بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء ، يصادق المجلس على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، ويوافق على تقرير اللجنة (لجنة المالية) مع جميع التحفظات الواردة به وبيان دولة رئيس الوزراء ، ويعلن في الوقت نفسه استنكاره لقانون التعويضات “ .

شكر الرئيس للجنة المالية

(الجلسة السادسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - قد سمعتم حضراتكم وبجثم تقرير لجنة المالية أو لجنة الميزانية ، وأمكنكم من تلاوته ومن الأبحاث التي أجرتها هذه اللجنة أن تتحققوا أنها عنت اعتناء عظيمًا بالأمورية التي كلفتموها بها ، وأنها وفقت في أبحاثها . ولئن كانت قد رأت في كثير من المواضع آراء تخالف آراء الحكومة ، فإن ذلك لا يمنع الحكومة من أن تبدى أمام حضراتكم امتنانها من عمل اللجنة ، والهمة والجهود التي بذلتها للوصول إلى بحث الميزانية وتمحيصها واستخلاص النتائج التي عرضت عليكم . ولهذا أرجوكم أن تستركوا معنا في شكر حضرات رئيس وأعضاء اللجنة على الخدمات التي أدوها لهذا المجلس الموقر ، حتى سهلوا عليه بحث الميزانية التي تعتبر من أهم أعمالكم وأكبرها شأنًا .

أصوات - موافقون .

(فوافق المجلس على مشاركة الحكومة في شكر لجنة المالية) .

حوادث السودان . المفاوضات

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة تلغراف ورد على رئاسة المجلس من الخرطوم بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤
هــذا نصه :

” نحتج باسم الأمة السودانية ، ونسخط مرة السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد ، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف

لإيقاف ضروب التشكيل ، لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحمل بنحدام العرش المصرى أينما كانوا ، وإن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام “ .

الطيب أبو بكر . الشيخ محمد رفع الله . عز الدين
راسخ . محمد سرانحتم . محمد الأمين أبو القاسم .

(تصفيق شديد طويل) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ونحن جميعا نحتج معهم ، وأصواتنا صدى لشعورهم ، ونبادلهم هذا الإحساس ، ونتمنى أن يتخلصوا من كل القيود والعوائق ، ونطلب رفع الظلم عنهم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — ورد الى تلغراف وجواب عن هذه الحكاية .
رئيس الجلسة — هذه مسألة خاصة بك .

أصوات — يقرأ .

الرئيس — هل تريدون سماع ذلك .

أصوات — نعم . نعم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — التلغراف الذى سأتلوه على حضراتكم يتعلق بضابط كان قادما للقطر المصرى بإجازة اعتيادية ، ومعه وثائق نافعة ، حجز بحلفا بعد أن قتش ، وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ ، واسم هذا الضابط زين العابدين أفندى ، وهذا نصه : ” الخرطوم — ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ — قام الملازم أول زين العابدين أمس مساء — الامضاء : سالم “ .

أصوات — اقرأ المذكرة .

أحمد حمدى سيف النصر بك — المذكرة خصوصية لا داعى لتلاوتها .



(الجلسة الرابعة والخمسون لمجلس النواب : ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفاني بك — أيها السادة : قبل أن يصدر الدستور، وقبل أن يشكل البرلمان، كانت الأمة أفرادها وجماعاتها ساهرة على كل شيء يختص بمصلحتها، مستيقظة لدفع كل ما كان يعمل ضد صالحها العام .

أما الآن، وقد صدر الدستور، وتشكل البرلمان، فلا شك في أن الأمة قد ألفت علينا تلك المهمة الدقيقة، مهمة السهر على مصالحها . فالآن نسمع ونقرأ ما يدور في السودان، وما تقوم به حكومته من إغراء أقوام هناك بوسائل شتى، بالرغبة تارة وبالرهبة تارة أخرى، على أن يقولوا غير الحق، وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة كيذا كبيرا، نخيبوا بذلك ما كنا نرجوه من قيام هذه الحكومة للعمل للمصلحة العامة . كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة، وتربطنا بهم أواصر الدم واللحم، أرادوا أن يأتوا لمصر ليرفعوا إلى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء، وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التي لا تنفصل . فهل يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة؟ ولا نظهر رأينا؟ ولا نرفع احتجاجنا على هذا العمل المغاير للحق المعتدى به على مصلحة مصر؟

لهذا أقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن، المخالف لعود كان يظن بعضنا أنها حق وصدق ! وكان يظن بعضنا أن اللياقة تقضى بإرجاء ذلك، لأن التعرض له من جهتنا مضر بمصلحة مصر . ولكن لنا رجاء عظيم في أن نتخذ حكومتنا ما استطاع أخذه بحزم إزاء هذه الإجراءات . ومع كل هذا يكون حراما علينا إذا أغفلنا حقا لنا، وإذا ما توانينا عن الدفاع عن صالح أقوامنا هناك .

عبد الرحمن الرافعي بك - سادتي الأجلاء :

إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة، وهو قلبها الخفاق . وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان، إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان :

حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

أما الحركة الطبيعية ، فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس ، من جماعة من رجالات السودان وذوى رأى فيه ، ينادون بأنهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولملك البلاد ، فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ، ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية .

أما الحركة المصطنعة ، فتدبرها السلطة الانكليزية : فتمد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى .

فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها ، لان الحوادث التى تقع فى السودان الآن انما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية . واذا قلت السيادة المصرية ، فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ، ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الانكليز مصطنعة ، وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا .

سادتى : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمة عمران السودان وتقدمه ، وإن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران فى السودان . وما تدعيه السياسة الانكليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية ، وشيدوا القصور والبنيات ، وفتحوا المدارس ، وشقوا الترع ، وأقاموا السدود والجسور على النيل ، وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان ، وضحوا فى سبيل ذلك حياتهم وأموالهم . وقد دل الإحصاء على أن الذين قتلوا منا فى أنحاء السودان ١٩٩٠٠٠ رجل ، كما أنفقت مصر عشرات الملايين

من الجنيهاً من يوم أن فتح في عهد محمد علي ، وقد أنفقنا من عهد استرجاعه الى الآن ٢٦ مليون جنيه ، ... كل ذلك لنقيم دعائم العمران في تلك البلدان .

فالذي ينكر أن مصر كانت ولا تزال تعمر السودان ، ينكر الحقيقة الساطعة . على أننا ما فعلنا ذلك لجر مغنم ، بل للقيام بواجب وطني علينا ، وهو تعمير تلك البلاد ، لأننا بذلك إنما نعمر مصر ، إذ لا فرق بين مصر والسودان . وأما العمران الذي يدعيه الانكليز ! فهو عمران مصطنع ، بل هو استغلال محض ! لأن كل الناس يعلمون أن الشركات الانكليزية الاستعمارية في تلك البلاد تنزع الأراضي من أيدي الأهالي ، لتحل محلهم وتجعل السودان مزرعة قطنية لمعامل لا نكشير . . وهذا ولا شك استغلال ! وفرق كبير بين العمران والاستغلال ! فأضم صوتي الى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل ، كما احتجت الأمة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة ، كان من جرائها محاكمة الضابط السوداني على افندي عبداللطيف : لأنه لما رأى أن الانكليز ساعون للقيام بهذه الحركة ، تظاهر مع جماعة من إخوانه ، وأعلنوا عن عواطفهم ، وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانكليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج ، وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج ، وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا وقت أن كان نقيباً للمحاميين تطوع للدفاع عن على افندي عبد اللطيف ، وعزم على السفر للخرطوم ، ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتلغراف ينبئه بصدده بالحكم على الضابط السوداني . وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً ، إذ لا يوجد أي خلاف بيننا . ونحن نصرح علناً بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ، ونؤيدها في ذلك بكل اخلاص (تصفيق) .

حمد الباسل باشا — نحن جميعاً نتفق مع حضرتي الزميلين الفاضلين فيما اقترحاه . هذه هي كلمة المجلس وهذه رغبتنا جميعاً . ولكنني ألفت نظر المجلس الى أن تصرفات

الانجليز لا يمكن أن تدهشنا ولا نعبأ بها ، لأن هذه السياسة الجارية في السودان الآن هي سياسة الإفلاس الانجليزية التي كانت جارية هنا . يجب أن تعرف الحكومة الانجليزية أن سياستنا عملية قائمة على الواقع فعلا ، فإذا كان الانجليز يريدون أن يتخذوا هذا العمل حجة على مصر والمصريين ، فنحن والعالم أجمع نعلم أن مصر والسودان كتلة واحدة من جميع الوجوه السياسية . فإذا كان الانجليز يعنون في هذا العمل ، فنحن نتخذ حجة عليهم ، لأنهم كانوا يفعلون هنا في مصر ما يفعلونه الآن في السودان ، حيث كانوا يستدرجون بعض المصريين ليعملوا ضد الحركة الوطنية ، ولكن الحركة كانت جادة ، فلم تقف أمامها أي دسيمة من هذه الدسائس . فهذه الأعمال لاثخيفنا ، لأننا واثقون من أنفسنا ومن السودان . أما الاعتراض والاحتجاج فنحن كلنا متفقون على إبداء استيائنا من هذه التصرفات ، ولكن يجب أن نشق كل الثقة بأن مصر والسودان كتلة واحدة ، وأن هذه السياسة لا قيمة لها ، فلا تخيفنا ، ولا نعبأ بها .

محمود علام افندى — تضامنا أيها السادة بالأمس في المحافظة على كرامتنا . واليوم قد أثبتت مسألة أشعر بأنها ماسة بكرامتنا القومية وشرفنا الوطني ، ولا شك أننا جميعا على اختلاف النزعات متضامنون في وجوب المحافظة على تلك الكرامة وذلك الشرف . لا نعرف مطلقا أن السودان منفصل عن مصر ، وإن قيل بضرورة الاحتجاج ، فلا يدل احتجاجنا على أنه منفصل منا ، بل انما نحتج كاحتجاجنا على المظالم التي كانت تقوم بها القوة الغاشمة في بلادنا ، فلا يصح أن تمر علينا هذه المسائل مر السحاب من غير أن تستوقف نظرها أو تثير احتجاجنا . وقد تعلمنا جميعا هذا الدرس من دولة رئيسنا المحبوب ، نعم تعلمنا أن التمسك بالحق هو كل القوة ، وأن الحق يسحق أمامه كل قوة (تصفيق) .

وقفت حتى لا يقال ان فريقا من المجلس فقط يذكر السودان والسودانيين ، بل المجلس بأجمعه ، بل كلنا نذكرهم ونرجو من صميم قوادنا أن نراهم بيننا ممثلين في هذا

المجلس كالمديريات الأخرى . ولا شك أننا عاملون على ذلك ، مؤيدون للوزارة كل التأييد . ولكن هذا لا يمنع أن يثبت على الأقل في مضبطة مجلسنا ، وأن ينقل عن لساننا الى العالم أجمع ، أننا نحتج بكل قوانا على كل إجراء ظالم مخالف للعدل والشرع والقانون .

وعند هذا الحد انتهى .

عبد اللطيف الصوفاني بك — الذى أريده هو أن يصدر منا قرار بالاحتجاج .
أصوات — موافقون . موافقون .

أحمد رمزي بك — الأخبار التى تُتوارد علينا من السودان محزنة جدا ، لأنها إنما تفصل جسما لا ينفصل عن جسم مصر . والمحاولة التى يريدون بها تبرأ السودان محاولة عقيمة ؛ ولكن أننا نسكت على هذه الأعمال ، فهذا ما لا يقتره وطنى على الإطلاق ، ويقول بذلك كل مصرى وكل متكلم فى هذا المجلس .

يقول سعادة حمد الباسل باشا بأن هذه الأعمال غير متجة فى السودان ، كما كانت عقيمة فى مصر ، وأنها فوق ذلك لها حل ، وأن هذا الحل قريب ، وأنه ليس فى يدنا دليل على أن الانجليز هم الذين يفعلون ذلك فى السودان ... (أصوات — لا . لا .)
يظهر أنى أخطأت السمع ، فأسحب كلامى . انى أقول ان يد الانجليز ظاهرة فى هذه الأعمال : يدل عليها القبض على أحد الضباط وارجاعه الى السودان ، وجمع الجموع فى بيت أحدهم بقصد الموافقة على السيادة الانجليزية ، وسوابق عملهم معنا فى معرض ومبلى ، وقبلها فى مسألة الوفد السودانى الذى أرسل الى بلاد الانكليز ؛ فيدهم ظاهرة فى كل هذه المسائل . وفى الواقع أن ثقة المصريين بالانجليز قد تلاشت بسبب أكاذيبهم مدة ٤٢ عاما ! فالانجليز لا يفتأون يبنون خزانات على النيل ، ويعملون على فصل السودان عن مصر . وانى أسائل نفسى فى هذه الحالة : هل يجوز أن تبدأ المفاوضات فى جو مضطرب كهذا أولا ... (ضجيج) . ألا يرى دولة

رئيس الحكومة أن هذه الأعمال لو حصلت بين حكومتين متحابتين لأثارت أمورا كثيرة ؟ واني أترك هذه المسألة لحكمة الرئيس الجليل .

أحمد حمدى سيف النصر بك — تعلمون حضراتكم أنى أخبرتكم عن التلغراف الوارد من الضابط زين العابدين، وقرأتم فى بعض الجرائد أن الضابط أوقف، وكان معه مترجم، وكان هذا سببا فى القبض عليه وإعادته للخرطوم . وقد علمت من وثائق بيدي الآن أن المترجم هو ابن الخليفة عبدالله التعايشى ، وكانا حاضرين لمصر لتقديم ولائهما لمليك البلاد، ويحملان وثائق ممضاة فى اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم . وقد عرضت هذه الوثائق على بعض اخوانى ، وسأعرضها على لجنة السودان لعمل محضر بها وعرضه على المجلس . وكان الضابط زين العابدين حاضرا بالنيابة عن العبيد السود ، وابن التعايشى عن العرب . فالذى أردت أن أخبركم عنه هو أن ما يعمل الانجليز انما هو عمل مصطنع تدل عليه الوثائق الموجودة تحت يدي ، والتي ستقرأ عليكم يوما من الأيام .

أصوات — تطبع وتوزع علينا .

الرئيس الجليل — (قوبل بالتصفيق) .

أيها السادة :

تحركت مسألة السودان اليوم ، ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها . ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان (استحسان وتصفيق طويل) ، بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر (تصفيق) .

والإجراءات التى تم الآن فى السودان، كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك ، على نوعين :

(الأول) وثائق تكتب واجتماعات تعقد ، لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية .

(والثاني) منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر .
فأما القسم الأول ، وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية ، فإننا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا (تصفيق) .

إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة ، وحصل التمسك بها ، فلسان مصري يقول انها أوراق باطلة ، لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة ، وانه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية (تصفيق واستحسان) .
أنا في تصريحى هذا منضم اليكم ، فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات بدون شك) .

وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ، ألا وهو منع السودانين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم ، معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، . . أقول ان هذه الإجراءات مستنكرة ، ونعلن لجهات الاختصاص ، بصفتنا حكومة ، وبصفتنا مجلس نواب ، استنكارنا لما يكون صحيحا منها ، واحتجاجنا عليها (تصفيق) .

وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة بأن نتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان (تصفيق) .

والآن أجيب حضرة العضو المحترم أحمد رمزى بك على قوله : ماذا تفيد المفاوضات فى هذا الحق المضطرب ؟ ... نعم أن المفاوضات فى جو مضطرب ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، بل يجب أن نعلن أمام كل انسان ، سواء كان انجليزيا أو غير انجليزى ، بأن لنا حقوقا فى السودان نريد

استخلاصها (تصفيق) . فاذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضات ، فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا، بل أقول إنه ملكنا، وإنه جزء لا يتجزأ من مصر، ويجب أن يرد اليها (تصفيق) ؛ وأقيم الدليل على هذا، والدليل تعلمونه حضراتكم، ويعلمه كل واحد منا، ويحفظه كل مصري . فإن نجحنا فيها ونعمت ، وإلا والينا الاحتجاج، وعملنا كل ما يعمل به شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها (تصفيق) .

أنا لا أخشى المفاوضات، فهي محادثات كسائر المحادثات، أباشرها واثقا بنفسى، واثقا بأنى لا أقبل نتيجة من نتائجها إلا اذا كانت متفقة مع حقوقكم وأمانكم (تصفيق) .

وإذا كنت أرى دخولى فيها لا يضيع علينا حقا، ولا يكسب غيرنا حقا ضدنا، دخلت فيها ، وكنت قد خدمت بلادى بهذا الدخول ، ولكنى لا أخرج منها إلا ظافرا بحقوقنا كلها (تصفيق) .

ولا أستطيع أن أصرح لكم الآن بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن، لأنه توجد أمور نتوقف عليها المفاوضات ، فاذا تمت هذه الأمور وتحققت دخلت المفاوضات مزقودا بثقتكم ومعتمدا على الله فى نجاحها .

السكرتارية النيابية — تقدم اقتراحان : الأول من حضرة عبد الرحمن الرافعى بك ، ونصه ما يأتى :

”على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر، للإعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ؛ يعلن المجلس عطفه على السوادنيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر، ويعان استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد، وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر“ .

والاقتراح الثانى مقدم من حضرتى حسين هلال بك وراغب اسكندر افندى ،
ونصه ما يأتى :

” بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس
الوزراء ، بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان
عن مصر ، يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ، ويطلب الانتقال لجدول الأعمال “ .

أصوات — موافقون على الاقتراحين معا .

رئيس الجلسة — هل توافقون على الاقتراحين معا ؟

أصوات — نعم ، وبالإجماع .

عبد الجليل أبو سمره بك — أنا لى رأى وأريد الكلام .

رئيس الجلسة — أخذ رأى فعلا وانتهى الكلام .

صوت — من يخالف فى هذا ؟ !



(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

وتلى فى هذه الجلسة تلغراف وارد من الخرطوم الى معالى رئيس مجلس النواب ، وهذا نصه :

” تظاهر الشعب أمس سلميا ، هاتفا لملك البلاد وسعدها ، حاملا صورتيهما ،
فأوسعهما البوليس ضربا بالسيوف ، وجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ،
وأمس الأول سجن الشيخ رفع الله ، زعيم التجار بأم درمان ، بينما كان يهتف بحياة
ملك مصر والسودان ! فليعلم الملأ وليشهد التاريخ ! “

الامضاء بالنيابة : على عبد اللطيف

عبد اللطيف الصوفانى بك — المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن
تعمل كل ما فى وسعها

الرئيس الجليل — الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها .

أصوات — موافقون .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل لوزير الحربية أن يقول لنا كلمة عن المعلومات التي وصلت اليه ، ورجاؤنا أن نتخذ اجراءات

الرئيس الجليل — ليس أمامي اجراءات أتخذها ، فبين لي الاجراءات التي تراها لأقوم بها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — انى أقول ان هذا لا يليق ، بل وليس في محله .
الرئيس الجليل — قلت لحضرتك انه ليس عندى اجراءات ، وقد سمع المجلس قولى .

عبد اللطيف الصوفاني بك — اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ (مقاطعة وضجة) .



وتلى فى آخر هذه الجلسة أيضا التلغراف الآتى المرسل الى رئيس مجلس النواب :

الخرطوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤

بينما كان الضابط زين العابدين يرسم صورة المظاهرة قبض عليه وسجن ، فاحتج على ذلك ؛ وسجن أربعة مستخدمين ، وضرب الهاتفون بحياة ملك مصر والسودان بالسيوف . (امضاءات : ٣٦ اسما) .

فتقدم اقتراح هذا نصه :

”نقترح استنكار حادثة الخرطوم التى جاء عنها تلغراف اليوم ، وما أصاب اخوانه السودانيين فيها لإظهار عواطفهم الوطنية ، ونكرر الاحتجاج الشديد على أعمال العسف التى يأتيا الانجليز هناك لإنحاد مظاهر العلاقة الأكيدة بين مصر والسودان : بينما هم يسيغون لأنفسهم العمل على تمزيق هذه الوحدة وحمل أهل السودان إلى غير ما يريدون “ .

رئيس الجلسة — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(فوافق المجلس عليه بالإجماع) .

السودان في مجلس اللوردات البريطانى

(عن التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام الغراء)

لندن في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وجه اللورد رجلاى الى الحكومة في مجلس اللوردات البريطانى اليوم
السؤال الآتى :

”خل في وسع الحكومة أن تورد بياناً يدل على سياستها العمومية في شأن مصر
والسودان؟ وهل هى عازمة على استشارة البرلمان البريطانى قبل أن تقر إجرأى
تبدل في نظام السودان ؟“ .

وتكلم اللورد جراى في هذا الموضوع فقال :

”بلغنى أن جميع أعمال الإدارة التى قام بها اللورد كرومر في مصر، وكانت
موضوع افتخارنا ، قد زالت أو هى سائرة الى الزوال . وأعتقد أنه كان من الممكن
وضع تسوية أفضل لنا ولمصر لو عمل بتقرير لجنة ملنر، ولكننا تركنا الفرصة تمر،
فتحن الآن أمام ما قد جرى من قبل . وجميعنا نعترف بأن ما جرى هو أن الإدارة
الباهرة التى أنشأها اللورد كرومر قد تهدمت . ولا أعنى بهذا القول أنه من الواجب
إبطال ما عملته الحكومة البريطانية في شأن الادارة المصرية . فمن الأفضل الآن
بعد ما وصلت الأمور الى هذا الحد ألا تسعى الحكومة الى إبطال ما عملته في شأن
الإدارة، ولكن يجب أن يستثنى من ذلك أمر واحد ، وهو قناة السويس التى لم
يعملها المصريون بل رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية ، وهى طريق مائية
دولية . فعسى أن يصرح بكل وضوح في المفاوضات المقبلة بأن حق حماية القناة
وصياتها وإدارتها يجب ألا ينتقل الى أيدي الحكومة المصرية، بل يبقى في أيدينا
(تصفيق) .

ويجب أن تكون الحكومة البريطانية صريحة أيضا في مسألة السودان . فيجب عليها أن تفهم الحكومة المصرية صراحة أننا لن نترك السودان (تصفيق) . فلولا قوة بريطانيا وفنها الحربي ومجهوداتها التي استردت بها السودان ، لما كان لمصر أصبع في السودان . فعسى أن تظهر الحكومة البريطانية بأجلى بيان أن حكومة السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية وبالسودانيين ، من دون أن يكون للحكومة المصرية ما تقوله في هذا الشأن . فإذا كان هذا هو رأى الحكومة البريطانية ، نخير لها أن تسرع في إبدائه لرئيس الوزارة المصرية ، لأن الشعور السائد في مصر الآن هو أننا على نقیض ذلك . فلماذا يصل بهم المدى الى حد القول لنا بأننا اذا لم ننسحب من السودان فلن يباحثونا في المسائل المتعلقة مطلقا !

وفضلا عن ذلك فإنه يجب علينا أن نقول باتم وضوح ، في أقرب فرصة ممكنة ، أن سياستنا سياسة نستطيع كل الاستطاعة أن ننفذها .

أما مسألة مياه النيل ، فلا شك أن مصر مصلحة كبيرة فيها . وقد دارت الأحاديث هنا وهناك عن تأليف لجنة مختلطة تضمن ألا يحرم السودان مصر من المياه ، وألا تحرم مصر السودان منها ؛ ولعله من المناسب أن يعين لرياسة هذه اللجنة رجل أمريكي .

جواب اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية

فرد المستر بارمور مندوب الحكومة في مجلس اللوردات على هذه الأقوال ، قائلا : "إن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان ، وهى موقنة بأن التعهدات التى قطعتها على نفسها لا يمكن أن نتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة . وفى وسعى أن أقول بدون تردد انه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل ، من دون إذن البرلمان البريطانى .

ثم تكلم اللورد كرزون فى هذا الموضوع وقال : إن مجلس اللوردات والبلاد كل يرحبان بهذا البيان الصادر من الحكومة ، فهو صريح لا يقبل التأويل . "

التظاهر للسودان

ملأت القاهرة والأقاليم مظاهرات التأييد لآخواننا السودانيين ، والاحتجاج على استبداد المستعمرين الانجليز ، عقب الحركة الوطنية التي قام بها السودانيون في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ .
وقد ازدحمت شوارع القاهرة في يوم الجمعة ٢٧ يونيه بمظاهرات الطلبة من جميع المدارس والطوائف ، يخطبون ويحتجون ويهتفون لمصر والسودان ، حتى انتهى بهم الطواف الى بيت الأمة ، فألقى الرئيس الجليل على جموعهم الحاشدة هذه الكلمة القصيرة :

كلمة الرئيس

أحبي فيكم هذا الشعور الجميل ، وتلك العواطف الكريمة . وإني بهذا المظهر الاتحادى أسعى جهدى فى تحرير مصر والسودان (تصفيق) .
وما دام هذا الاتحاد قائما بيننا ، فلا بد من أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولا بد من أن نصل الى تحقيق استقلالنا فى مصر والسودان ، إن لم يكن اليوم فغدا (تصفيق) .

حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان

خطاب للرئيس الجليل

الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة

(الجلسة الثامنة والخمسون لمجلس النواب : ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التي دارت فى مجلس اللوردات الانجليزى بخصوص السودان والمفاوضات .

اطلعت عليها ، ورأيت أن ما جاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمرا جديدا ، ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الانجليزية الآن ، ولكنها خطة رسمت من قبل ، رسمها لويد جورج فى وزارته ، كما جاء فى كلام نائب الحكومة الانجليزية فى مجلس

اللوردات ، الذى اقتبس من بيان عن السودان فاه به لويد جورج لما كان رئيسا للوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وهذا التاريخ معروف لكم ، وقد جاء فى هذا البيان : "ان حكومة جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن ، والآمال الكبيرة المنتظرة فى السنين المقبلة ، تصاب بضير" . وزاد اللورد بالمور ، نائب الحكومة فى مجلس اللوردات ، على ذلك قوله : "وانى أفوه بهذا الأمر وأنبه أن ما جاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية" ، ثم استشهد بقول آحرلستر لويد جورج وهو : "ولا يسع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتغيير ما فى مركز تلك البلاد ، أى السودان" .

فهذه الخطة التى رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت ، ولكنها خطة قديمة رسمت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — هذا التاريخ الذى تذكرونه ويقولون عنه "ان السياسة المصرية كانت فيه فى غاية المرونة والدهاء" ! تجدون أن الانجليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها . كل هذا ليس بجديد ، وانما الحديد هنا ، الحديد علينا اليوم ، هو أن وزارة العمال ، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين ! عُرِفَت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة ! أقرت هذه الخطة ! !

أقول ان العمال الذين هذه مبادئهم ، أقرتوا هذا واتخذوه خطة لهم ، وقد كان المتظر أن وزارتهم لا تقرها . لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء ، لدينا نحن الذين كان لنا أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ المستعمرين . ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان ، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا (تصفيق متواصل) .

وانى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ، وفى حضرتكم الموقرة ، أصرّح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ؛ فهى تسعى للتمسك بحقوقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ؛ نتمسك بهذا الحق فى كل فرصة ، وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم

الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به . وإن كنا في حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا ، فإننا نوصي أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ، ولا بد أن يأتي يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا (تصفيق) .

إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ! ... كلا ! ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب . ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا ، فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق) .

نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا (تصفيق) .

نعم اننا كنا أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرها وبالرغم منا ، ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزير من دماء أبنائنا ، وبعد أن استعدناه صرفنا عليه مبالغ طائلة ، ولا نزال نصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحياته (تصفيق) . فلا يمكن مطلقا ، وهذه حالتنا بالنسبة الى السودان : أموال بذلناها ، دماء سفكناها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من قبلنا آبائنا ، وحياتنا نستمددها من ذلك النهر الذى يتدفق من أعالي السودان ، . . لا يمكننا بحال من الأحوال ، إلا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا ، لا يمكننا أن نترك ذرة من السودان لغيرنا (تصفيق مستمر واستحسان) .

نعم اننا ضعاف ، ولا تجريدة عندنا ، ولا أسطول لنا ! أقول هذا ، لأنه حق ولأنه غير خاف ! نعم اننا ضعاف ، ولكننا أقوياء بضعفنا ، أقوياء بحقنا ! ان

الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق . فنحن ، وان كنا ضعافا ، فان معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة (تصفيق) .

تعلمون أيها الإخوان أننى فى مخاطباتى مع الانجليز ومع غيرهم ، لم أدع مطلقا أننا أقوياء ماديا ، ولكننا أقوياء معنويا ، أقوياء بحقنا ، أقوياء باتحادنا (تصفيق) . ونحن قلنا للانجليز ، وقد علمتم رسميا ما قلناه ، قلنا لهم أنه لا يصح لكم أن ترفضوا طلبات عادلة ، لمجرد كونها صادرة من شعب أعزل ، قلنا لهم هذا ، ولم نأت لهم بقوتنا ، لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان ، لنا قوة الاتحاد ، وهذا الاتحاد سيدوم ويقوى وينمو فى عصرنا ، ومن بعدنا أيضا ، حتى ننال حقوقنا كاملة (تصفيق) .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد جاء فى هذه التصريحات ” أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ “ . وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن . وأقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن نتفاوض على أساس هذا التصريح (استحسان وتصفيق مستمر) .

ولقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس ، فإنى لا أدخل فى المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى . وقلت لكم أيضا انى اذا لم أصل الى هذا ، فإنى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلي .

اصوات — أبدا . حاشا .

اصوات — ليس هذا فى مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — هذا ما عزم عليه ، والرأى لكم (تصفيق متواصل) .



ثم تكلم أعضاء كثيرون ، محتجين على التصريحات الانجليزية ، مؤيدين للرئيس الجليل ووزارته ، وتقدمت بضعة اقتراحات وافق المجلس بالاجماع على أحدها ، ونصه :

”بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات ، يعلن المجلس ثقته التامة بدولته وسياسته ، ويطلب اليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق كل آماني البلاد من استقلال مصر والسودان .“

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أقدم لحضراتكم جزيل شكرى على هذه الثقة الغالية . وانى ، مع احترامى كل الاحترام لقراركم ، أرى أن أعرض الأمر على حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد ، لأن ذلك من واجبي .

صوت — مع عرض قرارنا .

الرئيس الجليل — وسأعرض قراركم أيضا (تصفيق حاد) .

السودان واستقالة الوزارة

في مجلس الشيوخ

تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك في الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس الشيوخ (٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤) عن السودان وعن تصريحات الحكومة البريطانية ؛ ثم اختتم خطابه بالاقتراحات الآتية :

- (١) يؤيد المجلس تأييدا كاملا زعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه الجليل وتصريحاته الخطيرة عن السودان ، ويعلن أن السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها .
- (٢) ويطلب المجلس بإلحاح من دولة الرئيس أن يبقى في مركزه ، وأن يجاهد في سبيل مصر وهو على رأس الحكومة متقلدا لزمائها .

(٣) أن ينوب معالي رئيس المجلس عنا في إرسال التلغراف الآتى نصه الى
جلالة الملك :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان :

يعلن مجلس الشيوخ رضاه الكامل عن موقف دولة رئيس الحكومة إزاء
مسألة السودان ، ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبوله استقالة دولة
الرئيس ، لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن . فلتحى مصر والسودان . وليحى
جلالة الملك .

(٤) نطلب من معالي رئيس المجلس أن يبلغ نص الاقتراحات الثلاثة الى
دولة سعد باشا رئيس الحكومة .

(فوافق المجلس على هذه الاقتراحات بالإجماع) .

جلالة الملك يرفض استقالة الوزارة

أصدر قلم المطبوعات في يوم ٢٩ يونيه البلاغ الرسمى التالى :

” عرض حضرة صاحب البولة الرئيس الجليل على حضرة صاحب الجلالة
الملك استعفاء الوزارة ، وأسباب هذا الاستعفاء ، فرفض جلالته قطعيا قبوله ، فالتمس
دولته الإذن له بالتروى ومشاورة زملائه وأصدقائه . وهو عائد اليوم (من الاسكندرية)
لهذه الغاية بقطار المساء الأول ، يصحبه صاحب المعالي وزير الخارجية “ .

عدول الرئيس الجليل عن الاستقالة

في مجلس النواب

(الجلسة الستون : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل :

قضى على واجبي أن أرفع استقالة الوزارة لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد .
ووفاء بالوعد الذي قطعته لحضراتكم ، تلوت على مسامعه الشريفة قراراتكم الإجماعى
بالثقة بالوزارة وطلبكم بقاءها ، فما كدت أتم تلاوتي لذلك القرار ، حتى صدر
نطقه الكريم بالتصديق عليه قائلا : إني موافق لحضراتهم ومصديق على قراراتهم .

محمد الشاملى الفارافندى — فليحى جلالة الملك .

(ردّد الأعضاء هذا الهمّاف) .

الرئيس الجليل — وأخذ جلالته يقيم من حكمه البالغة ، وبديته الحاضرة ،
وعنايته الكبرى بمصالح البلاد ، أدلة الإقناع بالبقاء ، فشعرت بضعف حجتي أمام
بياناته الباهرة ، ولم يسعنى إلا أن أستمع جلالته مهلة أتشاور فيها مع زملائي
وأصدقائي ، ففضل على بمنحها ، مشددا فى لزوم البقاء .

وعدت الى القاهرة ، ورأيت فى طريقى جموعا حاشدة لاعداد لها من مواطني ،
وكلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء فى البقاء ، ويلح إلحاحا شديدا فى ذلك .

اجتمعت بزملائي أمس واليوم ، وتشاورنا مليا ، وتمثلنا أثناء تشاورنا إرادة
ملك البلاد ، كما تمثلنا قراراتكم الإجماعى الجليل ، واتحاد الأمة المتين ، وهذه المظاهر
الباهرة التى امتلأت غيرة واكتست جلالا ، مظاهر الوحدة الكاملة والنظام
الشامل ، مظاهر الروية الصادقة والإخلاص الكامل ، مظاهر الثقة المتبادلة تجزى
فى النفوس ، من الكبير الى الصغير ومن الصغير الى الكبير ، مظاهر التمسك الشديد

بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدامها المخلصين ، مظاهرَ قلوب اتحدت في خفقانها على مصلحة البلاد ، ... حتى شعرت بأن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب الملك الكبير ، فلم يسعنا أمام كل هذه القوى المجتمعة إلا الخضوع لما قضت به .

قد آلينا على أنفسنا أن نخدم بلادنا ، في حياتنا بأعمالنا ، ونخدمها بعد مماتنا بأن نضرب أحسن الأمثال لأبنائنا (تصفيق طويل) .

وقد كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة أكثر مما نخدمها داخلها . ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة في هذا الرأي ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها في رأيها في الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت في هذا الرأي أقلية ! فقدمت استعفاءها من الاستعفاء مراعاة للقواعد الدستورية (تصفيق) . عدلنا حينئذ عن الاستعفاء ، وعولنا على أن نسير كما كنا في الطريق التي ابتدأناها منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذي نال استحسانكم واستحسان البلاد جميعا (تصفيق) . وسنسير بعناية الله ، مسترشدين بأرائكم ، ساعين في الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر والسودان ، معتمدين في ذلك بعد الله التقدير على عناية مليكنا ، وعلى قوة حقنا ، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق متواصل واستحسان) .



في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

ثم قصد رحمه الله الى مجلس الشيوخ فألقى فيه الكلمة الآتية :

الرئيس الجليل - أيها السادة :

لا بد أن تكونوا علمتم باستقالة الوزارة من منصبها ، عقب المناقشات التي جرت في مجلس اللوردات ، والتصريحات التي فاه بها نائب الحكومة الانجليزية في ذلك المجلس . رأيت وفاءً بوعده قطعه لنواب الأمة أن أستقيل من المنصب الذي تعطفت

جلالة الملك بإسناده الى "إجابة لرغبات الأمة التي تجلت في انتخاب أعضاء البرلمان؛ فقرر مجلس النواب بالإجماع الثقة بهذه الوزارة، وطلب العدول عن الاستعفاء . ولكن واجبي قضى على أن أرفع الأمر الى وليه .

تشرفت أمس بمقابلة جلالتة ، وعرضت عليه هذا الاستعفاء ، وتلوت على مسامعه الكريمة قرار مجلس النواب ، إذ كان هذا المجلس قد طلب إلى أن أرفعه الى سدة السنية . تلوت على المسامع الكريمة هذا القرار، فلم أكد أتمه حتى قال حفظه الله : انى مع النواب ومصداق على قرارهم (تصفيق حاد وهتاف : فليحيى جلالة الملك) .

وأخذ جلالتة يتلو من الحجج الباهرة، والبيانات الساطعة، ما أضعف حجتي وأوهن عزيمتي . شعرت بهذا الضعف أمام جلالتة ، فلم يسعنى إلا أن التمسث مهلة أتروى فيها مع أصدقائى وزملائى ، فتعطف جلالتة بهذه المهلة مشددا بلزوم البقاء .

عدت أمس الى القاهرة، فوجدت فى طريق آلافا مؤلفة من الجماهير، كلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء فى البقاء ، ويأح إلحاحا شديدا فى هذا الرجاء .

اجتمعت أمس واليوم بزملائى ، وتشاورنا فى الأمر مليا؛ تشاورنا طويلا، وتمثلت أمامنا رغبة جلالة ملك البلاد، وإرادة نوابها، وتمثلت أمامنا أيضا تلك المظاهر الباهرة، مظاهرُ الإخلاص الشامل ، مظاهرُ الوحدة الكاملة ، مظاهرُ الروية الصادقة، مظاهرُ التمسك الشديد بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدماها المخلصين ، مظاهرُ القلوب تحف لمصلحة البلاد ، ... حتى شعرت أن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب ملك البلاد الكبير (تصفيق حاد) .

تمثلت أمامنا كل هذه المظاهر، نخضعنا لحكم الإجماع .

وقد كنا آلىنا على أنفسنا أن نخدم بلادنا، نخدمها فى حياتنا بأعمالنا، ونخدمها أيضا بعد مماتنا بما نضربه لأبنائنا من أحسن الأمثال (تصفيق حاد) .

وكنا نظن بأننا باتخاذنا ذلك القرار، وهو الاستعفاء، نخدم بلادنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها ونحن فيها . ولكن ظهر أننا كنا وحدنا في هذا الرأي ، وأصبحنا لا شريك لنا فيه ، وأصبحت الوزارة في أقلية لا تتجاوز عدد أعضائها ؛ فطوعا للدستور، ونزولا على حكمه الذى يقضى بأن الوزارة تستعفى إن لم يكن لها أغلبية تسندها، قد استعفينا من هذا الاستعفاء (تصفيق) .

عدلنا عن استعفائنا وبقينا فى المراكز، لنعود الى الاشتراك مع البرلمان فى إدارة شئون البلاد . وستستمر الوزارة فى سيرها الذى بدأته منذ خمسة أشهر على الأسلوب عينه الذى نال استحسانكم واستحسان جميع الأمة . نسير فى هذا السبيل وعلى هذا الأسلوب ، معتمدين فى الوصول الى تحقيق غايتنا المنشودة ، وهى استقلال البلاد بلاد مصر والسودان، معتمدين فى نجاحنا وفى بلوغ غايتنا بعد معونة الله القدير على عناية مايكنا، وعلى قوة حقنا، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق حاد) .

وبعد أن ورغ رحمه الله من كلامه خطب أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل المجلس وبعض حضرات الشيوخ ، شاكرين للرئيس عدوله عن الاستعفاء، متقدين بسياسة الحكومة الانجليزية وتصريحاتها إزاء السودان ؛ ثم قام الرئيس الجليل فألقى شكره الآتى :

أقدم لحضرة الفاضل وكيل المجلس ، وحضرات الذين تكلموا من بعده، جزيل شكرى على العبارات الرقيقة التى آخضوني بها . أشكرهم من كل قلبى ، وأشكر حضراتكم جميعا على التحية التى قابلتهمونى بها . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد حق خدمتها، حتى نصل بها الى الغاية التى ننشدها جميعا، وهى الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

وعقب ذلك أصدر المجلس القرار الآتى :

” بعد سماع التصريحات الخطيرة التى أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، يكرر المجلس ثقته بالوزارة، وينتقل إلى النظر فى باقى الأعمال .

شكر الرئيس الجليل

لجميع أفراد الأمة المصرية

وفي اليوم الأول من شهر يولييه سنة ١٩٢٤ أعلن الرئيس الجليل رحمه الله هذا الشكر الآتي :

يهدي سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، بالأصالة عن نفسه ، وبالنيابة عن زملائه ، فائق الشكر لجميع أفراد الأمة المصرية ، الذين آحتشدوا يوم الأحد الماضي للقاءه في المحطات التي مرّ بها ، أثناء ذهابه إلى الاسكندرية ، وعودته منها ، وأظهروا ثقتهم التامة بوزارته ، وشدة تعلقهم بها ، والذين أبدوا مثل هذه العواطف في تلغرافاتهم ورسائلهم ، والذين شرفوه بحضورهم ، والصحافة التي أيدته في سياسته ، ويعلم الجميع أنه تنفيذاً لإرادة صاحب الجلالة ملك البلاد ، وتحقيقاً لرغبة برلمانها ، وإجابة لرجائهم ، عدل عن الاستعفاء ، وعاد إلى العمل مع البرلمان ، لتنفيذ بروجرامه الوزاري على نفس الطريقة التي سار فيها من يوم قيام وزارته ونالت استحسان الجميع .

حديث للرئيس الجليل

تقوية مصر ودفع دعاوى الانجليز . تصريح ٢٨ فبراير وتأكيادات الانجليز

لا تحلّ المسألة المصرية . يجب ألا يكون النيل نهراً انجليزياً .

مصر وقناة السويس . البرلمان المصري . مسألة الخلافة

نشرت جريدة (فوسيشه تسايتونج) حديثاً دارين مكاتبا الدكتور واثر هاجيمان والرئيس الجليل رحمه الله في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، ننقل فيما يلي ، عن جريدة البلاغ الصادرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤ ، ترجمته عن الألمانية مصحوباً بالمقدمة التي صدره بها المكاتب . قال :

ان الشروح التي فسر بها الانجليز والمصريون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،

قد زادت في العهد الأخير في عناية الناس بحوادث مصر . والتصريح ، فيما يبدو لنا شيئاً فشيئاً ، لا ينهى ذلك النضال الذي طال أمده سنين ، بل يدل على أن كلا

الفريقين قد وضع للمستقبل برنامجا سياسيا يدور حول كل نقطة من نقطه منذ أشهر، وهو نزاع ينطوي على الحدة انطواءه على العناد .

ولقد حاولت مصر أثناء مفاوضات الصلح أن تنتفع كل الانتفاع بالموقف الغامض الذي زج بها الاحتلال البريطاني فيه وقت استعار نار الحرب العالمية، فقدّمت الى الدول قائمة بأمانيتها ومطالبها ، وفي حملتها الاستقلال السياسي التام . ولكن مصر اعتبرت من غير الدول المتحاربة ، وأقصيت لهذا السبب عن المفاوضات، ثم تلقت — على سبيل الهدية — تأكيداً بالاستقلال الى الأبد استقلالاً تاماً عن السيادة التركية . ولجأت مصر من جانبها الى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وولت وجهها شطر عصبة الأمم والدول الأوروبية المحايدة، ويتولى زعامتها في ذلك وزعامة الوفد المصري سعد زغلول باشا روح الحركة الوطنية .

على أن كل محاولة بالطرق السلمية ، في سبيل الوصول الى الاتفاق ، حبطت بتأثير عناد الانجليز، فلم يكن بد من تنظيم المقاومة العلنية . وانقضى عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ في اضطرابات وفتن دائمة، حركت ساكن جيش الاحتلال الانجليزي، وشغلته كثيرا . ثم أقصى زغلول باشا وطائفة من أنصاره الى سيشيل وجبل طارق... (وهنا تناول الكاتب ما تلا ذلك، من اعلان تصريح ٢٨ فبراير، فسرده نقطه، ثم انتقل الى قانون الانتخاب، فتحدد موعد الانتخاب، ... الى أن قال) :

ورجع زغلول باشا في شهر أغسطس عائداً من منفاه، في وقت يسمح له بالاشتراك في المعركة الانتخابية على نحو جليل . وأدخله فرط محبة الشعب له البرلمان بأغلبية ساحقة من أنصاره، تخدم خطته بإخلاص . ورفع علم الجهاد رئيساً للوزارة ، فسرعان ما دافع الانجليز، وسرعان ما أخذ — تؤيده كثرة الشعب — في مناهضة الأطماع الانجليزية بكل الوسائل .

ولقد تيسر لي أن أستفسر رئيس الوزارة شخصياً عن خطته ونياته . واليكم

خلاصة حديثي :

أعرب لى زغلول باشا عن "اغتيابه بملاقة من يمثل له تلك الدولة، التى ظلت دائماً صديقة للإسلام، معروفة لدى الشعب المصرى منذ أمد طويل بمهارتها الصناعية والتجارية معرفة ذائعة الصيت". ثم انتقل الى المسألة السياسية، فصرح لى بأنه "وقف قواه على تقوية مصر، ودفع دعاوى الانجليز : تينك المهمتين اللتين يعتبرهما، من حيث الغاية، مهمة واحدة".

وأبدى دولته أنه "لا يسهه أن يسلم بأن تصريح ٢٨ فبراير، أو تأكيدات انجلترا، مما تحل به المسألة المصرية حلاً مرضياً . وإن جميع التأكيدات الفخمة لعديمة القيمة، اذا لم يتبعها التنفيذ العملى . وستظل مصر تطالب باستقلال بلادها استقلالاً سياسياً تاماً عن كل دولة أجنبية، سواء أكانت هذه الدولة انجلترا أم تركيا، حتى تفوز بغرضها . وإنه ليجب ألا يكون النيل نهراً انجليزياً ، كما يجب أن ترد طرق المواصلات الى السيادة المصرية . وهو لا يفهم : لماذا تكون قناة السويس تحت الإدارة المصرية أسوأ عائدة منها تحت الإدارة الانجليزية؟ أو ليس من معنى السيادة أن تتم السيطرة على أهم طرق الحدود والممرات ؟".

قال الباشا : "وليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان الى المصريين . ذلك أن امتلاك السودان معناه حكم مصر، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة، وأنفس ما تملكه . وإنه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود فى هذه المسألة التى يمكن أن تعترض كيانها للخطر !".

"إن لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تحقق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصرى . ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر، إذ كان الأصل المصرى راجحاً فى سكان تلك البلاد . ويرى رئيس الوزارة أن لا فائدة من استفتاء السودان، ما دامت انجلترا تركز فيه على قوة الجنود، وما دام فى استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء حسبما تريد . وقد أظهرت مصر أنها بلاد ديمقراطية، إذ استطاعت فى بضعة أشهر أن توجد برلماناً (من تحت الأرض) ! وإن الفضل الأكبر فى هذا النجاح ليعود الى الديانة الإسلامية التى تأمر مؤمنها بأن يكونوا إخوة".

وانتقل الحديث الى مسألة الخلافة، فأدلى لي فيها سعد باشا بما يلي: "إن الخليفة هو خلف الرسول ووكيله الأسمى في الأرض، وفي يده يجب أن تجتمع السلطان الزمنية والروحية؛ ولذلك كان الإسلام منذ قرون مفتقرا الى خليفة حقيقى. وليس للحسين ملك الحجاز، ولا لفیصل ملك العراق، أى حق في هذا اللقب، لأن الخليفة يجب أن يكون مطلق السلطة، أما هذان فسيدان في أرض محدودة. وإن محاولة إقامة الخلافة من جديد في الوقت الحاضر، لمحفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها، فضلا عن أن هذا يؤدي الى تفاقم الضائقة الملمة بالعالم الاسلامى من جراء الحرب وعواقبها. ولقد خسر الإسلام بخروج تركيا من حظيرة الدول الإسلامية خسارة أليمة! والآن ليس سوى السياسة الحسية الجريئة ما يحقق الغرض. أما الجرى وراء الأغراض الخيالية، فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا، ولكنه يقتضى على السياسة العملية".

قال المكاتب: وإلى هنا انتهى حديث الوزير الذى كان يتكلم بهمة وسلامة قلب.

في تكريم الأستاذ النقراشى

خطبة للرئيس الجليل

أقام رجال التعليم في مساء الأربعاء ٢ يولييه سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم شائقة في نادى سيروس لحصرة الأستاذ محمود فهمى النقراشى، بمناسبة تعيينه وكيلا لمحافظة القاهرة؛ وقد دعى الرئيس الجليل رحمه الله عليه الى هذه الحفلة، فحضرها، وارتجل فيها خطابا بليغا بدأه بشكر رجال التعليم لتقديرهم الأكفاء منهم حق قدرهم، ثم قال:

وكان خليقا أن يكرم رجال الإدارة الأستاذ محمود فهمى النقراشى، لأنهم سيستفيدون من علمه وذكائه وإخلاصه، وأما أتم أيها المعلمون فكان يجب عليكم...

(وسكت رحمه الله قليلا، كن يلحق من أن الجواب معروف للسامعين، ثم قال):

انى مارقيت النقراشى لعلاقة شخصية بينى وبينه، وانما رقيته لعلاقة بينه وبين الوطن، ولعلاقة بينه وبين أداء الواجب والإخلاص في العمل، فهو كفء.

مخلص، رزين، يؤدى الواجب ويخلص فى القيام به . ولم أعينه لينتفع بالوظيفة ومزاياها، وإنما عينته لينتفع الوظيفة بكفاءته ومقدرته وذكائه . وهذا ما راعيناه فى التعيينات وأضدادها، فلم نراع الحزبية، وإنما راعينا مصلحة الوطن، باختيار من يقومون بخدمة خير قيام . فنحن لا نثيب إلا من يستحق الثواب، كما أننا لا ننكل إلا بمن يستحق التنكيل لإجرامه أمام القانون .

يقولون إننا نتلاعب بالدستور! وهم الذين يتلاعبون به! فكأنهم يتوهمون أن الدستور إنما وضع لحماية السبايين الشتامين! وأما الأبرياء المهانون، الذين تنتهك حرمتهم، اذا لجأوا الى القضاء كانوا هم المعتدين على الدستور!!

إن حرية كل واحد منكم محدودة بحرية غيره، فكل فرد حر فى أن يفكر ويتكلم ويكتب، بشرط ألا يسب ولا يشتم . وقد نص على ذلك الدستور بقوله « الحرية مكفولة فى حدود القانون » .

أنا لست رئيس حزب، ولكنى وكيل أمة . قلت ذلك مرارا، وكررتة تكرارا . قلته عقب خروجى من منفأى، وقلته بعد عودتى منه، وسأقوله دائما، وأعمل به، فلا أحابى شخصا لمبدئه السياسى، ولا أتعرض لآخر لآرائه السياسية، ولكنى أحسن لمن يعمل لمصلحة الوطن، وأنكل بمن يسيئ إليه، فمن عمل صالحا فلنفسه وللأمة، ومن عمل بضد ذلك فليبه إثم ما عمل، ولو أبحر ابن سعد لحقت عليه كلمة العقاب .

ثم عاد رحمه الله فكرر شكره لرجال التعليم على حفاوتهم بزميلهم الأستاذ النقراشى، إذ أنهم باحتفائهم به إنما يحتفون بالقدوة والإخلاص للوطن .

الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا

(الجلسة الستون لمجلس النواب : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

تليت في هذه الجلسة المكاتب الآتية الواردة من مجلس الشيوخ الى مجلس النواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب :

نظر مجلس الشيوخ في جلسة يوم الخميس ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤) في ميزانية وزارة المعارف العمومية ، وقد حصلت مناقشة فيما قرره مجلس النواب بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا ، فلم يرمح مجلس الشيوخ رأى مجلس النواب في هذا الشأن : وذلك أن مجلس النواب كان قد وافق على إلغاء مكاتب الرقابة المشار إليها ، والاستعاضة عن كل مكتب منها بموظف مصرى يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية ، وأن يبقى المبلغ المخصص لمكاتب البعثات ، وهو يقرب من عشرة آلاف جنيه ، في ميزانية وزارة المعارف لوضعه في المكان اللائق به ، ولكن مجلس الشيوخ رأى وجوب بقاء مكاتب الرقابة ، وبقاء تخصيص المبلغ المطلوب لها على ما كان عليه في مشروع الميزانية .

فالمرجو من معاليكم تبليغ ذلك الى مجلس النواب ليبدى فيه رأيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، رئيس مجلس الشيوخ

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ ختم : أحمد زيور

فدات مناقشات حول هذا الموضوع ، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله بالقبول الآتية :

الرئيس الجليل — أيها السادة :

المسألة صغيرة وبسيطة جدا ، ولا تستوجب هذا الخلاف بينكم وبين مجلس الشيوخ . والحكومة لم تقدم على إنشاء بعثات علمية مستقلة إلا لأنها ترى أن هذا أنفع للطلاب ، وأبعد عن السياسة ومناهجها .

فاذا كنتم ترون إلحاق البعثات العلمية بالسفارات ، فلا تكونون قد حققتم غرضاً اقتصادياً ، لأن هذا الإلحاق يستلزم تعيين مراقب بالقنصلية لملاحظة الطلبة وتسهيل مهمتهم ، ولا إخالكم تقصدون إلغاء المراقبة بتاتا .

أصوات — نريد المراقبة .

الرئيس الجليل — اذا كنتم تريدون المراقبة ، فسواء كانت تابعة للقنصليات أم لوزارة المعارف فلا يترتب على هذا التغيير أو النقل من وزارة الى وزارة اقتصاد شيء كبير من النفقات . ومن الجائز أن تقتصد ألفاً أو ألفين من الجنيهات ، ولكن التغيير لا يؤدي الى توفير كل المبلغ . ومن جهة أخرى فإن هذا النظام من شأنه أن يحدث صعوبة كبرى في العمل ، لأن القنصل الذي يكلف بالمراقبة يجب أن يلاحظ عند تعيينه أن يكون عالماً بأساليب التعليم والتجارة ، وأن يسبق تعيينه اتفاق بين وزير الخارجية ووزير المعارف ، ورضاء جلالة الملك فوق ذلك . أتريدون كل هذا من أجل اقتصاد أربعة أو خمسة آلاف جنيه ؟

أصوات — عشرة آلاف جنيه .

الرئيس الجليل — كلا ! لأنكم لا تريدون إلغاء المراقبة كلها ، بل تريدون إحالتها على القناصل . وهل لم تقرؤوا تقرير اللورد مانر عن وظيفة القنصل ؟ إنى أرى أن المسألة أبسط من أن تثير جدلاً أو خلافاً . والأوفق أن تترك المسألة كما هي . والذي يهمنا أن يراقب الطلبة من جهة التعليم ، فنحن نصرف عليهم ، ويجب أن نعرف نتيجة ما نصرفه ، وهذا لا يتأتى إلا اذا كان المراقب عالماً بأصول التعليم . فلا تشددوا في هذه المسألة ، ولنتبع رأى شيوخنا .

ثم تقرر اقبال باب المناقشة ، وأخذ رأى ، فوافق المجلس بالأغلبية على رأى مجلس الشيوخ .

عرض القوانين على البرلمان في دور انعقاده الأول

القوانين والمراسيم

(الجلسة الحادية والستون لمجلس النواب : أول يولييه سنة ١٩٢٤)

مصطفى الخادم بك (مقرر لجنة الشؤون الصحية) — عملاً بالمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه "لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين" نتلو على حضراتكم للمرة الثانية تقرير اللجنة بالتصديق على المرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٥ بخصوص جبانة المسلمين بناحية "شبرا صورة".

الرئيس الجليل — يظهر أن هناك سوء تفاهم في مسألة عرض القوانين على المجلس في دور انعقاده الأول .

نص الدستور على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول، وإلا بطل العمل بها .

ولا يخلو حال هذه القوانين من أحد أمرين : إما أن المجلس لا يرى فيها شيئاً يستدعي التعديل أو الإلغاء، فتصبح هذه القوانين نافذة سارية بمجرد ترك المجلس لها، فتنتج مفعولها بدون احتياج لعمل إيجابي من المجلس . أما إذا رأى المجلس تعديل قانون من القوانين المعروضة عليه أو إلغائه، فيجب عليه أن يصدر قراراً بما يراه من التعديل أو الإلغاء، ويكون هذا القرار قانوناً معمولاً به بعد استيفائه الإجراءات المنصوص عنها في الدستور . وإلى حضراتكم نص المادة ١٦٩ من الدستور : "القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل".

فالحكم الذى يترتب على عدم العرض فى الدور الأول هو البطلان ، أما إذا عرضت فى دور الانعقاد الأول فقد حفظت قوتها .

والقوانين التى تنطبق عليها هذه المادة هى القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، ولكن الأوامر والقوانين الأخرى التى لم يكن يجب عرضها ، تبقى حافظة لقوتها بدون أن يتعرض لها المجلس . ولكى نتفادى الحكومة أى خلاف مع المجلس على القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عرضت جميع القوانين والأوامر التى صدرت من يوم تعطيلها ، وتركت لحضراتكم الخيار فى تحديد القوانين التى كان يجب أن تعرض على الجمعية التشريعية . وهذه هى القوانين التى لكم أن تنظروا فيها ، فإذا رأيتم الموافقة على واحد منها انتهى الأمر بسكوتكم عنه ، وبذلك يأخذ مجراه الطبيعى . أما إذا تراءى لكم أن بعض هذه القوانين يحتاج للتعديل أو الإلغاء ، فاحضراتكم أن تعدلوا أو تاغوا كما تريدون ، والقرار الذى تصدرونه بالتعديل أو الإلغاء يصبح قانونا ، بعد استيفائه للشروط المنصوص عنها بالدستور .

اذن ليست كل القوانين والأوامر التى قدمتها الحكومة للمجلس مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ، ولكن بعضها فقط ، ولحضراتكم الفصل فى هذه فقط . أما المسألة المطروحة الآن خاصة بالمرسوم الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩١٥ ، والمتعلق بعبانة مسلمى ناحية "شبرا صورة" . ومثل هذا المرسوم ليس قانونا ، بل هو أمر إدارى صرف . وعلى أى حال فلا داعى للبحث فيما إذا كان قانونا أولا ، مادتم ترونه فى محله .

عبد الرحمن الرافعى بك — لا تنفذ القوانين إلا اذا صادقنا عليها .

الرئيس الجليل — أنا لا أعطى للقوانين قوة غير التى لها ، وقد عرضنا القوانين على حضراتكم طبقا لنص المادة ١٦٩ من الدستور ، واسمحوا لى أن أعيد نصها وهو :

”القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل“ .

فيجب إذن، لكى يعرض القانون على البرلمان، أن يكون أولا من القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، وثانيا أن يعرض فى دور الانعقاد الأول؛ فماذا تكون النتيجة اذا لم يعرض فى الدور الأول؟ يبطل مفعوله؛ أما اذا عرض فى دور الانعقاد الأول فيبقى حافظا لقوته .

أصوات — ولكن

الرئيس الجليل — سنتفق على النتيجة اذا أصغيتم الى .

اذا رأيتم أن قانونا من القوانين التى عرضت عليكم هو مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية، ورأيتم أنه قانون نافع، وأردتم الإبقاء عليه؛ فماذا يجب عمله؟ المقصود أن يبقى هذا القانون نافذ المفعول، فلا نتعبوا إذن أنفسكم فى إصدار قرار بالتصديق عليه، لأنه نافذ المفعول بدون احتياج لإصدار ذلك القرار .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إنا نخشى

الرئيس الجليل — ما الداعى لإتعب أنفسكم بإصدار قرار بالتصديق ما دام القانون يصبح نافذ المفعول بمجرد تقديمه للبرلمان فى دور الانعقاد الأول؟ هذا فضلا عن أن المادة ١٦٧ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة، يبقى نافذا، بشرط أن يكون نفاذه متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور .

فبالطبع لا يمكنكم التصديق على أحد هذه القوانين اذا كان مخالفا لما تلوته الآن . ثم تقول نفس المادة ” وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي “ .

فما أقوله هو حكم الدستور ، الذى يقضى بأن كل قانون يعرض على البرلمان يكون نافذ المفعول إلا اذا عدلتموه أو ألغيتموه . فكل قانون مطابق لأحكام الدستور يجب أن يكون نافذا بدون التصديق عليه ، وكل قانون مخالف للدستور أو مطابق له يكون باطلا اذا لم يعرض على البرلمان فى دور الانعقاد الأول . فالحكومة تفاديا من الاختلاف مع المجلس ، كما قلت أولا ، عرضت عليكم جميع القوانين والأوامر ، ولكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون . أما القانون الذى يعجبكم ، فما عليكم إلا أن تسكتوا عنه ، لأنه يصبح نافذ المفعول .

عبد اللطيف الصوفانى بك - أريد الاستفهام .

الرئيس الجليل - المسألة واضحة ، وليس هذا رأى وحدى ، ولكنه رأى الأصوليين ، لأننا بحثنا المسألة بحثا دقيقا ، ونتيجة البحث هو الرأى الذى شرحته لحضراتكم . وأرجو أن نتأكدوا أنى لا أتكم بصفتى رئيس الحكومة ، بل بصفتى عضوا منكم ، ولى بعض العلم بالقوانين ، ولا يهم الحكومة مطلقا إلغاء أو تعديل أى قانون ، وإنما أردت تعزيز نقطة قانونية .

عبد اللطيف الصوفانى بك - أريد التكم .

الرئيس الجليل - أرجو أن تبين لى الفائدة التى تترتب على تصديقكم على قانون أتم قبولونه ؟ لماذا تتعبون أنفسكم بإصدار قرار بشأنه ؟

المقرر - القوانين المعروضة علينا ، عرضت بالكيفية التى تعلمونها ، ثم وزعت على اللجان المختلفة التى كلفت من المجلس بتقديم تقرير بما يترأى لها .

الرئيس الجليل — هذا خارج عن الموضوع .

المقرر — ليس هذا خروجاً عن الموضوع ، لأن اللجنة مكلفة بأن تعرض نتيجة بحثها على المجلس ، طبقاً لللائحة الداخلية التي تنص صراحة على أن عمل اللجنة يجب عرضه على المجلس ، ولا يكتسب مشروع القانون قوة إلا إذا تلى مرتين .

الرئيس الجليل — هذه مسألة أخرى ، لأننا نقول ان المرسوم الذي نتكلم عنه ليس قانوناً ، وإنما هو أمر عال في مسألة خاصة . وعلى فرض أنه قانون ، ورأيت إبقاءه ، فيكفى أن تركوه في مجراه ، لأنه حافظ قوته ونافذ المفعول . فإن كان حضرة المقرر مخالفاً في الرأي ، فيجب عليه أن يثبت أولاً أنه قانون ، وثانياً أنه يجب التصديق عليه ليكون نافذ المفعول .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — ما الداعى للمناقشة في مسألة بديهية ؟

الرئيس الجليل — افعلوا ما تريدون . انى أتكلم بصفى عضواً من المجلس ، لا رئيس حكومة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — يادولة الرئيس الجليل

الرئيس الجليل — بل نائب السيدة زينب !

عبد اللطيف الصوفانى بك — رأى حضرة الزميل فيما يتعلق بالقوانين المعروضة على البرلمان في دور انعقاده الأول طبقاً لنصوص الدستور أنها تصبح نافذة اذا سكت عنها المجلس ، وأنا أخالف دولته في ذلك ، لأن العرض يجب ... (مقاطعة) . اسماعيل سليمان حمزه افندى — انتهينا من مسألة عرض القوانين على البرلمان ، فأرجو أن نتكلم في وجوب التصديق على القوانين التي نوافق عليها .

عبد اللطيف الصوفانى بك — دعونى أتكلم . ليس المقصود من العرض أن يتر القانون علينا ليصبح نافذاً ، بل المراد أن يكون لنا رأى فيه ... (مقاطعة) .

ياسبحان الله! هل لغير المتكلم أن يعرف ما في نفسه؟ لا يعلم ما في نفسى إلا الله! الغرض من عرض القوانين أن نجعلها ونعطى فيها رأيا، تكميلا للنقص الذى لحقها من عدم عرضها على الجمعية التشريعية، التى كان من حقها أن تعرض عليها القوانين حتى يكمل التشريع، طبقا للنظام المعمول به. فإذا كانت هناك قوانين من التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، فيجب عرضها على البرلمان فى دور انعقاده الأول، وإلا بطلت.

فليس الغرض أن يمتزق القانون علينا بلا بحث، بل يجب أن نبدى فيه رأيا، تناديا من أن تمتزق قوانين بدون أن يدرسها المجلس ويكون الدور الأول قد انتهى. وقد يكون فى هذه القوانين ضرر بصالح البلاد، فهل مجزء العرض كما يقول دولة الرئيس يكسبها قوة ويجعلها نافذة سارية علينا؟ مع أنها وضعت فى ظروف استثنائية كانت فيها الهيئة التشريعية معطلة؟

توفيق حموده بك — لنا الحق فى إلغاء ما نريد من القوانين.

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولماذا لا يكون للمجلس رأى فى الإقرار، كما له أن يبدى رأيه فى حالة الرفض؟

المقرر — السكوت فى حد ذاته يعتبر تصديقا، فهو بمثابة إبداء رأى بالموافقة. عبد اللطيف الصوفانى بك — أردت من قولى ألا يعتبر السكوت إقرارا، وأرجو ألا تحوجونى لزيادة التفصيل، لأن بين أيدينا قوانين اذا قيل اننا سكتنا عنها، وكانت نتيجة هذا السكوت أن تستمر نافذة المفعول، فيكون فى بقائها ضرر لا يقدر.

رئيس الجلسة — ما هو غرضك؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — غرضى ألا يعتبر السكوت إجازة، لأن رأى دولة الباشا أنه اذا انتهى دور الانعقاد الأول ولم تنظر القوانين أصبحت نافذة.

الرئيس الحليل — يريد البيك إلغاء كل قانون فيه ضرر بمصلحة البلاد . ونحن لم نتعرض لهذه النقطة ، بل تركناها للبرلمان . ولا يهم الحكومة إلا تنفيذ نصوص الدستور في هذا الموضوع ؛ وهو ينص على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، يجب أن تعرض على المجلس في دور انعقاده الأول ، وإلا بطل العمل بها في المستقبل .

فما معنى العرض ؟ معناه أن نقدمها ، وقد قدمناها فعلا وأودعناها مجلس النواب . وكما قلت أولا ان الحكومة لم تشأ أن تحدد القوانين الواجب عرضها على المجلس ، ولكنها قدمت المجموعة التي عندها ، وهي تشمل جميع ما صدر من القوانين والأوامر العالية والمراسيم . وتركت لحضراتكم خيار التحديد تفاديا من الخلاف كما قلت ، فالمجلس أن يلغى ما يريد منها أو يعدله أو يبقيه ؛ فالإلغاء والتعديل يحتاجان لعمل إيجابي منكم ، وأما التصديق فلا يحتاج لعمل إيجابي مطلقا طبقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور ، التي تقضى بأن يبقى القانون نافذ المفعول ما لم يعدله المجلس أو يلغيه . فاذا لم تمسوا أى قانون بأى نوع من أنواع التعديل ، فهذا القانون يستمر نافذ المفعول بدون احتياج لعمل تشريعي جديد . أما اذا صمتم على ضرورة التصديق ، فلکم ماتريدون . وكل ما أسعى اليه هو عدم تحميلكم تعباً لا ضرورة له ، لان إصدار قرار بالتصديق يكون من باب تحصيل الحاصل ، إذ أن القانون يستمر نافذ المفعول اذا لم تعدلوه أو تلغوه ، ولا داعى لإتعايب اللجان ما دمتم موافقين على القانون .

المقرر — ماذا تقول اللجنة اذا رأت التصديق على أحد القوانين ؟ ألا تكتب تقريرا بما تراه ؟

الرئيس الحليل — لا داعى لذلك ، ويكفى أن تقول اللجنة إنها ترى أن القانون لا يحتاج لتعديل أو إلغاء ؛ لأنه ما المعنى من أن قانونا صدر بأمر جلالة

الملك، ورأت اللجنة الموافقة عليه، ورأى المجلس ذلك أيضا، فيصدر قرارا بالتصديق على هذا القانون، ثم يصدر أمر ملكي به مرة أخرى؟ ! أليس هذا تحصيل حاصل؟ حكم الدستور أن يستمر القانون نافذ المفعول اذا لم تعدلوه أو تلغوه .

عبد الرحمن الرافعي بك — ان القوانين معروضة علينا طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور؛ ولكن ما يجب البحث فيه هو طبيعة عرضها، أى هل هى معروضة علينا بصفة قوانين نهائية؟ أو بصفة مشروعات قوانين؟

الرئيس الجليل — بصفة قوانين نهائية، لأن لحضراتكم الحق فى إلغائها أو تعديلها، ولكن اذا لم يفعل لا هذا ولا ذاك فهى نافذة .

عبد الرحمن الرافعي بك — أرى غير ذلك، أى أنها معروضة علينا باعتبارها مشروعات قوانين؛ والدليل على ذلك أنها تعرض علينا، لأنها لم تعرض على الجمعية التشريعية، والقوانين كانت تعرض عليها باعتبار أنها مشروعات قوانين، فإذا لم تعرض عليها كانت باطلة . وواضع الدستور قضى بأن كل القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، ولم تعرض عليها لتعطيلها، يجب أن تعرض على البرلمان فى دور انعقاده الأول . فعرض هذه القوانين على المجلس لا يكسبها قوة أكثر مما كان لها، بمعنى أنه اذا كانت الجمعية التشريعية موجودة كان من المحتم أن تعرض عليها مشروعات تلك القوانين . وكل الفرق أنها اذا كانت قد عرضت على الجمعية التشريعية يكون رأيها فيها غير قطعى، ولكن رأى البرلمان قطعى . والفارق بين رأيى والرأى الآخر، أنه اذا عرضت علينا بصفة مشروعات قوانين يكفيننا ألا نصدق عليها فيبطل العمل، ولكن لو اعتبرت قوانين نهائية لأنقصنا من سلطتنا، إذ يجب فيما لو أردنا إلغائها ألا نكتفى بعدم التصديق عليها، بل نصدر قوانين بإلغاء تلك القوانين ويجب أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

الرئيس الجليل — عند ما يقال إنه يجب عرض القوانين على البرلمان، ليس معنى ذلك أن تعرض على مجلس النواب فقط، بل عليه وعلى مجلس الشيوخ

أيضاً، والمادة ١٦٩ من الدستور تقول "القوانين"، فإذا اعتبرتها حضرتك "مشروعات قوانين" تكون النتيجة أن كل ما انبنى عليها باطل .

عبد الرحمن الرافعي بك — لا تصبح باطلة، وإنما يتوقف نفاذها على إرادة البرلمان .

الرئيس الجليل — إذن فهي ليست "مشروعات قوانين" وإنما هي "قوانين" وقد تكون "قوانين مؤقتة" والتوقيت يضع أثره بعرضها على البرلمان، فإذا لم تعدل أو تلغ تصبح قائمة نافذة المفعول لأنها قوانين صدرت بالفعل، فإذا ما عملتم بخلاف الدستور، فالوزارة تكون مضطرة لعدم تنفيذ ما يخالفه . والمادة ١٦٩ تقول أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

عبد الرحمن الرافعي بك — إذن ما فائدة عرضها علينا ؟

الرئيس الجليل — الفائدة حفظ قوتها .

عبد الرحمن الرافعي بك — ولكن لنا الحق في أن تلغى أى قانون .

الرئيس الجليل — لك هذا الحق، ولكن القانون يأمر السلطة التنفيذية بعرض القوانين كلها، فإذا لم تعرضها بطل العمل بها . هذا هو حكم الدستور، ويجب احترامه، ونحن لا نريد أن تلغى القوانين، ولذلك فقد قدمنا للمجلس جميع القوانين، وهو حر في أن يعدل فيها أو يلغىها .

عبد الرحمن الرافعي بك — لنا حق التصديق عليها .

الرئيس الجليل — هل تريدون التصديق للتصديق فقط؟ وما فائدته؟ أقول لحضراتكم إذا لم تصدقوا عليها فهي نافذة .

عبد الرحمن الرافعي بك — إن لم نصتق عليها تسقط .

الرئيس الجليل — هذا خطأ ، لأن هناك نصين : الأول أن
 ”كل قانون نافذ“ ، والثاني ”لا يبطل القانون إلا اذا لم يعرض على البرلمان في دور
 انعقاده الأول“ ، فلا يمكن اذن الأخذ برأى حضرتك ، والنص ظاهر لا يحتاج
 الى تأويل .

أصوات — يقفل باب المناقشة .

أحمد رمزي بك — أؤيد رأى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء . لقد
 أثرت هذه المناقشة بمناسبة عرض تقرير لجنة الشؤون الصحية بخصوص جبانة
 ”شوبرا صورة“ ، ويظهر أن بعض زملائي يخلطون بين ”المرسوم“ و ”القانون“ .

أصوات — نعرف الفرق .

أحمد رمزي بك — لا تقاطعوني . ان من يعرف الفرق بين ”القانون“
 و ”المرسوم“ لا يقول ما قد سمعناه ، اذ هناك فرق كبير بينهما .

أصوات — نعرف ذلك .

أحمد رمزي بك — لفظة ”قانون“ تشمل كل تقنين ذي صفة عامة : فمثلا
 قانون ”مجالس المديریات“ هو ”قانون“ ، لأنه ذو صفة عامة ، اذ المادة ٣٥ منه
 تقول ان مجالس المديریات حق تقرير ”ضرائب“ فوق ٥٠٪ لأجل صرفها
 في مرافق المديریات ، فإذا ما صدر أمر منفذ للمادة المذكورة فهذا الأمر يسمى
 ”مرسوما“ ، وقد كان يسمى سابقا ”ديكريتو“ وهو يصدر من السلطة التنفيذية
 لا من السلطة التشريعية . كذلك اذا صدر أمر بإنشاء جبانة ، فهذا الأمر إنما
 يصدر تنفيذا لقانون الجبانات العام ، فأمر إنشاء جبانة ”شوبرا صورة“ لا يقال له
 ”قانون“ ، وإنما هو ”مرسوم“ ، لأنه أمر ملكي صدر تنفيذا لقانون عام في جزء
 من جزئياته . وهذا المرسوم لم يكن واجب العرض على الجمعية التشريعية ، فلا يمكن

عرضه على البرلمان، لأنه ليس قانونا . ولذلك ترون حضراتكم أن المناقشة الدائرة الآن في غير محلها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — على هذا الاعتبار نوافق جميعا .

أحمد رمزي بك — أرجو حضراتكم ملاحظة أن لجنة الداخلية عند نظرها في بعض "المراسيم"، كالتى قررت ضرائب إضافية على ضرائب الأتبان، وكالتى قضت بتوسيع اختصاص بعض البنادر، رأت أن كل هذه إن هى إلا مراسيم صادرة تنفيذا لقوانين عامة، ولذلك قررت لجنة الداخلية بإجماع الآراء عدم نظرها، وإحالتها على المجلس ليرى رأيه فيها، إما بنظرها أو عدمه . والخلاصة أن "المرسوم" غير "القانون"، وليس من اختصاص المجلس النظر فيه . وهذا لا يمنع من أنه اذا وصف "قانون" بوصف "مرسوم" واعتدى على حق المجلس بهذه الطريقة، يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه .

اسماعيل حمزه افندى — ان القاعدة التى سمعتموها حضراتكم من دولة زميلنا الجليل، قاعدة صحيحة، لو أن الأمر قاصر على اللجنة فقط . حقيقة أن لنا حق الإلغاء والتعديل، ويستنتج من ذلك أن لنا حق التصديق أيضا . والقاعدة التى قالها دولة زميلنا المحترم، تكون منطبقة لو أن الأمر قاصر على اللجنة كما قلت، ولكن اللجنة باعتبار أن القانون معروض عليها يجب أن تقدم نتيجة بحثها للمجلس، وهو الذى ينظر فى تلك النتيجة ويرى ان كان رأيها فى القانون مصيبا أم لا ؟ وهذا العمل ما هو إلا التصديق نفسه . حقيقة أن السكوت قد يكفى ويعتبر رضا، ومع ذلك فإنى أرى ضرورة إصدار قرار، أما اذا رأى المجلس تعديلا أو إلغاء فله ذلك . وهذا لا يتناقض مع المادة ١٦٧ من الدستور، لأنكم تجدون فى آخرها العبارة الآتية : "يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها

في حدود سلطتها". فما دام لكم حق الإلغاء والتعديل، فإن لكم بلا شك حق التصديق، ولا بد أن يكون رأيكم في ذلك بشكل واضح وطريقة ظاهرة .

المقرر — يا حضرات السادة : ان كل ماسمعه اليوم من المبادئ التي قررها دولة الرئيس ، انما تنطبق في حالة ما اذا كان المعروض علينا "قانونا" ، وقد تبين أن المعروض على حضراتكم اليوم هو "مرسوم" ، والمرسوم ليس قانونا ، فالمجلس ليس مختصا بالنظر في هذا المرسوم ، وليس له إذن حق التصديق عليه .

رئيس الجلسة — الموافق على ذلك يقف .

(فوقت الأغلبية ، وقرر المجلس ذلك) .



جداول الأعمال الباقية

(في الجلسة نفسها)

السكرتير — بعض حضرات الأعضاء طلب تغيير أيام انعقاد المجلس ، ولكن المكتب يرى أن يعرض على حضراتكم الأعمال التي يجب نظرها قبل انتهاء هذا الدور ، وهي :

قانون الاجتماعات ، قانون الانتخاب ، القروض العثمانية ، ميزانية البرلمان ، قانون شركات التعاون .

نخري عبد النور بك — وقانون العمد ؟

السكرتير — هذا القانون لم يرد للمكتب ، والمكتب يرى تحديد العمل بالطريقة الآتية :

يوم الأربعاء ٢ يولييه الحالي لنظر "قانون الاجتماعات" ، يوم الخميس والسبت لنظر "قانون الانتخابات" .

نخري عبد النور بك — إن قانون الاجتماعات لا يستغرق بحثه زمنا طويلا .

محمود لطيف بك — لا داعي لتحديد أيام .

رئيس الجلسة — أرى أن يبدأ بقانون الاجتماعات ، ثم بقانون الانتخابات ،
فالقروض العثمانية ، فميزانية البرلمان ، وقانون العمد اذا وصل الى المكتب .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — أرى أن نظرقانون العمد ضرورى جدا .

الرئيس الجليل — الغرض تحديد جداول الأعمال بالترتيب الذى ذكره
معالي الرئيس ، فإذا لم يستغرق بحث قانون الاجتماعات نصف ساعة مثلا ينظر
المجلس فيما بعده بالترتيب ؛ وكل ما نريده أن نعلم وقت انتهاء دور الانعقاد الحالى .

رئيس الجلسة — ينتهى قبل العيد .

الرئيس الجليل — أما قانون العمد فهو هام جدا ، ويجب درسه جيدا ،
وهذا يقتضى سعة فى الوقت ؛ ولذلك فلا يجوز نظره فى آخر الدور ، والحتر شديد ،
والكل محتاج للراحة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — والله ان قول دولة الرئيس لفى محله .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — لقد قتلنا "قانون العمد" بحثا .

الرئيس الجليل — قلت انه يحسن إرجاء النظر فى هذا القانون الهام للدور
المقبل ، حتى يفحصه المجلس بروية وإمعان ، لأننا نخشى أن ينظر باستعجال ويرسل
للحكومة فترده ثانية لنقص فيه مثلا .

رئيس الجلسة — سيوزع على حضراتكم قانون الانتخابات هذه الليلة .

الرئيس الجليل — ويحسن أن يشتغل المجلس باستمرار ، كما كان يشتغل
أيام نظرميزانية ، أى يوميا ، حتى ينتهى من نظراعمال قريبا .

قرارات البرلمان في غيبة الحكومة

بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب : ٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لي ملاحظة يا معالي الرئيس ، وهي أن المجلس نظر أمس قانون الاجتماعات في غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا في جدول الأعمال ؛ فهل يمكن أن يتناقش المجلس في موضوع لم تكن الحكومة معلنة به ؟ وهل يمكن أن يتخذ قرارا فيه في غيبة الحكومة ؟

أصوات — لم نسمع .

الرئيس الجليل — المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي أنكم نظرت قانون الاجتماعات ، مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة ، فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لإبداء الرأي فيه .

عبد السلام فهمي جمعه بك — ولكن القرار قد صدر .

الرئيس الجليل — هذه مسألة هامة من حيث المبدأ في ذاته ؛ لأنه إذا كانت الحكومة علمت بطرح موضوع للبحث ولم تحضر ، فمعنى هذا أنه سيان عندها القرار الذي يصدر فيه . ولكن إذا لم تكن عالمة بأن المسألة ستبحث ، وأنها غير واردة بجدول الأعمال ، وكانت الحكومة غائبة ، فأظن أن هذا لا يكون عملا قانونيا . وإني أستبعد كثيرا أن تعتبروا هذا العمل صحيحا من الوجهة القانونية .

عبد السلام فهمي جمعه بك — على كل حال مفروض أن الحكومة قدمت القوانين وأنها تعرفها .

الرئيس الجليل — الحكومة قدمت القوانين ، ولكنها لا تعرف رأي المجلس فيها .

عبد السلام فهمى جمعه بك — على كل حال يراعى ذلك فى المستقبل ، أما العدول عن قرار أمس فأمر صعب حصوله .

الرئيس الجليل — المسألة خطيرة! وانى أعتبر الحكومة جزءا من المجلس ، يحق لها أن تشارك فى مناقشتكم . والمسألة هى : هل يجوز للمجلس أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال ؟ وأن يتخذ فيها قرارا فى غيبة الحكومة التى لا تعلم بعرضها على المجلس ؟

شفيق منصور افندى — لا أرى ما يمنع ذلك ، والقانون مع تقرير اللجنة قد وزع علينا كما وزع على الحكومة ، وإذا كان هناك خطأ فيكون مكتب المجلس هو المتسبب فيه .

الرئيس الجليل — المكتب خاص بالمجلس . وهل يريد حضرة العضو أن يقول انه لا داعى لحضور الحكومة بالمجلس ؟ أما كون المكتب هو مصدر الخطأ فالحكومة غير ملزمة بنتائج هذا الخطأ .

عبد الحليم البيلى افندى — المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله : (maitre de son ordre de jour) ؛ فموضوع البحث هو : هل للمجلس اذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك أم لا ؟ فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتولى مثل هذه المسائل . والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يحذر به أن يخطر الحكومة ، من باب المجاملة ، بأن قانونا خطيرا يتعلق بالأمن العام سينظر فى المجلس ، حتى ترسل الحكومة من يمثلها ؛ ولا أرى وجها للاعتراض على ما وقع من الوجهة القانونية ، وإذا راعينا ذلك فى المستقبل فإنما يكون ذلك من باب المجاملة .

الرئيس الجليل — ليست المسألة مسألة مجاملة ! إنى لا أقبل المجاملة فى هذا ! ومحل ذلك فى المسائل الشخصية ! ولكنى أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط ، بل حق كل عضو علم بجدول الأعمال ولم يحضر

الجلسة ثم عثّل جدول الأعمال، فله أن يعترض، فأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر (طرفا مهما) . وإن مصلحة المجلس تقضى بإعلانها ، لأنها إذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن تردّه للمجلس ، لا من باب المجاملة ! بل من باب الإلزام .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وما الدليل على ذلك ؟

الرئيس الحليل — لأن المجلس اتخذ قرارا في غيبتنا ، وهذا قانون يجب أن تشترك الحكومة في بحثه . وأقول انى لم أحضر لأن المسائل التي كانت يحول الأعمال الذي قرأته لا يهمنى ما يتخذ بشأنها من القرارات . وما كان في مقدورى أن أتنبأ بأن مسألة معينة ستعرض على المجلس حتى كنت أحضر المناقشة فيها ! وبما أن هذا القرار قد صدر بالكيفية التي بينتها ، فلا يسع الحكومة إلا ردّ القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة أخرى . (أصوات : تتركه يأخذ دوره) .

الرئيس الحليل — هل تعنون بذلك أن تناقش الحكومة هذا القانون بمجلس الشيوخ بأمل تعديله حتى يعاد لكم؟ وهل يرتاح المجلس لذلك ؟

وإنى ألفت نظر حضراتكم الى المادة ٢٠ من الدستور التي تقول : ”للصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا“ . إذن يجب أن يجتمع الناس فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . فمن الذى يدرينا أن هناك اجتماعا مباحا ، أو اجتماعا غير مباح؟ فيتفرع عن هذا الحكم الدستورى أن الاجتماعات يجب أن تشعر بها الحكومة ، وأن تعلم ساعة وقوعها ومكانها ، حتى يتخذ البوليس الإجراءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان الاجتماع مباحا أو غير مباح ، لأن بعض المجتمعين يحمل سلاحا .

على نجيب أفندى — يوجد قانون خاص بمنع حمل السلاح .

الرئيس الحليل — يوجد فرق بين حمل السلاح وقت الاجتماع وحمله فى غير الاجتماع ، ففى الحالة الأولى فضلا عن عقاب حامله فإنه مبطل للاجتماع ، وفى الحالة الثانية يعاقب حامل السلاح فقط .

تقول المادة ٢٠ من الدستور بعد ذلك : " لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون " .

حينئذ هناك قانون يشير اليه الدستور ، وهذا القانون هو الذى ألغيتموه أمس .
أصوات — يرجع للقانون العام .

أحمد المليحي بك — أرى أن دولة الرئيس قد تدرج من التكلم فى مسألة شكلية الى الدخول فى موضوع القانون قبل أن يقرر المجلس إعادة النظر فيه .
رئيس الجلسة — لا تقاطع .

الرئيس الجليل — المسألة كبيرة وتحتاج لإمعان النظر . ويوجد نوعان من الاجتماع : عام وخاص . أما الخاص فله أحكام مخصوصة ، وأما العام فإنه خاضع لأحكام القانون الذى أوجبه الدستور . فإذا لم يكن هذا القانون موجودا وجب وضعه ؛ وقد كان القانون موجودا بالفعل ، وهو الذى قررتم إلغائه ؛ وكان الواجب يقضى بإلغاء النصوص التى لا تروكم فيه والتى لا تتفق مع ما ننشده من الحرية ، ولكن إلغاء هذا القانون من غير أن تقيموا آخر محله أمر لا ينطبق على النص الدستورى الذى تلوته على حضراتكم .

أما الجزء الأخير من المادة ٢٠ من الدستور فهو كما يأتى : " كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

فمن هذه المادة ترون ضرورة وجود قانون للاجتماعات . ويجب على البوليس أن يشعر على الأقل بهذه الاجتماعات ، ليعلم ان كانت منطبقة على القانون أولا . وعلى كل حال أرى أن قرار أمس قد أخذ على عجل . ولو كانت الحكومة عالمة بهذه المسألة الخطيرة للفتت نظر المجلس الى ما يقضى به الدستور .

كما أن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التى تنظر فيها ، ولم يكن هذا القانون فى هذا الجدول ، ولكن تدرجه فى جدول الجلسة التالية .

فبناء على ذلك أرى إما أن تعيدوا النظر في هذا القانون ... (مقاطعة) .

أصوات — مقرر اللجنة يتكلم .

الرئيس الجليل — المسألة التي عرضتها عليكم ليست مسألة اللجنة أو مقررها، ولكن المسألة هي : هل يجوز للمجلس في غياب الحكومة أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال ويصدر قرارا فيها ؟

وقد دعاني ذلك لأن أبين لحضراتكم أنه لو كانت الحكومة حاضرة للفتت نظركم الى ما يوجبه الدستور من ضرورة وضع قانون للاجتماعات، ولما وقع ذلك السهو الذي ترتب عليه فوات منفعة دستورية . وإن إلغاء القانون يضطر الحكومة الى تقديم مشروع قانون آخر، أو أنها لا تنفذ قراراتكم وتعيد القانون للمجلس مرة أخرى .

أصوات — يقدم مشروع قانون .

الرئيس الجليل — لاحق لكم في إلزامنا بتقديم مشروع قانون، وقد عرض عليكم القانون، وكان في وسعكم أن تعدّله حسب ما ترونه متفقاً مع المصلحة العامة والحرية التامة .

عبد الملطيف الصوفاني بك — القانون كان سيئاً في أوضاعه ومصدره (ضجيج) .

ويصا واصف افندى — لم يلفت أحد نظر المجلس أمس للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية التي تقول الفقرة الأخيرة منها : ” يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية، ويخطر الرئيس الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة الآتية وبيان أعمالها “ . وجدت هذه الفقرة ليتمكن العضو الغائب من الحضور ليشارك في المناقشة اذا كان يهمه الحضور وقت بحث الموضوع . ولقد صدر قرار المجلس أمس، وهو ولا شك قرار يجب احترامه، ولكن الحكومة لم تكن حاضرة ولم تبد ملاحظاتها على القانون الذي أصدرنا القرار فيه ؛ ويمكن للحكومة

الآن أن تعرض نظريتها على مجلس الشيوخ ، فإذا قبلها وعدّل القانون وأعادها إلينا ، فننظر حينئذ في هذه الملاحظات التي أبدتها الحكومة ، فإن كانت وجهة وافقنا عليها . حقيقة أننا أصدرنا القرار في موضوع لم يكن مدرجا بجدول الأعمال ، وهذا خطأ أستلفت نظر المجلس الى عدم الوقوع فيه في المستقبل .

الرئيس الجليل — أنا لا أوافق على هذه النظرية . وحكم القانون يلزمكم بأن تعلنوا الغائبين بجدول الأعمال ، والحكومة لم تعلن .

عبد الحليم البيلي أفندى — عمليا هذا الحكم لم يطبق ، وهوليس مبطالا للقرار .
الرئيس الجليل — إهمالك لا يكون حجة على غيرك . وهذه النصوص أتم الذين وضعتوها في لأحتكم الداخلية ، فيجب احترامها . وقد أعلن رئيس المجلس جدول أعمال اليوم ، وكان مدرجا به قانون الاجتماعات ؛ فكان لى ولكل عضو أن ينتظر بحشه اليوم ، ولكنكم قررتم نظره أمس ، وهذا ليس من حقكم ، اذ ما معنى وضع أحكام في اللائحة الداخلية ومخالفتها ؟ افرضوا أنه غاب خمسون عضوا ، وتناقش المجلس في موضوع هام ، وكانت لهم آراء خاصة فيه ؛ فهل اذا حضروا وطلبوا اعادة فتح باب المناقشة يقال لهم : لا !!

نعم ان المسألة فيها عزة وكرامة ، ولكن يجب ألا تدخل في التشريع العزة والكرامة ! على أن العدول عن الخطأ أجدر بالأكرمين من الاستمرار فيه ! وعلينا أن نحافظ على الدستور ، ولا مانع يمنعكم من رجوعكم عن الخطأ (أصوات : لا ! لا !).
إذن بصفتنا حكومة متمسك بحقوقنا . وما معنى هذا الإصرار إلا القول أنك أخطأت ولكك لا ترجع عن خطئك ! فانا عرضت المسألة عليكم ، ولكم الرأي . انما نحن أيضا سقتصرف كما نشاء بصفة كوننا حكومة . وماذا يمنعكم من طرح الموضوع على بساط المناقشة مرة أخرى ؟

حسين هلال بك — بالأمس حقيقة تلى جدول الأعمال ، وذكر فيه أن المجلس سينظر في قانون الاجتماعات غدا ، ولكن نظرا لانهاء الأعمال قبل ميعاد انتهاء

الجلسة طلب معالى الرئيس النظر فى قانون الاجتماعات ، فقبل المجلس ذلك ، والحكومة لم تكن حاضرة ، والمسألة تهمها جدا ، لأنها خاصة بالأمن العام ، وهى المسئولة عنه . وقد قرر المجلس بالإجماع إلغاء هذا القانون ، وكان الواجب عليه أن يسمع أقوال الحكومة فى هذا الموضوع ، باعتبار أن الأمن العام من أهم المسائل لديها .

إنه يمكننا أن نلغى أو نعدل أو نقرر أى قانون شئنا ، بما لنا من السلطة العليا التشريعية ، ولكن يجب أن نسمع رأى الحكومة ، فربما يكون بعضه واجب التنفيذ . ولست أرى أن هناك ما يمنعنا من نظر القانون مرة أخرى ، فهو غير خاص باجتماعاتنا ، ولكنه خاص باجتماع الجمهور ، وبعد سماع رأى الحكومة يمكننا أن نعدله أو نلغيه .

أصوات — ولماذا لم تطلب رأى الحكومة أمس ؟ .

محمد توفيق خليل افندى — إن الاعتراضات التى وجهت الى القرار الذى أصدره المجلس أمس ليست فى الواقع وجيهة ، والمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص حقيقة على أن الرئيس يعلن عن أعمال الجلسة المقبلة ، ولكن هذه اللائحة لم يأت فيها نص يمنع تغييرها فى أى وقت شاءه المجلس ، فإذا ما رأى فى ظرف أو لحظة أن يعدل نصا من نصوصها فله أن يفعل ذلك ، ومسألة الأمر لم تطرح على بساط المناقشة إلا بعد أن انتهى جدول أعمال أمس وطلب الرئيس من المجلس أن ينظر فى قانون الاجتماعات فوافق المجلس على ذلك ، وهذا قرار أصدره المجلس معتل لنص المادة ٥٢ من اللائحة . على أن الحكومة كانت حاضرة قبيل ذلك الوقت ، وكان حقا عليها ألا تتصرف حتى ينصرف المجلس ، ولو كانت مشغولة فكان عليها أن تبقى واحدا على الأقل من أعضائها على أمراها ما كهذا يعرض .

لذلك أرى أنه لا غبار على قرار المجلس أمس ، وللحكومة أن تطعن فى هذا القرار بالرجوع لمجلس الشيوخ . أما إعادة النظر بعد قرار صدر فلا .

الرئيس الجليل — نحن لاننكر على المجلس حقه في تعديل اللائحة الداخلية. ولكن أسائلكم : هل ورد بخاطركم هذا التعديل أمس ؟ وهل تليت عليكم المادة ٥٢ ؟ وهل تناقشتم في التعديل ؟ وهل كان مدرجا بجدول الأعمال تعديل تلك المادة ؟ .. لا ! ..

ان لنا لائحة داخلية، فكيف يتخذ المجلس قرارات مخالفة لنصوصها قبل تعديلها؟ ان هذا هو سوء النظام بعينه . فيجب احترام النص ما دام موجودا . وقد يقال إننا قررنا وانهينا ! فإن كان لكم رأى فعندكم مجلس الشيوخ ! .. ولكن افرضوا أن مجلس الشيوخ يخطئ أيضا، فماذا يكون العمل ؟ ان الأحسن والأفضل ، بل الأشجع ، هو الرجوع عن الخطأ ، ويجب علينا أن نرجع دائما الى الحق بصفقتنا مشرعين . ان لدى الحكومة طريقا آخر، ولكنها لا تريد أن تستعمله ، ولم تستعمله في بعض المواقف التي تعرفونها أنتم .

محمد ثابت ثروت افندى — ان المسألة لا تحتاج لكثير من المناقشة، لأن عمل الأمس باطل شكلا، وذلك لأن الإجراءات لم تتخذ بالطريق القانوني، ومثلها كمثل قضية أمام المحكمة إجراءاتها باطلة ، فهل ينظر القاضى فيها باعتبار أنها عرضت فى الجدول أم يرفضها ؟ .. (مقاطعة) هناك فارق بسيط فى هذا القياس ، لأن القاضى لا يستطيع الرجوع فى حكمه، ولو اعتقد الخطأ، بل يترك الأمر للاستئناف، ولكن نحن يمكننا أن نعيد النظر اذا اعتقدنا الخطأ . وبما أن إجراءات أمس باطلة، فعلينا أن نعيد النظر .. (مقاطعة)، (أصوات : لانريد إعادة النظر) .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — انى أعتقد أن هناك حلا وسطا يوفق بين قرار أمس ورغبة دولة الرئيس اليوم، وهو سهل ، لأن قرارنا قد ألغى قانونا هو مكون من أكثر من مادتين، وتقضى اللائحة الداخلية بقراءته مرة ثانية (أصوات : هو من مادة واحدة فقط) . لا ! فإن قانون الاجتماعات يشتمل على أكثر من مادة. ونحن بطبيعة الحال معذورون، لأننا كنا مندفعين بالرغبة الوطنية ، وهى رغبة

شديدة، وكان المجلس متأثرا أيضا برأى الحكومة، لأن المجلس يعلم رأيها فيه، وهو أنه قانون جائر ولا بد من إلغائه. إن دولة الرئيس أراد لفتنا اليوم الى أن هذا الإلغاء مخالف للدستور الذى يقضى بوجوب وجود قانون خاص بالاجتماعات. كان القانون فظيحا وجائرا، وكان يصح أن نقدم مشروع قانون يحل محله ويكون متفقا مع عواطفنا وميولنا، ولكن إلغائه بهذا الشكل غير جائز. (مقاطعة)، (أصوات : كان القرار بالإجماع) إني أسلم بأنه يعز علينا الرجوع فى قرار أصدرناه، وكذلك يعز على الحكومة أن تقبل مرغمة قرارا لم يسمع فيه دفاعها !

عرض علينا قانون الاجتماعات والمظاهرات، وهو مكون من أكثر من عشر مواد. تنص المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية على أنه لا يصح قرار المجلس فى مشروعات واقتراحات القوانين التى تكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين؛ فبناء على ذلك لا مانع من قراءته مرة ثانية للمداولة فيه، وبهذا نكون قد خرجنا من المأزق الذى نحن فيه الآن.

محمود علام افندى — إذن نكون بذلك قد خرجنا من خطأ لنقع فى خطأ آخر!

محمد يوسف بك — سمعتم حضراتكم مادار من المناقشة فى هذا الموضوع الذى يراد به الرجوع الى المناقشة فى قانون الاجتماعات والمظاهرات. والذى يلوح لى أن بعض الأعضاء يحدون فى ذلك غضاضة على أنفسهم، ولكنى لا أرى ذلك، وهو ليس بدعة، لأن المادة ٥١ من اللائحة الداخلية تقول :

”العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس؛ وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلبا كتابيا بذلك للرياسة فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة الأولى، مبينا به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه فى نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال“.

محمود علام افندى — بمقتضى هذا النص كان يجب تقديم طلب إعادة المناقشة

فى جلسة أمس.

محمد يوسف بك — أنا معكم في هذا، ولكن هل ترون من الحق أن تؤاخذوا بمقتضى هذه المادة أحد الأعضاء أو الحكومة في الحالة التي نحن بصددتها؟ إننا استعجلنا في نظر القانون دون أن يكون مدرجا بجدول الأعمال، فاتباع مثل هذه الإجراءات في نظر القانون أثناء غياب الحكومة مما يجعل لها الحق في طلب إعادة النظر فيه اليوم. ومثل ذلك كمثل محكمة حكمت حكما نهائيا في أمر من الأمور، ثم تبين لها أن الخصم لم يعلن إعلانا صحيحا،.. ألا ترون أن هذا وجه من أوجه التماس إعادة النظر والمرافعة بحضور هذا الخصم من جديد؟ فإذا سلمنا جدلا بأن قانون الاجتماعات كان مدرجا بجدول الأعمال، وأن الحكومة لم تحضر، أو أنها حضرت وانصرفت دون أن تبقى أحد أعضائها وقت نظره، أفلا تقبلون منها طلب إعادة المناقشة فيه؟.. (مقاطعة) أفلا قبلوا عذر الحكومة لأنها لم تعلن ولم تكن حاضرة، ونظر القانون في غير الوقت المحدد له. لذلك أقترح أن تقرر العودة للمناقشة في قرار أمس.

محمود علام افندى — بناء على أى مادة نرتكن؟

محمد يوسف بك — لقد ذكرت لكم كل الأسباب.

الرئيس الجليل — ربما يكون قد خطر على بالكم أن الحكومة راغبة في استبقاء القانون، ولكنها لا ترغب في ذلك مطلقا، إنما ترغب في تعديله تعديلا يتناسب مع الحرية والنظام العام. فلا يدخل في وهم أحد أننا نريد تقييد حرية الاجتماع. كلا! وألف مرة كلا!.. إنما نحن نريد تشريعا عادلا، يحفظ للحرية سعتها، وللنظام كيانه، أما إلغاء القانون بدون وجود قانون عادل يقوم مقامه، فذلك مالا يليق بنا، لأن فيه إخلالا بالدستور. وقد كان قراركم في غيبة الحكومة، ولم يكن مدرجا بجدول الأعمال، لذلك لا أرى عليكم أية غضاضة من إعادة المناقشة فيه، وأي غضاضة في وضع نظام يحفظ لنا الحرية التي ننشدها؟

هارون سليم أبو سحلى افندى — إنه لا نزاع فى أن نظر القانون كان بقرار من المجلس ، ولا نزاع أيضا فى أن فى هذا القرار مخالفة للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية . ولكن قرار أمس ليس تعديلا لللائحة على إطلاقها ، ولا تعديلا للمادة ٥٢ ، ولكنه قرار رآه المجلس فى حالة معينة لينظر به هذا القانون بالذات ، وهذا لا يعتبر إلغاء ولا تعديلا للمادة ٥٢ . ان القانون كان مدرجا بجدول الأعمال ، ورئى تقديم النظر فيه عن موعده . وبما أن اللائحة هى من وضع المجلس ، فله تغييرها ، وله تقرير النظر بصفة استثنائية . وليس فى اللائحة ما يجعل القرارات التى تصدر مخالفة لنصوصها باطلة ، وكثيرا ما أصدر المجلس قرارات مخالفة لللائحة ولم يطعن أحد فيها . لذلك أرى أن قرار أمس قرار قانونى صدر فى مسألة خاصة ، أما طلب الحكومة العودة للمناقشة فليس سببه غيابها ، ولكن سببه أن رأى المجلس مخالف لرأى الحكومة .

الرئيس الجليل — وكيف عرفت ذلك ؟

هارون سليم افندى — أريد أن أقول ان الحكومة ، سواء أكانت حاضرة أم غائبة ، يمكنها أن تناقش فى الموضوع مع مجلس الشيوخ ، ويمكنها ان لم تتفق مع مجلس الشيوخ أن تستعمل حقها فى عدم التصديق ، وللمجلس أن يقرر من القوانين ما يراه ، سواء أكانت الحكومة حاضرة أم غائبة . أما من جهة عدم إلغاء القانون ، بسبب كون الأمن العام يستلزم بقاءه ، فمسألة أخرى يجب قبل المناقشة فيها أن يقرر المجلس العودة للمناقشة فى الموضوع . وأما القول أن القانون مكوّن من عشر مواد ، فقول لا ينطبق على الواقع ، لأن القرار الذى أصدرناه نحن هو من مادة واحدة .

الرئيس الجليل — يظهر لى أن المجلس مستغن عن سماع رأى الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات الهامة ! فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الحكومة تكون مضطرة لاستعمال حقوقها الدستورية كاملة .

أصوات — نطلب إقفال المناقشات .

رئيس الجلسة — من يرد إقفال المناقشة فليقف . (وقفت الأغلبية) .

رئيس الجلسة — استراحة عشر دقائق .

(ثم أعيدت الجلسة بعد الاستراحة) :

الرئيس الجليل — يظهر لى أن المسألة أصبحت واضحة وضوحا تاما ، وقد بينت لحضراتكم أن ليس فى نية الحكومة مطلقا أن تحتفظ بهذا القانون كما هو ، ولكنها تود أن يتعدل بما يكفل الحرية التامة والمحافظة على النظام ، وذلك لأن المادة ٢٠ من الدستور تنص على أن ” للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا ، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ، ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى “ .

وقد فهم بعض الأعضاء أن المقصود بهذا القانون هو القانون العام ، ولكن ليس فى القانون العام ما يختص بالفصل فى هذه المسائل .

عبد الرحمن الرافعى بك — هناك قانون التجمهر .

الرئيس الجليل — إن قانون التجمهر غير قانون الاجتماعات . وإنى أكرر لحضراتكم أنه لمصلحتكم وللمصلحة العامة ولمصلحة الحكومة أن يسن قانون للمحافظة على أحكام الدستور . وليس للحكومة فى ذلك مصلحة خاصة ، وإنما لا نتوخى غير المصلحة العامة ، والمحافظة على أن تكون قراراتكم قانونية لا غبار عايتها ولا تشوبها أية شائبة ، لأنكم أول برلمان مصرى ، والحكومة تغار على سمعتكم . فإذا قلت ان هناك خطأ يمكن إصلاحه ، فإنما أريد بهذا الإصلاح الخير لكم ولنا وللبلاد جميعا .

عرضت عليكم أن تشترك معكم الحكومة فى مناقشة هذا القانون ، وهذا أيضا للمصلحة العامة ، فربما كان للحكومة اعتبارات أو ملاحظات يحسن بكم النظر فيها

أو الأخذ بها . وقد احتاط الدستور لمثل هذا الأمر ، فنقول لحضراتكم أن تجبروا الوزارة وتلزموها بالحضور أثناء نظركم في أمور البلاد ، وهذا الإلزام من الدستور يدل على أن لاشتراك الحكومة معكم فائدة كبرى للمصلحة العامة .

فإذا عرضت الحكومة على حضراتكم أنها ترى إعادة النظر في هذا القانون ، لمساسه بالأمن العام ، ولمساسه بالحرية التي هي عندنا أغلى الأشياء جميعا ، فإنما عرضت ذلك لكي تكونوا على بينة من الأمر قبل أن تبتوا رأيا قاطعا فيه .

أما إذا أردتم أن تنتظروا لإصلاح هذا الخطأ أن يعيد مجلس الشيوخ القانون اليكم ، فلا أظن أنكم ترضون أن يصلح غيركم خطأكم وفي مقدوركم إصلاحه بأنفسكم ! والخطأ جائز على كل انسان . واني أؤكد لكم أن الحكومة لو أخطأت في أمر ، لأتيت إليكم وصرحت جهارا بأن الحكومة قد أخطأت ، وأنها ترجع عن خطئها وتقرر الصواب في حضرتكم ، وليس في ذلك مساس بكرامتها على الإطلاق . واني واثق أنه لا يدور في خلدكم أني أريد إعلاء شأن الحكومة عليكم ! كلا ! لأنني أرى أن مجلس النواب هو شخص الأمة ، وأن للأمة سلطانا لا يعلو عليه سلطان ، وقد كنت أقول من أعلن هذا المبدأ (تصفيق) . فلا يمكن إذن أن يخطر ببالى إعلاء سلطة مهما كانت على سلطة الأمة ، فإنى عضو فى هذا المجلس قبل أن أكون وزيرا ، وكل حقوقى بصفتى عضوا فى هذا المجلس المحترم لى أثبت بكثير من حقوقى بصفتى وزيرا . وأعود فأؤكد لحضراتكم أنى أبغض هذا القانون وأمقته ، لكونه قيذا من قيود الحرية ، ولكن من اللازم أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية وبين مراعاة النظام العام . ومع ذلك فلنكم أن تقرروا ما تشاءون ، ولنا أن نفعل ما نريد تحت مراقبتكم على الدوام .

ويصا واصف افندى — ان ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء معقول جدا ، وكلنا نوافق عليه ، وليس علينا من غضاضة إذا اعترفنا بخطئنا ... (مقاطعة) فليس أمامنا مشروع مقدم من أحد الأعضاء ولا من الحكومة ، حتى

يمكننا أن نتناقش فيه . حقا أن وجود قانون للاجتماعات العامة أمر ضروري ، ولكن ذلك يستلزم وجود مشروع قانون خاص بدلا من القانون الذي ألفيناه ، فأرجو من حضراتكم أن تؤجلوا المسألة يومين أو ثلاثة ريثما تقدم لنا الحكومة المرشدة لنا — لأن حكومة الأغلبية في جميع مجالس النواب هي المرشدة للأغلبية — مشروع قانون معدلا لقانون الاجتماعات ، وفي هذه الأثناء يكون قد رجع إلينا من مجلس الشيوخ القانون القديم وملاحظات ذلك المجلس عليه ، فربما أمكننا أن نستفيد من تلك الملاحظات ، وبذلك نكون قد اتبعنا أحسن الطرق في المحافظة على حقوقنا ، مع القيام بما تتطلبه نصوص الدستور .

هارون سليم افندى — يجب قبل النظر في اقتراح حضرة العضو المحترم ويصا واصف افندى أن نعلم اذا كان المجلس قد قرر العودة في قرار أمس الخاص بقانون الاجتماعات أم لا ... (ضجة) .

السكرتير النائب — هذا هو اقتراح حضرة ويصا واصف افندى :

” حيث ان قرار المجلس أمس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر “ .
عبد اللطيف الصوفاني بك — نحن الآن إزاء قرار صدر منا بالأمس ويجب علينا احترامه .

رئيس الجلسة — قد أقفل باب المناقشة .

راغب اسكندر افندى — يجب دائما أخذ رأى اذا طلب أحد الأعضاء التأجيل .

محمود علام افندى — التأجيل هو لنظر المشروع الجديد كاقترح حضرة ويصا بك .

رئيس الجلسة — أتوافقون حضراتكم على الاقتراح؟ (فوافق المجلس على ذلك).

حفلة العمال

لتكريم عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ حسن نافع

أقامت نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس ، يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ، بنادى السباق فى مصر الجديدة ، حفلة شاي تكريما لحضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك "زعيم العمال" وحضرة الأستاذ حسن نافع "مستشار نقابتهم" بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس النواب . وقد حضرها الرئيس الجليل وكثير من الوزراء والنواب وعلية القوم ، فبعد أن خطب خطباء الحفلة تعالت الأصوات طالبة الى الرئيس إلقاء كلمة فيهم ، فألقى رحمه الله هذا الخطاب :

خطبة الرئيس الجليل

أيها العمال المحبّون، أيها السادة :

ليس لى أن أسمعكم صوتى الضعيف ، بعد أن سمعتم أصواتا شابة ! ليس لى أن أسمعكم كلام شيخ متقدم فى السن ، بعد أن سمعتم كلمات رجال أقوياء ، أقوياء بسنهم وبإيمانهم ، أقوياء بكل ما يحيط بهم ! ولكننى شيخ ضعيف ، لا يمكننى أن أتكم كثيرا ، خصوصا بعد أن صعدت هذا المكان الرفيع . شكركم ، وأشكر شعراءكم وخطباءكم وزجالكم ، أشكرهم جميعا على ما خصونى به من عبارات الشناء . وأقول ان ما جاء فى عباراتهم من أننى شرفتم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفا لكم ، أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيرا على هذا الشعور . والحق أقول لكم أننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيرا لأننى رأيت قوة من القوى التى عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتى كان لها فضل كبير فى الوصول بالحركة القومية الى الحد الذى وصلت اليه .

أفرح كثيرا ، وأسرت كثيرا ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا "طبقة الرعاع" ! وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم . لو كانت هذه الحركة قاصرة على

الطبقة العليا، لما قامت لها قائمة، ولما انتشرت هذا الانتشار، ولما انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها "طبقة الرعاى"، وهى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة، والتى ليس لها صالح خاص، والتى مبدؤها ثابت على الدوام، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان. هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها، ولا منصب تحل فيه، ولا مصلحة تقضيها، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزا! ... ولا يهرى نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى: «يحيى الوطن»، وائس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال، وذلك الموظف فى المنصب العالى، اذا قال: «يحيى الوطن»، فإنما يقول «يحيى وظيفتى أو مصلحتى»! ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح، ومن ذوى الوظائف، تقلبوا وتغيروا، ولكن "الرعاى" أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم. لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية، سينبت نباتها، ومستوى أكلها بإذن الله ان لم يكن اليوم فغدا.

لقد شعرت بأن عبد الرحمن بك فهمى خدّم وطنه، فكتر ممتوه، لأنكم تشعرون بأنه خدّم المبدأ الذى تخدمونه، وأعزّ القضية التى تقدسونها، وتحمل الآلام فى سبيلها. أردتم أن تعلوا من شأنه، وأن تكرموه، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية! فنعم ما فعلتم! ولكن هناك نفرا يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص! يقولون ان تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه، ولا ينبغى أن يسند الى رجل شىء من أعماله المجيدة، خصوصا صفة البطولة، فلا يصح أن تقولوا: "فلان بطل" لمن تحمل فى سبيل الوطن آلاما! ... يقولون هذا! ولكنهم مخطئون، أو هو "قصر ديل! ...!" يقولون: انما تكرم المبادئ! قول خطأ، فإن المبادئ لا وجود لها إلا فى الأشخاص. واذا كرمنا انسانا، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ، كما أننا اذا ذمنا شخصا، فإنما نذمه لأنه اعتنق مبدأ رذيلا. هكذا جرى الناس من القدم، وجاءت به الأديان. فإنما يعذب الشخص لأنه ضل، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه. فلم تخلق الجنة لمثوبة المبدأ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ! ولو أن المبادئ هى التى

تكرم وهى التى تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ ، ولرأينا الجنة مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مآتما لراحل كريم ! فالشخص يفنى والمبدأ باق !

لماذا نبكى ونتوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ! ذلك لأننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المعانى المجردة عن الأشخاص .

فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأتم تعرفونهم ، جرما ، فهل يزج فى السجن المبدأ ؟ أو يقاد شخص معتقه الى السجن ؟

كل هذا سقته لأبين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمى بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم فى اختياره زعيما لكم ، وأرجو أن يوفقه الله فى قيادتكم . وكذلك أحسنتم فى اختيار حضرة الأستاذ حسن نافع افندى مرشدا لكم ، وإننى لأثنى عليه وعلى زعيمكم ثناء جميلا ، لما ألقياه عليكم من النصائح الغالية ، وما أوصياكم به من التمسك بالصدق وحسن المعاملة والوفاء والطاعة وحسن النظام . نعم أن تلك الصفات لازمة لكم لزوما أكيدا ، فإذا جريتم على المنوال الذى رسم لكم ، فإن الحكومة التى هى حكومة الشعب تساعدكم .

سمعت من بعض خطباءكم ، أو تخيلت أنى سمعت امتعاض العمال فى مصر من العمال فى إنجلترا ، وهو حق لكم ، ذلك لأنهم أخلفوا ظنكم ! ولكنى أعرف الكثير منهم ، وأعرف أن فيهم رجالا ذوى مبادئ عالية . ولى عشم أن حكومة العمال بتأثير هؤلاء الأفاضل ستعدل من خطتها ، ولا بد أن يكون هذا قريبا . فلا تبالغوا فى الامتعاض ، فلا بد من أن ننال بفضل الله سبحانه وتعالى وبقوة اتحادنا ماننشده من الاستقلال التام لمصر والسودان .

أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى

بمناسبة خطبته في حفلة العمال وانتسابه الى "الرعاع"

"سعد زغلول" الذى ملاء الأسماع ذكرا، والأفواه ثناء، وشغلت سيرته مشارق الأرض ومغاربها، وسطعت عظمته وبطولته في آفاق العالمين،... هو الرجل الذى لا يعرف إلا قليل من الناس : فى أى بيت ولد ؟ وكيف كانت نشأته ؟ ... وكذلك العظماء يبهرون الأنظار بآثارهم، فيشغلونها بحاضرهم عن غابرهم ! حتى اذا قضى الله أوبتهم الى أنحراه الخالدة، تلمس الناس من بعدهم مصادر مجدهم، واحتفوا بتعريف أخبارهم وتقفى آثارهم، ليجدوا مكان القدوة الحسنة فيهم، والطريق السوى فى سيرتهم .

وهذا الرئيس سعد : قد عاش عمرا طويلا، وذكرا عريضا، وهو فى كل فم نداء ودعاء، وفى كل قلب محبة وولاء، فما لفتت أحدا رجعةً الى أبيه ! وإلى البيت الذى درج فيه ! بل استنشأوه فى العظمة عصاميا، وأسلموه راية المجد عرابيا، وقالوا : هو فلاح خرج من عُمار الفلاحين ! !

وقد ساعد الناس على هذا الظن الذى جرى مجرى الأعراف فيهم، أن الرئيس الجليل رحمه الله كان حين يحدث عن نفسه يتواضع حتى ينتسب الى "الرعاع" و"الفلاحين" ! فكانت حياته كلها ديموقراطية ضربها أمثالا للناس، ووطنية خالصة ترى فى الوطن وأبنائه جميعا أسمى العزة وأنبه الفخار .

على أن الأمة، وقد مات سعد، ستعلم اليوم أنه لم يتلق المجد محدثا، بل ورثه مؤثلا، فبنى على قواعده، وزينه، ورفع أعلامه، فكان مجدا راسخ البناء، أصله ثابت وفرعه فى السماء !

وانك لتقرأ سيرة هذا البطل في منبته ، فيزهيك أن سعدا سرأبيه ، وأن حسبه
سليل نسيه ! واليك ما تفضل حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا
بقصصه على من أخبار بطلنا العظيم ، يوم ولد ، ويوم استهلّت شمس مجده وعظمته .



والد الرئيس :

هو المرحوم الشيخ ابراهيم زغلول ، من بلدة ابيانه بمديرية الغربية ، وكان رئيس
مشيختها (عمدها) ، ووجيها في قومه ، ومثريا ، وشجاعا .

أما وجاهته ، فكانت تتجلى في المظهر العظيم الذي كان ليته بين قومه ، فكان
صاحب دار فسيحة ، هي متدى أهل بلده ، ومطاف الاجئين العافين من الغرباء
والفقراء . وكان غاويا في السلاح ، يتقلد السيف الهندي ، ويتردى بالحرام الحريري ،
ويركب الخيول الصافنات . ولأن أولاده في ذلك الحين صغار غير صالحين
للاستظهار على الحصوم ، كان يشرى العبيد الأشداء لهذا الاستظهار . وقد اشترى
في صفقة واحدة سبعة عشر عبدا ليكونوا أتباعا في ركابه ، كانوا يأكلون وينامون
في بيته هم وزوجاتهم وأولادهم .

وكان ذا هبة وجلال يأخذان بالأنظار . وكان الرجال الذين يقومون في المديرية
بأعمال المراسلات (الطوائف) ، يستقبلونه خارج الديوان ، ويسايرونه في ركابه حتى
يدخل على المدير من غير استئذان في احتفاء كبير ، وذلك بما كان يتعهدهم به من
العناية والإكرام حين يزورون بلده . وكان المديرون ، حتى الذين لا يعرفونه ،
يؤخذون بمهابته وأهفته .

أما عن ثرائه ، فكان مزارعا واسع الإدارة يجيد فنون الزراعة . وكان يقنى
النقود في آنية من الفخار ويغطيها بطبقات من المسلى خشية اللصوص ، ويدفع عن
أهل بلده وعن أتباعه أموال الحكومة ، وهي في ذلك الوقت لا تدخل تحت حصر ،
يدفعها عنهم من ماله ، ليقبهم شرالحكام الظالمين ، وليكون محترما بين رجال الحكومة
وسيدا في قومه .

وأما عن شجاعته ، فإن البلاد في ذلك الحين كانت نهبه الأتراك ، لا يسألون فيها عما يفعلون ؛ وكان العسف والاستبداد مظهر سلطانهم ودستور حكومتهم . فحدث أن عمدة في مديرية الغربية تعدى على موظف في رتبة مأمور مركز — واسمه يومئذ : ناظر القسم — فصدر الحكم على العمدة بالإعدام شنقا وبتعليقه ثلاثة أيام في ساحة المديرية عبرة لمن يعتبر ، وكانت عاصمة المديرية في الحملة الكبرى . فشنع العمدة ، وأخطرت المديرية عمد بلادها بذلك ليتعضوا ، وانتفخت أوداج الموظفين غزرة وكبرياء ! .

مر في ذلك الحين ” ناظر القسم “ على زراعة الشيخ ابراهيم زغلول ، الواقعة على شاطئ النيل في أراضى ابيانه ، فلقية الشيخ مصادفة ، فتصادتا ، ولكن الناظر التركي كان يحادثه مستكبرا متعظما ، مظهرا أمارات السخرية والزراية على غير عادته معه ، فما هو أن اشتد اللجاج بينهما حتى اجتذب الشيخ ابراهيم هذا الناظر من فوق جواده ، وألقاه على الأرض ، وأثنخه ضربا موجعا ، ثم تركه يذهب الى حال سبيله . غير أن الحادث نما سريعا الى صهره عبد الله افندى بركات (والد فتح الله بركات باشا) ، وكان شابا في الثامنة عشرة من عمره ، وعمدة لمنية المرشد ، فامتطى جواده قاصدا الى ابيانه ، وهى على أمد قريب ، فقابل الشيخ ولامه على تصرفه ، وحذره العاقبة السيئة ، وذكره بمحادثة العمدة المشنوق ، فلم يحفل بهذا اللوم ، وقال انه كان يدافع عن كرامته . فركض عبد الله افندى بركات بجواده ينهب الأرض ، حتى أدرك الناظر المضروب قبل أن يصل الى الديوان ، فما زال يحايله الى أن استرضاه بمائة مجر من ماله الخاص ، وانتهى الحادث .

والذى يقرأ هذا الحادث بين الأبوين يعجب أشد العجب من تصويره لطبائعهما أتم تصوير ، ويؤمن بصحة المثل القائل : ” الولد سرأبيه “ ! فإن الغضبة المصرية ، والدفاع عن الكرامة ، والحماسة ، والشدة ، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون في سعد زغلول بن ابراهيم زغلول . وكذلك الدهاء ، واللين ، والمصانعة ،

وأخذ الأمور بالرفق واللاطف ، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون في فتح الله بركات بن عبد الله بركات .

على أن عبد الله افندى بركات كان يجمع الى هذا الصنف الوداع من الأخلاق ، صنف الشدة البالغة والطبع القوى الصلب الذى كان عند الشيخ ابراهيم جماع خلقه وعنوان طبعه ، فكان المرحوم محمد عاطف بركات باشا وارث هذا الصنف وحده ، كما أن فتح الله باشا وارث الصنف الأول .

أما الرئيس فجمع بين هذين الصنفين جمع قدرة قاهرة ، فورث أباه وورث خاله في طبعهما جميعا ، وكان فيه لكل زمان ومقام الشخصية التى تناسبه ، والروحانية التى تلبسه .

وللاسم " ابراهيم زغلول " علاقة بالإمضاء الذى كان يذيل به الرئيس الجليل مقالاته « ثورة الوزارة على الدستور » ، فإننى أذكره رحمه الله وهو يمل على أولى هذه المقالات ، فسألنى بأى إمضاء يذيلها ، فقلت : « س . ز » ، فقال : لا ! ان الناس يفطنون سريعا . ثم قال : أنت اسمك « ابراهيم » نخذ أول هذا الاسم وضعه الى جانب الحرف الأول من « سعد » واكتب : « س . ا » ، ثم ضحك رحمه الله وقال : لا تظن أنه اسمك ! ولكنه اسم أبى .

* *

والدة الرئيس :

هى المرحومة السيدة مريم ، بنت المرحوم الشيخ عبده بركات الذى يتصل نسبه بأبى بكر الصديق رضى الله عنه . وكان الشيخ عبده من مشاهير الأغنياء فى القطر ، وانبسطت يده الزراعية على أراض كثيرة جدا ، وشارك المغفور له محمد على باشا رأس العائلة المالكة فى زراعة الأرز بالبلاد الشمالية لمديرية الغربية ، وكانت تسمى تلك البلاد عرفا بدهليز الملك .

وقد تزوجت السيدة مريم بالشيخ ابراهيم زغلول فى نحو عام ١٢٧٠ أو ٧١ هـ .

وللسيدة مريم إخوة وأخوات عتة، كلهم فروع أدركت شأوا الأصل في المجد:
فأخوها المرحوم عبد الله بركات افندى (والد فتح الله بركات باشا): كان مأمورا
لمركز دسوق منذ سنة ١٢٨٧ هـ. وكان الترك في ذلك الزمن يحكمون البلاد أولا وآخرا،
وليس فيهم من الموظفين المصريين إلا عدد قليل جدا كان الحكام يختارونهم من
الأسر الكبيرة في القطر .

وأختها السيدة فاتي : تزيد سنها عنها نحو ثلاثين سنة ، وتزوجت في الرحمانية
بالمرحوم الشيخ علي محمود. وبين الرحمانية ومنية المرشد نحو الأربعين كيلومترا، ولعدم
المواصلات في ذلك الزمن لم يكن يتصاهر في الجهات المتباعدة إلا أعظم القوم القادرون.

وللشيخ علي محمود أثر عظيم في الوقائع الكبرى التي حدثت بين الفرنسيين وأهالي
الرحمانية عند دخول الفرنسيين الى مصر . وقد أنجب من زوجته المرحوم
الشيخ أحمد علي محمود والد أحمد محمود باشا . وكان الشيخ أحمد علي محمود عضوا
في مجلس النواب قبل الثورة العربية وأثناءها، ومن أساطين ذلك الزمان الذين يشار
اليهم بالبنان، وله مواقف كبرى وآثار هامة في الحركة العربية، وحكم عليه عقب
ثورتها من السلطة العسكرية . وكان صعب المراس، شديدا في الحق، لا تأخذه فيه
سطوة حاكم أو أمير، ومثريا نابغا نابها يلقي الاحترام من كل مصرى ومن جميع الجاليات
الأجنبية، لما اشتهر به من سمو المدارك الفكرية، والمآثر الوطنية، ولوجاهته وثرائه .

وأختها السيدة زليخاء : تزوجت بالمرحوم شيخ العرب ناجي البرقوقي ، عميد
عائلة البرقوقي الشهيرة في منية جناح بمديرية الغربية. وولداها المرحومان الشيخ عبد الله
البرقوقي العالم المعروف ، ومحمد بك ناجي البرقوقي ، وحفيدها الأستاذ عبده البرقوقي
المدرس بكلية الحقوق، وهو ابن الشيخ عبد الله المذكور .

وأختها السيدة زمزم : تزوجت بالمرحوم الشيخ محمد شمت ، من أسرة شمت
المعروفة بناحية القنى بجوار ابيانه، وهى أسرة شريفة النسب، شهيرة في البلاد الشمالية

لمديرية الغربية . والمرحوم سعيد زغلول ، والسيدة رتيبة حرم الأستاذ محمد أمين يوسف ، هما حفيدا السيدة زمزم ، ابنا ابنا .

وأختها السيدة عائشة : تزوجت بالمرحوم الشناوى افندى زغلول ، وولداها المرحومان عبد الرحمن افندى زغلول الذى كان مدرسا بمدرسة القضاء الشرعى ، وعبد الله بك زغلول الذى كان عضواً لمجلس مديرية الغربية وتوفى فى العام الماضى . وهى جدة بهى الدين بركات بك وإخوته ، أم أمهم .

وجميع إخوة السيدة مريم وأخواتها توفوا الى رحمة الله .

* *

إخوة الرئيس :

هم عبد الرحمن ، ومحمد ، وأحمد ، وشلبى ، وستهم (والدة فتح الله بركات باشا) ، وفرحانة ، وستهم (أخرى ، هى والدة المرحوم سعيد زغلول والسيدة رتيبة) ، وفتحى زغلول ، والشناوى .

وكلهم توفوا الى رحمة الله ، إلا فرحانة فإنها على قيد الحياة ، وتبلغ من العمر التسعين . وكانت زوجة للمرحوم الشيخ محمد أبو النضر الذى كان عمدة لقبريط التابعة لمركز فوه ، ولا تزال الى الآن فى قبريط ، وهى ترث الرئيس الجليل .

وكان الشناوى افندى زغلول أخو المفقور له الرئيس رئيسا لمجلس القضاء فى مركز دسوق ، ابتداء من سنة ١٢٨٨ هـ . ثم انتقل رئيسا لمجلس القضاء فى مركز زقنى . ومن أسرة زغلول فى ابنيانه عدد كبير جدا يصعب تحديد صلاتهم بالرئيس .

* *

ميلاد الرئيس :

ولد سعد زغلول فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ . كما يؤكد معالى فتح الله بركات باشا . وقد حقق معاليه هذا التاريخ قياسا على تاريخ ميلاد الشيخ ابراهيم

عبد الرحمن زغلول بن عبد الرحمن زغلول أخى الرئيس الحليل . وقد ولد الشيخ ابراهيم مع الرئيس فى أسبوع واحد ، وهو حى معروف تاريخ ميلاده ، ووارث له . وقد كنت أعرض على الرئيس ، فيما أعرض من بريده ، خطابا لأحد الطلبة بالمنصورة يسأل فيه عن تاريخ ميلاده ليدعو الأمة الى الاحتفال بذكراه ، فقال رحمه الله انه يظن على ما سمع ممن شهدوا مولده أن تاريخه ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ . وقد قدر رحمه الله عمره فى الإحصاء العام الذى تم فى العام الماضى بتسعة وستين سنة ميلادية .



نشأة سعد الصغير :

توفى الشيخ ابراهيم زغلول الى رحمة الله فى الخمسين من عمره ، وسن سعد لا يتجاوز الخامسة . وكانت والدته فى الثانية والعشرين ، وأولادها ثلاثة : ستهم (أم سعيد ورتيبة) ، ثم سعد ، ثم فتحى . ومع أنها كانت على درجة غير قليلة من الجمال ، رفضت بشم وإباء أن تتزوج من كثير من عظماء البلاد وأكابرها الذين تقدموا لخطبتها ونثروا الورود تحت أرجلها .

فكفل بتربية سعد وفتحى إختوتهما الأبنكار ، وكانوا يشتغلون فى الزراعة ، فظلا منهم موضع عناية تامة واهتمام كبير . وكان الانعطاف والاختلاط والتواء بين أسرتى زغلول وبركات فى أحسن صلاته ، تضامنا فى معونة السيدة مريم — التى مات زوجها وهى فى مقتبل شبابها — على تربية أولادها القاصرين . وساعد على دوام هذا الاتصال تقارب البلدين ابياه ومنية المرشد .

دخل سعد زغلول مكتب القرية ، وبقي فيه نحو خمس سنين تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم . ولما بلغت سنه الثالثة عشرة ، قصد الى الأزهر فى عام ١٢٩٠ هـ . مع عبده بركات ابن خاله ، وكان مجاورا فى الأزهر ، ويقارب

سعدا في سنه . وأرْفَق سعد وعبدہ بتابعين : أحدهما للخدمة وإعداد الطعام ، والآخر ليكون حفيظا عليها من غارات ” الصعايدة المجاورين “ . وكان هذا التابع الثاني فقيها من فقهاء منية المرشد ، اسمه الشيخ حسن أبو علام ؛ وهو والد الشيخ محمد أبو علام مدير مدارس صدق الوفاء ، والشيخ عبد الفتاح أبو علام المدرّس بمدارس مديرية البحيرة . وكان الشيخ حسن يتلقى الدروس في الأزهر مع سعد زغلول وعبدہ بركات .

بعد سنة أو أكثر منها قليلا ، توفي الى رحمة الله عبدہ بركات ، فتابع سعد دراسته في الأزهر وحده .

كان سعد زغلول يسكن في ذلك الحين سكنا مستقلا على خلاف عادة المجاورين ، فكان له في ربع العناني بجهة سيدنا الحسين دور كبير هو متدى أصدقائه وقصاده كما كان بيت أبيه في ابيانه . وخالطه في ذلك التاريخ نفر كثير ممن برزوا بعد في ميدان الحياة ، نذكر منهم الشيخ محمد عبدہ والشيخ عبد الكريم سليمان و ابراهيم اللقاني بك والسيد وفا والهللأوى بك ... الخ .

وكان الطالب محمد فتح الله بركات يتناول طعام الإفطار عند سعد صباح كل جمعة .

ومنذ أن جاء سعد الى المجاورة في الأزهر ، لبس الجبة والقفطان والعمامة ، وكان حسن الهندام ، غالى الثياب ، ممتازا في ملبسه بين إخوانه جميعا . وغيرزى العمامة حينما عين فيما بعد باشمعاوناً لمديرية البحيرة . ومات الى رحمة الله وفي تركته عباءة من الصوف الأحمر الدقيق كان يلبسها أيام المجاورة ، ولم يكن يقنى مثلها في تلك الأيام إلا الأغنياء العظماء . ورئى رحمه الله يلبسها مرات كثيرة في سنيه الأخيرة ، شديد الاحتفاظ والعناية بها ، مزهوا بما تبعثه في نفسه من ذكريات الفتوة والقوة .

وبدأ في ذلك العهد يشرب الدخان ، وظل يشربه كثيرا ويقدمه الى أصدقائه وزائريه ، الى أن مرض بالربو في عام ١٩٠٤ م . — وكان مستشارا — فمنعه

أطبائوه منه ، فامتنع ثم عاد اليه ثم امتنع مرة واحدة لم يشربه بعدها أبدا . ولم يكن في سنيه الأخيرة يطبق أن يشم رائحة الدخان ، فلا يشرب في مجلسه ، ولا يشرب مطلقا في غرفة مكتبه .

أتم الطالب سعد دراسة أربع سنين أو ما يقاربها في الأزهر ، ثم غنى عن الدراسة فيه بمخالطة السيد جمال الدين والتلقى عنه . وعاد الشيخ حسن أبو علام الى منية المرشد ، فعين ماذونا بها ، ولبث في المأذونية الى أن مات رحمه الله منذ سبع سنين .

أما الذين خدموا سعدا في بيته وفي إعداد الطعام له ، الى ذلك الحين ، فكانوا ثلاثة متعاقبين : هم المرحومان محمد المستكاوى من منية المرشد ، وابراهيم رجب ، ثم على طلحة ويعيش الآن بناحية ابياته .

كانت محاضرات المرحوم السيد جمال الدين تدور حول هدم الاستبداد ونشر الحرية ، وكانت الجمعيات السرية تعقد كثيرا ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٨٨٠ م . للبحث في تخلص البلاد من مظالم الخديو وإرهاقه الناس بالضرائب وفي سير القطر نحو الإفلاس . وكانت الحركة العربية على وشك ثورتها ، وغرضها أن يحل العنصر الوطنى المصرى محل الأتراك والشركس فى حكم مصر .

التحق سعد فى سنة ١٨٨١ م . بالتحريض فى الوقائع المصرية ، وكان يرأس تحريرها الإمام الشيخ محمد عبده ، فكتب فيها عدة مقالات تدل بموضوعها وبأسلوبها على أنها من روح سعد . فلا يدهشك ، وقد عاش سعد فى ذلك الوسط المنفعل النائر ، أنه كان طلق العنان فيما يكتب ، حر التفكير فيما يرسل ، على رغم أنه موظف حكومى يحترق فى جريدة رسمية !! بل كان رحمه الله ينهى فى بعض مقالاته على نظام الحكم الفردى بالقول الصريح الزاجر ، ويبرهن على أن الشورى وإنشاء مجلس نواب من أسلوب الحكم الاسلامى ، ويشير بالمبادئ الوطنية التى أعلنتها الثورة العربية بعد قليل من ذلك الحين !!

لم تطل مدة سعد في التحرير بالوقائع ، فنقل منها الى وظيفة "باشمعاون" مديرية الحيزة .

وبدأت الحركة العرابية ، فكان سعد في الحقيقة من أركانها وذوى رأى فيها ، على حداثة سنه وقلة تجاربه . واتصل في أثنائها اتصالا وثيقا بابن خالته المرحوم الشيخ أحمد على محمود ، فكان كل منها عضدا للآخر .

نسبت الثورة العرابية ، فأشار سعد على أخيه فتحى (وهو أصغر منه بأربع سنين تقريبا) وعلى ابن خاله وأخته فتح الله بركات بالعودة الى البلد ، فعارضا ، ولكنه صمم على أن يعودا ، قائلا انه لا يريد أن يجعلهما هدفا معه لطوارئ الأيام . ولما دعياه للعودة معهما أبى ، وأشار فى غير تصريح الى أن القبض عليه فى مصر أهون منه فى بلده ، وأنه منتظر بمصر ما ينزل به القضاء . ثم أرسلهما مع الخدم لشراء تذاكر السفر ، فكان الأمر قد صدر بوقف قطارات السكة الحديد ، فسافرا على مركب شراعى استؤجر لهما وحدهما .

بقى سعد بمصر ، وبعد أيام قبض عليه (سنة ١٨٨٢ م) بتهمة أنه عضو فى جمعية سرية تسمى لقلب نظام الحكومة . وبقى فى السجن شهورا ، ثم أفرج عنه بريئا ، فاشتغل بالمحاماة فى عام ١٨٨٤ أى فى أول عهد نشأة المحاكم .

نبه الأستاذ سعد زغلول فى المحاماة نباهة لا يبلغها وهم ، وكان فيها مثال الصدق والفضيلة والعطف على المظلومين . ولم يكن يقبل من القضايا إلا التى ثبت عنده أن الحق فى جانبها ، فلا يزال بها يكشف بقوة حجته وبراعة مهنته أستارها حتى يشع نور الحقيقة عليها ويكون الحكم لها .

واشتهر فى ذلك الزمان أن سعدا لا يقبل إلا القضية العادلة ، وأن القضية الراجحة هى التى يدافع عنها سعد . ولست هنا فى مقام الكلام عن سعد محاميا ، ولكنى أسوق الى القراء قصة صغيرة يتبينون منها ذلك الجاه العظيم الذى أدركه سعد فى المحاماة :

عرضت عليه قضية جنائية ، فأبى قبولها ، لأن الأدلة على التهمة قوية ثابتة ، فالح عليه أصحابها فى القبول ، وعرضوا مبالغ كبيرة ، ولكنه أصر على الرفض ، فما زالوا

يتشفعون اليه بأصدقائه العديدين ، يأخذون في رجائه بكل سبيل ، حتى قبل ...
غير أن سعدا الذى لا يقول إلا الحق ، أبى ضميره أن يدافع عن قضية يعتقد أن الحق
في غير جانبها ، فذهب الى المحكمة ، وكانت محكمة بنها ، فقال : ليس عندى ما أقوله
دفاعا في هذه القضية ، فإن أمرها أظهر من أن يفتقر الى دفاع ! ... ثم سكت ، وهو
يريد أن التهمة فيها ظاهرة . ولكن المحكمة التى عرف قضاتها ، كما عرف سائر القضاة ،
أن سعدا لا يدافع إلا عن الحق ، لم تستطع إلا أن تحكم بالبراءة استنادا الى هذا
الدفاع البارع !!

* *

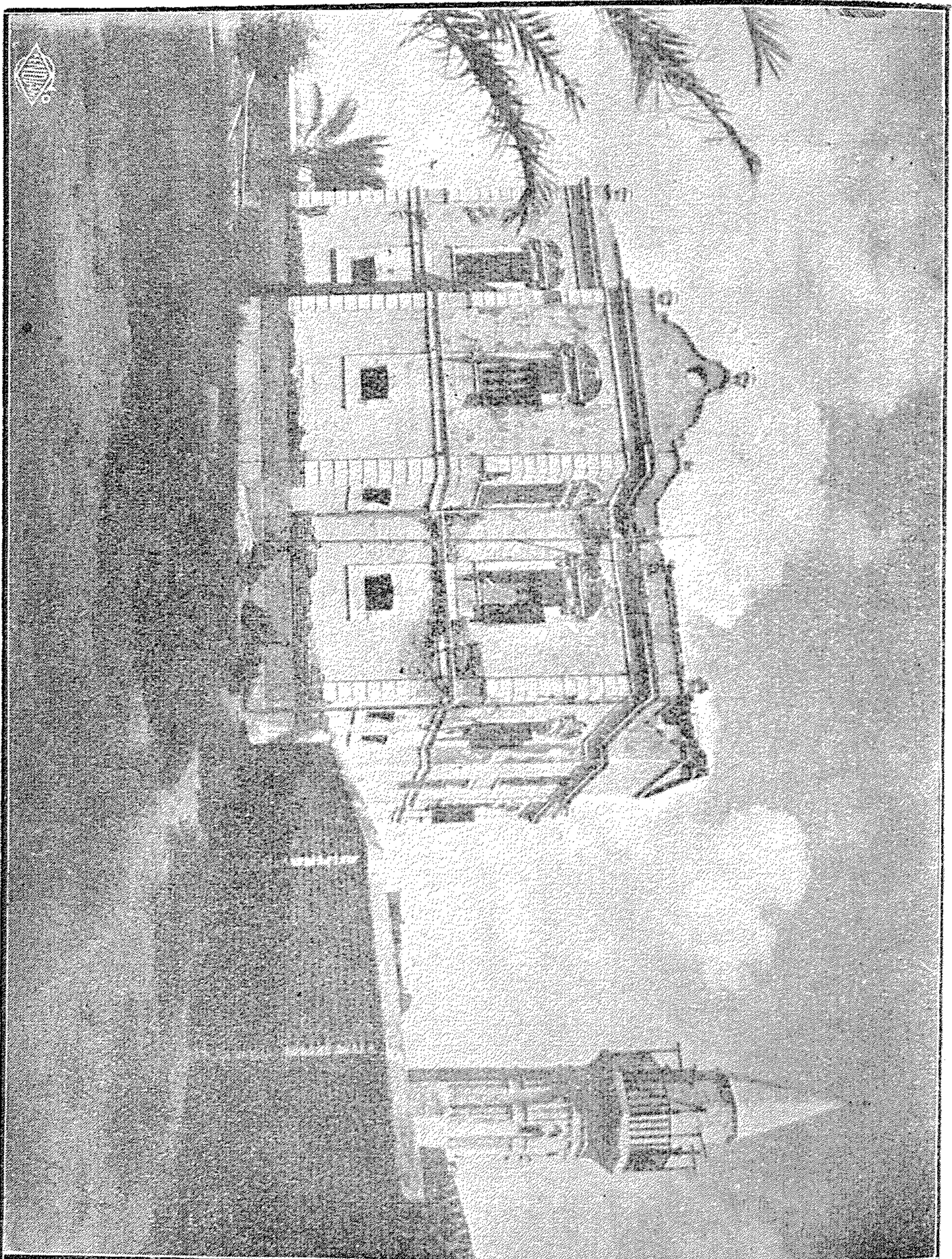
ثراء الرئيس :

كان ثراء الرئيس عظيما ، ولكن كرمه به وزهده فيه كان أعظم منه : فقد كان
المرحوم عبدالله بك زغلول ابن أخيه صغيرا ، وكان الرئيس مستشارا فى الاستئناف ،
فأراد أن يحفظ بيت زغلول فى ابيانه بابن أخيه الصغير ، فوهبه باسم البيع أكثر من
ستين فدانا بناحية ابيانه هى ميراثه عن أبيه وملك مجددا ، ثم شفعها بنحو ٥٠٠ فدان
بناحية مطوبس كان اشتراها لنفسه . وكان قد اشترى لنفسه فى أيام المحاماة أيضا
عزبتين بالبحيرة تباغان ٥٠٠ فدان ، فتصرف فى إحداهما قبل الحركة الوطنية ،
وتصرف فى الأخرى فى بدء قيامها . ولم يحتفظ إلا بالبيت الذى ولد فيه بابيانه ، وقد
أقام بنفسه على تجديد بنائه وزينته وزخرفته فى سنة ١٩٠٤ م . وظل يسكنه المرحوم
عبد الله بك زغلول الى آخر أيامه ، ويسكنه الآن أولاده من بعده .

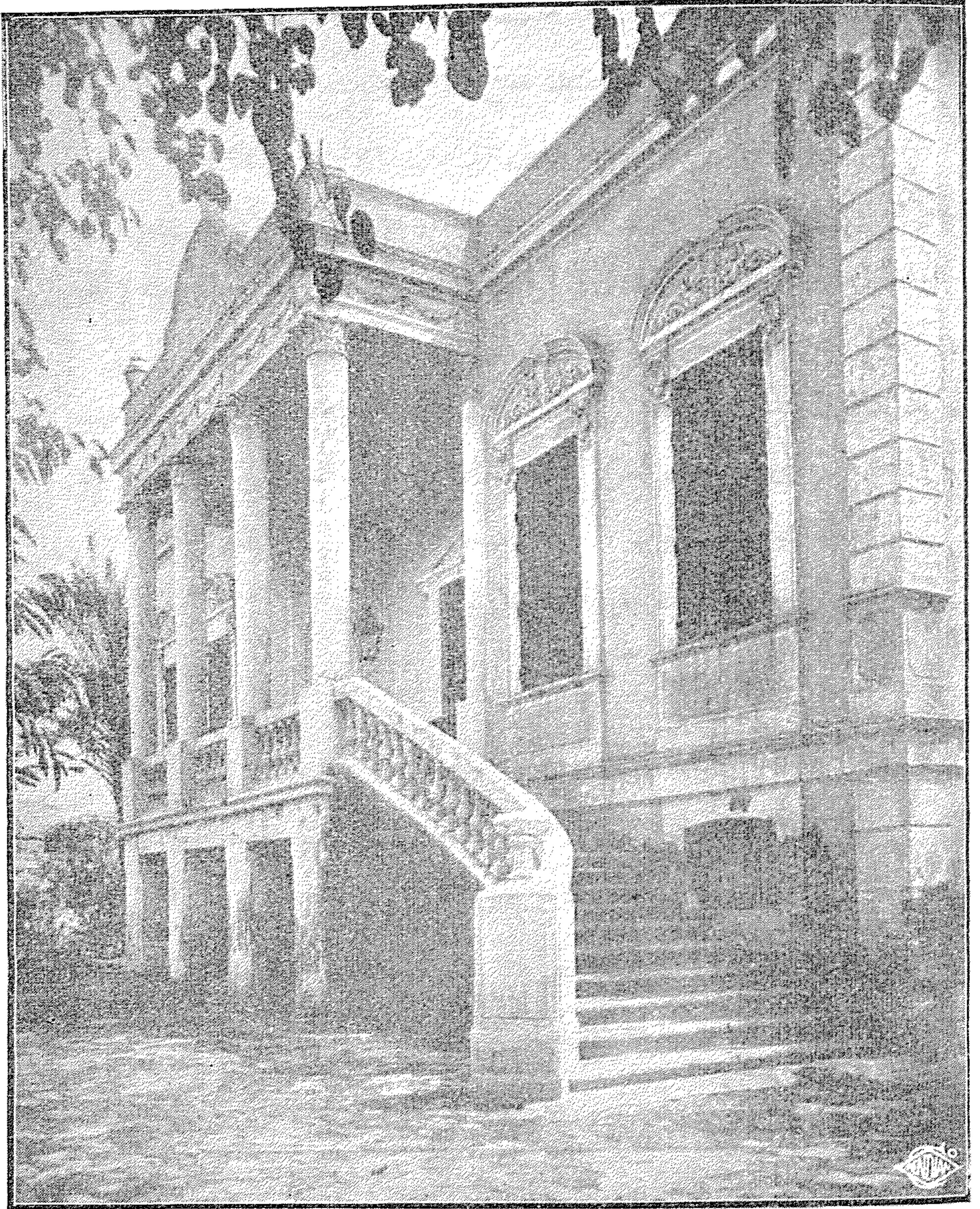
* *

ذلك طرف قصير من حياة الرئيس الأولى ، نذكره تكمله لما تعرفه الأمة من
سائر حياته العظيمة المجيدة .

وقد مضت كل تلك الأدوار وبيت سعد زغلول مفتوح على الرحب والسعة
لزائريه ، من المجاورين أولا ومن نواب البلاد آخرا ، الى أن ظفر بهذا العنوان
الخالد "بيت الأمة" .



البيت الذي ولد فيه الرئيس الجليل بإياديه، في حالته المجددة .



مدخل البيت الذي ولد فيه الرئيس الجليل بانيانه

نخري عبد النور بك — فضلا عن هذا، لا أرى أن هذا الوصف ينطبق إلا على مركز الدر .

عبد الصادق عبد الحميد افندى — انى موافق لهيئة المجلس على إيداع مبلغ ١٥٠ جنيها، لأن حالة القطر جيدة من الوجهة المالية؛ ولكن حالة مركز الدر كما تعلمون ليست كما ينبغي، وقد أصبح لا إيراد له ولا زرع ولا نخيل يسمح للرشح فيه أن يدفع ١٥٠ جنيها . فأقترح أن من يقدم نفسه في دائرة الترديد دفع ٧٥ جنيها إذا كان من أهالى الدر، أعنى نصف المبلغ المطلوب، وأما إذا كان من غير أهل الدر ويرشح نفسه لها فإنه يدفع المبلغ كاملا أى ١٥٠ جنيها .

أصوات — موافقون .

الترشيح فى الدوائر

المقرر — المادة (٣٥) ألغيت، وتوافق اللجنة على إلغائها، وهذا نصها .
 ” لا يجوز لمندوب أن يرشح أكثر من واحد، وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح“
 والمادة (٣٦) تطلب الحكومة جعل الميعاد عشرة أيام، واللجنة مع موافقتها على ذلك رأت أن تضيف الى هذه المادة الفقرة الأخيرة من المادة (٣٧) فتكون المادة هكذا : ” يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة فى مدى عشرة أيام من يوم نش المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة الثانية والثلاثين، وإلا كان باطلا وتفيد الترشيحات بحسب تاريخ ورودها فى دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات“
 الرئيس الجليل — يجب أن ينص فى المادة على تقديم طلب الترشيح مرافقا للإيصال الدال على دفع مبلغ المائة والخمسين جنيها .

المقرر — كنت أريد لفت النظر لذلك .

هارون سليم افندى — معنى الترشيح أن يكون مستوفيا للشرائط، فالنص الموجب الآن يكفى لتحقيق الغرض المطلوب .

المقرر — المادة ٣١ نصت على ضرورة إيداع مبلغ ١٥٠ جنيها ليكون الترشيح صحيحا، لهذا يجب تقديم الإيصال الدال على دفع المبلغ، وأرى أن النص على ذلك ضرورى فى المادة ٣٦، وعلى ذلك تكون المادة هكذا: "يقدم طلب الترشيح مصحوبا بإيصال إيداع المبلغ للمديرية أو المحافظة فى مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما فى المادة الثانية والثلاثين، والا كان باطلا . وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها فى دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات".

نخري عبد النور بك — ما هى الحكمة فى جعل المدة ١٠ أيام؟

نائب وزير الداخلية — لعدم ضياع الوقت، ولو جعلتموها ثمانية لكان خيرا. أحمد رمزى بك — اذا كان كل من يرشح نفسه فى دائرة يدفع ١٥٠ جنيها، فماذا يكون حكم شخص خالف القانون ورشح نفسه فى ثلاث دوائر مختلفة ودفع فى كل دائرة ١٥٠ جنيها، هل تبطل الترشيحات الثلاثة؟ أو تكون العبرة بالاثنتين السابقتين منها تاريخا؟

الرئيس الجليل — القاعدة أن الإنسان لا يستفيد من مخالفته للقانون، فإذا سقط المرشح فى الثلاث الدوائر ضاع عليه المبلغ .

أصوات — واذا نجح فى الثلاث الدوائر؟

الرئيس الجليل — لا يضع شىء عليه .

أحمد رمزى بك — واذا نجح فى البعض وسقط فى البعض الآخر؟

الرئيس الجليل — كل دائرة لها حسابها الخاص .

أحمد رمزى بك — قد حرمتنا الترشيح لأكثر من دائرتين؛ فإذا ما رشح شخص نفسه فى ثلاث دوائر، فإنى أقترح: إما أن يكون الأسبق منها هو الصحيح، أو إبطال الثلاثة .

عبد السلام فهمى محمد جمعه بك — المادة .؛ قد وصفت العلاج لهذه الحالة .

محمود علام افندى — المسألة بسيطة، فإذا رشح شخص نفسه فى ثلاث دوائر يصح أن يطلب منه قبل يوم الانتخاب اختيار دائرتين فقط .

الرئيس الجليل — هل الاعتراض على هذه المادة بسبب الـ ١٥٠ جنيتها أو بسبب آخر؟

عبد الحليم البيللى افندى — القانون قال "لا يجوز"، وفى حالة النص على عدم الجواز يجب النص على تعيين جزاء عند المخالفة .

المقرر — المادة ٥٠ فيها العلاج الكافى .



أحمد رمزى بك — اذا تقدم شخص للانتخاب، وجرت العملية فعلا، ولم تتوفر فى المرشح شروط الانتخاب، فعدم وجود لجنة تثبت حيازة المرشح للصفات المطلوبة قانونا ينتج عنه أن عملية الانتخاب عرضة للبطلان أمام المجلس .

الرئيس الجليل — بفرض وجود هذه اللجنة، وبالرغم من قراراتها، فإن المجلس له حق إلغاء أى انتخاب .

أحمد رمزى بك — أرى أن الأوفق أن تراجع اللجنة حالة المرشحين، كهيئة ابتدائية، وأن تستأنف قراراتها أمام المحكمة، وللمجلس الإشراف على كل ذلك .

الرئيس الجليل — عملية الترشيح الآن بسيطة جدا، لأن من يريد ترشيح نفسه يدفع ١٥٠ جنيتها مصريا، فلا حاجة لاشتراط شىء آخر، واذا وقع خطأ قانونى ينظر فيه المجلس .

أحمد رمزى بك — كأننا بعد كل هذا التعب يأتى المجلس ويبلغى عملية الانتخاب !

الرئيس الجليل — قد وقع ذلك فعلا، فالمجلس له الحق فى نظر عملية الانتخاب من أولها الى آخرها .



يوسف أحمد الجندى افندى — المادة ٣٩ لم تنص على حالة ما اذا أهمل المحافظ أو المدير إدراج اسم المرشح أو طلبه ، كما أنه لم ينص على حالة ما اذا طلب المرشح إدراج اسمه ورفض ذلك ؛ كما أن المادة ٤١ التى كانت تنص على رفع أوراق الترشيح للجنة المنصوص عنها فى المادة ١٣ . طلبتُ إلغاؤها ؛ فكأنه لا توجد هيئة يمكن التظلم اليها من قرارات المحافظين والمديرين الصادرة بشأن طلبات المرشحين .

نائب وزير الداخلية — المسألة بسيطة لا تحتاج لكل هذا ، واذا وقع شيء من ذلك فلا يكون إلا نتيجة خطأ مادم من أحد الكتاب .

يوسف أحمد الجندى افندى — لنفرض أن المدير تشبث برأيه لأغراض حزبية .

نائب وزير الداخلية — لا أفهم أى مدير يعرض نفسه لمثل هذه المسؤولية ؛ وفى هذه الحالة يمكن التظلم لوزير الداخلية ، فضلا عن أن المجلس له حق إبطال الإجراءات .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أليس من المحتمل أن نكل أمر الفصل فى عمليات الانتخاب لهيئة أخرى غير المجلس ؟ لهذا لا أرى محلا للاعتداد على المجلس فى تلافى ما يقع مخالفا للقانون ، ويجب من الآن أن نضع الضمانات الأولية التى تصون هذه الحقوق .

الرئيس الجايل — المجلس له الآن حق الفصل ، ولا أظن أن أحدنا يميل الى التنازل عن هذا الحق ، لأنه من الطبيعى أن نسعى لتوسيع سلطتنا . والمسألة بسيطة ؛ لأنه اذا تقدم المرشح للمدير بالإيصال الدال على إيداع المبلغ ، فليس له وجه للرفض ، لأنه يعرض نفسه للرفض وللعقوبات التأديبية . والواقع أن العمل ضامن لنفسه ، ووجود وزير الداخلية تحت مراقبة المجلس ضمان كبير ، سواء

احتفظ المجلس بحق الفصل في عملية الانتخاب أم أحالها على سلطة أخرى ؛ وفضلا عن ذلك فإن للسلطة الأخرى حق إلغاء عملية الانتخاب لنقص في الإجراءات . وقد كانت هذه الضمانات لازمة عند وضع القانون أولا لأن المجلس لم يكن موجودا ؛ أما الآن ، فمع وجود المجلس ومراقبة أعمال الحكام الإداريين ، فلا محل للنص على ضمان آخر .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — أرى ضرورة النص على ما يضمن سير الإجراءات بطريقة قانونية ؛ لأنه مع أن المدير في المدة الماضية كانت تشترك معه لجنة فيها أحد القضاة ، أراد أن يخلط بين اختصاصه كالجنة تنظر في مسائل الترشيح وبين اختصاصه بمراقبة الجداول وتحريرها ؛ فبعدما تقيد اسمى واسم حضرة زميلي ابراهيم ممتاز افندى بجداول الانتخاب ، واستلم كل منا تذكرة مندوب ثلاثيني ، وبعد أن قدمنا أوراق الترقية التي هي في الواقع أبسط من إيداع المبلغ ، . . بعد كل هذا أراد المدير لغرض سياسى أن يتشبه في أمر يتعلق بقيد أسمائنا بالجداول ، ليصل بذلك الى شطب أسمائنا ! والواقع أنه لولا وجود القاضى فى اللجنة لقضى المدير على كل مجهوداتنا !

عبد السلام فهمى بك — يجب النص على ضمان أقوى ، ولا يصح أن نتظر حتى يعقد المجلس ويستجوب الوزير .

الرئيس الجليل — تظلم لوزير الداخلية .

عبد السلام فهمى بك — ماذا يكون الحال اذا رفعت شكائى اليه وأهملها ؟

الرئيس الجليل — مثل ذلك كتقديم طلبك للجنة تهمله ؛ وحضرة العضو يعلم أن اللجنة ليست ضمنا كافيا ، لأن بعض اللجان قد حكم أحكاما لا تنطبق على القانون .

عبد السلام فهمى بك — يجب أن نعمل على إيجاد ضمان .

الرئيس الجليل — اذا رأى المجلس أن المدير خالف القانون في عملية الترشيح ، فله أن يلغى الانتخاب ويعيده مرة أخرى ، وتوجد عدة ضمانات : الأولى وزير الداخلية الواقع تحت مراقبة المجلس ، ثم رئيس الوزراء ، ومن وراء ذلك المجلس أو الجهة التي ستفصل في صحة عملية الانتخابات . والضمانات التي تشيرون اليها لا تفي بالغرض المقصود ، ولا تكون نتيجةها إلا إطالة إجراءات الانتخاب وتعطيل أعمال الناس ومصالحهم ، مع أننا نرى في البلاد الأخرى إتمام إجراءات الانتخاب بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ حل المجلس ، فلا لزوم لضياح الوقت في المطاعن والاستثناءات وغير ذلك .

عبد الرحمن الرافعي بك — لا أرى ما يمنع من وجود ضمان وقفي .

عبد الحليم البيلي أفندي — المناقشات التي تدور الآن تعتبر أعمالاً تحضيرية يرجع اليها عند تغيير القانون ، فبناء على رغبتنا جميعاً نقول من الآن ان اختصاص المدير في قبول أوراق الترشيح يعتبر مجرد مراجعة مادية ، والواجب عليه فقط في هذه الحالة أن يتحقق من قيد اسم المرشح وإيداعه المبلغ وتقديم الطلب في الميعاد ، فإذا كان المراد هو حصر اختصاص المدير في هذه الحدود ، فلا مانع من الموافقة على المادة .

نائب وزير الداخلية — الواقع هو ذلك .

الرئيس الجليل — أنا لا أمانع في أن ينص على رفع الأمر لمحكمة الاستئناف العليا .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أوافق على رأى دولة رئيس الوزراء .

الرئيس الجليل — الواقع أن الحكومة ليس لها مصالح مطلقة ، فلکم أن تتخذوا ما تشاءون من الضمانات ، ولكني لا أرى محلاً للنص على شيء لا ضرورة له ، وإذا كان لا بد من اتخاذ ضمان ، فلنكل الأمر لمحكمة الاستئناف .



الفصل في الطعون . المعارضة

(الجلسة الخامسة والستون لمجلس النواب : ٦ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — توافق الحكومة على رأى اللجنة، وهو أن يكون الفصل في الطعون للبرلمان، أخذاً بمبدأ فصل السلطات بعضها عن بعض؛ ولا ينبغي مطلقاً أن يعطى هذا الحق للمحاكم، للأسباب التى أبداها حضرتا صبرى افندى ووليم افندى.

يقول حضرة الأستاذ هرون سليم افندى اننا نعطى للمحاكم هذا الحق كله، أى نعطيها حق الفصل في الطعون وفى صحة النيابة أيضاً . ولكن فات حضرته أن المحاكم لا تحكم إلا فى المخاصمات، أى يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعان والمحكمة تفصل بينهما، فإذا لم يكن هناك قضايا فما الذى تفصل فيه المحاكم ؟

نعم اذا لم تكن قضية فلا قضاء . إن القاضى إنما ينظر فى قضية، اذ وظيفته الفصل فى نزاع قائم بعد أن يسمع خصمين أحدهما يدعى والآخر يدافع . وفى حالتنا هذه، حالة الفصل فى صحة النيابة، اذا لم يكن هناك طعن فلا توجد خصومة ولا قضاء . وأنا حقيقة كنت أوافق على أن المجلس يندب القضاء لتولى هذه السلطة، لو كانت هناك أسباب حقيقة تسوغ ذلك، نتجت من الاختبار، ودلت على أن المجلس لم ينصف أو لم يجد من نفسه أهلية للإنصاف ! ولكن مجلسنا لم يحصل فيه ذلك، وكلكم تقرّون بهذا، وكلكم قد حكمتم وتعرفون أنكم حكمتم بلا تحيز. فما معنى أن يقوم البعض منكم، بدون أن تحدث حوادث تلجئ الى تغيير الحالة الحاضرة التى عملنا بها والتى جربناها، ويقول بنقل هذا الاختصاص منا الى غيرنا ؟ ما هى الأسباب ؟ صحيح أنكم اذا تنازلتم، فتنازلكم بمحض اختياركم من تلقاء أنفسكم، بدون إجبار ولا إرهاب ولا إكراه . ولكن، لماذا التنازل ؟ ما الذى يمحلى على أن حقاً أعطى لى واستعملته كما ينبغي، أن أتركه أو أن أتنازل عنه ؟ المجرد أن واحداً أو اثنين طلبا

ذلك ؟ لا ! لا ! يجب أن يكون هناك أسباب حقيقية تحملني على أن أتنازل عن حقي وأعطيه لغيري ، فإن لم توجد هذه الأسباب كان هذا في غير محله . حقيقة اذا أتم تنازلتم عن هذا الحق اليوم ، فهذا معناه أنه ليس لكم ثقة في عدالة أنفسكم ! وفي هذا ضرر كبير . نحن محتاجون لأن تثق الأمة بأعمالنا ، فإن كنا نقدم لها برهانا ماديا على أننا نشك في عدالة أنفسنا ، فإننا نفرى الأمة بالتشكك في قراراتنا أيضا (تصفيق) ، مع أننا في حاجة الى أن نضاعف ثقة الامة بنا : أولا بأن نعدل في أحكامنا كما فعلنا ، وثانيا بأن نحترم الدستور في قراراتنا ، وثالثا بأن نحترم أنفسنا . ولكننا نأتى عقب أن جربنا أنفسنا ، وعقب أن أصدرنا قرارات في الطعون ، قرارات عادلة بحسب اعتقادنا ، ونقول : بما أن القانون أعطى لنا حق التنازل عن هذه السلطة الى غيرنا فإننا نتنازل عنها ! لماذا ! ؟

بناء على هذا ، وأخذا بالأسباب التي أبدأها كل من حضرات صبرى أبو علم افندى (مقرر لجنة الحقانية) والأستاذ مكرم وغيرهما ممن تكلموا في الموضوع وأخذوا بهذا الرأي ، أرى أن تبقى الحالة كما هي الى أن تكثر الأحزاب في البلاد ، وحينئذ يمكن اذا جئت أسباب تحمل على سوء الظن ، في وقتها فقط يمكن هذه الهيئة أن تنظر في تلك المسألة . ولكنني أرى أن ليس هناك حاجة لذلك ، اذ كلنا على رأى واحد . وعند ما تسأل واحدا من حضرات المعارضين قائلا له : ”في أى شيء تعارض ؟“ يكون جوابه : ”ليس هناك معارضة“ .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ! يا باشا ! المعارضة موجودة .

الرئيس الجليل — ما الذى تعارض فيه حضرتك ؟ هل يمكنك بيان ذلك ؟ . .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا يمكن أن يكون الرأى تقليديا .

الرئيس الجليل — لا يصح أن تقاطعنى ، بل احترم المجلس .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إننى أحترمه .

الرئيس الجليل — أقول انه لا توجد معارضة، لأننا كلنا من رأى واحد .
عبد اللطيف الصوفانى بك — عند وجود ما يدعو للاختلاف فى رأى توجد
المعارضة .

الرئيس الجليل — هذا طبيعة كل عضو، ولا يوجد قسمان فى المجلس :
قسم يقول بالاستقلال، والثانى يقول بالحماية .
عبد اللطيف الصوفانى بك — حسن، لأن المعارضة وجدت لذلك وتعمل
لذلك .

الرئيس الجليل — هذا هو الذى قاتله . انى أطلب الاستقلال التام لمصر
والسودان، وأنت كذلك .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هذا كلام حسن .

الرئيس الجليل — انى أقول كلاما حسنا وأنت تناقضنى ! أقول ليس
هناك معارضة، لأن جميع الموجودين بالمجلس على مبدأ واحد، وهو مبدأ الاستقلال
التام لمصر والسودان .

عبد اللطيف الصوفانى بك — من غير شك .

الرئيس الجليل — أما تعدد الأحزاب فيكون عند الاختلاف فى المسائل
الداخلية : فمثلا هذا يقول بالتعليم الإجبارى، وغيره يقول بغير ذلك . فريق يرى
أخذ رسوم الجمارك على النجور، وغيره يرى خلاف ذلك الخ، من المسائل التى تتكون
بسببها الأحزاب . ولكننى اليوم أصرح بأن ليس لدينا حزب يطلب الاستقلال التام
وحزب لا يطالبه (تصفيق حاد) . ولذلك فالجالسون هنا فى مكان المعارضة، وغيرهم
الجالسون هناك، ليس بينهم اختلاف مطلقا .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أبدا .

الرئيس الجليل — نعم ليس هناك خلاف ! أنت تريد أن تسمى نفسك معارضا ! فلك ذلك ! ولكك معارض بلا معارضة أو بلا موضوع ، فانت ترؤس الحرية المطلقة في ذلك .

بناء على هذه الأسباب أرى في الحالة الحاضرة أنه ليس هناك محل مطلقا للتنازل عن حقكم وإعطائه لغيركم (تصفيق حاد) .

أصوات — نوافق على ذلك .



الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديريات

(الجلسة السادسة والستون لمجلس النواب : ٧ يولييه سنة ١٩٢٤)

المقرر — ... ننقل بعد ذلك للفقرة الأخيرة من المادة ٧١ وهذا نصها :
” وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية “ .

أصوات — والشيخات .

نحري عبد النور بك — أرى أنه لا يصح الجمع بين عضوية النواب والشيخات ، لأن البعض يتخذ عضوية الشيخات آلة للتأثير والتغريب .

المقرر — اللجنة لا تقترح هذا ، ولكنها لا تعارض فيه .

أحمد رمزي بك — أوافق على ما رآته اللجنة من عدم الجمع بين عضوية مجالس المديريات والنيابة ، لا لأنها لا تتأثر برئيسها ، إذ أن الحوادث دلت على غير ذلك ؛ ولكن ألفت نظر حضراتكم الى أن مجالس المديريات لم ينتخب أعضاء لها من ديسمبر سنة ١٩١٣ ، نفخت فيها مراكر عديدة بسبب وفاة البعض أو بسبب انتخابهم

فى مجلس النواب أو الشيوخ ، فأصبحت هذه المجالس لا تكاد تجتمع إلا بصعوبة كبرى ، وتعطلت وظائفها .

المقرر — قد احتطنا لذلك وقلنا ان حكم هذا النص لا يتمشى على الماضى .

أحمد رمزى بك — اذا نفذ هذا النص من وقت صدوره .

المقرر — اللجنة متفقة مع حضرتك .

أحمد رمزى بك — أريد أن يضاف على النص الذى وضع فى هذا المشروع أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا بعد الانتخابات المقبلة لمجالس المديرىات .

المقرر — قوانين الانتخاب هى قوانين إجراءات ، والأصل فى هذه القوانين أنها لا تمشى على الماضى ، بمعنى أن من جمع فى الماضى بين عضوية مجلس النواب ومجلس المديرية على أساس قانون الانتخاب القديم لا تسرى عليه الأحكام الجديدة . وقد قررت اللجنة فيما قررته من المبادئ أن هذا التعديل الجديد لا يسرى على الأعضاء الذين انتخبوا طبقا لقانون الانتخاب الحالى ، فإن هؤلاء قد اكتسبوا حق الجمع بين الاثنين .

أحمد رمزى بك — لم تذكروا أعضاء مجالس المديرىات .

الرئيس الجليل — انسبب الذى أبداه حضرة العضو المحترم يرجع الى أن عدد أعضاء مجالس المديرىات الآن لا يكفى لانعقادها ، فهذا النقص الطارئ الذى يمكن تكميله بالانتخاب ، لا يصح أن يبنى عليه قانون ، اذ القانون يقصد به الدوام والاستمرار . فإذا كانت مجالس المديرىات ينقصها بعض الأعضاء اليوم ، فيمكن تكملة هذا النقص ، ولا يصح أن يكون إصدار القانون نتيجة لهذا النقص ، فإما أن يكمل النقص الحالى أو يحصل انتخاب جديد .

قانون شركات التعاون

(الجلسة السابعة والستون لمجلس النواب : ٨ يوليه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — من ضمن أعمال المجلس اليوم النظر في قانون شركات التعاون، ولكن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه، نظرا لغياب معالي وزير الزراعة ولأن وكيل الوزارة الذي كانت له يد في وضع هذا القانون قد عزل، ولا يوجد في وزارة الزراعة موظف كبير يستطيع أن يمثل الوزارة أمام حضراتكم، وأنا وإن كنت قائما بأعمال وزارة الزراعة إلا أنه لا يمكن أن أتناقش في هذا القانون، لأنه ليس لدى متسع من الوقت لدرسه ولو إجماليا .

فلهذه الأسباب، ونظرا لأننا في آخر دور العمل، ولأن قانون شركات التعاون مهم ويحتاج لبحث دقيق، أرجو تأجيل النظر فيه الى دور الانعقاد المقبل .
أصوات — موافقون .

عبد الرحمن الرافعي بك — هذا القانون من اختصاص قسم التعاون، ولهذا القسم مدير ومفتش، فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات .

الرئيس الجليل — كنا نود أن ينظر هذا القانون في الدور الحالى، ولكن لا يوجد في قسم التعاون الموظف الكبير الذى يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزارة أمام المجلس، لأن الدستور يقضى ألا يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين .
عبد اللطيف الصوفانى بك — بما أن قوام المشروع هو المال، وبما أن الميزانية ستوضع فى إبان عطلة المجلس، فرجاؤنا من الحكومة ومن دولة الرئيس أن يفكروا فى إيجاد شيء من المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع .

الرئيس الجليل — نعد بأن نعمل كل ما فى وسعنا لأى مشروع نافع للبلاد .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فى قانون شركات التعاون الى الدور المقبل؟

أصوات — موافقون .

(فقر المجلس تأجيل النظر فى قانون التعاون الى الدور المقبل) .

قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة السابعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ٨ يولييه سنة ١٩٢٤)

شرع مجلس الشيوخ في هذه الجلسة في القراءة الثانية لمشروع القانون الذي أعدته لجنة الأمور الداخلية بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية . وقد اشترك الرئيس الجليل رحمه الله في مناقشات المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ من هذا القانون ، فنُتبت هذه المناقشات فيما يلي :

المادة ٧

تليت المادة ٧ من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي	التعديل الذي اقترحتة اللجنة
المادة ٧ — للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ، ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :	مادة ٧ — يجوز دائما لمندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :
(١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ؛	أولا — اذا طلبت ذلك منه اللجنة المنصوص عنها في المادة ٦ ، أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار ؛
(٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الإخطار ؛	ثانيا — في حالة حدوث تصادم أو ضرب .
(٣) اذا أُلقيت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ؛	
(٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛	
(٥) اذا وقع اضطراب شديد .	

على عبد الرازق بك — أتلو على حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى وهو : ”أقترح أن تحذف الفقرة (ثانيا) بأكملها“ .

لويس أخنوخ فانوس افندى — ان سبب اقتراحي هذا هو أنه لو أقيمت هذه الفقرة لوجدت الأحزاب مجالا واسعا لتنظيم وتدير الحوادث حتى يصلوا الى منع الاجتماعات ، فالأولى حذف هذه الفقرة تلافيا لما عساه أن يحدث من هذا القبيل .

المقرر — هذا النص موجود في القوانين الأجنبية ، وليس فيه أى تضيق على حرية الاجتماعات ، ومع ذلك فإن الحكومة عند حسن ظنكم بها وثقتكم فيها ، لأنها منكم وأنتم منها ، ولا تعمل إلا ما فيه المصلحة العامة .

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن تستبدل عبارة (أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار) من الفقرة (أولا) من هذه المادة بالعبارة الآتية : (أو الموقعون على الإخطار عند عدمها) .

محمد علوى الجزار بك — اذا استتب النظام فهلا يحسن أن يستمر الاجتماع ؟
المقرر — يعود الاجتماع ما دام هناك حسن نية وما دامت الحكومة قائمة على ثقتكم .

الشيخ حسن عبد القادر — اننا فى هذا الموقف لا نكون أمام الحكومة ، ولكننا نواجه عساكر وضباط البوليس ، وهم لا يتأخرون عن التدخل فى الاجتماع لمجرد وقوع حوادث يدبرها الخصوم بعضهم لبعض .

الرئيس الجليل — ان فض الاجتماع لا يكون إلا فى حالة ما إذا كان هناك تضارب من شأنه الإخلال بالنظام .

محمد علوى الجزار بك — إذن لا بأس من إبقاء الفقرة الخامسة من المادة ٧ من القانون الأصيل على أصلها ، وهى : (اذا وقع اضطراب شديد) .

الشيخ حسين والى — ماذا علينا لو قيدنا هذا النص بما قاله دولة الرئيس ،
فيكون هكذا ”في حالة حدوث تصادم أو ضرب من شأنه أن يخل بنظام الاجتماع“؟
محمود بسيونى افندى — أرى أن يضاف الى هذا التعديل عبارة ”بحيث يجعل
استمرار الاجتماع مستحيلا“ .

الشيخ حسين والى — هذا التعديل أدق .

المقرر — اللجنة بحثت ودققت ونقبت حتى توصلت الى هذا النص الذى
وضعتة فى تقريرها ، فما وجدت بابا للتضييق على الحرية إلا أغلقته ، ولا وجدت بابا
للتوسيع فى الحرية إلا فتحتة على مصراعيه ، فالتعديل ليس فيه شئ يقيد الحرية ،
وليس فيه ما يخالف القوانين الموجودة فى الأمم التى تضارعنا فى الحضارة والمدنية .
لكم الرقابة العامة على الحكومة ، لكم أن تسألوها ، لكم أن تستجوبوها ، لكم أن
تحاسبوها ، كل هذه ضمانات كافية لمراقبة السلطة الضئيلة التى منحتهموها للحكومة
فى هذا الموضوع . وعليه أرى أنه لا يمكن ادخال تغيير على تعديل اللجنة .

رزق شعبان شعيره بك — لا بد للمجلس أن يناقش كل نقطة من تقرير اللجنة ،
والا اذا كان الغرض أن رأى اللجنة ينفذ على كل حال فلا لزوم لعرضه علينا .

لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أوضح للمجلس وجه الخطر من بقاء
هذا النص ، لأننا لا نضمن فى المستقبل تطبيق هذا القانون بأمانة وذمة ، فتمد يقع
طارئ يبنى عليه حل المجلس ، فإذا حصل ذلك لا قدر الله ، وسقطت وزارة الشعب
وحلت محالها وزارة رجعية ، يمكن لهذه الوزارة أن ترسل أناسا من قبلها لاجداث
مشاغبات يترتب عليها فض الاجتماع ، فأرى من اللازم اتخاذ كل احتياطات لمنع وقوع
مثل ذلك فى المستقبل . ولهذا أقترح إلغاء الفقرة الثانية من تعديل اللجنة ، ويمكن
للحكومة اتقاء لوقوع المشاغبات فى الاجتماعات أن توجد فيها عددا كافيا من رجال
البوليس لمنع أى طارئ يكون من شأنه الإخلال بالنظام ، ومهما كانت قوة المشاغبين
فى هذا الاجتماع فإنها لا تكون أقوى من قوة البوليس .

أحمد أبو سيف راضى افندى — لى ملاحظة على الفقرة الأولى من المادة السابعة، وهى أنه ما دامت وظيفة البوليس هى حفظ النظام فقط فلا يجوز أن ينحول له حق اختيار المكان الذى ينعقد فيه الاجتماع .

المقرر — هذه الفقرة لا يفهم منها ما تقول ، وليس الغرض منها أن البوليس يختار المكان الذى يعقد فيه الاجتماع ، بل يختار الموضع الذى يستقر فيه من مكان الاجتماع ليتمكن من الإشراف على ما يجرى فيه .

على عبدالرازق بك — المقصود بكلمة "المكان" المكان الذى يتمكن فيه البوليس من الإشراف على الاجتماع .

المقرر — ردًا على حضرة لويس فانوس افندى ، أقول انه لا تضيق ولا ضرر ولا خطر فى النص الذى أوردته اللجنة مع وجود حكومة دستورية موثوق بها ومع وجود الدستور. أما الصورة التى يفرضها حضرته فهى صورة مستحيلة ، وعلى فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية ، ويكون الأمر فوضى والاستبداد مخيمًا .

الشيخ محمد عز العرب بك — الفروض التى فرضها حضرة لويس فانوس افندى فروض بعيدة ، وإذا حصل ما قاله لا سمح الله فتكون الحالة استبدادية لا يبق معها ضمان ، لا لهذا القانون ولا لغيره من القوانين . ومع ذلك فهناك محل لأن تزداد كلمة "شديد" بعد كلمة "ضرب" .

الرئيس الجليل — من الذى يقدر درجة الشدة والضعف ؟ أليس هو البوليس ؟ وما دام البوليس هو الذى يقدر ذلك ، فلا فائدة من الاقتراح الذى تطالبه ، والأفضل بقاء تعديل اللجنة كما هو .

أحمد على باشا — راجعت اللجنة عند نظر هذه المادة القانون الفرنسى الذى لا يزال معمولًا به الى الآن ، فوجدت أن رجل البوليس أو رجل الإدارة له أن يحل الاجتماع فى الحالتين المذكورتين فى المادة ٧ ، واللجنة لم تعمل شيئًا سوى أنها ترجمت

النص الفرنسي كما هو . ولما ترجمنا عبارة (التصادم أو الضرب) ، تناقش أعضاء اللجنة فيما يمكن أن يفهم من هذا التعبير ، وما يمكن أن يقال في تفسيره أو تأويله ، وهل المراد بالضرب الضرب الخفيف أو الشديد ؟ فانتهدت اللجنة بوضع النص الفرنسي كما هو ، وتوقعنا أن يكون هذا مثار مناقشة بين حضراتكم كما حصل . وعلى كل حال فالرأي لحضراتكم : فإذا رأيتم التضيق على تصرفات البوليس ، حتى لا يتذرع ببعض الأسباب الواهية لفض الاجتماع ، أقترح أن يكون نص الفقرة الثانية هكذا : ” في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب ، اذا وجد المندوب أن في استمرار الاجتماع خطرا على الأمن العام “ .

الشيخ حسين والى — على كل حال يكون التقدير موكولا للبوليس .

أحمد على باشا — هو له التقدير حتما ، ولكن يجب أن نضع له بعض القيود منعا لتلاعبه في التقدير ، فإذا حاول أن يتوسع في هذا الحق يمكننا محاسبته ، وتكون مسئوليته ظاهرة أمامنا .

الشيخ حسين والى — أقترح أن يكون نص الفقرة هكذا : ” في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب “ .

الرئيس الجليل — اذا قيدت كلمة ” التصادم “ وأطلقت كلمة ” الضرب “ فيكون أى ضرب كافيا لفض الاجتماع ، فالأولى التقييد في الحالين أو الإطلاق فيهما . الشيخ حسين والى — اذن يقال ” تصادم أو ضرب شديدين “ .

على عبد الرازق بك — اقترح حضرة علوى الجزار بك تعديل هذه الفقرة كما يأتى : ” في حالة حدوث تصادم أو ضرب على أن يعاد الاجتماع متى استتب النظام “ .

الرئيس الجليل — هل يعاد الاجتماع بإذن أو بغير إذن ؟

محمد علوى الجزار بك — بدون إذن .

الرئيس الجليل — متى انقض الاجتماع فإعادته تحتاج الى إخطار جديد .

محمد علوى الجزار بك — أقصد باقتراحى أنه اذا حصل تصادم بين ثلاثة أو أربعة من المجتمعين مثلاً، فلرجال البوليس أن يخرجوهم، ويستمر الاجتماع كما كان. المقرر — الغرض الذى ترمى اليه اللجنة هو أن يقع تصادم عظيم، كعراك بين حزين، لا مضاربة بسيطة بين شخصين أو ثلاثة.

لويس أخنوخ فانوس افندى — عند ما كنت فى أوروبا، شاهدت حادثة موضوعها أنه فى أثناء اجتماع من الاجتماعات حصل تصادم بين جماعة من الشيوعيين وبين آخرين من خصومهم، فطلب رئيس الاجتماع تدخل البوليس لإخراج المتشاجرين، فلما تعذر إخراجهم طلب منه فض الاجتماع، وهذا هو الشيء المعقول. وحرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، ولذلك أرى أنه لا يجوز للبوليس أن يتدخل من تلقاء نفسه، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب أصحاب الاجتماع.

المقرر — افرض أنه حصل تصادم وتضارب، وأصحاب الاجتماع لم يطلبوا من البوليس التدخل، فهل يقف البوليس مكتوف اليدين لا يحرك ساكناً؟

لويس أخنوخ فانوس افندى — حرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، فإذا تعدى أحد على آخر وجب على البوليس أن يتدخل فى الأمر ويمنع هذا التعدى بمقتضى القانون العام.

على عبد الرازق بك — قدم حضرة محمد عز العرب بك اقتراحاً هذا نصه :
” فى حالة حدوث تصادم أو تضارب لا يمكن تجنبهما بغير حل الاجتماع “.

المقرر — هذه زيادة لفظية لالزوم لها مادام التقدير موكولاً للبوليس، والأولى ترك المادة على حالها.

رئيس الجلسة — انتهت المناقشة، فليؤخذ رأى على الاقتراحات المقدمة عن هذه المادة.

(ثم أخذ رأى فلم يوافق المجلس على شىء من هذه الاقتراحات ، فأخذ رأى على المادة السابعة كما وضعتها اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة عليها) .

المادة ٨

تليت المادة الثامنة من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي	التعديل الذي اقترحه اللجنة
المادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص أدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .	المادة ٨ — يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص أدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .
ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :	ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :
(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم ؛	أولا — أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .
(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛	ثانيا — أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخابات .
(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .	

الرئيس الجليل — الفقرة الثانية من هذه المادة فيها تضيق ، وما المانع من أن يقع الاجتماع قبل الدعوة للانتخاب ؟

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن يكون نص الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتي : ”ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم“ .

(وافق المجلس على ذلك وعلى بقاء الفقرة الأولى من هذه المادة كما وضعتها اللجنة ، فأصبح نصها هكذا : ”يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية ، ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم“) .

المادة ١٠

تلى النص الأصلي للمادة العاشرة التي رأت اللجنة إلغائها ، وهو :

نص القانون الأصلي	رأى اللجنة
المادة ١٠ — لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر، أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .	ألغيت .

الرئيس الجليل — لو ألغيت هذه المادة لا يكون للبوليس حق منع التجمع .

المقرر — اللجنة ألغت هذه المادة اكتفاء بما هو موجود في القانون العام ، وهو قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — إن إلغاء النص الأصلي معناه أن البوليس لا يجوز له استعمال حقه المخول له بمقتضى القانون العام .

المقرر — كما فهمنا أن بقاء هذه المادة يكسب البوليس حقا جديدا غير الحق الذى يخوله له القانون العام ، ولذلك ألغيناها ، ولكنا الآن فهمنا أنها لا تكسبه حقا جديدا ، ولذا لا أرى ضررا من بقائها .

أحمد على باشا — اللجنة حذفت هذا النص اكتفاء بما هو موجود فى القانون العام ، ورأت أن وجود هذا النص تحصيل حاصل .

الرئيس الجليل — نحن نقول ذلك حتى لا يتوهم متوهم أن حذف هذه المادة يمس ما للبوليس من الحق بمقتضى القانون العام . ومع ذلك فإذا أثبت فى المحضر أن إلغاء هذه المادة سببه أن هذا الحق طبيعى للحكومة طبقا للقانون العام ، وأن إثباته تحصيل حاصل ، فالحكومة تكتفى بذلك .

الشيخ حسين والى — الأمور التشريعية يجب أن يكون النص فيها واضحا ، فدفعنا للوهم أرى ألا تلغى المادة .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على إلغاء المادة ، على أن يثبت فى المحضر "أن سبب إلغائها أن هذا الحق طبيعى للبوليس طبقا للقانون العام ، وإثباته تحصيل حاصل" ؟ ... (وافق المجلس على ذلك) .

على عبد الرازق بك — قدم حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى اقتراحا هذا نصه : أقترح أن تبقى المادة العاشرة وأن يكون نصها هكذا : "لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من واجب المحافظة على الأمن العام أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور" .

أصوات — غير موافقين .

المادة ١١

تليت المادة الحادية عشرة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي

الفصل الثالث

في العقوبات والأحكام العامة

المادة ١١ - الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجانب الاجتماعات، بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر، وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصرى، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ولا يجوز تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها.

التعديل الذى اقترحه اللجنة

المادة ١١ - الاجتماعات العامة أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع، وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويعاقب بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة، كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو مظاهرة لم يخطر عنها أو يعصى الأمر الصادر الى المجتمعين بالتفرق.

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش.

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات.

الرئيس الجليل — العقوبة إما أن تكون رادعة زاجرة، وإلا فلا معنى لها؛ فإذا حصلت مظاهره، وكانت مخلة بالأمن العام، ورأى البوليس منعها، وأبى المتظاهرون إلا أن يستمروا في تظاهريهم رغم تنبيهه وتحذيره، فإن عقوبة الحبس لمدة أسبوع أو الغرامة بمائة قرش غير كافية مطلقاً، وهي تبعث على احتقار السلطة والاستخفاف بها. فإما أن تجعلوا الاجتماع مباحاً ولا عقاب عليه، أو أن تجعلوه غير مباح وحينئذ يجب أن تضعوا له عقوبة تتناسب معه.

المقترح — أردنا أن نجعلها مخالفة بدلاً من جنحة.

الرئيس الجليل — إذا فرضنا أن هناك مظاهره، وأن هذه المظاهره حصت مخالفة للقانون، وأراد البوليس أن يتدخل لمنعها، فوقف المتظاهرون في وجهه؛ فهل مثل هذا العمل يعتبر عملاً بسيطاً؟ وهل العقوبة المفروضة عليه تعتبر عقوبة كافية؟ مع العلم بأن المخالفات لا تعتبر من السوابق! ... أنا أرى أن هذه العقوبة لا تصلح أن تكون رادعة مطلقاً، فإما أن تبيحوا الاجتماعات كيفما كان شكلها، وأما أن تضعوا لها عقوبة تتناسب مع الذنب. أنا لا أحب الشدة، ولكني أحب أن يوضع الشيء في موضعه، وأن تكون لكل جريمة عقوبة مناسبة لها.

الشيخ محمد عز العرب بك — أقترح أن يكون النص هكذا: "بالحبس لمدة لا تزيد على شهر".

أحمد علي باشا — الحكمة الأصلية في وضع هذا المشروع هي تنظيم الاجتماعات، وأن يتمكن الحكومة من حراستها حتى لا يحصل فيها ما يخل بالأمن العام. فإذا كانت الحكمة الأصلية أن تكون الاجتماعات حرة بشرط أن تكون الحكومة على علم بها، فليس من الرأي أن نعاقب الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون بعقوبات شديدة. كنا نرد دائماً على القائلين بالاكْتفاء بالقانون العام بأن هذا المشروع لم يوضع إلا لتنظيم الاجتماعات، وأن الغرض منه فقط إخطار الحكومة لإرسال مندوب لحضور الاجتماع. فما دامت هذه هي الحكمة التي حدثت باللجنة

لوضع هذا المشروع، فوجب أن تكون العقوبة مناسبة؛ وإذا وقعت جريمة فأمامنا القانون العام، وهو كفيل بتوقيع العقوبة اللازمة. وقد ألغت اللجنة مادة التجمهر التي كانت موجودة في أصل القانون، بناء على فكرة المحافظة على الحرية، فليس من الصواب أن تلغى هذه المادة ونضع في الوقت نفسه عقوبة شديدة لتقييد الحرية.

الرئيس الجليل — أنا موافق لمعالكم على أن الحكمة في وضع المشروع هي تنظيم الاجتماعات، ولكن الوسيلة التي اتخذتموها لهذا التنظيم غير متبعة، لأنها وسيلة بسيطة غير رادعة ولا كافية لحفظ النظام. فإن كنتم تريدون التنظيم الحقيقي للاجتماعات، يجب أن تضعوا عقوبة كفيلة بذلك. أما العقوبة التي وضعتوها، فهي لا تجدى شيئا، ولا تمنع المتظاهرين من المقاومة والعصيان، ولا توجب الطاعة، لأنها لا توجب الخشية؛ ولذلك أرى أن اعتبار هذه الجريمة مخالفة غير كاف مطلقا.

الأبنا اغناطيوس برزى — نحن الآن بين أمرين: إما إلغاء القانون، أو وضع قانون آخر. فإذا أردتم وضع قانون لتنظيم الاجتماعات والمظاهرات، وجب أن ينص فيه على عقوبة رادعة. أما وضع قانون خلو من العقوبة الرادعة، فهو بمثابة إلغاء للقانون، وفي هذه الحالة نكون قد ألغيناه دون أن نضع قانونا آخر يحل محله في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات. وعندى أن جعل العقوبة قاصرة على غرامة مائة قرش أو الحبس لمدة أسبوع لا يكفي، ولا سيما أن الاجتماعات والمظاهرات أمر مرغوب يهون في سبيله تحمل مثل هذه العقوبة، إذ متى علم المجتمعون أو المتظاهرون أن العقوبة هينة بهذا الشكل، لم يترددوا في الاستخفاف بسلطة الحكومة، ولم يحسبوا لها حسابا، وأستمروا في مخالفة القانون. فوجود القانون الرادع يمنع الاجتماعات والمظاهرات التي لم يسبق عنها إخطار. ورأى أن تكون العقوبة أشد حتى تكون رادعة؛ والرأى لحضراتكم.

أحمد حلمى باشا — لقد فرض القانون الايطالى عقوبة مائة جنيه في مثل هذه الحالة، ولكن لم ينص على الحبس، وهذه عقوبة شديدة جدا.

الشيخ محمد عز العرب بك — الأنسب أن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر، أو غرامة لا تتجاوز ألفى قرش، لأن الغرض الزجر .. (صجعة) .

محمد توفيق نسيم باشا (وزير الداخلية بالنيابة) — اقترح حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يجعل العقوبة الحبس لمدة شهر أو غرامة عشرين جنيها لا يكفى . ولا يخفى على حضراتكم أن النص فى القانون على عقوبة شديدة لا يلزم القاضى بأن يوقع هذه العقوبة بحدها الأقصى المنصوص عليه فى القانون، بل له أن ينزل عن هذا الحد الأقصى ويوقع عقوبة تتناسب مع ظروف الجريمة . فاذا كانت النهاية القصوى للعقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة مائة جنيه، فليس ثمت ما يمنع القاضى من أن يحكم بشهر واحد، أو بخمسة عشر يوما، أو بأخف من ذلك، تبعا للظروف، إذ مرجع ذلك الى تقديره . ولكن النص على مثل هذه العقوبة الشديدة فى القانون زاجر بذاته عن ارتكاب الجريمة .

رئيس الجلسة — ما رأى الحكومة فى تقدير العقوبة ؟

الرئيس الجليل — ليس للحكومة رأى فى تقدير العقوبة ؛ وغاية ما نريده أن يكون فى العقوبة نوع من الردع كما قال نيافة الأنبا أغناطيوس برزى ؛ أما جعل العقوبة كما تقترح اللجنة، ففيه إغراء للناس بخالفة النظام، واستخفاف برجال الحفظ . ان ما أعرضه الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم . يجب التفكير بروية فى الأمر ، لأننا لم ننته من الحالة التى يجب أن ننتهى منها، وهى حالة صعبة تحتم علينا أن نتدرع بالحكمة ، وأن نتسلح بكل الأسلحة ، حتى لا نتعرض للأخطار ونقع فى الارتباكات .

أنا أقول من يجب الحرية، حرية الاجتماعات والمظاهرات ؛ وأؤكد لكم وأعدكم أنه ما دامت الحكومة الحاضرة باقية فإنها لا تطبق هذا القانون إلا عند الضرورة القصوى . ولكننا مهتدون بأمور كثيرة يجب علينا أن نعد العدة لها ، فإن لم نفعل

ذلك نتلم ولات حين مندم . هذا هو رأيي ، وليس عندي ما يبعث على هذا القول إلا الحقائق . حسن أن نكون أحرارا ، ولكن هناك بلادا سبقتنا في الحرية ، وهي مع ذلك قد اضطرت الى اتخاذ الاحتياطات حتى لا يساء استعمال الحرية . وجدير بنا أن نقتدى بتلك البلاد الحرة ، ونأخذ الحيلة لما عساه أن يقع من الحوادث المكثرة .

محمود بسيوني افندى — الحقيقة أنه لا محل للخوف مطلقا ، لأن الاجتماعات ليست مقيدة بغير وجوب الإخطار عنها ، والعقوبة إنما هي على عدم الإخطار فقط .

الرئيس الجليل — إن مسألة عدم الإخطار لا تهمنى كثيرا ، ولكن ما ذا يكون الحال لو قام البعض بمظاهرة أو عقد اجتماع ، ولم يكونوا قد أخطروا عنهما ، ثم حدث ما يدعو الى تدخل البوليس محافظة على النظام ، وأمر البوليس بفض الاجتماع أو صرف المظاهرة ، فلم يطع المتظاهرون أو المجتمعون أمر البوليس ؟ ! انهم لا يطيعون أمر البوليس استخفافا بالعقوبة ! وعقوبة بغرامة ١٠٠ قرش مدعاة للاستخفاف ، وخير منها ألا تقرروا عقوبة مطلقا ! .

قامت أول أمس مظاهرة حدث فيها ما لم نكن نودّ ، لأنه لا يتفق مع مصلحتنا . فإذا تكرر هذا ، وقد جردتم الحكومة من سلاحها ، فماذا تصنع ؟ هل تريدون بذلك أن تبقى مكتوفة الأيدي حتى يتدخل الغير ؟

أحمد أبو سيف راضى افندى — لا يخفى على دولتكم أن القانون لا يوضع لزمن خاص ، وقد تأتى حكومة أخرى فتطبقه ضد مصلحة البلاد . وبما أن هذه الجرائم سياسية ، وقد يشترك فيها بعض كبار القوم ، فأرى الاكتفاء بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

الرئيس الجليل — لو تدبر حضرة العضو ما قلته لما رد علىّ بمثل هذا . هناك ظروف أعلمها تحتم علىّ أن أمنع ابني أو أنحى من أن يتظاهر ، وقد أقسو

عليه من أجل ذلك . افعلوا ما شئتم ، وسأكون معكم . وإنما أردت أن أنبهكم الى ما قد يكون لقراركم من النتائج .

رئيس الجلسة — ما هو رأى الحكومة فيما يختص بالعقوبة ؟

الرئيس الجليل — رأينا هو أن تبقى المادة على ما كانت عليه فى القانون الأصيل ، ولحضراتكم الرأى .

رئيس الجلسة — من يوافق على إبقاء المادة الأصلية كما هى فليتفضل بالوقوف .
أصوات — اقرأ المادة أولا .

محمود بسيونى افندى — (قرأ المادة) .

(أخذ الرأى على أصل المادة بالقيام والجلوس ، فوقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — يقرأ التعديل الذى اقترحه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك
(تلى الاقتراح وهذا نصه) :

”لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تتجاوز ألفى قرش ، أو بإحدى هاتين العقوبتين“

رئيس الجلسة — من يوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — من يوافق على تعديل اللجنة يتفضل بالوقوف .
(وقفت أغلبية) .

رئيس الجلسة — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة كما عدلتها اللجنة .

الديون العثمانية المترتبة على الويركو

(الجلسة الثامنة والستون لمجلس النواب : ٩ يوليو سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن الاعتمادات المخصصة في الميزانية لحذف القروض العثمانية .
وقد ختمت اللجنة تقريرها بأن اقترحت على المجلس أربعة اقتراحات هذا نصها :

(أولاً) أن يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من الديون العثمانية المترتبة على الويركو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية .

(ثانياً) أن مصر لها الحق في المطالبة بما دفعته من تاريخ زوال السيادة، وهى تحفظ لنفسها الحق في ذلك أمام الجهات المختصة .

(ثالثاً) أن الدولة المصرية، لكى لا تتهم بالتسويق في دفع الحقوق، تودع كل المبالغ التى تطالب بدفعها في أى بنك تريده، بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفصل في هذا الموضوع أمام الجهات المختصة .

(رابعاً) وبما أن قسط ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ يستحق حالا، فاللجنة ترى منعا لمفاجأة الدائنين بعدم الدفع ومحافظة على سمعة البلاد المالية أن تترك للحكومة التصرف في امر هذا القسط .

• مكلم بعض النواب في هذا التقرير طويلاً، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله فألقى البيان التالى :

الرئيس الجليل — ان المسألة المطروحة أمام حضراتكم تنقسم الى قسمين :
(الأول) هو هل مصر ملزمة بالديون التى كانت مرتبة على الويركو أولاً؟ (والثانى) هو هل اذا كانت مصر غير ملزمة بهذه الديون يجب عليها أن تتوقف عن الدفع حالا أولاً؟ وهاتان مسألتان منفصلتان إحداهما عن الأخرى . أما المسألة الأولى، فمن المذكرة التى قدمتها الحكومة، ومن الخطب التى ألقىت على مسامع حضراتكم، يتبين أن مصر غير ملزمة بدفع هذه الديون على اختلاف أنواعها . هذه قضية لا شك فيها عندنا ،

وقد بحثناها بحثا دقيقا، ووجدنا حقيقة أن مصر لم تكن ملزمة بها، وإني أتأسف على أن الحكومة لم تلاحظ هذا عند تحرير الميزانية، والسبب في ذلك هو أن الميزانية حررت على عجل، وعلى مثال الميزانيات السابقة، ولم يكن عندنا الوقت الكافي للتدقيق في كل المسائل. فالملاحظة التي أبدت ضد الحكومة أتقبلها، وآسف لأننا لم نلاحظ ذلك من قبل، ولكن لكم أن تعذرونا، لأننا تولينا الحكم حديثا، وتراكت علينا الأشغال من كل الجهات، فاستغرقت أوقاتنا مسائل كبيرة خطيرة شغلت بالنا كثيرا، فإذا كنا لم نلتفت إلى مسألة فالعذر واضح جدا.

إذن لسنا ملزمين بالقروض العثمانية، وهذا محل اتفاق بيننا جميعا.

ولكن المسألة الثانية هي هل يجب على مصر أن تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون أولا؟

إني بصفتي رئيسا للحكومة، وواجب على ملاحظة اعتبارات كثيرة، لا أنصحكم بذلك، لأننا محتاجون للعطف العام في مركزنا الحالي. نحن دولة شابة، ويجب علينا أن نتذرع بالحكمة في سيرنا، وأن نظهر للعالم أننا لسنا طائشين، ولا مغرورين، ولا يرفعنا التمسك بالحق إلى التهور وعدم ملاحظة الاعتبارات التي يجب علينا أن نلاحظها.

هذه الديون تقررت في مؤتمر لوزان بالطريقة الآتية: قرر المؤتمر سقوط سيادة تركيا عن مصر، وإلزام مصر بالديون التي لتركيا على مصر. وهذا قرار واحد أمضت عليه الدول جميعا، وقد سبق هذا القرار أن حرمت مصر ظلما وعدوانا من أن تمثل في مؤتمر لوزان للدفاع عن حقوقها، وهذا ما آسف عليه جدا! آسف لأن الوفد المصري الذي أرسل من هنا لم يقبل في هذا المؤتمر، وأن الحكومة وقتئذ لم تهمل مساعدته فقط، بل سعت في عدم قبوله! وعندنا أوراق تثبت أن الحكومة وقتئذ كانت تشتغل في عدم قبول الوفد! وكانت ترناح لقول مندوبها هناك: إن الوفد صار مهزأة في نظر المؤتمرين (أصوات: فعوذ بالله!).

(ثم قال رحمه الله انه كان مقررا أن ترسل الوزارة المصرية في ذلك الحين مندوبا يمثل مصر في المؤتمر، وعلق على هذا بقوله) :

ولكن من حسن حظ مصر أنه لم يتم لها هذا التمثيل في ذلك الوقت، اذ لو حصل لتم الأمر كما تم، وسقطت الحجّة التي نتمسك الآن بها، لأن الذين كانوا معينين في المؤتمر ليدافعوا عن حقوق مصر، سبق لهم أن تعهدوا لانجلترا تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحترمون ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ! وهنا يجب على، وقد عرفت الحقيقة، واطلعت على الأوراق، أن أؤدى احتراما عظيما لحضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا في هذا الخصوص (تصفيق حاد)؛ فإنه لما حصلت المخابرة بخصوص انتداب مندوب للمؤتمر، وضع برنامجا للسير عليه، وهو أن تنازل تركيا عن حقوقها يكون لمصر، لا تنازلا مطلقا كما قبلت الوزارة التي كانت قبله، وأنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن البرلمان المصري الحق التام في بحث النقط الأربع المحتفظ بها . فرفض طلب نسيم باشا، ولم يدع للمؤتمر، لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون التنازل عاما، ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الأربع لنظر البرلمان .

... ..

قرر المؤتمر أن سيادة تركيا سقطت عن مصر، وقرر في الآن ذاته أن مصر ملزمة بأن تدفع ديون الويركو ! قرار ظالم ! ولكن هل يمكننا، ونحن دولة شابة، بيدنا وبقوتنا أن نقول : "لا ! لا تخضع لهذا !" ... لا ! أنا لا أوافق على هذا القول، ويجب أن نتوسط في الأمر . وانا مع تمسكنا بحقنا ملاحظون للاعتبارات السياسية، حتى لا نجعل الدول ضدنا . ولكن نقول لهؤلاء الدول : اننا نعتقد اعتقادا جازما أننا لسنا ملزمين بهذه الديون، ولذلك يصح ألا ندفعها، وان قولنا هذا ليس مصدره التعنت والزهو، وليس من قبيل المماحكة، ولكنه اعتقاد جازم بأنه لا يصح أن نلزم بدفعها، وإثباتا لحسن قصدنا لا نتمسك الدين عندنا، بل نعطيه لبنك حتى

يفصل في النزاع ؛ وهذا لا يضرنا في شيء مطلقا . ومثل ذلك مثل شخص ينازع آخر في دين ، فيقول له : ادفع ما عليك ؛ فيجيبه : ليس على دين ، والدليل على حسن قصدي أنني أودع هذا المبلغ تحت يد أمين حتى ينتهي النزاع : فإن ثبت لك أخذته ، وإن ثبت لي استردده . هذه معاملة لطيفة وجميلة ، من شأنها أن تخفف من حدة غضب الخصم ، وتظهر له أنني لست خصما عنيدا ، وإنما أردت أن أتمسك بحقي ؛ وهذا ما يجمل بنا .

أيها الزملاء :

نحن في مركز حرج ، ونحتاج لأن نكون أقوياء بحقنا ، وبحسن تصرفنا ، وحسن سياستنا .

ليست المسألة مسألة كرامة ، ولكنها مسألة نقود ، فيجب ألا نتشدد فيها كل التشدد . أنا نتمسك بحقنا كل التمسك ، ولكن الأشكال والصور مما يصح أن نتساهل فيه ، حتى نثبت للعالم أننا لسنا متعنتين ولا ملدين في الخصام . فإيداع المبالغ في بنك لا يضرنا ، فإننا نقول : ان النقود في البنك ، ولكن لا ندفع إلا بعد الاتفاق أو حكم الجهة المختصة . إنا بذلك نكون قد أرضينا خصمنا ولم نغضبه من جهة ، ومن الأخرى نكون قد جفطنا حقوقنا . هذا رأي فيما يتعلق بالمبالغ التي للدائن ؛ أما فيما يتعلق بقسط ١٢ يوليه فيجب أن ندفعه في موعده ، وحكمه كحكم المبالغ التي دفعناها من قبل ، ونسترده متى استرددنا هذا المبالغ .

عبد الحميد سعيد افندى — ان دفعه الآن يضيع غيره .

الرئيس الجليل — لست متفقا معك في هذا ؛ ولقد استشرت أهل الذوات فاتفقوا على ما قلت . ان الحقوق لا يقامر بها ، ولا يكتفى فيها بأرائنا الخاصة ، بل يجب أن نرجع لأولى الخبرة فنستشيرهم ؛ وكلنا أمناء على حق الأمة ؛ ولو كان هذا الرأي يؤدي لخسارة أموالها لامتنعنا عنه ، وما كان شيء أحب إلينا من ألا نرفع

ولكن لا يصح أن نضع أنفسنا موضع الخصم والحكم في آن واحد، بل الحكمة والصواب يقضيان علينا أن نسلك طريقا وسطا، نحفظ بها على حقنا ولا تضر بغيرنا . وهذا الاقتراح الذي عرضته اللجنة يحفظ الحقوق، لأنه يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من أنواع الديون العثمانية المترتبة على الويركو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية . فحفظا للثقة المالية بالبلاد، يجب دفع القسط الذى يحل قريبا .

عبد اللطيف الصوفانى بك — هل نعمل هذا العمل بناء على اتفاق ؟

الرئيس الجليل — لا يوجد أى اتفاق مطلقا . أيها الاخوان : ان مصر غير ملزمة بأى شئ، ولا بدرهم واحد، من الوجهة القانونية؛ ولكن التوقف عن الدفع مرة واحدة لا يكفى فيه ذلك، وليس من حسن السياسة . لقد توقفنا عن دفع المبلغ المطلوب لجيش الاحتلال، لأن دفعنا له قبول للاحتلال وللمهانة التى يسببها وجوده؛ وقد تحملنا مسئولية التوقف عن الدفع . أما التوقف عن الدفع فى هذه المسألة ففيه ضرر يجب علينا تجنبه .

عبد الجليل أبو سمره بك — ولم لا نودع القسط المستحق فى ١٢ يولييه فى البنك أيضا ؟

الرئيس الجليل — معنى هذا المعارضة لمجرد المعارضة !

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولكن يترتب على الدفع أثر سياسى، وهو اننا ننفذ القرار .

الرئيس الجليل — أى قرار ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — قرار مؤتمر لوزان .

الرئيس الجليل — نحن لا ننفذ قرار لوزان؛ وانما نقول للذين أمضوه، تفاديا من أن نوصم بالتعنت، وحفظا للثقة المالية بنا، اننا ندفع القسط الحالى مع

احتفاظنا بحقنا في استرداده مع جميع الأقساط التي دفعتها مصر ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى وقتنا هذا، وأما الأقساط المقبلة فإننا لا ندفعها لهم، بل نودعها أحد البنوك اثباتاً لحسن نيتنا . وليس في هذا أى خطر على حقوقنا، بل فيه لطف ومجاملة، ولو كان فيه أدنى خطر لما عرضناه عليكم (تصفيق) ...

والذى أقوله وأكرره أن مصر ليست ملزمة بأى وجه، قضائياً، بدفع أى شيء من هذه النقود، ولكنه لا يحسن أن نفاجئ بالامتناع عن دفع القسط الحالى مرة واحدة، وهذا القسط إن هو إلا مبلغ ضئيل بالنسبة الى المبالغ التى يطلبون منا دفعها . لذلك، أرى أن ندفعه مع حفظ الحق في استرداده (تصفيق حاد) .

أصوات — نطلب اقفال باب المناقشة .

رئيس الجلسة — المعارض فى اقفال باب المناقشة يقف .

عبد الرحمن الرافعى بك — أعارض فى إقفال باب المناقشة ، لأن لدى أسباباً واعتبارات لم ترد فى كلام دولة الرئيس الجليل والأعضاء الذين تكلموا فى هذا الموضوع . وأظن أنكم توسعون صدوركم لسماع كلامى .

الرئيس — الموافق على استمرار المناقشة يقف .

أصوات — لا أحد .

(ثم وافق المجلس على اقتراح قدمته الحكومة ، وهذا نصه) :

”المجلس ، بعد سماع تصريحات الحكومة بشأن القروض العثمانية المضمونة بالخزينة المصرية ، يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ويقرر :

(أولاً) أن مصر لم تعد ملزمة من هذا التاريخ بالاستمرار فى دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض .

(ثانياً) بقاء الاعتمادات المخصصة لها فى ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

(١) أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدائنين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ ؛

(٢) أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ تودع بالبنك الأهلي باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا فى الأمر ، إما باتفاق يتم بالطرق السياسية ، أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية .

ويعتبر حق مصر محفوظا حفظا صريحا فى استرداد مادمع من المبالغ للوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ “ .

القراءة الثالثة لمشروعات القوانين

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

المقرر — أما وقد انتهينا الآن من قراءة المشروع للمرة الثانية (مشروع تعديل قانون الانتخاب) ، فهل توافقون على قراءته للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية؟ أم ترون تأجيله للغد؟

الشيخ حسين والى — بما أن اللائحة الداخلية تقضى بأن تكون القراءة الثالثة لمشروعات القوانين فى جلسة أخرى ، فأقترح أن يحصل تعديل اللائحة أولا ليكون مبدأ يتبع فيما بعد .

رئيس الجلسة — ان قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة هو بصفة استثنائية .

الرئيس الجليل — ان مجلس النواب سينتهى من دور الانعقاد فى هذه الليلة ، فإذا استصوبتم أن تنتهوا من عملكم فى هذه الليلة أيضا ، فلا بأس من أن تقرروا قراءة المشروع للمرة الثالثة الآن بطريق الاستثناء ، وهذا حق لكم .

(فوافق المجلس على قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية) .

في ميزانية مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — مسألة الترجمة ضرورية جدا لأعمال المجلس ، فإن هناك مسائل كثيرة تحتاج للترجمة ، سواء للمستشارين أو لغيرهم أو للنشر في الجرائد الفرنسية أو الانجليزية . والواقع أن هذه مسألة تهمنا جدا ، ونحن نكابد صعوبات حينما نريد استشارة فيما يختص بالقوانين أو اللوائح ، إذ لا بد من مراجعة الأعمال التحضيرية ، فيجب أن تكون مدونة باللغة الأجنبية حتى يتمكن المشتغلون معنا من الأجانب من الاطلاع عليها . هذا أمر ضروري جدا .

على حسين افندى — موافقون .

الرئيس الجليل — ان قلم الترجمة مهم جدا ، ويهمنا جميعا أن يطلع الأجانب على أعمالنا .

المقرر — في هذا القلم سبع وظائف خالية .

الرئيس الجليل — أنا لا أتكلم عن مقدار العمل ، بل عن الأصل ، فأقول انه يجب أن يكون هناك قلم ترجمة . أما أن يشتمل هذا القلم على ٢٠ أو ١٥ موظفا ، فذلك مالا أتعرض له .

(فقرر المجلس ابقاء قلم الترجمة مع الغاء السبع الوظائف الخالية فيه) .

ختم الدورة البرلمانية

١ - فى مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

رئيس مجلس النواب - يا صاحب الدولة ، حضرات الأعضاء :

نحمد الله أن وفقنا جميعا فى هذا الدور الذى انتهى فى هذه الليلة ، وقد انتهت معظم الأعمال التى أحيلت على المجلس . وانى لهذه المناسبة أشكر صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وجميع وزرائه الذين عاونونا فى مهمتنا ، ونرجو الله أن يوفقه فى مهمته التى يرتبط بها مستقبل بلادنا العزيزة . وانى أستودعكم الله ، وأرجو لكم جميعا الراحة التى تجعلكم على أحسن استعداد للعمل فى الدور المقبل .

الرئيس الجليل - أيها السادة :

أبدأ كلامى بشكر الله تعالى على أن وفقنا جميعا لفتح هذا البرلمان الذى هو أول برلمان مصرى فى العصر الحاضر ، وأشكركم جميعا على أنكم كرستم أوقاتكم لخدمة البلاد ، وعاونتم الحكومة معاونة صادقة فعالة فى القيام بالمهمة الشاقة التى أخذتها على عاتقها . حقيقة أنكم عاونتموها ، وكنتم خير سند لها فى تصرفاتها التى قصدت بها مصلحة البلاد .

أشكركم من كل قلبى على هذه المعاونة . وانى أحمد الله سبحانه وتعالى على أن هذا الدور الأول لحياتنا البرلمانية قد انتهى ، وتغلب الحق فيه على الباطل ، وتغلبنا على صعوبة البداية بالمجهودات التى بذلناها ، لأنه لا يخفى على حضراتكم أن البداية صعبة ، صعبة جدا ، ولكننا خرجنا من هذه البداية متصرين على تلك الصعوبات . وسيأتى الدور الثانى إن شاء الله تعالى ، فتكون السبل قد مهدت أمامنا ، ونكون قد اكتسبنا تجربة من المدة التى قضيناها . ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون افتتاح الدور الثانى فى ظل استقلالنا التام .

سأدتى :

قلت انكم اشركتم اشتراكا فعليا . وأؤكد لكم أن الأسئلة التي كنتم توجهونها ، والاستجابات التي كنتم تضعونها ، والاقتراحات التي كنتم تبدونها وتؤيدونها ، ... كل هذه كانت الحكومة نتقبلها بانشرح صدر وطيب خاطر ، لأنها كانت تشعر شعورا صادقا بأن كل هذا يعاونها على القيام بمهمتها كل المعاونة .

ولا يمكنكم أتم ، أيها السائلين أو أيها المستجوبين أو المقترحين ، لا يمكنكم أن تتركوا مقدار ما لهذه الأعمال من الأثر في نفوسنا . نعم ، لقد كان لها أثر حسن جدا شعرنا به شعورا تاما ، وهذا الشعور يدفعنا أو كان يدفعنا من وقت لآخر أن نشكر الله سبحانه وتعالى على أن وهبنا نعمة البرلمان ونعمة الدستور (تصفيق) .

حقيقة يجب علينا أن نفهم جيدا أن هذا الدستور هو نعمة من الله تعالى ، وأن نشكر لهذه المناسبة حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم ، لأننى ، وأقول لكم عن خبرة ، رأيت منه ملكا دستوريا احترم الدستور غاية الاحترام ... (تصفيق) ، وكثيرا ما كان يساعدنى بإرشاداته الحكيمة ونصائحه الغالية على احترام نصوص الدستور . فأنا بصفة كونى منكم ، ورئيسا لحكومة جلالته ، أبدى لحضراتكم أن جلالته كان أكبر معين للحكومة على احترام الدستور . فليحى جلالة الملك ، فليحى جلالة الملك ، فليحى جلالة الملك .

جميع الأعضاء — (رددوا هذا الهتاف) .

الرئيس الجليل — ولتحيا أتم عضدا للدستور ونصيرا له .

حقيقة أنكم احترمتم الدستور ، وعملت على تنفيذه ، وبكم سار الى الحد الذى سار اليه ، وسيسير أيضا الى حد أبعد من ذلك ، حتى نشهد العالم جميعا على أننا أهل للدستور ، وعلى أننا أهل لأن نعذله تعديلا يوافق درجة تقلمتنا (تصفيق) .

لم يبق عليّ إلا أن أهدي واجب شكرى ، بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن زملائى ، لحضراتكم جميعا، المعارضين والموافقين (تصفيق) .

ويسرنى أن أؤكد لحضراتكم أننى الآن، وأنا متشرف بخطابكم، أشعر شعورا حقيقيا بأننا كلنا متضامنون متساعدون على العمل لمصلحة البلاد (تصفيق) ، وأن ليس فى نفسى لأحد منكم حقد ولا حسد ولا ضغينة؛ فإن كان قد أخطأ مخطئ منكم فى حقى فإنى مسامحه ، وإذا كنت قد أخطأت فى قول أو إشارة أو أى عمل من شأنه أن يغضب فأرجو الغاضب أن يسامحنى أيضا (تصفيق) . أود أن ننصرف من هذا المكان وقلوبنا نقية من كل شائبة ، وألا نتحدث الى متخبينا إلا بما كان يديه كل منا للآخر من المعونة والمساعدة .

أود أن نتعرفوا حقيقة شعور الناخبين وميولهم ، حتى اذا انعقد الدور الثانى أمكنكم أن تعبروا عن ذلك الشعور أصدق تعبير؛ فإننا لا نريد إلا أن نكون دائما وأبدا مترجمين عن شعور الأمة وميولها (تصفيق) .

وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا على القيام بالخدمة العامة .

ولقد قلت لكم فيما يختص بالمفاوضات ، اننى اذا كنت أرى أن دخولى فيها لا يضيع على مصر حقا ، ولا يكسب غيرها حقا عليها ، فانى أدخلها ، معتمدا فى النجاح على الله ، ومتزوذا بثقتكم الغالية . وهناك مخبرات تجرى بين الحكومة الانجليزية وبيننا ، فإذا انتهت بأن ندخل المفاوضات أحرارا غير مقيدين بأى قيد ، وألا يكون فى دخولنا ضرر على حقوقنا ، دخلناها وعلى الله التوفيق .

وانى أتشرف بأن أتلو على مسامع حضراتكم ، وقد انتهت أعمالنا ، المرسوم

الملكى الصادر بانتهاء الدور الأول : (فوقف جميع الأعضاء إجلالا واحتراما) .

الرئيس الجليل — ” نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يفض الدور العادى الأول لانعقاد البرلمان .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ، ويعمل به من وقت تبليغه

للبرلمان . “

فؤاد

صدر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

(تصفيق حاد وهتاف بحيلة جلالة الملك ورئيس الوزراء ومصر والسودان

ورئيس المجلس) .

٢ - في مجلس الشيوخ

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - حضرات السادة :

الآن، وقد انتهت أعمال البرلمان، لا يسعني إلا أن أبدي لحضراتكم واجب شكرى وشكر زملائي على الخدمات التي أديتموها للبلاد مدة هذا الدور. واني لسعيد بأن اشتركت معكم في هذه الأعمال التي ساعدتنا مساعدة كبرى في القيام بواجباتنا نحو بلادنا، وكنت أسركثيرا بمناقشاتكم، وبالأسئلة التي توجهونها، وبالاستجابات التي تبدونها، وبالاقتراحات التي كنتم تقدمونها وتقررونها، فإن هذا كله مما يساعد كثيرا على تقدم البلاد ونجاحها. وأما نحن الذين كنا نطالب بتنفيذ هذه الاقتراحات، وكانت توجه إلينا هذه الأسئلة وهذه الاستجابات، فقد كنا نقدر قيمتها وحسن تأثيرها في إدارة شؤون البلاد. ولذلك فإننا شعرنا في هذه المدة بقيمة الدستور وبفائدة البرلمان أكثر مما كنا نشعر به من قبل.

ان شعورنا الذي قام بنا في مدة أعمالنا، كان شعورا صادقا منبعثا عن الاختبار. لم يكن شعورا صادرا عن العمل العقلي أو عن النظر الفكري، ولكنه صادر عن الإحساس التام، كما يشعر الإنسان بالشئ اللذيذ يتناوله، أو بالشئ الشهى يأكله.

هذا الشعور ناتج عن الذوق الذي تذوقنا به أعمالكم، وكان لها أثر حسن في أنفسنا وفي أعمالنا. لذلك نعد أنفسنا سعداء بأن لنا برلمانا يحمى الدستور، ويحمى الحرية، والشرف، والحقوق العامة، والحقوق الخاصة (تصفيق).

ويسرني أن هذا الدور قد انتهى بكل سلام، وكان مملوءا بالجد والنشاط من جهتكم، سواء في ذلك حضرة صاحب المعالي رئيسكم، أو حضرات وكيليه، أو رجال مكتبه، أو حضرات الأعضاء جميعا. شاهدنا من كل منكم على اختلاف عمله الهمة، والنشاط، والإقبال على العمل، والاعتدال في الرأي.

نعم ، اننا مبتدئون في حياتنا الدستورية ، والابتداء صعب ؛ ولكننا بحمد الله سبحانه وتعالى قد اجتزنا هذه البداية الصعبة . اجتزناها ظافرين متصرين ، وستكون خبرتنا التي استفدناها من العمل في هذا الدور نافعة لنا في الدور الثاني الذي نرجو أن نفتحه تحت ظل الاستقلال التام (تصفيق) .

لقد أخبرتكم من قبل في بعض خطباتي فيكم أنني مستعد لأن أدخل المفاوضات ، اذا تأكدت بأنى اذا دخلتها أدخلها حراً من كل قيد ، وأن دخولي فيها لا يترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها . ونحن الآن في مخاضات مع الحكومة الانجليزية عن هذه المفاوضات ؛ فإن انتهت هذه المخاضات ، وتأكدت كل التأكد مما قلته لحضراتكم ، دخلت المفاوضات مستعينا بالله سبحانه وتعالى على نجاحها ، ومستعينا بعد ذلك بثقتكم الغالية .

اننى أعرض على حضراتكم بكل نخار أننا في المدة التي اشتغلنا فيها قد رأينا عضدا كبيرا ونصيرا جليلا . رأينا ملك البلاد يعاوننا معاونة فعلية على احترام الدستور . وأؤكد لكم أن هذا القول الذى أقوله ليس قولاً من طريق المجاملة ، ولكنه حق يجب على أن أقوله لحضراتكم ، لأننى شعرت به وتأكدته من جلالته (تصفيق) . (أصوات : يحيى جلالة الملك) . لذلك أصبح فيكم قائلاً : يحيى جلالة الملك ، يحيى جلالة الملك ، يحيى جلالة الملك (ردد الحضور هذا النداء ثلاث مرات وقوفاً) . وقد شرفنى بأن أمرنى أن أتلو على حضراتكم أمره السامى بانهاء الدور الأول ، وهذا هو نص المرسوم السامى : (ثم تلا المرسوم الذى سبق نصه) .

رئيس مجلس الشيوخ — يشكر المجلس دولتكم ، ويتمنى لكم ولحضرات زملائكم الصحة التامة . وإن شاء الله سنستمر في عملنا في الدور المقبل مخلصين في خدمة الأمة وجلالة مليكنا المعظم .

الاعتداء الفظيع على الرئيس الجليل

أقام مصر وأقعدتها ذلك الاعتداء الفظيع الذي وقع على الرئيس الجليل رحمة الله عليه بمحطة مصر في صباح السبت ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤) من يد آثمة شاء نكد الدنيا أن تكون مصرية .

وقد تأثر حضرة صاحب الجلالة الملك تأثرا عظيما حينما سمع خبر الحادث ، وأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى ، وأوفد صاحب المعالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء وصاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا طبيب جلالته الخاص ليزورا الرئيس الجليل من قبله ويبلغاه تحيات جلالته وأطيب تمنياته ، ثم أمر جلالته فوق ذلك بأن ترسل الأخبار اليه ، في مصيفه باسكندرية ، عن صحة الرئيس من وقت لآخر . وقد كانت هذه الرعاية الكريمة في حينها مظهرا جميلا للتضامن والثقة بين العرش والأمة ، وكان لها أثرها العظيم في الداخل وفي الخارج .

ولما رأى الرئيس الجليل رحمه الله هذا العطف الذي غمره به جلالة الملك ، أرسل الى جلالته بتاريخ ١٤ يولييه رسالة تلغرافية هذا نصها :

من الرئيس الى جلالة الملك

حضرة صاحب الجلالة الملك :

أتشرف بأن أرفع الى سدتكم العلية عبارات تشكراتي الخالصة على التعطفات السامية التي غمرتني بها ، خصوصا في المحنة الحاضرة ، فلطفت كثيرا من آلامي ، وقربت موعد شفائي . كما أني أتشرف بأن أرفع آيات التبريك بإقبال هذا العيد الكبير ، الذي أرجو أن يعيده الله على الذات الكريمة بالعز والإقبال ، وعلى الدولة بالسعادة والهناء . لا زالت أيام حكمكم أيام أعياد لشعبكم ، المخلص لذاتكم ، الملتف

خادم سدتكم
سعد زغلول

حول عرشكم

من الرئيس الى صاحبة الجلالة الملكة

وأرسل رحمه الله أيضا الى باش أغا السراى الملكية التلغراف الآتى :

حضرة باشا أغا السراى الملكية بسراى المنتزه العامر :

أرجو أن ترفعوا الى مقام صاحبة الجلالة الملكة عبارات التبريك بحلول العيد الكبير، أعاده الله على جلالته باليمن والإسعاد . وأدعو أن يحفظ ذاتها الكريمة، وصاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير فاروق، وصاحبتي السمو الملكى شقيقتيه، فى ظل مليكتنا المحبوب .
سعد زغلول

بين جلالة الملك والوزراء

وقد رفع حضرات أصحاب الدولة والمنعالى الوزراء فى هذه المناسبة الى جلالة الملك هذه البرقية الآتية :

القاهرة فى ١٣ يوليه سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الجلالة الملك :

يتشرف وزراء جلالتم المخلصون بتقديم فرائض تهنيتهم بالعيد . أعز الله بكم البلاد، وجعل ملككم عهد يمن وهناء . وسند كر لجلالتم ما عشنا عطفكم الأبوى ، ورعايتكم السامية، فى تلك الظروف الأليمة التى أقلقتم البلاد على صحة زعيمها العظيم . ونسأله تعالى أن يكلا بعين رعايته حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق ولى عهدكم الكريم .
محمد سعيد . محمد توفيق نسيم . حسن حسيب . مرقص حنا
مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى

فأمر جلالة الملك بإرسال الرد الكريم الآتى نصه :

حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وزير الحقانية، مصر :

أشكر لكم ولحضرات الوزراء حسن تهنيتكم، وأرجو الله أن يتم الشفاء لصاحب الدولة سعد زغلول باشا، لتظلوا متعاضدين معا فى خدمة البلاد وتحقيق ما نبتغيه لها من خير وسؤدد .
فؤاد

كلمات عظيمة خالدة

نذكر فيما يلي تلك الكلمات العظيمة الخالدة التي فاه بها الرئيس بالميل رحمه الله، عقب ذلك الحادث الفظيع، ودمه الطاهر يسيل من جراحه .

فقد نقل بعد الإصابة الى قاعة الاستراحة في المحطة، فنظر الى الوزراء وهم حوله وقوف، والحزن العميق ظاهر في وجوههم، وقد سالت الدموع من مآقي بعضهم، فقال :

لا تحزنوا . اذا مات سعد، فإن مبدأه لا يموت . أتم من بعدى ، فاستمروا في تنفيذ برنامجكم الوطنى .

فقال الوزراء :

لا . لا . لا . لا يكتب الله أن تصاب بسوء . فقال رحمه الله :

وماذا فى ذلك؟ لمت فى سبيل الوطن . نموت نحن وليحى الوطن .

وكان وهو يقول ذلك قوى الصوت ، رابط الجأش ، تظهر الحرارة فى كلماته كما تظاهر فى لهجته .

وكانت الجماهير قد ازدحمت أمام باب القاعة، تدافع رجال البوليس، ورجال البوليس يدافعونهم، فهب واقفا متجها اليهم، وقال بصوت ممتلئ قوة وحرارة :

لا تكتئبوا ، ولا تهتموا . الى الأمام دائما، الى الأمام .

وقد لاحظ رحمه الله أن بين الجماهير كثيرا من الأجانب قد لا يفهمون ماذا

يقول، فقال باللغة الفرنسية : "EN AVANT"

شفاء الرئيس الجليل

تم علاج الرئيس الجليل رحمه الله في مستشفى الدكتور على إبراهيم رامز بك ، وقدر الله للرئيس النجاة من ذلك الخطر الشنيع ؛ فأقام الدكتور رامز بك والدكتور محمود ماهر بك اللذان باسرا مع بعض زملائهما معالجة الرئيس ، حفلة شاي بديعة ، احتفاء بشفائه ، قبل خروجه من المستشفى في يوم الخميس ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ ؛ وبعد أن خطب فيها الخطباء ، ذاكرين ما يعانيه الرئيس وما يضحى به في سبيل خدمة البلاد ، تكلم رحمه الله بين المحتفلين جالسا ، فقال :

أحمد الله على أنى نجوت ، وأشكر للأطباء تمام عنايتهم بأمرى واهتمامهم بشأن صحتى ، وخصوصا حضرات الدكاترة : حسن بك كامل ، وعلى بك رامز ، ومحمود بك ماهر ، وظيفل باشا حسن ، وبهجت بك وهبي ، وسليمان بك عزمى ، ونجيب بك اسكندر .

(ثم التفت رحمه الله الى أحد الأطباء الذين عادوه ، ولم يكن يعرف اسمه ، فسأله عنه ، فأجاب انه الدكتور عمارة ، فقال الرئيس الجليل :

إنى ، وان كنت لم أذكر أسماءكم ، فإن صوركم منقوشة على صفحات قلبي ، وهى تحوط الرصاصة التى فى صدرى ، وتحفظنى منها .

ثم شكر الرئيس موظفى المستشفى ، وأطرى العناية بالتمريض والإسعاف .

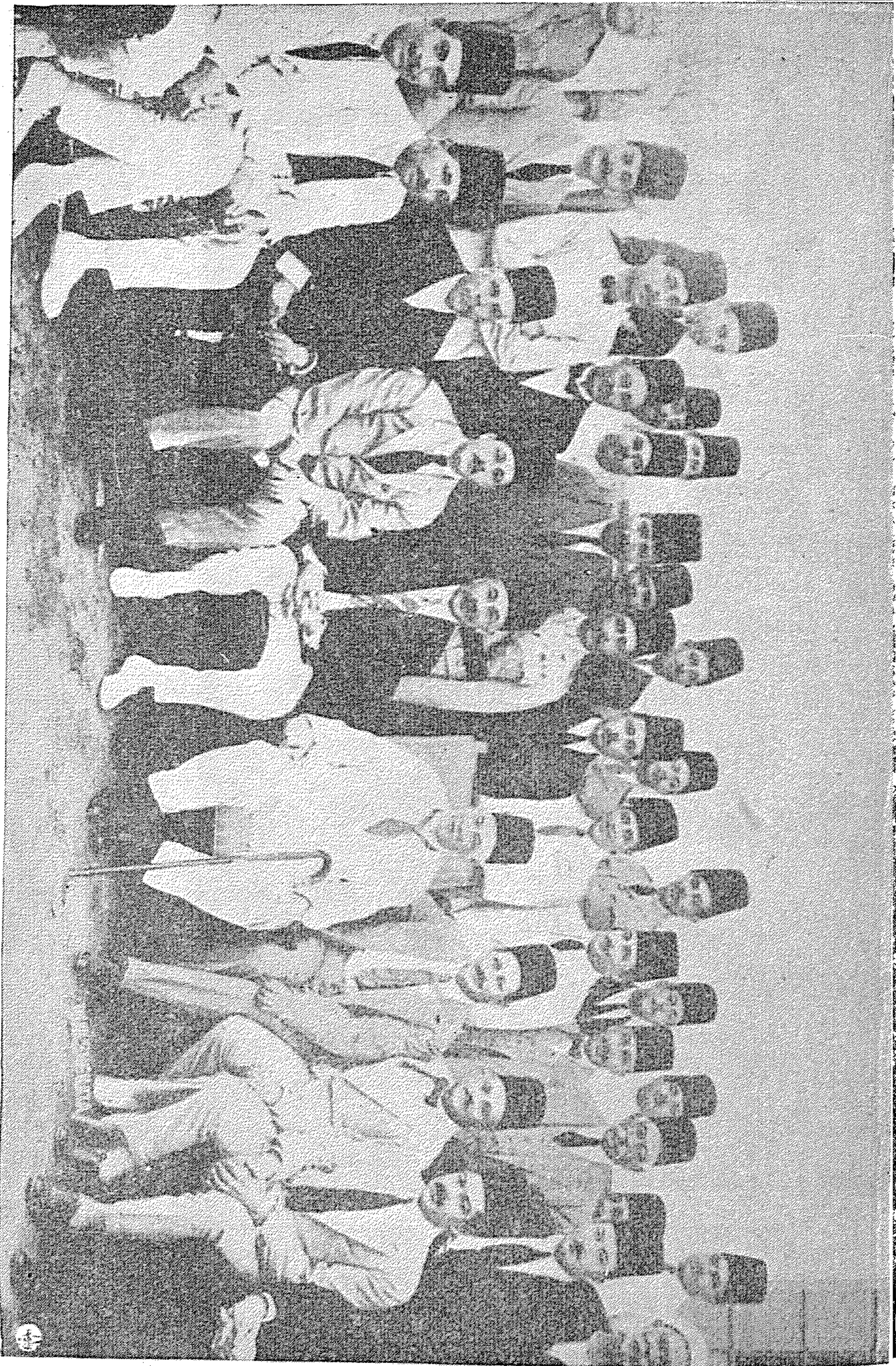
بعد خروج الرئيس من المستشفى

فى السراى الكبير

أقيم سراى كبير فى جوار بيت الأمة لاستقبال الجماهير الوافدة من شتى الجهات ، تعرب عن استنكارها لجريرة الاعتداء وابتهاجها بما كتب الله للرئيس من النجاة والشفاء . وقد استقبل رحمه الله جموعهم فى السراى بالبشر والمؤانسة ، سامعا لكلماتهم المؤثرة ، شاكرا لشعورهم الشريف .

وفد القضاء والنيابة

وكان من بين هذه الوفود وفد نائب عن رجال القضاء والنيابة ، فاستقبلهم الرئيس الجليل صباح ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٤ ، فخطب بين يديه خطابا مؤثما ، ثم همّ رحمه الله ، بين تصفيق المصفيقين وإجهاش الباكين مر فرط الفرح والسرور ، فألقى الكلمة الآتية :



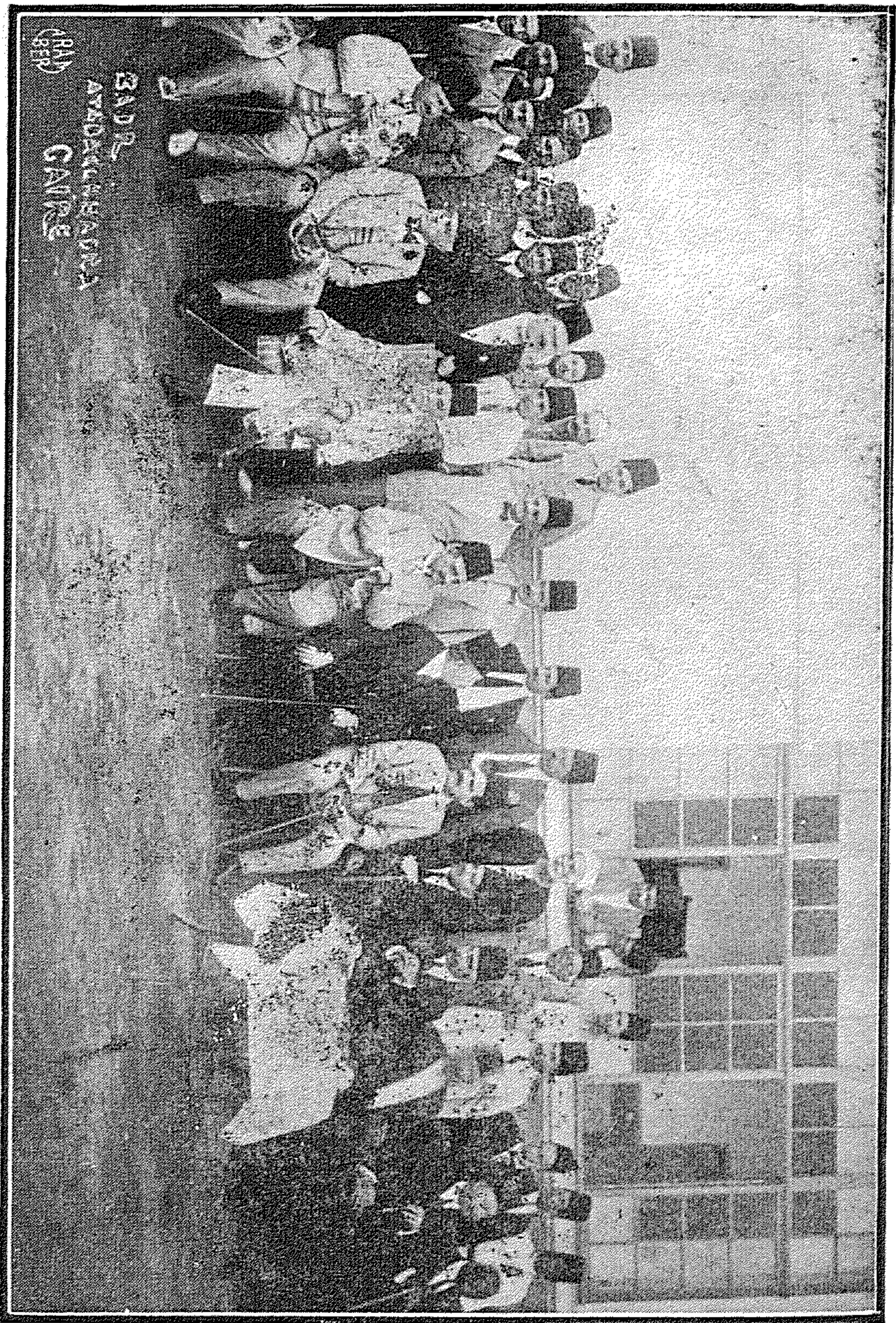
[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس المجلس في مستشفى الدكتور راضى بك بين أطبائه الذين عاجلوه



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وقد وضعت
أم المصريين يدها على كتفه رحمه الله . وإلى يساره مدموازيل فريدا



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وجلس الى جانبه أعضاء وزارته .



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاختداء، وحواله أعضاء وزارة الشعب وعاد من الشيوخ والتواب وغيرهم

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة النبلاء :

أشكر حضراتكم شكرا جزيلا على تهنيتي واختصاصي بهذا العطف . أشكركم ، وأشكر الأمة كلها على ما أولتني من عطف . وإني أؤكد لكم أن ذلك الدم المهرق ، لم يزدني إلا ثباتا وإقداما ، ومثابرة على خدمة الحق الذي آليت على نفسي أن أخدمه وأتأبر عليها حتى نال استقلالنا التام . بل إني أؤكد لكم أن ذلك الدم المسفوك ، لم يكن إلا مدادا للعهد الذي قطعته على نفسي بأن أخدم أمتي وبلادي بكل ما أستطيع من قوة . وإني أؤكد لكم كل التأكيد أننا سنصل قريبا أو بعيدا إلى أمنيّتنا إن شاء الله .

عما قليل سأسافر للاستشفاء ، وإني في حاجة إليه ، في حاجة لأن أستشفى بمياه بلاد كثيرة . فأرجو الله أن أستعيد قوتي (أصوات : قواك الله) ، وأن أعود إليكم لأجاهد مع المجاهدين منكم ، وكلكم مجاهدون ، في سبيل الوطن . فاستودعكم الله إلى أن أراكم إن شاء الله في عز وإقبال (تصفيق طويل وهتاف حاد) .

* * *

وفد النواب والشيوخ

وقد تلا وفد القضاء والنيابة وفد من حضرات الشيوخ والنواب ، يتقدمهم رئيسا المجلسين . وبعد أن خطب خطباؤهم ، ألقى الرئيس الجليل رحمه الله فيهم هذه الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

لا يسعني أمام هذه المظاهر ، وأمام هذا الشعور السامي ، إلا أن أبدى وافر الشكر لحضرتي صاحب المعالي رئيسي مجلسي النواب والشيوخ ، ولحضرات الشيوخ والنواب ، ولحضرات رؤساء الوفود وأعضائها الذين قدموا من الأقاليم المختلفة لأجل تهنيتي بالسلامة من ذلك الخطر العظيم . أشكركم من كل قلبي ، وأقول لكم جميعا ، كما قلت لمن سبقوكم ممن شرفوني بالسؤال عني وبالاهتمام بأمرى ، أن هذا الحادث

لم يزدنى إلا تمسكا بالمبادئ القويمة التى تشرفت بنشرها فى البلاد، والتى يسرنى أنها أنبتت نباتها الحسن فى جميع القلوب ، وأصبحت شعار كل مصرى . وأؤكد لحضراتكم أنى فى الوقت الذى كان الموت يساورنى فيه ، ما افكرت أن النهضة تنجو، وأن الحركة تسكن ، بل تصورت واعتقدت أن الله الذى غرس بذور الوطنية فى قلوب المصريين ، سيتعهدنا فى المستقبل كما تعهدنا فى الماضى ، حتى نثمر ثمرا طيبا . وان فيكم لسعودا كثيرين ، وهما كافية لأن تقود الحركة الى ما قامت من أجله ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . قلت لمن قبلكم أيضا ان ذلك الدم المسفوك غدرا وظلما (نسيج ووجوم وبكاء) هو مداد تكتب به وثيقة عهدي لكم ، بأن أكون دائما متمسكا بذلك المبدأ القومى الشريف ، حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤام (هتاف شديد : ليحيى سعد باشا، ليحيى رمز التضحية) .

بعد غد سأسافر الى الاسكندرية ، وأقوم برفع آيات الشكر الى جلالة الملك الذى حبانى بعطفه فى هذه المحنة الحاضرة ، وكان عطف جلالته مخففا كثيرا من آلامى ، ومساعدة قويا على إبلاى . أرفع لصدته عبارات الشكر، وأنوب عنكم أيضا فى ذلك .

فى يوم ٢٥ الجارى سأبحر من الاسكندرية إن شاء الله (أصوات : الحمد لله على وفاء الوعد) الى أوروبا للاستشفاء بالمياه . وليس فى نيتى اغاية الآن مفاوضات، ولكن النية . معقودة على الاستشفاء، فإذا عادت الى قوتى (أصوات : قوة الثبات) ووجدت أنى متأكد، كما قلت لكم فى الجلسة الأخيرة، أنه اذا كان الدخول فى المفاوضات لا يضيع حقنا لمصر ولا يكسب أحدا حقنا عليها ، دخلت معتمدا فى نجاحى على الله سبحانه وتعالى ، وعلى الثقة الغالية التى منحتمونى إياها أتم والأمة جميعا . وإنى لأرجو الله لهذه البلاد طمأنينة وسكينة، وأن يبعد عنها شر الأشرار، أولئك الذين لا يحسبون للعواقب حسابا! هداهم الله الى الصواب، وكلل مساعينا بالنجاح (هتاف لجلالة الملك وللرئيس) .

* * *

كلمة أخرى للرئيس الجليل

وألقي رحمة الله عليه في وفود أخرى ملأت السراشق مساء اليوم نفسه هذه الكلمة الآتية :

على كل حال لا يمكنى التكلم ، إذ ليس فى إمكانى الكلام ، لأن قواى لا تساعدنى على ذكر ما يحىش فى صدرى ، كما أن صحتى لا تساعدنى على أن أخطبكم كما ترون . ولذلك أكتفى بأن أبدى لحضراتكم جميل شكرى على هذه الإحساسات العالفة ، وأن أنضرع الى الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه سعادة البلاد وتحقيق آمالها ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . انى مسافر بعد غد الى الاسكندرية إن شاء الله تعالى ، حيث أقوم بواجبى نحو ملك البلاد ، ويوم الجمعة أبحر الى الخارج للاستشفاء . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يتم الشفاء ، وأعود فأراكم جميعا متمتعين بالصحة والعاففة . وليس أسرّ الى من أن أراكم جميعا فى غاية السرور .

وفد البرلمان

فى حضرة جلالة الملك

قرر حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن ينتدبوا وفدا ينوب عنهم فى رفع الشكر الواجب الى حضرة صاحب الجلالة الملك ، بمناسبة العطف الثمين الذى أسبغه على الأمة فى شخص زعيمها الجليل . وقد تشرف هذا الوفد بالمشول بين يدى جلالة فى يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٢٤ ، فكان موضع عطفه ورعايته زمنا غير قصير ، تفضل حنظه الله فيه فأعرب عن تعطفاته الشريفة على الرئيس الجليل ، وعن تقديره لجهاده العظيم فى خدمة وطنه وملكه . ونصح جلالة بالألا يطيل الرئيس خطابه ، فى الحفلة التى أعدت لتكريمه قبل سفره الى أوروبا ، لأن الكلام يتعبه . وقال جلالة :

”إنى سأوفد كبير أمنائى لكى يرجو منه ألا يطيل الكلام ، لأن الكلام يتعبه ، وصحته أغلى شىء فى الدولة“ .

توديع الرئيس الجليل

قبل سفره الى أوروبا

أقام حضرات أعضاء البرلمان في مساء الخميس ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ حفلة شاي كبرى بكازينوسان استيفانو باسكندرية ، تكريما للرئيس الجليل ، وابتهاجا بشعائه ، واحتفالا بوداعه قبل سفره الى أوروبا . وقد كانت حفلة باهرة زاهرة خطب فيها كثير من الشيوخ والقواب ، مهشين ومودعين . ثم وقف الرئيس الجليل وألقى بين الهاف العالي والتصفيق الشديد هذه الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

سادتي :

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديقي
جزى الله هذا الحادث الأخير كل خير! فقد علمنى أن الناس جميعا أصدقائي ،
وأن الأمة المصرية الكريمة محبة لى ، وأن الأجاب النازين بيننا أحياء أوفياء لنا .
وعلمنا فوق ذلك أن فى أوروبا أقواما كراما يعطفون على مصر والمصريين . وإن
الرسائل التى لا عداد لها ، والتى وردتنى من يوم أن وقع هذا المصاب ، لدليل فصيح
على ما لأوائك الأجانب من سامى الشعور وشريف النفوس وحسن الولاء . ولا يسعنى
فى هذا المقام إلا أن أقدم خالص شكرى لمصادر هذه الرسائل ؛ كما أقدم وافر الشكر
لجميع النزلاء فى مصر ، وجميع ممثلى الدول الأجنبية ؛ وكما أشكر الأمة المصرية الكريمة
جمعاء على صادق شعورها ، وجميل عطفها ، وأسأل الله أن يكافئها خيرا .

سأسافر غدا بإذن الله سبحانه وتعالى ، وأشعر فى أعماق قلبي بأنى لا أكون
غريبا فى تلك البلاد الأجنبية ، بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه
وأحبائه . وسيكون أول همى الاستشفاء فى بلاد المياه المعدنية ، وبعد أن أستعيد
صحتى إن شاء الله أعود الى وطنى .



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل، ولا يزال جريحا، في حفلة التوديع التي أقامها له أعضاء البرلمان المصري قبل سفره الى أوروبا في شهر يوليو سنة ١٩٢٤، ووقف الى يساره محمد توفيق نسيم باشا

أما المفاوضات فقد قلت في مواقف عديدة ، وأقول اليوم انى سأدخلها اذا كانت لا تضيع حقا لمصر ، ولا تكسب غيرها حقا عليها . أدخلها معتمدا في نجاحها على معونة الله ، ومزودا بثقتكم الغالية وتعزيد ملك البلاد .

وفي الختام أسأل الله أن يرني وجوهكم جميعا ، من وطنيين ونزلاء كرام ، في عز وسلام .

شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية

أرسل الرئيس الجليل رحمه الله في يوم ٢٨ يولييه ، وهو على سطح البحر ، رسالة لاسلكية الى محافظ الاسكندرية ، هذا نصها :

أرجوكم إبلاغ تشكراتى لبلدية الاسكندرية ، ولجميع سكان المدينة الذين أحفظ لهم في فؤادى أجمل ذكرى لا تمحى ، لما أظهروه من الحفاوة العظيمة والعطف الشديد ، سواء فى استقبالهم الفخم لى ، وعند وداعهم إبابى . وإنى أسافر سفرا هادئا ، مزودا بتمنياتهم الطيبة ، مغمورا بمحبتهم الخالصة . شكرا وتحية للجميع ،

سعد زغلول

* *

وأرسل التلفزيون الآنى كذلك الى حضرة صاحب العزة السيد مرسى بك رئيس لجنة الوفد بالاسكندرية ، ردا على تليفراف أرسله اليه بالنيابة عن الاسكندريين :

أشكر من صميم قلبى أهالى الاسكندرية الكرام على تمنياتهم الطيبة . وأرجوكم أن تقوموا عني فى القيام بواجب الشكر نحوهم على حفاوتهم العظيمة ووطنيتهم الصادقة ،

زغلول

حديث للرئيس الجليل

مصر للمصريين • الإدارة الحالية والإدارة السابقة • ديون الخزية

ورد على جريدة الأهرام القراء من مراسلها الخاص في لندن التلغراف الآتى نصه :

لندن في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ — نشرت جريدة «دايلي اكسبريس» اليوم حديثا مع زغلول باشا لمكاتبها الخاص (وأعتقد أن هذا المكاتب هو اللادى دورمندهاى) جاء فيه ما يأتى :

حدثت زغلول باشا المقيم الآن فى باريس ريثما تجرى المفاوضات مع الحكومة البريطانية؛ على أنه قد امتنع الآن عن محادثة أى كان فى الأمور السياسية، وعلى الأخص فى مسألة الاحتلال؛ ولكنه خاطبنى بحرية تامة، وأفضى الىّ بأقوال تهم الشعب البريطانى كثيرا، هذا نصها :

مصر للمصريين

« — عند ما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدة وجهة نظرنا، ويسمعون حججنا، لا يستطيعون أن يجمعوا عن تقدير ما نبديه من التعليل والتدليل، بل يوافقون على أن الحق فى جانبنا، لأننا لا ننوى سوى المطالبة بحقوقنا المشروعة. لقد منحت مصر الاجانب منذ قرون عديدة مزايا ثمينة، وأكرمت وفادتهم؛ فنحن لا نبدأ الآن باسترجاع ما منحناه .

إن ما لبريطانيا ومصر من المصالح، يحملهما على أن تكونا صديقتين وحليفتين، وأن تؤسسا صداقتهما على أساس سليم دائم . ويجب ألا يخطر فى بال هذا الفريق أن الفريق الآخر معادٍ له . ويجب أن يكون من المفهوم جليا لدى بريطانيا أن مصر للمصريين لا لبريطانيا ! وعلينا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان بهذا الروح » .

الإدارة الحالية والإدارة السابقة

قال المكاتب : فسألت زغلول باشا عن صحة ما قيل عن الخلل الذى أصاب الإدارة المصرية بعد انسحاب اليد البريطانية ، أخصها بالذكر السكك الحديدية المصرية . فأجاب : « — ان هذه الشكاوى لا ظل لها من الصحة ، فإذا كان فى الإدارة الحالية نقص ، فهو من نتائج الإدارة السابقة السيئة ، وعلى الأخص فى السكك الحديدية ، التى ظلت إدارتها تستعمل من دون إجراء ما يلزم من الإصلاح والترميم الى أن أصبح معظمها غير صالح للعمل . وقد ظهر ذلك جليا فى الآونة الأخيرة ، فى بعض الجسور والأدوات المحركة والمتحركة . فإدارة السكك الحديدية الحالية ، تلاقى مصاعب جسيمة فى إجراء الترميم اللازم . وأضرب مثلا واحدا على عيوب الإدارة السابقة بمحطة الاسكندرية : فهذه المحطة التى ليست محطة رئيسية ، ولا ملتقى خطوط أخرى ، مثال للإسراف لا نظيره ! فقد قدرت أكلافها فى التصميم الذى وضع لها بستين ألف جنيه ، ولكن أنفق عليها حتى الآن نصف مليون جنيه ! ولم تكمل بعد ! ... وخذ لك مثلا آخر على الإسراف ، وهو زيادة مرتبات موظفى الحكومة زيادة فاحشة ، حتى أصبحت تستهلك الآن أكثر من أربعين فى المئة من الميزانية !

فما على الذين يرفعون عقيرتهم بالشكاوى من الإدارة الحالية ، سوى أن يلزموا الصمت ، لأن هنالك مكتومات لو رفع عنها الستار لما كان رفعه فى مصلحة الإدارة السابقة وحسن سمعتها !

وقد تسنح لى فرصة أوضح فيها كل شىء مع من يهمهم الأمر ، وأقدم على صحة أقوالى أدلة لا نزاع فيها . فالقضية التى أدافع عنها قوية واضحة بسيطة ، لأن البدهة والإنصاف فى جانبى ، والمسألة كلها تعالج بإخلاص وعدالة .

مسألة ديون الجزية

قال المكاتب : وأشار زغلول باشا الى مقال نشر أخيرا وانتقد فيه كاتبه ماعملته مصر من توقيف دفع أقساط الدين العثماني ، فقال : « ان مصر لم تتعهد أى تعهد مباشر أو غير مباشر تجاه حملة أسهم الدين العثماني . وكل ما فعلته هو أنها قبلت دينا حولته عليها الحكومة العثمانية للتسديد من مال الجزية ، فإذا زالت الجزية زال الغرض المقصود من تبعية الدين . وعلى كل حال لم يكن وقف الدفع بخائيا ، لأن الحكومة المصرية ستدت جميع الأقساط الأخيرة حتى ١٢ يولييه الماضى ، وأعلنت أن الأقساط الأخرى أودعت فى البنك الأهلى على اسم الدائنين ، ريثما يوضع قرار ودى أو تجرى تسوية بطريقة التحكيم . ففى هذه الأحوال لا يخطرلى فى بال أنه من الممكن أن تعد الحكومة المصرية متمنعة أو غير مكترثة بالواجبات الأدبية ، لأنها اتخذت تدابير لم تتخذها إلا لوقاية مصالحها الخاصة ومصالح جميع ذوى العلاقة بها » .

اضطرابات جديدة فى السودان

بلاغ رسمى عنها

أصدرت وزارة الشعب يوم الجمعة ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتى :

فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية ، أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة ، حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر ، واخترقوا المدينة بنظام ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف ، وفى أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة ، فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة ، وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء ، وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ،

وقيل ان هذه المظاهرة وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية، وعلى مشروع الجزيرة .

وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديدية بالعطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منظمة، وأحدثت إتلافا، وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة، وأن المظاهرة استؤنفت في اليوم التالى، ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين، وكانوا مسلحين بالنبابت وقضبان الحديد، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد، وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديدية، فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة، وأسفر ذلك عن قتل اثنين وإصابة اثنين ماتا متأثرين بجراحهما، وإصابة أحد عشر بإصابات خطيرة، وخمسة بجراح خفيفة، وإصابة غلامين كانا بالشكنة بإصابات خفيفة. فاجتمع مجلس الوزراء وبحث فى الأمر واتخذ الإجراءات الآتية :

(أولا) الاستعلام من حاكم السودان العام، طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث، وما وقع فيها، وأسبابها، والدافع اليها، والإجراءات التى اتخذت فى شأنها، وإخطار الحكومة أولا فأولا بما يحصل فيها .

(ثانيا) أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندن، وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات، وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات، والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية، لفحص الحالة، وتحديد المسئوليات، والعمل على تهدئة الخواطر، حقنا للدماء .

وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة، وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها .

موافقة الرئيس الحليل

على خطة الوزارة

أرسل صاحب الدولة نائب رئيس الوزراء الى الرئيس الحليل في باريس بالتغراف يوم الخميس ١٤ أغسطس صورة البلاغ السابق الذى تنوى الحكومة إصداره ، وصورة الاحتجاج الذى تريد إرساله الى الحكومة البريطانية ، بقاء الى دولته من الرئيس رحمه الله تغرافه الآتى :

أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جدا (Très sage) ، واحتجاجكم الذى تبرره الحوادث ما
زغلول

بيان الوفد المصرى

الوفد المصرى ، المعبر عن مشيئة وادى النيل ، يتبع بمزيد القلق ما يجرى فى السودان من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين ، من ملكيين وعسكريين ، لا لذنوب جنوه ، سوى إظهارهم ما تكنه صدورهم من الشعور لوطنهم ، والولاء لملكهم ، ويأسف اذ يرى فى هذه التصرفات توسيعا للخلاف بيننا وبين الدولة الانجليزية ، وقضاء على كل مسعى يبذل لتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين مصر وانجلترا . كل ذلك حاصل ، بالرغم مما تظهره الأمة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشريف الموقف ، وبالرغم من أن الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين ، وهما مقبلان على مفاوضات هامة ، أن يسود بينهما حسن التفاهم ، فيتجنب كل فريق ما عساه يحدث فى نفس الآخر من سوء الأثر ، وما يبعثه فى ظنه من المخاوف والشكوك . ولقد لبث الوفد ينظر الى ما تقوم به حكومة الشعب من التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العصبية ، واثقا تمام الوثوق من قيامها فى هذا الظرف ، كما فى غيره من الظروف ، بواجبها الوطنى خير قيام ، مترقبا سرعة انفراج الأزمة على ما يرضى الحق والعدالة ، ويبتد الشبهات التى تلقىها مثل هذه التصرفات فى طريق

التفاهم والاتفاق؛ حتى انتهى الحال بأن نشرت الحكومة على الملأ ذلك البلاغ الذى يتضمن احتجاجها على تلك التصرفات .

فإزاء هذه الحالة يعلن الوفد المصرى شديد استنكاره إياها، واحتجابه عليها، كما أنه يحذر ساسة الانجليز سوء مغبتها، ويحملهم وحدهم عبء تبعتها ما

وكيل الوفد المصرى

حمد الباسل

احتجاج الوفد المصرى

ننقل فيما يلى ترجمة الاحتجاج الذى أرسله الوفد المصرى الى الحكومة الانجليزية بشأن حوادث السودان المذكورة :

الوفد المصرى، المعبر عن مشيئة سكان وادى النيل، يتتبع بمزيد القلق مايجرى فى السودان، من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين، من ملكيين وعسكريين، لإظهارهم ما تكنه ضمائرهم، من التعلق بوطنهم، والولاء لملكهم .

ومن العجب أن فى الوقت الذى توجه فيه الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية دعوة الدخول فى مفاوضات هامة، تخلق فى السودان هذه الحالة التى ليس من شأنها إلا أن تجعل سوء التفاهم يسود بين البلدين ! !

فالوفد المصرى، إزاء مايجرى الآن بالسودان، وبالنظر الى الخطة الشريفة التى تسلكها الأمة المصرية، يعلن استياءه التام من هذه الحالة، ويستنكر هذه الاعتداءات كل الاستنكار، ويحتج عليها أشد الاحتجاج؛ كما أنه يدعو الساسة الانجليز الى تدبر عواقبها الوخيمة، ويحملهم وحدهم تبعتها الثقيلة .

بلاغ رسمى آخر

الوزارة تردّ على دار المندوب السامى البريطانى

أعلنت وزارة الشعب فى مساء ١٧ أغسطس بلاغا آخر عن حوادث السودان هذا نصه :

رأى حضرة صاحب السعادة نائب المندوب السامى أن يحتج بكتاب مؤرخ فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ على خطأ زعم أنه وقع فى الفقرة الثانية من البلاغ الرسمى الخاص بحوادث السودان الأخيرة، ويجعل لهذا الخطأ أهمية كبرى، لأنه قد يكسب — على ظنه — ذكر الحوادث مغزى غير متزه عن الغرض قد يفضى الى عرقلة المهمة المشتركة بين الحكومتين .

فأجاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فى اليوم التالى محتجا على إسناد مثل هذه النيات الى البلاغ الرسمى ، وأضاف دولته أن الحكومة ، رغبة فى تأييد حسن نياتها على الوجه الأتم ، ومنع كل لبس ، ستشر جميع المعلومات الخاصة بهذه الحوادث الداعية الى الأسف التى وصلت اليها عن طريق دار المندوب السامى أو من معالى السردار، فإن ذلك كما قال دولته دليل جديد على رغبة الحكومة الخالصة فى سرد الأخبار كما وصلت الى علمها .

وقد اختتم دولته خطابه قائلا : ” ليست الحكومة المصرية هى التى يصدر عنها أى عمل من شأنه أن يعرقل المهمة المشتركة بين الحكومتين “ .

وفى ما يلى بيان الوثائق الخاصة بالحوادث المذكورة بحسب تواريخها :

(ثم جاء البلاغ تفصيلا بهذه الوثائق ، والمرجع اليها فى صحف ذلك التاريخ) .

قرار الهيئة الوفدية

اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلس الشيوخ والنواب في يوم الخميس ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ بدار حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب، وبعد ما استعرضت تلك الحالة الناشئة عن حوادث السودان، دارت المناقشة فيما يأتي :

(أولاً) هل هناك ما يستوجب طلب عقد البرلمان بصفة رسمية ؟

(ثانياً) هل توافق الهيئة على سياسة الحكومة التي اتبعتها إزاء الحوادث المذكورة وأعلنتها ؟

(ثالثاً) النظر فيما قد يتقدم من حضرات الأعضاء من الاقتراحات الخاصة بهذه الحالة .

وبعد تناول الآراء والمناقشة في هذه المسائل ، أصدرت الهيئة بالإجماع القرارات الآتية :

(أولاً) لا ضرورة الآن تدعو لطلب عقد البرلمان بصفة رسمية ، لأن المصلحة تتحقق بترك العمل في الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية ، حتى يتسنى لها أن تفرغ لتتبع تطوراتها ومعالجتها ، وهذا ما تجرى عليه البلاد الدستورية في أمثال هذه الأزمات ، خصوصاً إذا كانت الهيئة التنفيذية متمتعة بثقة البرلمان .

(ثانياً) أن الهيئة تؤيد الحكومة في الإجراءات التي اتخذتها وأعلنتها وجرت عليها في سياستها إزاء هذه الحوادث .

(ثالثاً) أن تقدم الاقتراحات للجنة التنفيذية الوفدية بدار سعادة وكيل مجلس النواب حمد الباسل باشا ، لدرسها وعرض ما تقره منها على الحكومة ، على أن تقدم تلك الاقتراحات قبل يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، وستجتمع هذه اللجنة في الساعة السادسة من مساء اليوم المذكور بدار سعادة حمد الباسل باشا .

هذا، والهيئة تعلن شديد سخطها على ما يرتكب في السودان من المظالم، وعظيم عطف المصريين على إخوانهم السودانيين الذين يتلقون بشرف وإباء ما يقع عليهم من عسف وأستبداد في سبيل تحقيق استقلال وادي النيل، وتلقى تبعة هذه المظالم على السياسة الانجليزية ومطامعها الاستعمارية.

في الدعوة الى المفاوضة

جاء في تلغرافات الأهرام الخصوصية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أن جريدة التيمس زعمت "أن الرئيس الجليل سعد باشا قضى الشهر الماضي في باريس ينتظر دعوة من مستر مكدونالد للقدوم الى لندن، ولكن هذه الدعوة لم ترسل اليه، وقد لا ترسل في مستقبل قريب". فلما نشرت التيمس ذلك، نشر في اليوم نفسه من مصدر رسمي في لندن بيان قيل فيه :

"بمناسبة افتتاح البرلمان المصري في شهر مارس الماضي، أرسل مستر مكدونالد تلغراف تهنئة الى زغلول باشا، وقال فيه "ان الحكومة البريطانية مستعدة في هذا الحين وفي كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية". وفي شهر ابريل اقترح مستر مكدونالد إمكان إجراء المباحثات في لندن حوالى أواخر يونيه أو أوائل يولييه الماضيين، فقبل زغلول باشا هذه الدعوة، ولكن ظهر بعد ذلك أن من المتعذر الاجتماع في أحر يونيه، وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد. وقد أبلغ زغلول باشا اللورد اللنبى قبل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسباً. وأشار مستر مكدونالد في آخر رسالة أرسلها الى زغلول باشا الى الاجتماع المقترح في آخر هذا الشهر، ولكن لم يرد جواب على هذه الرسالة. فما تقدم يتضح أنه كان في النية أن يقع الاجتماع في آخر شهر سبتمبر، وأن الدعوة ما زالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر مكدونالد".

ووزعت شركة روتر التلغراف الآلى :

لندن فى ٢ سبتمبر — علم أن الدعوة التى أرسلها المستر مكدونالد الى دولة سعد باشا لدخول المفاوضات فى آخر سبتمبر ، وهو التاريخ الذى قبله دولته ببعض شروط قبل سفره الى فرنسا ، لاتزال باقية على حالها .

وقد أشار المستر مكدونالد مرة أخرى ، فى آخر رسالة بعث بها الى دولة سعد باشا ، الى الاقتراح السابق ، ولكنه لم يتلق جوابا . [ترجمة البلاغ]

تصريح لمستر مكدونالد

نشرت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٣ سبتمبر — نظرا للاعتقاد الآخذ فى النمو بأن دولة سعد باشا عدل عن الذهاب الى لندن ، فإن هناك مغزى كبيرا للحديث الذى أفضى به مستر مكدونالد لمراسل الديلى اكسبريس الباريسى ، والذى قال فيه ”ان دولة سعد باشا أغفل الدعوة التى أرسلها اليه ، ولا يظهر أن لديه فكرة معينة عما اذا كان ينوى أو لا ينوى المجئ الى لندن“ . ثم أضاف مستر مكدونالد الى ذلك قوله : ”وقد حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان ، تقع المسئولية فى حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن أعمال المتطرفين“ . ثم صرح مستر مكدونالد بأنه ”بالرغم من رغبته الأولى فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة الى أن تفصل فيها المفاوضات ، قد اضطر أن يدعو موظفى السودان الذين فى الإجازة الى العودة الى مناصبهم ، وأن يقوى ويحدد موقف بريطانيا فى السودان“ . ثم أضاف مستر مكدونالد قوله : ”ولا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة . وفى استطاعتى أن أقول إننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارئ“ . [ترجمة البلاغ]

جواب الرئيس

على تصريحات مستر مكدونالد

وزعت شركة روتر التلغراف التالي :

لندن في ٤ سبتمبر — حادث دولة سعد باشا مراسل الديلي اكسبريس الباريسي ، فرفض دولته أن يردّ بشيء على بيان المستر مكدونالد ، ثم قال "انه أخذ تذكرة العودة الى مصر في يوم ١٧ سبتمبر" . وقد فهم المراسل أن سعد باشا "ليس موافقا على ما قاله المستر مكدونالد من أنه أرسل اليه دعوة صريحة" .

ثم قال دولته "انه ظلّ ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ، ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن ، وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للقاء" . وزاد دولته أنه "يرى أن أحكم سياسة هي أن يعود الى مصر ليستأنف أعماله الرسمية ، وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل ، ولكنه إنما يعمل بما تقضى به الظروف" .

[ترجمة البلاغ]

مكدونالد يكذب التصريح

وزعت شركة روتر التلغراف التالي :

لندن في ٥ سبتمبر — جاء تكذيب المستر مكدونالد للحديث المبوق في ٣ سبتمبر في أثناء محادثته لرجل الصحافة في جنيف في يوم ٤ سبتمبر ، فقد أعلن أنه دهش أشد دهشة لسماع ما عزي اليه قوله للحديث بصدد مصر . وقد وصف المستر ماكدونالد أقوال المكاتب بأنها « مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة ! » .

[ترجمة البلاغ]



وقد طلب مستر كار النائب عن المندوب السامي البريطاني في القاهرة مقابلة
حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا النائب عن رئيس مجلس الوزراء، فقابله في يوم
٦ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وأبلغه أن مستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية يكذب
رسميا تكذيبا باتا الحديث الذي عزته اليه جريدة الديلي اكسبريس .

بلاغ رسمي عن المفاوضات

بولكلي في ٨ سبتمبر— توجه جناب المستر كار نائب المندوب السامي البريطاني
حوالي الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم الى حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، وأبلغ دولته فحوى كتاب أرسله المستر رمزي ماكدونالد
رئيس وزارة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جنيف في ٦ الجاري الى حضرة
صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء الموجود الآن في باريس .
وقد ذكر جناب المستر ماكدونالد أنه علم بمزيد الأسف من الكتاب الذي أرسله
الى جنابه حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بتاريخ ٢٩ أغسطس عدم إمكان
إجراء المفاوضات ، ولكنه اغتبط بما أشار اليه دولته من أنه في الاستطاعة مع ذلك
محاولة تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبالأخص بعد
حوادث السودان الأخيرة .

وقد استطرد جناب المستر مكدونالد الى القول بأنه يرغب رغبة شديدة
في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا
لمقابلة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا في لندرا في أواخر هذا الشهر .



وبناء على ذلك أعلن الرئيس الجليل رحمه الله أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية
الى المفاوضة ، وأنه عدل عن السفر الى مصر كما أعلن ذلك من قبل .

الرئيس في باريس

وزعت شركة روترالتغراف الآتى :

لندن فى ١٢ سبتمبر — ان صحة دولة سعد باشا جيدة . وقد استقبل فى باريس اليوم ستة مندوبين من جمعية الطلبة المصريين فى برلين ، جاءوا للإعراب عن ثقتهم به ، وأجابهم دولته بأن "مستقبل مصر موكول لشبان الطبقات المتعلمة" .
[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس ومستر مكدونالد

وزعت شركة روترالتغراف الآتى :

لندن فى ١٢ سبتمبر — أبلغ دولة سعد باشا المستر مكدونالد أنه يكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر . والمفهوم أن دولته سيكون ضيف الحكومة البريطانية ، وأن المحادثات هى بمثابة تطهير للجو ، وأن الغرض الأساسى منها هو معرفة ما اذا كان من المحتمل أن تؤدى المفاوضات الى نتيجة ناجحة .
[ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس الى لندن

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ١٩ سبتمبر — سيسافر دولة زغلول باشا فى ٢٣ سبتمبر الى لندن للتباحث مع المستر رمزى ماكدونالد . وبهذه المناسبة أرسل له جلالة الملك فؤاد تلغرافاً تمنى له فيه سفراً سعيداً مع تحقيق أمانى المصريين الحيوية .
[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس الجليل والوزراء

أرسل حضرة صاحب الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء بالنيابة عن أصحاب الدولة والمعالى الوزراء تلعرافا الى الرئيس الجليل بمناسبة سفره الى لندن ، هذا نصه :

بولكلي في ٢١ سبتمبر — بمناسبة قرب سفركم الى لوندرة يشترك معي جميع زملائكم وأصدقائكم في أن يتمنوا لكم صحة تامة وكل ما تستحقه من النجاح جهودكم التي لا يعترها وهن في سبيل عظمة الوطن . وإن الأمة المصرية لتعتمد في هذا الظرف كل الاعتماد على وطنيتكم الصادقة ، وهي تنتظر بثقة نتيجة مهمتكم الجديدة ، وتسأل المولى أن يقيم ويؤيد مجهوداتكم لتحقيق مطالب مصر العظمى .

فأرسل الرئيس الجليل الى دولته رده الآتي :

باريس في ٢٢ سبتمبر — إن تلعرافكم الرقيق يشجني كثيرا . وإني أشكر لكم وأشكر لزملائكم الأعزاء تمنياتكم الطيبة وعواطفكم الشريفة ، وأعتمد على المولى القدير في تحقيق غايتنا المشتركة .

من الرئيس الى الوفد

وأرسل الرئيس الجليل رحمه الله الى حمد الباسل باشا وكيل الوفد المصري التلعراف الآتي ردا على تلعراف أرسله سعاده اليه بالنيابة عن حضرات أعضاء الوفد :

باريس في ٢٢ سبتمبر — أشكركم كثيرا على خالص عواطفكم ، أتم وزملاءكم الأعزاء ، ونرجو بمعونة الله القدير وتأيد الأمة أن تحقق جميع أمانينا .

تصريحات للرئيس الحليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٢٢ سبتمبر — صرح صاحب الدولة سعد باشا زغلول لو كالة هافاس بأن "إقامته فى باريس كانت من ألد الأوقات ، وأنه استفاد منها كثيرا ، وهو يشعر فى نفسه بأحسن أثر" . ثم قال "انه ممتن كثيرا لمظاهر العطف التى أحيط بها" وأعرب عن "أمله فى أن تتم انجلترا نحوه ما بدأتها فرنسا" ، وقال انه "يشعر بثقة ويظن أن سيصل الى جلاء الأفق السياسى المتلبد بالغيوم" . وختم قائلا "انه يرغب رغبة صادقة فى الوصول الى نتيجة ، وان لديه من الدلائل ما يحمله على اعتقاد أنه سيجد فى لندن مثل هذه الميول" .

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٢٣ سبتمبر — تقول جريدة اكليسيور ان زغلول باشا قال فى توديعه الحالية المصرية فى باريس وهو مسافر الى لندن ما يأتى :

"سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض ! أما معتمدى الوحيد ، فهو على ثقة بلادى وعدل قضيتى . إننى أشعر بأنى قوى جدا ، وأنا عظيم الأمل فى الوصول إلى اتفاق مرضى ، أما اذا لم يسعفنا النجاح ، فسأنابر على النضال فى سبيل الحق والعدل" .

[ترجمة البلاغ]

الرئيس فى لندن

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٢٣ سبتمبر — حدثت مظاهرة بديعة فى محطة فكتوريا بعد ظهر اليوم ، بمناسبة وصول زغلول باشا للمحادثة مع المستر مكدونالد تمهيدا لمفاوضات نتناول تسوية المسألة المصرية . فقد كانت الطرق المؤدية الى المحطة مزدحمة بجمهور المشاهدين ، وكانت أفاريز المحطة تموج بمجموعات المصريين والهنود ، الهاتفين

لدولته، اللابسين في عرى ثيابهم صورته مرسلة معها شرائط بيض وخضر، وكانوا يحملون أعلاما مصرية صغيرة . وقد أحاط الجمهور الهاتف بزغلول باشا ، وارتفعت الأصوات منادية : «لتحى مصر والسودان . ليحى زغلول باشا . السودان المصرى للمصريين » . وقدمت باقة من الداليا البيضاء والزنبق لقرينة زغلول باشا . ووصل رئيس الحكومة ورفقاؤه الى السيارات بصعوبة كبيرة، وهتف لهم الناس بأصوات مرتفعة أثناء سيرهم الى الفندق . واستقبله فى المحطة مندوبون من قبل المستر مكدونالد ووزارة الخارجية البريطانية ، وأعضاء دار المفوضية المصرية بينهم فهمى بك وحمدى بك وخشبه بك . وكان فى المحطة كثير من رجال البوليس الذين وجدوا مشقة كبيرة فى صد جمهور المشاهدين التائق لرؤية زغلول باشا .

وقد كان عبور خليج المانش شاقا جدا، ونال زغلول باشا ورفقاؤه منه تعب شديد، حتى أن الباشا لزم حجرته أثناء العبور، وبلغ من تعبهُ أنه لم يستطع مغادرة الباخرة إلا بعد انقضاء وقت غير قصير . وقد استقبله فى دوفر وزير مصر المفوض فى لندن والدكتور حامد محمود والدكتور بهجت بك ومحمود ثابت بك وعبد الرحمن فكرى بك وآخرون . أما رفقاء زغلول باشا الثمانية عشر فكان بينهم وزير مصر المفوض وقنصلها فى باريس .

وقد برئ زغلول باشا تماما من جروحه ، وبلغ من تحسن صحته أن استغنى عن الاستشفاء فى مدن أوروبا الصحية .

وقد أبى أن يدخل فى مناقشة، ولكنه أكد أنه لم يقدم برنامج (أچنده) معين، سوى أنه قدم بكل بساطة ليتحدث مع المستر مكدونالد ابتغاء تحسين العلاقات المصرية الانجليزية . وقد اعترم الباشا ألا يقيم فى لندن إلا الزمن الكافى لتحقيق هذا الغرض، ثم يعود بعد ذلك الى مصر لدرس الأعمال المتراكمة تمهيدا للدور البرلمانى القادم .

وسيلقى بالمستر مكدونالد فى الساعة العاشرة والنصف من صبيحة يوم الخميس

[ترجمة البلاغ]

(٢٥ سبتمبر) فى دوننج ستريت .

السودانيون والمشاركة

يستقبلون الرئيس الجليل

نشرت البلاغ القراء في تلغرافاتها الخصوصية التي تلقتها من لندن بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :
 ” . . . ومما استرعى الأنظار بصفة خاصة أنه كان بين المستقبلين أعضاء الوفد السوداني الذين استقدمتهم السلطات البريطانية الى معرض ومبلى لتمثيل السودان فيه !
 وقد كانوا هم والمصريون سواء في الهتاف باستقلال وادى النيل وجلالة الملك
 فؤاد الأول ودولة الرئيس . وقد جذب تمسهم في الهتاف ومبالغتهم في الترحيب
 التفات جميع الانجليز الذين كانوا في المحطة ، وكانوا جميعا معلقين على صدورهم صورة
 الزعيم والشرايط البيض والخضر .

أما الهنود والفرس ، طلبة وتجارا وزوارا ، فقد جاؤا المحطة بملابسهم الوطنية
 البديعة ، وكانوا يهتفون «لزعيم الشرق الكبير» بلغاتهم وبالانجليزية“ .

اجتماع الرئيسين

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن في ٢٥ سبتمبر — استمر الاجتماع بين زغلول باشا والمسترمكدونالد ساعتين
 وثلاثة أرباع الساعة ، ثم صدر بعد ذلك بيان رسمى هذا نصه :

« كانت المحادثات ذات طبيعة تمهيدية ، قصد بها الى جلاء موقف كل من
 الحكومتين البريطانية والمصرية ، فيما يتعلق بما نجم بين حين وآخر من سوء الفهم
 في الموضوعات المختلفة ، منذ أرسلت الى زغلول باشا الدعوة الأولى في أبريل الماضى .
 وقد اتفق رأى على اجتماع آخر» . [ترجمة البلاغ]

* *

وتلقى صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلغرافا من
 الرئيس الجليل رحمه الله ينبئ بأن المقابلة الأولى بينه ومسترمكدونالد كانت ودية .

في انتظار الاجتماع الثاني

تلقت جريدة الليبرتيه من مديرها (مسيو ليون كاسترو) الذي كان حينذاك في لندن التلغرافات الآتية :
لندن في ٢٧ سبتمبر — تنشر صحف الصباح والمساء جميعا تعليقات مختصرة
على مقابلة يوم الخميس الماضي . ونشرت جريدة « دايلي تلغراف » وحدها بيانا
بمعلوماتها مجتهدة في أن تنقص من أهمية نتائج المحادثة .

واضطر مستر مكدونالد بالرغم من حسن ارادته الى تأجيل المقابلة الثانية الى يوم
الخميس ، لكثرة الشواغل التي تشغله من كل جانب . ونظر الصحف الانجليزية
والرأى العام الانجليزى موجهان الآن الى غيرنا ، لأن هناك مسائل أخرى متراكمة على
عائق الحكومة البريطانية . وكل شيء يدل على أن الساعة الحاضرة قليلة الصلاحية
لإجراء مفاوضات جدية ، لأننا اذا ابتدأنا فيها فقد يحدث أن يطول بها الزمن .
كما حدث للمفاوضات الانجليزية الروسية بسبب كثرة المسائل الأخرى الملقاة على
عائق مستر مكدونالد .

وليس مؤكدا أن يقبل زغلول باشا قضاء فصل الشتاء في لندن ، فسيختار تأجيل
المفاوضات الى وقت أكثر ملاءمة من هذا الوقت ، ويجعل زيارته مقتصرة على
تسوية سوء الفهم الذي وقع أخيرا ، فيمهد السبيل بذلك لاتفاق مقبل . وليس في كل
هذا مع ذلك شيء رسمي ، وسنتقف على الحقيقة يوم الاثنين .

أما الرئيس فبسط المزاج ، بالرغم من تقلب الحو، وهو يقابل الزوار ، وقد زاره
النحاس باشا ووليم مكرم افندى وعلى بك الشمسى وعزيز باشا عزت ومجود نخرى
باشا وأحمد خشبه بك وحامد الشواربى بك .

والظاهر أن الصحف الانجليزية أمرت أن تلزم جانب الصمت ، غير أن جريدة
« مورنتج بوست » تحاول عبثا تكدير الحق . فترغم أن زغلول باشا اتصل اتصالا غير
مباشر بزعماء اليسار من حزب العمال ! وهذا الخبر تلفيق .

ونشرت «وستمنستر غازت» مقالا لمسترسبندر الذى كان قديما فى لجنة ملنر، دافع فيه عن طريقة اللورد، وختم قوله بأن سياسة ٢٨ فبراير هى التى قادت الى المآزق الحالى .

وانتهز الرئيس فرصة وقف العمل اليوم فترىض فى "هيدبارك" مع النحاس باشا، واتصل بى أن دولته تلقى كتابا صباح اليوم من مستر مكدونالد .

وهذا هو وصف الموقف الآن : خصصت المحادثة الأولى لإزالة سوء الفهم، وخصوصا فيما نجم عن مسألة الدعوة ؛ وسيتصل فى المحادثة الثانية ايضا الحوادث الأخيرة الخاصة بالسودان . ولما كان الوقت يعجل ، فالظاهر أن رئيس الوزارة الانجليزية يجب أن يعتبر الجوّ صفا كله من الغيوم ، فيباشر يوم الاثنين صميم المسألة الانجليزية المصرية . فاذا دل هذا الحديث على إمكان الاتفاق ، فسيعين تاريخ المفاوضات . ولكن لما كان موقف بريطانيا السياسى الآن مثقلا ، فإن المفاوضات فى الحال غير مرجحة . غير أن خير فرض يفترض هو أنه متى تم الاتفاق على المبادئ فقد يؤجل الباقي الى الربيع المقبل . أما اذا آنس الرئيسان بعدا فى وجهتى النظر فى المسائل الأساسية ، فحينئذ توجد الصعوبات .

لوندرا فى ٢٨ — قابلت أحد الساسة الانجليز، فقال لى ان مستر مكدونالد على استعداد حسن ، ولكنه لما كان كثير العمل فهو تحت نفوذ الموظفين الدائمين بوزارة الخارجية ، الذين فى يدهم إدارة الأمور . ومن الواجب منع تدخل واضعى سياسة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تغذيت يوم الأحد الماضى مع دولة الرئيس فى همبتون برفقة النحاس باشا والدكتور حامد محمود، ثم تريضنا رياضة جميلة فى السيارة؛ والرئيس فى صحة جيدة .

وأكد لى زغلول باشا أنه عزم على وقف المحادثات اذا اختل شرط من شروطها، أعنى الحرية المطلقة، وعدم التقيد بقيد ما، والمساواة التامة بينه وبين مستر مكدونالد .

لندن في ٢٨ — ستكون مقابلة الغد (الاثنين) حاسمة، ويأدب الرئيس في الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء مأدبة شاي للطلبة في كلاريدج . وتلاحظ جريدة (ابزرفر) فرقا عظيما بين زغلول باشا الخطيب المتحمس وزغلول باشا السياسى كما بدا في المحادثة الأخيرة . ولدى ما يدلى على أن وزارة الخارجية تبذل جهدها لكي تعرف مقترحات سعد باشا ، ولكن الرئيس من دهاة السياسيين . ويستحيل الآن التنبؤ بما يكون في مقابلة الغد ، ولكن لا يرجح أن تطرأ تعقيدات ، لأن الطرفين على نية تحاشي قطع المحادثة . وسيتم الاتفاق اذا دل الرئيسان على شجاعة متساوية في خوض الحلول الجديدة .

لندن في ٢٨ — قالت جريدة "سندى تيمس" في مقال موعز به "ان من الصعب الوصول الى الاتفاق بسرعة، والسبب في ذلك متطرفو البرلمان المصرى". ثم أضافت الى هذا قولها "ان السودان ليس الصعوبة كلها". ثم ذكرت حيرة مصر بإزاء ايطاليا والمجاز، واستنتجت من ذلك "أن موقف مصر حرج، وأنها فى حاجة الى عطف انجلترا ومعوتها". [ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثانى

بلاغ رسمى

أصدر قلم المطبوعات البلاغ الآتى :

تلقى فى هذا الصباح حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلغرافا من لوندرا من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، يذكر فيه أن دولته تناول الغداء أمس على مائدة جناب المستر رمزى ماكدونالد كبير وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، بحضور خمسة عشر من أعضاء الوزارة، وكانت المأدبة خاصة، ولم يذرف فيها الحديث على مسائل سياسية .

وقد اجتمع حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بجانب المستر ماكدونالد في الساعة الخامسة بعد الظهر، فكان الاجتماع مشربا بروح الصداقة التامة، وكانت المحادثات فيه ودية ومرضية .

وستستأنف هذه المحادثات في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة القادم .

الاسكندرية في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤

بعد الاجتماع الثانى

الصحفيون والمحاذثة بين الرئيسين

عقب أن عاد الرئيس الجليل رحمه الله الى فندق كلاردج ، بعد المحاذثة الثانية بينه وبين المستر ماكدونالد ، ألقى عليه جيش من مندوبى الصحف الانجليزية ، فصرفهم بالتصریح الآتى :

أرجو أن تعذرونى اذا كنت لا أستطيع أن أصرح بشىء : فإن المحادثات لا تخصنى وحدى ، ولكنها تخص الطرفين ، وفي هذه الحالة لا يستطيع طرف أن يصرح بشىء إلا بموافقة الطرف الثانى .
[تلفرافات وترجمة البلاغ]

مأدبة الرئيس للمصريين فى انجلترا

أقام الرئيس الجليل فى يوم ٣٠ سبتمبر حفلة شاي كبيرة دعا اليها كل من فى لندن من النواب والأعيان المصريين ، وجميع الطلبة المصريين فى بريطانيا وارلندا . وبعد أن خطب فريق من نجباء الطلبة خطبا نالت استحسان الرئيس ، ألقى رحمه الله خطبا ممتعا بدأه بشكر الخطباء والمجتمعين ، وجاء فيه ما يأتى :

خطبة الرئيس الجليل

حقا أن ما أبدىتموه من الثقة فى شخصى الضعيف ليزيد من قوتى وإيمانى . وما قاله أعداؤنا عنى ، من أننى أقاد بالجماهير لا أقودها ، ظنا منهم أن فى ذلك ما يعاب علىّ ، هو فخرفلى وحقيقة أقتررها ، فما رأى وجهادى إلا صدى لآرائكم وجهادكم .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات فقال :

منذ ألف الوفد أخذت أنا وزملائي على عاتقنا مهمة تحقيق استقلال بلادكم بجميع الوسائل المشروعة ، والمفاوضة وسيلة من هذه الوسائل . وقد قدمت الى هذه البلاد لأتفاوض على قدم المساواة ، جاعلا هذه المساواة شرطا للمفاوضة . وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن . لقد جئت هذه البلاد تؤيدني ثقة بلادى التامة ، وإن حضوركم هنا هو أقوى دليل يجعل صوت مصر مسموعا . واننى لم آت هنا لأحرك عداوة وأثير حقدًا ، بل أتيت لأعرب عن شعوركم ، وأقيم الحجّة على عدالة حقوقكم ومطالبكم ، وأقنع أولى الأمر فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من عداوتنا ، وبأن المحالفة الودية أفضل من حالة النضال والعداء . فإذا هم أدركوا هذا ، واقتنعوا بأن المحالفة ضرورية لمصالحهم نفسها كما هى ضرورية لمصالحنا ، وأجابونا الى ما نطلب من استقلال مصر والسودان ، فيها ونعمت . أما اذا لم يتحقق هذا ، فإننا نكون قد قمنا بواجبنا ، وحينئذ نعود الى بلادنا لنستأنف النضال ، والله تعالى يتولى برعايته أصحاب الحق الصابرين .

وقد كان الرئيس يقاطع فى فقرات خطابه بهتاف الشباب وتحسهم . وفى الختام هتفوا جميعا بحياة جلالة ملك مصر والسودان ، الذى كانت صورته تزين المكان والاجتماع ، وقد رفضت حولها الأعلام المصرية خلف مقعد الرئيس . ثم هتفوا للرئيس ولاستقلال مصر والسودان . [تلفرافات وترجمة البلاغ]

فى انتظار الاجتماع الثالث

حديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢ أكتوبر — يجتمع زغلول باشا بالمستمر ماكدونالد المرة الثالثة

غدا صباحا .

وقال زغلول باشا فى حديث له مع شركة روتر "ان شكل المباحثة فى هذا الاجتماع لا يختلف أقل اختلاف عنه فى الاجتماعين السابقين ، وان البحث لا يكون سوى

نُتمة لتبادل الآراء تبادلا عاما“ . ثم قال ” ان المباحثة ساعدت على توثيق عرى صداقته الشخصية بالمستر ماكدونالد، وإنه لا يشك في أنها ستستمر وتزداد توثقا“.

ثم طلب زغلول باشا بإلحاح ”أن تكذب بعض الإشاعات تكذيبا باتا، كالإشاعة التي مفادها أنه مستعد للنظر في تجديد مدة الحكم المشترك في السودان خمس سنوات أخرى ، والإشاعة القائلة بأنه اقترح إنشاء مطارات للطيران المدني في مصر محل المطارات العسكرية الموجودة الآن، فإن مثل هذه الفكرة لم تمر بخاطره قط“ .
[ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثالث الأخير

تلقت جريدة الليبرتيه من مراسلها بلندن « مسيوليون كاسترو » هذه التلغرافات الآتية ، وننقل ترجمتها عن جريدة البلاغ :

لوندرا في ٣ أكتوبر — دامت مقابلة اليوم بين مستر ماكدونالد وزغلول باشا ثلاث ساعات طويلة، وفي ختامها نشر بلاغ يقول ان المحادثات انتهت . ويعود دولة زغلول باشا إذن الى القاهرة حالا .

وقال لى دولة الرئيس ” ان علاقاته الشخصية بمستر مكدونالد لا تزال ودية“ .
وقال لى دولته أيضا : ” اننا لم نفقد شيئا، ولم نتساهل فى شيء، وقد احتفظنا بالشرف، ورفعنا كرامة الأمة“ .

وقال لى الأستاذ مكرم عبيد : « إلى العمل . ولنستأنف جهودنا » .

بيانات الرئيس للصحف الانجليزية

لوندرا في ٣ — رفض سعد باشا إعطاء تفاصيل بشأن المحادثة التي تمت له صباح اليوم مع مستر مكدونالد، فألقى على الصحفيين الانجليز البيانات الآتية . قال :
”عندى كثير من الأشياء أبلغه الشعب المصرى، ولكننى أحتاج الى جميع وقى لأفكر فى الشكل النهائى الذى ينبغى أن أقدم به هذه الأشياء . ويستطيعون القول

الآن بأننا لم نشرع في مفاوضات ، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق . وعدا هذا فإن صحتي تحتم على مغادرة إنجلترا بأسرع ما استطاع ، هذا فضلا عن اقتراب وقت دعوة البرلمان المصرى الى الاجتماع . وقد لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مستر مكدونالد ، بالرغم من كثرة شواغله ، انه على استعداد للمناقشة وإيائى ،... ولكننى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

لا يظن ظان أننى أتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس بحقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ ! . إننى أتيت لأكسب لا لأخسر ، فإذا كنت لم أكسب شيئا فإننى لم أفقد شيئا . وألفت نظركم الى أن كثيرا من الغيوم وسوء الفهم قد تبدد ، منذ أن تقابلنا المقابلة الأولى ، وأن مستر مكدونالد قال لى عند سماع إيضاحاتى إنه على غاية من الرضى بها .

وقال الرئيس كما ذكرت لكم فى تلغراف سابق ” إن مقابلة اليوم كانت أكثر توددا من المقابلة الأولى ، لأن المودة الشخصية توثقت بينه وبين مستر مكدونالد “ . وأجاب الرئيس على الأسئلة العديدة التى طرحت عليه بشأن عودته الى لوندرا فى السنة القادمة ، بقوله متخلصا : ” ربما اذا اقتنعت بأن هناك شيئا يمكن تحقيقه فإنى لا أتأخر عن بذل الجهد فى إقناع الشعب المصرى بقبوله . ولكن ينبغى أن أكون أنا على اقتناع قبل ذلك “ .

وعلم المكاتب السياسى لدائلى تلغراف من مصدر وثيق بأن مستر مكدونالد أرسل الى سعد باشا بقرارات مجلس الدفاع الأمبراطورى الخاصة بضرورة بقاء جنود الاحتلال ، وقال له انه مراد على اتباع رأى المجلس المذكور ، فرفض سعد باشا قبول مبدأ احتلال أية نقطة من الأرض المصرية .

وهكذا ختمت المحادثة وعرف الطرفان أن الاتفاق محال . أما السودان فلم يجر فيه قط . كلام فى أثناء المحادثة .

واستحال على الحصول من مصدر مصري على تكذيب أو تأييد بشأن هذه الأخبار، ولكنني راقبت سلطة المصدر البريطاني الذي استقت منه دايلى تلغراف خبرها .

وسيتغدى مستر مكدونالد يوم الاثنين مع سعد باشا فى فندق كلارديج .

وتحتفظ الدوائر المصرية هنا بقوة معنوية عالية، وترى أن الرئيس قد سار فى المباحثات سيرا جديرا بالإعجاب .

والآن، وقد استنارت مصر حق الاستنارة فى السياسة البريطانية، ستبوع مصر برنامجا جديدا للعمل الهادئ الصحيح العزم على فوز حقوق القضية الوطنية .

ويعتبر كل انسان عدا ما تقدم أننا خرجنا أدبيا من هذه المباحثات مرفوعى الرؤوس، وأنها كشفت الستار للعالم برمته عن سياسة العسكرية البريطانية .

أما دولة الرئيس فصحيح المزاج . وقد استقبل معتمد إيطاليا زائرا، وطائفة من رجال البرلمانين الانجليز والمصريين . ولم يدهشنى ختام المحادثات ، وكانت تنبؤاتى صحيحة عند ما قلت فى تلغراف ٣٠ سبتمبر ان المستصعب بناء أمل كبير على مقابلة رئيسى الحكومتين ؛ وكنت على حق يوم قلت ان مستر مكدونالد مرتبط بموقفه البرلمانى، عاجز عن منح زغلول باشا ترضية تامة ، وبناء على ذلك لا مرجح لحدوث الاتفاق .

الصحف الانجليزية والمحادثات

لندن فى ٤ أكتوبر - تقول الصحف البريطانية ان المحادثات انتهت بالقطع . وتلقى التيمس تبعة قطعها على زغلول باشا الذى أصر على مطالب لا نهاية لها . وقالت التيمس أيضا ان لجنة الدفاع الأمبراطورى رفضت إخلاء مصر ذاتها من الجنود البريطانية . وتقول شركة روتر إن زغلول باشا رفض اقتراح المستر مكدونالد حماية المواصلات الأمبراطورية بواسطة جنود بريطانية تحمى قناة السويس ؛ وإن زغلول باشا اقترح عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر، ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح ، وصدع بنصيحة لجنة الدفاع الأمبراطورى التى صممت على بقاء حامية بريطانية فى مصر لحماية قناة السويس وليس لحماية مصر ذاتها .

بعد ختام المحادثات

وزعت شركة روتر التلغرافات الآتية :

لندن في ٣ أكتوبر - لا يبرح زغلول باشا لندن قبل يوم الاثنين (غدا) حيث يزوره المستر مكدونالد واللورد اللنبى . ولا يريد زغلول باشا ووزارة الخارجية البريطانية أن يضيفا شيئا الى البلاغ القصير الذى أعلن ختام المحادثات .

وقال زغلول باشا "إنه مادام لم يفتح باب المفاوضة فى شيء، فهو يشعر باستحالة الوصول الى تفاهم فى الوقت المحدود الموضوع تحت تصرفه . ثم انه يريد العودة الى وطنه لفتح البرلمان . وهو يشعر أن لدى المستر ماكدونالد شواغل أخرى كثيرة، وأنه (أى زغلول باشا) يريد بطبيعة الحال أن يتحدث الى رجل لا تحيط به كل هذه الشواغل". وقال "انه اذا أنعم النظر فى الحالة كلها، واحتمل حدوث أزمة سياسية فى إنجلترا، فإنه يشعر أن هذا ليس بالوقت الملائم للاستمرار فى المحادثة . وهو مسرور لاستطاعته أن يقول ان سحب سوء الفهم قد تبددت كلها من أول محادثة، وانه هو والمستر مكدونالد افترقا على خير حال من الصداقة . وهو لم يأت لندن مستعدا لوضع خاتمه على أى اتفاق" . وقال : "اذا كنت لم أكسب شيئا فإننى على الأقل لم أخسر شيئا، وإن هؤلاء الذين انتظروا منى أن أصل الى اتفاق بتحقيق حقوق مصر، انما هم يخدعون أنفسهم فيما يتعلق بى !" .

على أنه لاخفاء فى أنه وان تكن قد دارت محادثات أكاديمية عمومية ، فقد شق على الرئيسين أن يتلاحما فى أى موضوع مهم من موضوعات المحادثة . وقد أنكر زغلول باشا فكرة تقصير مصر فيما يتعلق بديون الجزية ، وصرح بأن هذه مسألة قانونية، وبأن الحكومة المصرية أودعت الأقساط فى البنك الأهلى انتظارا للقرار الحاسم .

لندن في ٤ أكتوبر — علمت شركة روتر أن الدوائر الرسمية غير ميالة للخوض في المناقشات الانجليزية المصرية، ولكن ينتظر أن يلقي المستر مكدونالد في البرلمان في الأسبوع المقبل بيانا وافيا عن المسألة المصرية . وقد فهم روتر من مصدر مصرى أن المستر مكدونالد أبلغ سعد باشا أمس أن سحب الجنود الانجليزية من مصر مستحيل ، لضرورة وجودهم لحماية قناة السويس ، ولم يقبل اقتراح زغلول باشا ترك حماية القناة لعصبة الأمم . وقد وافق سعد باشا على اقتراح مستر مكدونالد عقد محالفة انجليزية مصرية، ولكن دولته قال " ان ذلك مستحيل اذا بقيت الجنود الانجليزية في مصر " . فأجابه مستر مكدونالد : ان الجنود لا تبقى لحماية مصر، بل لحماية القناة .

لندن في ٤ أكتوبر — تقول الدوائر المصرية ردا على سؤال لوكالة هافاس : ان زيارة سعد باشا للندن قد بلغت الغرض المقصود منها ، وهو إزالة سوء التفاهم المستحكم بين الحكومتين المصرية والانجليزية على أثر حوادث السودان . وقد صرح دولة زغلول باشا قبل مغادرته لندن " أنه في الحقيقة توجه الى لندن للتباحث شخصيا مع المستر مكدونالد ، وليس لإجراء مفاوضات حقيقية لتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل . على أنه لم يكن في الاستطاعة السير بالمحادثات الى أكثر من ذلك نظرا لحالة إنجلترا السياسية " . ومن المحتمل أن يصل دولة زغلول باشا الى باريس في بدء الأسبوع المقبل ، ثم يعود الى القاهرة في ١٥ منه لحضور افتتاح البرلمان . وسيوجه اهتمامه بنوع خاص للأمر الداخلي ، بمعاونة البرلمان الإجماعية . وسيعود الى لندن في الربيع لإجراء مفاوضات لإيجاد اتفاق نهائى بين إنجلترا والقطر المصرى .

[ترجمة البلاغ]

رسالة الرئيس الى الشعب البريطاني

وزعت شركة روتر التلغراف التالي :

لندن في ٦ أكتوبر — قال سعد باشا في رسالة أذاعتها شركة روتر "إنه يشكر للصحافة البريطانية مجاملتها ؛ وإنه يسافر على اعتقاد أن يوم العدل سيطلع بخره على مصر، وإن الشعب المصري سينال النجاح الذي يستحقه بفضل وطنيته الشديدة وحضارته العظيمة ؛ وإن إنجلترا ستفهم قيمة صداقة مصر، وستقتنع بأن مصر الحليفة المسالمة أكبر قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة".

والكى يعجل سعد باشا حلول هذا اليوم "يعتمد على حب الشعب الانجليزى للعدل، ويعتقد أن سياسة الامبراطورية سيسمحون لأنفسهم قريبا بأن يستمدوا الوحي من روح العدل والسلام الدولى، اللذين ينبغى أن يهيمننا من الآن فصاعدا على سياسة الديمقراطيات العظيمة، وأن يحلا محل نظرية التسلط وعدم الثقة اللذين لا يزالان يسمان علاقات الأمم".

[ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن في ٧ أكتوبر — سافر سعد باشا صباح اليوم الى باريس فى طريقه الى مصر . وحادث دولته ، وعلامات الابتسام بادية على محياه ، مندوب شركة روتر ، فقال "انه ليس لديه ما يقوله سوى أن يردد عبارات الشكر ، ثم انه لا يقول : الوداع ، وإنما يقول : الى اللقاء".

وخطب دولته فى الطلبة المصريين الذين جاءوا لوداعه بكل تحمس ، فقال : "انه بذل كل ما فى استطاعته لىفاوض ، وانه عرض الدليل على الحقوق التى يطلبها المصريون ، وقد رفضت أقواله ! ولكن ! ليست الغلطة فى ذلك غلطتنا ، بل غلطتهم".

[ترجمة البلاغ]

الكتاب الأبيض

عن المحادثات المصرية الانجليزية

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن في ٧ أكتوبر - يشتمل الكتاب الأبيض على نص الخطاب الذى أرسله المستر مكدونالد الى المندوب السامى بمصر والسودان، وهو صادر من وزارة الخارجية بتاريخ ٧ أكتوبر . وها هو بنصه :

« فى أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية، أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فإذا كنت قد فهمته حق الفهم، فهذه التعديلات هى كما يأتى :

(أولا) سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ؛

(ثانيا) سحب المستشار المالى والمستشار القضائى ؛

(ثالثا) زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة ان الحكومة البريطانية تعدّ كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى ؛

(رابعا) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر ؛

(خامسا) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

أما فى شأن السودان ، فإننى ألقت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال "إن وجود قيادة الجيش المصرى

العامّة في يد ضابط أجنبي ، وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة . فإبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول ، لم يقتصر على وضع السردار السري ستاك باشا في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيه الماضي حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فلما حدثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التي قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصري فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بذلك المركز . على أن الأقوال التي من هذا النوع لا بد أنها أثرت في عقول المصريين المستخدمين في السودان ، وفي عقول السودانيّين في الجيش المصري ، فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ، ولا ينطبق عليه . وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام في روح التعاون الانجليزي المصري الذي كان سائرا في السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمين في حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدّون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية . وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وقد وعدت في أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ، ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذي اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه في شأن مصر والسودان .

وتذكرون أنه عند ماسحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر في سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد . وقد ظلت أوئل أن

يكون من الممكن عند إطالة الإمعان إيجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان ، ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر . وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس ، لأن فى سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب . ومن المؤكد اليوم ، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢ ، أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا ، وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة فى السلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية . وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس ، هو الأداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية ، ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض ، فالتحذت الحكومة البريطانية لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة . فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما ، ولو من أجل خليفة ، من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الامبراطورية ، ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتينا . فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية . وفى رأى أنه من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات ، بعقد معاهدة تحالف وثيقة ، وهذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة ، تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية ، أو أن تمس السيادة المصرية . وقد قلت بكل صراحة ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تدير عليها .

ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية . فلا بد لى من التمسك بالبيانات التى فهمت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب، ويجب ألا يبقى شك فى ذلك، لافى مصر ولا فى السودان؛ لأنه ان كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا الى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العمل فى حفظ النظام فى السودان ملقى على عاتق الحكومة البريطانية، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض؛ لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام؛ وهى تعدّ مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى، ولا يمكن أن تترك السودان إلا عند ما تتم عملها . إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية، ولكن يجب عليها أن تصرّح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضدّ النظام المدنى هى حالة لا تطاق . فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد، فإن حكومة السودان تحلّ بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتصان؛ وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل، وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فإن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حدّدت فى الفقرات السابقة الموقف الذى ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان، وأرى من واجبي أن أصونه من دون أى مساس .

[ترجمة البلاغ]

البيان المصرى الرسمى

عن محادثات لندن

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — تسلم الدوائر المصرية بصحة ما ورد فى الكتاب الأبيض خاصا ببيان المطالب التى قدمها سعد باشا، ولكنها تقول إن المناقشة بدأت فى مسألة قناة السويس، وإن سعد باشا اقترح حينئذ جعل القناة على الحياد ووضعها فى يد عصبة الأمم، فرفض مستر مكدونالد هذا الاقتراح، وعلى ذلك انتهت المحادثات دون أن يدور البحث فى المطالب الأخرى .

ووزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — أبلغت المفوضية المصرية الصحف بيانا جاء فيه أن المحادثات المصرية الانجليزية انتهت على أثر رفض المستر مكدونالد اقتراح زغلول باشا جعل قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم .
[ترجمة البلاغ]

بيان ما دار فى المحادثات

أحاديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ١٠ أكتوبر — صرح سعد باشا فى حديث له مع مراسل الديلى هيرالد الباريسى " بأنه لم يستطع أن يقبل طلب المستر مكدونالد الخاص بإبقاء الجنود البريطانية فى مصر لحماية قناة السويس : أولا لأن ذلك لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى، وهو ما اقترحه المستر مكدونالد وقبله سعد باشا، وثانيا لأن حياد القناة مقرر فى معاهدة سنة ١٨٨٨، فانفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحماية القناة لا يتفق مع ذلك الحياد، وثالثا لأن القناة صارت طريقا مائيا دوليا،

ولجميع دول العالم مصالح فيها ، فإذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها فينبغي وضع القناة تحت حماية عصبة الأمم .

ثم صرح سعد باشا " بأن مصر تعتبر السودان جزءا لا ينفصل منها . أما ما قاله مستر مكدونالد عن وكالة انجلترا عن أهالى السودان ، فهو مناقض لحقوق مصر المقررة ، تلك الحقوق التي يعترف بها العالم بأجمعه الى اليوم " . وأخيرا أبدى سعد باشا دهشته من صدور مثل هذه الأقوال .

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة هافاس ما يأتى :

باريس فى ١٠ — حادثت جريدة الماتان دولة زغلول باشا ، فصرح دولته " بأن محادثات لندن فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس ؛ وهذا أمر مخالف للتحالف الذى اقترحه المستر مكدونالد " . ثم زاد سعد باشا قائلا : " انه اذا كانت حماية القطر المصرى للقنال تلوح غير كافية ، فقد يقبل المصريون أن يضعوا القنال تحت حماية عصبة الأمم " . ثم جاهر زغلول باشا للمستر مكدونالد " بأن مصر لا يسعها أن تتخلى عن السودان " .

[ترجمة البلاغ]

وتلقت « الأهرام » من مراسلها فى باريس التلغراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — قابل دولة زغلول باشا محرر جريدة (البتي بارزيان) ، وأبدى دولته للحرر التصريحات التالية عن المحادثات الثلاث التى جرت بينه وبين المستر مكدونالد فى لندن ، فقال :

"انى قبل الدخول فى المحادثة اشترطت أن الشروع فى المباحثات لا يمكن على أى وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضرّ بها . ثم ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو أنه اذا أفضت المحادثات الى مفاوضات ، فإن هذه المفاوضات تجري على حدّ المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الندّ للندّ .

المحادثة الأولى

وقد كانت المحادثة الأولى مع المستر مكدونالد مقتصرة على بيان خطة مصر في حوادث السودان، وأن مصر تعد السودان دائماً بجزء من بلادها لا يمكن فصله عنها، ولا تستطيع أن تقبل على أى وجهة أن تتولى إنجلترا الوصاية على السودان، لأن في ذلك مناقضة للحقوق المعترف بها لمصر. وقد بحثنا مع رئيس الوزارة البريطانية في نظرية كل من الحكومتين في صدد حوادث السودان، فالحكومة الانجليزية التي كانت قد أعربت عن الاستياء من خطة مصر قد أعلنت الارتياح والرضا مما أبديته من الإيضاحات.

المحادثة الثانية

وتكلمنا في المحادثة الثانية عن نظام مصر الحالى، وأبدت ما أراه فيه من الشذوذ، وخصوصا المسائل التي نعدها كقيود في استقلال مصر، وذلك كاحتلال العسكرى، ووجود المستشار المالى والمستشار القضائى، ورقابة إنجلترا على علاقات مصر مع الدول الأخرى، وادعاء إنجلترا حماية طرق المواصلات وحماية الأجانب والأقليات ... الخ. وكانت نهاية هذه المحادثة الثانية أن المستر مكدونالد اقترح عقد معاهدة تحالف بين مصر وإنجلترا، فراققت هذه الفكرة لى وقبلتها في الحال، وحددنا موعد المحادثة الثالثة للنقاش في كنه المحالفة وشروطها.

المحادثة الثالثة

ولكن المستر مكدونالد صرح في المحادثة الثالثة بأن إنجلترا يجب أن تكون لها قوة مسلحة في أرض مصر لحماية قناة السويس، دون أن تكون لهذه القوة المسلحة صفة الاحتلال، ودون أن يكون لها أى حق في التدخل في شؤون مصر. وقال إن إبقاء هذه القوة المسلحة يعد أمرا لازما لأمن الأمبراطورية البريطانية، طبقا لرأى الخبراء العسكريين، فالحكومة البريطانية لا تستطيع في أى حال أن تهمل هذه

الحماية ، وما من حكومة انجليزية تستطيع أن تقبل سحب هؤلاء الجنود . وعندئذ أبدت للمسترمكدونالد أن إبقاء هذه القوة المسلحة لا يتفق ومبدأ التحالف ، وأن حياد قناة السويس مقرر في المعاهدة المعقودة في الآستانة في سنة ١٨٨٨ ، وعليها إمضاءات الدول الكبرى ومنها إنجلترا . ومع ذلك اذا رُئى أن حماية مصر للقناة ، ومصر هي المالكة للأرض التي تجتازها القناة ، لاتعدّ حماية كافية ، فإن مصر تقبل أن توضع قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم ، لأن القناة قد أصبحت طريق المواصلات العالمية ، وجميع الدول تقريبا ممثلة في عصبة الأمم . فلم يقبل المسترمكدونالد هذا الاقتراح ، وتشبث بنظريته . وقد رأيت أنه في موقف غير وطيء ، لأنه في إبان أزمة سياسية ، ورأيت أن انتظار نهاية هذه الأزمة قد يتطلب وقتا طويلا ، وأن مناخ لندن لا يلائم حالتى الصحية ، وأن البرلمان المصرى قد قرب موعد اجتماعه ، وأن هناك مئات من المسائل نطلب النظر والبت ، ... فكان الأفضل بإزاء هذه الأحوال أن أقطع المباحثات وأعود الى مصر“ .

سياسة المستقبل

فسأل محرر «البقي باريزيان» دولته : ما هى السياسة التى ستتبعها مصر فى هذه الحالة :

فقال له دولته بدون أدنى تردد ”اننا سنواصل السياسة التى جرينا عليها حتى الآن ، ومنتظر تحقيق أمانينا الوطنية“ . فسأله المحرر عن العلاقات بين فرنسا ومصر ، فابتسم دولته وقال ”انها علاقات ودية ، بل ودية جدا ، وان إقامته فى فرنسا تبقى فى نفسه أحسن ذكر ، وانه ليعود الى مصر وقلبه منعم بالآمال“ . وقال فى ختام كلامه : ”إن المستقبل ليس لأحد إلا للذين يعرفون كيف يصبرون“ .

احتفال المفوضية المصرية

بعيد الجلوس الملكي

طلعت جريدة الليبرتيه من مراسلها التلغراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — أدب معالى نخرى باشا مفوض مصر فى باريس مأدبة كبرى فى فندق ما جستنك مساء أمس احتفالاً بعيد جلوس جلالة الملك فؤاد ، فحضرها ثمانون مدعوا بينهم دولة الرئيس ومعالى النحاس باشا وزير المواصلات وعزت باشا مفوض مصر فى لندن وكثير من علىة المصريين والفرنسيين وممثلو الصحف الباريسية . وبعد تناول طعام العشاء نهض نخرى باشا وألقى خطاباً لخص فيه مجد حكم جلالة الملك ، وهنا نفسه بوجود سعد باشا ، قائلاً ” ان وجوده زاد فى بهاء العيد الوطنى “ .

خطبة للرئيس الحليل

ولما انتهى نخرى باشا ، نهض سعد باشا وألقى خطاباً عظيماً استهله استهلالاً مؤثراً ، دعا فيه بطول العهد السعيد لأول ملك دستورى لمصر ، ثم تناول مسألة محادثات لندن ، فقال :

« أحيلكم الى المستند الذى نشر فى لندن باسم الكتاب الأبيض ، لتجدوا فيه بيان مطالبنا الوطنية . ولكننى أضيف الى هذا البيان أن المسألة الوحيدة التى تناقشت فيها مع مستر مكدونالد هى حماية قناة السويس ؛ فقد طلب الانجليز عقد محالفة مع مصر يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوآت البريطانية فى القاهرة لغرض واحد هو حماية القناة ، مع ترك الحرية لنا فى أن ننص فى معاهدة التحالف على كل الضمانات التى نراها لازمة لوقاية أنفسنا من تدخل هذه القوآت ؛ ولكننى رفضت هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

(أولاً) لأن التحالف المقترح اذا قبل بهذه الشروط كان منافياً لاستقلالنا ، وهو تحالف لا مثيل له فى التاريخ ؛

(ثانياً) لأن القناة يجب أن تبقى على الحيدة ؛

(ثالثاً) لأن القناة طريق عالمية ، فلا ينبغى أن تنفرد أية دولة بحمايتها ؛ واذا قدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية ، فلتكن جمعية الأمم هى التى تتولى هذه الحماية .

وقد رفض الانجليز مقترحي من دون أن يبدوا سببا معقولا، وحينئذ قطعت المحادثات . وأنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح، ولكن الجبوت ليس عيبا، وإنما العيب هو إفساد حقوق البلاد؛ أما أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن . وقد عزممت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنا، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل » .

وقد قوبل هذا الخطاب فى كثير من مواضعه بتصفيقات الحماسة . [ترجمة البلاغ]

سياسة المستقبل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ١١ أكتوبر — حادث سعد باشا مندوب جريدة الماتان فى صدد المناقشات التى دارت فى لندن ، فصرح دولته ” بأنه سيستمّر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كى يدرك الغاية النهائية التى ينشدها المصريون ، ألا وهى جلاء الانجليز عن مصر “ . [ترجمة البلاغ]

حفلة شاي فى ليون

وخطاب للرئيس الجليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر — وصل صاحب الدولة زغلول باشا وحرمة وحاشيتهما فى المساء ، فهتفت لهما الجالية المصرية . ثم استقل زغلول باشا وحاشيته السيارات الى الفندق ، حيث خف لزيارته محافظ الرون .

وفى المساء أعدت الجمعية المصرية حفلة شاي تكريما لدولته ، فألقيت فيها عدّة خطب ؛ وتكلم سعد باشا ، فبسط محادثات لندن ، وجاهر بأنه فاوض مفاوضة النّد للنّد، ثم قال :

” إننى وصلت المحادثات بشرف، وخرجت منها موفور الكرامة ، طالبا إلغاء كل ما من شأنه أن يعرقل استقلالنا ، ولا سيما سحب الجيوش الإنجليزية من القطر المصرى . وقد رفضت طلب إنجلترا القاضى بالاحتفاظ ببقاء الجنود الانجليزية لحماية قنال السويس ، متمسكا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ الدولية الموقعة عليها إنجلترا . ثم زدت على ذلك مقترحا أنه ، إذا روى أن حمايتنا للقنال ليست كافية ، فيعهد الأمر الى جمعية الأمم التى تتوب عن جميع الشعوب ذات المصلحة فى حماية القناة حماية فعلية ، فرفضت إنجلترا هذا الاقتراح ؛ فأبنت للحكومة الانجليزية أن فكرة التحالف التى اقترحتها هى لا تتفق ووجود الجيوش الانجليزية فى القطر المصرى . ولم أر من المفيد، نظرا للحالة السياسية الحالية فى إنجلترا ، مواصلة المحادثات .

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر — صرح زغلول باشا خلال كلامه فى حفلة الاستقبال التى أقامتها له الجمعية المصرية ، ” بأنه ذهب الى إنجلترا مطالبا باستقلال مصر التام بلا قيد ولا شرط“ ؛ ثم وصف موقفه فى مفاوضات لندن فيما يتعلق بسحب الجنود البريطانيين من مصر وحيدة منطقة القناة ، وكذلك فيما يتعلق بالسياسة البريطانية على النحو الذى أعلن . ولفت الأنظار الى هذه الحقيقة ، وهى ” أنه أوضح للبريطانيين أن فكرة المحالفة المقترحة لا تتفق مع وجود الجنود البريطانيين فى مصر“ . وقال رئيس الوزارة المصرية ” إن الصحف البريطانية لم تنصف فى كلامها الذى لا مبرر له عن فشله ، وكان أولى لها أن تتكلم عن فشل المستر مكدونالد . وهو يعود الى مصر مملوءا عزما وأملا“ .

[ترجمة البلاغ]

الرئيس في مارسيليا

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٣ — وصل دولة زغلول باشا وحرمة وحاشيته هذا المساء، فحياهم محافظ بوش دى رون باسم الحكومة، وقنصل مصر فى مارسيليا، وعدد غفير من الكبراء المصريين الذين هتفوا لهم كثيرا. وقد تأثر دولة زغلول باشا كثيرا عند ما تلقى خبر وفاة أناتول فرانس، الذى هو بمثابة صديق قديم، فقال زغلول باشا "ان وفاته خسارة لا تعوض على العالم أجمع".

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٤ — أقام دولة سعد باشا حفلة شاي لثلاثين طالبا من طلبة جامعتى مونبلييه وتولوز؛ وقد حضر الحفلة معالى نخرى باشا وقناصل مصر فى جنيف وليون ومارسيليا. وشرع دولته فى وصف محادثات لندن؛ وختم أقواله بشكر حكومة فرنسا وصحفها وشعبها، لما لقيه من الاستقبال المشرب بالعطف؛ وقال "انه يعود ممثلا صحة ونشاطا، وقد تجددت همته، وهو ينوى أن يضعها تحت تصرف وطنه".
[ترجمة البلاغ]

عودة الرئيس الى مصر

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء فى يوم الأحد ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

ردا على التلغراف الذى بعث به حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة لحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالباخرة "اسفنكس" يخبره فيه بدعوة حضرات أعضاء البرلمان الى وليمة عشاء فى الاسكندرية، وصل لدولته التلغراف الآتى :

"انى مغتبط كل الاغتباط بهذه الدعوة، ولكن متاعب السفر تحول بينى وبين البقاء فى الاسكندرية، وسأضطر لمبارحتها بعد تشرفى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك. وقد قبلت دعوة حضرات النواب بالقاهرة".



ثم أرسل حضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا بعد ذلك تلغرافاً قال فيه :
 "ان الرئيس الجليل يمكث يوم الاثنين في الاسكندرية ، ويمضي فيها الليلة
 ثم يبارحها في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء على القطار المخصوص الذي أعده
 النواب والشيوخ لهذا الغرض " .

الرئيس في الاسكندرية

حفلة الشيوخ والنواب

وصل الرئيس الجليل الى ثغر الاسكندرية في صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، ودخل
 المدينة في مظاهر الاحتفاء الباهر العظيم . وكانت الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم موعداً للحفلة التي قرر
 حضرات الشيوخ والنواب اقامتها في كازينوسان استفانوف ، ابتهاجاً بعودة الرئيس الى الوطن ؛ فبعد أن
 تناول المحتفلون الشاي والحلوى ، وقف حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وكيل مجلس
 الشيوخ فالتى باسم البرلمان المصرى هذه الكلمة الآتية :

خطبة أبي السعود باشا

سأدتى :

أرجو أن تسمحوا لى بأن أقدم لحضراتكم باسم مجلس الشيوخ ومجلس النواب
 جزيل الشكر على تفضلكم بإجابة دعوتنا لهذه الحفلة في استقبال صاحب الدولة
 سعد زغلول باشا .

تذكرون أيها السادة أننا في هذا المكان ، منذ ثلاثة أشهر ، احتفلنا بتوديع
 سعد باشا بمناسبة سفره الى أوروبا للاستشفاء ؛ وهانحن نحتفل اليوم باستقباله مغتربين
 بعودته سالماً معافى . ويزيد اغتباطنا في هذه الحفلة أنه ، وقد أتيحت له الفرصة
 لمحادثة رئيس الحكومة البريطانية في شأن مصر ، قد وفى الأمانة حقها ، فأعلن
 مطالب البلاد صريحة واضحة ، واستمسك بحقوقها كاملة ؛ فكان موقفه في هذا الظرف
 مشرفاً له ومشرفاً للبلاد .

يا صاحب الدولة :

ان مصر ، التي لا تنسى جميل من أحسن اليها ، ان تنسى ما قدمت لها من خدمات ، وهى بلا ريب نتمنى أن يهبك الله من لدنه قوة تستعين بها على إتمام مجهوداتك فى خدمة الوطن ، حتى تصل البلاد بمعونة الله ومجهود أبنائها الى تحقيق آمالها كاملة ، فى ظل جلالة مليكنا المعظم .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل رحمه الله ليلقى خطبته ، فأخذ الحاضرون يحيونه طويلا بالهتاف العالى والتصفيق الشديد . ولما هدأت الأصوات ألقى الخطبة السياسية الخطيرة الآتية :

سأدتى :

ليس من قصدى أن ألقى فى هذا المكان خطبة ، لأن المكان واسع جدا ، وصوتى أضعف من أن يبلغ جميع المسامع . فلهذا أقتصر على كلمة شكر أوجهها الى الأمة المصرية جمعاء فى أشخاص حضرات شيوخها العظام ونوابها الكرام . أشكر الأمة على هذه الحفاوة البالغة فى حضرات أولئك الذوات المحترمين . وانى لفخور ، وانى لمسرور ، لأن أرى هذا الاحتفال بعودتى ، مع أنى عدت ولم أحقق أمانى البلاد (هتاف وتصفيق) .

أمانى البلاد وعزائم الأمة

نعم ، لم تتحقق أمانى البلاد فى هذه المرة ، ولكن ما شعرت به من اتحادكم ، وما أحسسته من حرارة حماسكم ، وما علمت به من تصميمكم على أن تصلوا الى حركم ، يشجعنى على أن أسير معكم الى النهاية (هتاف شديد متوال) . ومن ذا الذى لا يتشجع بهذه العزائم المنعقدة ، بهذه الأصوات المرتفعة من أعماق القلوب ، بهذه الحماسة المتأججة فى الصدور ، لما سميتموه سعيا كريما ، ذلك السعى الذى لم يتكفل بالنجاح !! نعم ، عزائم تملئنى على أن أستميت فى السعى للحصول على استقلالنا .

الكرامة مصونة والحق محفوظ

لقد صرحت غير مرة في البرلمان وخارجه أنني مستعد لأن أحادث أى إنسان كان فى شؤون بلادى، واثقا من نفسى، وعارفا بأمانتى . أريد أن أناقش أى شخص فى حقوق بلادى : فإن أقنعتة وظفرت منه بغايى فهذه خدمة أدتها، وإن لم يقتنع فواجب قضيته . على هذا الاعتقاد سافرت، موطن النفس على أنى أحادث من أشاء فى أى مكان صادفت فى شأن بلادى . فلما أتيحت الفرصة للمحادثة مع كبير وزراء الانجليز، انتهزتها، وذهبت، وقلت : إما أن أنال حقوق البلاد، وإما أن أعود كما أتيت، والكرامة مصونة والحق محفوظ (تصفيق حاد وهتاف : ليحيى الرئيس الأمين) .

المحادثات

دارت المحادثات، وأبدت مطالبكم كما رأيتموها فى الكتاب الأبيض، ولكن قد أغفل منها مطلب أريد أن ألفت أنظار حضراتكم اليه، ذلك المطلب أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية .

ضمان المعاهدات وضمان القوة المادية

لم نبحث كل هذه المطالب، مطلباً مطلباً، لأن البحث شمل أولاً القنال، فأريد أن يكون هناك قوة عسكرية لحمايته، وألا يكون لهذه القوة دخل فى شؤوننا، ولنا أن نشترط مانشاء من الضمانات والشروط التى نتق بها تدخل هذه القوة فى شؤوننا الداخلية . طالبوا هذا، وأصرروا على طلبهم، وقالوا : ان هذا لازم لحفظ كيان الدولة الانجليزية، أو بعبارة أخرى لسلامة الأملاك الانجليزية ! وأبوا أن يجعلوا الأمر كما تقتضيه اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الحيدة، تلك الاتفاقية المعقودة فى الآستانة، كما أبوا أيضاً جعل القنال تحت حماية الدول، وقالوا : اننا نريد أن تكون هناك أمور إيجابية مادية لسلامة أملاكنا، لأنه لا معنى لضمان الورق ! الورق لا يعتمد عليه فى مثل هذه المهام، وإنما يعتمد على وجود قوة مادية . فقلنا لهم : ان كانت

الأوراق في يد القوى لاضمانه فيها، فكيف تكون ضمانه في يد الضعيف ؟ ! إننا نريد أن تخلو بلادنا من عساكر الأجانب . نحن أصحاب الأرض التي يمر القنال فيها ، فنحن المكلفون بحراسته ، فإن لم تكن هذه الحراسة كافية ، وهذا القنال أصبح طريقا عموميا ، فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعا ، أى عصبة الأمم . هذا هو الشيء الطبيعي اللازم في هذه الحالة لحماية القنال . فقالوا : إننا نريد أن يكون الأمر بيننا وبينكم ، ولا دخل للدول فيه . نعم ! الأمر بيننا وبينكم ؛ ولكن هذا أمر عام ومنفعته عامة للجميع ، فلا معنى لأن يختص بحمايته متفع دون متفع آخر . فأظهروا التشدد في هذه المسألة ، كما عرفت أنهم متشددون في ما يختص بالسودان ، وأنهم لا يريدون أن يغيروا من حالته الحاضرة شيئا .

بعد قطع المحادثات

فقطعت المحادثات ، وعدت إليكم حافظا كل حقوقنا ، فاستقبلتموني هذا الاستقبال الباهر ! إننا لم نخسر شيئا ، بل كسبنا أن واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها ، وأنهم يابونها علينا بغير حجة ولا دليل ! وأننا لا نعتمد إلا على أنفسنا ، فالواجب علينا مضاعفة جهودنا ، وتمتين اتحادنا ، وأن نتشدد في التمسك بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا ، فما مات حق وراءه مطالب .

لواء واحد وكلمة واحدة

إن الأمم لا تعرف اليأس مطلقا . الأمم يجب عليها أن تكون دائما آملة ، ساعية في تحقيق أمانها . وسبيلنا كما قلت لحضراتكم أننا نظل متماسكين ، متساعدين ، متضامين ، متضامنين ، ونسير تحت لواء واحد وتحت كلمة واحدة ، هي : الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف متواصل) .

التمسك بالسودان

نقول ذلك ، ولا نعتبر مطلقا ، ولا يحل لنا أن نعتبر أن السودان جزء منفصل عنا ، بل هو جزء لا يتجزأ منا . يجب أن تكون عند كل مصرى عقيدة لا تتزعزع ،

وإيمان لا يتخلخل بأن السودان جزء غير منفصل عنا، كما كان جزءا متصلا بنا دائما. ويجب أن نحتج بكل ما فينا من قوة على كل عمل وكل شيء يخالف هذا الحق، وكل عمل يراد به فصل هذا الجزء من الكل . نحتج عليه ولا نعتبره ولا نقبله بحال من الأحوال، مادام فينا نفس يتردد .

لا بد من الجلاء

وكذلك لا تقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحيينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات ، لا يحل لنا مطلقا، لانحن ولا من يأتي بعدنا، أن تقبل أن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

مبادئ الأمة مبادئ الوفد

إذا قلت هذا لكم الآن، فلم أقل جديدا، ولكنني أكرر ما قلته قديما . هذه مبادئكم التي استقيتها منكم، ورددتها الآن عليكم، هذه مبادئ الوفد من يوم تأليفه، والتي رددتها أعضاؤه، والتي هو متمسك بها وسيتمسك بها الى الممات .

ان كانت حياتي قصيرة فإن حياة الأمة طويلة! يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم .

تجديد عهد الوزارة لتنفيذ برنامجها

ان سبيلنا ونحن في الحكم ألا نفرط في شيء من حقنا، وألا نترك مصلحة من مصالحنا المشروعة، وأن نبقى أمناء على البرنامج الذي وضعت الوزارة يوم تأليفها، نبقى عاملين على تنفيذ ذلك البرنامج في الداخل والخارج . هذه هي طريقتنا التي عاهدناكم عليها، والتي نجلد العهد الآن بالسير على مقتضاها، والله يفعل ما يشاء .

الثناء على الأوروبيين

أذكر كما تذكرون أنكم عقدتم مثل هذا الاحتفال لوداعي يوم ٢٤ يوليو الماضي، وكنت مصابا عيلا، وشكرتكم بلساني وجوارحي على ذلك الاحتفال شكرا جميلا .

تركتم وسافرت الى البلاد الأوروبية ؛ ويسرنى أن أقول لكم اننى صادفت فى تلك البلاد من الإكرام والعناية ما جعلنى أشعر أنى لم أكن غريبا فى غربة ، بل كأنى بين وطنى وأهلى . حقيقة وجدت بين أقوام أعزّونى ، وأكرمونى ، وعملوا كل ما فى وسعهم لإرضائى . ولا أخص بلدا دون بلد بشكرى ، فقد رأيت من أهل كل البلاد اللطف والدعة والمهاشة والبشاشة ؛ فسرّنى ذلك وأرضائى ، وساعد على أنى عدت اليكم معافى بعض التعافى وفى شىء من الصحة . فليسكن تلك البلاد منى عاطر الشكر وخالص الثناء .

عناية الملك تاج العنايات

وكانت عناية مليكنا المفخم فى أثناء ذلك السفر تاج العنايات كلها ، ورعايته فوق كل رعاية ؛ فأشكر جلالتة غاية الشكر، وقولوا معى : ”ليحى جلالة الملك“ (تصفيق وهتاف شديد لجلالته) . كما أشكركم على الاحتفال الكريم الذى أقيمتموه فى هذا اليوم ، وأشكر كذلك حضرات النزلاء المحترمين الذين شارككم فيه ، كما شارككم فى الاحتفال الماضى . وأرجو أن يستمر حسن التفاهم بيننا وبينهم دائما ، وأن نعيش تحت ظل ملك البلاد المعظم عارفين لهم الخدمات الجليلة التى يؤثونها للوطن العزيز ، وعارفين مقدار عطفهم ومقدار الفوائد التى تجنيها البلاد من مساعدتهم . وإنى لا أوصيكم بحسن معاملتهم ، لأنكم تحسنون هذه المعاملة من يوم اشتبكت مصالحكم بمصالحهم ، وصارت مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . أسأل الله أن يديم التوفيق بيننا ، وألا يجعل السنة السوء تلعب بيننا وتدعى عليهم ما هم براء منه . وفقنا الله جميعا الى خدمة البلاد ، فى ظل مليكها المحبوب ، وأمد فى أيامه ، ومتع البلاد بعدالة حكمه .

الرئيس في القاهرة

وصل الرئيس الجليل الى القاهرة في يوم الثلاثاء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ؛ وقد أقامت لجنة استقباله فيها سرادقا كبيرا بجوار بيت الأمة ، زخر في ذلك اليوم بوفود المهتمين من شتى الطبقات والجهات . وبعد أن أخذ الرئيس شيئا من الراحة في بيت الأمة نزل الى السرادق ، فدوت أرجاؤه بالهتاف والتصفيق ، ثم خطب الخطباء ودعا الداعون ، فألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس

أيها السادة :

ليس عندي ما أبدية لحضراتكم إلا الشكر الجميل على أنكم احتفلتم بعودتي احتفالا كريما . احتفلتم أنتم وسائر الأمة المصرية بهذه العودة ، وما كنت أنتظر مثل هذه الحفاوة ، لأن عملي لا يستحق في نظري هذا الاحتفال (أصوات : ليحي توضع الرئيس) . لست متواضعا في هذا القول ، ولكنني معبر عن شعور حقيقي هو كما من في نفسي ؛ وأرجوكم أن تقبلوا شهادتي على نفسي ، فإنها شهادة من أخلص ما هو صدق وحق . إنني لم أكن متظرا هذه الحفاوة البالغة التي أبدتها الأمة بعد أن عدت ولم أحقق رجاءها ؛ ولم يتفق لي أني شكرت بعد سعي لم يكلل بالنجاح إلا مرة واحدة في حياتي : أذكر أني وكلت في قضية خاصة ، عند ما كنت محاميا ، عن رجل كان عضوا في مجلس الشورى ، وهو المرحوم أحمد عبد الغفار بك من أعيان المنوفية . كان رجلا نبيها وجيها ، فترافعت فيها ، و... وخسرتها ! وفي اليوم التالي حضر عندي ذلك الرجل الكريم هاشا باشا بساما ، وقال لي : ” إنني أتيتك لأشكرك على حسن دفاعك ، فقد حضرت الجلسة ، وسمعت دفاعك ، ورأيتك تدلي بالحجة تلوا المحجة ، فأعجبت كل الإعجاب ، فلك شكري ، وإن لم أنل حق ” ، وابتدأ يناولني مؤخر الإتعاب ، فرفضت أن أقبل هذه النقود اكتفاء بالشكر الذي أولانيه ! (هتاف شديد وتصفيق) . وأحمد الله أن رأيت الأمة المصرية بأكملها ذلك الرجل النبيل الكريم . أحمد الله على أن أصبح كل فرد في الأمة المصرية ذلك الرجل الذي كنت



[عرف المصـور]

الامة تستقبل الرئيس الجليل في محطة مصر عند عودته من لندن بعد قطع الحاد ثبات ، وهو لا يستطيع أن يفسح لنفسه في الطريق

أعده في ذلك الوقت المفرد العلم الذي تفرد بركة الشعور، ومعرفة الجميل، واحترام الحقيقة . فالحمد لله الذي جعلكم خيارا أبرارا، تقدرون سعى الساعين وإن لم يكن منتجا للنتيجة التي تطلبونها . نعم أن النتيجة التي كنا ننشدها من تلك المساعي لم تحقق ؛ ولكن أمرا جليلا تحقق : ذلك أن خصومنا علموا أن الأمة المصرية مصرة على طلب الاستقلال التام، لا ترضى منه بديلا (تصفيق حاد) ، ورأوا فوق ذلك أن الذي ائتمتموه على حقكم، والذي وضعتم فيه ثقتكم، رفض الآن أن يقبل بالنيابة عنكم ما عرض عليه، وكان قد طلبه الآخرون ورُفض لهم !

انهم طلبوا أن تكون لهم قوة عسكرية في أرض مصر، على شرط ألا تتدخل في شؤوننا؛ ولنا الحرية التامة في أن نشترط ما نشاء من الشروط، ونطلب ما نريد من الضمانات، لئلا نتمكن هذه القوة من التدخل في شؤوننا . فرفضنا ؛ رفضنا لأننا نعلم أن وجود عسكري واحد على الأرض المصرية مخلّ بالاستقلال . رفضت ذلك، وما أظن أن رفضي هذا عمل من الأعمال الجليلة، لأن الرجل لا يعتبر ناضلا ولا ذا عمل جليل يجتهد كونه امتنع عن خيانة وطنه ! ولهذا أشعر بأنى كلما رأيت منكم مبالغة في إكرامى، تخيلت أنكم تتوهمون أنى أخونكم ! (هتاف متواصل . أصوات : حاشا! حاشا!)

إنى لم أعمل شيئا أكثر من عمل خفير على جرن دفع عنه العادية ! هذا هو الذى عملته؛ ولكنكم كرام، تعودتم الكرم والإكرام، ورأيتم كثيرين وعدوا وأخافوا، ورأيتمونى وعدت فوفيت، فأكبرتم عملى ! لكنى، والوطنية وحبها، لا أقركم على هذا التقدير، لأن عملى لا يستحق هذا الإكرام ! إنما العمل المجيد، العمل الجليل، العمل الخالد فى التاريخ، هو التضحية ! وإنى لمضح بنفسى قبلكم ! (هتاف : ليحى بطل التضحية) .

ليس عندى من جديد فأخبركم به، بعد التصريحات التي سمعها بعضكم فى الاسكندرية، وقرأتموها فى الجرائد هذا اليوم . إننا نريد أن نباشر أعمالنا،

فقد غبت زمانا طويلا ، وأريد الآن أن أدخل في العمل لأبشره . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن أوفق مع زملائي لأن نسير بالبلاد في الخطة الموافقة لمصالحها ، المطابقة للبيان الوزاري الذي وضعناه يوم تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعا .

هذا العمل يستلزم تفرغا عظيما ، وهذا ما سنبدأ فيه من الغد . لهذا أشكركم ، وأشكر الأمة من أقصاها الى أقصاها ، على ما أظهرته من كرم ، وهو كثير . وأرجوكم أن تقتصروا على ما حصل ، لتتفرغ لما يجب أن يحصل . ولكم مني مزيد السلام ،

نصائح الى المديرين والمحافظين

استدعى الرئيس الجليل في يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الى مكتبه في ديوان رئاسة مجلس الوزراء حضرات أصحاب السعادة والعزة المديرين والمحافظين ، فسألهم رحمه الله عن الحالة العامة في البلاد ، وخصوصا حالة الأمن ؛ ثم أخذ يلقي عليهم النصائح التي تشجعهم على عملهم ، وزودهم بأن يسيروا في كل أعمالهم على قاعدة العدل والإنصاف ، وأن ينبذوا الغايات جانبا في أية مسألة صغيرة كانت أو كبيرة . ثم كرر لهم ذلك وقال : "إنه باتباع العدل والمساواة في الأمور الإدارية ، تصلح حالة البلاد ، وتطمئن الحكومة على أعمالها الداخلية " . وحثهم على الجهد والاجتهاد في أعمالهم ، حتى لا يتركوا للأجنبي مجالا للانتقاد على الإدارة المصرية ، وأوصاهم بأن تكون قاعدة أعمالهم العدل وخدمة المصلحة العامة دون غيرها . فقابلوا هذه النصائح بالاحتفاء ، ثم انصرفوا شاكرين .

مأدبة الشيوخ والنواب

أقام حضرات الشيوخ والنواب في يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مأدبة كبرى بفندق الكونتيننتال تكريماً للرئيس الجليل بمناسبة عودته من أوروبا . وخطب فيها منهم حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب وحضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائي الكرام :

أتقبل تحيتكم بكل شكر وابتهاج . ولقد جئت الى هذا المكان وليس عندي قول أقوله ، لأننى قلت كل ما شعرت بأنكم فى شوق اليه يوم قدومى .

العمل بعد القول

ولا شك أن شوقكم قد انطفأ بما سمعتموه ، ولم يبق فى قلوبكم من شوق الى أن تسمعوا قولى ، ولكنكم فى شوق الى أن تروا عملى (هتاف عال وتصفيق حاد) .

ثقة الأمة

زملائي : فى كل يوم تقلدنى الأمة منة يعجز بيانى عن شكرها ، ويجدد لى نوابها الكرام ثمة يقصر حكى عن تقديرها !! نعمة لا يقدر أحد على إيفاء جزائها ، إلا الله وحده القادر على كل شئ (هتاف وتصفيق شديد) .

المسئوليات

نعمة ، لولا أن تمتعى بها يستتبع مسئوليات كبرى ، تبعات جساما ، لطارت نفسى عجباً بها ، بل لفاضت فرحاً منها . ولكنى ، وحق مسديها ، ما تمتعت بشئ من هذه النعم الكبرى إلا وشعرت فى الحال بسيل من المسئوليات يغمر روبة فرحى حتى يخفيها أو يكاد يدهيها !! مسئوليات جسام ، لو لم تشاركونى فيها أتم أعضاء البرلمان ، وفى تحمل كثير من أعبائها ، لأنقضت والله ظهري ، ولقعدت بها همتى ! مسئوليات جسام ، هى صلاح ما أفسد الزمان مدة مديدة كالكم تعلمونها !

مسئوليات كبيرة جدا ، فى الداخل وفى الخارج : أما فى الخارج فكلكم تعلمونها ، مسئوليات عن الاستقلال التام الذى هو طلبتنا جميعا (تصفيق شديد وهتاف عال) . ومسئوليات فى الداخل عن كل شىء ، عن الإدارة والقضاء ، عن المعارف والصناعة ، عن التجارة والمواصلات ، عن البحرية والحربية ، عن الأوقاف . كل هذه مصالح فى حاجة الى الإصلاح . والإصلاح ، أيها الزملاء ، محتاج الى القلوب المخلصة ، والرؤوس المدبرة ، والأيدى العاملة ؛ وإلى روح التضامن تجمع الكل فى شعور واحد ، وتدفع الكل الى مزية واحدة (تصفيق شديد) .

هذا ما نحن ، أنا وزملائي ، وأتم أيضا ، مشغولون به : ببث تلك الروح ، وباستكشاف القلوب المخلصة ، وتلك الرؤوس المفكرة ، وتلك الأيدى العاملة . وليس من الهنات الهيئات ببث تلك الروح ، ولا استكشاف أصحاب تلك الصفات الفاضلة . نحن جادون فى هذا السبيل ؛ وهذا ما يشغل فكرى ، ويمنع على فى كثير من الليالى منامى .

الحكومة روح التضامن

نريد أن نبث فى الحكومة روح التضامن ، وأن يكون جميع من فيها متضامنين شاعرين بشعور واحد ، متجهين الى جهة واحدة ، هى مصلحة البلاد (هتاف وتصفيق) ، واجبههم يقضى عليهم أن يشعروا بهذا الشعور ، لأنهم يعملون والعيون مفتحة من كل جهة عليهم ، والجنصوم ينظرون من كل جانب اليهم ، إذا لم يعملوا لصالح بلادهم ، وإذا لم يتركوا اللهو جانبا ، ولم يسعوا خالف الغايات ، وفهموا أنهم فى حالة إما أن يصلوا الى السلامة والاستقلال ، وإما أن تضيق الفرصة من أيدينا ونصبح على الدوام فى حكم الأجني (تصفيق) .

أنصار الإصلاح وخصومه

لهذا كان من واجبتنا جميعا أن نتحد ، وأن نتعاون على المصلحة العامة . ونحن فى الحكومة سنسير بقدم ثابتة وعزم شديد لأجل أن نحل فى كل وظيفة من يلى

بها، ومن يعاوننا على السير في طريق الإصلاح، ونقصى عنها كل من يقف في هذا الطريق (تصفيق حاد متواصل وهتاف شديد جدا) . نسير مسترشدين في هذا السبيل برأيكم، ومعتمدين على ثقتكم، فإن الأمر جد لا لب، والمصلحة عامة لا خاصة، والمصلحة العامة لا تقبل المساومة ولا المحاباة (تصفيق) .

الخصومة والاتحاد

واقعد يتكلم المتكلمون عن الخصومة والاتحاد . وأنا أقول لكم، وقولي حق وصدق، أني لا أفرق في المصلحة العامة بين مصرى ومصرى، مادام الاثنان متجهين إلى جهة واحدة، ومحترمين حرما واحداً هو الوطن العزيز (تصفيق وهتاف) . فليخاصمني من شاء شخصيا، وليحترم وطنه، وأنا أؤدى حقه صاغرا (تصفيق) . ولكن الذين يخاصمون وطنهم ليخاصمونى، فلا صلة بينى وبينهم، ولا أقبل منهم صرفا ولا عدلا، لأن هؤلاء إنما يبحثون عن مصلحتهم لا عن مصلحة البلاد . ولكن الشخص الذى يخاصمنى ليعيب فى شخصى، ويكون صادقا لوطنه فيحجم عن الإضرار به، فإننى أرفعه فوق رأسى .

ليس فى قلبى حقد ولا خصومة

فياأت الى من يريد الاتحاد، وليمد يده الىّ، وأنا أمد يدي اليه، وأعطيه العمل الذى يليق به، إن كان مخلصا، إن كان صادقا، مهما آذانى فى الماضى . لا أنظر الى الماضى، وإنى لأنادى بأعلى صوتى الآن أن ليس فى قلبى حقد ولا خصومة لأحد إلا من خاصم وطنه وخاصمه الوطن (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

أؤكد لكم أن رأسى مملوء بالمشاغل . ولا أقول هذا القول اعتذارا، ولكنى فى الواقع مشغول بالعمل الآن أكثر من القول . فأرجوكم أن تقبلوا عذرى، وأن تقبلوا شكرى (هتاف شديد متواصل) .

تعديل في وزارة الشعب

حديث للرئيس الجليل حول التعيينات والترقيات

صدرت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مراسيم بتعديل في وزارة الشعب وبتعيينات وترقيات جديدة ، جاء فيها أن حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة يعين وزيرا للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر العضو في مجلس النواب يعين وزيرا للمعارف العمومية ، والأستاذ محمود فهمى النقراشي وكيل محافظة مصر يعين وكيلًا لوزارة الداخلية ... الخ . وقد تحدث الرئيس الجليل رحمه الله الى مسيوليون كاسترو صاحب جريدة "لالبرتية" عن التعيينات والترقيات الجديدة بحديث نشر في عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر ننقله فيما يلي مترجما عن جريدة البلاغ الغراء . قال صاحب اللبرتية :

من الساعة التاسعة والنصف صباحا ودولة الرئيس يقابل في مكتبه رؤساء المصالح في مختلف الإدارات ، ويستقبل الزوار . ففي أقل من ربع ساعة قابل بالأمس نحو ١٥ من هؤلاء ، فكان متوسط مقابلة كل داخل دقيقة ! وهذا غاية في قصر الزمن !

ان الرئيس قاطع التقاليد الشرقية في الإكثار من التحايا والتسليمات ، فوقته محدود؛ إلا أنه لا يرفض المقابلة ولا يأبى السماع ، بشرط أن يكون هناك شيء يقال ، وألا يضيع عليه أحد وقته . ولم يبد مع ذلك على أحد شيء من الدهشة ولا من الامتناع من جراء اختصار مقابلة الرئيس ، لأن الرئيس من جهة يبدى فيها ما هو معروف به من البشاشة ، ثم لأن المقابل من جهة أخرى لا يعدم جوابا في ناحية أو في أخرى يجلوله ما يريد جلاءه . ولم يكن هذا بمعروف حتى الآن ، لأن إغراق رؤساء الوزارات السابقين في التأدب كان يجعلهم كثيرى الضن بقول "لا" ، ولكن "نعم" منهم كانت دائما مذبذبة نحلة قابلة للاسترداد !

... دخلت فإذا الرئيس منبسط الأسارير، فهنأته ، فقال دولته : "هذا نتيجة العمل ، فإننى من رجاله ، والنضال يعيد إلى صحتى ، أو ما تدعوه قوتى" . فقلت فى نفسى : حانت الفرصة ... ثم حركت الرئيس للكلام فى التعيينات الجديدة ، فقبل متفضلا ، فقال :

”انهم يدهشون لأنى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقولون إنها جنائية ! وقد كان من الواجب مع ذلك ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه“ ! فقلت : ويلومونك أيضا على أنك عينت بعض أقاربك فى وظائف عالية . فقال : ”أؤكد لك أنى لى أقارب كثيرين كثيرين جدا ، فى الغربية ، وفى مناطق عديدة من مديريات القطر ، وأنا آسف جد الأسف على أنهم ليسوا على معرفة ولا كفاءة ، وإلا لكنت عينتهم فى كل مكان ، لتكون لنا بهم إدارة زغلوية حقيقية اسما ومعنى ... ودما“ ! ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

”لما نفونى ، نفوا معى اثنين من أقرب أقربائى إلى . فهل نفيا لأنهما كانا من دى ؟ أو لأنهما كانا يمثلان قوة حقيقية فى خدمة القضية الوطنية ؟ سواء أكان هذا أم ذاك ، فواجبى مرسوم يقضى بأن أضع هذين الرجلين الى جنبى ليقاسمانى مسئوليتى ، ماداما قد قضى عليهما بأن يكون حظهما من حظى . قل عنى إننى عند تساوى المعرفة والكفاءة أقدم قريبي على غيره ، لأنى بطبيعة الحال أثق بقريبي ثقة تامة فى تنفيذ سياستى وجعل الحكم سائرا على وجهة نظرى . أليست على جميع مسئولية الحكومة والإدارة ؟ فهل تكون مسئولية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة فى اختيار معاونيه ؟ وهل ألام على سوء الإدارة اذا كنت مضطرا للاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيرى ؟ ... لقد قلت لك ان انتقادات خصومى لم تؤثر فى ، وسأواصل المهمة التى بدأت بها“ .

قلت : ويدكرون أيضا أن هناك سعديين مستائين ! فقال : ”قرأت هذا فى جريدتك ، ولكن لم أصدقه (ضحك) ! لم يبد لى من أحد امتعاض بعد التعيينات الأخيرة . وإننى على ثقة بإخلاص أعضاء حزبي وخلوهم من الغرض ؛ فلست أستطيع أن أقابل هذه الأكاذيب بشئ من الإصغاء“

الرئيس والأزهر

قامت في آخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بين الأزهريين حركة إضراب احتجاجوا بها على ما بلغهم من تقرير اللجنة التي تألفت قبل سفر الرئيس الجليل الى أوروبا للنظر في إصلاح الأزهر ومطالب الأزهريين . وقد استقبل رحمه الله وفدا منهم في يوم السبت أول نوفمبر بيت الأمة فشرحوا له مطالب إخوانهم ووجه شكايتهم من تقرير لجنة الإصلاح ، فألقى عليهم تصريحه الآتي :

أنا أزهرى ، وأنخر بالأزهر ، وجلالة الملك وأنا وزملائي نعمل جميعا لمصلحة الأزهر ، مسوقين بشعورنا رغبة في الإصلاح لا بأى عامل آخر . وقد تسلمت تقرير لجنة الإصلاح قبل سفرى الى أوروبا ، وكما كان بوذى أن أضعه موضع البحث قبل السفر ، ولكن طرأ ما تعرفونه ، وفي مدة وجودى بأوروبا كانت الوزارة مشغولة هنا بأمور كثيرة ، ويجتهد عودتى بحث الأمر ، وأمرت بأن يعرض التقرير على لجنة من الوزراء لتفحصه . على أنى ومجلس الوزراء لسنا مقيدين بشيء من التقرير اذا لم يتفق مع المصلحة ، فستقارن التقرير بالمطالب ، ونقرر ما هو فى مصلحة الأزهر . إني أحب الأزهر وأعمل له ، وكنت أود أن أراكم قبل الإضراب لأسمع لكم ، ولا أزال مستعدا لأن أسمع لكم متى عدتم الى الدروس . وما كنت أنتظر ، وأنا من الأزهر ، والأزهر منى ، أن يحدث إضراب فى عهدى . ولا زلت أعمل للأزهر ، ويسرنى أن يكون على ما يمتنى دعاة الإصلاح .

* *

واستقبل رحمه الله فى يوم الأحد ٢ نوفمبر ، بديوان رئاسة مجلس الوزراء ، حضرة الشيخ محمد فراج المنياوى رئيس جمعية تضامن العلماء ، فصرح له بما مؤاده :

إن عزيمتى لن تتثنى ساعة واحدة عن العمل للإصلاح الداخلى ، ولما كنت أعتقد أن الإصلاح الخلقى يجب أن يكون من طريق الدين ، أمرت بتشكيل لجنة من كبار العلماء لإصلاح شئون المعاهد الدينية . وقد عرضت عوارض فجائية كبيرة شغلت الحكومة عن النظر فى الأمور التى لم يزل ظرفها واسعا . والحكومة لدوام رغبتها فى الإصلاح تبحث الآن بعناية كبيرة قرار لجنة إصلاح المعاهد الدينية .

فحركة الإضراب ليست في مصلحة القائمين بها، ولا هي من مقتضيات العطف على مطالب الأزهرين . على أن رجال الدين يجب أن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم ، ومثلاً صالحاً يسترشد به الناس في أمور دينهم ودنياهم . فاحتفظوا بمصالحكم بقدر احتفاظي بها ، ولا تطلبوا علاج الأمور من ناحية غير مشروعة ، لأنكم أعرف الناس بجرمة النظام ، وأوسعهم نظراً في الشؤون العامة .

تصريح للرئيس الجليل

تكذيب نسبة التسوية المؤقتة اليه

نشرت جريدة البلاغ الغراء في عددها الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :

نشرت زميلتنا الليبرتيه منذ أيام مقالا تحت عنوان (إذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية مؤقتة) ، اقترحت فيه أن يوضع بين مصر وانجلترا حل مؤقت يتبدى بإعلان مطالب مصر ، ثم يليه إعلان المزايم التي تزعمها الحكومة البريطانية ، والحقوق التي تدعيها لنفسها ، ثم يلي ذلك اتفاق يجري العمل به لمدة معينة تكتمل سنوات مثلا ، بحيث اذا انتهت هذه المدة صار الفريقان في حل من إعادة النظر في المسألة المصرية بحذا فيرها لإيجاد حل لها . واقترحت أن يكون من قواعد هذا الحل الموقت أن يشترك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى في حماية قناة السويس ، وأن تشترك مصر اشتراكا فعليا مع الحكومة البريطانية في إدارة السودان .

هذا هو كل الاقتراح الذى اقترحه زميلنا مسيو كاسترو في جريدته وسماه حلا مؤقتا ، وقد تناولته جرائد مصر وانجلترا على أنه اقتراح موعز به من مصدر رسمى ، وادعت التيمس في عبارة صريحة أن صاحب الدولة الرئيس الجليل هو الموعز به ، وناقشته على هذا الاعتبار ، وقالت ، كما يرى القراء في غير هذا المكان ، ان الدوائر المطلعة في لندن تعتبره « رغبة من الحكومة المصرية في الخروج من المأزق الذى وجدت نفسها فيه بسبب سلوك سعد باشا في خلال زيارته الأخيرة للندن » .

فقد وجب بعد ذلك أن نتبين الحقيقة في هذا الموضوع ، ولهذا قصدنا الى دولة الرئيس الجليل ، و كلمناه في ذلك ، فصرح لنا في كلمات قوية صريحة بأنه ”بري” من هذا الاقتراح ومن الإيعاز به “ ، ثم قال ” ان سياسته هي التي أوضحها في خطابه في الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر الماضي ، ثم في خطابه في الكونتنتال مساء يوم ٢٤ أكتوبر ؛ وهو لا يحيد عن هذه السياسة التي ستظهر في خطبة العرش بأجلى وضوح “ .

لجنة الطلبة في حضرة الرئيس

استقبل الرئيس الجليل رحمه الله في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بيت الأمة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية المنتخبين عن العام الدارسي الجديد ، ولما مثلوا بين يديه أسدى لهم من النصائح والتشجيع ما ملا صدورهم حمية ونشاطا ، وزادهم يقينا وإيمانا . ثم قال لهم :

” أهنيء اللجنة التنفيذية الجديدة بمراكزها ، وأطلب منها الثبات والاعتدال والحكمة والحماسة ، وأن يرجع على أيديهم للطلبة تضامنهم واتحادهم ، وأن يكونوا رجال أعمال لا أقوال . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد “ .

الدورة البرلمانية الثانية

(١٢ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد البرلمان بقسميه ، مجلسي الشيوخ والنواب ، في قاعة مجلس النواب ؛ وكان الاجتماع برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ . وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر ، ألقى الرئيس الجليل سعد زغلول باشا رحمه الله ، بأمير جلالته ، خطاب العرش الذي تفتتح به الحكومة دور الانعقاد الثاني للبرلمان ، وهذا نصه :

خطاب العرش

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أحييكم أحسن تحية ، وأهديكم أجل احترام ؛ وأذكر بالسرور وبالفخار يوم حضرت بينكم منذ أقل من ثمانية شهور ، لافتتاح اجتماعكم ، وأداء القسم العظيم على الإخلاص للدستور ، الذي وفقني ربي لإنشائه وتدير الأمور طبق أحكامه .

واليوم أهنيكم على نتيجة أول اختبار للعمل بنظامه في الدور الأول من انعقاد البرلمان ؛ فهي ، على قصر مدة هذا الدور ، ووقوع أكثره في أقسى فصول السنة ، جاءت بنتيجة حسنة مشجعة وباعثة على الرجاء في التقدم والارتقاء . ذلك بفضل ما انطويتم عليه من الحب لخير البلاد ، وما أبدىتموه من حكمة واعتدال ، وما امتازت به مكاتبكم ولجانكم ، من النشاط المستمر والإدارة الحسنة والبحث الدقيق .

قد وضعتم لوائحكم الداخلية ، ونظمت مكاتبكم ، وانتخبتم لجانكم ؛ ووضعتم من الأسئلة والاستجابات والاقتراحات ، ما كان له أثر عظيم في مراقبة الشؤون ، ومعرفة حاجات الجمهور ، والاطلاع على سياسة الحكومة ، وتبين الحكمة فيما عملت ، والسر فيما تركت .

ولقد تناقشتم في ميزانيات الدولة ، وصدقتم عليها بعد درس جاء بحكم الضرورة موجزا محدودا ، ولكنه دقيق ومفيد . وقد أعدتم النظر في قوانين مهمة كقانون

الانتخاب ، وأدخلتم عليه تعديلات سيكون لها أثر عظيم في الأعمال المقبلة .
وأيدتم بقراراتكم الإجماعية وتصريحاتكم الواضحة وحدة الأمة في جهادها للحصول
على استقلالها التام (تصفيق) . بذلك أثبتتم بالبرهان المحسوس الواضح أن البرلمان
المصرى جدير بالسلطة التي خولها له الدستور .

ان حكومتى صرفت كما وعدت أكبر همها في السعى لاستقلال البلاد بجزأيا :
مصر والسودان (تصفيق حاد) . وبناء على دعوة رئيس الوزارة الانجليزية ، توجه
رئيس حكومتى الى لندره في شهر سبتمبر الماضى ، للدخول في محادثات قد تؤدى
الى مفاوضات رسمية ، وذلك بعد ما حصل على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس
بأية صورة حقوق مصر . لم تؤد هذه المحادثات الى مفاوضات ، ولكننا لا نزال
واثقين تمام الوثوق من الوصول الى غايتنا المنشودة ، بفضل وضاعة حقنا ، واتحاد
شعبنا ، وتعلقه بالعرش ، وتضامن الكل في المحافظة على حقوقنا المقدسة في وادى
النيل بقسميه ، من غير أن نتخلى عن شىء منها ، أو أن نقبل أو نعتف بأى عمل
أو أمر من شأنه المساس بها (تصفيق طويل متكرر) .

وستستمترون في مساعدة الحكومة بكل جهد على حسن إدارة البلاد ، وتوجيه
الأمة في طريق الرقى ، لتستزيد من احترام الأمم المتمدينة لها ومن عطفها عليها .
ويسرّنى أن أرى البلاد اليوم على حالة تسمح بالتوسع في الأعمال البرلمانية
توسعا طبيعيا فعالا ، فالطمأنينة العامة تملأ جميع أنحاء القطر . نعم وقعت في الأشهر
الأخيرة حوادث إضراب ، ولكنها لم تكن سوى حوادث عادية ناشئة عن منازعات
اقتصادية ومادية ، ولم يترتب عليها تكدير للراحة العمومية ، وجرت بسلام وانتهت
على صورة مرضية بوجه عام .

أما حادثة الاعتداء التي وقعت على رئيس حكومتى ، ونجاه الله من شرّها ،
واستاءت الأمة لوقوعها ، فلم تكن جناية اجتماعية ، ولا عملا ثوريا ، اذ كشف
التحقيق أنها جناية فردية ناشئة عن جنون شخصى .

والأحوال الاقتصادية جارية على منوال حسن ، ولكنها قابلة للتحسين والإصلاح . والحالة المالية على مايرام ، إذ الحساب العمومي الذي سيعرض عليكم يدل على تعادل تام في الميزانية ، وعلى وفرة المال الاحتياطي . وقد اتخذت الحكومة التدابير لتخفيض النفقات الى المقدار الذي تقضى به الحاجة فعلا ، وعلى الأخص لمراقبة النفقات مراقبة شديدة ، وهذا يكفل بقاء الميزانية على ما هي عليه من الثبات . ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات .

و جميع المصالح العامة سائرة بانتظام ، وفي هذا السير المنتظم أكبر دليل على عدم صحة ما تنبأ به بعض ذوى الأغراض ، من أن النظام الجديد وخروج الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة سيفضيان حتما الى اختلال عام في النظام ! على أن التغييرات التي حدثت في خلال السنة في موظفي الحكومة ، لم يكن الغرض منها إلا تقوية تلك المصالح العامة ، بمعاونة عناصر من الشبان الأكفاء المخلصين لخير البلاد . ولما كان تطبيق نظام الدرجات الجديدة ، وهو عبء ثقيل خلفه الماضي ، قد تم الآن ، بعد أن حمل الحكومة تكاليف طائلة وعناء شديدا ، فقد شرعت في وضع لائحة للموظفين ، والمأمول أن تساعد هذه اللائحة ، بما تخوله لهم من الحقوق وتفرضه عليهم من الواجبات بطريقة عادلة ، على زيادة ضمان سير العمل وانتظامه . ومن المصالح العامة مصلحة تستدعى من جانب الحكومة عناية تامة ، وهي مصلحة السكك الحديدية ، التي تركت للإدارة الجديدة في حالة صعوبة ، خصوصا بسبب عدم تجديد مهماتها بطريقة مستمرة ، ولهذا سيقترح عليكم اتخاذ تدابير مهمة لتحسين حالتها وتوسيع نطاقها وضمان سيرها في التحسن والارتقاء .

وستعرض عليكم أيضا مشروعات مهمة تتعلق بالتجارة البحرية والملاحة النيلية .

إن ما أشرنا اليه في خطابنا يوم افتتاح البرلمان ، من حاجات البلاد ، يستلزم على الدوام عناية شديدة : فالزراعة عموما ، وزراعة القطن خصوصا ، الذي هو أساس

ثروتنا، يجب أن تبذل لها وسائل المساعدة والتشجيع والحماية؛ ولهذا تنوى وزارة الأشغال العمومية القيام بأعمال مهمة، من شأنها تحسين طرق الصرف والرى فى الوجه البحرى، وتوفير وسائل الرى فى الوجه القبلى. كما أن وزارة الزراعة تدرس الآن وتتفقد تدريجاً ما يلزم من الوسائل، لمنع انحطاط نوع القطن المصرى، ومقاومة الأمراض التى تفتك به، وتعميم نظام التعاون، وإنشاء مراكز للتجارب الزراعية، وتشجيع زراعة أصناف جديدة، وحماية المواشى، والتوسع فى تربيتها، وتحسين نتاجها. وكذلك مساعدة صغار الزراع، خصوصاً فيما يتعلق بشراء البذور والأسمدة.

وتشارك وزارة الأوقاف فى هذه الجهود بالنسبة للأراضى التى تديرها؛ كما أنها تعنى بتحسين نظامها الداخلى، رغبة منها أيضاً فى تحسين حال المستحقين، والإكثار من المنشآت الخيرية.

وحالة الأمن العام تدعو إلى الرضا، غير أن هذا لا يعنى من إتمام التنظيم الحديد لإدارة الأمن وتقويتها. وستعرض عليكم اقتراحات فى هذا الشأن، تتضمن أيضاً مراقبة من يدخل البلاد من الأشخاص المشبوهين أو غير المرغوب فيهم.

والحالة الصحية العامة عادية بوجه الإجمال، بل هى سائرة فى طريق التحسن سيرا بطيئاً، غير أنها ما زالت بعيدة عن الدرجة التى نود أن تكون عليها. ومما لا مندوحة عنه زيادة عدد مستشفياتنا ومستوصفاتنا. واننا لنعلق آملاً كبيراً على ما يبذله الأفراد من الجود، فقد شاركوا الحكومة قبل الآن فى سبيل القيام بهذا الواجب المفروض على الجميع، لوجه الله تعالى وللوطن العزيز. وتبذل مصلحة الصحة كل جهدها فى أداء مهمتها بالقدر الذى يسمح به ما لديها من الوسائل، وسيجد البرلمان البرهان على ذلك عند ما ينظر فى مشاريع القوانين المهمة التى ستعرض عليه فى هذا الشأن.

وان الحالة التى عليها إدارة القضاء قد لفتت نظر البرلمان من قبل؛ ولا يسع أحداً أن ينكر الحاجة إلى تحسين حالة هذه الإدارة التى هى من أهم شؤون الدولة.

وتقضى تلك الحاجة بزيادة عدد رجال القضاء زيادة معتدلة، وبإدخال إصلاحات توفق بين سرعة إنجاز القضايا وتوافر جميع الضمانات اللازمة لسير القضاء سيرا سديدا عادلا .

وإن مساعى شعبنا فى تعليم الناشئة تعليما أوليا أوراquia تزداد يوما فيوما، ويجب على الحكومة أن تقابل هذه النهضة التى تملأ جوانحي الأبوية سرورا بما يستحقه، كما أنه ينبغى عاايها أن تعنى بتنظيم هذه الحركة المباركة وتوجيهها فى أقوم طريق . وان تطبيق مبدأ التعليم الإلجبارى الذى فرضه علينا الدستور، يجب أن يقترن بإصلاح التعليم الراقى والعالى إصلاحا يصل ما انقطع من عهد النهضة العلمية العظيمة فى مصر . وستعرض عليكم مشاريع مهمة تتعلق بهذا الموضوع .

ومن أهم واجبات الدولة توفير وسائل الدفاع عنها . على أن مسألة الدفاع المسلح هى من أعظم المسائل خطورة وأكثرها تعقيدا، فالحكومة تبذل جهودها فى درسها وحلها تدريجا بحذر وتؤدة واحتياط ، فستريد عدد وحدات الجيش، وتشغل بإنشاء ما لا وجود له الآن من الأسلحة .

إنى أتأسف لأن مدة العطلة البرلمانية الماضية كانت ظرفا لحدوث صعوبات خارجية وداخلية، خصوصا بالنسبة للسودان؛ تلك الصعوبات التى أقلقنت خاطر شعبى وشغلت بال الحكومة . ولكنى أحمد الله على أن خطة الحكمة والروية التى عاجلت بها حكومتى هذه الصعاب، ساعدت مساعدة قيمة على حفظ حقوق مصر سالمة، وعلى استبقاء العلاقات الودية مع الدول الأجنبية .

ولقد ظلت الجاليات الأجنبية تعيش آمنة مطمئنة فى ضيافة البلاد .

هنالك بعض مسائل تجرى فيها المخابرات الآن ، وهى مسألة الرعايا الألمان، وحدود مصر الغربية، والجنسيات، وأملى وطيد بأن تحل حلا مرضيا، بفضل ما يسود هذه المخابرات من روح الود والصفاء .

حضرات الشيوخ والتواب :

إن وجوه الإصلاح في بلادنا متعددة ومتنوعة ، ولا تنحصر فيما ذكرناه ؛ وكلها لازمة لحياة البلاد ورفاهتها وحسن تقدمها ؛ والقيام بها في دور الانتقال من نظام قديم الى نظام حديث ، وهو الدور الذي نجتازه الآن ، من أشق الأمور وأصعبها ؛ ولكن حكومتى مملوءة من الرغبة في مباشرتها ، ومن العزم الصادق على تذليل ما في طريقها من العقبات ، وعلى توفير ما يلزمها من الوسائل ، مقدمة الأهم منها على المهتم ، معتمدة بعد الله على حكمتكم وحسن معونتكم . ولهذا أفتتح اليوم الدور الثانى للبرلمان ، وأدعوكم وأنا عظيم الثقة في حسن المال للبدء في أعمالكم .

حقق الله رجائى ، ووفقنى وإياكم لما فيه الخير العام



الرئيس يقدم استعفاء الوزارة

في حضرة جلالة الملك

في منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك وقدم اليه استقالة الوزارة . وقد جرى رحمه الله على مبدئه في الصراحة ، فأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعل ؛ فأظهر لجلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل انه يثق به ، وأعرب عن رغبته في أن يعدل عن عزمه ؛ فقال الرئيس الجليل ” إن عزمه هذا نهائى “ ، فقال جلالة الملك : فلتبق المسئلة على الأقل الى غد ؛ فوافق الرئيس على ذلك .

في مجلس النواب

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

إن صحتي لم تعد تحمل أعباء وظيفتي ومتاعبها ، ولهذا تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت له استعفائي من رئاسة مجلس الوزراء . وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في عيشتي الجديدة معكم الى ما فيه خير البلاد (أصوات — لا . لا)

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء قاصدين الى مجلس الشيوخ . وبعد مناقشة قصيرة بين فريق من الأعضاء في مجلس النواب ، وافق المجلس على الاقتراح الآتي :

”نقترح على هيئة المجلس المحترم أن تعلن ثقتها التامة بوزارة حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا ، وأن يؤجل انعقاد المجلس الى يوم الاثنين الآتي الموافق ١٧ نوفمبر“ .

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

انه نظرا لاعتلال صحتي وضعفها عن تحمل أعباء وظيفتي ومتاعبها ، قد تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت لجلالته استعفائي من رئاسة مجلس الوزراء . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في حياتي القادمة معكم الى ما فيه خير البلاد... (ضجة شديدة) .
أصوات — غير مقبولة . غير مقبولة .

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء ، وبعد كلام قصير في الموضوع وافق المجلس على الاقتراح الآتي :

”يقرر المجلس بهيئته الكاملة التوجه للسراي لتسجيل الأسماء ، وذلك لإظهار شعوره وثقته التامة بالوزارة ، ثم بعد ذلك يتوجه الى حضرة صاحب الدولة سعد باشا . هذا مع تأليف وفد من الآن من الرئيس والوكيلين لطلب التشرف بمقابلة جلالة الملك لالتماس رفض استقالة الوزارة“ .

في بيت الأمة

بعد أن خرج الرئيس الجليل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، توجه في الحال ومعه زملاؤه الوزراء الى بيت الأمة، وحينئذ أخذت الوفود تفد كأنها الأمواج تتدافع، فازدحم بها البيت، وازدحم شارع سعد باشا زغلول، وازدحمت الشوارع المؤدية اليه. ولما انتهى المجلسان من جلستيهما ذهب النواب والشيوخ كلهم تقريبا الى بيت الأمة، وطلبوا أن يقابلوا الرئيس، فقابلهم في مكتبه، ثم تكلم بعضهم فقصوا عليه ما كان في المجلسين، ثم طلبوا منه أن يتكلم ليشرح لهم سبب الأزمة، فقال: "إن صحتي ضعيفة فعلا، والصحة شيء ثمين لا يسع أي انسان إلا أن يحتفظ به ما استطاع. نعم ان صحتي ضعيفة، وأعباء الحكم ثقيلة جدا، فهنا لك مشا كل خارجية، ومشاكل داخلية، وهنالك أيضا! والكلام في سرهم! دسائس".

فما كاد يفوه بكلمة "دسائس" حتى استولى الانقباض على النواب والشيوخ، وقال بعضهم بلهفة: نرجو التصريح؛ وقال آخرون: نحن عارفون! وليس في الأمر سر!؛ ثم قال غيرهم: لا! لا! نريد التصريح! يجب أن نعرف كل شيء! يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق.

وحينئذ تكلم الرئيس فقال: "أنا رجل حر، ألعب على المكشوف، وأعمل ما أعمله في ضوء النهار، ولا أحب العمل في الظلام (تصفيق). ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة!..".

فألح النواب في معرفة الأسباب الحقيقية للاستقالة، وقال الأستاذ جعفر نخري بك: أنت لست ملكا لنفسك، بل ملكا للأمة؛ وإرادة الأمة أن تبقى في الحكم. وقال الأستاذ سلامة بك ميخائيل: ستسقط كل وزارة لا تكون رئيسها. فقال الرئيس: "إذن تعالوا في الساعة العاشرة صباحا الى المجلس، وهناك نتكلم". وبناء على ذلك تقرّر أن تجتمع الهيئة الوفدية لمجلس النواب والشيوخ في القاعة الكبرى لمجلس النواب في الساعة العاشرة من صباح الأحد ١٦ نوفمبر للنظر في تلك الحالة.

وفد الشيوخ في حضرة جلالة الملك

انتهت جلسة مجلس الشيوخ السابقة بالقرار الذي قرروه إزاء استقالة الوزارة السعدية . وتنفيذا لهذا القرار ذهب جميع أعضائه عقب الجلسة الى القصر فقيدوا أسماءهم ، ثم طلب الوفد النائب عنهم مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وكان ذلك حوالي الساعة السادسة والنصف بعد الظهر ، فأذن جلالتـه بالمقابلة في الحال ، ودعا اليه أعضاء الوفد ، وهم صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس المجلس ، وصاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيلا المجلس . ولم يكن أعضاء هذا الوفد بملابسهم الرسمية ، لأنهم لم يكونوا متوقعين أن يقابلهم جلالة الملك في الحال ، فقابلوا جلالتـه بملابسهم العادية ، وأبلغوه قرار المجلس بالثقة التامة في وزارة سعد باشا ، وبتأجيل الجلسات إلى أن تنتهى هذه الأزمة . فقال جلالتـه لهم ” ان سعد باشا قابله في منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، وسلمه الاستقالة ، فاستاء من ذلك ، وأعرب له عن ثقته به ، وعن رجائه في أن يعدل عن عزمه هذا “ ثم أبلغهم ” أنه متفق مع البرلمان في القرار الذى أصدره في هذا الموضوع “ ، ولفهم أن يبلغوا ذلك لزملائهم .

وفد الشيوخ عند الرئيس الجليل

ونخرج هذا الوفد من القصر ، فذهب الى بيت الأمة رأسا ، وكان الرئيس الجليل قد انتقل من مكتبه الى قاعة المائدة مع زملائه الوزراء وبعض أعضاء الوفد ، فاستقبل الوفد في هذه القاعة ، وحينئذ تكلم زيور باشا ، فذكر قرار المجلس وذهب الوفد الى القصر ومقابلته لجلالة الملك ، ثم أعرب عن أمل الشيوخ في أن يعدل سعد باشا عن استقالته ، وتكلم في هذا المعنى أيضا كل من زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك ، فقال الرئيس : ” انه يشكر لمجلس الشيوخ هذه الثقة ، ويشكر لأعضاء الوفد سعيهم ، ولكنه تعب ، ولا بد له من الاستراحة “ . فقال أبو السعود باشا :

لقد ضحيت كثيرا يا باشا! فاجعل عدوك عن الاستقالة تضحية جديدة تضيفها الى تضحياتك السابقة في خدمة البلاد . فقال الرئيس : ” نعم ضحيت ، ونعم انى مستعد اليوم وغدا لكل التضحيات التى تستلزمها خدمة الأمة ؛ ولكن اذا كانت هناك عقبات داخلية تمنع هذه الخدمة ، فلا يمكننى أن أبقى فى الوزارة “ . فقال أبو السعود باشا : لا نريد أن نعرف هذه العقبات اذا كنت ترى أن الواجب يقضى الآن بعدم الكلام فيها ، ولكن كل الذى نطلبه اليك هو ألا تدع عقبات أيا كانت تمنعك من مواصلة خدمتك للأمة . فتبسم سعد باشا ، وتردد فى الجواب قليلا ، ثم قال : ” ولكن قد تكون هناك عقبات لا أقدر عليها !! “ .

وانتهى الحديث بأنهم يتركون له تقدير الظروف ، وأن كل الذى يرجونه منه هو ألا يحرم البلاد من خدمته ، وأن يبقى فى رئاسة الحكومة .

كلمة للرئيس الجليل

وفى نحو الساعة الثامنة مساء عاد الرئيس الجليل الى مكتبه ، فلما رآه المجتمعون فى بيت الأمة مارا بين قاعة المسائدة والمكتب هتفوا له هتافا عاليا ، وطلبوا أن يسمعوا منه كلمة ، فوقف وقال : ” ان صحتى لم تعد تساعدنى على مواصلة العمل ، ومن أجل ذلك قدّمت استقالتي لجلالة الملك . فإن كنتم تريدون لى خيرا ، وتريدون أن أعود الى العمل ، فادعوا الله أن يقوى صحتى ! “ . فقالوا جميعا : ندعو الله أن يقوى صحتك . فقال : ” اذا أجاب الله دعاءكم هذا ، عدت الى العمل ! “ . فصاح كثير منهم : نريد أن نعرف سبب الاستقالة . فتبسم وقال : ” لقد قلت لكم إن السبب هو صحتى ! “ فصاحوا : ولكن يقال إن هناك سببا آخر ، فما هو ؟ فلم يجب الرئيس على هذا السؤال ، وبقى يتناقش معهم بضع دقائق ، ثم دخل مكتبه ، وكان هناك بعض الوزراء وبعض النواب ، فقال متبسّطا : ” نحن الآن نواب لا وزراء ، فأنا أدعو الذين هنا من النواب الى العشاء معى “ .

قرار الهيئة الوفدية البرلمانية

اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية صباح الأحد ١٦ نوفمبر في قاعة البرلمان ، وكان عدد الحاضرين في الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً ، وتولى الرئيس الجليل رئاسة الجلسة ، وحضر الوزراء جميعاً . ثم تكلم الرئيس ، فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء ، وبعد ذلك انسحب سعد باشا وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرية في القرار الذي يتخذونه . فجرت مناقشات أخرى ، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يأتي :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية ، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس ، ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التي أوقفنا إزاءها استقالة الوزارة ، أن تقر ثقتها الإجماعية بدولته ، وأن تترك الأمر لحكمته ، لإنجاز ما يراه لازماً لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به » .

وكان الأستاذ عبد الحليم افندي البيلي حاضراً هذا الاجتماع ، ولكنه كان واقفاً عند الباب .

جلالة الملك لا يقبل استعفاء الوزارة

الرئيس الجليل في قصر عابدين

في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر ، قصد الرئيس الجليل الى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك في استقالة الوزارة . فلما وصلت السيارة الى ميدان عابدين ، كانت جموع غفيرة مجمعة في هذا الميدان ، فعلا هتافها حينما رأت السيارة ، وأحاطوا بها ، فهدأهم وطمأن خواطرها . ثم مثل بين يدي جلالة الملك ، فبقى في حضرته ساعتين كاملتين عرض فيهما كل مآلديه ، فوجد من جلالته إصغاء تاماً ، ثم قبولاً كاملاً لتأييد الدستور وسلطة الأمة . فشكره الرئيس هذا العطف ، وابتهل الى الله أن يحفظه دائماً حارساً للدستور وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يوجب أن يصير الرئيس الجليل على استقالته ، فاستردّها نزولاً منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك .

في الهيئة الوفدية

وخرج الرئيس الجليل من قصر عابدين حوالي الساعة السابعة ، بينما كانت الجماهير لا تزال واقفة تهتف ويخطب فيها الخطباء ، فقال رحمه الله لهم : "إن المسألة انتهت" .

فقابلوا كلمته هذه بالفرح والدعاء . وسار الى دار النيابة ، حيث كانت الهيئة الوفدية مجتمعمة . وكان شارع دار النيابة غاصا إذ ذاك بجماهير تتادى نداءات مختلفة ، فلما وصل الرئيس أحاطوا به ، ثم لما رأوه باسماء اطمأنوا . ودخل فاجتمع بزملائه الوزراء ، وأطلعهم على الحديث الذى دار بينه وبين جلالة الملك ، ثم انتقل الى القاعة الكبرى حيث الهيئة الوفدية ، فوقف الأعضاء إجلالا له ، وصفقوا تصفيقا شديدا ، ثم جلسوا ، وحينئذ قال : ” لقد قابلت جلالة الملك ، وبقيت معه ساعتين ، وكانت النتيجة أننى سحبت استقالتى ، وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك ، وأنا خادم الدستور ، وسنبقى لتنفيذه معتمدين على الله وعلى إرادة الشعب “ . فصفق النواب والشيوخ ، وهتفوا لجلالة الملك وللرئيس بالليل ، وجعل بعضهم يهتفون بعضا .

فى بيت الأمة

وبعد قليل عاد الرئيس الجليل الى بيت الأمة ، ومعه بعض زملائه الوزراء ، وكانت جماهير غفيرة مجتمعمة فى ساحة البيت وعلى بابه ، فصاحوا يقولون : « نريد الرئيس » ، فخرج وأطل عليهم ، وقال لهم باسماء : ” أشكركم جدا على غيرتكم وحماسكم ومظاهراتكم . أشكر لكم كل شئ ، ماعدا التعديت طبعاً ! . وإجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلسى الشيوخ والنواب ، ونزولا على إرادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء . وكونوا متأكدين أن جلالة الملك حامى الدستور ، وأننى أنا خادمه الأمين “ . فهتفوا لجلالة الملك ، وللرئيس ، ثم انصرفوا فرحين .

فى مجلس النواب

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

أعيد فى هذه الجلسة انتخاب حضرة صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب فى دور انعقاده الثانى ، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله فى هذه المناسبة كلمة بدأها بتهنئة مظلوم باشا وختمها بالكلام فى مسألة الاستعفاء . قال :

الرئيس الجليل — أهنى معالى مظلوم باشا بهذا المسند الخطير ، مسند رئاسة مجلس النواب ، وأغبطه عليه ، لأنه حقيقة مركز خطير جدا ، وهذه ثقة غالية

وضعتموها في حضرته ، بعد أن اختبرتم رياسته مدة عام كامل ، ورأيتم أنه جدير بهذا المسند العظيم . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمد في حياته ، حتى تنتفع البلاد بثمرات جهوده ، وأن تكون رياسته في السنة القادمة أسعد حالا منها في السنة الماضية (تصفيق) .

سادتي : تشرفت بالأمس بمقابلة جلالة الملك ، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارتي ، وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الإجماعية أن يقبل استعفائي . ثم صرح بعد ذلك بتصريحات لطيفة ، خففت عني عناء العمل ومسئوليته ، وشعرت من ذلك الحين بأنني ، وإن كانت صحتي في الحقيقة ضعيفة ، يمكنني مع هذا التخفيف والتلطيف أن أقوم بالعمل الى مدة ولو محدودة . فلم يسعني ، إزاء هذا العطف السامي والإرادة الجلييلة ، إلا أن أسحب استعفائي وأعود الى العمل (تصفيق حاد) .

وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا جميعا نوابا ووزراء بروح من عنده ، حتى نتمكن من خدمة البلاد خدمة حقيقية ، خصوصا فيما يختص باستقلالها التام (تصفيق حاد) .

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

تشرفت أمس بمقابلة جلالة الملك ، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بالوزارة ، وأنه أمام هذا الإجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة . وبناء على هذا ، وعلى التصريحات التي لطفتم من عبء العمل عليّ ومن عنائه ، لم أربدا من سحب الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحتي . واني أرجو الله سبحانه وتعالى أن يمدنا بروح من عنده لأن نقوم بخدمة البلاد حتى نصل بها الى غاية الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

حادثة السردار

أصدر الرئيس الخليل رحمه الله بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ هذا البيان عن حادثة السردار :
حصل مع الأسف الشديد اليوم ، حوالى الساعة الثانية بعد الظهر ، الاعتداء على حضرة صاحب المعالى سردار الجيش المصرى ، بإطلاق النيران عليه وعلى من كان معه ، وحصلت إصابات خطيرة ؛ فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن يقدمها لإدارة الأمن العام على الفور .
سعد زغلول

نداء للأمة المصرية

وقعت واقعة الاعتداء ضد حضرة صاحب المعالى السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ومن معه أسوأ وقع عند الناس جميعا ، وفى نفس جلالة الملك وحكومته خصوصا ؛ ولا شك أن البرلمان يشاركنا فى هذا الشعور فى الجلسة القادمة . ولا غرو فإن هذه الواقعة من أشد الفظائع وأشنعها ، ومن أسوأها أثرا فى سمعة البلاد وشهرتها ، ولا سيما لما امتاز به شخص المجنى عليه من الصفات العالية التى أكسبته محبة الناس جميعا . ولقد اهتمت الحكومة حق الاهتمام بشأنها ، ووقفت على العربة التى مبر بعض الجناة فيها ، فضبطتها وسائقها ، ولا تزال مجدة فى اقتفاء أثر الباقيين من العصابة التى اجتأت على ارتكاب هذا الجرم الكبير . ولقد ناديتكم بالأمس أن تساعدوا التحقيق ، بأن يتقدم كل من يعرف شيئا عنها الى إدارة الأمن العام . والآن أكرر أسفى وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث الأليم ، وأتمنى للصايين فيه عاجل الشفاء ؛ كما أكرر الرجاء للأمة أن تعاون الحكومة على إظهار الفاعلين . وليعلم كل فرد أن هذه المعونة تعد عملا وطنيا ، وخدمة جليلة للبلاد تستحق كل شكر وثناء ، خصوصا من الذين يدركون مركز بلادهم ، ويفارون

على سمعتها وشهرتها، ويحبون الطمأنينة والخير لها، ويعلمون أن الالتجاء الى وسائل العنف والإجرام أكبر خيانة للوطن، ولقضيته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما .

سعد زغلول

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفاة السردار

أرسلت رئاسة مجلس الوزراء الى جميع الوزارات والمصالح النعى الآتى :

تنعى إليكم بمزيد الأسف والكدر وفاة المغفور له السيرى ستالك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، إثر الاعتداء الذى وقع عليه يوم الأربعاء الماضى من عصابة شريرة آثمة، وستشيع جنازته غدا (السبت) من الكنتنتال الساعة ١٥ : ١٠ صباحا ، بعد الصلاة عليه فى الكاتدرائية الانجليزية بشارع فؤاد الأول . فنرجوكم أن تحضروا هذه الجنازة بنفسكم ، وأن تدعو بكل الموظفين بديوانكم ، ومن ترون دعوته للاشتراك فى تشييعها . ولكم دوام البقاء .

رئيس مجلس الوزراء

الجمعة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

تداء ثان من الرئيس الجليل

أيها المصريون :

جرت اليوم بالاسكندرية مظاهرات شوشة بعض الأفكار؛ فأرجوكم أن تلتزموا السكون، وأن تتواصوا بالهدوء والسكينة، ولا تتظاهروا لأى أمر كلن، فإن الساعة رهيبة، ونحن فى هذه الساعة أحوج ما نكون الى الهدوء؛ وليس من سبيل للوصول الى غايتنا، إلا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال .

سعد زغلول

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

تبليغ الحكومة البريطانية

في الساعة الرابعة والدقيقة ٤٠ بعد ظهر يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ غادر نخامة اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى داره فى سيارته ، ومعه جناب المستر كار ، وكان يتقدم السيارة ويحيط بها قوة مؤلفة من ٦٠٠ فارس بريطانى من حملة الرماح ! فقصد الى مجلس الوزراء حيث كان الرئيس الجليل والوزراء منتظرين ، وسلم التبليغ الآتى الى الرئيس وعاد الى داره . وضدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام عند وصوله الى ديوان مجلس الوزراء وعند خروجه منه !

وقد وزعت دار المندوب السامى عقب هذه الزيارة صورة التبليغ المذكور بالفرنسية ، وهذه ترجمته ننقلها عن جريدة المقطم الغراء :

دار المندوب السامى البريطانى .

القاهرة — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة :

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ لدولتكم التبليغ التالى :

ان حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى ، الذى كان أيضا ضابطا كبير المقام فى الجيش البريطانى ، اغتيل اغتيالا فظيعا فى القاهرة .

فحكومة جلالتة ترى أن هذا الاغتيال ، الذى يعرض مصر بالحالة التى تحكم بها الآن الى ازدياد الشعوب المتمدينة ، هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان . فهذه الحملة المبنية على نكران الجميل وعدم الاعتراف بالخير الذى أسدته بريطانيا العظمى ، لم تثبط من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادت استفعالا هيئات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة .

وقد نهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب التى لا بد أن تنتجها هذه الحملة اذا لم توقف عند حدها ، خصوصا فى ما يتعلق بالسودان ؛ ولكن الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب ، أو أن ذلك لا يهمها كثيرا .

فبناء على ذلك تطالب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

- ١ — أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية؛
 - ٢ — أن تواصل بآتم نشاط، ومن غير مراعاة للأشخاص، البحث عن الجناة؛ وأن تنزل بالمجرمين، بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم، أشد العقوبات؛
 - ٣ — أن تحظر من الآن فصاعدا وتقمع تماما كل مظاهر شعبية سياسية؛
 - ٤ — أن تدفع الى حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحال تعويضا قدره نصف مليون جنيه؛
 - ٥ — أن تصدر في خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحث من الجيش المصرى من السودان، مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك ويصير إعلانها فيما بعد؛
 - ٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة؛
 - ٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الأمور الواردة في ما يلي في ما يختص بحماية المصالح الأجنبية في مصر .
- فإذا لم تأب هذه المطالب في الحال، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فورا التدابير المناسبة لصون مصالحها في مصر والسودان .

وانى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتبارى السامى

الإمضاء اللنبى فيلد مرشال

المندوب السامى

* *

يا صاحب الدولة :

إلحاقاً بتبليغي السابق ، أشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبتها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وضمان المصالح الأجنبية في مصر هي كما يأتي :

١ — بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحت للجيش المصري ، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة ، تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (للضباط) ؛

٢ — ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها وتنتفع طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية ؛

٣ — الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ؛ وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه .

واني أتهنئ هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم ؛

(الإمضاء) اللنبى فيلد مرشال

المندوب السامى

رد الحكومة المصرية على التبليغ البريطاني

(الجلسة الرابعة لمجلس النواب : ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

بعد الانتهاء من جدول أعمال هذه الجلسة ، جعلت الجلسة سرية حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ١٥ مساءً ، وظلت منعقدة الى الساعة ٩ والدقيقة ٥ مساءً ، وقد حضرها الرئيس الجليل رحمه الله وأعضاء وزارة . ثم انعقد المجلس في جلسة علنية وتلى القرار الآتي :

” قرر مجلس النواب في جلسته السرية المنعقدة في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بإجماع الآراء الثقة التامة بالوزارة ، والموافقة على الاقتراح الآتي المقدم من حضرة عبد الحليم البيلي افندى :

بعد سماع ايضاحات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، يرى المجلس أن يترك الأمر للوزارة ترد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها “ .

* *

(الجلسة الخامسة لمجلس النواب : ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — في جلسة الأمس التي انعقدت سرية ، تشرفت بأن عرضت على حضراتكم تفاصيل الأحوال الحاضرة ، وما كان من كيفية تقديم المذكرات البريطانية ، ثم تداولنا وتفضلتم على أن قررتم الثقة التامة بالوزارة لأن تضع الرد على تلك المذكرة .

فطبقا لرغباتكم اشتغلت الوزارة بوضع هذا الرد ، وأرجو أن يكون وافيا بمقاصدكم ، وأرجوكم أيضا كما أرجو الأمة جميعها أن تدقق في الحالة الحاضرة تدقيقا عميقا ، وأن تتأملها من كل وجوها ومن كل جوانبها ، وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والانفعالات التي لم تكن نتيجة تدبر في الحال وتأمل فيها ؛ لأن الموقف دقيق جدا ، وأقل حركة طائشة تكلفنا أكلافا باهظة . فعلينا أن نتدبر بالصبر ، وأن نلزم جانب السكينة ، وأن نثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة ، نعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين لظروف وتشد لظروف أخرى ؛ فنعرف العالم أجمع

أننا عالمون بحقيقة موقفنا، وأننا نحاول أن نصل الى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة، بالوسائل المشروعة، لا بوسائل الخفة والطيش .

هذا ما أرجو أن تعرفوه وأن نتواصلوا بالعمل به في هذه الظروف الحرجة . وإني واثق كل الثقة من حضرات النواب ، لأنهم برهنوا على حكمة بالغة في مواقف كثيرة؛ وكذلك أرجو من الأفراد جميعا، شيوخا وشبانا، أن يتدبروا هذا . وإن الزمن أمامنا طويل ، وحياة الأمم طويلة ، وإننا اذا لم نحصل على مقصدنا اليوم فسنحصل عليه غدا . ويجب أن نجعل دائما نصب أعيننا أن من الواجب علينا ألا نتمكن الخصوم منا، وألا نجعل لهم سلطانا علينا، ولو بظاهر من الحق . ويجب علينا أن نجتردهم من كل سلاح هو الحق، وأن نسلح أنفسنا دائما بالحق وباللياقة . هذا ما أرجوه، وهذا ما أرجو أن تصغوا اليه وتسمعوه؛ لأننى أعتقد أن في هذه الخطوة، خطة الاعتدال والتعقل، سلامتنا وسلامة قضيتنا . وبعد هذا أرجو أن تصغوا الى هذه المذكرة :

يا صاحب الفخامة :

ردّا على المذكرتين اللتين سلمتا الىّ نهار أمس من نخامتكم، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أرجو نخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع، بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى استاك بلاشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة، التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع؛ وذلك لأنها حدثت في ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى، من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها! بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ! ... لأن هذه الحكومة

كانت تاجاً وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

وإن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي اقتفاء أثر المجرمين . وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات ، تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وإرضاءً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعترفت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى ، والمفصل في المذكرة الثانية ، فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان ، لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماماً لنص المادة (٤٦) من الدستور المصري ، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطالب الوارد في الفقرة السادسة ، فإنني ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة ، هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة، أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم ان حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان، وعلى أي حال، فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي؛ ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة. وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال؛ ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن.

وإني لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما. وعلى أي حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية، بما يتفق مع حقوق مصر.

وانتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامي ما

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

الإمضاء :

هذا هو الرد الذي أرسلناه اليوم مع وزير الخارجية الى نخامة اللورد اللبي وتسلمه منه.

الشيخ عبد المجيد اللبان — وبماذا أجاب؟ وهل ضربتم له موعدا؟ وما هو المنظور؟

الرئيس الجليل — الله أعلم.

أحمد المليحي بك — أطاب إعادة قراءة المذكرة بمعرفة السكرتيرية، لأن لي ملاحظات على بعض فقط فيها.

الرئيس الجليل — حضراتكم فوضتم للوزارة وضع الرد ، وقد وضعته بحسب اجتهادها ، وبحسب ما أمته عليها الظروف الحاضرة والمصلحة العامة ، فواحدة من اثنتين : إما أنه وافق الرغبة ، فيها ونعمت ، وإما أنه لم يوافق ، فعليكم أن تقولوا إنكم وضعتم الثقة في غير محلها . والمذكرة قد أرسلت فعلا ، وخرجت من يدي ، فيمكنكم أن تقولوا : هل الوزارة قامت بواجبها أولا ؟ وهل هي أهل للثقة أولا ؟ (أصوات : أهل للثقة) .

أحمد المليحي بك — لقد فوضنا الحكومة في قبول ثلاث مسائل فقط ، ولكنها سلمت بجميع المطالب .

الرئيس الجليل — تكلم بما تشاء ، أما تغيير المذكرة فغير ممكن .

عبد الحميد سعيد افندى — كما نود أن يكون رد الحكومة حافظا لكرامة الأمة ، وأن يكون قوامه الإباء والشم ، لأن كرامة هذه الأمة قد اتمنت ، والحكومة قد اتمنت أيضا ، وقد أولينا همتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها ، فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل في شؤوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة .

رئيس الجلسة — هل أنت وحدك الذي تعارض في هذا البرد .

عبد الحميد سعيد افندى — انما أتكلم عن نفسي ، ولكنني واثق أن المعارضة تعضدني في رأيي .

الرئيس الجليل — أود لو أن المجلس لا يوافق على ما فعلت ، فسيات لدي الأمر ! إنني لا أدافع عن شيء ، فقد فعلت جهد طاقتي ، وأتم أحرار فيما تقررونه . وعلى كل حال لا يمكننا التبديل في شيء الآن ، وعليكم أن تقولوا لي : إما خيرا فعلت ، أو شرا فعلت . (أصوات : خيرا فعلت) (تصفيق) .

رد المندوب السامي

على جواب الحكومة المصرية

وفي نحو الساعة السابعة من مساء الأحد ٢٣ نوفمبر وصل الى دار البرلمان مندوب من دار المندوب السامي البريطاني وسلم الرئيس الجليل الرد الآتي :

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء :

ردّا على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، أرسلت التعليقات الى حكومة السودان بما يلي :

(أولا) أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك ؛

(ثانيا) أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى حدّ غير محدود، وفاقا لما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة جلالة الملك نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر .
وانى أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وانى أتهز الفرصة لأجّدد لدولتكم وافرا احترامى الأكيد

النبى فيلد مارشال

المندوب السامي

جواب ثان من الحكومة المصرية

أرسلت الحكومة المصرية صباح الاثنين ٢٤ نوفمبر الى دار المندوب السامي البريطاني الخطاب الآتي ، جوابا على الرد السابق :

يا صاحب الفخامة :

ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس ، وإلحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٢ الجارى .
أتشرف بأن أرسل اليكم مع هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة نخامتكم ، فإن الحكومة المصرية تلتزم بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٢ الجارى ، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات ، وهى ترى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا نخامتكم بقبول عظيم احترامى ما

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

استعفاء وزارة الشعب

في مجلس النواب

(الجلسة السادسة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها الزملاء المحترمون :

أتشرف بأن أخبر حضراتكم أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك وتفضل حفظه الله بقبولها . وانا من يوم تلك الحادثة المشثومة ، وخصوصا من يوم أن أبلغت الحكومة المذكرتين اللتين تعرفونهما ، ونحن نود الاستقالة . وقد كاشفت بذلك جلالة الملك يوم السبت الماضي ، ولكنه لم يرض أن يبت في الأمر ، ولم ترد الوزارة أن تعرض عليكم ذلك خشية أن نتوسطوا في منعها كما فعلتم في الماضي ، لأن الاستقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل ، وتأمل دقيق ، وأسباب كثيرة منها ما يمكن أن يباح به ومنها ما لا يمكن الإباحة به . ولذلك لم نرد أن نكشفكم بها حتى تنفذ ، لأن في نفاذها خيرا للبلاد .

رأينا هذا وصممنا عليه ؛ ولم يكن حب المنصب ليدعونا الى البقاء في مراكرنا ، وانما كان بقاؤنا فيها حبا للمصلحة العامة ؛ فإذا اقتضت هذه المصلحة التنحي عن هذه المناصب ، فالواجب يقضى علينا أن نبتعد عنها فرحين مسرورين ، كما دخلناها مرتاحين لخدمة البلاد ؛ أى أن خدمة البلاد هي الغاية التي تقصدها من تولى الأحكام ومن اعتزلها .

توجهت أول أمس لجلالة الملك ، ورفعت كتابة اليه التماسا بإقالتى بعد أن كنت قد رفعت ذلك الالتماس اليه شفويا وكتبت المذكرة التي تضمنت الرد على المذكرتين البريطانيتين وتشرفت بعرضها عليكم وحازت استحسان عمومكم .

عبد اللطيف الصوفاني بك — الأغلبية فقط .

الرئيس الجليل — كما تريد ! ليست المسألة أنكم قبلتم أو رفضتم ، وإنما المهم في الأمر أننا وضعنا هذه المذكرة لأننا أردنا أن نضعها نحن ، لما في ذلك من الفائدة للبلاد : رأينا أن تظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لتكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل ذلك فعلا ، وقد هنا كل العقلاء الذين قرأوا المذكرة وتأملوها ، وأظهروا لنا إعجابهم بها (تصفيق) .

نحن وضعنا الرد وتحملنا المسؤولية عنه أمامكم وأمام الأمة وأمام التاريخ ، وإنا لا نريد ولا نتخلى عن هذه المسؤولية ، بل نفتخر بها !

نعم ! اننا كتبنا الرد مكرهين ، ولكنكم أجمعتم على قبول ثلاثة شروط جاءت في المذكرة ، ولم يشذ واحد منكم عن قبول هذه الشروط الثلاثة ، وأما الشرط الرابع ، وهو المتعلق بمنع المظاهرات ، فقد جعلنا الأمر فيه معقولا مقبولا ، هنا عليه كل عاقل : لأننا قلنا اننا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام ، وما من أحد في العالم يخالفنا في هذا الرأي مطلقا ، لا أتم ولا غيركم ! وقد رأيت أن بعض الذين كانوا يعارضون في قبول هذا الشرط استحسنوا ما كتبناه عند ما تلوته عليهم ، ومن ضمنهم الدكتور نجيب اسكندر .

أحمد المليحي بك — ولكننا لم نوافق على هذا الشرط وفي قبوله قبول لمبدأ التدخل في شؤوننا الداخلية .

الرئيس الجليل — نحن في مركز أعلى من ذلك ، فليس الأمر خاصا بسعد أو يزيد ، إنما الأمر أمر الوطن ، أمرنا جميعا ، فلا نتعجلوا ! ربما كنا في المعارضة معكم غدا ! اننا تركنا الوزارة لأننا كنا ندافع عن الوطن دفاعا كريما (تصفيق) ، وتركناها لنستمر في هذا الدفاع .

تشرفت أمس في الساعة السادسة بمقابلة جلالة الملك وألححت عليه في قبول الاستقالة ، ولكنني التزمت بعد ذلك أن أمثل لأمره الكريم وأن أنتظر . وبعد

خروجى من بين يديه تلقيت كتابا من اللورد اللبى ، يخبرنى فيه بأنه أمر حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين ، وأن تتخذ ترتيبات خصوصية بشأن الجيش فى السودان ، وأنه سيخبرنا بالأعمال التى يريد اتخاذها لحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وأنه يسجل قبول دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه ويطلب أن يدفع اليوم قبل الظهر ، وأنه أمر حكومة السودان بأن لها الحرية المطلقة فى أن تروى من أراضى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى ما لا نهاية ؛ ... إجراءات محرجة جدا ! اعتداءات على حقوق الوطن لم تكن للوزارة قوة على دفعها ! ... احتجاجنا ، دفعنا المبلغ ؛ ولكن كل ذلك لم يمنع السير فى الإجراءات التى أعلمتكم بها .

وفى صبيحة اليوم توجهت لجلالة الملك وعرضت عليه خطورة الحالة ، وبينت لجلالته الأسباب التى تمنى على الاستقالة من الوزارة وأن بقائى فيها ربما يعرض البلاد لخطر أكثر وأعم ، فأمرنى بالمهلة ؛ فخرجت من بين يديه بعد ما قلت له :
 ” إني مطيع لك فى كل أمر إلا بقائى فى منصب الوزارة “ .

ولما عدت الى بيتى ، ورد على خطاب من اللورد اللبى يقول فيه إنه أمر قوات عسكرية بريطانية باحتلال الجمارك ، وان هذا أول الأعمال التى يريد اتخاذها ! فرأيت بعد ذلك أن البقاء مستحيل ، وأننى وزملائى لا يمكننا أن نصبر أكثر من ذلك ؛ فكتبت لحضرة صاحب الجلالة الملك عريضة بينت له فيها تاريخ المسألة كله ، وقلت فى آخرها هذا البيان على ما أذكر : « إزاء هذه التعديات المتتالية المضرة بالبلاد ، لا يسع الوزارة الا أن تلح على جلالته بأن تفضل بالإسراع فى قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى قبولها ما يبقى البلاد شر الأضرار المتوالية » .

وبعد ذلك وصلنى خطاب من جلالة الملك تفضل فيه بقبول الاستقالة ، فحمدت الله وشكرته على هذا الفضل العميم ، وأتيت الآن لأعرض عليكم ما كان ؛ وسأشتغل معكم كنائب بسيط ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى فى حياتى النيابية كما وفقنى فى حياتى الوزارية (تصفيق) .

وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة ، فإنى مستعد
مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة
البلاد، أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها .

... ..

الرئيس الجليل — المجلس الآن من غير حكومة، فأطلب أن يؤجل
الى أن تتألف حكومة جديدة .

احتجاج مجلس النواب المصرى على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم تلا السكرتير جملة اقتراحات خاصة بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، فوافق المجلس
بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة
المصرية وسيادتها ودستورها، يعلن مجلس النواب :

(أولاً) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً
لا يقبل التجزئة .

(ثانياً) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع
الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم
السودان العام، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل
الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن
الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية
والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة
قضيتها ! فلم تقتصر على مطالبتها بالغة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها، بل
تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان ،
وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان،

والصريح بزيادة مساحة الأطميان التي تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر... إلى آخر ما جاء في التبليغات الانجليزية!!... ثم نفذت فعلا ما توعدت به ، وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تتوى اتخاذها ! .

ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد ، لما فيها من الاعتداء على استقلالها ، والتدخل في شؤونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، ... فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ ! ...

فلذلك يعلن مجلس النواب المصري على ملاء العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المظالم الاستعمارية التي لا تنفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المتمدسة ، ويباع احتجاجه الى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم مطالبا اليه التدخل في الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تمسك بحقوقها المقدسة في الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

آخر قرار لمجلس النواب

وبعد الموافقة على صيغة الاحتجاج السابق ، وقف المرحوم عيدا العفيف الصوفاني بك فألقى اقتراحه الآتي :

حضرات الزملاء :

لي اقتراح أريد إثباته في مضبطة هذه الجلسة ، ليكون حجة لنا في المستقبل ، وتوصيه :

« ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت ، أو يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لإرادة المجلس ، أو كان المجلس معطلا ، وفي هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد ، ... فيكون هذا عملا فرديا ، لا تحصل الأمة أية نتيجة توجب عليه ، ما دامت الأمة لم تقره ولم تقبله » .

فصلى المجلس تصقيقا حاداً ، موافق على هذا الاقتراح بالإجماع .

* *

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثالثة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - أيها السادة :

أتشرف بأن أبلغ حضراتكم أنى وزملائي قدّمنا استعفاءنا لجلالة الملك حفظه الله ،
وتفضل جلالتهم بقبوله . والسبب في ذلك أننا رأينا من يوم أن بلغنا المذكرتين
البريطانيتين أن الحالة شديدة ، وأنها صعبة ، وأن وجودنا في الحكم ربما كان سببا
في هذه الشدة التي وجدنا المذكرتين المذكورتين عليها .

فكرنا من ذلك الوقت في الاستعفاء ، لئلا نجعل هناك مجالا لزيادة الغضب
أو لزيادة التحامل . كاشفت بهذه الرغبة لجلالة الملك ، ورجوته في أن يقبل الاستعفاء
رعاية لصالح البلد ، فلم يرد حفظه الله أن يقبله في الحال ، وما رأينا أن نعلن حضراتكم
بعزمنا قبل أن يبت الأمر فيه خشية أن يصادفنا من حضراتكم ما صادفنا في المرة
السابقة من حيلولتكم بين قبول الاستعفاء .

كتمنا الأمر ، وكان كتماننا بيننا وبين جلالة الملك . ولكن بالأمس ألحمت
في الرجاء ، وزدت في الإلحاح في قبول الاستعفاء ، لأن الحالة تزداد خطورة ، والمركز
يزداد حرجا . عرضت على جلالتهم عرضة الاستعفاء ، وهذا نصها :

”مولاي :

أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسؤولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذا
لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة .
ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من
الوزارة ، وأنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم . أدام الله علينا نعمة
رعايتكم الجليلة ، وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال ما

شاكر نعمتكم
سعد زغلول

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قدمت هذه العريضة في الساعة السادسة مساءً، وبعد أن خرجت من حضرته تناولت كتاباً من اللورد اللنبي على المذكرة التي وضعناها رداً على مذكرتيه، يقول فيه "انه بناء على رفضكم المطالب بتمرة كذا وكذا قد أمرت حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين، وأن ترتب الجيش ترتيباً مخصوصاً، وأمرت هذه الحكومة أن تكون حرة حرية مطلقة في أن تروى من أراضي الجزيرة فوق ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية، وأنى أسجل أنكم مستعدون لدفع مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه، وأطلب أن يدفع قبل ظهر غد". وقال فيما يختص بالتدابير التي يجب أن نتخذ لحماية المصالح الأجنبية انه سيخبرنا فيما بعد بما سيفعله بشأنها... رأيت الأمر خطراً جداً : السودان يجب أن ينجلي، يجب أن يكون لانجلترا وحدها، يجب ألا يكون لنا شركة ولا حق فيه ولو كان مشتقاً من اتفاقية سنة ١٨٩٩ !!

كبر الأمر علينا، ورأينا أن الاستمرار في الحكم خطر. فألححت على جلالة الملك في الإسراع في قبول الاستعفاء. ألححت إلحاحاً شديداً حتى اضطررت أن أقول بجلالته "انى مستعد لأن أطيعك في كل شيء إلا في أمر واحد وهو البقاء في الوزارة"، فأمرنى بجلالته أن أنتظر، فالتزمت أن أنتظر بناء على أمره.

خرجت منتظراً، خرجت مكتئباً، وعقب خروجى فوراً تلقيت كتاباً آخر من اللورد اللنبي يقول فيه : "الحاقاً لكتابى بالأمس قد أمرت قوة عسكرية أن تحتل جمارك الاسكندرية". خطب آخر جسيم! احتلال الجمارك! ما عهدنا بهذا من قبل! لم يكن في المذكرتين ولا في الكتاب اللاحق شيء يتعلق بالجمارك أو بما يفهم منه أن هناك رابطة بين هذا الاحتلال وبين ما جاء في المذكرتين! عندئذ كتبت لجلالة الملك كتاباً ثانياً هذا نصه :

"مولاي :

تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتيكم شفها عزمى وعزم زملائي على الاستقالة، وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها، وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت

عريضة الاستعفاء وألححت في قبولها، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم. وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا ورد لى خطاب من نخامة اللورد اللبى ينبئنى فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان : أولا بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى ، مع التغيرات المعينة التى تترتب على ذلك ، . . ثانيا أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى ما لا نهاية . وزاد بأنه سيبلىخ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذة حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر، وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم . فأرسلت الحكومة الى نخامته تحويلا على البنك الأهلى بهذا المبلغ ، مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات . ثم تشرفت بمقابلة جلالتم وكمرت الالتماس بقبول الاستعفاء، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية !

إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها، لايسعنى إلا الإلحاح على جلالتم لتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء، لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية . ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتم والشاكر لنعمتكم ما

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فتفضل جلالته حفظه الله بقبول الاستعفاء، وبلغنى ذلك؛ فرأيت من واجبى أن أبلغ حضراتكم هذه المسألة، ولكن مجلسكم لم يكن منعقدا فى هذه الفترة حتى أحيطكم علما بالمذكرة التى كتبناها ردا على مذكرتى جناب المندوب السامى . وعلى ذلك فلا بد أن تكونوا قرأتموها فى الجرائد وتفهمتموها، وعلمتم أن الوزارة، وإن كانت عازمة عزما أكيدا على الاستعفاء، إلا أنها رغبة منها فى مصلحة البلاد وفى أن تظهر أقصى ما عندها من الرغبة فى السلام وحسن نيتها، قسمت المطالب الى

قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا يتعلق له بها . فالقسم المتعلق بالجريمة هو ما يختص بالاعتذار والتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ، ثم رأينا إلحاقا لذلك أن تقبل أيضا بكل تحفظ منع المظاهرات ، فقلنا ان الحكومة مصممة أو صممت أو تقبل ، وفيما أظن قلت انها تقبل منع المظاهرات المخلة بالنظام العام ، وإذا رأيت أن الضرورة تقضى عليها بالزيادة في التشريع ، فإنها تعرض على البرلمان ما يلزم .

وأما فيما يختص بالمطالب الأخرى ، فقد رددنا عليها واحدة واحدة ، وبيننا الأسباب . وأظن أن المذكرة ، وإن كانت لهجتها لطيفة ، ولكن معناها ومرماها في محلها ، وقد استحسناها كل من اطلع عليها من المنصفين ، وفي ظني أنكم استحسنتموها . وكان من المنظور أنها تلين من حدة جناب المندوب السامي ، تلين من الحدة التي أثارها تلك الجريمة ، التي كانت الوزارة أول مستنكرها وآسف عليها ، وأظهرت ذلك بجملة أدلة ، كما أن الأمة شاركتها هذا الأسف الشديد ، ودل الحزن الذي شعرت به قلوبها على أن الأمة بريئة كل البراءة من هذه الجريمة ، وأنه من الظلم الفاحش أن تلقى مسئوليتها على عاتقها ... كنا نظن أن هذا الأسف العام ، هذا الحزن ، هذا السخط الذي كان يرتفع من كل شفة ، يثبت للأمة الانجليزية أننا قوم متحلون بكل الصفات الشريفة ، وإن كان فينا بعض أشرار فشأننا في ذلك شأن جميع الأمم ، ولكن لا ينبغي أن يؤخذ البريء بجريمة المجرم ، ولا أن تؤاخذ الأمة بفعل سفهاها الذين لا تخلو أمة منهم . ولكن قدر الله علينا ما قدر ، ونحن لانحرم من عناية الله ، لأننا وإن كنا ضعافا وإننا أصحاب حق ، ولحق كلمة يقولها إن شاء الله .

لا أبرح هذا المكان قبل أن أرجو حضراتكم وكل سامع لي أن يدقق النظر في الحالة الحاضرة ، وفي مركزنا ، فتواصوا بالصبر وبالسكون والهدوء ، فإننا بهذا السكون والصبر يمكن أن نصل إن شاء الله إلى غايتنا إن عاجلا أو آجلا (تصفيق حاد) .

واني أستودعكم الله ، ولا أرى لي حقا في البقاء معكم الآن .

وانى أرى، اذا كان لى رأى معكم ، أنه مع عدم وجود حكومة الآن يحسن تأجيل المجلس ، إلا اذا كنتم تريدون الاحتجاج فالأمر لكم .

كذلك أصرح لكم أنا وزملائى بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد، ليس فىنا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة، فإننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة (هتاف : ليعى صاحب الدولة سعد زغلول باشا) .

احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم وافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

ان مجلس الشيوخ المصرى المنعقد بجلسته العلنية بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)، مع تكرار أسفه العظيم على اغتيال المرحوم السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، ومع استنكاره مرة أخرى لهذا الحادث الأليم، يحتج بالإجماع أشد احتجاج على المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية بشأن الحادث المذكور، من حيث لهجتها المهينة للأمة والحكومة معاً ، ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية، التى لا يبررها الحادث نفسه، ولا هى تتفق مع القوايز الدولية أو تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة، سيما ما كان منها متعلقا بالسودان الذى هو جزء لا ينفصل من مصر، بل هو روح حياتها : من سحب جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثة من الجيش المصرى منه، مع إدخال ترتيب جديد للوحدات السودانية، لأن فى ذلك اعتداء على حقوق مصر الثابتة فى السودان، . . وما كان متعلقا بزيادة مساحة الأتيطان التى تزرع بالجزيرة عن ثلاثمائة ألف فدان زيادة غير محدودة، لأن فيه نقضا لعهود الدولة الانجليزية بأن تحل هذه المسألة باتفاق بين الحكومتين تراعى فيه مصلحة الزراعة المصرية أولاً وبالذات، ومما يدعو الى زيادة الاستياء صدور الأوامر باحتلال القوات

البريطانية لجerk الاسكندرية ، كأول التدابير التي اتخذتها حكومة دولة بريطانيا !
 فآية علاقة بين الجريمة وبين هذا التصرف الجائر ! اللهم الا اذا كان الغرض انتهاز
 فرصة وقوعها ، وهى التى حزنّت من وقعها الأمة بأسرها ، وحكومتها وجميع هيئاتها
 النيابية ، للنيل من استقلال البلاد وهضم حقوقها ! ولا ذنب لها سوى أن بعض
 الأشرار نزع الى جرم هى بريئة منه وجادة فى اكتشاف محدثيه .

وقد قرّر المجلس أن يعلن هذه الاحتجاجات على الملأ ، ويشهد الأمم المتمدينة
 على تلك التصرفات الجائرة ، التى لا تنطبق على روح العصر الحاضر ، ولا على حقوق
 الأمم المقدسة ! .. مع تبليغ احتجاجاته الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم .

خطاب قبول الاستقالة

عزيزى سعد زغلول باشا :

اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، المتضمن
 استقالتكم من مهمتكم . وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات
 الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم .
 صدر برأى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) فؤاد

نداء الى الأمة

ان الوزارة ، بعد أن اجتهدت فى تسوية الحالة السيئة التى نشأت عن الجناية
 المنكرة المفقوتة ، وبعد أن أفرغت جهدها فى وقاية البلاد من شرها بحسب ما أمّلته
 عليها مصلحة الأمة ، رأت أن استمرارها فى الحكم صعب ، وربما يعرّض الوطن
 لأخطار قد لا تحدث فى تخليها . فلهذا رأت أن تستقيل من منصبها ، فتفضل
 جلالة الملك حفظه الله بقبول هذه الاستقالة .

فترجو الأمة أن تتفهم هذه الحقيقة حق التفهم ، وأن تدرك أنها في مصلحة البلاد ، وألا تأتي أى عمل يكون فيه تكدير للراحة أو تشويش للأفكار . والله يحفظها من شر العاديات ، ويوصل بها الى أحسن الغايات . وإني مستعد مع أصدقائي لتأييد أية وزارة تشغل لمصلحة البلاد، ونطلب لها كل توفيق .

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

في بيت الأمة

بعد أن ذاع خبر استقالة الوزارة، اجتمعت وفود كثيرة في بيت الأمة (٢٤ نوفمبر) ، وطلبت أن ترى الرئيس الجليل ، فخرج لها وتكلم بما مؤداه :

”انقلوا عني أنني قدمت الاستقالة لمصلحة البلاد، وأننى أرى أن المظاهرات ليست في مصلحة البلاد، وأننى أدعوكم الى الهدوء، وإلى البعد عن الطيش، وأننى مستعد لتأييد أية وزارة تأتي، وتكون حائزة للرضاء العام، عاملة على تحقيق أمانى البلاد . فإن الموقف دقيق جدا ، وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا، ولا بد أن تفوز الأمة في النهاية إن شاء الله“ .

من الرئيس الجليل الى الطلبة

اجتمع صباح الثلاثاء ٢٥ نوفمبر في بيت الأمة جمهور من الطلبة ، وكان الرئيس الجليل في مكتبه ، فلما علم بهم خرج اليهم وقال لهم ما مؤداه :

”علمت أنكم أضربتم اليوم عن تلقى الدروس ! فلماذا ؟ إننى أنصح لكم بالعودة الى دروسكم ، لأن هذا في مصلحتكم وفي مصلحة البلاد . يجب أن تحافظوا على الهدوء والسكينة ، وأن تتواصوا بذلك ، وتنقلوه عني الى إخوانكم جميعا . إننى أقدم لكم هذه النصيحة بصفى أبا لكم شفوفا عليكم، فاسمعوها واعملوا بها“ .

احتجاج الوفد المصرى

هذه ترجمة التلغراف الذى أرسله الوفد المصرى الى حكومات الدول الكبرى والصحف الأوروبية ومجلس عصبة الأمم :

تسود فى مصر هذه الأيام قوة غشومة مسلحة تعتمد عليها حكومة متمدنة فى القرن العشرين ، لإذلال أمة ناهضة متمدنة ، كل ذنبها أنها تنشد حريتها الطبيعية المقدسة ، وتطالب بحقوقها الطبيعية المغتصبة !!

لعله ليس فى العالم كله أمة أسفت وتألمت لقتل السردار أكثر من الأمة المصرية ! ولقد أظهرت جميع طبقاتها بشكل واضح جلى أسفها واستنكارها لهذا الحادث الفظيع ، وهى مع ذلك قد دفعت تعويضا باهظا ، وقبلت أن تعتذر ، رغم براءتها ، ورغم قيامها بواجبها ، من تعقب المجرمين بكل همة ونشاط ، ورغم أن هذه الجريمة الشنعاء يقع أمثالها فى كل بلد مهما ارتقت شؤونه وانتظمت إدارته ، بل قد وقعت بالفعل فى شوارع لندرا نفسها جناية لا تقل عن هذه الجناية خطورة ، وهى قتل الفيلد مارشال ويلسون ، رغم ما أُنذرت به الحكومة الانجليزية من أن حياته مهددة .. فلم يقل أحد بأن النظام الذى حكمت به إنجلترا قد عوّضها لاحتقار الأمم ! ولم يقل أحد بأن إنجلترا عاجزة عن حكم نفسها ! .. ومع ذلك فحكومة بريطانيا العظمى الحالية ، بالرغم من كل هذه الاعتبارات ، لا تريد إلا أن تستغل هذا الحادث لإذلال مصر ، وتنفيذ مطامعها الاستعمارية ، على مرأى ومسمع من الدول المتمدنة ! وطردت جيوشنا من السودان ! وتوعدت بالاستبداد بماء النيل لإحياء بعض شركات القطن البريطانية على حساب حياة أمة بأسرها ! واحتلت الجمارك ! .. واليوم ، ومن غير نجل ! داست دستور البلاد ! ونشرت فى مصر حالة هى الأحكام العرفية

بعينها ، لا ينقصها إلا اسمها ! فانتهكت بجنودها حرمة المنازل ! وقبضت على رجال من خيرة المصريين ! من ثواب وغير ثواب ! وزعمت أن حياة الأجانب وأموالهم في مصر مهددة ! وهى تعلم أن مصر أكرم الأمم بتزلائها الأجانب ، وأرعاها لكرامتهم ، وأحفظها لمصالحهم ، ولكنه عذر الذئب مع الحمل ! تدعيه القوة الغشومة لتستتر وراءه ، وتقضى مطامعها التى لا تعرف حدا ! !

ان المستعمرين يخشون تحكيم عصبة الأمم التى ما وجدت إلا لتكون أداة للسلام ! فهل نحن فى عصر جديد يسود فيه التحكيم والعدل وحب السلام واحترام حقوق الشعوب ؟ أم نحن لا نزال كما كنا فى عصر قوة واستبداد وغضب ؟ . . . أصحيح ، بعد هذه الحرب الكبرى ، وبالرغم من ضحاياها وآلامها ، ومن دروسها وعبرها ، أنه لا يزال القوى يفعل بالضعيف ما يشاء ؟ !

ان الوفد المصرى ليجتج بكل قوته على هذه الاعتداءات المتكررة ، ويحمل الحكومة الانجليزية تبعتها ، ويحتكم الى العالم المتمدنين فى شأنها .

احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية

أصدرت الهيئة الوفدية البرلمانية المنعقدة برئاسة حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب قرارها الآتي :

أولاً — تحتج الهيئة على التصريحات التي وردت في أحاديث دولة رئيس الوزراء (زيور باشا) لبعض الصحفيين الأجانب ، لأن دولته قد بالغ في إظهار جزع لا تشعر الأمة بشيء منه ، ولا تقره عليه ، لأن الأمة لا تطلب التسوية على المياه ، وإنما تطلب حقها كاملاً في وطنها بجزئيه ، مصر والسودان .

ثانياً — تحتج على موافقة الحكومة (الزيورية) على سحب الجنود والضباط من السودان ، لأن في ذلك تسليماً بمطلب رفضه البرلمان بالإجماع ، واحتجت عليه الوزارة السعدية ، ولن يبرر موقف الحكومة في هذا التصرف أى عذر تعتذر به .

ثالثاً — تحتج الهيئة على افتيات السلطة العسكرية البريطانية في الدستور ، بانتهاكها حرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، والضمانات البرلمانية ، بإجراءات القبض على بعض النواب وغيرهم ، وتعتبر استمرار حبسهم إقراراً من الوزارة لهذا الافتيات ، وتسليماً منها بالاعتداء على الدستور الذي أقسم أكثر أعضائها يمين الإخلاص له .

رابعاً — تعتبر الهيئة أن كل تصرف من هذه الحكومة ، التي لم تتقدم للبرلمان ، ولم تنل ثقته ، يعدّ باطلاً ، ولا تُتقيد به البلاد بحال من الأحوال .

تم الجزء الأول

فهرس الموضوعات

صفحة	
٤	إهداء الكتاب الى "أم المصريين"
٩	مقدمة الكتاب : ذكرى سعد
	ميلاد الحياة النيابية :
٢٢	نداء من الرئيس الحليل الى الأمة بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ...
	الرئيس يصرح ، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات ، أنه يجب على الوزارة
٢٥	الابراهيمية التخلي عن الحكم ...
٢٦	حديث للرئيس ...
٢٧	الرئيس فى قصر عابدين ...
	هل يقبل الرئيس تأليف الوزارة ؟ آراء محمد سعيد باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وأحمد مظلوم باشا ،
٢٧	والأمير عمر طوسون ...
٣٦	كلمة للرئيس فى حفلة تجار القاهرة ...
٣٧	حفلة التواب لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز فى الانتخابات ، وخطابه فيها .
٤٧	الرئيس يؤلف الوزارة ...
٤٨	كتاب استقالة الوزارة الابراهيمية ، والأمر الملكى بقبولها ...
٥٠	الأمر الملكى بإسناد رئاسة الوزارة الى الرئيس ...
٥٣	برنامج وزارة الشعب ...
٥٦	الأمر الملكى بتأليف وزارة الشعب ...
٦١	من الرئيس الى زملائه الوزراء ...
٦٢	بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين ...
٦٣	حديث وزير مصر فى باريس عن وزارة الشعب ...
	الرئيس ووفود المهتمين : راحته . نداء . النقابة الزراعية . إبنى أحب الاتحاد . الرئيس
	فى الوزارات . الرئيس وتحرير المرأة . شكره الى الأمة . الطلبة والوطنية . المسجونون
٧٦-٦٥	السياسيون . برنامج الوزارة . كلمة للرئيس فى وفد الحوذيين ...
٧٥	نداء من الوفد المصرى ...

صفحة

٧٧	خطاب سىاسى للرئيس فى حفلة نقابة المحامين لتكريم المحامين الوزراء فى وزارة الشعب ...
٨٤ و ٨٢ و ٧٨ ...	مسألة مستر كارتر مكتشف مقابر توت عنخ آون ...
٨٣	تصریح لمستر مكدونالد عن السودان ومصر، ورأى الرئيس فيه ...
٨٤	حديث للرئيس عن الأقليات فى مصر ...
٨٥	من الرئيس الى العمال المصريين ...
٨٦	حول خطبة العرش ...
٨٧	حفلة الشيوخ لتكريم الرئيس بمناسبة الفوز فى الانتخابات ، وخطابه فيها ...
٩٤	الدورة البرلمانية الأولى : خطاب العرش ...
١٠١ و ١٠٠	من مستر مكدونالد الى الرئيس بمناسبة افتتاح البرلمان ، ورد الرئيس عليه ...
١٠٢	كلمة للرئيس بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب ...
١٠٣	تصریح للرئيس عن العلاقات بين مصر وبريطانيا ...
١٠٤	خطبة العرش وموقف الوزارة ...
١٠٥	الأمانى القومية هى الاستقلال التام لمصر والسودان ...
١٠٩	اتركوا النواب يعملون فى هدوء ...
١٠٩	الرد على خطاب العرش ...
١٢١	الرئيس والصوفانى بك ...
١٢٢	القوانين التى صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية ...
١٢٤	الرئيس يستأذن من مجلس النواب فى التغيب ..
١٢٥	الرئيس فى مسجد وصيف : شكره للودعين والزائرين ...
١٢٥	بين وكيل مجلس الشيوخ والرئيس ...
١٢٦	تأليف الهيئة الوفدية فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ ...
١٣٣	شكر للرئيس فى عيد الفطر ...
١٣٤ و ١٥٣	المفاوضات بين مصر وانجلترا : استجوابان وسؤال فى مجلس النواب ...
١٤١	حفلة الصيادلة وكلمة للرئيس فيها ...
١٤٣	الجيش والسودان : أسئلة فى مجلس النواب ...
١٤٥	المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان : حديث للرئيس ...
١٤٨	السودان ومشروعات الرى : أسئلة فى مجلس النواب ...
١٥٢	فى تأسيس النادى السعدى ...
١٥٩	سفير مصر فى لندن ...

صفحة	
١٦١	في الميزانية
١٦٢	ميزانية السودان . المفاوضات
١٦٧	في احتفال الشيوخ بتكريم محمد فتح الله بركات باشا
١٦٨	مرتبات الموظفين
١٦٩	حق الحكومة في الكلام
١٧٠	حقوق السلطة التنفيذية
١٧١	مشروع الجامعة
١٧٢	الأدوات والمصروفات المدرسية
١٧٣	قوة القرارات
١٧٤	في ميزانية السودان أيضا
١٧٥	المرحوم أبو شادي بك
١٧٦	تعديل درجات الموظفين
١٧٧	سفر المحمل في عام ١٩٢٤
١٧٨	قانون التعويضات
١٨٣	شكر الرئيس للجنة المالية
١٨٣	حوادث السودان . المفاوضات
١٩٥	السودان في مجلس اللوردات البريطاني
١٩٧	التظاهر في مصر للسودان
١٩٧	حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان
١٩٧	الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة
٢٠١	السودان واستقالة الوزارة في مجلس الشيوخ
٢٠٢	جلالة الملك رفض استقالة الوزارة
٢٠٣	عدول الرئيس عن الاستقالة
٢٠٧	شكر الرئيس للامة
٢٠٧	حديث الرئيس : تصريح ٢٨ فبراير ، النيل ، مصر وقناة السويس ، البرلمان ، الخلافة
٢١٠	في تكريم الأستاذ النقراشي
٢١٢	الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا
٢١٤	عرض القوانين على البرلمان في دور انعقاده الأول . القوانين والمراسيم
٢٢٥	جداول الأعمال الباقية

صفحة	
٢٣٧	قرارات البرلمان فى غيبة الحكومة : بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات
٢٤١	فى حفلة العمال لتكريم عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ حسن نافع
٢٤٤	أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى : بمناسبة خطبته فى حفلة العمال وانتسابه الى الرعاع
	فى قانون الانتخاب : تحديد سن الناخبين ، تأمين الترشيح فى دوائر أسوان ، الترشيح فى الدوائر،
٢٥٩	الفصل فى الطعون ، الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديريات
٢٦٦	المعارضة
٢٧١	قانون شركات التعاون
٢٧٢	قانون الاجتماعات والمظاهرات
٢٨٧	الديون العثمانية المترتبة على الوريكو
٢٩٣	القراءة الثالثة لمشروعات القوانين
٢٩٤	فى ميزانية مجلس النواب
٢٩٥	ختام الدورة البرلمانية الأولى
٣٠١	الاعتداء الفظيع على الرئيس
٣٠٤	بعد خروج الرئيس من المستشفى : وفود المهثين
٣١٦	توديع الرئيس قبل سفره الى أوروبا
٣١٩	شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية
٣٢٠	حديث للرئيس : مصر للصريين ، الإدارة الحالية والإدارة السابقة ، ديون الجزية
٣٢٢	اضطرابات جديدة فى السودان : بلاغ رسمى عنها
٣٢٥ و ٣٢٤	بيان واحتجاج للوفد المصرى
٣٢٦	بلاغ رسمى آخر
٣٢٧	قرار الهيئة الوفدية
٣٢٨	فى الدعوة الى المفاوضة
٣٢٩	تصريح لمستر مكدونالد عن السودان والمفاوضات
٣٣٠	جواب الرئيس على التصريح
٣٣٠	مكدونالد يكذب تصريحه
٣٣١	بلاغ رسمى عن المفاوضات
٣٣٤ - ٣٣٢	الرئيس فى باريس . تصريحات له
٣٣٤ - ٣٤٤	الرئيس فى لندن . محادثاته مع مستر مكدونالد

فهرس الكتاب

٤٢٣

صفحة	
٣٤٥	بعد ختام المحادثات...
٣٤٧	رسالة الرئيس الى الشعب البريطانى
٣٤٧	عودة الرئيس الى باريس
٣٤٨	الكتاب الأبيض عن المحادثات المصرية الانجليزية
٣٥٥ — ٣٥٢	البيان المصرى « » « »
٣٥٦	فى احتفال المفوضية المصرية فى باريس بعيد الجلوس الملكى
٣٥٧	سياسة المستقبل
٣٥٧	حفلة شامى فى ليون
٣٥٩	الرئيس فى مارسيليا
٣٥٩	عودة الرئيس الى مصر
٣٦٠	الرئيس فى الاسكندرية . حفلة الشيوخ والتواب
٣٦٦	الرئيس فى القاهرة . وفود المهتمين فى السراى
٣٧٠	نصائح الى المديرين والمحافظين
٣٧١	مأدبة الشيوخ والتواب
٣٧٤	تعديل فى وزارة الشعب ، وحديث للرئيس حول التعيينات والترقيات
٣٧٦	الرئيس والأزهر
٣٧٧	الرئيس يكذب نسبة التسوية المؤقتة اليه
٣٧٨	لجنة الطلبة فى حضرة الرئيس
٣٧٩	الدورة البرلمانية الثانية : خطاب العرش
٣٨٤	الرئيس يقدم استعفاء الوزارة
٣٨٩	جلالة الملك لا يقبل الاستعفاء
٤٠٣ — ٣٩٢	حادثة السردار . تبليغ الحكومة البريطانية ورد الحكومة المصرية
٤٠٤	استعفاء وزارة الشعب
٤٠٧	احتجاج مجلس التواب على تصرفات الحكومة البريطانية
٤٠٨	آخر قرار لمجلس التواب
٤١٣	احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية
٤١٦	احتجاج الوفد المصرى
٤١٨	احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية

فهرس الضور

[illegible]

تصحیح

جاء في السطر الأخير من صفحة ٢٤٧ التاريخ الآتى : (١٢٧٠ أو ٧١ هـ)

وصحة: (١٢٦٨ أو ٦٩ هـ).

وجاء في المنظر السادس من صفحة ٢٥٠ : (تسعة وستين) ، وصوابها :

(بیع و مین)



Bibliotheca Alexandrina



0408004